



# النعيم المقيم

في ذكرى مدارس العلم، ومجالس التعليم  
لمحمد بن محمد المرير



تخريج: ذ. أحمد بن محمد المرير  
مراجعة: أ.د. جعفر ابن الحاج السلمي

منشورات جمعية تطاون أسمير  
سلسلة تراث 9

# النعيم المقيم

في ذكرى مدارس العلم، ومجالس التعليم  
لمحمد بن محمد المرير

تخريج: ذ. أحمد بن محمد المرير  
مراجعة: أ.د. جعفر ابن الحاج السلمي

الجزء السادس  
تطوان - 1429 هـ - 2008 م

الكتاب : النعيم المقيم، في ذكرى مدارس العلم ومجالس التعليم  
(الجزء السادس)

تخريج : ذ. أحمد بن محمد المرير

مراجعة : أ.د. جعفر ابن الحاج السلمي

الناشر منشورات جمعية تطاون أسمير

الطبعة : 1429 هـ - 2008 م.

رقم الإيداع : 0794 / 2006

الطبعة : مطبعة الخليج العربي " 152, شارع الحسن الثاني - تطوان "

الهاتف : 039 71 02 25 / الفاكس : 039 71 05 37

الجزء السادس من الفهرسة المسماة بـ :

النَّعِيمُ الْمُقِيمُ

فِي ذِكْرِ مَدَارِسِ الْعِلْمِ وَمَجَالِسِ التَّعْلِيمِ  
لِجَامِعِي الْعَبِيدِ الْفَقِيرِ :

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ الْمُرَيْرِ

وَفَقَهُ مَوْلَاهُ

لَمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ

وَهُوَ نَعْمُ الْمَوْلَى وَنَعْمُ النَّسِيرِ

فَهْرَسَةٌ :

عِلْمِيَّةٌ تَفْسِيرِيَّةٌ حَدِيثِيَّةٌ فَهْصِيَّةٌ صَوْنِيَّةٌ،

كَلَامِيَّةٌ أُدْبِيَّةٌ تَارِيخِيَّةٌ، طَابَتْ أبحاثُ عَصْرِيَّةٌ،

وَحَوَادِثُ وَقْتِيَّةٌ، زِيَادَةٌ عَلَى مَوْضُوعَاتِهَا

الْأَصْلِيَّةِ

[تطوان - المغرب]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَي سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِهِ  
وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

تصدير المجلد السادس  
من  
النعيم المقيم

حيث انتهى المجلد الخامس من "فهرسة" كاتبه، كان الله له ولياً ونصيراً، المسماة بـ"النعيم المقيم"، وتمّ بفضل الجواد الكريم، كما أمّلته، وطلع نجماً خامساً في الأفق العلمي ساطعاً، كما رمته وقصدته؛ فما عليّ إلا أن أتابع مهمّتي، بأن أشرع في المجلد السادس، راجياً منه سبحانه، أن يعينني على إتمامه على الوجه الأكمل، وأن يكسوني بجموده، في مدة هذا العمل، حلة العافية في الدين والدنيا التي هي أجمل الحلل، وأن يمنّ، جل جلاله، بختمه كما أريد، كما منّ بجموده في سابقه الأول؛ فبانه، جل وعلا، منه الرجاء، وعليه في كل أعمالى التوكل والمعول، فبانه لا رب سواه، ولا التجاء إلا إلى حماه، والكريم إذا بدأ كملّ؛ فأقول، فاتحاً لهذا المجلد يوم الأربعاء، الذي ورد فيه: "ما بدئ فيه شيء إلا وتمّ"، من شهر رجب الفرد، عام 1390:

باسمك اللهم يا من جعل العلم للأرواح راحاً، وأناط بالمشغولين به ودراسته وجمعه وتأليفه مسرةً وانشراحاً، وخصّ جريان القلم في تسطيره وتحريره، غدوّاً ورواحاً. تمضي ساعاتهم وأوقاتهم كلها مواسم وأفراحاً، لا يرون في رياض جنات معارفهم إلا نعيماً وملكا كبيراً. فاقت لذاتهم ومسراتهم، لما هم فيه، مسرات الأمراء والملوك، الذين يرتقون في مملكتهم عرشاً وسريراً.

والصلاة والسلام على منبع العلوم والمعارف، ومطلع الهداية الذي طلع من مشرقه كل نجم ثاقب، أضاعت على أمته منه أنوار العلوم من كل قديم وحديث، وتالد وطارف.

[افتتاح الأعمال يوم الأربعاء،  
وما جرى به العمل بتطوان وفاس في يوم  
ابتداء الإقراء]

هذا، وإنما اخترت الابتداء في يوم الأربعاء، بعد أن تمّ المجلد الخامس في أثناء رجب الفرد، الذي ورد في فضله من الآثار الكثيرة العد، لكنها منها ما قُبِلَ، ومنها ما قُوِيْلَ بالرد؛ لأنه ورد فيه أنه "ما بُدئ شيء يوم الأربعاء إلا وتمّ".

ولكن هذا الحديث لم يجد الحفاظ له أصلاً، كما في "التمييز". بل ورد فيه أنه يوم نحس مستمر، وهو ضعيف أيضاً. ولكن نقل صاحب "التمييز" عن شيخه أنه قال: بلغني عن بعض الصالحين ممن لقيناه، قال: اشتكت الأربعاء إلى الله تعالى تشاؤم الناس بها، فمَنَحها الله تعالى أنه ما ابتدئ شيء فيها إلا تمّ. هـ [ص175].

قلت: وفي "سيرة الحلبي"، نقلاً عن "منهاج" الحلبي، و"شعب الإيمان" للبيهقي، أن الدعاء مستجاب يوم الأربعاء بعد الزوال، قبل العصر، لأنه، صلى الله عليه وسلم، استجيب له الدعاء على الأحزاب في ذلك اليوم، في ذلك الوقت. وكان جابر يتحرى ذلك بالدعاء في مهماته، وذكر أنه ما بُدئ شيء يوم الأربعاء إلا تمّ. فِينبغي ابتداء بنحو التدريس فيه. هـ.

قال صاحب ["عنوان الدراية"]، حسبما نقله عنه البدر القرافي في "التوشيح"، إنه سأل ابن عجلان عن البداية في القراءة متى تكون؟ فأجابه بأن من أشياخه من كان يختار البداية يوم السبت، ومنهم من يختار يوم الأحد. ولم يجبه بالتعيين، وذهب من باله أن يسأله عن اختياره هو لنفسه. [ص4 مخطوطة بخزانة المؤلف].

قلت: والذي أدركنا عليه أشياخنا، وبه جرى العمل بتطوان وفاس، أن البداية تكون يوم الأربعاء أو يوم الأحد.

\*\*\*

## [ما يُروى في أيام الأسبوع، وتخصيص كل يوم ببعض الأعمال، لا يصح عند الحفاظ]

أما ما يُروى في أيام الأسبوع، وتخصيص كل يوم بما يفعل فيه، فهي أخبار حكم الحفاظ بأنها واهية لا يصح منها شيء؛ ففي "مختصر المقاصد"، بعد أن [ذكر] رواية الطبراني حديث "يوم الأربعاء يوم نحس مستمر"، من تخريج الطبراني في "الأوسط"، عن جابر، وذكر أنه ورد في فضله والتنفير منه أحاديث، قال: وكلها واهية. وكذا ما يُروى في أيام الأسبوع، مرفوعاً: "يوم السبت يوم مكر وخديعة، ويوم الأحد يوم غرس وبناء، ويوم الإثنين يوم سفر وطلب رزق، والثلاثاء يوم حديد وبأس، ويوم الأربعاء يوم لا أخذ ولا عطاء، والخميس يوم طلب الحوائج، والجمعة يوم خطبة النكاح". أخرجه أبو يعلى من حديث ابن عباس، ضعيف أيضاً. لكن يُروى عن عائشة [موقوفاً عليها] أنها قالت: "إن أحب الأيام إليّ، يخرج فيه مسافري، وأنكح فيه وأختن فيه صبيي؛ يوم الأربعاء". هـ. [مختصر المقاصد، للزرقاني ص: 221].\*

قلت: ويخالف بعض هذا ما ورد في "الصحيح" من أن ابتداء السفر يوم الخميس، هو الذي كان عليه عمل رسول الله، صلى الله عليه وسلم؛ ففي "الإحياء" في كتاب آداب السفر: ويستحب أن يبتدئ بالخروج يوم الخميس، فقد روى عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبيه، قال: قلما كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يخرج إلى سفر إلا يوم الخميس. هـ-[173/2].

ولكن في "الابتهاج" لشيخنا البلغيثي ما فيه بعض تأييد لما أسلفناه عن "التمييز" في أيام الأسبوع، مع زيادة تفصيل؛ فقال، بعد ذكره حديث البخاري في السفر يوم الخميس، ما لفظه: وقال فيه، صلى الله عليه وسلم، وقد سنل عن الأيام، في رواية أنس، فقال: "يوم السبت يوم مكر وخديعة، لأن قريشاً مكرت فيه في دار الندوة، ويوم الأحد يوم غرس وعمارة، لأن الله ابتدأ فيه خلق الدنيا، ويوم الاثنين يوم سفر وتجارة، لأن شعيباً، عليه السلام، سافر فيه واتجر فربح، ويوم الثلاثاء يوم دم، لأن حواء حاضت فيه، وأراق ابن آدم

\* - تقدم أن هذه الأخبار واهية لا يصح منها شيء.

دم أخيه فيه، ويوم الأربعاء يوم نحس مستمر، لأن الله أغرق فيه فرعون وأهلك عاداً وشموداً؛ لكن ذكر بعض تلامذة القصار ما يدل على أن نحسه خاص بالكافرين. "ويوم الخميس يوم قضاء الحوائج والدخول على الملوك، لأن إبراهيم، عليه السلام، دخل فيه على الملك فأكرمه، وقضى له حوائجه وأهدى له هاجر، ويوم الجمعة يوم خطبة ونكاح؛ لأن الأتكة كانت تعقد فيه. قال: وإلى هذا يشير سيدنا علي، كرم الله وجهه، في النظم الذي نسبه له جماعة. وذكر منهم العلامة العميري، والراشدي مؤلف كتاب "المغارس"، والحافظ السيوطي:

فنعم اليوم يوم السبت حقاً	لصيد، إن أردت بلا امتراء
وفي الأحد البناء لأن فيه	تبدى الله في خلق السماء
وفي الاثنين أسفار وريح	وأمن في الطريق وفي العطاء
ومن يرد الحجامة فالثلاثا	ففي ساعاتها هرق الدماء
وإن شرب امرؤ يوماً دواء	فنعم اليوم يوم الأربعاء
وفي يوم الخميس قضاء حاج	وفيه الله يأذن بالقضاء
ويوم الجمعة التزويج فيه	ولذات الرجال مع النساء
فهذا العلم لا يدريه إلا	نبي، أو وصي الأنبياء

هـ. [الابتهاج: 258/1].

\* \* \*

[الاقْتداء بالمنهاج المفيد، المُستقى  
من بحر القرآن المجيد،  
الذي سلكه أكابر العلماء في مؤلفاتهم الشهيرة]

هذا، ولا يخفى على من قرأ أوائل "الفهرسة" وأواسطها، [أن] يرى أننا ما خرجنا عما رسمناه عن خطنا فيها، وأننا لنا في ذلك سلفاً سبقونا بالزمان، والمعارف ودقائق العرفان، من ذكر نفانس الفوائد، وجواهر الفراند، فيما يعرض في الطريق من نكت العلوم، وتستدعيها المباحث من الاستطرادات المختلفة الفنون، ذات أغصان وأفنان، كما فعل



العلامة العياشي في "رحلته"، التي أعرب فيها أنها كتاب علم، لا كتاب رحلة فقط، إذ قال، بعد أن أطل الكلام فيما يتعلق بأداب الطريق النقشبندية، ما لفظه:

انتهى ما أردنا اقتطافه من كلام السادة النقشبندية. وفيه كفاية في التشويق إلى سلوك طريقهم، لمن وجد مرشداً أو صحبة، والموالاة لهم؛ فلها نفع عظيم، والله بكل شيء عليم. واغترت من ما في هذا الكلام من الطول، لأجل ما اشتمل عليه من الفوائد التي لا توجد في غيره. وقصدي، إن شاء الله، من كتابة هذه "الرحلة"، أن تكون ديوان علم، لا كتاب سمر وفكاهة، وإن وجد الأمران فيها معاً فذلك أدعى لنشاط الناظر فيها، لا سيما إن كان صاحب تلوين. أما صاحب التمكين، فلكل شيء عنده موقع ونفع لا يوجد في غيره. هـ-الرحلة: 224/1].

ولا يخفى ما في هذا المنهاج من التنقلات من فن إلى فن، من بعث نشاط القارئ من الانتقال من حال إلى حال، الدافع للملل، والمجدد لاستحضار البال، وشدة الإقبال، مع ما في هذا النسق الذي ذهبنا إليه، من تتبع ذيول المباحث التي يشير إليها ذلك المبحث، ولو بأدنى إشارة، وإفاضة القول في بعضها، حتى يصح أن تجرد وتفرد بتأليف وحده، على اختلاف موضوعاتها؛ كما فعلنا في مسألة جمع الحاضرتين دون سفر ولا مطر ولا مرض. وكما فعلنا في حديث بنر زمزم، وهو: "ماء زمزم لما شرب له". وكذلك في مسألة الميلاد النبوي وما يتعلق به تاريخاً وتأصيلاً، وقبولاً ورداً، وغير ذلك. كما فعلنا في ذكر مراحل الحديث النبوي الذي اجتازها، بنسق لم أسبق إليه، فيما يظهر، وجرى في ذلك ذكر أنمة كبار، من أهل الإجلال، ورفعة مقاماتهم في الرواية والحديث وغيرها من العلوم، الذين كان بهم الافتخار، وكان بهم يستسقى الغمام وتطلب الأمطار.

وكل ذلك، كان القصد منه ذكر المعارف وأهلها، الذين يرفع بهم عنا غضب الله، وتستنزل بذكرهم رحمات العزيز الغفار؛ مع ما في ذلك من تسلية الأفكار، وبعث روح الاجتهاد فيها بسماع سيرة العلماء المصطفين الأخيار، من أهل هذا العصر وغيره من السابقين فيما مضى من الأعصار.

قلت: وقد كنا ذكرنا هذا الكلام في غير هذا الموضوع، إشارة إلى أننا لم نبتدع هذا النسق الذي سلكناه في هذه "الفهرسة"، من أننا لم نجعلها "فهرسة" لشيوخنا، بل ملأناها باستطراد المباحث العلمية المختلفة الموضوع.

ثم إن هذا النسق المفيد لكل مستفيد، ليس السابق له الشيخ العياشي، بل سبقه إلى ذلك أئمة أكابر، كانت تشيد بذكر فضائلهم المجالس والمنابر. وأكبرهم فضلا وشهرة بذلك؛ علامة مغربنا، وحافظ قطننا، وبشهرة علمه اشتهر إقليمنا، وهو القاضي عياض الذي قيل فيه: لولا عياض لما ذكر المغرب.

فقد ذكر في كتابه "المدارك"، في ذكر أعلام مذهب مالك"، في تراجم مشاهير العلماء، من الحكايات، وما فيها من الفوائد والأحكام والاعتبارات، ونكت ما جرى لهم مجرى العادات، من الحسنات والمسرات، وما يضاذه من السيئات والنكبات، وتسارع إلى نقلها من كتبهم للاستشهاد بها في المناسبات.

وقد أشار في أول "مداركه" إلى ما في هذه الاستطرادات من المعارف والعلوم، والنكت التي يستفيد منها أهل النباهة والفهوم، ما لفظه:

"ثم جمعنا من أخبارهم وقصصهم، وفقر من سير حكامهم وقضاتهم، ونوادير فتاوي فقهاءهم وأئمتهم، ما يحتاج الحكام إليه، ولا غنى بالعلماء عنه؛ وأثبتنا من حكم حكمانهم، ورفائق وعاظمهم، ومناهج صلحانهم وزهادهم؛ ما تُرجى بركته، ولا تخيب، إن شاء الله تعالى، منفعتة. وقد قال سفيان بن عيينة، رحمه الله: عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة. وقال أبو حنيفة: الحكايات عن العلماء ومحاسنهم أحب إلي من كثير من الفقه؛ لأنها آداب القوم. وقال بعض المشايخ: الحكايات جند من جنود الله يثبت بها قلوب أوليائه، قال: وشاهده قوله تعالى: (وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرَّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ)" هـ [23/1].

وهذا المنحى هو الذي نحاه التاج السبكي في "طبقاته"، حتى صارت كتاب علم لا كتاب تاريخ. قلت: وقد أشرت سابقا إلى ذلك، حتى إن شيخنا ابن الخياط جرد منها المسائل العلمية في مؤلف مستقل.

أما أبو العباس المقرئ في "نفح الطيب"، الذي أصل وضعه في ترجمة ابن الخطيب؛ فإنه جمع فيه من الأخبار التاريخية، والآداب الرائقة، من النظم والنثر، والفكاهات

المضحكة، والمواعظ المبكية، والإنشاءات البليغة، والرسائل المسجّعة المختلفة الأوضاع، التي تستلذها الأذواق وتتشف بها الأسماع، إلى غير ذلك من أخبار الملوك ومحاسنهم، وما صدر عنهم من تقريب العلماء والأدباء، وعمارة مجالسهم بالإنشاد والإنشاء.

كما أتى فيه بكل نادرة من التواريخ القديمة والحديثة، وما كان بالأندلس من الخلافة المروانية، وما أنشأته من إقامة مملكة هناك؛ كادت تفوق خلافتهم التي كانت بالمشرق، من تشييد أبنية رانقة، ومساجد كبيرة عالية، التي لا تزال أثرها من أكبر الآثار، الشانع ذكرها في الأقطار. مع اعتنائها بالعلم وأهله، وبناء المكاتب وعمارتها بالمكاتب النفيسة؛ حتى صارت مكتباتها أيام الحكم من أكبر المكاتب في المعمور، إلى غير ذلك مما لا يحصى من الموضوعات التي، لولا هذا الكتاب، لما عرف الناس الأندلس، ولا اطلعوا على تاريخها، وما خلدته من آثارها.

ولهذا كان هذا الكتاب، من أجل الكتب عند الأديب اللبيب، بل حتى عند الفقيه النزيل، والسياسي الماهر، والمهندس المغرم بالأبنية ذات الشكل العجيب.

وكذلك فعل في "أزهار الرياض، في أخبار عياض"، وهو، وإن صغر عن "نفع الطيب" جرماً، ففيه فوائد كثيرة.

كما نحا هذا المنحى العلامة سيدي العربي الفاسي، في "مرآة المحاسن"، على اختصاره، في ترجمة والده أبي المحاسن. ومنحاه يقرب من منحانا في تتبع المناسبات، وإن كان لم يكمله، رحمه الله، والله ينفعنا بالعلم وأهله.

وكل ما ذكرناه، هو تأييد وأصل لما استطرده أبو سالم العياشي، ومهد لذلك أيضاً، وأجاب عما يورده عليه من يقول: إن كتابك هذا موضوعه رحلتك للشرق، وما جرى لك في السفر والإياب؛ فلا محل فيه للمسائل العلمية. فأجاب بأن كتابه هذا، وهو، وإن كان أصله الرحلة، لكن جعله كتاباً وديواناً للعلوم.

وهذا المنهج الحميد، كما قدمنا، هو في بابه مبهجٌ مفيد، سلك مسلكه علماء أكابر، كانت تزدان بطلعتهم المجالس والمنابر، وهو مستقى من بحر القرآن المجيد، الذي (لأ يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه)، كيف وهو؛ (تنزيل من حكيم حميد).

## [بعض مزايا القرآن الكريم وإعجازه، وقوة تأثيره في نفس المتدبر]

فهو الكتاب الجامع لعلوم الأولين والآخرين، والسابقين واللاحقين، وهو الذي جمع كل علم صحيح، وفن من الفنون؛ أصلية أو فرعية، فقهية أو أدبية أو صوفية، أو حديثة، أو اجتماعية، أو نقلية أو عقلية.

أما علوم البلاغة [فقد] أعجز بها الله من [الأمم] العرب الذين كانوا يعدون ذلك منتهى علومهم، ومضمار سباقهم، وبها يفتخرون، وبالتالي يتشرفون، وامتحان المبرزين فيها في أسواقهم، حتى إن من أحرز السبق في ذلك، عد من أعيانهم، وتسابق إليه الوجهاء بالمصاهرة معه بأبنائهم ونسوانهم.

فلما نزل القرآن، واستمع من استمع سورته وآياته، وتأملوا عجيبة عباراته؛ فآلقوا ذلك الأسلوب الغريب، هو، وإن كان أتاهم بلغاتهم العربية، [ف] هي خارجة عن نهجهم في أسلوبه ونظمه، سهل، لمن تأمله، في فهمه. لكنه خارج عن نظام شعرهم ونثرهم، فحارت قلوبهم في ذلك، واضطربت أفئدتهم لذلك، ووقفوا عند سماع بعض آياته وقوف عاجز مضطرب، أو معاند مكذب، أو منقاد للحق، عالم بأنه كلام معجز ليس من كلام الخلق؛ فيروى عن الوليد بن المغيرة أنه لما قرئ عليه القرآن رقى، فجاء أبو جهل منكرا عليه، [ف] قال: والله ما منكم أحد أعلم بالأشعار مني، والله ما يشبه ما يقول شيئا من هذا. في كلام طويل، انظره في "الشفاء".

ومن هذا، لما سمع هذا الوليد من النبي، صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ) الآية، قال: والله إن له حلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أسفله لمغدق، وإن أعلاه لمثمر، ما يقول هذا بشر. هـ. وهو كلام عن الوليد مشهور، وورد نحوه عن غيره.

ومن العجب أنه وقع في عصرنا هذا ما يماثله، من مشهور بالطعن في القرآن، وسلوكه طريق الإلحاد، وهو إمام الأدب والعربية في مصر، ووزير معارفها سابقا، طه حسين؛ فقد بلغنا، من طريق موثوق بها، في هذه الأيام الأخيرة، أنه مرَ يوما بقارئ يتلو بصوت حسن، وترنم مثير للشجن، قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ آتَيْتُكَ لِلنَّاسِ آخِذِينَ

وَأَمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ، قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ. إِنْ كُنْتُ قَلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ. تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ، إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ. مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ، وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مِمَّا دُمْتُ فِيهِمْ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ. إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَلِأَنَّهُمْ عِبَادُكَ، وَإِنْ تُغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَزِيذُ الْحَكِيمُ). [المائدة:118].

فما أتمَّ القراءة هذا القارئ، الجميل الصوت، حتى اغرورقت عينا هذا المشهور بالإلحاد بالدموع، متأثراً من ذلك غاية التأثر. فظنَّ من كان معه أنه بكى تأثراً لحسن قراءة هذا القارئ، وتغنيه بها. فقال له طه حسين: والله ما بكيت لحسن الصوت ولا لرقته، وإنما بكيت لبلاغة هذا الكلام الذي لا يمكن أن يكون من كلام البشر، أو كلاماً هذا معناه.

قلت: وأتيت بهذه الحكاية الواقعة في هذا العصر، الذي عم فيه الإلحاد، من رئيس هذه الفنة، حسبما كان يبلغنا عنه، فضلاً عن غيره؛ لأجل أن يعتبر ذوو الأبواب من معجزة هذا الكتاب العزيز، التي لا تزال مستمرة بين البشر، ما طلعت شمس أو لاح قمر.

والحمد لله الذي جعلنا من أهله، الراجين أن تكون من الناجين تحت لوانه وظله، وهو تعالى لا يخيب من اعتصم بمتمين حبله.

### [العلوم المستنبطة من القرآن الكريم]

قلت: أما العلوم والفنون التي استنبطها العلماء من هذا الكتاب العزيز، الذي فيه علم الأولين والآخرين، كما سبق؛ فهي لا تعد، ولا ترسم برسم ولا تحد بحد، ففيه كل شيء يحتاج إليه المتقدم والمتأخر، وهو المبين الذي بين الباطل من الحق، والجامع الذي جمع كل أمر يحتاج إليه الخلق، قال تعالى: (مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ). وفي الحديث: "ستكون فتن"، قيل وما المخرج منها؟ قال: "كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم"، أخرجه الترمذي وغيره. وعن ابن مسعود، رضي الله عنه، قال: من أراد العلم فعليه بالقرآن؛ فإن فيه خبر الأولين والآخرين. قال البيهقي: يعني أصول العلم.

وقد بين [ابن أبي] الفضل المرسى، حسبما في "الإتقان"، وجه أخذ هذه الأصول ولغتها، وما جمع فيها المتأخرون من المؤلفات والمصنفات، وتخصيص كل فن باسم،

وأنه، وإن لم يكن ذلك منصوحاً عليه بخصوصه، فقد اقتضاه الحال، وأشار إليه في كتابه الكبير؛ فبدأ بقوله: جمع القرآن علوم الأولين والآخرين، بحيث لم يُحط بها علماً حقيقة إلا المتكلم بها، ثم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، خلا ما استأثر به سبحانه وتعالى، ثم ورث عنه معظم ذلك سادات الصحابة وأعلامهم، مثل الخلفاء الأربعة وابن مسعود وابن عباس، حتى قال: "لو ضاع لي عقل بعير، لوجدته في كتاب الله تعالى". ثم ورث عنهم التابعون بإحسان، ثم تقاصرت الهمم، وفترت العزائم، وتضاءل أهل العلم، وضعفوا عن حمل ما حمله الصحابة والتابعون من علومه وسائر فنونه؛ فتوعوا علومه، وقامت كل طائفة بفن من فنونه: فاعتنى قوم بضبط لغاته وتحرير كلماته، ومعرفة مخارج حروفه وعددها، وعدد كلماته وآياته وسوره وأحزابه وأنصافه وأرباعه. قال: فسموا القراء واعتنى النحاة بالمعرب منه والمبني، إلخ. [126/2].

ثم صار يعدد الفنون التي أخذها التابعون بعد الصدر الأول، التي كلها مرجعها القرآن. ثم صار يعدد ما أشار إليه القرآن من الفنون وسائر الصنائع. ثم قال آخرًا في ذكر الرمي وإعداد القوات الحربية، ما لفظه: والرمي (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ)، (وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ)، وفيه من أسماء الآلات، وضروب المأكولات والمشروبات والمنكوحات، وجميع ما وقع ويقع في الكائنات ما يحقق معنى قوله تعالى: (مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) هـ.

ثم ذكر بعد كلام المرسي، الذي لخصه، عن ابن سراقه، بعض وجوه إعجاز القرآن، وجعل من معجزة هذا الكتاب أنه، مع قلة الحجم، متضمن للمعنى الجم، بحيث تقصر الأبواب البشرية عن إحصائه، والآلات الدنيوية عن استيفائه، كما نبه عليه: (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ) الآية، [لقمان: 27].

ثم نقل في "الإتقان" بعد هذا، عن القاضي أبي بكر ابن العربي أنه قال، في "قانون التأويل": علوم القرآن خمسون علماً، وأربعمان علم، وسبعة آلاف علم. انظر كلامه في "الإتقان" [128/2].

وبالجملة؛ فمن أعطاه الله، وفتح له أبواب المعرفة، وألهمه التأمل في معاني القرآن، ألفاه بحرا مديدا، لا تقبل أسرارهِ وعلومه تعديدا ولا تحديدا، ويرجع سريعا إلى قول سيدنا عبد الله بن مسعود: من أراد العلم، فعليه بالقرآن، فإن فيه خير الأولين والآخرين. هذا، وقد تكلمنا في هذا الموضوع في غير هذا الكتاب، وحررنا ما قاله العلماء في ذلك، كما كتبنا في هذا الكتاب شيئا من ذلك. اللهم ارحمنا بالقرآن، واجعله لنا إماماً ورحمة، وافتح لنا فيه فتحاً مبيناً.

ولنرجع إلى موضوعنا؛ وإن انتقل المؤلف والكاتب في كتابته، والمحدث في حديثه، من موضوع إلى موضوع، وتلويين الخطاب، فيه للقارئ تجديد للنشاط، ورفع للمتل المتوقع في المداومة على موضوع واحد، لأن كل مكرر مملول، والإقامة في منزل واحد، بحسب الطبع، وإن كان جميلا، غير مقبول، ولا يصلح النفس من ذا الإملال، إلا التنقل من حال إلى حال.

\* \* \*

### شيخنا العلامة العراقي: [مقروءات المؤلف عليه، ووصف درسه، وولايته القضاء]

ثم هنا أعود إلى الموضوع الأصلي، وهو ترجمة الشيوخ، فأقول: وقرأت على شيخنا العلامة، قاضي القضاة بالعاصمة العلمية، سيدي محمد بن رشيد العراقي، الشريف الحسيني، جملة من "مختصر" خليل، وذلك من باب الوكالة إلى كتاب الإجارة، ومن خاتمة عشرة البيوع من الكتاب المذكور.

وكان درسه هذا من الدروس الممتازة في بابها، لنشاط الشيخ في إلقائها، واجتهاده في تحرير أبحاث مشاكلها وخفي أرائها؛ فكان، رحمه الله، يسرد هذا الدرس بشرح العلامة الخرشبي. ولكن الشيخ، رحمه الله، يأتي في هذا الإلقاء بكل ما أغفله هذا الشرح، أو سلك فيه مسلك التخليط في اعتماده غير المعول عليه، أو وقوع نقص في التعبير؛ فيربط الشيخ، رحمه الله، كلامه بالشارح الزرقاني، ويأتي بما يعقبه عليه بناتي أو استدركه عليه، وكل ذلك بوجه مفيد، مصفى من كل شائبة الصعوبة ومفكك الإشكال.

وهو في هذا الإلقاء واسع الصدر، غير متردد ولا متلعثم، يسرد الكلام سرداً، يكاد يعبه السامع عداً، حتى يخاله أنه نهر يجري بجواهر الفوائد، أو غيث ينهل بدرر الفراند. وشيخنا هذا، هو أكبر أولاد الشريف الجليل، سيدي رشيد بن محمد، أحد أعيان هذا الفرع النبيل، الزاهد الصوفي، ذي الصيت الذائع، والذكر الحسن الرائع؛ إذ كان أولاً سالكا يحترف لخطة الشهادة، ثم اختار التخلي عنها، والاتفكك عن الدنيا وزهد فيها، وأقبل على ربه، راغباً في حضرة قريبه. ولم يزل على هذه الحالة حتى دعاه ربه فلبى. صب الله على ضريحه غيوث الرحمات صباً.

وقد ترجم شيخنا العراقي هذا، في "الدرر البهية"، فقال: أما أكبرهم، يعني أولاد السيد الرشيد، وهو الفقيه العلامة المشارك، النفاة المدرس، القاضي الأمجد، السري الأسعد، سيدي محمد؛ فهو أحد أعيان الزمان، وممن يشار إليه في كل ميدان. ولأه أمير المؤمنين مولانا الحسن خطة القضاء بغير طنجة مدة. ثم لما رجع لقراره من فاس الغراء، استخلفه القاضي السيد عبد الهادي الصقلي الحسيني، بأمر سلطاني حسنة ثم ولاه أيضاً قضاء فاس البيضاء، ولا زال عليها. أجمل الله خلاصه، وكان له وتولاه؛ فكم فك من مشكلات، وكم حل من معضلات. حفظ الله بهجته. هـ [244/2].

وما ذكره في "الدرر البهية" من أنه لا زال في قضاء فاس البيضاء، يعني فاساً الجديد، يعني في ذلك التاريخ الذي ترجمه فيه؛ وإلا فشيخنا أدرناه قاضياً قضاء الجماعة بمقصورة القرويين، بسماط العدول، وكان هناك هو القاضي الأكبر، والقائم مقام قاضي القضاة، ومعه تقع المشاورة فيما يرجع من شأن قضاة باقي المدن والقرى.

### [ قضاة العواصم، وما كان لهم من النفوذ كشأن الإمام سحنون بإفريقية ]

وبالجملة؛ فكان قاضي هذه الحضرة، بمنزلة وزير العدلية، كشأن قضاة العواصم؛ فكان بمنزلة الإمام سحنون بإفريقية (تونس)، إذ كان إليه النظر في القضاة، فلا يولي الوالي قاضياً إلا بمشورته.



وبهذا لمز ابن حزم المذهب المالكي بأنه إنما شاع لما كان لسحنون من النفوذ في أمر القضاة، وأنه لا يولي قاضيا إلا أن يكون مالكيا؛ فرغب بسبب ذلك الناس في تقليد هذا المذهب، لأن الناس عبيدُ ذي الجاه ومن بيدهم الحل والعقد. وقد تكلمنا في هذه القضية في كتابنا "الأبحاث السامية".

على أن الإمام سحنون كان في دولة الأغالبة إليه المرجع في القضاء والعدالة وغيرها؛ فقد أطلقت يده على الأحباس، وعلى الحسبة، وعلى غير ذلك من المصالح العامة المهمة، يولي فيها بنظره، ويختار أهل المروءة والدين، ومن سلك مسالك الأئمة الراشدين. قال القاضي في "المدارك":

قال غير واحد: أول ما نظر سحنون في الأسواق، وإنما كان ينظر فيها الولاية دون القضاة؛ فنظر فيما يصلح من المعاش، وما يغش من السلع، ويجعل الأمانة على ذلك، ويؤدب على الغش، وينفي من الأسواق من يستحق ذلك؛ وهو أول من نظر في الحسبة من القضاة.

ثم ذكر القاضي قيامه أيضا في شأن أهل البدع، ومنعهم من بث عقاندهم من الصفرية والأباضية والمعتزلة، وطردهم من المجالس في الجامع، وفرق مجالسهم وحلقهم التي كانوا يبتئون فيها زيعهم. ومنعهم من الإمامة بالناس، وتعليمهم للصبيان، وأدب جماعة منهم. وذكر أنه أول من جعل للودائع أمانة، وكانت قبل في بيوت القضاة. [المدارك: 60/4].

إلى غير ذلك من المصالح التي قام بها هذا القاضي العدل، الذي أظهر منصب القضاة، وأرجعه إلى أصله، الذي يقتضيه مقامه؛ مقام النيابة عن الإمام.

\* \* \*

[مواصلة ترجمة الشيخ العراقي،  
والكلام على نسبه الشريف]

ثم نرجع فنقول: وقولنا العراقي، نسبة إلى العراق. قال في "الدرر البهية": وأما الشرفاء الواردون من العراق، فهم من الشرفاء المشاهير، والسراة الجماهير. بيتهم بيت

حسب، وسببهم أوصل سبب. ثم قال: لهم صيت كبير، وجاه خطير، وذكر شهير؛ فكم أثنى عليهم من الأئمة الأكابر في الحديث والقديم، كالإمام النظار، سيدي محمد بن قاسم القصار، وأبي حامد الفاسي، والشيخ سيدي عبد القادر الفاسي؛ ففي "الأقنوم" لأبي زيد الفاسي:

ومن بني الحسين عندنا بفاس طانفتان ليس فيهما التباس  
هم العراقيون موسى الكاظم جدتهم منهم بنو بلقاسم  
ابن نفيس وبنو أخيه محمد فملتقاهم فيه

أنظر تمامه. [228/2].

ثم قال صاحب "الدرر":

"والتحقيق أن القادم على فاس منهم، هو سيدي محمد الهادي بن القاسم بن نفيس، ومنه تفرعوا. وقال الإمام القصار: الشرفاء الذين لا يشك في نسبهم كثيرون، إلى أن قال: وكالعراقيين، وكذا قاله أبو محمد المسناوي وأبو الربيع العلمي، وغيرهم".

ثم أفاد أنهم من نسل الإمام جعفر الصادق، وقد أعقب سيدنا جعفر خمسة رجال، منهم موسى الكاظم، ومنه تفرع هؤلاء الشرفاء الكرام، الذين صار لهم في المجد والشرف أرفع مقام. وقولنا "الحسيني": نسبة إلى سيدنا الحسين بن علي.

\* \* \*

### [ترجمة سيدنا الحسين، وردّ مقالة ابن العربي في شأن استشهاده]

وسيدنا الحسين، هو الإمام الجليل، الفرع النبيل، أحد ريحاتي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، من الدنيا، الذي كان أشبه الناس برسول الله، صلى الله عليه وسلم؛ ففي الحديث، عن أبي نعيم أنه قال: كنت جالساً إلى ابن عمر، فقال له رجل: ما تقول في دم البعوض يكون في الثوب، أفيصلى فيه؟ فقال: ممن أنت؟ فقال: من أهل العراق، فقال: انظروا إلى هذا يسألتني عن دم البعوض وقد قتلوا ابن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وقد سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: "هما ريحاتي من الدنيا". وقد روي من أوجه متعددة. وروى الطبراني عن أبي أيوب الأنصاري أنه قال: دخلت على رسول الله،

صلى الله عليه وسلم، والحسن والحسين يلعبان بين يديه في حجره، فقلت: يا رسول الله. أتحبهما؟ فقال: "كيف لا أحبهما، وهما ريحانتي من الدنيا أشمهما" هـ. والأحاديث في فضل سيدنا الحسن والحسين كثيرة جدا. وراجع في هذا الباب "تاريخ الشام" لابن عساكر، [314/4].

أما ما وقع لسيدنا الحسين من الامتحان، بسبب اغتراره بأهل العراق، أهل الشقاق والنفاق، فهي قضية تبكي الأحداق، ويود القلم أن لا يسطر ما جرى فيها في هذه الأوراق. ولكن ما جرى عليه العلامة أبو بكر ابن العربي، من عدّ قيام هذا الغصن الناضر، وفرع الشرف اليتام الزاهر، والسيد الذي استنار منه الباطن والظاهر، على اليزيد، كان خروج البغاة؛ إذ قال: إنه قُتل بسيف جده!؟.

بل هو سيد شباب أهل الجنة، من كل أول وآخر، كما أخرج الحافظ والخطيب بسندهما مرفوعا إلى علي: "الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة". ولأجل بيان صدق نية هذا الشاب العظيم الجناح، الشريف الانتساب، وأنه كان في جهاده سالكا مسالك الحق، وناهجا مناهج الصواب، وإن مضى على القضية قرون وأحقاب؛ التحقيق أنه ما قصد إلا دحض الباطل ونصر الحق، حسبما اقتضاه اجتهاده، وغيرته على منصب الخلافة الحق، الذي على الأمة الإسلامية اعتماده.

وقد تصدى ابن حجر الهيثمي في شرح "الهمزية" للرد [عليه] ردًا عنيفا، كما سيأتي. وفي ملخص القضية، قال في "تهذيب تاريخ" ابن عساكر، العلامة ابن بدران ما لفظه: لما بايع معاوية بن أبي سفيان الناس لابنه يزيد، وكان الحسين، رضي الله عنه، ممن لم يبايع له؛ فكان أهل الكوفة يكتبون إلى الحسين ويسألونه الخروج إليهم، وكان ذلك أيام خلافة معاوية، فكان يأبى ولا يجيبهم إلى طلبهم، فقدم قوم منهم على أخيه محمد بن الحنفية، وطلبوا إليه أن يخرج معهم، فأبى. وجاء إلى أخيه الحسين فأخبره بما عرضوا عليه، وقال له: إن القوم إنما يريدون أن يأكلوا بنا ويشيطوا دماغنا. فأقام الحسين على ما هو عليه من الهموم؛ مرة يريد أن يسير إليهم، ومرة يجمع الإقامة. فاتاه أبو سعيد الخدري فقال: يا أبا عبد الله إني لكم ناصح، وإني عليكم مشفق. وقد بلغني أنه كاتبك قوم من شيعتك بالكوفة، يدعونك إلى الخروج إليهم؛ فلا تخرج، فإني سمعت أباك بالكوفة

يقول: "والله لقد مللتهم وأبغضتهم، وملوني وأبغضوني، وما بلوت منهم وفاء. ومن فاز بهم فاز بالسهم الأخيبي. والله ما لهم ثبات ولا عزم على أمر، ولا صبر على سيف".

وقدم المسيب بن نجية الفزاري، ومعه عدد من الرجال، على الحسين، بعد وفاة الحسن، فدعوه إلى خلع معاوية، وقالوا: قد علمنا رأيك ورأي أخيك، فقال: إني أرجو أن يعطي الله أخي على نيته في حبه الكف، وأن يعطيني على نيتي في حبي جهاد الظالمين.

قلت: ثم فُتحت المكاتبة بين سيدنا الحسين ومعاوية، رضي الله عنهما، يلاطفه فيها. منها أنه قال له في بعضها: إن من أعطى الله صفقة يمينه وعهده، لجدير بالوفاء، وقد أنبئت أن قوما من أهل الكوفة قد دعوك إلى الشقاق. أهل العراق من قد جريت، قد أفسدوا على أبيك وأخيك؛ فاتق الله واذكر الميثاق، فإتاك متى تكديني أكدك. فكتب إليه الحسين: أتاني كتابك، وأنا بغير الذي بلغك عني جدير، والحسنات لا يهدي لها إلا الله. وما أردت لك محاربة ولا عليك خلافا. وما أظن لي عند الله عذرا في ترك جهادك، ولا أعلم فتنة أعظم من ولايتك أمر هذه الأمة. [327/4].

وهكذا استمر الحال. ومع هذا التنافر، لما حضرته - أي معاوية - الوفاة، أوصى ولده يزيد بالرفق بسيدنا الحسين، والتنويه بمقامه ومحبة الناس له، فقال له في وصيته: انظر حسين بن علي، ابن فاطمة بنت رسول الله، فإنه أحب الناس إلى الناس، فصل رحمته وارفق به، يصلح لك أمره. فإن يكن منه شيء، فإني أرجو أن يكفيك الله بمن قتل أباه وخذل أخاه، (يعني بهم أهل الكوفة).

وتوفي معاوية سنة ستين، وباع الناس يزيد، فكتب يزيد إلى الوليد، وهو على المدينة: أذع الناس فبايعهم، وابدأ بوجوه قريش. ولكن أول من تبدأ به الحسين بن علي، فإن أمير المؤمنين، رحمه الله، عهد إلي في أمره الرفق به واستصلاحه. فبعث الوليد من ساعته إلى الحسين وعبد الله بن الزبير، فأخبرهما بالوفاة والبيعة ليزيد؛ فامتنعا من البيعة ليزيد، وخرج الحسين وهو يقول: هو يزيد الذي يعرف؛ والله ما حدث له حرم ولا مروءة. وقد كان الوليد أغلظ عليه.

ثم جرت أمور بينه وبين سيدنا الحسين، وخرج هو وابن الزبير إلى مكة. ثم بايع أهل مكة ليزيد، وأصبح ابن الزبير يُرغّب الحسين إلى المسير إلى شيعته بالعراق. وكان الناس يرون أن ذلك دسيسة من ابن الزبير لتخلو له مكة.

### [تحذير الصحابة لسيدنا الحسين من الخروج إلى العراق]

وكان عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر ينهيان عن الخروج، ويربان أن الأصلح له الدخول فيما دخل فيه الناس من البيعة. وبالغ سيدنا عبد الله بن عمر في ترغيبه في ذلك وتزهيده في هذا الأمر، إذ قال له: لا تخرج، فإن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، خيرته الله بين الدنيا وبين الآخرة، فاختر الآخرة؛ وإنك بضعة منه، فلا تتعاط الدنيا. فاعتنقه وبكى؛ فكان ابن عمر يقول: غلبنا الحسين على الخروج، ولعمري لقد رأى في أبيه وأخيه عبرة، ورأى من الفتنة وخذلان الناس لهم ما كان ينبغي له أن لا يتحرك ما عاش، وأن يدخل في صالح ما دخل فيه الناس، فإن الجماعة خير.

وقال له ابن عباس: أين تريد يا ابن فاطمة؟ قال: العراق وشيعتي. قال: إني لكاره لوجهك - أي لتوجهك - هذا. تخرج إلى قوم قتلوا أباك وطعنوا أخاك، حتى تركهم سخطة وملة لهم. أذكرك الله أن تفرر بنفسك.

وهكذا استمر أكابر الصحابة في تحذيره من الخروج إلى هؤلاء الأشرار، أهل النفاق والخداع. وقد بذل ابن عمر جهده في مراودته عن الرجوع، فقد أخرج البيهقي عن الشعبي، قال: لما قدم ابن عمر المدينة، أخبر أن الحسين قد توجه إلى العراق، فلحقه على مسيرة ليلتين أو ثلاث من المدينة، ومعه طوامير - أي محافظ - فيها كتب، فقال: لا تأتهم. فقال: هذه كتبهم وبيعتهم. فقال: إن الله عز وجل خير نبيه بين الدنيا والآخرة، فاختر الآخرة، ولم يرد الدنيا، وإنكم بضعة نبيكم، وأمته لا يليها أحد منكم أبداً، صرفها عنكم للذي هو خير لكم؛ فارجعوا. فأبى وقال: هذه كتبهم وبيعتهم. فاعتنقه ابن عمر وقال: أستودعك من قتيل.

وهكذا استمر نهى هذا الشريف الجليل، وهو مصمم على ما أراد، وأداه إليه الاجتهاد، من المغامرة وجدّه في الجهاد. لا يصرفه عن ذلك تخويف ناصح، ولا وعظ واعظ، تنفيذًا لما قضى الله به وقدره، لا تنفع في ذلك نصيحة ابن عباس، ولا وعظ ابن عمر، كما صرح هو بذلك.

### [خروج سيدنا الحسين كان لإحقاق الحق، وصيانة مقام الخلافة الإسلامية]

ولكن الحق الذي يجب اعتقاده في سيدنا الحسين، أنه كان لا يرى رخصة في بيعته ليزيد، مع ما هو عليه من الصفات المذمومة، والأخلاق التي هي للديانة الحق منافية أو مخرجة عنها، وكانت عند الخاصة والعامة معلومة، وأن إقامته في الخلافة الإسلامية من المنكرات التي يجب على المسلمين تغييرها، لأنه لم يتوفر من شروطها في يزيد شرط منها.

وسيدنا الحسين أقدم على تغيير هذا المنكر، والسعي في عزل هذا الذي تقدم للخلافة وليس من أهلها، لمجاهرته بالفسق، كما تقدم، وكان الظن عنده، أو اليقين، أنه يتغلب عليه، ويزيل هذا المنكر، ويريح الناس منه، لتكاثر المتعلقين به وبشيئته المبايعه له. ولهذا لما لامه ابن الزبير، وثبطه عن الخروج، قال له: أنتني بيعة أربعين ألفا، يحلفون لي بالطلاق والعناق، من أهل الكوفة. [تاريخ ابن عساکر: 4/329]. قلت: وهذه قولة عظيمة في ذلك العصر.

وعليه؛ فلم يخاطر بنفسه سيدنا الحسين. على أن المخاطرة في نصرة الحق أفتى العلماء بجوازها، وراجع كلام ابن عبد السلام، سلطان العلماء، فيما فعله بنفسه مع المحارب، مع أنه لم يكن له جيش ولا قوة تعضده، إلا الثقة بالله، والقوة به، في دحض الباطل ونصرة الحق؛ وأين مقام ابن عبد السلام، من مقام المتغذي بغذاء الوحي، والمربى في بيت الرسالة، وهو ابن الزهراء، سيدة النساء، وبنت خاتم الأنبياء.

وعليه؛ فقد أقدم على الحق، وما توجه طلبا لمحق الباطل إلا على يقين وصدق، ولكن لا مفر مما يأتي به القدر، على أنه لم يحد عن طريقه، ولا توجس خيفة من عدوه إذ أحيط به، بل لم يزل متمسكا بيقينه، واثقا بالله معتصما بحبله المتين، وقال لأصحابه: قد نزل بنا

ما ترون من الأمر، وإن الدنيا قد تغيرت وتكرت، وأدبر معروفها واستمرت، حتى لم يبق منها إلا صبابة كصبابة الماء، وإلا حشيش عكس كالمرعى الوبيل؛ ألا ترون الحق لا يعمل به، والباطل لا يتناهى عنه؟ ليرغب المؤمن في لقاء الله، وإنني لا أرى الموت إلا سعادة، ولا أرى الحياة مع الظالمين إلا شؤماً.

وخطب أيضا فقال: اتقوا الله وكونوا من الدنيا على حذر، فإن الدنيا لو بقيت لأحد وبقي عليها أحد، كانت الأنبياء أحق بالبقاء، وأولى بالرضا وأرضى بالقضاء، غير أن الله خلق الدنيا للبلاء، وخلق أهلها للفناء، فجديدها بال، ونعميها مضمحل، وسرورها مكفهر، والمنزل بلغة، والدار قلعة؛ فترودوا، فإن خير الزاد التقوى، فاتقوا الله لعلكم تفلحون. هـ [تاريخ ابن عساكر: 4/333].

إلى غير ذلك من كلامه، الذي يدل على أنه لم يكن سعيه وبذله لنفسه، في تحصيل الجاه، ولا التباهي بالرياسة. ومقام سيدنا الحسين في ديانتته وتعبده وعلو همته، مشهور لا يحتاج [إلى تنويه]. وقضيته هذه مشهورة. قال الحافظ ابن حجر في "الإصابة"، بعد أن ساق ما جرى في هذه القضية:

"(قلت): وقد صنف جماعة من القدماء في مقتل الحسين تصانيف، فيها الغث والسمين، والصحيح والسقيم". هـ [334/1].

### [مأساة قتل سيدنا الحسين على يد الأشرار]

وهي قضية مبكية، جارحة لأفئدة المؤمنين، لأنها كانت من الكوارث التي أثارت حزنا كبيرا في أهل الدين. كيف وقد أثارت حزنا حتى في سيد المرسلين؛ فقد أخرج الحافظ ابن حجر بسنده إلى ابن عباس، أنه قال: رأيت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فيما يرى النائم بنصف النهار، أشعث أعبر، وبیده قارورة فيها دم. فقلت: بأبي أنت وأمي يا رسول الله. ما هذا؟! قال: هو دم الحسين وأصحابه، لم أزل منذ اليوم ألتقطه. فأحصى ذلك اليوم، فوجده مثل يومئذ. وروى أيضا أن أم سلمة رأت رسول الله في المنام، وعلى رأسه ولحيته التراب، فقالت: مالك يا رسول الله؟ قال: شهدت قتل الحسين. ولما بلغ ابن عباس قتله، كان في المسجد الحرام، فدخل بيته [وقال]: إنا لله وإنا إليه راجعون. إلى غير ذلك، مما يعرفك

أن خروج سيدنا الحسين، وإن نهاه من نهاه عن ذلك؛ فإتما كان لما تحقق عندهم، بحسب ما تقتضيه العادة، من عدم وفاء أهل الكوفة، وخذلان أهل العراق، وأن قوتهم، وإن كثرت، لا ترد قوة اليزيد؛ إذ كان تمكن من الملك، واحتوى على الجيوش وعلى العدة، وعلى بيت المال. وسيدنا الحسين لم يكن بيده شيء من ذلك؛ إلا قوة إيمانه، وجدته واجتهاده؛ لم يسمح له ذلك بانقياده وتدخله تحت حكم الظالمين، كما أسلفنا عنه ذلك في بعض خطبه.

على أن قتله على يد هؤلاء الأشرار، كان مما جاءت به عن النبي، صلى الله عليه وسلم، الأخبار، وهو نفسه، رضي الله عنه، كان له بها إشعار. فقد أخرج الحافظ ابن حجر في ذلك أحاديث من طرق متعددة: منها أن جبريل أخبره بأن أمته ستقتل حسينا، فقال: "يا جبريل: أفلا أراجع فيه؟"، قال: لا؛ لأنه أمر الله، قد كتبه الله. وأخرج أيضا عن أم سلمة، مرفوعا: "يقتل الحسين على رأس ستين من مهاجري". وقد ورد عن أبيه، سيدنا علي، نحو من هذا.

فأما ما يشعر بأنه، رضي الله عنه، كان على يقين من أن يقتل في المكان الذي قتل فيه؛ فهو ما ورد عن ابن عباس أنه قال: استشارني الحسين في الخروج، فقلت: لولا أن يزرى بي وبك، لنسبت يدي في رأسك؛ فكان الذي رد علي أن قال: لأن أقتل بمكان كذا وكذا، أحب إلي من أن أستحل حرمتها، يعني مكة. وكان الذي سلى بنفسه عنه. هـ.

والله غالب على أمره، ولأفعاله تعالى أسرار وأحكام خارجة عن مدارك البشر، وعن تحكيم عقولهم المعقولة بسر القدر.

أفبعد هذا يُحكم على هذا الفرع الجليل، والقطب العارف النبيل، والعايد الناسك، المتمسك بطرق الحق، ويجري بها في أوضح المسالك؛ بأنه ثائر على الخلافة، باغ من البغاة الذين قتالهم واجب في الشريعة، حفظا لأصولها، وسدا للذريعة؟! هذا والله كلام لا يصدر إلا عن جاهل، أو مخطئ غافل. فليحذر الذين يعتقدون هذه العقيدة، وليرجعوا إلى أصل الخلافة ومعرفة أركانها الحنيفة، وليتبينوا وجه خروج هذا الإمام، وما اعتمد عليه في المخاطرة بنفسه في اقتحام هذا المقام.



## [شروط الإمامة، وانعدامها في يزيد، وحق سيدنا الحسين في الخروج]

فاعلم: أولاً أن شروط ولاية الإمام: أولاً هي شروط القضاء. وشروط القضاء أربعة، كما أشار إلى ذلك صاحب "المختصر"، إذ قال: {أهل القضاء: عدل}. قال الزرقاني: أي عدل الشهادة. قال: والعدالة وصف يتركب من خمسة أوصاف، كما يذكره في باب الشهادة، وهي: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، وعدم الفسق. ثم قال خليل: {ذكر، فطن، مجتهد؛ إن وجد، وإلا فأمثل مقلد، وزيد للإمام الأعظم: قرشي}. قال الزرقاني: وصف خامس، وهو أنه قرشي. هـ [شرح المختصر: 124/7].

قال الماوردي في "أحكامه":

"فأما الجرح في عدالته، وهو الفسق، فهو على ضربين: أحدهما ما تابع فيه الشهوة. والثاني ما تعلق فيه بشبهة؛ فأما الأول منهما، فمتعلق بأفعال الجوارح، وهو ارتكابه للمحظورات، وإقدامه على المنكرات؛ تحكيماً للشهوة وانقياداً للهوى. فهذا فسق يمنع من انعقاد الإمامة، ومن استدامتها" هـ [ص14].

وفي "حاشية" الشيخ بناتي على الزرقاني، صدر باب الباغية، وسياقه من نقل ابن عرفة عن سحنون:

وشروط الإمامة ثلاثة: كونه مستجعماً لشروط القضاء، وكونه قرشياً، وكونه ذا نجدة وكفاية في المعضلات ونزول الدواهي والمللمات. انظر المواق. ثم قال، عند قول خليل: {فَلْيَعْدِلْ قِتَالَهُمْ}، [أي] أهل البغي، ما لفظه: وأما غير العدل، فليس له قتالهم، أي لأن الواجب عليه حينئذ ترك الفسق، ثم يدعوهم لطاعته. ابن عرفة الصقلي: صوب شيخنا القاضي أبو الحسن، قول سحنون: يجب قتال أهل العصية إن كان الإمام عدلاً، وقتال من قام عليه؛ فإن كان غير عدل، فإن خرج عليه عدل، وجب الخروج معه ليظهر دين الله؛ وإلا وسعك الوقوف. هـ [60/8].

وبهذه النصوص الصحيحة المنقولة، والآراء المصيبة المعقولة، يتبين لك أن قيام السيد الجليل، سيدنا الحسين، هو حق لا باطل؛ وأن وصفه بالبغي والخروج عن يزيد، هو

وصف من حلى الصواب عاطل، لا يذهب إليه إلا جاهل مخطئ، أو عالم التبس عليه الأمر، فقال بذلك وهو غافل؛ وأن يزيد، ومن ياشر معه القتال أو القتل، مُجرم أثيم: متغلب بشوكته وقوته، وهو عار من شروط الخلافة، بينه وبينها حائلٌ وأي حائل.

### [تفسير موقف الصحابة وأكابر السلف الذين دخلوا في طاعة يزيد]

أما أولئك الأئمة الأجلة، وأكابر أهل هذه الملة، الذين دخلوا في طاعة يزيد؛ فمنهم من نظر إلى الحال الذي أحاط بهم، والملمة التي ألمت بساحتهم، وأنهم بحسب العادة، لا قبل لهم بها، ولا قدرة لهم على دفعها، وأن السعي في المعارضة، إنما فيه تعرض لسفك الدماء، وإفناء النفوس دون فائدة محمودة، ولا حصول على الضالة المنشودة. وهم في الحقيقة كارهون لأعمال يزيد، منكرون في قلوبهم حاله؛ يرون أنه لا يستحق الإمارة لمجاهرته بالفسق، وإهماله ما يجب من الحقوق. وما أقدهم عن الخروج عنه، ومعاوضة الحسين في رفض بيعته؛ إلا ما أشرنا إليه سابقا من اشتداد شوكته، والجزم بعدم دفع قوته؛ وقد قالوا: من اشتدت شوكته، وجبت طاعته.

وفي "الإحياء" للإمام الغزالي: لأن السلطان الظالم الجاهل، مهما ساعدته الشوكة، وعسر خلعه، وكان في الاستبدال به فتنة ثائرة لا تطاق؛ وجب تركه، ووجبت الطاعة له. هـ [97/2].

وفي "حاشية" [بناني على] الزرقاني، وسياقه عن سحنون، أن الإمامة تثبت بأحد أمور ثلاثة: إما ببيعة أهل الحل والعقد، وإما بعهد الذي قبله له، وإما بتغيبه على الناس؛ وحينئذ لا يشترط فيه شرط، لأن من اشتدت وطأته، وجبت طاعته. هـ [61/8].

أما نهي مثل ابن عباس وابن عمر وابن الحنفية، سيدنا الحسين عن الخروج؛ فشفقة عليه، لأنهم يرون أنه مغلوب لا محالة، لضعف القوة التي اعتمد عليها، وتحققهم بخذلاتها وإنهزامها، مع اعتقادهم أنه على الحق، ولم يذر في خلد أحدهم أن هذا الإمام باغ وثائر؛ فضلا أن يصرحوا ويقولوا: إنه قتل قتلا شرعيا.

هذا ما زورته في خاطري. وكنت أهاب كلمة ابن العربي في ذلك، مع أنني كنت أسمعها كثيرا ممن يرددها، ممن يُنسب إلى العلم؛ ولكنني بعد هذا، تبين لي أن ما قاله أبو بكر ابن العربي، هو غفلة منه أو خطأ. والإنسان، وإن جل قدره، معدن الخطأ والنسيان.

### [ابن خلدون، وإعطاؤه هذا المقام الحسيني حقه]

ثم قوي نظري، وتعضد فكري، لما وقفت على كلام عمدة الأعلام، ومنبع الذكاء والأفهام، والمشارك في العلوم الإسلامية من الفقه والأصول والأحكام، والمرجع إليه قديما وحديثا في العلوم الاجتماعية، والعادات الجارية بين الأنام، وسياسة الملوك ومسالكها من الأعراب والأعجام؛ إذ أقر له في السبق فيها، والتحقيق في كل مبحث منها أو مقام؛ أبو زيد، عبد الرحمان ابن خلدون، فإته أعطى هذا المقام حقه، وأورد فيه ما يستحقه؛ إذ قال، بعد كلام في موضوع بيعة يزيد، وما وقع لوالده معاوية، من الغلط أو الجهل بحال فسقه، لما بايع له بولاية العهد، ما لفظه:

"وأما الحسين؛ فإته لما ظهر فسق يزيد عند الكافة من أهل عصره، بعثت شيعة أهل البيت بالكوفة للحسين أن يأت بهم، فيقوموا بأمره؛ فرأى الحسين أن الخروج على يزيد متعين من أجل فسقه، لا سيما من له القدرة على ذلك، وظنها من نفسه، بأهليته وشوكته. فأما الأهلية، فكانت كما ظن وزيادة. وأما الشوكة، ففقط، يرحمه الله، فيها؛ لأن عصبية مضر كانت في قريش، وعصبية قريش في عبد مناف، وعصبية عبد مناف إنما كانت في أمية؛ تعرف ذلك لهم قريش وسائر الناس، ولا ينكرونه. وإنما نسي ذلك أول الإسلام لما شغل الناس من الذهول بالخوارق وأمر الوحي، وتردد الملائكة لنصرة المسلمين؛ فأغفلوا أمور عواندهم، وذهبت عصبية الجاهلية ومنازعتها ونسيت، ولم يبق إلا العصبية الطبيعية في الحماية والدفاع، يُنتفع بها في إقامة الدين، وجهاد المشركين، الذين فيها<sup>(\*)</sup> بحكم العادة معزولة، حتى إذا انقطع أمر النبوة والخوارق المهولة؛ تراجع الحكم بعض الشيء للعواند، فعادت العصبية كما كانت ولمن كانت، وأصبحت مضر أطوع لبني أمية من سواهم، بما كان لهم بذلك قبل".

(\*) كذا في نسختنا. أ. م

"فقد تبين لك غلط الحسين، إلا أنه في أمر دنيوي لا يضر الغلط فيه. وأما الحكم الشرعي، فلم يغلط فيه؛ لأنه منوط بظنه. وكان بظنه القدرة على ذلك. وقد عذله ابن عباس، وابن الزبير وابن عمر، وابن الحنفية أخوه، وغيرهم، في مسيره إلى الكوفة، وعلموا غلظه في ذلك، ولم يرجع عما هو بسبيله لما أَرَادَهُ اللهُ".

"وأما غير الحسين من الصحابة الذين كانوا بالحجاز، ومع يزيد بالشام والعراق، ومن التابعين لهم؛ فرأوا أن الخروج على يزيد، وإن كان فاسقا، لا يجوز. لما ينشأ عنه من الهرج والدماء، فأقصرُوا عن ذلك ولم يتابعوا الحسين، ولا أنكروا عليه ولا أثموا؛ لأنه مجتهد، وهو أسوة المجتهدين. ولا يذهب بك الغلط أن تقول بتأثير هؤلاء، بمخالفة الحسين وعودهم عن نصره؛ فإنهم أكثر الصحابة، وكانوا مع يزيد ولم يروا الخروج عليه، وكان الحسين يستشهد بهم، وهو يقاتل بكر بلاء، على فضله وحقه ويقول: سلوا جابر بن عبد الله، وأبا سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وسهل بن سعد، وزيد بن أرقم، وأمثالهم، ولم ينكر عليهم قعودهم عن نصره، ولا تعرض لذلك، لعلمه أنه عن اجتهاد منهم، كما كان فعله عن اجتهاد منه. وكذلك لا يذهب بك الغلط أن تقول بتصويب قتله كان عن اجتهاد، وإن كان هو على اجتهاد، ويكون ذلك كما يحد الشافعي والمالكي والحنفي على شرب النبيذ. واعلم أن الأمر ليس كذلك. وقاله لم يكن عن اجتهاد هؤلاء، وإن كان خلافه عن اجتهادهم؛ وإنما انفرد بقتاله يزيد وأصحابه. ولا تقول إن يزيد، وإن كان فاسقا، ولم يجز هؤلاء الخروج عليه؛ فأفعاله عندهم صحيحة. واعلم أنه إنما ينفذ من أعمال الفاسق ما كان مشروعاً".

"وقتل البيعة عندهم من شرطه أن يكون مع الإمام العادل، وهو مفقود في مسألتنا، فلا يجوز قتال الحسين مع يزيد، ولا ليزيد، بل هي من فعلته المؤكدة لفسقه. والحسين فيها شهيد مُتَاب، وهو على حق واجتهاد. والصحابة الذين كانوا مع يزيد، على حق أيضا واجتهاد. وقد غلط القاضي أبو بكر ابن العربي المالكي، في هذا فقال في كتابه الذي سماه بـ (العواصم والقواصم)، ما معناه إن الحسين قتل بشرع جده. وهو غلط حملته عليه الغفلة عن اشتراط الإمام العادل. ومن أعدل من الحسين في زمانه، في إمامته وعدالته في قتال أهل الآراء؟". [المقدمة: 189].

ثم تعرض لقيام ابن الزبير بعد ذلك، وأنه أيضا عن اجتهاد، ثم قال:

"هذا هو الذي ينبغي أن يُحمل عليه أفعال السلف من الصحابة والتابعين؛ فهم خيار الأمة. وإذا جعلناهم عرضة للقدح، فمن الذي يختص بالعدالة، والنبى، صلى الله عليه وسلم، يقول: خير الناس قرني، ثم الذي يلونهم"، مرتين أو ثلاثة، ثم يفشو الكذب. فجعل الخيرة، وهي العدالة، مختصة بالقرن الأول والذي يليه. فبايك أن تعود نفسك أو لساتك التعرض لأحد منهم. ولا تشوش قلبك بالريب في شيء مما وقع منهم، التمس لهم مذاهب الحق وطرقه ما استطعت؛ فهم أولى الناس بذلك. وما اختلفوا إلا عن بينة، وما قاتلوا أو قتلوا إلا في سبيل جهاد، أو إظهار حق. واعتقد مع ذلك أن اختلافهم رحمة لمن بعدهم من الأمة، ليقتدي كل واحد بمن يختار منهم، ويجعله إمامه وهاديه ودليله؛ فافهم ذلك، وتبين حكمة الله في خلقه وأكوانه، واعلم أنه على كل شيء قدير، وإليه الملجأ والمصير، والله تعالى أعلم". هـ كلام ابن خلدون [المقدمة:191].

وهو كلام جامع؛ ليس فيه لمن له دراية بالفقه والعقائد، والسير والسياسة، أي مدافع، لأنه كلام يجرح فؤاد الجاهل المغرور، ويشرح من أهل الحق الجوانح والصدور، ويبين، كما بينا سابقا، غلط الإمام ابن العربي، ويرد عليه ردا لطيفا، بالأدلة الواضحة، وأنوار النبوة اللانحة.

### [ما قاله العلامة الهيثمي في رد مقالة ابن العربي، بشأن قتل سيدنا الحسين]

أما الإمام شهاب الدين، ابن حجر الهيثمي، في "شرح الهزيمة"، عند قول المحب الصادق، والمتفاني في تعظيم آل البيت، والمعرفة لقدرهم، والتعلق بهم، حسبما أوصى بهم الرسول، صلى الله عليه وسلم، وتفضيلهم على غيرهم التفضيل اللائق؛ شرف الدين البوصيري في "همزية" المديح، عند قوله:

وَبِرِّحَانَتَيْنِ طَيِّبَهُمَا مِنْكَ، الَّذِي أُوِدِعْتُهُمَا الزَّهْرَاءُ

بعد أن كشف عن سوء فعل يزيد، وما أوقع بهذا البيت الطاهر، الذي هو أمان لهذه الأمة عند الأوائل والأواخر، ما لفظه:

"ولا عجب؛ فإن يزيد بلغ من قبائح الفسق والانحلال عن التقوى، مبلغاً لا يُستكثر عليه صدور تلك القبائح منه. بل قال أحمد بن حنبل بكفره، وناهيك به ورعا وعلما يقضيان بأنه لم يقل ذلك إلا لقضايا وقعت منه صريحة في ذلك، ثبتت عنده، وإن لم تثبت عند غيره؛ كالغزالي، فإنه أطال في رد كثير مما نسب إليه؛ كقتل الحسين، فقال: لم يثبت من طريق صحيح أنه قتل، ولا أمر بقتله. ثم بالغ في تحريم سبه ولعنه، وكابن العربي المالكي، فإنه نقل عنه ما يقشع منه الجلد، أنه قال: لم يقتل يزيد الحسين إلا بسيف جده، أي بحسب اعتقاده الباطل، أنه الخليفة، والحسين باغ عليه، والبيعة سبقت ليزيد، ويكفي فيها بعض أهل الحل والعقد، وبيعتة كذلك؛ لأن كثيرين أقدموا عليها مختارين لها. هذا مع عدم النظر إلى استخلاف أبيه له. أما مع النظر لذلك، فلا يشترط موافقة أحد من أهل الحل والعقد على ذلك. ويرد بأن هذا إنما هو بعد استقرار الأحكام، وانعقاد الإجماع على تحريم الخروج على الإمام الجائر. أما قبل ذلك، فكان الأمر منوط بالاجتهاد، واجتهاد الحسين، رضي الله عنه، اقتضى جواز، أو وجوب، الخروج على يزيد، لجوره وقبحه التي تصم عنها الأذان. فهو، أعني الحسين، رضي الله تعالى عنه، محق بالنسبة لما عنده، لا سيما إن رأى ما رأى الإمام أحمد من كفره". [شرح الهمزية: 270].

وانظر تمام كلامه. وكله تأييد لما أسلفنا، من غلط أبي بكر ابن العربي، وهي كبوة منه، رحمه الله، لم يقل بها أحد، ولا اتبعه عليها من تتبع مسالك هذه القضية، وتأمل ما جرى فيها ووعي. ولكن، الجواد يكبو، والسيف ينبو. والله يوفقنا لمعرفة الحق واتباعه، آمين.

\* \* \*

### [مفهوم أهل البيت، والاختلاف في تأويل الآية الواردة في ذلك]

ثم لا يخفى أن جماع الشرف الذي أخذ به منذ عصور، أهل المشرق والمغرب؛ هما سيدنا الحسن وسيدنا الحسين، وقد ورد من الأحاديث ما يؤيد ذلك ويشهد [له]. ولهذا اختلف المفسرون في تأويل قوله تعالى: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا)، وهل هي عامة بالأل أو خاصة؛ وكل قائل استدل بما روي في ذلك.

ولكن ما عليه الجمهور إلى عصرنا هذا بالتخصيص، تشهد به أحاديث وأخبار لا تحصى، ففي "روح المعاني": وقد صحَّ ما يدل على أن العموم غير مراد. أخرج الترمذي والحاكم وصحاحه، وابن جرير وابن المنذر، وابن مردويه والبيهقي في "سننه"، من طرق، عن أم سلمة، رضي الله تعالى عنها، قالت: في بيتي نزلت: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ)، وفي البيت فاطمة وعلي، والحسن والحسين، فجلبهم رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، بكساء كان عليه؛ ثم قال: "هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا". قال: وفي رواية أخرجه الطبراني عن أم سلمة، أنها قالت: فرفعت الكساء لأدخل معهم، فجذبه، صلى الله تعالى عليه وسلم، من يدي وقال: "إنك على خير". وهناك روايات أخرى. ثم قال في "روح المعاني":

{وأخبار إدخاله، صلى الله تعالى عليه وسلم، عليا وفاطمة وابنيهما، رضي الله تعالى عنهم، تحت الكساء، وقوله، عليه الصلاة والسلام: "هؤلاء أهل بيتي"، ودعائه لهم، وعدم إدخال أم سلمة؛ أكثر من أن تحصى، وهي مخصصة لعموم أهل البيت، بأي معنى كان البيت}. هـ-[22/14].

وعلى هذا القول في أهل البيت في الآية، اقتصر الحافظ أبو بكر ابن العربي المالكي، إذ قال في "أحكامه": قوله: (أهل البيت)، روي عن عمر بن أبي سلمة، أنه قال: لما نزلت هذه الآية على النبي، صلى الله عليه وسلم: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا)، في البيت أم سلمة، دعا النبي، صلى الله عليه وسلم، فاطمة، وحسنا وحسينا، وجعل عليا خلف ظهره، وجلبهم بكساء، ثم قال: "اللهم إن هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس، وطهرهم تطهيرا". قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: "أنت على مكانك، وأنت على خير". وروى أنس بن مالك، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان يمر بباب فاطمة، ستة أشهر، إذا خرج إلى صلاة الفجر، يقول: "الصلاة يا أهل البيت، (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا)". خرج هذين الحديثين الترمذي وغيره. هـ-[166/2].

وبالجملة؛ فقد اختلف المفسرون في معنى أهل البيت في هذه الآية، فقيل: هم نساء النبي، صلى الله عليه وسلم، وهو مروى عن ابن عباس، ويشهد له قوله تعالى: (وَأَذْكُرُنَّ

مَا يُثَلَّى فِي بَيْوَتِكُنَّ). وقيل: أهل البيت من تحرم عليهم الصدقة بعده، وهم آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل العباس، وهم الذين نكروا في باب الزكاة، وانظر شراح قول خليل: "وعدم بنوة هاشم والمطلب".

ولكن الجمهور على ما قدمنا؛ وهم علي وفاطمة، والحسن والحسين، وهم من شملهم الكساء. وقد أسلفنا أن هذا القول هو الذي اعتمده أبو بكر ابن العربي، واقتصر عليه. وقد أشرت، فيما سبق، أن الذي عليه الأمة الآن، شرقا وغربا، أن الآل، بمعنى أنهم من ولد المصطفى المجتبي هم؛ ولد الحسن والحسين. وعليه، فالشرف لا يخرج عنهما؛ فالشرفاء الآن إما من ولد الحسن، أو من ولد الحسين. وقد ألفت الناس في ذلك، وبينوا الصحيح من نسب من انتمى إليهما، والسقيم.

### [شرفاء المغرب الذين لا يشك في نسيبهم]

وقد لخص الإمام سيدي العربي الفاسي في "مرآته"، شرفاء المغرب الذين لا يشك في نسيبهم، فقال: إن الشرفاء الذين لا يشك في شرفهم كثيرون؛ كالجوطين من الحسينيين الإدريسيين، وكشرفاء تافلات من الحسينيين أيضا المحمديين، وكالصقليين والعراقيين، وكلاهما من الحسينيين، بالياء الساكنة بين السين والنون؛ فإن شرف جميعهم لا يختلف فيه اثنان من أهل بلادهم ومن يعرفهم من غيرهم. قال:

"لكن اختص أحفاد سيدي عبد السلام بقرب إثبات النسب؛ فإن القطب سيدي عبد السلام شرفه معلوم ومتحقق عند أهل المغرب والمشرق، فلا يتكلف أحدهم إثبات نسبه إلا إلى سيدي عبد السلام. والآباء في ذلك ثمانية أو نحوها، وإثباتها أقرب وأسهل من إثبات عشرين ونحوها إذا وقف عند الإمام إدريس، رضي الله عنه، ونحوه. وأكثر من ذلك إذا استكمل النسب". قال:

"وفي حكم أحفاد سيدي عبد السلام، غيرهم من أهل العلم؛ لأن إصالحهم به معروف عندهم". قال سيدي العربي:

"وعلى ما ذكر من العدد، فقد سمعت أيضا شيخنا، أبا عبد الله القصار، في سنة أربع وألف أو نحوها، يقول: إن النسب في هذا الوقت إلى الحسن، رضي الله عنه، لا يزيد على



أربعة وعشرين، أو خمسة وعشرين. وإلى الحسين، رضي الله عنه، لا يزيد على ستة وعشرين أو سبعة وعشرين. وقد اعتبرنا ذلك في كثير من الأنساب، فوجدناه كما قال، رحمه الله، ولم نجد الزيادة على ذلك إلا حيث لا وثوق بالنسب أو العدد. وأما الآن، وهو سنة ست وأربعين وألف، فقد زاد العدد على ذلك واحدا أو اثنين".

ثم استشهد سيدي العربي على ذلك بكلام المؤرخ ابن خلدون. ثم قال سيدي العربي: "وما ذكر لأهل العلم، ذكر ابن خلدون لمطلق الأدارسة ما يعضده ويشهد لاعتباره، فقال: نسب بني إدريس بمواطنهم من فاس وسائر ديار المغرب، قد بلغ من الشهرة والوضوح مبلغا لا يكاد يلحق، ولا يطمع أحد في إدراكه؛ إذ هو نقل الأمة والجيل من الخلف، عن الأمة والجيل من السلف. وبيت جدهم إدريس بين بيوتهم، ومسجده لصق محلتهم ودروبهم، وسيفه منتضى برأس المأذنة العظمى من قرار بلدهم، وغير ذلك من آثاره التي جاوزت أخبارها حدود التواتر مرات، وكادت تلحق بالعيان". انتهى كلام ابن خلدون. ثم قال سيدي العربي:

"فبنو الشيخ أبي محمد، عبد السلام، تكرر هذا المعنى في حقهم بما هم بنو الإمام إدريس؛ فشاركوا في ذلك غيرهم من الأدارسة، وبما هم بنو الشيخ عبد السلام، ولهم من الشهرة ما له، واختصوا بذلك دون غيرهم". هـ [مرآة المحاسن: 176].

وأطل، رحمه الله، في تصحيح هذا النسب العلمي، وذكر ما قاله في شأنه العارفون بالأنساب. ثم ذكر عن الشريف الجليل، شجرة أنسابهم، وما تفرع عن هذا النسب الشريف؛ فأنظر ذلك في ترجمة أبي العباس، أحمد بن علي الشريف، أحد أعلام مدينة شفشاون، وحامل لواء شرفهم الوهابي الشريف؛ وهي ذات فوائد، ودرر فراند، قلما توجد، أو لا توجد أصلا في غير هذا الكتاب. نفعنا الله به، وبأمثاله من الأشراف والأعلام.

### [الرجوع إلى موضوع أهل البيت ومنبع الشرف، وصحة نسب الشرفاء الأدارسة]

والمراد هنا أن الشرف الإدريسي، هو من أشهر الشرفاء الحسينيين بالمغرب الأقصى، ومن أصحها نسبا لسيدنا الحسن ابن بنت رسول الله، السيدة الجليلة، التي هي بكل تعظيم وتبجيل كقيلة؛ إذ هي بنت سيد العالمين، وخاتم النبيين والمرسلين، فاطمة الزهراء،

والطلعة المنيرة الغراء، ومنها طلع هذا النور الشريفي المحمدي، ومنها فاح هذا الطيب الطيب الأحمدي.

فإن الزهراء، رضي الله تعالى عنها، زوجة أمير المؤمنين، وصنو سيد المرسلين، وباب المعارف والأنوار، التي تنزلت على نخبة الأبرار، ومدينة علوم آدم الجامعة للعرفان والأسرار، سيدنا علي بن أبي طالب.

ولدت منه، رضي الله عنه، أولادا: منهم سيدنا الحسن وسيدنا الحسين، وهما منبع الشرف المحمدي، ومنهما سطع هذا النور الأحمدي، وزينب الكبرى، وأم كلثوم الكبرى. هكذا ذكر ابن سعد، وذكر غيره: محسنا، ولا عقب له.

أما ولد سيدنا علي، رضي الله عنه، من غير السيدة البتول، فهم كثيرون، و[لـ]ما أحصى ابن سعد ذلك؛ فكان جميع ولده الذكور من صلبه أربعة عشر ذكرا، ومن النساء تسع عشرة امرأة. قال ابن سعد: وكان النسل من ولده لخمسة: الحسن، والحسين، ومحمد بن الحنفية، والعباس ابن الكلابية، وعمر بن التغلبية. قال محمد بن سعد: لم يصح لنا من ولد علي، رضي الله عنه، غير هؤلاء. [الطبقات: 20/3].

وبكل حال؛ فالشرف اليوم شرقا وغربا لا يخرج عن هذين السيدين الجليلين، وهما وأمهما الزهراء، يُسمون أولاد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وكلّ والده سيدنا الحسن وسيدنا الحسين. ففي "شرح همزية" البوصيري، عند قوله في آل البيت: \*سُتَدْتُمُ النَّاسَ بِالتَّقَى\* إلخ: عن بعض المحققين من المفسرين، في تفسير قوله تعالى: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ) إلخ: لا دليل أقوى من هذا على فضل فاطمة وعلي وابنيهما، رضي الله تعالى عنهم، لأنها لما نزلت، دعاهم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فاحتضن الحسن، وأخذ بيد الحسين، ومشت فاطمة خلفه، وعلي خلفها؛ فهم أنهم المراد من الآية، وأن أولاد فاطمة وذريته، يُسمون أبناءه، وينسبون إليه نسبة حقيقية، نافعة في الدنيا والآخرة. ويدل لذلك ما صح أنه، صلى الله عليه وسلم، خطب فقال: "ما بال أقوام يقولون: إن رحم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لا ينفع قومه يوم القيامة؟ بل والله إن رحمي موصولة في الدنيا والآخرة"، الحديث.

وأخرج الطبراني حديث: "إن الله، عز وجل، جعل ذرية كل نبي في صلبه، وإن الله جعل ذريتي في صلب علي بن أبي طالب". ثم ذكر ما صح عن عمر، قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: "كل سبب ونسب ينقطع يوم القيامة، ما عدا سببي ونسبي. وفي رواية: زيادة الصهر والحسب، وكل بني أنثى عصبيتهم لأبيهم، ما عدا ولد فاطمة؛ فإني أنا أبوهم وعصبيتهم". هـ.

قلت: ومن كرامتهما على الله، أن نزههم عن الخلافة؛ إذ خرجت عن حدها وصارت ملكا عضوضا. ومن شأن الملك الضيم والحييف، لأن في مدتهما انقضت مدة الخلافة التي أخبر بها جدهم، رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إذ قال: "الخلافة بعدي ثلاثون. ثم يكون ملكا عضوضا". قال العلامة الهيثمي: ثم لما ذهب عنهم الخلافة الظاهرة، لكونها صارت ملكا عضوضا - أي فيه تعسف وظلم - ولذا لم تتم للحسن؛ عوضوا عنها الخلافة الباطنة، حتى ذهب قوم إلى أن قطب الأولياء في كل زمن، لا يكون إلا منهم. هـ [شرح الهمزية: [279].

ولصاحب "روح المعاني" في هذا الموضوع كلام طويل الذيل، إذ قال، بعد الكلام على ما خصهم الله به، قال: حتى ذهب قوم إلى أن القطب لا يكون إلا منهم، خلافا للأستاذ أبي العباس المرسي، حيث ذهب، كما نقل عنه تلميذه التاج ابن عطاء الله، إلى أنه قد يكون من غيرهم. ثم نقل عن الإمام الفاروقي الرباني، مجدد الألف الثاني، أن القطبية لم تكن على سبيل الأصالة إلا لأنمة أهل البيت المشهورين. ثم إنها صارت بعدهم لغيرهم على سبيل النيابة عنهم، حتى انتهت النبوة إلى السيد الشيخ عبد القادر الكيلاني، قدس سره النوراني؛ فنال مرتبة القطبية على سبيل الأصالة. فلما عُرج بروحه القدسية إلى أعلى عليين، نال من نال بعده تلك على سبيل النيابة عنه. فإذا جاء المهدي ينالها أصالة، كما نالها غيره من الأنمة، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين. هـ.

ثملقى صاحب "روح المعاني" السلاح في هذا الميدان، وسلم الأمر لأهله من أهل الكشف، وتبرأ هو من هذا المقام، ثم قال مبديا فكره ونظره في هذه المسألة. وخلصه كلامه أن القطب قد يكون من غيرهم، إلا قطب الأقطاب لا يكون إلا منهم، لأنهم أركى الناس أصلا وفضلا، وأن من نال هذه الرتبة منهم لا ينالها إلا أصالة لا نيابة. ثم قال: وأنا لا أعقل

النيابة في ذلك المقام، وإن عقلت قلت: كل قطب في كل عصر نائب عن نبينا، عليه الصلاة والسلام، ولا بدع في ذلك، كما نابت عنه الأنبياء قبله؛ فهو، صلى الله عليه وسلم، الكامل المكمل للخليفة، والواسطة في الإفاضة عليهم على الحقيقة. وكل من تقدمه عصرا من الأنبياء، وتأخر عنه من الأقطاب والأولياء، نواب عنه ومستمدون منه. قال: وأقول إن الشيخ السيد عبد القادر، قدس سره، وغمرنا برّه، قد نال ما نال من القطبية بواسطة جده، عليه الصلاة والسلام، على أتم وجه وأكمل حال؛ فقد كان، رضي الله تعالى عنه، من أجله أهل البيت: حسنيا من جهة الأب، حسينيا من جهة الأم. [22/19].

انظر تماما في التتويه بهذا العارف الكبير، الذي قدمنا جملة كثيرة من ترجمته، في ترجمة الشيخ سيدي محمد القادري، عالم فاس، ومؤلفها الذي كان فضله لا يقاس بقياس. هذا، وتتبع هذه المباحث الشريفة يطول مجالها، ويمتد سهلها، وتعلو جبالها، ويصعب استقصاؤها؛ لتشعب الفروع منها والفضائل؛ فهي الثريا في السماء، وأين الثريا من يد المتناول؟ وإنما جرنا لهذه الجملة الصغيرة، والنبذة اليسيرة؛ نسبة شيخنا العراقي الحسينية، إذ ذكرتنا هذه النسبة جلالة قدر هذا الجد، ذي الشرف والمجد، والشيم الشماء التي لا تقبل الرد.

فهذا أهم ما كان يتردد في الفكر ويجول في مشكله، ويعزم في الإقدام على حله تارة، وتارة يترك الأمر في ذلك إلى أهله؛ ولكن هناك مقالة لم أكن أتحملها، ولا أستجيز إطلاقها في حق هذا الإمام، ولو ساقها من ساقها، وهي عذ هذا الإمام باغيا.

### [بعض فضائل سيدنا الحسين]

ثم نذيل هنا ما أسلفناه في شأن هذا الإمام، ومكانته المكيّة في قلوب المؤمنين من السابقين واللاحقين، ببعض جمل تتعلق بعلو مقامه في الدين، وزيادة على الشرف الأصلي المحلى باليقين، فأقول:

إن مناقب هذا النور الساطع، والكوكب الطالع، من الأمر الشائع الذائع؛ إذ ورد في فضله وتمكن حبه من قلب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ووصايته به، من الأحاديث والآثار، ما يملأ القماطير والأسفار. وقد ذكر من ذلك جملة كثيرة الحافظ ابن عساکر، في

كتابه "تاريخ الشام"؛ فمن ذلك ما قدمناه سابقا، ومنه ما لم نذكره، وهو معظمها. فمن ذلك ما ورد عن سيدنا عبد الله بن عباس، أنه أخذ يوما بركابه، وركاب أخيه سيدنا الحسن؛ فعوتب في ذلك، وقيل له: أنت أسنّ منهما، فقال: إن هذين أبناء رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أفليس من سعادتني أن آخذ بركابهما؟هـ. [322/4].

ومن العجب أن هذا الفضل يقر له به حتى من كان يُعدّ من أعدائه، وهو معاوية بن أبي سفيان، والفضل ما شهدت به الأعداء، وإن كنتُ أنا بنفسي أحاشي السيد معاوية عن أن تكون في قلبه عداوة حقيقية، وإنما عداوة سياسية، قدرها الله، (وكان أمرُ الله قَدْرًا مَقْدُورًا)؛ وذلك أن معاوية قال لرجل من قريش: إذا دخلت مسجد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فرأيت حلقة فيها قوم كأن على رؤوسهم الطير؛ فتلك حلقة أبي عبد الله، مؤتزا إلى إنصاف ساقيه. ومر الحسين بعمر بن العاص، وهو جالس في ظل الكعبة، فقال: هذا أحب أهل الأرض إلى أهل الأرض إلى أهل السماء اليوم. وكان الحسين، رضي الله عنه، في جنازة، فأعياى وقعد في الطريق؛ فجعل أبو هريرة ينفذ التراب عن قدميه بطرف ثوبه، فقال له: يا أبا هريرة: وأنت تفعل هذا! فقال له: دعني، فوالله لو يعلم الناس منك ما أعلم، لحملوك على رقابهم. [تاريخ ابن عساکر: 322/4].

ومن مناقبه، رضي الله عنه، وشدة ديانته، ما قاله مصعب بن عبد الله، قال: حج الحسين خمساً وعشرين حجة ماشيا، ونجانبه تقاد معه. ومر بمساكين يأكلون في الصفة، فقالوا: الغذاء، فنزل وقال: إن الله لا يحب المتكبرين؛ فتغذى.

### [مُدَارَاةُ الشُّعْرَاءِ، وَمَكَافَاتُهُمْ.

#### وقصيدة كعب بن زهير]

ومن ملاطفته ومداراته الشعراء؛ أنه كتب إليه أخوه سيدنا الحسن، يعيب عليه إعطاء الشعراء؛ فكتب إليه: إن خير المال ما وُقِيَ به العرض. [تاريخ ابن عساکر: 323/4].

قلت: ويشهد لما قاله سيدنا الحسين، قضية عباس بن مرداس، إذ أعطى النبي، صلى الله عليه وسلم، من الغنائم ما أعطى، من منات الإبل للمولفة قلوبهم، ونقص العباس بن مرداس فأعطاه أباعر، فسخطها، فعاتب فيها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قائلا:

كانت نهابا تلافيتها بكري على المهر في الأجرع  
وإيقاظي القوم أن يرقدوا إذا هجع الناس لم أهجع  
فأصبح نهبي ونهب العبيد بين عيينة والأقرع  
وقد كنت في الحرب ذا قدرة فلم أعط شيئا ولم أمنع

في أبيات أخر. قال ابن إسحاق: فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: اذهبوا به فاقطعوا عني لسانه، فأعطوه حتى رضي. فكان ذلك قطع لسانه الذي أمر به رسول الله، صلى الله عليه وسلم. هـ [السيرة النبوية، بهامش الروض الأنف: 309/2].  
وهذا المعنى هو الذي أشار إليه ولد هذا الرسول، سيد المرسلين، العالم بمصالح الدنيا والدين.

ومن "إنسان العيون"، عن بعضهم، أن المؤلفة كانت ثلاثة أصناف: صنف يتألفهم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ليسلموا؛ كصفوان بن أمية، وصنف ليثبت إسلامهم؛ كابي سفيان بن حرب، وصنف ليدفع شرهم؛ كعيينة بن حصن، والعباس بن مرداس، والأقرع بن حابس.

أما قضية كعب بن زهير، وهجاؤه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وتوعده بالقتل في جملة من قریش؛ فهي أشهر من أن تذكر، أو يكتب ما جرى فيها وتقرر؛ ولكنه لما جاء تانبا بواسطة أخيه بجير قانلا بين يديه: بأبي أنت وأمي يا رسول الله: مكان العائذ بك، أنا كعب بن زهير. فأمنه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأنشد قصيدته التي أولها:

باتت سعاد فقلبي اليوم متبول  
متميم إثرها لم يغد مكبول

وهي قصيدة شهيرة؛ تصدى لشرحها العلماء والأدباء، ورواها أكابر الأئمة النبلاء، واستخرجوا منها فوائد أدبية، ونكتا لغوية، وقواعد نحوية، ومعاني بيانية وبديعية، زيادة على أحكام في الحلال والحرام، وما فيه للشعراء والأدباء منتهى المرام؛ فأصبحت عدة يناضلون بها من أعار على مناهج أشعارهم، وعمدة في أساس صناعة الشعر في مواردهم ومصادرهم، وملجأ حصينا يتحصنون به عند رمي حصونهم بسهام التضليل، ونسبتهم إلى الخروج عن قصد السبيل، دون تقييد وتفصيل.

إذ قُبل [قصيدته] سيد الوري، وأفضل من جاء مرشداً إلى الحق البين دون مداراة ولا افتراء، ولم يكتف، عليه الصلاة والسلام، بقبول قصيدته، ومحاورته عن خطبته، بل أعطاه على شعره من الإبل مائة، وكساه بردته. قال في "العمدة": فاشتراها معاوية بثلاثين ألف درهم. قال: وهي التي يتوارثها الخلفاء، يلبسونها في الجمع والأعياد. [ص8-9].

قلت: وهذه البردة إلى الآن في ذخائر ملوك آل عثمان. وقد حدثنا شيخنا، المحدث الهمام، سيدي الحاج بو شعيب الدكالي، بفاس، بمجلس إقرانه بجامع القرويين دروس التفسير، أنه أكرم بمشاهدتها.

هذا ما يتعلق بقول سيدنا الحسين، ردا على أخيه سيدنا الحسن، إذ كتب إليه يعيبه بإعطاء الشعراء: إن خير المال ما وقى به العرض.

\* \* \*

هذا، ومن مناقب سيدنا الحسين وكراماته، أنه خرج إلى مكة، فمر بابن مطيع، وهو يحفر بنرا، وإذا بماء صالح، فتمضمض ثم رده في البئر؛ فعذب ماؤها.

ومن تحفته في التوحيد، وتنزيهه للرب المجيد، أنه قال لنافع بن الأزرق، لما قال له صف لي إلهك الذي تعبد: "يا نافع: من وضع دينه على القياس، لم يزل الدهر في الالتباس، مانلا إذا كبا عن المنهاج، ظاعنا بالاعوجاج، ضالا عن السبيل، قانلا غير الحبيل. يا ابن الأزرق: أصف إلهي بما وصف به نفسه: لا يدرك بالحواس، ولا يُقاس بالناس. قريب غير ملتصق، وبعيد غير مستقصى. يوحد ولا يبعض، معروف بالآيات، موصوف بالعلامات. لا إله إلا هو، الكبير المتعال". فبكى ابن الأزرق، وقال: ما أحسن كلامك. نقله الحافظ ابن عساكر في "تاريخه". [323/4].

قلت: ومناقب هذا الإمام وفضائله، لا تستقصى، وقد أتى بجملة منها الحافظ ابن عساكر، وعنه نقلنا هذه الجملة الوجيزة، التي وإن قُلت؛ فهي مسرة للالباب، رائق ترادها للأحباب، سهام في صدور الأعداء. فقلبه من ذلك ضيق حرج، كأنما يصعد في السماء.

## [مواصلة الكلام على نسب العراقيين بفاس]

وقد علمت مما سبق أن الشرفاء الحسينيين العراقيين، اشتهروا بفاس، وصرح بثبوت نسبهم الأعلام، دون تشكك ولا التباس؛ الذين منهم شيخنا الذي من أجله سطرنا ذكر جده سيد الناس عند البأس، في هذا القرطاس، كما أشرنا إليه سابقا.

ولا يخفى أن الشرف الحسيني بالمغرب، هو أقلية بالنسبة إلى الشرف الحسنّي، الذي عمّت أنواره المغرب الأقصى، واستوعب الحواضر والبوادي واستقصى؛ لأن الشرف الذي [اشتهر] واستقر، متفرقا في أمصاره؛ هو الشرف العلوي المحمدي، والشرف الإدريسي، كما سيأتي.

وأما الحسيني، فلم يشتهر منه إلا شعبتان: الشعبة العراقية، والشعبة الصقلية. أما العراقية، فقد تقدم الإيماء إليها والقادم إلى فاس منها. وأما الصقلية، فقد تفرعت إلى ثلاثة فروع:

الأول : السبتيون، نسبة إلى مدينة سبتة.

الثاني: الطاهريون بفاس.

الثالث: الصقليون الباقي عليهم هذا اللقب، ونسبتهم إلى صقلية، الجزيرة المشهورة، التي افتتحها أسد بن الفرات أيام الأغالية بإفريقية، وقد نزلها هؤلاء الأشراف الحسينيون، وكانت لهم بها شهرة وجمالة. ثم احتلها الروم أثناء القرن الرابع، ولا زالت بيدهم إلى الآن، وهي اليوم تحت نفوذ الدولة الإيطالية؛ فانتقل منها هؤلاء الأشراف [أيام] الدولة الموحدية، فنزل بعضهم بسبتة، والبعض بفاس.

أما السبتيون، فهم من ذرية موسى الكاظم، هم والطاهريون الصقليون، من طريق علي الرضي، ويجتمع معهم إخوانهم العراقيون في موسى الكاظم.

وقد أتى على السبتيين ابن خلدون وابن الخطيب وابن السكّك، وغيرهم؛ ووصفوهم بالعلم وعلو المنزلة. ونالوا المكانة الرفيعة عند ملوك بني مرين بالمغرب؛ وناهيك بما ناله واسطة عقدهم، سيدي أحمد، من المنزلة العالية عند سلطانهم أبي عنان، وقد نوه بقدره وعلو مقامه أبو العباس المقرّي في "أزهاره"، فراجع إن شئت.



قال الشيخ الفضيلي: وقد انقرض هذا الفرع، ولم يبق له أثر لا بسببته، ولا بفاس.  
وأما الصقليون الطاهريون، فقال الفضيلي: فهم أهل مصمودة، ودرج الدرج من عدوة  
الأتدلس، نسبة لجدهم طاهر، الآتي صدر العمود، ومجتمعهم ومنشأهم؛ هو أبو العباس. ثم  
ذكر الفضيلي عمود نسبهم الذي مرجعه إلى موسى الكاظم، ابن جعفر الصادق، ابن محمد  
الباقر، ابن علي زين العابدين، ابن مولانا الحسين. ثم ذكر ما قاله صاحب "ذرة التيجان"،  
في جماع نسب هؤلاء الأشراف:

- جماع سادة الوري الأكابرُ أعني الصقليين آل طاهرُ  
- بعصرنا هذا، وقبْلُ بقليلٍ هو أبو العباس أحمد الجليلُ  
- ابن علي بن محمد يلية أحمد ذو المنصب والذكر النبيلة

ثم قال: توفي السيد أحمد هذا، الجامع لهم، سنة ثلاث وسبعين وألف. وكان منهم  
بفاس سادة أمجاد. [الدرر البهية: 211/2].

ثم [إن] تفصيل ذكر هذه الأصول وفروعها يطول، وليس هذا محله؛ وإنما جرتنا إلى  
تسطير هذه الجملة المختصرة في ترجمة شيخنا هذا؛ كون شيخنا كان من الأشراف  
الحسينيين، كالأشراف الصقليين. وقد قدمنا أن هذين الفرعين هما ممن ثبت شرفهما، دون  
طعن فيهما.

لكن هذا الشرف الحسيني لم يستضي نوره في مغربنا، كاستضاءة نور الشرف  
الحسنّي، الذي أشرقت الأرض بنوره، وعمّ الحواضر والبوادي من معموره؛ وله مطلعان،  
طلعت منهما شمس وأقمار، عمت بضياها المدن والأمصار:

المطلع الأول: المطلع العلوي المحمدي.

والثاني: الإداريسي.

على أن الشرف الحسيني لاحت أنواره، وتجلت أسرارها، وأعرق بالعراق [وانثالت]  
إليه الأصول، وتحقق فيه ما تحقق، واعتلّ فيه ما اعتلّ وضعف في الرواية والمساق.

\* \* \*

### [نسب العبيديين، وما جرى بشأنه]

وممن نسب لأهل العراق؛ ملوك الدولة العبيدية، ملوك مصر. قال العلامة الفضيلى، لما ذكر الفروع التي تفرعت عن تلك الشجرة الزكية، والدوحة الحُسينية، وهو سيدنا جعفر الصادق، وسرد تلك الفروع، وهم سبعة أو أكثر، وأن العقب إنما هو من خمسة، ومن جملتهم إسماعيل، ثم ذكر فروعه، وذكر منهم بنو البغيض، قال: وإلى البغيض ينتسب العبيديون، ولادة مصر وإفريقية من المغرب. قال الفضيلى: وقد كثر الطعن فيهم جداً، فنفاهم الأكثر، وأثبتهم الأقل؛ منهم ابن خلدون، فقد حقق نسبهم. والله أعلم بحقيقة الحال. هـ[الدرر:209/2].

### [رد ما احتج به ابن خلدون لإثبات النسب الشريف للعبيديين]

قلت: ولا بد من الإلمام بشيء مما جرى في مسألة العبيديين، لأن البحث جرى فيها قديماً، وتصدى لها أحد الخلفاء العباسيين، أثناء القرن الرابع؛ فأقول:  
أما ابن خلدون، فبانه قال في "العبر"، في المجلد الرابع، في ابتداء الدولة العبيدية بمصر، ما لفظه:

"وأولهم عبيد الله، المهدي بن محمد الحبيب ابن جعفر الصادق ابن محمد المكتوم ابن جعفر الصادق. ولا عبرة بمن أنكر هذا النسب من أهل القيروان وغيرهم، وبالمحضر الذي ثبت ببغداد أيام القادر بالطعن في نسبهم، وشهد فيه أعلام الأئمة". قال:  
"وقد مرّ ذكرهم؛ فإن كتاب المعتضد إلى ابن الأغلب بالقيروان، وابن مدرار بسجلماسة، يغيرهم بالقبض عليه، لما صار إلى المغرب؛ شاهد بصحة نسبهم، وشعر الشريف الرضيّ مسجلاً بذلك". [العبر: 31/4].

ثم صار ابن خلدون يرد حجج الطاعنين، ويصحّح نسبهم، وأطال في الاحتجاج. قلت: أما ما أشار إليه من المحضر أنه كتب أيام الخليفة العباسي، القادر بالله؛ فملخصه ما نقله العلامة ابن أبي الحديد، في "شرح نهج البلاغة"، عن "تاريخ" الصابي، أن القادر بالله، عقد مجلساً أحضر فيه الطاهر أبا أحمد الموسوي، وابنه أبا القاسم

المرتضى، وجماعة من القضاة والشهود والفقهاء، وأبرز إليهم أبيات الرضيّ أبي الحسن،  
التي أولها:

ـ ما مقامي على الهوان وعندي مقولّ صارمٌ وأنف حمي  
ثم ذكر قوله:

ـ أحمل الضيم في بلاد الأعادي وبمصر الخليفة العلوي  
ـ من أبوه أبي ومولاه مولا ي إذا ضامني البعيد القصي  
ـ لف عرقي بعرقه سيدا الناس جميعا محمد وعلي

وقال الحاجب للنقيب أبي أحمد: قل لولدك محمد: أي هو أن قد أقام عليه عندنا؟ وأي  
ذل أصابه في ملكنا؟ وما الذي يعمل معه صاحب مصر لو مضى إليه، أكثر من صنيعتنا؟ ألم  
نوله النقابة؟ ألم نوله المظالم؟ ألم نستخلفه على الحرمين والحجاز، وجعلناه أمير  
الحجيج؟ فهل كان يحصل له من صاحب مصر أكثر من هذا؟ ما نظنه كان يكون، لو  
حصل عنده، إلا واحدا من أمناء الطالبين بمصر. فقال النقيب أبو أحمد: أما هذا الشعر،  
فما لم نسمعه منه ولا رأيناه بخطه، ولا يبعد أن يكون بعض أعدائه نحله إياه، وعزاه إليه.  
فقال القادر: إن كان كذلك؛ فليكتب الآن محضر يتضمن القدر في أنساب ولاية مصر، ويكتب  
محمد خطه فيه.

فكتب محضر بذلك، شهد فيه كل من حضر المجلس، منهم النقيب أبو أحمد وابنه  
المرتضى. وحمل المحضر إلى الرضيّ ليكتب خطه فيه؛ حمله أبوه وأخوه، فامتنع من  
تسطير خطه وقال: لا أكتب؛ وأخاف دعاة صاحب مصر. وأنكر الشعر، وكتب خطه وأقسم  
فيه أنه ليس بشعره، وأنه لا يعرفه. فأجبره أبوه على أن يسطر خطه في المحضر؛ فلم يفعل  
وقال: أخاف دعاة المصريين وغيلتهم لي، فإنهم معروفون بذلك. فقال أبوه: يا عجباً!  
أتخاف من بينك وبينه ستمائة فرسخ، ولا تخاف من بينك وبينه مائة ذراع. وحلف أن لا  
يكلمه، وكذلك المرتضى؛ فعلا ذلك تقيّة وخوفاً من القادر، وتسكيناً له.

ولما انتهى الأمر إلى القادر، سكت على سوء أضرده. وبعد ذلك بأيام صرفه عن  
النقابة، وولاها محمد بن عمر النهر سايسي. هـ. [12/1].

## [التنويه بمقام الخليفة القادر بالله، واستبعاد ما أتهم به]

أما قدح ابن خلدون في هذا المحضر، الذي شهد فيه قضاة وفقهاء من أهل ذلك العصر، وكانوا من أكابر أئمتهم، مع رئاسة هذا المجلس عالم الأمراء، وأمير العلماء، أمير المؤمنين، القادر بالله، وهو من الديانة واتباع السنة، وكثرة التهجد والصدقات، بمكان يقل من يماثله في ذلك؛ يرأس هذا المجلس ويعتمد هذا المحضر. وكل من ترجم لهذا الأمير، شهد له بما فتناه؛ وناهيك بما ذكره إمام الحفاظ، وعماد أهل الحديث والعارف بتراجمهم، والمقبول منها والمردود؛ يقول في "تاريخ بغداد"، في شأن الخليفة القادر:

"وكان من الستر والديانة وإدامة التهجد بالليل، وكثرة البر والصدقات، على صفة اشتهرت عنه، وعرف بها عند كل أحد، مع حسن المذهب وصحة الاعتقاد. وكان صنف كتابا في الأصول ذكر فيه فضائل الصحابة على ترتيب مذهب أصحاب الحديث، وأورد في كتابه، فضائل عمر بن عبد العزيز". قال الحافظ الخطيب:

"وكان هذا الكتاب يُقرأ كل جمعة في حلقة أصحاب الحديث، بجامع المهدي، ويحضر

الناس سماعه.هـ- [37/4].

أفمئل هذا الخليفة، العالم الدين، السالك مسلك تقوى الله البين، يتعمد نفي نسب أو إثباته، دون تحققه بالحقيقة؟ أفمئل هذا يرتكب طريق التزوير، ويشاور في ذلك العلماء؟ إن هذا مما يبعد في حق هذا الأمير.

أما احتجاج ابن خلدون بشعر الرضي؛ فهو احتجاج واه. لأن هذا الشعر قد نفي نسبه إليه والده، أبو أحمد، وهو إذ ذاك نقيب النقباء، وقال: لا يبعد أن يكون من افتعال بعض أعدائه؛ على أن الرضي أقسم بالله أن هذا الشعر لم يقله ولم يعرفه؛ فكيف، بعد هذا الثبوت، ينسب إليه، ويحتج به في إثبات نسب العبيديين؟!

على أن الأمر فيه اشتباه، يحول بالجزم بين أي جهة من الجهتين. ولكن كما قال العلامة الفضيلى: إن الأكثر على النفي. ولا سيما مع ما ظهر من بعض هؤلاء الأمراء العبيديين من المروق من الدين، ومخالفة سنة سيد المرسلين، ومجاهرتهم بالفسوق

والعصيان، وارتكابهم من الفواحش ما ظهر منها وما بطن، دون خشية من الناس ولا مراقبة الملك الديان، حتى قال القائل:

- وطاعة من إليه الأمر فالزم وإن جاروا وكاثوا مسلمينا

- وإن كفروا ككفر بني عبيد فلا تقرب ديار الكافرينا

على أن بعض من نفاهم عن النسب بالغ فيهم، من أول الأمر، بتكفيرهم. قال ابن خلدون: وأما من يجعل نسبهم في اليهودية والنصرانية، فكفاه ذلك إنما، أو كما قال. والله أعلم بالحقيقة، والرد إلى علم الله في مثل هذا، هو أمثل الطريقة.

### [الكلام على الشرف الحسنّي، وفرّوعه بالمغرب]

وعلى ما أشرتُ سابقاً من أن الشرف الحسنّي هو الذي عمّ نوره بلاد المغرب، وبه أصبح قطره يرقص ويطرب؛ وهما شجرتان أينعت أغصانهما، وثبتت أصولهما، وصحت نسبتهما النبوية، وبنيت على أساس الثقة آثار رفعتها الزكية؛ فكان أولاً يعم المغرب الشرف الإدريسي، كما سبق. ثم لما أغارت على حصونه أعداؤهم من أمراء مكناسة وغيرهم، ومزقوا دولتهم كل ممزق، وقتلوا أفرادهم، وأوسعوا جماعتهم إهانةً وصغاراً، حتى صار الشريف منهم ينكر شرفه ويتبرأ منه، حقناً لدمه، وتقية لعائلته ونفسه، وفر منهم من فر لأطراف الجبال، وآل أمرهم بعد العلو والعز إلى الإذلال.

واستمر هذا الحال، وآل أمرهم إلى الاتعدام أو الإقلال، كما هو مبين في كتب التاريخ، إلى أن من الله على المغرب، بأن ملكت الدولة المرينية بلاد المغرب، فوجهوا وجهتهم لأحياء هذا الشرف الإدريسي؛ فرفعوا قدره، وأعادوا ما كان له من الرفعة والحرمة، حتى أن أبا العباس المنصور، على ما يشير إليه ظهير السلطان، المولى محمد بن عبد الله، وضع دفترًا لإحصاء الشرفاء، يُميز فيه [الصريح منهم والدخيل، والصحيح منهم والعليل، ثم ذكر من صحت نسبهم من بني إدريس، رضي الله عنه؛ وعددهم ثمانية قبائل، حسبما رسم أسفله] أي أسفل طرة الظهير،<sup>(\*)</sup> من الشعب المشاهير:

<sup>(\*)</sup> ظهير السلطان محمد بن عبد الله، لولده المأمون وللفقيه التاودي. (تاريخ مكناس لابن زيدان: 236/3).

"فأولهم بنو القاسم بن إدريس، وآخرهم بنو أخيه يحيى بن إدريس، ثم بنو أعمامهم: بنو عبد الله الكامل. إلا أن أبناء عمنا آخرناهم عنهم ليلا يصابوا منهم أو يصابوا منا".  
"وأما الحسينيون، فلا يحتاج إثباتهم في هذا الظهير الكريم، وأمرهم معلوم بينهم، ونحن وإياهم في ظل الله، وظل جدهم ( أي جد أبناء عمهم) مولانا إدريس".

"فعلى هذا العدد أخرجت صلة مولانا الجد، رحمه الله، إذ هو المقطوع به". ثم قال:  
"وكلنا النظر في أمر المستترين لعامة كل بلد، وإليهم أسند النظر في ميز الشريف من المتشرف، كما فعله سيدنا الجد، رحمه الله. فعلى هذا يكون الأمل، والله يتقبل العمل. وبعد مطالعتك إياه، طالع عليه الفقيه المذكور، ومكنه للشريف الأجل، الناصح الأكمل، مولاي الرشيد بن عبد الهادي بن عبد النبي الدرقاوي الحسني؛ فقد وليناه خطة النقابة والبحث في شؤونها وشروطها، وأن يجتهد في الحواضر والقرى، وأن يأخذ ما هو لجانبها معروف، وعلى خطتها موقوف. وعليه بتقوى الله في سره ونجواه، ولا تأخذه في الله لومة لائم، والسلام. وفي سابع وعشرين جمادى الأخيرة، عام واحد ومائتين وألف".

#### ونص ما بطرته:

"من بني القاسم بن إدريس عدد شعبهم، والجوطيون على عدد شعبهم، وحتى أبناء عمهم أهل حمام الجديد، والكنونيون، وأولاد أبي العيش على عدد شعبهم، والداوديون، وأولاد ابن العياشي، وأولاد الشدادي، وأولاد الشماخ، وأهل المصدر، والوكيليون، والزكاريون، وأولاد بوسرغين".

"ومن بني عيسى بن إدريس، ستة شعب: الدباغيون، والمناليون، على عدد شعبهم، والبوزيديون، واليعقوبيون، والشنويون، والمرهبيون".

"ومن بني محمد بن إدريس، وعد 12 شعبهم: العلميون على عدد شعبهم، وحتى أولاد النيار، وابن الطانع، والكتاتيون، والودغيريون، وأولاد ابن الحسن المراكشي، وأولاد المسواك، وأولاد ابن عدو، وأولاد محمد بن هاشم، وأولاد ابن عمرو، والشبتيون، والكثيريون".

"ومن بني أحمد بن إدريس، وعددهم شعبتان: الدرقاويون، وأولاد جنون أهل الزواقين".

"ومن بني عمر بن إدريس، وعددهم أربعة شعب: أولاد المري، وأولاد الحصال، والبلغثيون، والحموديون".

"ومن بني عبد الله بن إدريس، وعدد شعبهم، والعمرانيون أهل الفحص، وقبيلة بني شداد وتلنبوط، وهم أولاد النجار، وأولاد التبر، والمنصوريون، شعبتان، وأولاد ابن تسعدت، وأولاد الغريب، والمشامريون، والمغاريون، وأولاد بوقشابة".

"ومن بني داود بن إدريس، وعدد شعبهم أربعة عشر: أولاد أبي عنان، والدباغيون، والقصاريون، والتونسيون".

"ومن بني يحيى بن إدريس: الزكراويون، أهل حاحة".

"ومن بني أعمام مولانا إدريس: بنو سليمان، أهل عين الحوت، وهم المنجريون، وأولاد ابن معروز، على أحد القولين، وقيل: إنهم من بني عبد الله بن إدريس، باتي فاس".

"ومن بني موسى الجون: القادريون، والمومنتايون، والزيدانيون من بني محمد بن عبد الله الكامل".

"ومن بني الحسن المثلث: الجزوليون أهل سملالة".

"وأمرنا نجلنا المذكور، أن يمكنه بيد النقيب المذكور، ليخرج به من الظلمات إلى النور. وإياك ممن شرفه كشراف أشبار، الذي ادعى الشرف؛ وكشرف بني فارس، ولم يثبت لهما". انتهى من "تاريخ" مكناس، لابن زيدان. [237/3].

### [الإغارة على الأدارسة وما حل بهم، وإغفالهم لنسبهم الشريف]

ومرادنا بنقل هذه النبذة، هو الإشارة إلى ما وقع للشرف الإدريسي، الذي كان يعم المغرب، من إغارة أعدائه عليه، وتمزيق ملكهم، وتشريدهم في النواحي والقبائل وإذابتهم، حتى سلبهم الشهرة، وأصبح وسم الإدريسي بين العموم من المعرة؛ فأصبح أهله يتبرءون منه، تقية وخوفاً على أنفسهم من المضرة، كما أشار إلى ذلك هذا الظهير المحمدي، إذ فيه، بعد جملة في هذا الموضوع:

(فإن الإمام مولانا إدريس، أفاض الله علينا من بركاته آمين، خلف بضعة عشر ذكرا، ولكل منهم عقب، وقد علم ما وقع بهم، حسبما ذكره المؤرخون، وقد أغفلوا كلهم لدخولهم في غمار العامة، تغطية على أنسابهم؛ فكان ذلك سبب سلبهم الشهرة، من سدة ما أصابهم من الخطوب والأحوال، وأذى الملوك الذين اغتصبوا خلافتهم، حسدا على ما آتاهم الله من فضله).

### [اهتمام ملوك وعلماء المغرب بالنسب الشريف]

قُلْتُ: ثم بعد ذلك اعتنى أهل العلم والمعرفة بالأنساب، وتبين ما فيها من الخطأ والصواب، ونشروا ذلك في كتاباتهم ومؤلفاتهم، كما هو ذلك بين الخاصة والعامة مشهور، لقمع من أراد أن يطفى نور هذا الشرف. ولكن يأبى الله إلا أن يحفظ نسب آل بيته، ويؤيد إشراق هذا النور، والله غالب على أمره.

كما أن في هذه النبذة إشارة لما كان لملوكنا وأمراننا الكرام، من الاعتناء بشأن هذا النسب الكريم، وتطهيره من كل معتدٍ عليه أئيم. وكل ما أشرت إليه، مذكور في جملة مبسوطه في موضوعه، مستوعب بجله وبقه؛ وما هذا الظهير الذي نقلنا منه هذه النبذة، إلا رمز وإشارة تسوق إلى مراجعة المطولات.

والله يحفظ الأمة في حفظ أبناء رسوله الكرام، وآله المطهرين من الأرجاس والأدناس والآثام، الذين قال رسول الله فيهم: "أنشدكم الله في أهل بيتي، أنشدكم الله في أهل بيتي، أنشدكم الله في أهل بيتي"، ثلاثا.

ثم إن تصدير الظهير المحمدي؛ فحواه تدارك ما أصاب الشرفاء الأدارسة من الخمول، بجمع ما تفرق منهم في البوادي، وجبر ما أصاب نسبهم من العوادي، التي بسببها كاد أن يقضى على هذا النسب الشريف، ويهمل فيه الأصيل، ويعتنى فيه بالدعي الدخيل. كما أن فيه شاهدا لموضوعنا، من أن الشرف الحسني هو الذي تلالا نوره، وعم ظهوره في حواضر المغرب وبواديه، ويحضر ذكرهم في مجتمعاته ونواديه.



## [انتشار الشرف الإدريسي بشمال المغرب]

لكن خص الله أهل شمال المغرب بالجم الغفير من الأدارسة، وذلك أن ابن أبي العافية لما توالى غاراته الظالمة على بني إدريس، وغزا دولتهم، وأباد خاصتهم، ولم يقف عند هذا، بل أراد استئصالهم، حسبما سبقت الإشارة إلى ذلك، فأخرجهم من فاس؛ فالتجأوا إلى (حجرة النسر). قال في "نشر المثاني":

فحاصرهم بها، وأراد استئصالهم، فمنعه من ذلك رؤساء المغرب، وبقوا في حصار مع بعض قواده إلى أن قدم جيش الشيعي، ففر منه، في أخبار معلومة، بعضها في "القرطاس"، وتفرق منهم الجم الغفير في تلك النواحي، وأسسوا مدارس خاصة بهم. ثم تفرقوا في سائر القبائل الهببية وغيرها. هـ [17/1].

وزاد أهل (العلم) بخصيصة أخرى، وهو ضبط أنسابهم. ففي "مرآة المحاسن"، عن الإمام القصار، في ذكر الشرفاء الذين لا شك في شرفهم، وهم كثيرون، قال: وكالجوطين من الحسينيين الإدريسيين، وكشرفاء تافلات من الحسينيين أيضا المحمديين، وكالصقليين والعراقيين، وكلاهما من الحسينيين. قال: فإن شرف جميعهم لا يختلف فيه اثنان من أهل بلادهم ومن يعرفهم من غيرهم، لكن اختص أحفاد سيدي عبد السلام يقرب إثبات النسب؛ فإن القطب سيدي عبد السلام، شرفه معلوم ومتحقق عند أهل المغرب والمشرق، فلا يتكلف أحدهم إثبات نسبه إلا إلى سيدي عبد السلام؛ والآباء في ذلك ثمانية أو نحوها، وإثباتها أقرب وأسهل من إثبات عشرين ونحوها، إذا وقف عند الإمام إدريس، رضي الله عنه، ونحوه، وأكثر من ذلك، إذا استكمل النسب. قال: وفي حكم أحفاد سيدي عبد السلام غيرهم من أهل العلم، لأن اتصالهم به معروف عندهم. ثم إن ثبوت ذلك لكل واحد منهم، يشهد به خلق لا يحصون من القبائل النازلة معهم، والمجاورة لهم. انظر تمامه. ثم قال: فبنوا الشيخ أبي محمد عبد السلام، تكرر هذا المعنى في حقهم. [ص176].

قلت: وفي هذه النبذة اليسيرة إشارة لما سواها لهذا النسب الإدريسي، الذي نبئت فروعه وأصوله في هذا الجزء الشمالي من المغرب الأقصى، وبسبب ذلك كان يرى بعض أهل النية الصادقة في حب آل البيت، وبالأخص في الشيخ أبي عبد الله، سيدي عبد السلام؛

أثراً في ذلك عظيمة، وكرامات أنوار لائحة، وأطافاً خفية من رب البرية، شاهداها كل من له أدنى اعتبار.

ولقد كنتُ يوماً جالسا خارج القصر الكبير، أيام ولايتي فيه القضاء، من الشارع الكبير المار لمدينة العرائش، قرب ضريح الولي سيدي علي بن غانم، ومعني الشيخ المشار إليه بالخير، سيدي عبد الرحمان قدامة، وكانت تلك الأيام أيام فتنة وثورات من مولاي أحمد الريسوني، والقبائل الهبطية في أمر مريج. وتذاكرت معه في هذه الألفاظ التي تحتف عند الشدائد بهذه النواحي؛ فقال لي، رحمه الله: انظر إلى جبل مولاي عبد السلام - وكان في مقابلتنا - فإننا تحت ظله.

قلت: وهذا أمر حقيقته التجربة عند أصحاب النية في أهل الله، ويرشد إلى هذا قوله تعالى: (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ، الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ، لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ). وإذا كانت لهم البشرى في هذه الدنيا، فمن انتمى إليهم تكون له البشرى كذلك، بفضل الله، و"المرء مع من أحب، وأنت مع من أحببت"، كما في الحديث. والله تعالى عند ظن العبد به.

### [الرجوع إلى موضوع الشرف الحسنی، وملخص وقعة فح، وفرار المولى إدريس إلى المغرب]

ثم نرجع إلى موضوعنا السابق، من أن الشرفي الحسنی هو الغالب في المغرب، أو قل هو العام، وما الشرف الحسيني إلا نادر فيه، إذ هو محصور في العراقيين والصفليين، حسبما سلف. وبعد هذا، فالغالب أو الشائع فيه هو الشرف الإدريسي، لأنه أول طالع سعيد بمغربنا، بمقدم المولى إدريس.

وملخص الخبر في ذلك، كما في كتابنا "اللسان المعرب"، ولفظه: لم يزل الطالبيون من آل البيت الشريف، متطلعين إلى الخلافة، وبنو العباس، منهم دأما في حذر واحتراس. ولما كانت سنة 169، قام بالمدينة الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ومعه جماعة من أهل بيته، منهم عماد المولى إدريس والمولى يحيى. ولما اشتد أمره ودخل مكة، تابعه قائد الهادي العباسي، محمد بن سليمان، فاقتتلوا بموضع يقال له وج، أو

فخ، وهو عن مكة لجهة الطائف. فانهزم أصحاب الحسين، وقتل الحسين، ونجا من الواقعة؛  
العمان، المولى يحيى والمولى إدريس.

أما المولى يحيى، ففر لبلاد الديلم، ويبيع هناك واشتدت شوكته، إلى أن حبسه الرشيد  
عند جعفر بن يحيى.

وأما إدريس، وهو ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب؛  
ففر من الواقعة ولحق بمصر، وعلى بريدها يومئذ واضح، مولى صالح بن منصور، وكان  
متشيعا لآل البيت، فعلم شأن إدريس، وأخذ بيده إلى أن نقله على البريد إلى المغرب، فلحق  
إدريس هو ومولاه راشد بالمغرب الأقصى، فنزل بمدينة ويلي - قصر فرعون بزرهون -  
سنة 172، وأمير أوربة يومئذ إسحاق بن محمد بن عبد الحميد؛ فأجاره وأكرمه، وجمع  
البربر على بيعته، وخلع الطاعة العباسية. هـ من ملخص كتابنا "اللسان المعرب"،  
[مخطوطة، ص:306].

فكان المولى إدريس هو الشجرة الطيبة التي غرست بمغربنا الأقصى، ومنها تفرعت  
هذه الفروع الباتعة، وكان ذلك كما علمت أيام دولة الرشيد العباسي، سنة 172، أي أواسط  
القرن الثاني الهجري.

\* \* \*

### [قدوم المولى الحسن الداخل إلى سجلماسة بالمغرب الأقصى، وسببه]

أما بدر الشرف الحسن الثاني، فما لاح نوره في المغرب إلا في أواسط المائة  
السابعة، أو أوائل الدولة المرينية. ففي "نشر المثاني"، للعلامة القادري: وكان قدوم  
ساداتنا هؤلاء، رضي الله عنهم، أواسط المائة السابعة، كما يفهم من كلام الشيخ العالم  
الصالح، سيدي إبراهيم بن هلال في "مناسكه"، لما عدّ مشاهد البقيع وغيره، ونصه:  
وقبر السيد الزكي، سلالة الشرف العلي، محمد بن عبد الله بن حسن بن الحسن بن علي بن  
أبي طالب، رضي الله عنهم، أحد أجداد شرفاء بلدنا سجلماسة، الذين تزلوا أوائل الدولة  
المرينية. هـ المراد. [نشر المثاني: 53/1].

وذكر المؤرخون أن سبب إتيان المولى حسن بن قاسم، وهو أول داخل للمغرب، أن ركب الحاج المغربي كان يتوارد على الأشراف هنالك، أعني في ينبوع، الذي كان به سكنى المولى حسن الداخل، وكان شيخ الركب في بعض القدمات رجلا من أهل سجلماسة، يظن أنه الشيخ أبو إبراهيم؛ فلما حج اجتمع [في] الموسم بالسيد حسن المذكور. وكانت سجلماسة وأعمالها يومئذ شاغرة من سكنى الأشراف، فلم يزل أبو إبراهيم يحسن للمولى حسن موطن المغرب والسكنى بسجلماسة حتى استماله؛ فأجمع السير مع الركب، وقدم به أبو إبراهيم، فاستوطن ببلدهم سجلماسة. هـ بنقل أبي العباس الناصري [الاستقصا: 4/2].

وقيل في سبب دخول المولى الحسن إلى المغرب غير هذا. ولقد أفاض المقال، ووسع في المجال، العلامة الفضيلي [في درره]، إذ هو الكتاب الموضوع للأسباب العلوية والإدرسية، على أن المغرب إنما يغلب فيه الشرف الحسني العلوي الذي كان مطلع من جنوب المغرب، من عاصمة الصحراء، مدينة سجلماسة (تافيلالت). وإن ظهور هذا الشرف كان أثناء المائة السابعة، في دولة المرينيين؛ فهو متأخر عن الشرف الإدرسي، كما هو معروف. وإن الشرف الحسيني - بالتصغير - هو بالمغرب قليل جداً بالنسبة إلى هذين الشرفين. وكل هذا مبسوط في المؤلفات والدفاتر، مشهور في كتابات أئمة المغرب الأكابر.

### الكلام على سجلماسة مطلع الدولة العلوية الشريفة

ثم ننبه هنا بمناسبة ذكر سجلماسة، مطلع هذا الشرف العلوي، أن هذه المدينة كان لها بجنوب المغرب الأقصى تاريخ شهير، إذ كانت عاصمة الصحراء التي تأسست بها دولة بني مدرار.

وقد تكلمت عليها في تاريخي "اللسان المغرب"، وجمعت في شأنها ما لا تجده في غير هذا الكتاب، ونأتي هنا بملخص منه؛ إذ هذه المدينة مما ينبغي الاعتراف بشأنها، حيث إنها مطلع ملوكنا الأمجاد، وأعلام لهم تقدم في المعارف والعرفان، وأئمة صلحاء استنار بنور هدايتهم الزمان. وقد ترجم لبعض أكابرهم اليفراني في "نزته"، والقادري في "مثنائه"، وأشار إلى ذلك بقوله في أولها: وسيأتي، إن شاء الله، الكلام على ساداتنا،

يعني الشرفاء السجلماسيين، منهم أعلام وملوك وعلماء وصلحاء.هـ. وقد اشتهر هؤلاء الشرفاء [بشرفاء] تافلات، كما يعبرون عنهم بالسجلماسيين.

ثم نستدرِك هنا ما فاتنا في أول كلامنا على هؤلاء الشرفاء، ما ذكره في شأنهم صاحب "مرآة المحاسن"، إذ جاء في ذلك بتلخيص حسن في كل ما أشرنا إليه في هذه العائلة الشريفة، مع زيادة فوائد وتحقيق، على عادة هذا المؤلف. وهذا وإن كان زيادة في الخروج عن الموضوع بحسب الظاهر، ومبالغة في الإطناب؛ لكنه غير خارج عما شرطنا في كتابنا، من التعرض لكل ما يعن فيه من المسائل والمباحث وتتبع ذيلها.

ولفظ "المرآة"، بعد أن ذكر عن المؤرخ النسابة الضابط، أبي العباس الغرديس، ما آل إليه أبناء المولى إدريس، وما أصابهم من اختلاف الأحوال، وشدة الخطوب والأهوال، حتى اندمجوا في العموم، تقيّة على أنفسهم من مكر العدو الظلوم، كما سبقت الإشارة إلى ذلك:

"وأما شرفاء تافلات، فإتيم من بني الإمام محمد، الملقب بالنفس الزكية، ابن عبد الله الكامل، ابن حسن بن الحسن بن علي، رضي الله عنهم. والإمام محمد والإمام إدريس أخوان، ويقول بعض الزيدية من الإمامية: إن الإمامة المتصيرة إلى يحيى بن زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي، من آبائه واحدا عن واحد، عن الحسين عن أخيه الحسن عن أبيه علي؛ تصيرت بعده إلى محمد النفس الزكية، وعهد هو بها إلى إدريس واستقل بها بالمغرب. ذكر ذلك ابن خلدون. وأولهم بتافيلات، القادم عليها من الحجاز، السيد حسن بن قاسم بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي محمد بن عرفة بن الحسن بن أبي بكر بن علي بن حسن بن أحمد بن إسماعيل بن قاسم بن محمد بن عبد الله بن حسن بن الحسين بن علي وفاطمة، رضي الله عنهم". قال سيدي العربي:

"وإنما تفرعت شجرتهم من السيد أبي الحسن، علي المعروف بالشريف ابن الحسن بن محمد بن حسن، القادم من الحجاز. وكان للسيد علي الشريف المذكور، ولدان: أحدهما السيد محمد، والآخر السيد يوسف، ومنهما تفرع جميع أشراف تافيلات". [مرآة المحاسن:185].

ثم صار سيدي العربي يذكر أفراد هذه الفروع، من أهل العلم والتبحر في الفقه والفتوى، ممن أدركهم بالسن وصاحبهم وأخذ عنهم، كالعلامة مفتي مراکش، أبي محمد عبد الواحد، والإمام الأستاذ المتبحر، أبي محمد عبد الله، وقال إنه استفاد منه. وذكر غير هؤلاء من أكابر الأعلام وعدول القضاة، الذين أثنى عليهم الثناء الفائق، وفي الأخير قال: نفعنا الله بمحبتهم، وحشرنا في زمرتهم، أمين. [مرآة المحاسن: 186].

كما ترجم لجل أفاضلهم صاحب "نشر المثاني"، وغيره. فلهؤلاء الأشراف علو وسيادة، قبل الخلافة، بالنسبة النبوية، والإمامة في العلوم مع العمل بها والتوجه لرب البرية.

\* \* \*

### [القادريون بفاس، وصحة نسبتهم]

ثم تمّ سيدي العربي الفائدة، بذكر ما بقي من مشاهير الأشراف الذين استوطنوا بمدينة فاس، واتفق على صحة نسبهم أهل المعرفة دون طعن ولا التباس؛ وهم الشرفاء القادريون، فقال:

"وبفاس أيضا، الشرفاء القادريون، من بني القطب أبي محمد، عبد القادر الجيلاني، رضي الله عنه، ونسبتهم إليه ثابتة بموجب الثبوت؛ فصحت صحة لا مطعن فيها، وأذعن لها الكافة. وهو رضي الله عنه، المعروف بالشريف عبد القادر بن أبي صالح، موسى بن عبد الله بن يحيى الزاهد، ابن محمد بن داود بن موسى بن عبد الله بن موسى الجون ابن عبد الله المخض، ابن حسن المثني، ابن الحسن السبط، ابن علي، رضي الله عنهم. وموسى بن عبد الله، أخو الإمامين محمد وإدريس، وأبوهم عبد الله، يقال له الكامل، ويقال له المخض، أي الخالص". [المرآة: 186].

ثم استمر سيدي العربي في ذكر خاصة هؤلاء السادات، وما لهم من الفضائل والحسنات، ثم قال:

"والشيخ أبو محمد عبد القادر، شهير الذكر في المشارق والمغرب، وتوفي سنة إحدى وستين وخمسمائة ببغداد". [المرآة: 187].

قلت: وقد قدمت شيئا من ترجمة هذا القطب في المجلد الخامس، عند استطراد ذكر شيخ شيوخنا، سيدي محمد القادري، آخر الكُراس الرابع. وبهذا تم ذكر الفروع الحسنية، كما تقدم ذكر الفروع الحُسينية، وهم العراقيون والصقليون.

\* \* \*

### [منبع الشرف الحسني، سيدنا الحسن بن علي، وذكر بعض شيمه]

أما منبع الشرف الحسني، وهو سيدنا الحسن، فقد تقدم شيء من ذكر ترجمته. وأما الشرف الحسني، الذي هو الغالب بالمغرب الأقصى، فهو [من ذلك] النور الساطع، والبدر الذي كان في أفق السيادة والمجادة أضوا طالع، الإمام المصلح المهدي الهادي، الذي أصلح الله به بين طانفتين كان الشيطان الرجيم يغويهما إلى الردى، فعادت تلك الفتن بعد يقظتها نائمة، والقلوب بعد اضطرابها هادئة ساكنة، وسيوف المقاتلة بعد تجريدها لسفك الدماء في بيوت أعمادها مستقرة، وعقارب العداوة التي كانت تدب بين رؤساء الأمة وقادتها في شقوق غيراتها مستترة؛ وهو سيدنا الحسن، ابن سيدنا علي، وسيدتنا فاطمة الزهراء، الذي يقول فيه سيد الوري: "إنه ريحانتي من الدنيا، وإن ابني هذا سيد، وعسى الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين".

وهو الذي كان أشبه الناس برسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأحبهم إليه؛ ففي "تاريخ ابن عساکر"، عن مصعب بن عمير، قال: تذاكرنا من أشبه الناس بالنبي، صلى الله عليه وسلم، من أهله، فدخل علينا عبد الله بن الزبير، فقال: أنا أحدثكم بأشبه أهله إليه وأحبهم إليه؛ الحسن بن علي. وقال في آخر هذا الأثر: "اللهم إني أحبه، فأحبه وأحب من يحبه". [202/4].

وأخرج الحافظ والخطيب عن أبي هريرة، أنه سمع النبي، صلى الله عليه وسلم، يقول: "من أحب الحسن والحسين فقد أحبني، ومن أبغضهما فقد أبغضني". ثم جاء الراوي بتمام هذا الأثر، وأتبعه ابن عساکر بآثار وأحاديث أخرى كثيرة في هذا المعنى، ثم أتبعه بكلام على آل النبي، صلى الله عليه وسلم، عموما وبيان أقوال العلماء في قوله

تعالى: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ) الآية، وأطال في الموضوع؛ فليراجعه من أراده في ترجمة سيدنا الحسن. [تاريخ ابن عساكر: 199/4].

ولهذا الغصن الناضر، والقطب الذي اعترف بجلالة قدره وشيمه التي ورثها عن سيد الأوائل والأواخر؛ أحاديث وآثار يستمد منها أهل الباطن والظاهر، فمنها، وهو القول الفصل، والمعنى الجامع الجزل في الرضا بالقضاء، الذي لا تفوقه عبارات أهل التصوف وإن طالت، وتعددت فيه الإشارات وتنوعت؛ أنه قيل له: إن أبا ذر يقول: الفقر أحب إليّ من الغنى، والسقم أحب إليّ من الصحة. فقال: رحم الله أبا ذر؛ أمّا أنا فإني أقول: من أئكل على حسن اختيار الله له، لم يتمن أنه في غير الحالة التي اختارها الله له. وهذا حد الوقوف على الرضا بما يتصرف به القضاء.

وعن ابن عساكر، روى عنه أنه قال يوما لأصحابه: "إني أخبركم عن أخ لي كان من أعظم الناس في عيني، وكان رأس ما عظّمه في عيني، صغر الدنيا في عينه: كان خارجا من سلطان بطنه، فلا يشتهي ما لا يجد، ولا يكثر إذا وجد، وكان خارجا من سلطان بطنه بوجه، فلا يستجد له عقله ولا رأيه، وكان خارجا من سلطان الجهلة، فلا يمد يدا إلا على ثقة المنفعة. كان لا يسخط ولا يتبرم. كان إذا جامع الطعام يكون على أن يسمع، أحرص منه على أن يتكلم. كان إذا غلب عليه الكلام يغلب على الصمت. كان أكثر دهره صامتا؛ فإذا قال بزّ القائلين. كان لا يشارك في دعوى، ولا يدخل في مراء، ولا يدلي بحجة حتى يرى قاضيا. كان يقول ما يفعل، ويفعل ما لا يقول، تفضلا وتكرما. كان لا يغفل عن إخوانه، ولا يتخصص بشيء دونهم. كان لا يلوم أحدا فيما يقع العذر في مثله. كان إذا ابتدأه أمران لا يدري أيهما أقرب إلى الحق، نظر فيما هو أقرب إلى هواه فخالفه". [218/4].

إلى غير ذلك من الحكم المحكمة، والحقائق الكفيلة بكل مكرمة، ومحاسن الأخلاق التي عليها من أهل الظاهر والباطن الاعتماد، وعليها الاتفاق؛ ولا غرو في ذلك، فإنها من بحر المعارف مستقاة، ومن نور النبوة متلقاة. وأهل الحقائق والوجدان، وإن اختلفت عباراتهم في معنى التصوف، فهي لا تخرج عن عبارات هذا القطب في دائرة العرفان والجلالة، الوارث ذلك عن أبي وجد لا عن كلاله. أمدا الله من بحور ولايتهم، ونظر إلينا بعنايته في جملتهم، آمين.



قلت: وهذا الأخ الذي وصفه بهذه الأوصاف؛ يعني والله بذلك نفسه. وتكثيره إنما هو تواضع وتباعد عن الفخر. على أنه إن كان هذا الأخ غيره؛ فما كبر في عينه بها، إلا لكونه متصفاً بها.

### [كلام سيدنا الحسن في معنى المروعة ومحاسن الأخلاق]

ولسيدنا الحسن، رضي الله عنه، أجوبة في معنى المروعة ومحاسن الأخلاق، رواها عنه أبو نعيم في "الحلية"، وابن عساکر في "تاريخ الشام"، وصدرها أبو نعيم بقوله، بعد [أن] رواها بسنده إلى شعبة بن الحجاج، عن أبي إسحاق الهمداني، عن الحارث، قال: سأل علي ابنه الحسن عن أشياء من أمر المروعة، فقال: يا بني، ما السداد؟ فقال: يا أبت، السداد دفع المنكر بالمعروف. قال: فما الشرف؟ قال: اصطناع العشيبة، وحمل الجريرة. قال: فما المروعة؟ قال: العفاف وإصلاح المال. فسردي في "الحلية" نحو 26 سؤالاً، وجواب سيدنا الحسن والده عليها.

ثم ذكر آخرها قول سيدنا علي: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: "لا فقر أشد من الجهل، ولا مال أعود من العقل". [هـ] الحلية: 35/2].

هذا، وفي رواية ابن عساکر بعض مخالفة لهذه الرواية، وزاد في آخرها: "ثم قال، عليه السلام: يا بني، سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: لا فقر أشد من الجهل، ولا مال أعود من العقل، ولا وحدة أوحش من العجب، ولا مظاهرة أوثق من المشاورة، ولا عقل كالتدبير، ولا حسب كحسن الخلق، ولا ورع كالكف، ولا عبادة كالتفكر، ولا إيمان كالحياء والصبر. وأفة الحديث الكذب، وأفة العلم النسيان، وأفة الحلم السفه، وأفة العبادة الفطرة، وأفة الظرف الصلف، وأفة الشجاعة البغي، وأفة السماحة المن، وأفة الجمال الخيلاء، وأفة الحسب الفخر. يا بني، لا تستخفن رجلاً تراه أبداً؛ فإن كان أكبر منك، فعدّه أنه أبوك، وإن كان مثلك، فهو أخوك، وإن كان أصغر منك، فاحسب أنه ابنك. فهذا ما سأله علي بن أبي طالب ابنه الحسن، رضي الله عنهما، وما أجابه به الحسن. قال القاضي أبو الفرج، زكرياء بن المعافى: في هذا الخبر من جوابات الحسن أباه عما سأله عنه، من

الحكمة وجزيل الفائدة، ما ينتفع به من راعاه، وحفظه ووعاه، وعمل به وأدب نفسه بالعمل عليه، وهذبها بالرجوع إليه، وتتوفر فائدته بالرجوع إليه" [218/4]، انتهى ما رواه ابن عساكر، وذكره في أجوبة شمس المعارف، الإمام الجامع لكل فضل من تالد وطارف. رضي الله عنه وعن أبيه.

### [ما كان المؤلف يَتمناه من وضع تأليف خاص بأجوبة سيدنا الحسن]

قلت: وبودي أن لو امتدّ الزمان، وساعد الإمكان، وصحت الأبدان، وصح الفكر، وتوشحت بسيوف الأقسام شمعات البنان، وتوَجَّ ذلك بتوفيق الملك الديان، وأمدنا بتعليمه الرحمان، بعلوم الحديث والقرآن؛ لجعلت هذه الأجوبة الفانقة، الجامعة لمعاني علم الأخلاق والآداب الرانقة؛ فيها مؤلفًا خاصا، تكون تلك الأجوبة فصولا وأبوابا، وتكون لهذه العلوم مرجعا ومآبا.

والله سبحانه الموفق لكل فضل، والمُعِين على مقاصد من أحسن نيته، وأتى إلى بابيه بقلب سليم لا يعتمد إلا قدرته.

\* \* \*

### [الرجوع إلى إتمام ترجمة سيدنا الحسن، رضي الله عنه]

هذا، ولنرجع إلى إتمام تلك الجملة، التي قصدت إلى تنوير هذه "الفهرسة" بها، من ترجمة سيد شباب أهل الجنة، الذي أوْمَلُ بركته أن تكون لي من النار جنة، وطريقًا موصلًا إلى الجنة.

فمن ذلك ما أخرجه أبو نعيم في "الحلية"، عن محمد بن علي، قال: قال الحسن، رضي الله عنه: إني لأستحي من ربي أن ألقاه ولم أمش إلى بيته. فمشى عشرين مرة من المدينة على رجليه. هـ [37/2].

قلت: فاعتبر يا نفسي، وقس حالك الدنيا بصاحب هذه الحالة المرضية، والهمة العالية المشتغلة بالحضرة الألهية. فرضي الله عنه وأرضاه، وملأ قلبي بحبه وحب آله وحب كل من يحبه ويهواه.

وقد صدر ترجمته ابن عساكر في "تاريخه" بقوله: هو سبط رسول الله، وريحانته، وأحد سيدي شباب أهل الجنة. ولد للنصف من شعبان، سنة ثلاث من الهجرة. وروى عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أحاديث وعن أبيه. هـ [199/4].

وهو أكبر من أخيه سيدنا الحسين. وذكر ابن عساكر أنه أعلم منه أيضاً.

قلت: وله من المناقب ما لا يحصى. ومن مناقبه ومناقب سيدنا الحسين وذريتهما، أنه لا يقام لأحد سواهم؛ فقد أخرج ابن عساكر في "تاريخه"، عن أنس بن مالك أنه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "لا يقوم أحد إلا للحسن أو للحسين أو ذريتهما" هـ [210/4].

قلت: وذكر ابن عساكر أن أخاه سيدنا الحسين، ولد سنة أربع لخمس خلون من شعبان. فبينه وبين سيدنا الحسن أحد عشر شهراً، أو عشرة أشهر. وما يقال إنهما توأمان، وهو الشائع على لسان بعض العامة، فهو غير صحيح.

ثم إن تتبع ما يستدعيه مقام هذين السيدين، وما لهما من الآثار والمناقب؛ يصرفني عن إتمام الموضوع الذي قصد إليه. وتكفينا هذه اللمحة البديرة، التي تنور أفئدة أهل المحبة في هذه الذرية الطيبة الزكية.

\* \* \*

[استدراك ذكر نبذة تاريخية عن سجالمة،  
مطلع الدولة العلوية الشريفة]

وهنا نستدرك ما فاتنا، وأخرناه عن محله، عند الكلام على أحد فروع هذا الشرف الحسيني بالمغرب، وسبب إشراق طلعه من المشرق إلى المغرب؛ وذلك أننا ذكرنا هذا الفرع ومقره الأول، كما هو مشهور إلى عصرنا هذا، وهم الشرفاء العلويون المحمديون

أهل تافلات؛ ولكن كان في القديم يطلق عليهم السجلماسيون، نسبة إلى سجلماسة؛ وهي بلدة مشهورة بصحراء المغرب، لها ذكر شهير في التاريخ، ثم تبدل اسمها باسم تافلات.  
قلت: وقد أجرينا ذكرها في تاريخنا "اللسان المُعرب"؛ ففيه: سجلماسة، بكسر أولها وثانيها، وسكون اللام، وبعد الألف سين مهملة، كما في المعجم. وتعرف الآن بتافلات؛ ففي "ديوان" الشريف ابن الصادق: سجلماسة هي الآن في عصرنا هذا وفيما قبله تافلات، ولا أدري متى سميت بذلك، ولعله إسم أعجمي. هـ. أما قوله: لا أدري متى سميت بلخ؛ فالذي يظهر أن هذه التسمية كانت قبل عصرنا بكثير، إذ قد أجرى ذكرها بهذا الإسم لسان الدين ابن الخطيب في "رقم الحلل":

ودخلت في الأمر منه طنجة وتافلت إذ عنت للحجة

وقوله: لعله اسم أعجمي، يريد غير عربي، كما هو الغالب عند العلماء، حيث إنهم يطلقون لفظ أعجمي على كل ما ليس بعربي؛ وإلا فاللفظة على ما يظهر بربرية.  
وهذه المدينة من مؤسسات الإسلام بعد فتح المغرب، بل هي من أول ما أسس به بعد الإسلام، إذ تأسسها كان قبل تأسيس مدينة فاس، أسسها يزيد بن الأسود، وقيل مدرار بن عبد الله. أما يزيد بن الأسود، فكان صاحب ماشية ينتجع موضوع سجلماسة، فيجمع عليه برابرة تلك الصحراء. وتلقوا منه، فيما يظهر، مذهب الصفرية من الخوارج. ولما بلغ أصحابه الأربعين، أرادوا أن يكوّنوا دولة خارجية مستقلة؛ فنادوا بيزيد هذا أميراً عليهم، وخلصوا طاعة الخلفاء، وكانت الخلافة إذ ذاك لبني العباس. واختطوا لأنفسهم هذه المدينة، وذلك سنة أربعين ومائة، وجعلوها مقر دولتهم الصغيرة، تدين بمذهب الخوارج.

ثم تتبعنا أخبار هذه المدينة، التي أخفى ذكرها وتاريخها الإهمال، مع تعاقب أطوار الشهرة تارة، وتارة أطوار الخمول، وطورا ظهور استقلال دولتها، وتارة استيلاء غيرها عليها من العبيديين وأهل الأندلس، حسبما فصلناه في كتابنا هذا، وأطلقنا المقال، لخفاء خبرها في الأزمنة المتأخرة، حتى على مشاهير علماء وأرباب الرياسة من أهل المغرب؛ كابن الصادق وغيره، كما سلف.

وقد ختمت هذا المبحث في هذا الكتاب، الذي لم يُقدّر الله إتمامه الآن، بقولي: وإنما أظنبت في ترجمة هذه المدينة، التي لم يبق لها من مجدها القديم حتى الإسم، لأمرين:

أولهما : جهل أهل المغرب بمكانتها العظيمة ومجدها القديم.  
ثانيهما: إحياء ذكرى مدينة طلع من أفقها دولتان عظيمتان: الدولة الشريفة العلوية،  
أبد الله مجدها، والدولة العبيدية التي ملكت المشرق والمغرب.  
أما في عصرنا هذا، فلا تُعد سجلماسة من المدن، وإنما تعد من الواحات، فيقال: واحة  
تافلالت، وبذلك وُسِّمت في (الخريطة). واسم جارتها: الريساني، وبه أضرحة السادات  
الشرفاء العلويين. والله تعالى وارث الأرض ومن عليها. هـ من كتابنا المذكور.

### [علماء الدين هم قادة الأمة، ومعنى العلم النافع]

وهنا نذيل هذه الأبحاث بفوائد، هي على القارئ - وهو الآن كاتبه - عوائد؛ فأقول: إن  
العلماء هم قادة الأمة، وهم في الدنيا والآخرة النجوم الزاهرة؛ وهم العلماء بعلوم القرآن  
والحديث، والقائمون على أحكامهما علما وعملا في القديم والحديث، وهم الذين لا يساويهم  
من سواهم؛ إذ هم في حفظ دين الله المقدمون. ولهذا لا يستوي الذين يعلمون والذين لا  
يعلمون، وهم الذين يخشون الله وبأمره يعملون، ولسنة رسوله متبعون، وبآدابه وآداب  
أصحابه، ومن اقتدى بهم من التابعين، متخلفون.

فهممهم متعلقة بربهم، وحبه ساكن سويداء قلوبهم؛ فنهارهم يصرفونه في قراءة  
القرآن، والتفكير في معانيه التي تنجلي لأفهامهم في كل آن، وتتجدد أسرارها متى جدوا  
النظر فيه ما تجدد الوقت وامتد الزمان، مستمدين في ذلك من الحديث النبوي الذي هو  
المبين للذكر الحكيم، والنور الهادي للصراف المستقيم، كما قال تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ  
لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ).

وقد أسلفنا في هذه "الفهرسة" كثيرا من هذا الكلام في هذا الموضوع، ونقلنا عن  
أكابر العلماء؛ كابن عبد البر وغيره، أن العلم الصحيح هو علم الكتاب والسنة، وما أتانا في  
ذلك عن أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأن هذا العلم هو الذي صار به العالم  
من ورثة الأنبياء، كما في الحديث. وهو العلم النافع في الدين، الباعث على خشية رب  
العالمين، والتمسك بسنة سيد المرسلين. وهذا معنى الوراثة.

أما التعلم لإدراك المناصب السلطانية، والتوصل به إلى الأعمال الشيطانية، واكتساب الأموال بالرشى والربا والتجارات، التي هي عن سنن الشريعة خارجة، ومن شروطها خالية؛ فهذا ليس بعلم، وإنما هو جهل وخداع، ومشاركة للشيطان في أعماله دون نزاع. وقد أطل العارف ابن عطاء الله في "الطائفة" في هذا الموضوع، وجاء في ذلك بأحاديث واستدلالات. ثم قال هذا العارف، الذي امتلأ صدره بأنوار المعارف: وحيثما وقع العلم في كلام الله تعالى وكلام رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فإنما المراد به العلم النافع، المُخمد للهوى القامع، الذي تكتنفه الخشية، وتكون معه الإجابة، قال الله تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) الآية. هـ [ص 11].

### [العلماء الربانيون الذين وصفهم سيدنا علي كَمِيل]

وقد وصف أمير المؤمنين، سيدنا علي، هؤلاء العلماء الربانيين في خطابه كَمِيل الشهير، الذي رواه [أبو نعيم] وغيره، بعد أن قسم الناس إلى ثلاث:

- عالم رباني.
- ومتعلم على سبيل نجاة.
- وهمج رعا، أتباع كل ناعق.

ثم ذكر فضل العلم وما امتاز به عن سائر الفضائل، ثم قال متأسفاً: "هاه؛ إن هاهنا - وأشار بيده إلى صدره - علما لو أصبت له حملة. بلى، أصبته لِقْنَا غير مأمون عليه، يستعمل آلة الدين للدنيا، يستظهر بحجج الله على كتابه، وبنعمه على عباده"، ثم قال: "أو مغرى بجمع الأموال والادخار؛ وليس من دعاة الدين، أقرب شبيها بهما الأنعام السائمة. كذلك يموت العلم بموت حامله. اللهم بلى؛ لا تخلو الأرض من قائم لله بالحجة، لنلا تبطل حجج الله وبيناته، أولئك هو الأقلون عدداً، الأعظمون عند الله قدراً، بهم يدفع الله عن حججه حتى يؤديها إلى نظرائهم، ويزرعوها في قلوب أشباههم. هجم بهم العلم على حقيقة الأمر، فاستلنا ما استوعر منه المترفون، وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون.

صحبوا الدنيا بأبدان أرواحها معلقة بالمنظر الأعلى. أولئك خلفاء الله في بلاده، ودعائه إلى دينه. هاه هاه شوقا إلى رؤيتهم. وأستغفر الله لي ولك". هـ [الحلية: 1/79].

**قلت:** في هذا الخطاب ما لا يخفى في شأن العلم وأهله من رفعتة، وأنه أشرف حلة يتحلى بها العالم، ويتقرب بها إلى الله ذو القلب المطهر والعقل الكامل، وكل من اتصف [من العلماء] بالعلم الرباني الذي أنذر أمير المؤمنين، رضي الله عنه، بأنهم سيفقدون، وتأسف عليهم.

**قلت:** وكأته أشار إلى قوله، عليه الصلاة والسلام: "لا يقبض العلم انتزاعا من أفواه الرجال، ولكن ينتزعه بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالما، اتخذ الناس رؤساء جهالا؛ فافتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا" إلخ.

وقوله: بلى، لن تخلو الأرض من قائم لله بحجة إلخ، فيه بشارة بأن أهل العلم الربانيين، وأئمة الدين المهتدين الهادين، وأولياء الله من الزهاد والعباد المخلصين، الراكعين الساجدين، لن تخلو منهم هذه الأمة المحمدية. ولا تزال طائفة منهم بحق الديانة قائمين، وعلى منهاج الشريعة ساترين، وعلى حدودها محافظين، إلى أن يقوم الناس لرب العالمين. وهذا إشارة لقوله، عليه الصلاة والسلام: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله".

### [الولاية والأولياء]

وعليه؛ فمن ينكر وجود أولياء الله وأصفيائه، وأئمة الدين من العلماء العاملين وحماته ونصرانه؛ فهو مخطئ بنص الحديث ونص هذا الأثر الوارد عن أمير المؤمنين، كرم الله وجهه؛ بل وبما دلت عليه الآية الكريمة من قوله تعالى: (الْأَوْلِيَاءُ لِلَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ، الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ، لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ)، فهذه الآية تدل على أن أولياء الله لا ينقطعون، فمهما وجد الإيمان في المؤمن، وصحبته التقوى، إلا وهو من أولياء الله. وهذا لا ينقطع، بفضل الله، إلى أن تقوم الساعة. ولقد وقفت في هذه الأيام، على كلام لبعض المتأخرين ينكر وجود الأولياء في هذه العصور

الأخيرة، واطلعت على الرد عليه لبعض المنتسبين [للعلم]، وأطال في ذلك. وفيما قدمنا في ذلك كفاية.

قلت: وقد بسطت القول في هذا المبحث [في كتابي "العقود الإبريزية، على طرر الصلاة المشيشية]، وفصلت وجه إنكار المنكرين من أهل العلم المحققين، وما أوجبته دعاوي الجاهلين المتلاعبين، من سوء الظن بكل من ادعى الولاية، خوف الالتباس والاعتزاز. على أن أولياء الله، وإن خفيت أعيانهم، فلم تنعدم في هذه الدار أنوارهم عن الخاصة ذوى الاعتبار والاستبصار.

وهنا أنور هذا الموضوع بما ذكره صاحب "لطائف المنن"، من جواب لبعض العارفين، إذ سئل: أينقصون في زمن؟ فقال: لو نقص منهم واحد ما أرسلت السماء قطرها، ولا أبرزت الأرض نباتها. وفساد الوقت لا يكون بذهاب أعدادهم، ولا بنقص إمدادهم. ولكن إذا فسد الوقت، كان من الله، سبحانه وتعالى، وقوع اختفانهم، مع وجود بقائهم. فإذا كان أهل الزمن معرضين عن الله تعالى، مؤثرين لما سوى الله تعالى، لا تتجح فيهم الموعظة، ولم تميلهم إلى الله التذكرة؛ لم يكونوا أهلا لظهور أولياء الله فيهم، ولذا قالوا: أولياء الله تعالى عرائس، ولا يرى العرائس المجرمون. [ص13].

ثم أفاض في هذا الموضوع. والمراد إن أولياء الله لا ينقطعون مدى الدهر، وإنما يختفون. وإذا ظهروا، لا يظهرون إلا لأهل الخصوصية الذين نور الله بصيرتهم، وأحيا أرواحهم بروح الهداية. اللهم اجعلنا منهم.

وهنا ننبه من نظر في هذا المقام الرباني؛ فلا ينبغي له أن ييأس من الاندماج فيه، ولا يستقصر غيره، ولا يجعله ممن سدت باب الرحمة في وجهه؛ إذ رحمته، جل وعلا، وسعت المطيع والعاصي، وفضله العظيم يعم كل عبده، [الداني] منهم والقاصي.

فلا يفتتر بمقالات من يدعي التصوف من الجهال، الذين يعدون أهل العلم الظاهر من الشريعة الإسلامية، هم من الهانمين في بحر الضلالات. بل هم ممن أراد الله به خيرا إذ فقهه في دينه، وجعله يشغل وقته وأمضى عمره في إرشاد عبده، وفيهم بدلاء وأقطاب، وأولياء أصفياء أوتوا الحكمة وفصل الخطاب.



وهذا هو العلم الذين كان يتحلى به أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وبه تقدم من نال مرتبة الفتيا، وامتاز بالمرتبة العليا، وأفتى الأمة بمقتضى ما جاء به القرآن الكريم، وأحكمته سنة الهادي إلى الصراط المستقيم، وتلقى ذلك النور عنهم التابعون ثم من بعدهم، ونهجوا في ذلك منهاجهم القويم؛ وهم العلماء الذين ورثوا نوره. ولم نخف ما وجدوا في هذه الأمة أن يعمها الضلال، كما قال الإمام البوصيري:

لَمْ نَخَفْ بِعَدِّكَ الضَّلَالَ وَفِينَا وَارْتُو نُورَ هَذِيكَ العُلَمَاءِ

وقد ذكر ابن سعد في "طبقاته" عيون هؤلاء القادة، الذين طلوعوا في سماء هذه الملة المحمدية كواكب وقادة، [حسبما سبق ذكره بتفصيل في الجزء الخامس من هذه "الفهرسة"، من صفحة 132].

### [[العلم الصحيح لا ينقطع إلا بالتخلي عن طلبه]]

وعليه؛ فأقول لك أيها المؤمن التقي: إن العلم الصحيح هو المأخوذ عن أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم. وجماع ذلك العلم هو الكتاب والسنة، كما هو موضوع هذا البحث.

وهذا العلم أقرب إليك من يدك لقمك؛ فإذا أردت علم الكتاب، فهذه تفاسير الأنمة المقتدى بهم، وهي جامعة لأقوال الصحابة والتابعين، ومن يعتمد قوله في ذلك من رواة التفسير عن أكابر الصحابة.

وأرشدك إلى التفسير الجامع للتفسير المأثور عن الصحابة والتابعين وغيرهم، وهو "البحر المحيط"، مع التعرض للترجيح بين الأقوال. وإذا أردت الحديث، فهذه الكتب الستة المشهورة، وشروحها المنشورة؛ تبلغك الأمل، وتعلمك ما لم تكن تعلم، وتعرفك أن التعليم الصحيح لم يعدم، وأن أصحابه، وإن ماتوا، فهم بما خلفوا لنا أحياء.

وإن رجعت [إلى] ما أسلفناه لك في هذه "الفهرسة" في مباحث مراحل التعليم؛ استبان لك أن العلم لم يزل كما كان، بل نما وازداد على مر الأيام، بما سطرته في شرحه

وبيانه وإيضاحه أقلام البنان. وما وقع الفتور إلا في همم الطالبين، والإعراض عن تحصيل ما في هذه الدواوين.

### [حملة العلم وحماته الأوائل]

ثم نرجع فنقول: إن حملة هذا الدين وحماته من الصحابة والتابعين، وأتباعهم من الفقهاء [المبينين] للأحكام التي دل عليها الكتاب المبين؛ قد فصلنا القول فيه فيما كتبناه في "حاشية أحكام" ابن العربي، فنراجع هنالك.

قلت: ولما فرغ ابن سعد من ذكر أكابر علماء الصحابة - الذين كانوا عمدة في نقل أحكام الدين، واتبعنا نسقه في التبرك بذكرهم في هذه "الفهرسة"؛ وإلا فكل واحد منهم، رضي الله عنهم، ترجمته مشهورة في المؤلفات في هذا الشأن. ولنا في هذا الموضوع في هذه "الفهرسة" وغيرها، ما فيه الكفاية، لمن يعتني بالدراية، إلا أن موضوعنا هذا فيه مزيد فوائد، دعانا إلى نشرها، هو ذلك القول الفصل، وهو أن العلماء هم عمدة الأمة، وقادة هذه الأمة، وأن المراد بهم هم حاملون للعلم الذي أتى به أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأنهم هم الوارثون لعلم الأنبياء الذين يرثون الفردوس، ونجومهم هم الذين تبركنا بذكرهم، ونشر بعض شمائلهم رجاء الاقتداء بهم - وذكر، أي ابن سعد، منهم من ذكر، وبسط في جملة منهم المقال، ونشر محاسن شيمهم على سبيل الإجمال، وما حملوه من العلوم، عن من انشقت بطلعته أسرار المعارف والعلوم، وأنزل عليه القرآن، فيه (هذى للناس وبينات من الهدى والفرقان)، سيدنا محمد، صلى الله عليه وسلم، وهو أشرف بني عدنان؛ أتى، رحمه الله، بجملة لطيفة، فريدة في بابها، وهي تحفة مبهجة للعارفين بقدرها. فيها بيان حالة الصحابة مع النبي، صلى الله عليه وسلم، في الرواية عنه، وأخذ الشريعة منه، ونشر ذلك، قلة وكثرة.

وهذا المبحث ألمنا بمضمونه في "حاشية الأحكام"، عن ابن حزم، وإن كان الغالب أنه كان من هذه العين يشرب، [وقد سبق ذكر ذلك في المجلد الخامس من هذه "الفهرسة"، في مبحث قلة رواية أكابر الصحابة للحديث. انظر صفحة: 141].

\*\*\*

## [مسألة عكرمة، مولى ابن عباس، ما قيل فيه تعديلا وجرحا]

ثم ذكر ابن سعد عكرمة، مولى ابن عباس، ثم روى فيه عن عمرو بن دينار، قال: دفع لي جابر بن زيد، مسائل أسأل عنها عكرمة، وجعل يقول: هذا عكرمة مولى ابن عباس، هذا البحر، فسلوه.

قلت: وعكرمة هذا، اختلف فيه أهل الحديث من أهل التعديل والتوثيق؛ فمنهم من وثقه وأثنى عليه بالعلم والحفظ، ومنهم من أثنى عليه بالحفظ واتهمه في الرأي؛ بأن نسبه إلى رأي الخوارج. ومنهم من قال إنه كذاب.

ولهذا ذكره الذهبي في الضعفاء، فقال في "الميزان": عكرمة مولى ابن عباس، أخذوا عنه العلم. نُكِّم فيه لرأيه، لا لحفظه؛ فاتَّهَم برأى الخوارج. وقد وثقه جماعة، واعتمده البخاري. وإنما تجنبه وروى له قليلا مقرونا بغيره. وأعرض عنه مالك وتحايده، إلا في حديث أو حديثين. ثم ذكر الذهبي ما قيل فيه من تعديل وجرح، وذكر من نسبه إلى رأي الخوارج. [208/2].

ولكن الحافظ الذهبي اعتزل المعركة، ولم يدخل في الميدان، وألقى الحبل على الغارب، كما فعل قبله ابن سعد. ولكن ابن سعد لم يقل فيه إلا خيرا، وإن ظهر من شُفُوف بعض ما نقله عن طاووس، إذ قال: لو أنّ مولى ابن عباس هذا اتقى الله وكف عن حديثه؛ لشُدَّت إليه المطايا. ونحوه ما نقله عن سعيد بن جبيرة أنه قال: لو كف عنهم عكرمة من حديثه، لشُدَّت إليه المطايا. هـ [الطبقات: 385/2].

قلت: فكاتبوا يرون أن الإكثار في الحديث، مؤد إلى الاتهام، أو إلى الخطأ، والله أعلم. أما الحافظ أبو عمر ابن عبد البر، فإنه لم يرد أن يحجم عن الإقدام في دخوله في هذه المعركة، إذ وقعت فيها الإغارة على هذا التابعي، الذي كفاه فضلا كونه مولى ابن عباس، الذي دعا له رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ودعاؤه مستجاب، بأن قال له، كما سيق: "اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب"، والذي كان عند هذا الحبر، بمنزلة الولد في الحرص على تعليمه العلم، وسقيه من بحر حكيمته الزاخر، الذي تباهى به الأوائل والأواخر، إذ ورد أنه كان يلقي في رجليه الكبل حرصا على تعليمه.

ولهذا دخل فيها شاهراً سيوف حججه البواتر، ليحقق الحق ويبطل الباطل، ولو كره من كره من مقاطع له ومواصل، وأبان بذلك صبح الحق لدي عينين، وانتفى به الارتياب في شأن عدالة هذا الحافظ، ولم يبق أدنى تشكك ولا مين؛ فإنه لما ذكر في "التمهيد"، حديث ثور الثاني، عن ثور، عن عبد الله بن عباس، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ذكر رمضان فقال: "لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفتروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين". قال:

"هكذا هذا الحديث في "الموطأ"، عند جماعة الرواة عن مالك، عن ثور بن زيد عن ابن عباس، ليس فيه ذكر عكرمة، والحديث محفوظ لعكرمة عن ابن عباس، وإنما رواه ثور عن عكرمة. وقد روي عن روح بن عباد هذا الحديث، عن مالك عن ثور، عن عكرمة عن ابن عباس، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ذكر رمضان، ثم ساقه إلى آخره سواء. وليس في "الموطأ" في هذا الإسناد عكرمة؛ وزعموا أن مالكا أسقط ذكر عكرمة منه، لأنه كره أن يكون في كتابه، لكلام سعيد بن المسيب وغيره فيه. ولا أدري صحة هذا، لأن مالكا قد ذكره في (كتاب الحج)، وصرح باسمه، ومال إلى روايته عن ابن عباس، وترك رواية عطاء في تلك المسألة. وعطاء أجل التابعين في علم المناسك والثقة والأمانة". [التمهيد: 26/2].

ثم جاء أبو عمر بالتفصيل في ترجمة عكرمة، فقال:

"عكرمة مولى ابن عباس، من جلة العلماء. لا يقدر فيه كلام من تكلم فيه، لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه. وقد يحتمل أن يكون مالك جين عن الرواية عنه، لأنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يرميه بالكذب. ويحتمل أن يكون لما نسب إليه من رأي الخوارج. وكل ذلك باطل عليه، إن شاء الله. وقد قال الشافعي في بعض كتبه: نحن نتقي حديث عكرمة. وقد روى الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى، والقاسم العمري، وإسحاق بن أبي فروة؛ وهم ضعفاء متروكون. وهؤلاء كانوا أولى أن يتقي حديثهم، ولكنه لم يحتج بهم في حكم. وكل أحد من خلق الله يؤخذ من قوله ويترك؛ إلا رسول الله، صلى الله عليه وسلم. قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه عن إسحاق الطباع، قال: سألت مالك بن أنس، قلت:

أبلغك أن ابن عمر قال لنافع: لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس؟ قال: لا، ولكن بلقني أن سعيد بن المسيب قال ذلك لبرد مولاه". [التمهيد: 27/2].

ثم أشار ابن عبد البر إلى كلام الأقران بعضهم في بعض، وأحال إلى أنه بسط القول في ذلك في كتابه "جامع بيان العلم وفضله".

قلت: وهذه المسألة المذكورة في كتب الفقه؛ وانظرها في "المختصر"، عند قوله في

باب الشهادة: "ولا عالم على مثله". ثم قال ابن عبد البر:

"ولا خلاف أعلمه بين نقاد أهل العلم أنه - يعني عكرمة - أعلم بكتاب الله من ابن

سيرين. وقد يظن الإنسان ظنا يغضب له ولا يملك نفسه". [28/2].

ثم صار أبو عمر يذكر مقالات جملة من الأئمة في مدح عكرمة، ووصفه بمعرفته بالتفسير والحديث، وتقديمه في ذلك على غيره، وتوثيقه واعتماده في الرواية؛ فقال: قال

أبو عبد الله المروزي: قد أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا، منهم أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، ويحيى بن معين. ولقد سألت إسحاق بن راهويه عن الاحتجاج بحديثه؛ فقال لي:

عكرمة عندنا إمام الدنيا. وتعجب من سؤالي إياه". [33/2].

ثم ذكر عن المروزي نحو هذا عن ابن معين، ثم قال المروزي: وعكرمة قد ثبتت عدالته بصحبة ابن عباس، وملازمته إياه، وبأن غير واحد من أهل العلم روى عنه وعدلوه.

ثم سرد أسماء جماعة من مشاهير التابعين وجلتهم، كابن سيرين، وجابر وطاووس، والزهري وابن دينار، وغيرهم. ثم قال المروزي: وكل رجل ثبتت عدالته برواية أهل العلم عنه، وحملهم حديثه، فلن يقبل فيه تجريح أحد حتى يثبت ذلك عليه بأمر لا يجهل أن يكون جرحه. فأما قولهم فلان كذاب، فليس مما يثبت به جرح، حتى يتبين ما قاله. ثم روى المروزي بسنده عن البزار أنه قال: روي عن عكرمة مائة وثلاثون، وأقال: قريب من مائة وثلاثين رجلا من وجوه البلدان، بين مكي ومدني، وكوفي وبصري، ومن سائر البلدان؛ كلهم روى عنه ورضي به. ثم ذيل مقالة المروزي هذه أبو عمر بقوله:

"جماعة الفقهاء وأئمة الحديث، الذين لهم بصر بالفقه والنظر، هذا قولهم إنه لا يقبل من ابن معين ولا من غيره، إلا أن يتبين الوجه الذي يجرحه به، على حسب ما يجوز من تجريح العدل المبرز العدالة في الشهادات. وهذا الذي لا يصح أن يعتقد غيره، ولا يحل أن يلتفت إلى ما خالفه". [هـ-التمهيد: 34/2].

### [الغاية من ذكر مسألة عكرمة، والتنويه بكتاب "التمهيد"، وثناء ابن حزم عليه]

والمسألة محررة في كتب الأصول والفقه، وقد أطل الذيل فيها التاج السبكي في أول "الطبقات"؛ وإنما جننا بهذه الجملة، لأجل التماس الثواب والبركة في المشاركة في الدفع عن مولى حبر الأمة، والعالم بالحكمة، سيدنا عبد الله بن عباس، ولما في هذا النقل من كتاب "التمهيد"، [من الفوائد]، الذي هو في موضوعه فريد، بعد أن كان عزيز الوجود، بل حكم [أنه] الكنز المدفون المقفود. وهو ذو المحاسن المعدودة، والضالة لمن يعرف قدره المنشودة، وهو معجزة لعلماء المذهب، وشرف لبلاد الأندلس؛ إذ هو ديباج علماء المذهب، وناهيك أن فضله وتحقيقه وانفراده في بابيه، وإحراز ما رق ولاق من نخب علمي الحديث والفقه ولبابيه، فألحق بـ"الموطأ"، كتاب إمامنا مالك، من عجز عن إدراك أقصى معانيه، وأبطأ حتى اعترف بتحقيقه وإصابته الصواب كل محب وشاني، وخضع للمعان معانيه القصي والداني.

فهذا ابن حزم، وهو الخصم الألد للمالكية، والباحث عن زلاتهم في كل قضية، يقول مادحاً لهذا الكتاب، وشهادته له بالتبريز في هذا الباب؛ وذلك أن الوزير الحافظ، أبا محمد ابن حزم، وقف على رسالة كتبها أبو علي التميمي القيرواني، إلى أبي المغيرة ابن حزم، ينوه بأمر أهالي الأندلس، ولكنه يفهم بتقصيرهم في تخليد أخبار علمائهم، ومآثر فضلانهم، وسير ملوكهم. ولما وقف ابن حزم على هذه الرسالة، كتب في ذلك رسالة فائقة، وهي بنشر محاسن علماء الأندلس لائقة، فقال، بعد افتتاح الرسالة وأطل في التصدير، وبيان مزاي أهل الأندلس وما ورد فيها، وما أصدره أهلها، من أهل العلم، من التواريخ والأخبار في خارج بلادها، ثم صار يذكر مؤلفات أهل الأندلس قانلاً: وألفت عندنا تأليف في غاية الحسن.

ثم أخذ يذكر الموضوعات التي ألفت فيها؛ من فقه وحديث وتفسير القرآن، وشروح "الموطأ"، وأسماء الرجال، وأحكام القرآن، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك من الفنون المختلفة، والعلوم المتداولة إذ ذاك بالأندلس. ثم قال: ومنها كتاب "التمهيد"، لصاحبنا أبي عمر، يوسف ابن عبد البر، وهو الآن يعدّ في الحياة، لم يبلغ سن الشيخوخة. وهو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً، فكيف أحسن منه. ثم ذكر لابن عبد البر مؤلفات أخرى.

وعليك أيها القارئ، مراجعة هذه الرسالة في الجزء الثاني من "نفع الطيب" للمقري، ص126؛ ففيها فوائد جمة، تعرفك ما كان لأهل الأندلس من الاشتغال بالعلوم المختلفة، ووضعهم فيها الدواوين المؤلفة، وتفيدك أسماءها التي لم تكن لديك معرفة.

### [الرجوع إلى مسألة تجريح الثقة، وإتمام الكلام على أعلام التابعين]

قلت: ولنرجع إلى مسألة تجريح من ثبتت عدالته، واشتهر علمه وديانته وكثر مادحوه؛ فإنه لا يقبل تجريحه إلا بحجة بينة. هذا ما ذهب إليه أبو عمر فيما سبق. ولكن بعد أن نقل كلامه التاج السبكي من كتابه "بيان العلم"، في مبحث كلام العلماء بعضهم في بعض، الذي سبقت إليه الإشارة؛ تعقبه بأنه غير مفيد فائدة زائدة على ما أصله الأصوليون، أي من أن الجرح لا يقبل إلا مفسراً. ثم قال: والعبارة السالمة من هذا، أن يقول إن الجرح لا يقبل منه الجرح، وإن فسره في حق من غلبت طاعته على معاصيه، ومادحوه على ذاميه، ومزكوه على جارحيه، إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقعية في الذي جرحه، من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية، كما يكون من النظراء، أو غير ذلك. [طبقات الشافعية: 1/190]. ثم أطل في الموضوع، وجاء بأمثلة من ذلك.

وإخلاصة كلامه أنه يقول: إن أمثال مالك والشافعي والإمام البخاري، إذا جرحهم مجرح، فإنه يرمى قوله ويلقى، ولا يلتفت إليه أصلاً حتى يطلب بإثبات الجرحه وتفسيرها. فإن هؤلاء قد ثبت بالتواتر والاستفاضة عدالتهم، وتقبلت قادة الأمة وعلماؤها روايتهم

وأخبارهم. فإن شدَّ فردًا، وحاول وسمهم بما يقدح في مقامهم، ويحط من رفعتهم وعلوهم؛ فالعادة تقتضي بعدم صدقه في ذلك، وأن الحامل له على ذلك، إنما هو عداوة دنيوية، لتعصب مذهبي أو نحو ذلك.

وكان التاج أشار بهذا إلى ما قاله الفقهاء من عدم الإعذار في الشهادة التي يشهد فيها كثير من العدول، كما أشار لذلك صاحب "التحفة"، إذ قال عطفًا على ما لا إعذار فيه: "ولا الكثير فيهم العدول" إلخ، قال الشيخ النُّوري: كمسألة أبي الخير، الملقب لزندقته، بأبي الشر: شهد عليه بأنواع كثيرة من الزندقة الواضحة، عددٌ كثيرٌ، ثبتت عدالة نحو العشرين منهم، وأكثر من ضعفهم استظهارًا؛ فأفتى مُنذر بن سعيد، وإسحاق بن إبراهيم، وغيرهما، بقتله دون إعذار، وحُكم به، ولم يلتفت إلى من خالف في ذلك. هـ [ص51].

والمسألة معروفة في كتب الفقه. وأنت إذا تأملت كلام ابن عبد البر، لم تجده مخالفًا لهذا. والله أعلم.

ثم نرجع لإتمام كلام ابن سعد في ذكر عيون أعلام التابعين، المرجوع إليهم في العلم والفتوى، بعد الصحابة في المدينة، فذكر بعد عكرمة المتقدم: عطاء بن أبي رباح، وذكر أنه أعلم بمناسك الحج. ثم ذكر عمرة بنت عبد الرحمان، وعروة بن الزبير؛ فذكر أن عمرة كانت أعلم الناس بحديث عائشة، وذكر أن عمر بن عبد العزيز، كتب إلى أبي بكر بن حزم، أن انظر إلى ما كان من حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أو سنة ماضية، أو حديث عمرة بنت عبد الرحمان فاكتبه؛ فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله. وكان عمر بن عبد العزيز يسألها، وكان يقول: ما بقي أحد أعلم بحديث عائشة منها. وذكر ابن سعيد عن ابن شهاب أنه كان يقول: عروة بحر لا ينزف.

[ابن شهاب الزهري،

وسنده في العلم، وأخذ فوائده من ترجمته]

ثم ذكر، أي ابن سعد، من هؤلاء الأعلام ابن شهاب الزهري، ثم روى عن مطرف بن عبد الله أنه قال: سمعت مالك بن أنس يقول: ما أدركت بالمدينة فقيهاً محدثاً غير واحد، فقلت له: من هو؟ فقال: ابن شهاب الزهري.



وذكر عنه أنه كان يعتمد في أخذ العلم والسنن على أبناء المهاجرين والأنصار. وذكر أيضا ما يفيد أنه كان يلزم أصحاب عمر بن الخطاب.

وروى عن مكحول أنه قال: ما أعلم أحدا أعلم بسنة ماضية من الزهري. وروى عن معمر قال: كنا نرى أنا قد أكثرنا عن الزهري، حتى قتل الوليد؛ فإذا الدفاتر قد حملت على الدواب من خزائنه، يقول: من علم الزهري. هـ [الطبقات: 2/388].

قلت: من هذا تعلم مأخذ مذهب مالك، واعتماده على النقل الصحيح. والحكم المأخوذ عن أصحاب عمر وأمثاله من أبناء المهاجرين والأنصار. وعليه، فإذا سمعت قول مالك: "هذا ما وجدت عليه عمل الناس"؛ فمقصوده هؤلاء.

كما يفيد هذا النقل من وجود الدفاتر الكثيرة، التي تحمل على الدواب، المملوءة بعلم الزهري؛ أن كتابة العلم وإثباته في الدفاتر، كانت منذ التابعين فمن بعدهم؛ بل قدمنا في هذه "الفهرسة"، أن ذلك كان من لدن الصحابة، وأشرنا فيها، في مبحث المرحلة الثانية التي اجتازها الحديث، ما ورد عن سيدنا علي في اشتغاله بكتابة العلم، أيام اعتزاله ولزومه بيته. كما كان يكتب غيره من الصحابة ما يروونه من الحديث، زيادة على حفظهم له.

ثم إن الكتابة كانت قليلة إذ ذاك، لكثرة الحفظ، وقلة الناس وانحصارهم غالبا في الحجاز. أما بعد انتشار الإسلام، واستيطان أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في الأقطار، ودخول الناس في الدين أفواجا، وتلقيهم العلوم من الصحابة والتابعين من أبنائهم، واستمر الحال بذلك بأخذ المتأخر عن المتقدم، واستنارت القلوب بنور الإسلام، وتعلموا وعلوموا، وامتألت صدورهم بالعلوم، وتنافسوا في نشرها؛ وما بعد هذا الفيضان إلا أن يُستسقى منه بأواني الأقاليم، ويشرب من معينها ذاك الجاهل الصديان.

[كثرة المؤلفات لدى العلماء،  
وذكر بعض من تيسر لهم ذلك حتى عدَّ  
من كراماتهم]

ولهذا نرى أن الأئمة الأعلام، والجهابذة من كل عالم إمام، يصرف أوقاته في الجمع والكتابة، ويجعل سروره ولذاته، في إحياء لياليه وإمضاء أيامه فيما يحصل به في ذلك

نصايه؛ حتى إن الواحد من هؤلاء ليصدر عنه من المؤلفات الكبيرة، والمصنفات العديدة الكثيرة، ما يخرج به عن العادات، بل يعد من الكرامات.

فانظر مثلا إلى ما ورد عن الإمام ابن جرير الطبري، صاحب "التفسير"، الذي لم يؤلف مثله في الإسلام، أنه قد جمع من العلوم ما لم يشاركه أحد من أهل عصره. قال الخطيب: وكان حافظا لكتاب الله، عارفا بالقراءات، بصيرا بالمعاني، فقيها في أحكام القرآن، عالما بالسنن وطرقها، وصحيحها وسقيمها، وناسخا ومنسوخها، عارفا بأقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من المخالفين في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام، عارفا بأيام الناس وأخبارهم. وله الكتاب المشهور في تاريخ الأمم والملوك، وكتاب في التفسير لم يصنف أحد مثله، وكتاب سماه "تهذيب الآثار"، لم أر سواه في معناه، إلا أنه لم يتمه. وله في أصول الفقه وفروعه كتب كثيرة، واختيار من أقاويل الفقهاء، وتفرد بمسائل حفظت عنه. [تاريخ بغداد: 163/2].

وحكى الخطيب عن ابن عبد الغفار اللغوي، أن محمد بن جرير مكث يكتب أربعين سنة، يكتب في كل يوم منها أربعين ورقة. وعن الإسفرايني أنه قال: لو سافر رجل إلى الصين حتى يحصل له كتاب "تفسير" محمد بن جرير، لم يكن ذلك كثيرا. وروى عنه أنه قال لأصحابه: أنتشطون لتفسير القرآن؟ قالوا: كم يكون قدره؟ فقال: ثلاثون ألف ورقة. قالوا: هذا مما تفنى الأعمار قبل تمامه؛ فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة. ثم قال: هل تنشطون لتاريخ العالم من آدم إلى وقتنا هذا؟ قالوا: كم قدره؟ فذكر نحو ما ذكره في "التفسير"، فأجابوه بمثل ذلك، فقال: إنا لله، ماتت الهمم. [تاريخ بغداد: 163/2].

قلت: "تفسيره"، الذي اختصره في ثلاثة آلاف ورقة من ثلاثين ألفا، قد طبع في ثلاثة عشر مجلدا ضخما، وهو عشر ثلاثين ألفا؛ فلو نشر كله، لجاء في نحو مائة مجلد وأربعة وعشرين مجلدا، وهو من الأمر العجيب على القوى البشرية. أضف إليه مثل ذلك من "التاريخ"، مع مؤلفات أخرى في فنون جمّة، وهو شيء خارق بحسب العادة.

ولهذا عدوا هذا من الكرامات التي صدرت أمثالها من كثير من العلماء. ومن هذا ما ذكره الحافظ ابن عساكر في "تاريخ" الشام، عن الحاكم أنه قال: قد كان في عصرنا

جماعة بلغ المسند المصنف في تراجم الرجال لكل واحد منهم ألف جزء: منهم أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حمزة الأصبهاني، والماسر جسي، يعني المترجم. ثم ذكر عن أبي عبد الله الحافظ: كان الماسر جسي سفينة عصره، في كثرة الكتابة والسماع والرحلة. قال: وصنف "المسند الكبير" في ألف وثلاثمائة جزء؛ مهذباً مبيناً للعلل، وجمع أحاديث الزهري كلها جمعاً لم يسبقه إليه أحد، وكان يحفظ حديث الزهري مثل الماء.

وذكر مصنفات أخرى كثيرة. قال الحاكم: كان المترجم، يعني الماسر جسي، يُعرف بالزهري الصغير، وأفنى عمره في جمع "المسند الكبير". قال: وعندي أنه لم يصنف في الإسلام "مسند" أكبر منه؛ فإنه وقع في خطه في ألف وثلاثمائة جزء. ولقد قلت على التحقيق إنه يقع في خطوط الوراقين في أكثر من ثلاثة آلاف جزء.

وانظر ترجمة هذا العلامة في "تاريخ" ابن عساکر، [351/4]، واسمه (الحسين)، وكان هذا الرجل من أهل القرن الرابع، لأنه توفي سنة 365.

**قلت:** ومثل هذه المؤلفات عن أمثال هؤلاء العلماء، إذا وُزعت على أيام أعمارهم، مع اشتغالهم بأعمالهم في معاشهم وأموالهم ضرورياتهم، وأيام إقرانهم، والعوارض التي لا يخلو منها بشر، هذا مع ما كانوا عليه من المحافظة على تلاوة القرآن وأداء الأوراد من صلاة وذكر وغير ذلك؛ تجد صدور هذه المؤلفات عنهم من الخوارق، كما أسلفنا.

ولهذا عدّ التاج السبكي من أقسام الكرامات الواقعة في هذه الأمة؛ فقال عند تعداد أنواعها: "الرابع والعشرون: ما سهل لكثير من العلماء من التصانيف في الزمن اليسير، بحيث وزع زمان تصنيفهم على زمان اشتغالهم إلى أن ماتوا؛ فوجد لا يفي به نسخاً، فضلاً عن التصنيف. وهذا قسم من نشر الزمان الذي قدمناه؛ فقد اتفق النقلة على أن عُمر الشافعي، رحمه الله، لا يفي بعشر ما أبرزه من التصانيف، مع ما ثبت عنه من تلاوة القرآن، كل يوم ختمة بالتدبر، وفي رمضان كل يوم ختمتين كذلك، واشتغاله بالدرس والفتاوى، والذكر والفكر، والأمراض التي كانت تعتريه، بحيث لم يخل، رضي الله عنه، من علة أو علتين أو أكثر، وربما اجتمع فيه ثلاثون مرضاً" (\*). وذكر التاج نحو هذا في إمام الحرمين.

(\*) تقدم هذا النقل في آخر الجزأين، الثالث والرابع، من هذه "الفيهرسة".

وقال في محيي الدين النووي، إنه وزع عمره على تصانيفه، فوجد أن لو كان ينسخها فقط، لما كفاها ذلك العمر، فضلا عن كونه يصنفها، فضلا عما كان يضمه إليها من أنواع العبادات وغيرها. ثم ذكر أيضا عن والده الشيخ تقي الدين، وأنه لو حسب ما كتبه من التصانيف، مع ما كان يواظبه من العبادات، ويمليه من الفوائد، ويذكره في الدروس من العلوم، ويكتبه من الفتاوى، ويتلوه من القرآن، ويشغل به من المحاكمات؛ عرف أن عمره قاطعا لا يفي بثلث ذلك. فسبحان من يبارك لهم، ويطوي لهم وينشر. هـ [طبقات الشافعية: 77/2].

### [القاضي إسماعيل المالكي، وتصانيفه ومناقبه]

وينبغي أن يضاف إلى هذه الباب من المالكية العراقيين إمامها، وعمدة فقهاها وأعلامها، القاضي إسماعيل، قاضي قضاة عاصمة الخلافة العباسية؛ فإنه من أعلام الأمة وأفرادها، وحامي حمى المذهب المالكي الذي انقادت لعلومه من جهاذة نقادها، وممن جمع القرآن وعلومه، والحديث وفنونه، والفقه وأحكامه، والكلام وإتقانه وإحكامه، وعلوم اللسان واللغة حتى اعترف له بذلك المبرّد، وهو إمامها؛ ولهذا خُلف من هذه القنون، ما يُعد من الكنز المدفون، فمنها: "الموطأ"، وكتاب أحكام القرآن، وكتاب القراءات، وكتاب معاني القرآن وإعرابه، خمسة وعشرون جزءا، وكتاب الرد على محمد بن الحسن، مانتا جزء، ولم يتم، وكتبه في الرد على أبي حنيفة، وكتبه في الرد على الشافعي في مسألة الخمس وغيره، وكتاب "المبسوط" في الفقه و"مختصره"، وكتاب الأموال والمغازي، وكتاب الشفاعة، وكتاب الصلاة على النبي، صلى الله عليه وسلم، والفرائض، مجلد، وزيادات الجامع من "الموطأ"، أربعة أجزاء. وله كتاب غريب كبير عظيم، يسمى "شواهد الموطأ" في عشر مجلدات، وذكر بعضهم أنه في خمسمائة جزء، وكتاب "مسند" يحيى بن سعيد الأنصاري، و"مسند" حديث ثابت البناني، و"مسند" حديث مالك بن أنس، و"مسند" أيوب السختياني، و"مسند" حديث أبي هريرة، وفي حديث أم زرع، وكتاب

الأصول، وكتاب الاحتجاج بالقرآن، مجلدان، وكتاب السنن، وكتاب الشفعة، وما ورد فيها من الآثار، ومسألة المنى يصيب الثوب، إلى غير ذلك. [المدارك: 4/291].

فهذا الإمام المالكي الشهير، الذي شهر مذهب مالك بالعراق، وشرحه ومحصه واحتج له، وفيه قال القاضي: قال إسماعيل القاضي: دخلت يوماً على يحيى ابن أكنم، وعنده قوم يتناظرون في الفقه وهم يقولون: قال أهل المدينة. فلما رأني مقبلاً قال: قد جاءت المدينة. [المدارك: 4/281].

وهذه مبالغة كبيرة في وصف القاضي إسماعيل بأنه أحاط بفهم أهل المدينة، وقد تقدم لنا ما كان عليه من النبوغ في العلوم المختلفة، والمشاركة التامة.

وقد نقل القاضي في "مداركه" أن القاضي أبا الوليد الباجي - وذكر من بلغ رتبة الاجتهاد، وجمع إليه العلوم - فقال: ولم تحصل هذه الدرجة بعد مالك إلا لإسماعيل القاضي. [182/4].

وقال في "المدارك" أيضاً: وقيل للقاضي إسماعيل: ألا تؤلف كتاباً في أدب القضاة؟ فقال للسائل: اعدل، ومدّ رجلك في مجلس القضاء، وهل للقاضي أدب غير الإسلام؟.

قلت: ولهذا القاضي منقبة في قضائه، يحمده عليها المتقدمون من أهل التصوف والمتأخرون، وهي، كما في "المدارك" وغيرها، وهذا لفظ "المدارك": ولما كانت محنة غلام خليل، ومطالبة الصوفية ببغداد، ونسبتهم إلى الزندقة، وأمر الخليفة بالقبض عليهم، وكان فيمن قبض عليه شيخهم إذ ذاك، أبو الحسن النوري، فلما أدخلوا على الخليفة، أمر بضرب أعناقهم، فتقدم النوري مبتدراً إلى السيف ليضرب عنقه، فقال له: ما دعاك إلى هذا دون أصحابك؟ فقال: أثرت حياتهم على حياتي هذه اللحظة. فرفع الأمر إلى الخليفة، فرد أمرهم إلى قاضي القضاة إسماعيل، فقدم إليه النوري، وسأله عن مسائل من العبادات فأجابته. ثم قال له: وبعد هذا، لله عباد يسمعون بالله، وينطقون بالله، ويصدرون بالله، ويردون بالله، ويأكلون بالله، ويلبسون بالله. فلما سمع إسماعيل مقالته، بكى طويلاً، ثم دخل على الخليفة فقال: إن كان هؤلاء القوم زنادقة، فليس في الأرض موحدون! فأمر بإطلاقهم. هـ- [288/4].

قلت: فيا لها من منقبة وقربة تقرب بها هذا القاضي العدل، بإنقاذ هذه الجماعة من أهل التصوف من القتل، وهي فضيلة تُذكر فتشكر، وتحط بها عنه الأوزار، إن شاء الله، وثغفر.

وقد أصاب الحق الخليفة المعتضد، إذ كتب إلى وزيره سليمان بن وهب، يقول له: استوص بالشيخين الخيرين الفاضلين؛ إسماعيل بن إسحاق الأزدي، وموسى بن إسحاق الخطمي، خيرا؛ فإتتهما ممن إذا أراد الله بأهل الأرض سوءا دفع عنهم بدعانهما. هـ روى ذلك الخطيب في "تاريخ" بغداد، ونقله في "المدارك" [282/4].

\* \* \*

### [مواصلة ذكر الأعلام الذين بارك الله في زمان حياتهم، منهم بعض أعلام المذهب]

ولنرجع إلى ما خص الله به هذه الأمة المحمدية، من المباركة في زمان حياتها، إذ يصدر فيه عنها من المؤلفات العديدة، في العلوم المتنوعة الكثيرة. وذكرنا ما قال التاج السبكي في ذلك، وأنه من الكرامات في حق مثل هؤلاء العلماء، وذكر الإمام الشافعي ونخبة من علماء مذهبه؛ فدعائي ذلك لذكر أحد علماء المذهب المالكي الأفاضل، وروسائه الأفراد، ولأنه كان في عصر الإمام الشافعي أو قريبا منه، لأن الإمام الشافعي توفي سنة 204، كما رمز له القائل:

وأشهب والشافعي عندي ردا إلى الله في عام رد

والقاضي إسماعيل توفي - بعد أن عمر 80 سنة - سنة 282؛ فقد اشتراكا، في الجملة، في القرن.

هذا على وجه الخصوص، وأما على وجه العموم؛ فإن كل أعلام هذا المذهب، قد صدرت عنهم مؤلفات كثيرة كبيرة، من المتقدمين والمتأخرين، يعجب الناظر إليها من إمكان الفرد الواحد على إخراج نسخها، فضلا على تأليفها وتحريرها.

فهذا الإمام أبو بكر ابن العربي، على عمارة أوقاته بالقضاء بمدينة إشبيلية، إحدى عواصم القطر الأندلسي، مع مشاركته في الأمور السياسية؛ قد ألف مؤلفات كثيرة، صغيرة

وكبيرة، الواحد منها يستغرق العمر، وإن طال، وهو التفسير الذي سماه "أنوار الفجر"، في مجلدات ربما زادت على المائة أو أكثر، وقد وقف على ثمانين مجلدا منه، ففي "الديباج" لابن فرحون، أنه شوهد كاملا في خزائن سلطان المغرب أبي عنان المريني، وأن أسفاره بلغت ثمانين. والله يوفق من يشاء، ويعين على عمله في العلم من يشاء. وكذا يوجد في المتأخرين أعلام عمروا أوقاتهم بخدمة العلم ونشره، تصريحاً وتأليفاً، وتحرياً وتدقيقاً.

### [الإمام المقرئ، العالم والقاضي]

ومن أشهر المتأخرين في هذا الشأن، الإمام المقرئ، جد الإمام أبي العباس، صاحب "نفح الطيب"؛ فإنه كان كما قال في "الإحاطة":

حاله: هذا الرجل مشار إليه بالعدوة الغربية، اجتهادا ودعوى وحفظا وعناية، واطلاعا ونقلا ونزاهة؛ سليم الصدر، قريب الغور، صادق القول، مسلوب التصنع، كثير الهشة، مفرط الخفة، طاهر القلب، زاهب أقصى مذاهب التخلق.

ثم قال: مكب على النظر والدرس والقراءة، معلوم الصيانة والعدالة. ثم قال: يقوم أتم قيام على العربية والفقهاء والتفسير، ويحفظ الحديث ويتهجر بحفظ الأخبار والتاريخ والآداب، ويشترك مشاركة فاضلة في الأصلين والجدل والمنطق، ويكتب ويشعر مصيبا غرض الإجابة، ويتكلم في طريق الصوفية كلام أرباب المقال، ويعتني بالتدوين فيها. شرق وحج ولقي جلة، واضطرب رحلة مفيدة، ثم أب إلى بلده، فأقرأ به، وانقطع إلى خدمة العلم.

ثم ذكر أنه لما ولي مملكة المغرب، السلطان أبو عنان المريني، قربه إليه، وولاه قضاء الجماعة بمدينة فاس؛ فقام بها أحسن قيام، وأنفذ الحق، وسار بسيرة حسنة، قال: فحسنت عنه القالة، وأحبته الخاصة والعامة. هـ [138/2].

ثم لما بدا لهذا الإمام التخلي عن هذا الوظيف القضائي، الذي هو مظنة الوقوع في الخطر، ومركب صعب كم [خشي] من عطبه أعلام، ذوو إحكام أحكام صانبة، واتساع فكرة ونظر؛ أبي السلطان أبو عنان أن يعفيه منه، ورأى من المصلحة أن لا يعين غيره بديله.

ولما ذكر ما صدر في شأن استعفاء الإمام المقري، حفيده في "نفح الطيب"، قال إثر ذلك: قلت: وهذه آفة مخالطة الملوك؛ فإن مولاي الجد المذكور، كان نزل عن القضاء وغيره. فلما أراد التخلي إلى ربه، لم يتركه السلطان أبو عنان، كما رأيت. [نفح الطيب: 115/3].

قلت أنا: أما إذا كان نية السلطان حسنة، وأن إجبار العلامة المقري على بقائه في القضاء، لكونه لا يوجد مثله، لتوفر شروط القضاء فيه، وعدم توفرها في غيره؛ فإجباره في محله، وإلا فله التخلي عن القضاء والهرب، ولو كان هذا السلطان أصدر تعيينه. وهذا هو حكم الفقه الشرعي، وفي ذلك يقول الشيخ خليل: "ولزم المتعين أو الخائف فتنة؛ إن لم يتول، أو ضياع الحق: القبول، والطلب. وأجبر وإن بضرب؛ وإلا فله الهرب" [المختصر: 258].

نعم؛ لا يخفى أن هذا الفقيه، العالم بالأحكام، بل هو في هذا أعظم إمام، فما تخلى واستقال، إلا لكونه كان يرى أن القضاء لا يتعين عليه، لأسباب ربما خفيت علينا. والعلم لله. وبالجملة؛ فهذا الإمام مما يفتخر به المغرب، ويعد من أعلامه الذين بارك الله في أعمارهم؛ إذ كانت كلها تعلم وتعليم، وجمع وتصنيف، واشتغال بتحقيق مباحث العلم الشريف، مع مشاركتهم للحكومة في المسائل المهمة، والإعلان بالحق في مجالس أمراء الأمة. فجزى الله [هذا الإمام]، وجزى أمثاله عن هذه الشريعة أحسن الجزاء، وجزاهم بما صبروا - وكان من المشاق - جنة وحريراً، يوم لا ينفع مال ولا جاة إلا من أتى الله بقلب سليم من علل المباهاة والرياء. أمين.

وكانت وفاة هذا الإمام سنة 759. وترجمته مديدة الفصول، فعليك إن شئت استفتاءها بـ "نفح" حفيده.

### [الإمام ابن مرزق الشهير بالحفيد، وولده الشهير بالكفيسف]

ومما يفتخر به المغاربة في هذا الميدان، ويتحدث بمحاسن علومه الأعيان، وتتناقل أخبار إتقانه وتفوقه في كل الفنون والمعارف على أعلامها الركبان؛ أبناء ابن مرزوق على الإطلاق؛ ولكن منهم من فاق السبع الطباقي، حسبما شهد له أكابر الأعلام إقراراً بالحق، لا



محاباة في ذلك ولا نفاق، وهو عالم الدنيا، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن مرزوق، الشهير بالحفيد.

وذلك أن هذا البيت المرزوقي في مدينة تلمسان، بيت عالي المقام، عظيم الشأن. قال أبو العباس المقرئ في "نفحه"، إثر انفصاله من ترجمة ابن مرزوق الشهير بالخطيب، صاحب شرح "الشفاء"، وهو الذي ترجمه في "الإحاطة":

"وبيتهم بيت علم وولاية وصلاح، كعمه وجده وأبيه وجد أبيه، وكولديه محمد وأحمد، وحفيده عالم الدنيا، البحر أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن مرزوق، وولد حفيده المعروف بالكفيف، وحفيد حفيده المعروف بالخطيب، وهو آخر المذكورين منهم، فيما نعلم".

(قلت)، أي قال المقرئ: كان مرادي أن أعرف بجمعهم، ولكني خشيت الطول؛ فلنلم بذكر الحفيد، عالم الدنيا، وابنه العلامة المشهور بالكفيف، لأنه أعني الكفيف والد أم جدي أحمد. ثم قال:

"وهو، أعني الكفيف، محمد بن محمد بن أحمد بن الخطيب الرئيس، أبي عبد الله ابن مرزوق، المتقدم الذكر". قال: "وكان الكفيف إماما عالما علامة".

ثم أتى بما حلاه به غيره من الأعلام الكبار، وذكر أشياخه، منهم والده عالم الدنيا - الذي هو بيت القصيد في مقصدنا هذا من ذكر المُكثَرين من المؤلفات - وغيره من أعلام تلمسان، ومن أجازته ومن أخذ عنه، وأنه ممن نقل عنه المازري في "نوازل" المسماة بـ"الدرر المكنونة، في نوازل مازونة". وذكر عن بعض الحفاظ أنه توفي سنة 901، فهو من أهل المائة التاسعة وشيء من العاشرة.

ثم شرع في ذكر ترجمة والده المقصود، كما سلف، بذكره هنا، فقال:

"وأما والده، عالم الدنيا، أبو عبد الله محمد بن مرزوق، الشهير بالحفيد، فهو البحر الإمام المشهور، الحجة الحافظ، العلامة المحقق الكبير، النظار المطلع المصنف المنصف، التقي الصالح الناصح، الزاهد العابد، الورع البركة، الخاشع الخاشي، النبيه القدوة، المجتهد الأبرع، الفقيه الأصولي، المفسر المحدث، الحافظ المسند الراوية، الأستاذ المقرئ

المجود، النحوي اللغوي، البياني العروضي، الصوفي الأواب، الولي الصالح العارف بالله،  
الآخذ من كل فن بأوفر نصيب، الراعي في كل علم مراعاة الخصيب".

ثم أفاض المقرري بوصفه وتحليلته بكل وصف جميل فائق. والمرء، وإن بالغ فيه  
وأوغل، فهو خال من المجاز، بل هو حقيقة مطابق. إلى أن قال:

"صاحب الكرامات والاستقامات، السنّي السنّي، الحريص على تحصيل السنة  
ومجانبة البدعة، السيف المسلول على أهل البدع والأهواء الزانغة، الذي أفاض الله تعالى  
على خلقه به بركته، ورفع بين البرية محله ودرجته".

ثم زاد في الأوصاف الجميلة، والصفات الجليلة. ثم ذكر أجداده الأجلة الأعلام، إلى  
الولي الصالح، محمد ابن الولي الكبير، ذي الكرامات والأحوال الصالحة، محمد بن أبي بكر  
بن مرزوق العجيسي التلمساني.

ثم قال في حق المترجم: كان، رحمه الله، آية الله في تحقيق العلوم، والاطلاع المفرط  
على النقول. ثم صار يذكر تفوقه في العلوم المتداولة، كالفقه والتفسير، والحديث وفنونه  
والأصول، والنحو والمعاني والبيان، وأنه ساوى أو فاق رؤساءه، ثم قال:

"وأما زهده وصلاحه، فقد سارت به الركبان، واتفق عليه الثقلان. ثم ذكر ما قال في  
حقه أكابر الأعلام من تلاميذه الذين كانوا في بحور المعارف والعلوم كالأعلام، وما أخذوه  
عنه من فنون العلوم؛ كالشريف التلمساني، والولي سيدي عبد الرحمان الثعالبي الذي  
قال: قدم علينا بتونس شيخنا أبو عبد الله ابن مرزوق، فأقام بها، فأخذت عنه كثيرا، قال:  
وختمت عليه أربعينيات النووي في منزله، قراءة تفهم؛ فكان كلما قرأت عليه حديثا يعطوه  
خشوع وخضوع، ثم يأخذ في البكاء؛ فلم أزل أقرأ وهو يبكي إلى أن ختمت الكتاب. وكان  
من أولياء الله الذين إذا رأوا ذكر الله. وأجمع الناس على فضله من المغرب إلى الديار  
المصرية". هـ- [نفح الطيب: 215/3].

أما مؤلفاته، وهي الأهم في هذا المبحث، فبها كثيرة جدا، يعجب السامع لأسمانها من  
سعة الوقت لجمعها وتأليفها، مع ما كان لهذا الإمام من الاشتغال بالعبادة، من أذكار ونوافل  
الخيرات، وأوراد مرتبة من ليل ونهار، ومن عنايته بالعلم تأليفا وإلقاء وفتيا، أضف إلى  
ذلك ما كان من إيمانه تلاوة القرآن، تلاوة أهل الشهود والعرفان. قال الإمام القلصادي

في "رحلته"، بعد أن حلاه بأجمل الحل، وفضله على كثير من العلماء الفضلاء، قال: "وكانت أوقاته كلها معمورة بالطاعات، ليلاً ونهاراً، من صلاة و قراءة قرآن، وتدرّيس علم، وفتياً وتصنيف. وكانت له أوراد معلومة، وأوقات مشهورة، وكانت له بالعلم عناية، تكشف بها العماية، ودراية تعضدها الرواية، ونباهة تكسب النزاهة". [نفع الطيب: 219/3] ثم ذكر مقروءاته عليه.

وهنا اسم بعض المؤلفات؛ منها: شروحه الثلاثة على "البردة"، و"المفاتيح القراطيسية"، و"المفاتيح المرزوقية"، ورجز في علوم الحديث سماه "الروضة"، ومختصر في رجز في الميقات، سماه "المقتع الشافي"، و"اغتنام الفرصة، في محادثة عالم قصة"، وهو أجوبة عن مسائل في فنون العلم.

ثم عدد صاحب "النفع" جملة كثيرة، وذيلها بمصنفات لم يكملها، ثم قال في "النفع": وأما أجوبته وفتاويه على المسائل المنوعة، فقد سارت بها الركبان، شرقاً وغرباً، بدوياً وحضراً. وقد نقل المازري والونشريسي منها جملة وافرة، قال: ومن تأليفه أيضاً، عقيدته المسماة "عقيدة أهل التوحيد"، و"الآيات الواضحات، في وجه دلالة المعجزات"، و"الدليل الواضح المعطوم، في طهارة كاغد الروم"، و"إسماع الصم، في إثبات الشرف من قبل الأم".

قال: وذكر السخاوي أن من تواليفه "شرح" ابن الحاجب الفرعي، و"شرح التسهيل" هـ. قال: ومولده سنة ست وستين وسبعمانه. أما وفاته فذكر في "النفع"، وسياقه عن الشيخ القلصادي، في "رحلته"، أنها كانت سنة اثنين وأربعين وثمانمانه بمصر، وصلي عليه بالجامع الأزهر، بعد صلاة الجمعة، وحضر جنازته السلطان فمن دونه. ولم أر مثلها قبل، وأسف الناس لفقده. وآخر بيت سمع منه قبل موته:

إن كان سفك دمي أقصى مرادكمُ فما غلت نظرة منكم بسفك دمي

هذه خلاصة حياة [هذا] الإمام، الذي خلف بعده من المعارف المدونة، ما يبقيه بعد موته حياً بين الأنام، (وإنَّ إلى رَبِّكَ الْمُنتَهَى، وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا).

## [داء الحسد وآفاته]

قلت: ومع التفوق في المعارف والعلوم، وشهادة الخصوص له بذلك والعموم، وشهرته بذلك عند كل عالم وطالب، والاعتراف له بذلك من طرف المفارق والمقارب؛ لم يخل من حاسد قادح، وساع في إنزاله عن مقامه العالي، باختلاق مساويه؛ فقد نقل المقرئ، عن عمه السيد سعيد، أن العلامة ابن مرزوق، لما قدم لتونس، في بعض الرسائل السلطانية، طلب منه أهل تونس أن يقرأ لهم في "التفسير" بحضرة السلطان؛ فأجابهم إلى ذلك، وعينوا له محل البدء، فطالع فيه. فلما حضروا قرأ القارئ غير ذلك، وهو قوله تعالى: (فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ) الآية، وأرادوا بذلك إفحام الشيخ والتعريض به؛ فوجم هنيهة، ثم تفجر بينابيع العلم، إلى أن أجرى ذكر ما في الكلب من الخصال المحمودة، وساقها أحسن مساق، وأنشد عليها الشواهد، وجلب الحكايات، حتى عدّ من ذلك جملة، ثم قال في آخرها: فهذا ما حضر من محمود أفعال الكلب وخصاله؛ غير أن فيه خصلة ذميمة، وهي إنكاره للضيف! ثم افترق المجلس. هـ [نفح الطيب: 222/3].

هذا، وكلما كثرت على المرء النعم، تداعت عليه الحسدة بالنقم. ومن الأدعية المأثورة: كثر الله حسادك. ومضمناها الدعاء بكثرة النعم.

ثم إن هذا الداء المردي، لم يزل منذ أول الخليقة يعيد إفساد القلوب ويبدي، ويضل عن صراط الحق ولا يهدي؛ ولا سيما بين أهل المشاركة في المهنة، والمناسبة في المرتبة والمهنة، وبالأخص الفقهاء الأقران، والعلماء الذين تعاصروا في المكان والزمان، فإنهم إن لم [يقدم] الورع وخشية الرحمان، إلى الرجوع إلى الله، فهم في الرعيل الأول من هذا الخلق الذميمة، الذي يلحقهم بأهل الجحيم؛ فإنهم إذا رأوا رجلا من أقرانهم تجلت له المعارف والعلوم، واشتهر بالرياسة فيها بين الخصوص والعموم، صار عندهم عدوا من الأعداء، وبدت البغضاء له من أقواهم، وما تخفي صدورهم أكبر.

وفي هذا الداء الوبييل، والمضلة الحالقة التي تحلق الدين، وتجعل المؤمن في أسفل السافلين؛ [جاء] في الحديث الذي أخرجه أبو عمر ابن عبد البر وغيره، عن الزبير بن العوام، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، انه قال: "دبّ إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد

والبغضاء. البغضاء هي الحالقة، لا أقول: تخلق الشعر، ولكن تخلق الدين. والذي نفس محمد بيده، لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا. ولا تؤمنوا حتى تحابوا؛ ألا أنبؤكم بما يثبت ذلك لكم: أفسوا السلام بينكم". [جامع بيان العلم: 150/2].

وهناك أحاديث كثيرة وردت عنه، صلى الله عليه وسلم، في ذمه والتحذير منه وذكر أقاته، وأنه من الأدواء التي تعم بها البلوى، ولا يكاد يسلم من أقاتها إلا من حفظه الله، بتطهير قلبه من المنافسة، وملاؤه بالتودد إلى عباد الله في السر والنجوى.

وحيث كان هذا الداء كثيرا في أهل الفقه والعلم؛ منع العلماء قبول كلام بعضهم في بعض، وشهادة أحدهم على الآخر؛ حتى ورد ذلك عن أهل الصدر الأول من الصحابة وغيرهم، فقد روى أبو عمر ابن عبد البر، عن سيدنا عبد الله بن عباس أنه قال: خذوا العلم حيث وجدتم، ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم على بعض؛ فإنهم يتغايبون تغاير التيوس في الزريبة. وروى أيضا عن مالك بن دينار أنه كان يقول: يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض؛ فإنهم أشد تحاسدا من التيوس تنصب لهم الشاة الضارب؛ فينب هذا من هاهنا، وهذا من هاهنا. [151/2].

قلت: ولكن كان، والله أعلم، هذا الداء في البعض، وتصدر منه الهفوة بعد الهفوة، لا أنه خلق عام، كما شاع في بعض الأزمنة بعد الصدر الأول، إذ روى ابن عبد البر، عن سحنون، عن ابن وهب، عن ابن حازم، قال: سمعت أبي يقول: العلماء كانوا فيما مضى من الزمان، إذا لقي العالم من هو فوقه في العلم، كان ذلك يوم غنيمية. وإذا لقي من هو مثله ذاكره. وإذا لقي من هو دونه، لم يزه عليه؛ حتى كان هذا الزمان، فصار الرجل يعيب من هو فوقه، ابتغاء أن ينقطع منه، حتى يرى الناس أنه ليس به حاجة إليه، ولا يذاكر من هو مثله، ويزهى على من هو دونه؛ فهلك الناس. هـ [الجامع: 151/2].

وهذا الزهو المذكور، كان مع وجود العلم الحقيقي المشاهد. أما في عصرنا؛ فقد انقطع هذا العلم بموت أهله، والنزر القليل إن وجد، فهو في هون، ويتمنى أهل الدنيا أن يدسوه في التراب. والأمر لله من قبل ومن بعد.

وقد أسلفنا في هذا الموضوع ما قاله القاضي عياض في "المدارك"، في ترجمة عكرمة. وقد عقد الحافظ ابن عبد البر في "كتاب العلم" بابا لذلك، كما ذكر فصلا في نحو

الموضوع، التاج السبكي في "طبقاته"؛ فإن كنت ممن [ينهل] من هذا الفن، فراجع الكل، تستفيد.

\* \* \*

### [عود إلى ترجمة الشيخ العراقي، شيخ المؤلف، دروسه ومؤلفاته، وولايته القضاء]

وهنا أنفصل عن هذه الأبحاث، التي امتلأ منها حوض الدفتر، وقال: قطني. ولتكن الأوبة، بعد طول الغيبة، إلى ترجمة شيخنا العراقي، المرتقي في مقام الفقه والعلم والشرف أعلى المراقي؛ وإن كان كل ما أضيف إلى ترجمته من الاستطرادات، وألحق ببابها؛ فهو في الحقيقة من فذلقة حسابها، فأقول:

إن شيخنا هذا، كما قدمنا، كان عمدة الفقهاء، ونخبة العلماء النبلاء. طوّد راسخ في الأحكام والنوازل، لا يعلو فوقه حاكم ولا مفتي، بل [كل من] تسنم مقامه في ذلك، فهو عنه نازل.

أما تدريسه؛ فإنه كان فيه يلقي الإلقاء تحقيق وإملاء، محصل ذي تحرير وتدقيق؛ فقد كنتُ أحضر في دروسه لخليل، وكان يقرأ فيه بشرح الشيخ الجليل، شيخ الجامع الأزهر في عصره، سيدي محمد الخرشبي، ولكن يمزجه في الإلقاء بتحريرات الزرقاتي، وتعقبات الشيخ بناتي، وتكميل ذلك بتحرير الرهوني، ويأتي بمحصل الفقه في ذلك، ويجري في الإلقاء جريان الماء في الخدور، دون تملل ولا تنح، ولا احتياج إلى تلقين.

وكنْتُ ألقبته، لما ابتدأت القراءة عليه، في (باب الوكالة)، ولا زمته في ذلك الدرس مدة وجودي في فاس، وما أظن أنني تخلفت عن درسه إلا في أيام العطلة، إلى أن وصل لـ(كتاب الإجارة)، وهو الربع الأخير من كتاب "المختصر". وكان وقت الدراسة عند الشروق. رحمه الله تعالى، وجزاه على ما أفاد من علمه أحسن الجزاء.

أما ولايته؛ فقد تولى قضاء مدينة فاس وسنة 32 سنة، ثم أعفي منها، وولي نانبا عن قاضي الجماعة بفاس، سيدي عبد الهادي الصقلي، لما توجه للحج سنة 1311. ولما توفي سيدي عبد الهادي في وجهته تلك، وتولى مكانه مولاي محمد العلوي، وكان قاضيا لفاس

الجديد؛ عين شيخنا مكانه قاضيا لفاس الجديد، وما زال فيها إلى سنة 1326، فأعفاه منها إذ ذاك السلطان مولاي عبد الحفيظ، وولى مكانه السيد التهامي الحداد المكناسي، وكان صديقا لمولاي عبد الحفيظ. ثم بعد ذلك، عينه مولاي عبد الحفيظ قضاء الجماعة لفاس، وكنا إذ ذاك بفاس، ولم يزل قاضيا بها إلى أن أفي سنة 1346.

ولشيخنا العراقي هذا، مؤلفات؛ كشرح "الهمزية"، لم يخرج من المبيضة، ومؤلفات أخرى لم تظهر للوجود، رحمه الله. قال صاحب "رياض الجنة": كان مولده سنة 1272، وتوفي سنة 1348، رحمه الله.

قلت: وقد قال صاحب "رياض الجنة" إنه كان في قضائه، مع كثرة اعتناؤه بأهل العلم وذوي الفضل، معظما لهم، ساعيا في قضاء حوائجهم؛ مستدعيا للأبهة، تاركا حضور اللوام ومخالطة العامة: صونا لحرمة المنصب. هـ [ص 92].

### [الأوصاف المطلوبة في حق القاضي]

قلت: وهذه الأوصاف كلها محمودة في حق القاضي، بل هي مطلوبة في حقه، ومتعينة على هذا المنصب العظيم قدره في الدين؛ ففي "المعيار"، عن ابن المناصف: واعلم أنه يجب على من ولي القضاء، وابتلي بعظيم هذا البلاء، أن يعالج نفسه، ويجتهد في صلاح حاله، ويكون ذلك من أهم ما يجعله من باله؛ فيحمل نفسه على آداب الشرع، وحفظ المروءة، وعلو الهمة، واستعمال الوقار والسكينة، ويتوقى ما يشينه في دينه ومروءته وعقله، أو يحطه في منصبه وهمته؛ فإنه أهل لأن ينظر إليه ويقتدى به. ثم قال: "وليجتهد أن يكون جميل الهيئة، ظاهر الأبهة، وقور المشية والجلسة، حسن النطق

والصمت، متحرزا في كلامه من الفضول وما لا حاجة به". ثم قال:

"ويكون أبدا مترديا بردانه، حسن الزي والملبس، مما يليق به؛ فإن ذلك أهيب في حقه، وأجمل في شكله، وأدل على فضله وعقله". وانظر تمام كلامه في المجلد العاشر، صفحة 64.

قلت: وهذه الأوصاف وهذه الشيم، هي التي أدركنا عليها قضاة المحاكم الشرعية في القطر المغربي، في الحواضر، وكذا في بعض البوادي؛ إذ كانت خطة القضاء هي أعظم

الخطط الست التي تجري على أيدي متوليها الأحكام في شريعة الإسلام؛ إذ كان قاضي العاصمة، أو قاضي الجماعة، أو قاضي القضاة، منصبه في الاحترام يلي منصب الخليفة، إذ إليه يرجع سائر الأحكام.

ولكن ذكر هذه الأوصاف، وهذه الاعتبارات، صارت الآن تذكر على سبيل التاريخ، إذ ذهبت المحاكم الشرعية، إذ طاف عليها طائف من حوادث هذا الزمان، فأعدم منها العين، ولم يبق لها وجود ولا أثر، وذهبت مصنفاتها أدرج الرياح، ومزقت قواعدها، ورفضت قوانينها، وجعلت مكاتبا قوانين وضعية أجنبية، هي كفر صراح؛ إذ ألغت فيها أحكاما إلهية، وتعدت فيها حدودا قرآنية، نصت عليها آيات محكمات، وبينتها أحاديث صحاح واضحة بينات؛ فمن لم يحكم بها، وتعدى حدودها، فهو حائد عن منهاج الدين، وحاد الله ورسوله، ومن حاد الله ورسوله، فهو من الأذلين الملحدين، قال الله تعالى: (وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ). وقال تعالى: (يُرِيدُونَ أَنْ يُتَخَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ، وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا). [النساء: 60].

أرشد الله هذه الأمة للصراط المستقيم، وهداها لاتباع ما شرع الله لها من الدين، والاعتصام بحبله المتين.

\* \* \*

### [ تذييل ختام ترجمة الشيخ العراقي بمسائل فقهية التيس فيها الحق بالباطل ]

ولتذيل ختام ترجمة شيخنا العراقي، الفقيه القاضي، بمسائل مهمة سنل عنها أهل هذا الزمان الذي التيس به الحق بالباطل، واختلط فيه الحابل بالنابل:

#### المسألة الأولى:

الحج بالمال الحرام، هل هو صحيح يؤدي به الفرض الواجب، أم هو باطل؟؛ ولا سيما في هذا العصر الذي عم فيه الحرام، وأصبح وجود المال الحلال الصرف من قضايا المحال. وفي هذه الحالة، إذا نظرنا إلى أقوال العلماء والفتيا؛ [ف] إن منهم من يقول: إن الحج بالمال الحرام صحيح. و[منهم] من قال إن حجه باطل لا يصح، وهو الإمام أحمد. ومنهم من



قال: هو صحيح، لكن غير مقبول ولا مثاب عليه؛ إنما يسقط به الطلب، وهو قول الجمهور. أما الشيخ خليل في "مختصره" فإنه قال: "وَصَحَّ بِالْحَرَامِ وَعَصَى" إلخ، وأطلق؛ فهو كقوله في الصلاة: "وعصى وصحت" إلخ. ففي هذا الباب، وباب الصلاة، أفاد أن الحج صحيح، يترتب أثره عليه من الثواب، وكذلك الصلاة صحيحة؛ إلا أن فاعل الحج بالمال الحرام، عصى بسبب ارتكابه هذا الحرام. والقربة صحيحة مثاب عليها؛ إذ المعصية لا تؤثر في نفس الطاعة. ولا بد من نقل كلام شراحه في هذا الباب، فأقول:

قال العلامة الحطاب: "وصحَّ بالحرام وعصى"؛ يعني أن الحج يصح بالمال الحرام، ولكنه عاص في تصرفه في المال الحرام. قال سند: إذا غصب مالا وحج به ضمنه، وأجزأه حجه، وهو قول الجمهور. ونقله القرافي وغيره. نعم؛ من حج بمال حرام فحجه غير مقبول، كما صرح به غير واحد من العلماء، كما ستقف عليه، إن شاء الله، وذلك لفقدان شرط القبول، لقوله تعالى: (إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ). ولا منافاة بين الحكم بالصحة وعدم القبول، لأن أثر القبول في ترتب الثواب، وأثر الصحة في سقوط الطلب. والله أعلم. وقوله الحرام، يشمل جميع أنواعه، الغصب والتعدي والسرقة والنهب وغير ذلك. هـ [مواهب الجليل: 2/528].

ثم شرع الإمام الحطاب في ذكر النقول، التي وعد بها، للاحتجاج على أن الحج بالمال الحرام غير مقبول، ونسب لمالك عن ابن فرحون أنه يقول أيضا بعدم الإجزاء، كقول ابن حنبل، وأن الإمام مالك وقف بالمسجد الحرام، ونادى: أيها الناس، من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا مالك بن أنس: من حج بمال حرام فليس له حج. أو كلاما هذا معناه.

ثم ذكر عن القرطبي في شرح حديث مسلم: "إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا": فلو حج بمال حرام، فحجه صحيح عند مالك والشافعي وأبي حنيفة، وقال ابن حنبل: لا يجزيه، وحجه باطل. ثم استمر في القول في الحرام والتحذير منه، ونقل كلام الأئمة في هذا الموضوع.

ولا يخفى ما في القول بالصحة وعدم القبول. ولهذا أعرض الشيخ المواق عن ذكر ذلك، وقال عند قول الشيخ خليل: "وإن بثمن ولد زنا" إلخ: القرافي: إن غصب مالا فحج به، أجزأه حجه عند الجمهور، وقال ابن حنبل لا يجزيه. وهذا على أصله في الصلاة في

الدار المغصوبة، وجوابه أن النفقة حينئذ عند الحج، بل هو كمن غرّ بنفسه وحج، فإنه يجزئه. ومن هذا المعنى من غصب فرسا وقَاتل عليه، قال اللخمي: سهامه له، لا لرب الفرس. وقال ابن العربي في مسالكة: من قاتل على فرس مغصوب فله الشهادة، وعليه المعصية، فله أجر شهادته، وعليه إثم معصيته. هـ [ بهامش "مواهب الجليل": 500/2]. وما في المواق من هذه النقول، فيها التفصي من هذا الإشكال.

وحاول الزرقاني التفصي من هذا الإشكال بالتأويل، فجعل الحج بالحرام، هو صحيح يثاب عليه، ولكن ثوابه ناقص غير كامل؛ فقال في حل كلام خليل: (وصح) الحج فرضا أو نفلا (ب) المال (الحرام) فيسقط عنه الفرض والنفل مع وجود الشروط والأركان. ثم قال: (وعصى) إلخ، فلا يثاب عليه كثواب فعله بحلال. هـ [237/2].

وكتب على ذلك الشيخ بناتي ما لفظه: في الخطاب إن الحج بالحرام لا ثواب عليه، وأنه غير مقبول، واعترضه الشيخ أبو علي بأن مذهب أهل السنة أن السينة لا تحبط ثواب الحسنة، بل يثاب على حجه، ويأثم من جهة المعصية. وقال ابن العربي في مسالكة إلخ، ثم ساق النص الذي تقدم عن المواق.

وكتب الشيخ الرهوني على قول بناتي عن الخطاب، إن الحج بالمال الحرام لا ثواب فيه، إلخ: ومثل هذا في "المعيار"، ونصه: فإذا قلنا بالإجزاء، فمذهب جماعة من المالكية والشافعية عدم القبول؛ منهم القرافي والقرطبي من أصحابنا، والغزالي والنووي من الشافعية. هـ منه بلفظه، يعني لفظ "المعيار"، ثم قال الشيخ الرهوني عقبه: لكن الظاهر ما قاله ابن العربي، والله أعلم. هـ [الحاشية: 417/2].

قلت: وهو النص الذي اعتمده أبو علي ابن رحال، واعترض به على الخطاب، وقبله الشيخ بناتي وسلمه، وهو الحق الذي لا ينافي الصحة؛ وتوضيح ذلك أنه إذا قلنا بأن حج هذا الذي أتعب نفسه، ناويا أنه أدى الفريضة مع تحصيل ثوابها، مع اعتقاده أنه خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه، وعلى ذلك خرج من بيته مهاجرا قاصدا بيت ربه الحرام، الذي من دخله كان آمنا؛ لو تحقق بأن حجه غير مقبول، وأنه سعي غير مشكور، ولا محمود فيه ولا مأجور؛ ما تكبد هذه المشاق، ولا قطع هذه الآفاق، إذ هو خرج من بلده وهو باك خاشع، ناو محو ذنوبه بوقوفه في هذه المقامات الشريفة، وقوف مستوكف لرحمة ربه، راج أن

لا يُرد رجاؤه في هذا الموضوع، وهو يقول بلسان حاله: إن كنتُ في سعبي هذا غير مقبول؛ فهلا أرشدني أهل العلم وذوو العقول أن أرجع إلى بلدي خاسنا حسيرا، ذليلا حقيرا، وهلا أعلن ذؤو الرياسة، من العلماء وغيرهم، منع الناس عموما من أداء هذه الفريضة؛ لأن الحرام اليوم كاد أن يعمّ الأقطار، وينعدم الحلال من أهل الإسلام في سائر الأمصار. وهذا لا يقوله أحد من أهل الإسلام، ولا يجنح إليه مؤمن، ولو كان مصرا على المعاصي والآثام. وعليه؛ فالذي يجب التعويل عليه، هو إرشاد الناس إلى بذل المجهود في الحصول على المال الحلال إن أمكن، ولو بوجه يشبهه، لتحصيل هذا الغرض كاملا بلا خلاف. فإن لم يمكن، يرجع إلى ما قاله حجة الإسلام في "إحيائه"، في الكلام على الحلال والحرام، وما فيه شبهة، وأطال في التفصيل في ذلك، ثم قال:

"وأقول: لو طبق الحرام الدنيا، حتى علم يقينا أنه لم يبق في الدنيا حلال، لكننتُ أقول نستأنف تمهيد الشروط من وقتنا، ونعفو عما سلف، ونقول ما جاوز حده، انتقل إلى ضده؛ فمهما حرم الكل، حل الكل. وبرهاته أنه إذا وقعت هذه الواقعة، فالاحتمالات خمسة:

أحدها: أن يقال: يدع الناس الأكل حتى يموتوا.

الثاني: أن يقتصروا منها على سد الرمق أيما إلى أن يموتوا.

الثالث: أن يتناولوا قدر الحاجة، كيف شاءوا، سرقة وغصبا، وغير ذلك.

الرابع: أن يتبعوا شروط الشرع، ويستأنفوا قواعده من غير اقتصار على قدر الحاجة.

الخامس: كذلك، مع الاقتصار على قدر الحاجة.

ثم قال: أما الأول فلا يخفى بطلانه، وأما الثاني فباطل قطعا، وأما الثالث، وهو الاقتصار على قدر الحاجة، مع التسوية بين مال ومال، بالغصب والسرقة والترامي، وكيفما اتفق؛ فهو رفع لسد الشرع، فتمتد الأيدي بالغصب والسرقة وأنواع الظلم. فلم يبق إلا الاحتمال الرابع، وهو أن يقال: كل ذي يد على ما في يده، وهو أولى به. قال: وأما الاحتمال الخامس، وهو الاقتصار على قدر الحاجة، مع الاكتساب بطريق الشرع من أصحاب الأيدي؛ فهو الذي نراه لانقا بالورع لمن يريد سلوك طريق الآخرة؛ ولكن لا وجه لإيجابه على الكافة، ولا لإدخاله في فتوى العامة، لأن أيدي الظلمة تمتد إلى الزيادة على قدر الحاجة في أيدي الناس، وكذا أيدي السراق. وكل من غلب سلب، وكل من وجد فرصة سرق ويقول: لا

حق له إلا في قدر الحاجة، وأنا محتاج. ولا يبقى إلا أن يجب على السلطان أن يخرج كل زيادة، على قدر الحاجة، من أيدي الملاك، ويستوعب بها أهل الحاجة، ويدر على الكل الأموال، يوماً فيوماً، أو سنة فسنة. وفيه تكليف شطط، وتضييع أموال. أما تكليف الشطط؛ فهو أن السلطان لا يقدر على القيام بهذا مع كثرة الخلق، بل لا يتصور ذلك أصلاً. وأما التضييع؛ فهو أن ما فضل عن الحاجة من الفواكه واللحوم والحبوب، ينبغي أن يلقي في البحر، أو يترك حتى يتعفن، فإن الذي خلقه الله من الفواكه والحبوب، زائد على قدر توسع الخلق وترفهم، فكيف على قدر حاجتهم، ثم يؤدي ذلك إلى سقوط الحج والزكاة والكفارات المالية؛ وكل عبادة نيطة بالغني من الناس، إذا أصبح الناس لا يملكون إلا قدر حاجتهم، وهو في غاية القبح. [الإحياء: 72/2].

ثم أطل حجة الإسلام في الموضوع، ثم قال: "فبان أن الاحتمال الرابع متعين في الفتوى"، كما سبق.

وهذا الذي أشار إليه من الفساد، في الاحتمال الخامس، هو مذهب الشيوعية، الذي يميل إليه أكثر المقتربين الممّلقين؛ أما هذا المذهب، فقد انضبط لدولة روسيا ومن تبعها في نظامها في هذا الزمان. وقد سمعت من كلام حجة الإسلام، أنه مناقض لأحكام الدين الإسلامي، وأيل إلى هذ أركانه، ونقض قواعده.

أما مقصودنا في هذه الجملة؛ [ف]إنما هو بيان أن الأمر في هذه الشريعة الحنيفية البيضاء، مهما ضاق الأمر فيه إلا واتسع، على قاعدة: إن المشقة تجلب التيسير.

وعليه؛ فلا ينبغي أن تُشدّد على العامة والخاصة، بأن من حجّ بالمال الحرام، حجه غير مقبول ولا مثاب عليه؛ لأنه يؤدي إلى زهد الناس في هذه الفريضة.

وعلى المفتي في هذا الزمان، أن يعتمد على ما قاله ابن العربي، واللخمي، واعتمده المواق، والشيخ أبو علي ابن رحال، ونقله عنه الشيخ بناتي وسلمه. كما اعتمد مقالة ابن العربي الشيخ الرهوني، لما اقتضاه ظاهر قول الشيخ خليل: (وصح بالحرام وعصى)؛ أي حجه صحيح مثاب عليه، لكن يأتّم من جهة أن ماله الذي صرفه في حجه كان حراماً.

ثم إنه في عصرنا هذا، الذي عمّ [فيه] الحرام، وكاد أن ينعدم الحلال؛ [ينبغي] أن يلتمس المخارج ما أمكن.

وقد كنتُ سنلتُ في هذه الأيام، عن شأن هؤلاء الحجاج الذين يحجون، ولا يراعون جرمة ولا حلية، مع تخليطهم، وهو يطلب مني، [أي السائل]، أن أقول إن هذا الحج ملفي؛ فاستحييت من الله أن أسد الباب في وجه من قصد باب الملك الوهاب، الذي ينفق على عبيده من خزائن جوده وكرمه، من دون عدّ ولا حساب؛ فقلت له:

أقول لك: إن الحلال بين، والحرام بين. ولكن لا أقدر أن أقول لك إلا أن من قصد ملئًا اتسع ملكه، وكثرت خزائن أمواله، وضافت الأرض بما رحبت من نخائره، وهو مع ذلك موصوف بالجود والكرم، والتفضل على المحسن والمسيء؛ كيف يرد من قصد بابه، وطلب إحسانه؟

هذا في حق المخلوق العاجز، الذي كل ما بيده جاءه من فضائل ربه، وأنه إنما هو مستخلف فيه؛ فما بالك، (ولله المثل الأعلى) [النحل: 60]، من أن يصرفه عن قصد البيت الحرام، الذي جعله الرب الكريم مثابة وأمانًا، وأول بيت جعله، جل وعلا، بمكة مباركا وهدي للناس، وأمن الداخل فيه من كل بأس.

ولقد رجع المُشدد في هذا الباب، إلى التماس المخارج لهذا العاصي بسفره، وبين له الطرق التي تصلح حاله، وتستدعي القبول وتجزئ ارتحاله وإقباله؛ ففي الخطاب، الذي شدّد في هذا الباب، في أول التنبيهات، التي عقب بها ما أطل به في الاحتجاج لبطلان هذا الحج الواقع بالمال الحرام، فقال: تنبيهات: الأول: قال ابن معلى، قال الغزالي:

"من خرج لحج واجب بمال فيه شبهة، فليجتهد أن يكون قوته من الطيب، فإن لم يقدر، فمن وقت الإحرام إلى التحلل، فإن لم يقدر، فليجتهد يوم عرفة، لنلا يكون قيامه بين يدي الله تعالى ودعاؤه؛ في وقتٍ مطعمه فيه حرام، وملبسه حرام؛ فإنا، وإن جوزنا هذا للحاجة، فهو نوع ضرورة. فإن لم يقدر، فليلزم قلبه الخوف والغم لما هو مضطر إليه، من تناوله ما ليس بطيب، فعساه ينظر إليه بعين الرحمة، ويتجاوز عنه بسبب حزنه وخوفه وكرامته. قلت: وهذا لفظه في "الإحياء".

وقال الخطاب بعده: ونقله التادلي. ثم قال: وقال قبله عن وجادة لابن الأمين، عن أحمد بن خالد، عن ابن وضاح، أنه قال: يستحب لمن حج بمال فيه شيء، أن ينفقه في سفره وما يريد من حوائجه، وليتحرر أطيّب ما يجد، فينفقه من حين يحرم بالحج، فيما يأكل ويلبس من

ثياب إحرامه وشبه هذا. ورأيته يستحب هذا، ويعجبني أن يعمل به، وحكي عن بعض السلف.هـ[مواهب الجليل:530/2].

قلت: فهذا رجوع إلى ما أجبته به السائل من التحري، ثم الرجوع إلى رحمة الله الواسعة، وكرمه العميم، وكل ذلك تمسك بقوله تعالى: (يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا، إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ)، [الزمر:53]؛ ولا سيما في هذا الموسم الكبير الذي يأتي إليه الناس، رجالا وركبانا، برا وبحرا، وفي هذا العصر فضاء وهواء؛ ليشهدوا منافع لهم، ويذكروا اسم الله، خاضعين خائفين، باكين خاشعين، عاصين مذنبين، للمغفرة والعفو طالبين؛ فهل يردهم، جل وعلا، خائبين؟! كلا والله؛ بل شأن ملوك الأرض، الذين هم عبيد للملك الديان، أنهم في مواسمهم يتجاوزون على العصاة، ويفيضون العطايا على من قصدهم من الرعايا، ويفتحون سجونهم ويطلقون من الأسر من فيها من الجناة؛ كيف وهو مالك الملك يقول: (إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا)، (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ)، إلا فضل الله وكرمه، فكيف لا يغفر هذه المعصية التي تقع ممن حذاه الشوق، وساقه الرجاء إلى هذا المقام أكبر سوق، الذي قال الله فيه: (وَمَنْ نَّخَلَهُ كَانَ آمِنًا)، [آل عمران:97].

اللهم يا كريم يا ذا الجود، ويا مبدئ يا معيد؛ اجعلني ممن شملته رحمتك في هذا المقام، وأتلني بفضلك ما ناله من فاز برضاك في هذا المشعر الحرام، الراجي من ربه نيل المنى والمرام، آمين.

وهذا ما كتبتُه في شأن حج هذا الزمان، الذي عمّ فيه الانحراف عن الطاعة وامتلاء بالعصيان. وان على العالم المسؤول أن يوسع ويرجيهم، ولا يقتطهم من رحمة الله؛ فيكون ذلك صرفا لهم عن توكف الرحمات في مواقعها، وطلب المغفرة في أول بيت وضع للناس، و[في] مواقف عرفات. إنك جواد كريم، آمين.

\* \* \*

## المسألة الثانية:

شرب الدواء لمنع الحمل، وحكمه:

وهي مسألة تعم بها البلوى، وتفعلها من النساء الشواب من يريد منهن قطع النسل وعدم الولادة.

فمنهن من يفعل ذلك دفعا لما يلزم في الولادة من آفات الحمل، ولما يلزمهن بعد الولادة من تعب الرضاع وكلفة القيام بأعباء التربية، التي تشغلهن عن القيام بشؤونهن الخاصة بهن، من الخروج والدخول وغير ذلك.

ومنهن من يفعلن ذلك لحفظ شبابهن، لأن الولد مهرمة وطريق إلى الشيخوخة والكبر. ومنهن من يفعلن ذلك لأمور غير مرضية.

وذلك كله ممنوع؛ إلا ما كان من العزل، وإن كان فيه خلاف، فمنهم من قال بمنعه، واحتجوا بما ورد في العزل من أنه من الوأد الخفي. ومنهم من أجاز، وهو مذهب مالك، بشرط اتفاق الزوج والزوجة على ذلك.

أما إسقاط ما دخل في الرحم؛ فهو ممنوع، وكذلك اتخاذ هذه الأدوية التي تواطئ عليها، من إفساد المنى بعد دخوله في الرحم. وفي هذا يقول الإمام الونشريسي في "معياره"، في الجواب الثالث والعشرين، عن الأسئلة الخالدية:

"إن المنصوص لأنمتنا، رضوان الله عليهم، المنع من استعمال ما يبرد الرحم، أو يستخرج ما داخل الرحم من المنى؛ وعليه المحصلون والنظار. قال القاضي أبو بكر ابن العربي، رحمه الله: للولد ثلاثة أحوال:

حال قبل الوجود، ينقطع فيها بالعزل، وهو جائز.

وحال بعد قبض الرحم على المنى، فلا يجوز لأحد حينئذ التعرض له بالقطع من التولد، كما يفعله بعض سفلة التجار في سقي الخدم، عند استمساك الطمث، الأدوية التي ترخيها، فيسيل المنى معه، فتقطع الولادة.

والحالة الثالثة؛ بعد انخلاقه، وقبل أن ينفخ فيه الروح؛ وهذا أشد من الأولين في المنع والتحريم، لما روي من الأثر، وأن السقط ليظل محببنا على باب الجنة، يقول:

لا أدخل الجنة حتى يدخل أبواي<sup>(\*)</sup>. فأما إذا نَفَخ فيه الروح، فهو قَتْل نفس، بلا خلاف. هـ. وانفرد اللخمي؛ فأجاز استخراج ما في داخل الرحم من الماء قبل الأربعين يوماً، ووافق الجماعة فيما فوقها. فإذا وقفت على هذا التحقيق الذي تقدم جلبه من كلام القاضي المحقق، أبي بكر، رحمه الله، علمت قطعاً أن اتفاق الزوج والزوجة على إسقاط الجنين، في المدة التي نكرت، وتواطئهما على ذلك حرام ممنوع، لا يحل بوجه ولا بيباح؛ وعلى الأم في إسقاطه: الغرة<sup>(\*)</sup> والأدب؛ إلا أن يسقط الزوج حقه في الغرة بعد الإسقاط. ومن هذا النمط والمعنى ما سنل عنه عز الدين بن عبد السلام الشافعي، رحمه الله، هل يسوغ للمرأة أن تستعمل أدوية لتمتتع من الحمل، أم لا؟ فأجاب: ليس للمرأة أن تستعمل ما يفسد القوة التي بها يتأتى الحمل". هـ جواب الإمام الونشريسي. [282/3].

\* \* \*

### المسألة الثالثة:

حكم أكل اللحوم التي يأكلها النصارى بمجرد قتل ذلك الحيوان المأكول؛ بخنق أو ضرب بألة، دون قرينة الذكاة. وسؤال لسكان بلاد النصارى: هل يسوغ لهم أكل هذه اللحوم، أم لا؟ وقد قال ابن العربي بالجواز. اعلم ان هذه المسألة مما تكلم في شأنها وحكمها المتقدمون والمتأخرون؛ فمنهم من أباح، ومنهم من منع.

\* \* \*

(\*) في حديث السقط: "يظل مُحْبِنًا على باب الجنة" الخ، قال ابن الأثير: المُحْبِنُ، بالهمز وتركه: المُتَغَضِبُ المُسْتَبْطِئُ للشئ، وقيل هو الممتنع الخ. ("النهاية في غريب الحديث": 1-228). أ.م.  
 (\*) قوله وعلى الأم في الإسقاط الغرة الخ: في "نهاية" ابن الأثير: إنه جعل في الجنين غرة عبد أو أمة. الغرة العبد نفسه أو الأمة. ثم ذكر أصل الغرة في اللغة، وما قاله أبو العلاء إنه عبد أبيض أو أمة بيضاء. ثم قال: وليس ذلك شرطاً عند الفقهاء. انظر كتب اللغة في هذا. هـ من خط المؤلف بالهامش.



**[رد اجتهاد الشيخ محمد عبده  
في فتواه بإباحة أكل ذبائح النصارى مطلقا  
احتجاجا بفتوى الحفار وابن العربي]**

كما تكلم فيها السياسيون المصريون، كالشيخ عبده وأتباعه، وكان الشيخ عبده كتب في تلك فتوى ادعى أنه اجتهد فيها اجتهادا مطلقا، ولم يراع مذهباً من المذاهب، وإباحته أكل ذبائح النصارى مطلقا، وقيام العلماء ضده في هذه الفتوى، حسبما سيأتي: أما هذا المفتي المدعي الاجتهاد، فإن فتواه هذه وتتناقضه فيها؛ يرد عليه اجتهاده، ويبين أنه مقلد صرف؛ إذ عمدة ما استند إليه، فتوى الإمام ابن العربي، التي عدت عند المحققين من المالكية، هفوة صدرت منه.

كما جعل أكبر احتجاجة على الحلية فتوى الحفار، المالكي المغربي أيضاً، الذي اقتدى بابن العربي وأيد فتواه، وتوسع في الاستدلال، رافضا ما نص عليه الأئمة الكبار من مذهبه، كما سيأتي.

**[فتوى القاضي ابن العربي، وتأييد الحفار لها،  
ورد الشيخ الرهوني]**

**قلت:** أما فتوى ابن العربي التي ذكرها في "أحكامه"، فهي قوله في المسألة السابعة: قوله تعالى: (أَجَلٌ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ) إلى قوله: (أَجَلٌ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ): دليل قاطع على أن الصيد وطعام أهل الكتاب، من الطيبات التي أباحها الله، وهو الحلال المطلق؛ وإنما كرره الله سبحانه، ليرفع الشكوك ويزيل الاعتراضات، ويخرج إلى تطويل القول. ولقد سنلت عن النصراني يقتل عنق الدجاجة ثم يطبخها، هل تؤكل معه، أو تؤخذ طعاما منه؟ وهي المسألة الثامنة، فقلت: تؤكل، لأنها طعامه وطعام أجبارة ورهباته، وإن لم تكن هذه ذكاة عندنا، ولكن الله أباح طعامهم مطلقا، وكل ما يروونه في دينهم فإنه حلال لنا، إلا ما كذبهم الله سبحانه فيه. [إخ]. [الأحكام: 1/230].

**أما فتوى الحفار،** وتأييده فيها لابن العربي؛ فقد نقضها الشيخ الرهوني في "حاشيته" على الزرقاني عروة عروة، واستدل على ذلك بكلام أئمة المذهب فقال، بعد نقل

نص الفتوى من "معيان" الونشريسي، ومضمونها الأخذ بظاهر قوله تعالى: (وَطَعَامُ الَّذِينَ  
أَوْثُوا الْكِتَابَ جَلَّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ جَلَّ لَهُمْ)، والتي استدل بها الشيخ ابن العربي.

(قلت)، أي قال الشيخ الرهوني: وفيه نظر من وجوه:

"الأول: كيف يقبل قولهم بعد إخبار الله تعالى عنهم أنهم حرفوا وبدلوا، حسبما  
أفصحت بذلك الآيات القرآنية، والأحاديث المتواترة النبوية. وقد ثبت في أصح الصحيح  
كذبهم بحضرة النبي، صلى الله عليه وسلم، غير ما مرة، مع علمهم بصدق نبوته، وتوقعهم  
تكذيب الله إياهم بإعلامه نبيه بذلك".

ثم قال: "فتصديقهم فيما ذكر مخالف للأدلة والقواعد، فلا سبيل إليه إلا بنص وشاهد.  
الثاني: على تسليم تصديقهم، تسليماً جدلياً؛ فلا وجه لتصديقهم في أن المنخنة مسلوقة  
العنق والموقودة، المضروبة في الرأس بشاقور مثلاً، حلال عندهم، وعدم تصديقهم في أن  
الميتة والخنزير حلال عندهم، وما فرق به من أن الله قد كذبهم في الميتة والخنزير، دون  
المضروبة بشاقور مثلاً. وما ذكر معه لا يصح، لأنه إن عني أن الله كذبهم في إخبارهم  
بحليتها؛ فليس في القرآن ولا في الأحاديث شيء من ذلك. وإن عني أن الله كذبهم بقوله:  
(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ) فهذه مصادرة، لأن الله قد كذبهم فيما زعم أنهم  
يصدقون فيه، لأنها إما منخنة أو موقودة، وقد ذكر الله حرمة كل واحدة منهما في الآية  
نفسها بقوله، عز وجل من قائل: (وَالْمُنْخِنَةَ وَالْمَوْقُودَةَ) الآية، وقد قال ابن العربي نفسه  
في "الأحكام"، ما نصه: وأما قوله (وَالْمُنْخِنَةَ) فهي التي تخنق بحبل، بقصد أو بغير  
قصد، أو بغير حبل". [حاشية الرهوني: 12/3].

وقال في الوجه الرابع، من وجوه الرد على الحفار:

"قوله: بل أهل المذهب كلهم يقولون: إن أكل طعام أهل الكتاب حل لنا إلا ما خص من  
ذلك، كما تقدم. فيه نظر؛ أما أولاً فهو مخالف لقوله أولاً فما زال الطلبة والشيوخ  
يستشكلونها. فتأمل. وأما ثانياً؛ فإن أهل المذهب مصرحون بخلاف ما نسب إليهم. قال  
ابو الوئيد الباجي، في "المنتقى"، ما نصه: وإذا عنمت أن النصراني ممن يستبجح الميتة؛  
فلا تكل من ذبيحته إلا ما شاهدت ذبحه. ووجه ذلك أنه إنما يستباح من ذبيحته ما وقع على  
وجه الصحة. والمسلم أصح ذبيحة منه، وهذا حكمه. فإذا علم أنه قتل الحيوان على الوجه

الذي لا يبيح أكله، وجب الامتناع من أكل ما مات على يده من الحيوان، إلا أن يعلم أن ذكاته وجدت منه على وجه الصحة، لما يتوقع أن يكون حلول ذلك منه على وجه القتل المنافي للإباحة. قال مالك: وسواء كان ذمياً أو حربياً. هـ منه بلفظه. وكلام مالك هذا هو في "الموازية". قال ابن عرفة: ما نصه الشيخ: روى محمد ان عُرف أكل الكتابي الميتة، لم يؤكل ما غاب عليه. (قلت): كذا نقلوه وقبلوه، والأظهر عدم أكله قطعاً، لاحتمال عدم نية الذكاة. هـ منه بلفظه؛ فانظر قول ابن عرفة: نقلوه وقبلوه، مع قول الحفار: إن أهل المذهب كلهم يقولون إلخ. وانظر استظهار ابن عرفة عدم الأكل مع وجوه ذكاته على الوجه الشرعي عندنا بحضرتنا، معللاً بالشك في النية؛ فكيف مع رويتنا له يقتل العنق، أو يضرب الدماغ بشاقور ونحوه؟ وقد سبقه إلى ما قال ابن راشد، خلاف ما يقتضيه كلامه أنه أول من سبق إلى ذلك، ففي "ضريح" عند قول ابن الحاجب: وأما من يستحل الميتة، فإن غاب عليها، لم تؤكل هـ".

قال الشيخ الرهوني: كالفرنج، فإنهم يستحلونها. ويلحق بمن علم منه استحلال الميتة من شك فيه، قاله في "الجواهر". ومفهوم قوله: فإن غاب، انه لو لم يغب عليها، لا يبيح لنا الأكل، وبذلك صرح الباجي، وصاحب "الذخيرة"، ابن راشد، والقياس أن لا يؤكل، على ما قاله الباجي في تعطيل ما حرم على أهل الكتاب، من أن الذكاة لا بد فيها من النية؛ وإذا استحل الميتة، فكيف ينوي الذكاة، وإذا نواها، فكيف يصدق؟ هـ. [13/3].

ثم استمر الشيخ الرهوني في إبطال فتوى الحفار، التي تزيد ما قاله ابن العربي، ورد أقطاب الفقهاء من أهل المذهب على ما قاله ابن العربي؛ فمنهم من قال: إن ما قاله بعيد. ومنهم من قال: إنه شاذ، أدباً معه لجلالة مقامه العلمي، وكونه من أساطين فقهاء المذهب. ومنهم من قال: إنها هفوة منه، كما قال ابن سراج. وقال ابن عبد السلام: إنه بعيد. ولهذا قال الشيخ الرهوني:

"ويكفي في كون ما لابن العربي شاذاً؛ اتفاق الأئمة على عزوه له وحده، ولو لم يعترضوه، فكيف مع اعتراض غير واحد له".

ولقد بالغ باتكاره البساطي، ولم يعط مقالة ابن العربي هذه حتى رتبة الشذوذ، بل صرح برفضها وإبطالها بالكلية، إذ قال: قوله هذا لم يخرج للوجود، ولا سطر في كتب الإسلام.هـ-[حاشية الرهوني:14/3].

### [تأييد رد الشيخ الرهوني، وكون الآية لا تنطبق على نصارى هذا العصر]

وهذا هو الحق البين، وإفتاء به في هذا العصر واجب ومتعين، لأن مستند الشيخ ابن العربي الأخذ بعموم آية قوله تعالى: (وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ لَكُمْ) إلخ؛ فإنه لا ينطبق على نصارى هذا العصر، ولا ما قبله، لأن الآية، كما جرى عليه المفسرون على ما عليه الجمهور، في حلية ذبائحهم. والكل مصرح بأنها أميتت بالذبح الذي كان مشروعاً عندهم، لا بالخنق والضرب بحجر، أو حديد أو نحو ذلك؛ وإلا فما كان من اللحوم أميتت بهذه الصفة، فهو محرم علينا بنص القرآن في قوله: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أِهْلٌ لِيُغَيَّرَ اللَّهُ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ)، أي التي انخنقت بحبل دون خاتق، أو قصد خنقها، كما قاله سيدنا ابن عباس في الآية. و(الموقوذة) هي التي تقتل ضرباً بالحجر أو الخشب أو نحو ذلك.

وعلى الجملة؛ فإن خنق الدجاجة، أو ضرب البقرة بقطعة من الحديد ونحوه، فهو قتل محض لا ميسس له بالذكاة، كما هو نص الباجي وغيره، وذلك كله من أنواع الميتة التي حرم الله أكلها علينا.

ولهذا أفتى كثير من المتقدمين بحرمة أكل ما غابوا عنه من اللحوم، ولو ادعوا أنه ذكي، لا يصدقون في ذلك؛ لأن هذا أمر أعرضوا عنه تماماً، ولم يبق يخطر اليوم ببال النصارى أن الحيوان لا يحل أكله إلا بذكاة مشروعة.

### [طهي النصارى في الفنادق وغيرها لا يخلو من مواد محرمة]

أضف إلى هذا أن هذه الأطعمة التي يعالجونها، كلها لا تخلو من شحم الخنزير أو دمه، ولو كانت كالحريررة والشربة ونحوها، كما أخبرني بذلك بعض المغاربة النفاة المستخدمين في المطاعم الأوربية الشهيرة بطنجة.

وهنا أذكر لك قضية تُعد من الفكاهات، وقعت أيام صغرنا، وذلك أن [أحدهم]، كان في أوائل أمره يتعاطى أسباب المعيشة بمدينة جبل طارق التي بيد النصارى الإنجليز، وكانت الخادمة التي تقوم بشؤون طبخ أكله أجنبية، كما كنت أسمع عنه بواسطة إذ ذاك، فأطل عليه، وهو هنالك شهر رمضان؛ ومن العادة أن الفطور يكون مقدما بشيء من الحريرة، أي الشربة؛ فذاكرها في ذلك، فقالت له: إني أعرف أن أصنعها. فصارت تصنعها له، وهو يستلذها وتعجبه غاية، واستمر كذلك. ولكن لما قدمتها له يوما، ألفاها غير موافقة لما سبق في الأيام الأولى، ولم يستلذها كما كان يستلذ السابقة؛ فاستفهمها في ذلك، فقالت له: سامحني يا سيدي، إني سهيت اليوم أن أجعل فيها قطعة من شحم الخنزير، كما كنت أفعل دائما، أو كلاما هذا معناه. فعلم أنه كان يشرب فيما مضى شربة حراما. قلت: وهذا هو الواقع في أطعمتهم الآن.

قلت: وعلى تحريم أكل أطعمتهم اللحمية مطلقا، أدركنا الناس من أهل الفضل والعلم والتحري في دينهم، حتى خلف من بعدهم خلف أضاعوا قواعد الشريعة جملة وتفصيلا، واغتبطوا في أحوالهم ولباسهم ومأكلهم ومشربهم بكل ما يفعله الفرنج، وصاروا لا يحرمون ما حرم الله ورسوله، ولا يدينون دين الحق.

وفي هذا الحال، يتظاهرون بالبحث عن الحكم في أكل ذبائحهم، ويتمسكون ببعض الفتوى الشاذة، ولا يرون ما وراءها من الرد والإبطال بالأدلة الصحيحة، كفتوى الإمام ابن العربي، وتأيد الحفار.

**[الرجوع إلى فتاوي الشيخ محمد عبده،  
وإنكار العلماء لذلك، وعزله من منصب الإفتاء]**

ومن هذه الفئة الذين يستمعون القول فيتبعون ما وافق أغراضهم، وساعد شهواتهم، ومقاصدهم السياسية، التي يتقربون بها إلى الأجانب، الذين يلقون إليهم بالمودة ويستحبون التودد إليهم، إذ هم أصدقاؤهم الذين يلهجون بحديثهم، ويتقنون بتريد أفكارهم، ويسعون في إرضانهم وبذل الجهود في التأخي معهم، (ولن ترضى عنك اليهود

وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ؛ الشيخ عبده الشهير، وأتباعه، الذي ادعى الاجتهاد المطلق.

وأنت إذا نظرت إلى ما أبداه في فتاويه، وسطره من الأدلة فيها، ألفيتها أبعد عن الاجتهاد، بعد الخضراء من الغبراء؛ وأنه فيها كباسط كفيه إلى النهر الجاري بالماء، راجيا أن يرتوي منه كل الرواء دون إناء. فما أبعد في هذه الحالة من مطلق الاجتهاد، فضلا عن الاجتهاد المطلق في الإفتاء.

وقد ذكر تلميذه من هذه الفتاوي ثلاثا، وهي:

- لبس البرنيطة.

- وأكل ذبائح النصارى.

- واقتداء الشافعية بالحنفية، إلخ.

وكانت بعض الفتاوى مما أنكرها علماء الأزهر، وسببت عزل عبده عن الإفتاء، وجرى في ذلك ما جرى، وأطال في ذلك صاحب "المنار"، وهو فيما يظهر، أنه كان عدوا لعلماء الأزهر، وأنهم كانوا [يرون] أن كل ما كان يتوجه إليهم من الانتقاد، مصدره منه، وأن كل زوبعة على هذه المشاريع الإسلامية، هو مثيرها، وموقد نار فتنتها، ويشعر بذلك؛ تحدي خديوي مصر، أي أميرها، الشيخ عبده، بأنه لا يرضى عليه إلا بمفارقة الشيخ رشيد، وأنه كان ينتظر نفيه.

وأما الفتوى التي فيها أكل ذبائح النصارى؛ فقد جرى فيها مجرى المقلدين في ذلك، بنقل ما قاله أهل التفسير في قوله تعالى: (وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ) إلخ، وقوله: (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ)؛ وكل ذلك يأتي فيه بنقل المفسرين. وأحب ما وجده مساعدا في مراده، فتوى ابن العربي، وتأييد الحفار، من علماء المالكية. وقد علمت أن تلك هفوة أو غلطة، أو غفلة أو شذوذ صدر من ابن العربي، وأن كبار الفقهاء المالكية أنكروه عليه غاية الإنكار، حسبما سبق. كما سبق أن فتوى الحفار المؤيدة لابن العربي، حلت عقدها، ونقضت عراها عروة عروة؛ فأصبحت ترد وتذم، وتسظيرها في الدفاتر كالعدم، والله أعلم وأحكم.

على أن هناك أمراً آخر يَحُل كل ما أبرمه من يستحل ذبائح النصارى اليوم، أي ما قتلوه؛ أما أولاً: ما أفتاه عالم الأندلس ومحققها، الذي اعترف له الإمام ابن العربي، وهو إمام المالكية، بل هو أحد أفرادهم، الذي يجتهدُ فعلاً لا قولاً؛ [من] أن الإمام الباجي، [و] هو الرحالة، الذي أتى من رحلته الشرقية، بالعلوم العقلية والنقلية، وشفى بها أهل الأندلس من داء القصور، بعد أن كان أصبح العلم الحقيقي بها على شفا. وناهيك أنه هو الذي رد تيار الحزمية، ورد الناس إلى اتباع الطريقة المالكية المرضية؛ وقد منافتوا وفيها [يقول]: وإذا علمت أن النصارى ممن يستبيح الميتة؛ فلا تأكل من ذبيحته، إلا ما شاهدت ذبحه، إلخ.

### [طعام أهل الكتاب، وكون النصارى كان من شريعتهم الذبح، وأنهم غيروا الأحكام الشرعية]

ومنه تعلم أن قوله تعالى: (وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْلٌ لَكُمْ)؛ إن حمل، كما هو مذهب الجمهور، على الذبائح، فهذا هو المراد؛ لا المقتولة بالخنق أو الوقود، وهو الضرب بحديد ونحوه، كما سبق.

ويدل ذلك على أن النصارى كان من شريعتهم الذبح، لا قتل عنق الدجاج، أو ضرب البقرة بمثقل ونحوه؛ دليل أن اليهود لا زالوا على ذلك، لأن شريعتهم واحدة، وهي الأحكام التي أنزلتها التوراة. ولكن النصارى غيروا تلك الأحكام وبدلوا.

### [مبحث في مسألة تغيير وتحريف التوراة والإنجيل]

ففي "الملل" للشهرستاني: اليهود والنصارى، هاتان الأمتان من كبار أمم أهل الكتاب، والأمة اليهودية أكبر، لأن الشريعة كانت لموسى، عليه السلام، وجميع بني إسرائيل كانوا متعبدين بذلك، مكلفين بالتزام أحكام التوراة. والإنجيل النازل على المسيح، عليه السلام، لم يختص أحكاماً، ولا استنبط حلالاً وحرماً، ولكنه رموز وأمثال ومواظ ومزاجر، وما سواها من الشرائع والأحكام فمحالة على التوراة، كما سنبين، فكان اليهود لهذه القضية لم ينقادوا لعيسى، عليه السلام، وادعوا عليه أنه كان مأموراً بمتابعة موسى

وموافقة التوراة؛ فغير وبدل، وعدّوا عليه تلك التغييرات، منها تغيير السبب إلى الأحد، ومنها تغيير أكل الخنزير، وكان حراما في التوراة، ومنها الختان والفضل وغير ذلك. والمسلمون قد بينوا أن الأمتين قد بدلوا وحرفوا؛ وإلا فعيسى كان مقررا لما جاء به موسى، عليه السلام، وكلاهما مبشر بمقدم نبينا، نبي الرحمة، صلوات الله عليهم أجمعين. هـ كلام الشهرستاني. [40/2].

وكلامه صريح في أن اليهود والنصارى غيروا وبدلوا في التوراة والإنجيل. ويرى ابن خلدون أن التحريف والتبديل لم يكن في الألفاظ، إنما كان بالتأويل، فقد كنتُ قبل هذا لما وقفت على كلام ابن خلدون هذا، أثبتته أول المجلد الأول من "تاريخ ابن جرير"، على وجه الاستغراب.

ولفظ ما كتبه هنالك في "العبر": أما ما يُقال عن علماء بني إسرائيل بدلوا مواضع من التوراة، بحسب أغراضهم في دياتهم، فقد قال ابن عباس، على ما نقل عنه البخاري في صحيحه: "إن ذلك بعيد". وقال: "معاذ الله أن تعمد أمة من الأمم إلى كتابها المنزل على نبيها؛ فتبدله". أو ما في معناه. قال: "وإنما بدلوه وحرفوه بالتأويل، ويشهد لذلك قوله تعالى: (وعندهم التوراة فيها حكمُ الله)". وقد كنتُ أثبت بجانب هذا الكلام ما لفظه:

قلت: الثابت في صحيح البخاري عن ابن عباس خلاف هذا، وقد خطأ أبو محمد ابن حزم من يقول من المسلمين بهذا، واستدل على التحريف بما لا يرد. فراجع "الملل والنحل".

قلت: فراجعنا "الملل والنحل"، وسنأتي بنصه، ومن اعتمده من الناقلين له. وأما ما نقله ابن خلدون عن الإمام البخاري، فقد تصرف فيه، ولم يأت بما فيه على وجهه.

ولفظ البخاري في تفسير بعض جمل القرآن: و قال ابن عباس: "يكتب الخير والشر، يحرفون يزيلون" هـ. فكتب ابن حجر على قوله: يحرفون، يزيلون، ما لفظه: لم أر هذا موصولا من كلام ابن عباس من وجه ثابت. هـ. وكتب على قوله: "وليس أحد يزيل لفظ كتاب من كتب الله، عز وجل، ولكنهم يحرفونه، يتأولونه على غير تأويله"، ما لفظه: قال شيخنا ابن الملقن في شرحه: هذا الذي قاله، أحد القولين في تفسير هذه الآية، وهو



مختاره، أي البخاري، وقد صرح كثير من أصحابنا بأن اليهود والنصارى بدلوا التوراة والإنجيل، وفرغوا على ذلك جواز امتهان أوراقهما، وهو يخالف ما قاله البخاري هنا. هـ. قال ابن حجر: وهو الصريح في أن قوله: "وليس أحد"، إلى آخره من كلام البخاري، ذيل به تفسير ابن عباس. هـ. [فتح الباري: 402/13].

قلت: بل الذي في صحيح البخاري ثابت عن ابن عباس، في باب قوله عليه الصلاة والسلام - آخر المجلد الثالث عشر -: "لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء" الخ، أن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أنزل على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أحدث؛ تقرأونه محضاً لم يشب. وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيره، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا هو من عند الله، ليشتروا به ثمناً قليلاً، الخ [فتح الباري: 260/13].

هذا هو الحديث الثالث عن سيدنا عبد الله بن عباس، وسيأتي عن ابن حزم أنه قال بعد أن ذكره: هذا أصح إسناد عن ابن عباس، رضي الله عنه.

قلت: ولعل ابن خلدون اغتر مما في البخاري من تلك الزيادة التي ذيل بها كلام ابن عباس، وإنما هي من ذيل البخاري حكى فيها مذهبه، كما سبق بيانه، وكلام ابن حجر. والمسألة، كما في "الفتح"، ذات أقوال:

الأول: أنهم بدلوها كلها، وهو مقتضى القول بجواز امتهاتها. وتعقب هذا القول في "الفتح".

الثاني: إن التبديل وقع في معظمها، وأدلته كثيرة، وينبغي حمل القول الأول عليه، كما في "الفتح".

الثالث: وقع في اليسير منها، ومعظمها باق.

الرابع: إن التبديل إنما وقع في المعاني، لا في الألفاظ.

هذا ملخص ما نقله في "الفتح" من الأقوال؛ ولكن بعد ذلك أتى باتكار الزركشي هذا القول الرابع، فقال:

وقال الشيخ بدر الدين الزركشي: اغتر بعض المتأخرين بهذا، يعني بما قال البخاري، فقال: إن في تحريف التوراة خلافاً، هل هو في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط؛ ومال إلى

الثاني، ورأى جواز مطالعتها. وهو قول باطل. ولا خلاف أنهم حرقوا وبدلوا. والاشتغال بنظرها وكتابتها لا يجوز بالإجماع. وقد غضب، صلى الله عليه وسلم، حين رأى مع عمر صحيفة فيها شيء من التوراة، وقال: "لو كان موسى حيا، ما وسعه إلا اتباعي"، ولولا أنه معصية ما غضب فيه. هـ [403/13].

### [الاشتغال بالتوراة والإنجيل، ومن يجوز له ذلك]

وانظر تمام هذا الكلام في "الفتح"، وما اختاره ابن حجر في مطالعة التوراة، وذكر في ذلك تفصيلا، لا يمكن إنكاره؛ إذ قال: والذي يظهر أن كراهية ذلك للتنزيه، لا للتحريم. والأولى في هذه المسألة التفرقة بين من لم يتمكن ويصر من الراسخين في الإيمان؛ فلا يجوز له النظر في شيء من ذلك، بخلاف الراسخ فيجوز له، ولا سيما عند الاحتياج إلى الرد على المخالف، ويدل على ذلك نقل الأئمة قديما وحديثا من التوراة، وإلزامهم اليهود بالتصديق بمحمد، صلى الله عليه وسلم، بما يستخرجونه من كتابهم. ولولا اعتقادهم جواز النظر فيه، لما فعلوه وتواردوا عليه. هـ [404/13].

قلت: مثل الحافظ أبي محمد ابن حزم، الذي صرف في مطالعتها أوقاتا طويلة، وأزمانا مديدة، حتى استوعب ما فيها من التبديل والتغيير، وصار يرد عليهم بنصوصها التي لا ينكرونها؛ فمثل هذا ربما يقال يتعين عليه التصدي للرد عليهم، لأنه شاركهم فيما ادعوا الاتفراد به، والاطلاع على ما نشره من مخازيهم.

أما الخالي من هذه المعرفة، والجاهل حتى بأصول دينه الواجبة؛ فهذا لا يجوز له النظر في ذلك بحال. ويحال بينه وبين ذلك بالزجر والإبعاد، خوفا من أن يؤديه ذلك إلى الاختلال في دينه والاتحلال.

### [محاورة بعض الأعداء بشأن اعتماد التوراة والإنجيل في تفسير القرآن]

وقد وقع لي قبل هذا مع بعض من يدعي العلم والمعرفة، ويرى نفسه أهلا للنظر في تفسير القرآن، وأنه ممن ينفرد، بزعمه، من أهل هذا الشأن؛ أني كنت أذكره في مسائل

خلاف المفسرين، أو نحو ذلك، فقال لي ما معناه: الصواب عندنا أنه عند إرادة التفسير، أن يوتى بالتوراة والإنجيل والفرقان، ويجري في ذلك النظر في الكل، وفيما دل عليه كل منها، ويعول على ما يتفق عليه الجميع، أو نحو ذلك! فوددت أن لو ألقمت وجهه بحجر، إذ ألقيته جاهلا بشأن الإسلام وكتابه الذي أنزل غضا طريا، وأنه فيه علم الأولين والآخرين، وأنه ناسخ لسانر الشرائع؛ وما سمع بأن النبي، صلى الله عليه وسلم، غضب لما رأى بيد سيدنا عمر بعض كتابة من التوراة، وأغلظ عليه القول.

وبالجملة؛ فالعقيدة الإسلامية: الإيمان بالله، وملانكته، وكتبه، ورسله، ولا نفرق بين أحد من رسله، ونؤمن بالتوراة والإنجيل والزبور، المنزلة من عند الله؛ الباقية على أصلها. ومع هذا، فإن الشريعة المتبعة إنما هي الشريعة الإسلامية، التي قال الله فيها: (إنّ الدّين عند الله الإسلام) الآية. [آل عمران:19]. وقال: (وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ). [آل عمران:85].

فكيف يجعل التوراة والإنجيل - على فرض وجودهما صحيحين لم يبدل فيهما حرف، ولا وقع فيهما تغيير ولا تحريف عن مدلولهما، ولا حُرُفاً أساساً؛ تُبنى عليهما الأحكام، وتفسر بهما آيات محكمات لا ينسخها ناسخ، ولا تبدلها شريعة؛ إذ أتى بها خاتم الأنبياء الذي خاطبه الباري، جل جلاله، بقوله: (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا) الآية [الجاثية:18].

### [اعتماد ابن حزم القول بوقوع التغيير في التوراة والإنجيل]

ولقد حقق القول الإمام ابن حزم، في هذه المسألة، نقلا ومشاهدة وتحقيقا؛ إذ كان في هذا الموضوع جُهينة أخباره، والمطلع على خبايا أسراره، بممارسته دقائق أهله، وحافظ أسفاره بالمخالطة [ل] زعماء أعضاره، حتى أمكنه الاطلاع على التغيير والتبديل والتحريف، الذي لا يمتري فيه إلا ذو الفكر العليل؛ إذ أتى بالنصوص على وجهها، وقابلها بما في القرآن الكريم (الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه)، واستنكر قول من يقول من المسلمين إنه لم يقع تبديل في الكتابين أصلا، [مع] ما ورد من الأخبار القرآنية والحديثية

بالتبديل، وأطال، رحمه الله، في ذلك المقال بالحجج الباهرة، والبراهين الواضحة، التي ليس فيها اعتلال، ولا يمازجها اختلال، إلى أن قال:

"وبلغنا عن قوم من المسلمين ينكرون لجهلهم، القول بأن التوراة والإنجيل، اللذين بيدي اليهود والنصارى، محرفتان. وإنما حملهم على هذا، قلة اهتبالهم بنصوص القرآن والسنن. أترى هؤلاء ما سمعوا قول الله تعالى: (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبَسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) [آل عمران:71] ، وقوله تعالى: (وإنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) [البقرة:146]، وقوله تعالى: (وإنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُودُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ، وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) الآية [آل عمران:78]. وقوله تعالى: (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ) الآية، [النساء:46]، ومثل هذا في القرآن كثير جدا".

ثم قال ابن حزم: وما ندري كيف يستحل مسلم إنكار تحريف التوراة والإنجيل، وهو يسمع كلام الله عز وجل: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ، تَرَاهُمْ رُكْعًا سَجْدًا) الخ الآية، [الفتح: 29] . قال: وليس شيء من هذا فيما بأيدي اليهود والنصارى، مما يدعون أنه التوراة والإنجيل. فلا بد لهؤلاء الجهال من تصديق ربهم، جل وعز، أن اليهود والنصارى بدلوا التوراة والإنجيل، وإلا رجعوا إلى الحق، ويكذبوا ربهم، جل وعز، ويصدقوا اليهود والنصارى، فيلحقوا بهم. [الفصل:159/1].

ثم أخرج بسنده حديث أبي هريرة المشهور: كان أهل الكتاب يقرأون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها لأهل الإسلام بالعربية؛ فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم، وإلهنا وإلهكم واحد".

ثم أخرج بسنده حديث البخاري السابق، عن ابن عباس أنه قال: "كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أنزل على رسوله، صلى الله عليه وسلم، أحدث، تقرأونه محضا لم يُشَبَّ، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله تعالى وغيره، وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقد قالوا: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا".

ثم قال: هذا أصح إسناد عن ابن عباس، رضي الله عنه، وهو نفس قولنا، وما له في ذلك من الصحابة من مخالف. وقد روينا أيضا عن عمر، رضي الله عنه، أنه أتاه كعب الأحمير بسفر، وقال له: هذه التوراة أفا قرأها؟ فقال له عمر بن الخطاب: إن كنت تعلم أنها التي أنزل الله على موسى؛ فأقرأها آتاء الليل والنهار. فهذا عمر لم يحققها! هـ-[الفصل:1/161].

وقد نقل الحافظ ابن حجر، عن ابن حزم، جملة مقصدها القول بالتبديل والتحريف؛ من ذلك ما نقلناه هنا، وأردفه بكلام الزركشي الذي أسلفناه، الذي أبطل به ما مال إليه البخاري من أن التحريف في المعنى لا في اللفظ، وأن الاشتغال بقراءة هذه الكتب المبدلة المحرمة، لا يجوز.

**قلت:** فما بالك بهذا الطالب الجاهل الذي قال بإحضار التوراة والإنجيل، والاستعانة بهما في تفسير القرآن الكريم؟! فسحقا لقوم يقرأون الأسفار، ويحملونها ولا يفهمون ما فيها؛ فمثلهم كمثل الحمار.

### [الأحاديث الإسرائيلية وتقسيمها]

ثم إن هذا الجاهل الضال، كأنه سمع قوله، عليه السلام: "حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"، ولكن هذا ليس من هذا الباب، ولا يؤخذ على إطلاقه، وإن كان هذا الحديث صحيحا، واستند إليه جمع من أهل التفسير، كابن مسعود وابن عباس؛ فقد روى الإمام البخاري عن عبد الله بن عمرو، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج".

وتفصيل هذا، كما قاله الحافظ ابن كثير أوائل "تفسيره"، بعد أن ذكر ما يُذكر عنهم في التفسير:

"ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تُذكر للاستشهاد، لا للاعتضاد؛ فإنها على ثلاثة أقسام: أحدها: ما علمنا صحته بما في أيدينا مما يشهد له بالصدق؛ فذاك صحيح. والثاني: ما علمنا كذبه مما عندنا مما يخالفه. والثالث: ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل،

ولا من هذا القبيل؛ فلا نؤمن به، ولا نكذبه، ويجوز حكايته، لما تقدم. وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني. ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في هذا كثيرا".

ونذكر من ذلك: أسماء أهل الكهف، ولون كلبهم، وعددهم، وعصا موسى من أي الشجر كانت، وأسماء الطيور التي أحيها الله لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضرب به الفتيل من البقرة، ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى [...].، إلى غير ذلك، مما أبهمه الله تعالى في القرآن، مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دينهم وديانهم. هـ-[4/1].

قلت: فقول النبي، صلى الله عليه وسلم: "حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"؛ أي لما يرجع لهذا الثالث الذي بينه الحافظ ابن كثير، وهو في حكم نقل التواريخ والأخبار.

كما احتج بهذا الحديث ابن خلدون في "تاريخه"، على نقله عن كتب أهل الكتاب في تواريخهم وأخبارهم، حيث لم يجد في ذلك "تاريخاً" لأهل الإسلام؛ وليس في هذا مدخل لتصحيح ما في التوراة ولا في الإنجيل، مما يرجع للشرايع الإسلامية، ولا لما في حكمها. وعليه، فلا تعارض بين الحكم بتبديل هذه الكتب وتغييرها، وبين قوله عليه السلام: "حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"، كما هو ظاهر.

وعلى هذا يحمل ما كان يحدث به عبد الله بن عمرو، مما أصابه من الزامين من كتب أهل الكتاب.

قلت: فكان ذلك بمثابة ما نطالعه الآن من "تواريخ" الأجانب وأخبارهم، التي تفيدنا الاطلاع على الأحوال من حسن وقبيح، وباطلٍ من وقائعهم وسياساتهم وصحيح، والله تعالى أعلم.

### [ عود إلى الرد على العلامة ابن خلدون في نفيه وقوع التحريف اللفظي ]

هذا، ومن أعجب ما رابني في هذه المسألة - التي تقرر لديك من نقول أهل التحقيق، أن التحريف والتبديل، وقع في التوراة والإنجيل بالنقل والمشاهدة، والآيات القرآنية والأحاديث النبوية بذلك شهادة - ما وقع للعلامة ابن خلدون، من الجزم بأن التغيير فيهما

بالتأويل، معتمداً في ذلك ما في صحيح البخاري، من تذييله كلام ابن عباس الذي يفيد ما ذهب إليه ابن خلدون. والتحقيق أن ذلك من كلام البخاري الذي ذهب إلى هذا القول، كما بينه شراحه.

وهذا القول، وإن قيل، فهو ضعيف، أو باطل، كما قدمنا عن الزركشي وعن الحافظ ابن حزم وغيره؛ مع أن ابن خلدون ذكر في "تاريخه" ما يفيد أن النصارى لم يعترفوا في تلك المجامع، التي اجتمع فيها أبحارهم ورهبانهم، بتنظيم القوانين الشرعية، والعقائد الدينية. وسرد ما كان من تقاريرهم الضالة، والعقائد الفاسدة، وتخالفهم في ذلك وتناقضهم وتضاربهم، وتنازعهم المؤدي في بعض الأحوال إلى القتل.

وكل ذلك لا مستند لهم [فيه] إلا الرأي الفانل، والهوى التابع للأغراض؛ مما لا يرجعون فيه إلى التوراة ولا للإنجيل، ولا يراعون فيه أحكام الرب الجليل. وهذا ما كنت أزوره في نفسي. ثم أيدت لي هذه الملاحظة لما وقفت، بعد ذلك، على ما قاله الحافظ ابن كثير في تاريخه "البداية والنهاية"، في بيان بناء بيت لحم والقمامة، إذ قال:

"وبنى الملك قسطنطين بيت لحم على محل مولد المسيح، وبنيت أمه هيلانة القمامة، يعني على قبر المصلوب، وهم يسمون لليهود أنه المسيح. وقد كفرت هؤلاء وهؤلاء، ووضعوا القوانين والأحكام. ومنها مخالف للعتيقة التي هي التوراة، وأحلوا أشياء هي حرام بنص التوراة، ومن ذلك الخنزير، وصلوا إلى الشرق، ولم يكن المسيح صلى إلا إلى صخرة بيت المقدس، وكذلك جميع الأنبياء بعد موسى. ومحمد، خاتم النبيين، صلى إليها بعد هجرته إلى المدينة ستة عشر أو سبعة عشر شهراً، ثم حول إلى الكعبة التي بناها إبراهيم الخليل. وصوروا الكنائس، ولم تكن مصورة قبل ذلك، ووضعوا العقيدة التي يحفظها أطفالهم ونساؤهم، التي يسمونها بالأمانة، وهي في الحقيقة أكبر الكفر والخيانة. وجميع الملكية والنسبورية أصحاب نسطورس، أهل المجمع الثاني، واليعقوبية، أصحاب يعقوب البرادعي أصحاب المجمع الثالث، يعتقدون هذه العقيدة، ويختلفون في تفسيرها". [101/2].

قال الحافظ ابن كثير: "وهأنذا أحكيها - وحكي الكفر ليس بكافر- لأبث على ما فيها [من] ركة الألفاظ، وكثرة الكفر والخبال، المفضي بصاحبه إلى النار ذات الشواظ".  
ثم حكى تلك العقيدة التي يتبرأ منها التوراة والإنجيل، ويلعنهم فيها سيدنا موسى الكليم، وسيدنا عيسى الذي يقول للحق، جل جلاله، يوم ينفع الصادقين صدقهم، إذ سألته ربه عن هذه الافتراءات، وهذه الترهات، التي ادعواها في حقه سبحانه: (مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ، إِنْ كُنْتُ قَلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ، تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ، إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ. مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ) الآية. [المائدة:116-117].

فأين ما يحاول ابن خلدون، من أنهم ما غَيَّرُوا التوراة، ولا بدلوا فيها الألفاظ، مع ما ذكره هو في هذه المجامع التي تعددت، وحضر في كل مجمع فيها، التي وصلت إلى خمسة، رؤساء الديانة والقساوس والأخبار، [الذين يفوقون] في العدد في كل تجمع، المنات. وما يستدل أحد منهم بنص التوراة والإنجيل، ولا اعتمدوا إلا على رأيهم الكليل، وهواهم العليل. فعبجا كل العجب، من إغضاء هذا الرجل الاجتماعي، والعالم المطلع على هذه الاختلاقات المكذوبة الباطلة، والتخرصات المباينة للمنقولات والتعقلات؛ ولم يتعقبها بكلمة، ولم تقده إلى الرجوع إلى القول بالتبديل والتغيير في المعاني والتعبير. وهو القول الذي اعتمده الجم الغفير.

### [خلاصة كلام الحافظ ابن كثير في هذه المسألة]

ولقد تعرض لتحرير هذه القضية الحافظ ابن كثير، وذكر الأقوال التي ذكرنا فيها. ولو أنني اطلعت على كلام هذا المحدث، الحافظ الثابت المطلع، أولاً؛ لاكتفيت به، ولا أتعبت نفسي في مراجعة مظان هذه المسألة.  
ولكن لا بد من نقل خلاصة كلامه المفيد. ففي كتابه "البداية والنهاية"، في المجلد الثاني، تحت ترجمة:



(ذكر تحريف أهل الكتاب، وتبديلهم أديانهم)، قال: أما اليهود، فقد أنزل الله عليهم التوراة علي يدي موسى بن عمران، عليه السلام، وكانت كما قال تعالى: (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ).

ثم سرد آيات أخرى في الموضوع، قال: فكانوا يحكمون بها، وهم متمسكون بها برهة من الزمان، ثم شرعوا في تحريفها وتبديلها وتغييرها وتأويلها، وإبداء ما ليس منها، كما قال تعالى: (وَأَنَّ مِنْهُمْ لَفِرْقًا) إلخ؛ فأخبر تعالى أنهم يفسرونها ويتأولونها، ويضعونها على غير موضعها. وهذا ما لا خلاف فيه بين العلماء، وهو أنهم يتصرفون في معانيها، ويحملونها على غير المراد؛ كما بدلوا حكم الرجم بالجلد والتحميم، مع بقاء لفظ الرجم فيها. وكما أنهم كان إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، مع أنهم مأمورون بإقامة الحد والقطع على الشريف والوضيع. ثم قال: فأما تبديل ألفاظها، فقال قائلون بأنها جميعها بدلت، وقال آخرون: لم تبدل. ثم استدل على ذلك بآيات وأحاديث، وأخيرا قال ما لفظه:

"فلهذا قال من قال هذا من الناس، إنه لم يقع تبديلها إلا في المعاني، وإن الألفاظ باقية؛ وهي حجة عليهم".

"إذ لو أقاموا ما في كتابهم جميعه، لقادهم ذلك إلى اتباع الحق، ومتابعة الرسول، صلى الله عليه وسلم، كما قال الله تعالى: (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي النَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ)" الآية. [الأعراف:157]. قال:

"وهذا المذهب، وهو القول بأن التبديل إنما وقع في معانيها، لا في ألفاظها، حكاه البخاري عن ابن عباس، في آخر كتابه "الصحيح"، وقرّر عليه ولم يرده، وحكاه العلامة فخر الدين الرازي في "تفسيره"، عن أكثر المتكلمين. هـ-[147/2].

قلت: وقد تقدم لنا أن ما نسبة البخاري عن ابن عباس لم يثبت عنه، وإن الثابت خلفه، كما بين ذلك ابن حجر، ونقلنا كلامه فيما سبق.

## [قول الحنفية وبعض الشافعية بعدم جواز مسّ الجنب للتوراة الحالية]

ثم إنه على القول بأن التوراة التي بيد اليهود الآن، هي التوراة المنزلة على سيدنا موسى؛ بنى من قال إنها تحترم، كما يحترم القرآن، وأنه لا يمسه الجنب. ولكن لما نقل ابن كثير هذا القول عن فقهاء الحنفية، قال: وحكاه الحنطي في "فتاويه"، عن بعض أصحاب الشافعي. قال الحافظ ابن كثير: وهو غريب جداً. هـ [البداية: 149/2].

قلت: ويقرب من هذا ما نقله القاضي عياض، من المالكية، في "الشفاء"، إذ قال فيها، ممزوجاً بلفظ شارحها الشهاب الخفاجي: وقد سنل أبو الحسن القابسي الحافظ، عمّن خصم يهودياً، فحلف اليهودي له بالتوراة، فقال له الآخر الذي خصمه: لعن الله التوراة. فشهد عليه شاهد واحد بذلك. ثم شهد آخر أنه سأله عن القضية التي جرت بينهما، فقال اللاعن: إنما لعنت توراة اليهود المحرفة، التي يقرأونها بينهم. فقال أبو الحسن: الشاهد الواحد لا يوجب القتل، والشاهد الثاني علق الأمر الذي شهد به، بصفة هي توراة اليهود التي يتدارسونها بينهم، وتلك الصفة التي تحتمل التأويل في كلام اللاعن، لأن توراة اليهود تحتمل التي نزلت عن نبيهم، وتحتمل التي حرفوها وأنها توراتهم، لا توراة نبيهم وكلام الله؛ إذ لعله، أي القائل: لعن الله التوراة، لا يرى، أي لا يعتقد، أن اليهود متمسكون بشيء من عند الله، مما أوحى به لموسى، صلى الله عليه وسلم؛ لتبديلهم وتحريفهم التوراة. ولو اتفق الشاهدان في شهادتهما على لعن التوراة لعنا مجرداً عما قاله ثانياً، من تعليقه بأمر، وتقبيده بصفة تحتمل إضافتها لليهود، لضاق التأويل عن صرفه عن ظاهره لأمر آخر. هـ.

ثم ذكر الخفاجي في "الشرح"، مضمن ما نقلناه سابقاً عن ابن حزم، في إنكاره عمّن قال بعدم التحريف في التوراة؛ وهذا لا ينبغي لمسلم أن يعتقد، بعد قوله تعالى: (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ). والقرآن والأحاديث شاهدة بخلافه، فلا حاجة للاشتغال بمثله. هـ. كلام القاضي في "الشفاء"، بمزجه ببعض كلمات من "شرح" الخفاجي. [601/4].

## [الرجوع إلى كلام ابن كثير في الموضوع]

ثم نرجع إلى كلام الحافظ ابن كثير، بعد أن ذكر القولين المتقابلين، وهو عدم التبديل مطلقاً، والقول بالتبديل مطلقاً، كما سبق، قال: وذهب آخرون من العلماء إلى التوسط في هذين القولين؛ منهم شيخنا الإمام العلامة، أبو العباس ابن تيمية، رحمه الله، فقال: أما من ذهب إلى أنها كلها مبدلة من أولها إلى آخرها، ولم يبق منها حرف إلا بدلوه؛ فهذا بعيد. وكذا من قال لم يبدل شيء منها بالكلية؛ بعيد أيضاً. والحق أنها دخلها تبديل وتغيير، وتصرفوا في بعض ألفاظها بالزيادة والنقص. كما تصرفوا في معانيها. وهذا معلوم عند التأمل، وليسطه موضع آخر. ثم قال الحافظ ابن كثير:

"قلت: وأما ما بأيديهم من التوراة المعربة، فلا يشك عاقل في تبديلها وتحريف كثير من ألفاظها، وتغيير القصص والألفاظ، والزيادات والنقص البين الواضح. وفيها من الكذب البين والخطب الفاحش شيء كثير جداً. فاما ما يتلونه بلساتهم، ويكتبونه بأقلامهم؛ فلا اطلاع لنا عليه، والظنون بهم أنهم كذبة خونة، يكثرون الفرية على الله ورسله وكتبه". هـ[البداية:2/149].

## [مسألة هل يجوز امتهان نسخ التوراة المبدلة]

قلت: وعلى هذا القول بالتبديل والتغيير الكلي، قال من أجاز نحو امتهان نسخ هذه التوراة المبدلة؛ فقد ذكر ابن حجر عن شيخه ابن الملقن، عند كلامه على ما أجاز به البخاري، ونسبه لابن عباس حسبما سبق: وقد صرح كثير من أصحابنا، يعني الشافعية، بأن اليهود والنصارى بدلوا التوراة والإنجيل، وفرغوا على جواز امتهان أوراقها، وهو يخالف ما قاله البخاري هنا هـ.

قلت: أما أهل المذهب المالكي، فإنهم أجازوا إحراقها وإتلافها، أي نحو تمزيقها ودفنها في التراب. أما من بالغ وأجاز الاستنجاء بها، لأنها باطل؛ ففي "شرح" الحطاب لـ"مختصر" الشيخ خليل، في فصل آداب إزالة النجاسة، عند قوله: (وجاز بيايس طاهر منق، غير مؤذ ولا مُحترم)، قال ما لفظه: قلت: فعلم منه أنه لا يجوز الاستجمار بكل ما هو مكتوب، ولو كان المكتوب باطلا كالسحر لأن الحرمة للحروف. وقال الدماميني في "حاشية"

البخاري، في كتاب الحج، في حديث الصحيحة: قال ابن المنير: وهذا دليل على إيجاب احترام أسماء الله تعالى، وإن كتبت في أثناء ما يجب إهانتها كالتوراة والإنجيل بعد تحريفهما؛ فيجوز إحراقها وإتلافها، ولا يجوز إهانتها، لمكان تلك الأسماء، خلافاً لمن قال يجوز الاستنجاء بهما، لأنهما باطل، وإنما هما باطل لما فيهما من التحريف، ولكن حرمة أسماء الله لا تبدل. انظر تمامه. [مواهب الجليل: 1/286].

### [الاختلاف بين الأناجيل الأربعة، ومخالفة النصارى أحكام التوراة والإنجيل]

ثم لنرجع إلى كلام الحافظ ابن كثير، في شأن النصارى وأناجيلهم، إذ قال:  
"وأما النصارى، فأتاجيلهم الأربعة، من طريق مرقس ولوقا ومتى ويوحنا؛ أشد اختلافاً وأكثر زيادةً ونقصاً، وأفحش تفاوتاً من التوراة. وقد خالفوا أحكام التوراة والإنجيل في غير ما شيء قد شرعوه لأنفسهم، فمن ذلك: صلاتهم إلى الشرق، وليست منصوباً عليها ولا مأموراً بها في شيء من الأناجيل الأربعة، وهكذا في تصويرهم كنانسهم، وتركهم الختان، ونقلهم صيامهم إلى زمن الربيع، وزيادته إلى خمسين يوماً، وأكلهم الخنزير، ووضعهم الأمانة الكبيرة، وإنما هي الخيانة الحقيرة، والرهبانية وهي ترك التزويج لمن أراد التعبد، وتحريمه عليه، وكتبتهم القوانين التي وضعتها لهم الأساقفة الثلاثمائة والثمانية عشر؛ فكل هذه الأشياء ابتدعوها ووضعوها في أيام قسطنطين بن قسطنطين، باتي القسطنطينية، وكان زمنه بعد المسيح بثلاثمائة سنة". ثم ذكر تاريخه، قال الحافظ:  
"ثم اتفق اختلاف في زمانه بين النصارى، ومنازعة بين بطرك الإسكندرية اكسندروس، وبين رجل من علمانهم، يقال له عبد الله بن أريوس، فذهب اكسندروس إلى أن عيسى ابن الله، تعالى الله عن قوله. وذهب ابن أريوس إلى أن عيسى عبد الله ورسوله، واتبعه على هذا طائفة من النصارى. واتفق الأكثرون على قول بطركهم. ومنع ابن أريوس من دخول الكنيسة هو وأصحابه؛ فذهب يستعدي على اكسندروس وأصحابه إلى الملك قسطنطين"، رجاء نصرته.

ولكن لما باشر القضية هذا الملك - كما بسط الحافظ ذلك - رأى أن الأكثر مع خصمه  
اكسندروس، فمال إليه بعد اجتماعات وتنازع. قال الحافظ:  
فلما تفاقم أمرهم، وانتشر اختلافهم، حار فيهم الملك قسطنطين؛ فعمد إلى أكثر جماعة  
منهم، وهم أصحاب اكسندروس، ولم يجد طائفة بلغت عدتهم، فقال: هؤلاء أولى بنصر  
قولهم. قال الحافظ:

وطلب منهم أن يصفوا له كتابا في الأحكام، وأن تكون الصلاة إلى الشرق، لأنها مطلع  
الكواكب النيرة، وأن يصوروا في كنائسهم صوراً لها جثث إلخ. ولم يزل هذا الملك في  
نصرتهم وبناء الكنائس على دينهم، وهم الملكية، نسبة إلى دين الملك. وظهر أمر هذه  
الطائفة النصرانية في أيام هذا الملك قسطنطين وكثرت أعيادهم. قال الحافظ: وقد أفسد عليهم  
فسادا لا صلاح له. قال: ثم اجتمعوا بعد ذلك مجمعين في قضية النسطورية واليعقوبية، وكل  
فرقة من هؤلاء تكفر الأخرى. قال: وكلهم يقول بالأقائيم الثلاثة: أقنوم الأب، وأقنوم الإبن،  
وأقنوم الكلمة. ولكن بينهم اختلاف في الحلول والاتحاد فيما بين اللاهوت والناسوت، هل  
تدرعه أو حل فيه، أو اتحد به؟ واختلافهم في ذلك شديد، وكفرهم بسببه غليظ، وكلهم على  
الباطل، إلا من قال من أصحاب عبد الله بن أريوس: إن المسيح عبد الله ورسوله وابن أمته،  
وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، كما يقول المسلمون فيه سواء. ولكن لما استقر أمر  
الأريوسية على هذه المقالة، سلط عليهم الفرق الثلاثة بالإبعاد والطرده، حتى قلوا فلا يعرف  
اليوم منهم أحد فيما يعلم. هـ كلام الحافظ ابن كثير. [البداية: 149/2].

ولابن خلدون في هذا الموضوع كلام طويل؛ إذ ذكر المجامع الخمسة التي اجتمعت فيها  
رؤوس النصرانية، وبسط القول بذكر تخبطاتهم وكفرياتهم وتخالفتهم في ذلك، مما لم يحصلوا  
في ذلك على شيء.

\* \* \*

[الرجوع إلى موضوع ذبائح النصارى]

ثم الآن نرجع إلى ذبائح النصارى، الذي قادنا إلى الاتساع في هذه الديانة، وقد سبق  
ما حققه في ذلك الإمام الباجي من المالكية، واعتمده الشيخ الرهوني وغيره، وفصله  
تفصيلاً.

والخلاصة منه أن هذه الحيوانات المقتولة، هي من الميتة المحرمة في القرآن، ولا ارتياب في ذلك.

أما ما ذكرناه هنا في شأن خصوص النصارى، من أنهم رفضوا أحكام التوراة المكلفين باتباع أحكامها، [و] أن ذبائحهم كلها لا تؤكل، وعلى ذلك ذهب الشيخ الرهوني أثناء تقريره، وهو فحوى مقالة الإمام الباجي، لأنه قال إن ذبائح من يستحل أكل الميتة من النصارى لا تؤكل. وكلهم يستحلون الميتة، ولا ينوون عند سل عنق الدجاج، أو ضرب البقرة بحديدة أو نحوها؛ الذكاة.

### [مسألة نية الذكاة، وإفتاء أحد العلماء بعدم جواز أكل ذبيحة أهل الكتاب]

ونية الذكاة لا بد منها؛ وبه قرر بعض علماء الإسكندرية؛ ففي "تاريخ" الجبرتي، في حوادث سنة 1236 قال:

"وفيه من الحوادث؛ أن الشيخ إبراهيم الشهير بباشا المالكي، بالإسكندرية، قرر في درس الفقه أن ذبيحة أهل الكتاب في حكم الميتة، لا يجوز أكلها، وما ورد من إطلاق الآية، فإنه قيل أن يغيروا ويبدلوا في كتبهم. فلما سمع فقهاء الثغر ذلك أنكروه واستغربوه، ثم تكلموا مع الشيخ إبراهيم المذكور وعارضوه؛ فقال: أنا لم أذكر ذلك بفهمي وعلمي، وإنما تلقيت ذلك من الشيخ علي الميلي المغربي، وهو رجل عالم متورع، موثوق بعلمه. ثم إنه أرسل إلى شيخه المذكور بمصر يعلمه بالواقع؛ فألف "رسالة" في خصوص ذلك، وأطنب فيها؛ فذكر أقوال المشايخ، والخلافات في المذاهب، واعتمد قول الإمام الطرطوشي في المنع وعدم الحل، وحشا "الرسالة" بالحظ على علماء الوقت. وهي نحو الثلاثة عشر كراسة، وأرسلها إلى الشيخ إبراهيم، فقرأها على أهل الثغر، فكثر اللغط والإنكار، خصوصا وأهل الوقت أكثرهم مخالفون للملة. وانتهى الأمر إلى الباشا، فكتب مرسوما إلى كتحذا بك بمصر، وتقدم إليه بأن يجمع مشايخ الوقت لتحقيق المسألة، وأرسل إليه بالرسالة أيضا المصنفة. فأحضر كتحذا بك المشايخ، وعرض عليهم الأمر، فلطف الشيخ العروسي العبارة، (أي وكان العروسي إذ ذاك هو شيخ الأزهر)، وقال: الشيخ علي الميلي رجل من

العلماء، تلقى عن مشايخنا ومشايخهم، لا ينكر علمه وفضله، وهو منغل عن خلطة الناس، إلا أنه حاد المزاج، وب عقله بعض خلل، والأولى أن نجتمع به ونتذكر في غير مجلسكم، وننهي بعد ذلك الأمر. فاجتمعوا في ثاني يوم، وأرسلوا إلى الشيخ علي يدعونه للمناظرة؛ فأبى من الحضور، وأرسل الجواب مع شخصين من مجاوري المغاربة، يقولان: إنه لا يحضر مع الغوغاء، بل يكون في مجلس خاص يتناظر فيه مع الشيخ محمد ابن الأمير، بحضرة الشيخ حسن القويسني والشيخ حسن العطار فقط، لأن الشيخ ابن الأمير يناقشه ويشن عليه الغارة. فلما قال ذلك القول؛ تغير ابن الأمير، وتشاتم بعض من بالمجلس مع الرسل. وعند ذلك أمرُوا بحبسهما في بيت الأغا، وأمروا الأغا بالذهاب إلى بيت الشيخ علي، وإحضاره بالمجلس، ولو قهرا". [تاريخ الجبرتي: 229/12].

ثم آل الأمر إلى الانتقام الشخصي، ووجد معارضوه لتغيبه، دليلا على أنه ليس على الحق.

قال كاتيه: والسبب الذي أثار عليه هذا الانتقام، هو [أنه] لم يقتصر على بيان ما ترجح لديه في حكم ذبائح النصارى من الجهة العلمية، ولكنه خرج من ذلك إلى الطعن في علماء عصره، وتعدى إلى الحكام أرباب السلطة؛ فسعى إلى حتفه [بظلفه]، واستجاش بذلك عليه جيش المعارضة الذي لا قبل له به، إذ لم يتخذ في ذلك طريقة العلم وسياسته، التي هي الاقتصار على ما ترجح لديه، من غير تعرض لزيد ولا لعمر، ولا الطعن على المخالف داخل المصر أو خارج المصر.

مع أن الذي يتبين للمُنصف، أن كلام هذا الشيخ في محله، لأنه تحقق لديه أن ذبائح النصارى غير ذبيحة وإنما هي ميتة، إذ نصارى ذلك العصر القريب من عصرنا، لا يباليون بفعل الذبح كما كان متقدموهم، وصاروا يستحلون الميتة، وذبائحهم إنما هي قتل وإعدام للروح، دون قصد الذكاة بسكين ونحوه. وتقدم في هذا نص الإمام الباجي من المالكية. وعليه، فلا ينافي هذا الحكم ما ورد في آية: (وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْلٌ لَكُمْ)، [المائدة:5]، لأن موضوعه، والله أعلم، في الذبائح، لا في الميتة المنصوص عليها في الكتاب العزيز بأنها محرمة علينا، كما قال تعالى: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ)

إلخ، [المائدة:3]، وكل ذلك قد تقدم تفصيله، وعلى هذا أهل الإسلام شرقاً وغرباً، بدليل أنهم يأكلون ذبائح اليهود، الذين لا يزالون متمسكين بالذكاة، ولا يأكلون ذبائح النصارى. وهذا أمر معروف عند الخاص والعام، ولم يبق فيه بحث ولا كلام. ولكن المتحري للحق، حقه مهضوم، وهو وإن أتى بما يستحق عليه المدح مذموم. ولكن هو من ذلك في حل، لأن للباطل جولة ثم يضمحل.

هذه خلاصة ما جرته فتوى إمامنا المالكي، الحافظ المحدث، المفسر النحوي الأصولي، الأديب الناثر الناظم، أبي بكر بن العربي، رحمه الله، في مسألة سل عنق الدجاجة؛ وهي التي أفرحت كثيراً من أهل العصر في الشرق والغرب، وجاءت موافقة لهوهم، الذي هو التذاني من النصارى، والافتداء بهم في أحوالهم في اللباس والأكل والشرب. ولهذا أظن فيها صاحب "المنار"، وجعل أكبر حجته هي هذه الفتوى، وأعطاه غاية الاعتبار، وهي إحدى المسائل التي نوه بها، وبما أفتى فيها شيخه عبده.

\* \* \*

### [مسألة لبس البرنيطة، والتزيي بزّي النصارى، وما في ذلك]

المسألة الثانية، التي أفتى فيها الشيخ عبده: لبس البرنيطة؛ فقد أفتى فيها بالإباحة مطلقاً.

قلت: ولعلمنا المالكية والشافعية في ذلك تفصيل؛ ففي كتاب "الشفاء" للقاضي عياض في هذه المسألة، وما ينحو إليها مما يكون سبباً للحكم بردة المسلم، مما يعلم منه خطأ هذا المفتي الذي أفتى بالجواز مطلقاً؛ وضبطها بقوله:

"وكذلك نُكفر بكل فعل أجمع المسلمون على أنه لا يصدر إلا من كافر، وإن كان صاحبه مصرحاً بالإسلام، مع فعله ذلك الفعل؛ كالسجود للصنم أو للشمس والقمر، والصليب والنار، والسعي إلى الكنائس والبيع مع أهلها، والتزيي بزّيهم من شد الزنابير، وفحص الرعوس؛ فقد أجمع المسلمون على أن هذا الفعل لا يوجد إلا من كافر؛ وإن صرح فاعلها بالإسلام". هـ [318/2].



قلت: وقد كتب شهاب الدين الخفاجي، في "شرحه على الشفاء"، على قولها:

(كالسجود للصنم) إلخ، ما لفظه:

"واستشكل الفرق بين السجود للصنم، وبين ما لو سجد الولد لوالده على جهة التعظيم، حيث لا يكفر، مع أنه، كما يقصد به التقرب إلى الله، قد يقصد بالسجود للصنم، ولا يمكن أن يقال إن الله تعالى شرع ذلك للعلماء والآباء دون الأصنام. وأجيب: بأن الوالد وردت الشريعة بتعظيمه، بل ورد شرع غيرنا بالسجود له. فهذا الجنس ثبت له السجود، ولو في زمن من الأزمان، وشريعة من الشرائع، فكان شبهة دارنة لكفر فاعله، بخلاف السجود لنحو الصنم أو الشمس، فإنه لم يرد هو ولا ما يشابهه في التعظيم في شريعة من الشرائع؛ فلم يكن لفاعل ذلك شبهة، لا ضعيفة ولا قوية؛ فكان كافراً، ولا نظر لقصد التقرب فيما لم ترد الشريعة بتعظيمه، بخلاف من وردت بعظيمه". قال:

"وما تقرر من أن العلماء كالوالد في ذلك، هو ما دل عليه كلام النووي في "الروضة"، آخر سجود التلاوة، وعبارته: وسواء في هذا الخلاف، وفي تحريم السجود ما يفعل بعد صلاة وغيرها. وليس من هذا ما يفعله كثير من الجهلة من السجود بين يدي المشايخ، فإن ذلك حرام قطعاً بكل حال، سواء كان للقبلة أو لغيرها، وسواء قصد السجود لله أو غل، وفي بعض صورته ما يقتضي الكفر. عافانا الله من ذلك. هـ- [547/4].

ثم كتب الخفاجي على قول "الشفاء": (والتزيي بزيتهم):

" فحيث لبس زي الكفار، سواء داخل دار الحرب أو لا، بنية الرضا بدينهم، أو الميل إليه، أو تهاونا بالإسلام: كفر، وإلا فلا. هـ- [548/4].

ومن "شرح" العلامة الزرقاني لخليل، عند قوله في باب الردة، عطفاً على الأفعال التي تخرج المؤمن المسلم عن الإسلام: (وَشَدَّ زُنَّارَ)، بضم الزاي وبعدها نون مشددة، ونحوه مما يختص بالكافر، كلبس برنيطة نصراني، وطرطور يهودي، إن سعى بذلك للكنيسة ونحوها. وقيد أيضاً بما إذا فعله في بلاد الإسلام، فإن لبس ذلك على وجه اللعب والسخرية؛ لم يرتد. هـ- [63/8].

وكتب على ذلك محشيه، الشيخ بناني، في قول خليل: وشَدَّ زُنَّارَ، ما لفظه: المراد ملبوس الكفار الخاص بهم. وكلام المصنف: إن فعل ذلك محبة في ذلك الزي وميلاً لأهله.

وأما إن فعله هزلا ولعبا، فهو محرم، إلا أنه لا ينتهي إلى الكفر. وأما إن كان ذلك للضرورة، كأسير عندهم، يضطر إلى استعمال ثيابهم، فلا حرمة عليه، فضلا عن الردة، قاله ابن مرزوق. هـ [بهامش الشرح: 63/8].

قلت: وقد عقد القرافي في الفروق، بابا فقال في الفرق 241 ما لفظه:

"اعلم أن النهي يعتمد المفسد، كما أن الأوامر تعتمد المصالح؛ فأعلى رتب المفسد الكفر، وأدناها الصغائر، والكبائر متوسطة بين المرتبتين، وأكثر التباس الكفر إنما هو بالكبائر. فأعلى رتب الكبائر، يليها أدنى رتب الكفر، وأدنى رتب الكبائر، يليها أعلى رتب الصغائر. وأصل الكفر إنما هو انتهاك خاص لحرمة الربوبية، إما بالجهل بوجود الصانع، أو صفاته العلا، ويكون الكفر بفعل؛ كرمي المصحف في القاذورات، أو السجود للصنم، أو التردد للكناس في أعيادهم، بزي النصارى، ومباشرة أحوالهم. أو جحد ما علم من الدين بالضرورة. فقولنا: "انتهاك خاص"، احتراز من الكبائر والصغائر، فبأنها انتهاك وليست كفرا". ثم قال:

"وجحد ما علم من الدين بالضرورة، كجحد الصلاة والصوم. ولا يختص ذلك بالواجبات والقربات. بل لو جحد بعض المباحات، المعلومة بالضرورة، كفر؛ كما لو قال: إن الله تعالى لم يبيح التين ولا العنب. ولا يعتقد أن جاحد ما أجمع عليه يكفر على الإطلاق، بل لا بد أن يكون المجمع عليه مشتهرا في الدين، حتى صار ضروريا، فكم من المسائل المجمع عليها إجماعا لا يعلمه إلا خواص الفقهاء". وانظر تمام هذا الفرق تستفد. [الفروق: 137/4].

والتحقيق في هذا الموضوع، وهو [أن] التزبي بزي الكفار، على سبيل التحلي به والتقرب إلى أهله؛ فقد سبق لنا فيه كلام القاضي عياض، والشهاب الخفاجي، والزرقاتي، وما نقله الشيخ بناني عن العلامة ابن مرزوق؛ ففيه المقنع، والقول الفصل الذي لا يدفع. ولك أن توازنه مع ما يتسابق إليه أهل العصر، ويعدونه من التقدم في الحضارة التي تقتضيها هذه الأعصار، وهي في الحقيقة تأخر عن أصحاب الجنة وانسلاخ عنهم واندماج في أصحاب النار. اللهم أجرننا من هذا الضلال، الذي يؤول بهذه الأمة إلى الخذلان والانهلاك، آمين.

### المسألة الثالثة، أفتى فيها الشيخ عبده:

الصلاة خلف المخالف في الفروع الفقهية، كصلاة المالكي خلف الشافعي، والشافعي

خلف الحنفي وغيره.

أما هذه المسألة، فهي مشهورة، مذكورة في الكتب الفقهية عندنا. والحكم فيها الجواز؛ ففي "مختصر" الشيخ خليل، في باب الإمامة، إذ قال: (وجاز اقتداء بأعمى ومخالف في الفروع). قال الزرقاني في شرحه: في الفروع الظنية، ولو أتى بمناف لصحة الصلاة، كمسح بعض رأسه، لا لشروط الإمامة كمعيد، فلا يصح بدليل قوله: أو معيد لصلاته، كذا للعوفاي. هـ. [16/2].

وكتب عليه العلامة بناني ما لفظه: حاصل ضابط العوفاي، الذي قرر به الزرقاني، أنه يعتبر ما كان من شروط الإمامة عند المأموم، لا ما كان من شروط صحة الصلاة، كالدلك وتعميم مسح الرأس، فلا يعتبر. والظاهر إن تقيد بذلك، طريقة سند وغيرها، لأن شروط الإمامة، مما يرجع لصلاة المأموم فقط، كوضونه وأركان صلاته، ولا دخل للإمام فيها. هـ. [16/2].

أما الإمام المواق، فإنه صدر شرح قول خليل: (ومخالف في الفروع)، بنص الإمام المازري، إذ قال: نقل المازري الإجماع على صحة الاقتداء بالمخالف في الفروع الظنية. هـ. [بهامش شرح الحطاب: 114/2].

وأطال الإمام الحطاب في المسألة، وذكر بعض مخالفة، لكنها يسيرة ورجع أخيرا إلى نص المازري، إذ قال: المازري قد حكى الإجماع في الصلاة خلف المخالف في فروع المذهب، وإنما يتمتع فيما علم خطأه. هـ. [114/2].

ثم أحال الحطاب على ما ذكره في هذه المسألة الشهاب القرافي في "فروقه"، إذ قال في الفرق 76 ما لفظه:

"هذه المسألة نقل أن الشافعي سنل عنها، فقيل له: أيجوز أن يصلي الشافعي خلف المالكي، وإن خالفه في مسح الرأس وغيره من الفروع، ولا يجوز لأحد من المجتهدين في الكعبة والأواني أن يصلي خلف المجتهد الآخر؟ فسكت عن الجواب عن ذلك. وكان الشيخ ابن عبد السلام، يحكي ذلك عن الشافعي، وكان هو، رحمه الله، يفرق بأن الجماعة في

الصلاة، مطلوبة لصاحب الشرع؛ فلو قلنا بالمنع من الانتماء لمن يخالف في المذهب، وأن لا يصلي المالكي إلا خلف المالكي، ولا شافعي إلا خلف شافعي؛ لبطلت الجماعات. وإذا منعنا من ذلك في القبلة ونحوها؛ لم يُخل لنا ذلك بالجماعات كبير خلل، لندرة وقوع مثل هذه المسائل، وكثر وقوع الخلاف في مسائل الفروع. وهذا جوابه، رحمه الله. وقد ظهر لي في ذلك جواب آخر، هو أقوى من هذا، وهو أن القاعدة أن قضاء القاضي متى خالف إجماعاً، أو نصاً أو قياساً جلياً أو القواعد؛ نقضناه. وإذا كنا لا نقر حكماً تأكد بقضاء القاضي، فأولى أن لا نقره إذا لم يتأكد. فعلى هذا، لا يجوز التقليد في حكم هو بهذه المثابة، لأننا لا نقره شرعاً، وما ليس بشرع، لا يجوز التقليد فيه. فعلى هذه القاعدة، كل من اعتقدنا أنه خالف الإجماع، لا يجوز تقليده. وبهذه القاعدة يحصل الفرق في غاية الجودة. هـ [119/2].

ثم ذيل القرافي هذا المبحث بفروع أربعة: الأول: المجتهدون في الكعبة يأمنون، فإنه لا يقلد أحد غيره في ذلك. الثاني: إذا اختلف المجتهدون في الأواني التي التبس الطاهر منها بالنجس، فإن حكم الله في ذلك ما أدى إليه اجتهادهم، أو اجتهاد إمامهم. الثالث: المجتهدون في الثياب التي اختلط طاهرها بنajسها، إذا اختلفوا فيها، لا يقلد بعضهم، كما تقدم في مسألة الأواني. الرابع: إذا وقع في إناء روث عصفور، وتوضأ به مالكي، يجوز للشافعي أن يصلي خلفه، كما يجوز له الاقتداء به وهو تارك للبسمة وغيرها مما يوجب الشافعي، ولو اختلف في الإناء الذي فيه نجاسة شافعيان بعد اجتهادهما، لم يجز لأحدهما تقليد الآخر. وانظر تمام هذه المسألة الفقهية في "الفروق"، لأن تتبعها يخرج بنا عن الموضوع تماماً، إذ موضوعنا كان فيما أفتى به أهل هذا العصر، وذكرها صاحب "المنار"، وأتينا هنا بنصوص أنمتنا السالمة صدورهم من الأغيار.

ثم لنقطع هنا سلك هذه التسلسلات التي جرتها إلينا ترجمة شيخنا العراقي الحسيني، من هذه الفوائد الجميلة، والمسائل التي هي لدى أهل النبل والغبطة بالاطلاع جليلة.

\* \* \*

## [ذكر أشياخي من البَنَانِيِّين بفاس]

ولنشرع في ذكر بقية أشياخنا الفاسيين؛ فأقول: وقرأت بفاس على أشياخي الفضلاء النبلاء، البَنَانِيِّين الثلاثة، وهم:  
العلامة سيدي محمد، والعلامة سيدي عبد السلام، والعلامة سيدي عبد العزيز؛ فأولهم  
العلامة النبيل، المشارك الجليل، سيدي محمد بن أحمد بناني.

\* \* \*

## [الرجوع إلى بعض ما يتعلق بمسألة اقتداء المصلي بالمخالف في الفروع]

ثم نقطع الكلام في هذا الفصل، ونواصل الكلام على ما سبق من الاقتداء بالمخالف في الفروع، ونذكر هنا ما له بعض تعلق بذلك؛ [ما] ذكره العلامة العمدة، المشارك في الفروع والأصول، والمتبحر في المعقول والمنقول، الرحلة المطلع، القامع بسيف السنة كل مخالف ومبتدع، الصوفي الصادق، المتحلي بحلة أهل الحقائق والرفائق، سيدي أبو سالم العياشي، في كتاب "الرحلة".

وإليك هذه المسألة التي استطردها هذا الإمام، واستدركتها في هذه "الفهرسة"، على ما كنت بصدده من الجواب عن مسألة اقتداء المصلي في الجماعة بإمام مخالف في المذهب، وهي أنه قال، في تعداد بعض عواندهم، في إمامة الصلوات الخمس، بالحرم الشريف إلخ، قال: (لطيفة): ربما صلى بعض المالكية في بعض الأوقات بالناس، لتعذر غيره ممن هو أهل، أو إنابته له، فيصلي على هيئة الشافعي من الابتداء بالبسملة، وقبض اليدين، ورفعهما للركوع والرفع منه، وفي أول كل ركعة، وتثنية السلام جهرا، وتأخير القنوت عن الركوع والجهر به. وكان بعض المالكية ينكر ذلك على فاعله فيقول: إما أن يصلى الصلاة على مذهبه، أو يدع الإمامة. هـ [الرحلة: 1/290].

قلت: وهذا عكس ما قدمناه من اتباع المأمومين للإمام في مذهبه، وهو تقليد الجماعة للإمام، وفي هذا اتباع الإمام للمأمومين، وفيه ما لا يخفى فيما ذكره الشيخ العياشي من رفض الإمام مذهب إمام مذهبه، واتباع الجماعة في مذهبهم؛ ففيه خروج عن المذهب،

وفتح لباب القدح فيه، إذ يكون في ذلك وسيلة لعوامهم أو خاصتهم للقدح في مذهب مالك وتخطئة إمامه، وأن الحق فعلا في جانب الإمام الشافعي، مع ما تقرّر أولا أن كل مجتهد مصيب. ومن قال إن المصيب واحد، لم يعينه في جانب. ولقد رد العلامة سيدي أحمد بن المبارك اللمطي المغربي، على التاج السبكي فيما ذكر في "طبقاته"، مما يشير إلى أن المصيب هو الشافعي، وأبطل قوله بالإجماع. فأنظره في "الطبقات"، في الجزء الأول ص174.

ولكن، الشيخ أبو سالم، سلم ما كان يفعله هذا الإمام المالكي، وأجاب عنه قائلا: وكنتُ أنا أخفف الأمر في ذلك، فأقول: قد علم من الشارح التحذير من الأمور التي توقع في المخالفة وتوغر الصدور، خصوصا في أمور الدين؛ فإذا فعل الإمام، حيث اضطر إلى الإتمام به، أمورًا ينكرها المأموم له، فربما دخل في وعيد: "من أمّ قوما وهم له كارهون"، وهذا حيث لا ضرر عليه في الفعل والترك، بأن لا يكون المتروك واجبا، ولا المفعول مبطلا، كبعض المستحبات وخلاف الأولى. [290/1].

ثم استمر في الاستدلال لفعل هذا الإمام المالكي وانتقاله عن مذهبه في إمامته، فتأمله. على أن الشيخ العياشي ممن كان يقول بأنه لا ينبغي لمن يقتدى به من المالكية أن يقبض في صلاته، وإن السدّل أولى به وبأمثاله ممن يقتدى به، قائلا: ليراه العامي، فيعلم أنه من فعل السنة أيضا كالقبض، فتنفي الريبة في حق العامي. وانظر نصه في ترجمة الثعالبي من "الرحلة".

ثم بعد هذا، فإن الشيخ العياشي الذي استصوب تقليد الشافعية وموافقتهم في مذهبهم، إذا أم بهم، حسبما تقدم، له "رسالة" ألفها في الرد على من كان لا يرى الصلاة وراء الحنفي، الذي كان يصلي في الحجر، من المالكية، وصدورها بقوله: لطيفة: وقد نزلت، ونحن بمكة، نازلة فقهية، وهي أن إمام الحنفية، هو الذي يتقدم في صلاة المغرب، ويصلي معه غالب الناس، فلما قرب الموسم، تقدم يصلي في الحجر، وصلى معه الناس على عاداتهم، فجرى كلام في ذلك بين الطائفة المالكية في صحة الصلاة وراءه وعدمها؛ فكتبت في ذلك "رسالة" أوضحت فيها الحق، إن شاء الله، وهذا نصها، إلخ. [الرحلة: 261/2].

وقد أطلال في هذه "الرسالة"، ثم ذيل الموضوع بالكلام على الاقتداء بالمخالف في الفروع، وما ذهب إليه المالكية، واستوعب في ذلك نصوص أهل المذهب بألفاظها، وما في بعضها، مما يفيد المخالفة لبعض، ووفق بين تلك المخالفة.

**وبالجملة؛** فقد جاء في ذلك بما يشفي ويكفي. ولو كنت اطلعت عليها قبل أن كتبت ما في مسألة الاقتداء بالمخالف، لاقتصرت على النقل من تلك الرسالة النفيسة، وللخصت منها ما يبهج خاطر الفقيه اللبيب، ويعرفك مقام الشيخ العياشي في اطلاعه ودرابته الفائقة، بتطبيقه النصوص على فروع الفقه، واتساع باعه. رحمه الله ورضي عنه، وعن أمثاله من علماء هذه الشريعة الغراء، الذين حلوا لنا مشكلها، وأدنوا لنا أغصانها العالية الشماء.

\* \* \*

[مواصلة ذكر تراجم شيوخ فاس:  
الشيخ محمد بناني، ومقروءات المؤلف عليه]

ثم الآن تكون الفينة إلى ما كنا شرعنا فيه، من ذكر بقية أشياخنا الفاسيين، وقطعنا الاستمرار في ذلك؛ إذ عن لنا أن نذكر بعض ملحقات بمسألة الاقتداء في الصلاة بالمخالف في الفروع.

وكنا أخذنا في ذكر أشياخي البنانيين الثلاثة، وابتدأت بالعلامة سيدي محمد بن محمد؛ فأقول الآن، مبينا لمقروءاتي عليه:

منها: "سلم" الأخصري، بشرح العلامة بناني، و"مختصر" السعد، شرح "تلخيص المفتاح" في الفنون الثلاثة: المعاني والبيان والبدیع، و"جمع الجوامع" للتاج السبكي، بشرح المحلي، و"رسالة العضد" في علم الوضع، ونظم العلامة ابن كيران في الاستعارة والمجاز، بشرحه، أي "شرح" شيخنا، قرأته عليه من أوله إلى آخره، وسيأتي الكلام على هذا "الشرح"، و"الوثائق الفرعونية".

[التنويه بعلمه، وذكر جملة من أوصافه الحسنة]

أما حال هذا العلامة؛ فكان من أكبر المدرسين بجامع القرويين، مقبلا على دروسه، دعوبا عليها، معتنيا بتحريرها، مهتما بتحقيق مسائلها، باذلا جهده في حل مشكلها، موضحا

لمبهمها، مفصلاً لمجملها، لهجا بتقيد مسائل مهماتها وجمع ما تفرق من تقاريرها. لا نراه إلا يلقي درسه، أو يكتب تعليقه على ما سلف من إلقائه بالأمس، لا شغل له إلا ترديد أفكاره، فيما يكتبه أو يلقيه على الطلبة من أنظاره.

فهو عالم فاضل، تحلى بالسكينة والوقار، وتحلى بحسن السمات وعزة النزاهة، وحلية القناعة مع الحاجة، وتجافيه عن إلحاح أهل الافتقار، فكان في زيه وحاله وجمال لباسه، يحسبه الجاهل أنه من الأغنياء الكبار؛ إذ كان دائما مرتديا لكسائه الجميل الأبيض، المخطط بخطوط الحرير، الذي يرق ويروق الأنظار، مع الإقبال على التعليم، ومواصلة مجالسه دون تأخر أو تعطيل.

وبالجملة؛ كان شيخنا هذا من صدور أهل العلم، ومن أهل النظر والبحث السديد في كل موضوع من دروسه، جاريا في أخلاقه مجرى أهل العلم من السلف، من المروعة وعدم سلوكه التحلي بما ينافيها؛ ولهذا كان قليل الضحك، مانلا إلى الانتقاض.

[ميول الشيخ بناني إلى العلوم العقلية،  
وأخذ المؤلف منه، ما قيده على "جمع الجوامع"  
أثناء دراسته عليه بالقرويين]

ثم إن هذا الشيخ، رحمه الله، كان ذا مشاركة في الفنون، من نحو وفقه وأصول، ومنطق وبيان. وكانت همته تميل إلى العلوم العقلية؛ فكان له بها غبطة زائدة، وإقبال تام، يكتب في ذلك ويقيد.

فمن ذلك أنه لما كنا نقرأ عليه كتاب "جمع الجوامع"، في علم الأصول، وبلغنا إلى كلام التاج السبكي، إلى مبحث العام والخاص، إلى قول المتن: (ومدلوله كلية)، وقرر ما في ذلك لأهل الفن؛ كتب في ذلك تقبيداً أخذناه عنه، ورويناه عنه إلقاء ومشافهة.

وهذا لفظ ما كتبه في ذلك، إذ أخذته منه يداً بيد، في 16 صفر عام 1328 :

أخذت هذا "التقيد" من شيخنا وعمدتنا، العلامة الأجل، غاية الأمان، وشفاء المتيم العاني، أبي عبد الله، سيدي محمد بن محمد بناني؛ ونحن يومئذ نقرأ عليه "جمع الجوامع" بالقرويين، بالحضرة الفاسية، لا زالت نعم الله تعالى بأتحانها فاشية؛ وقد بلغنا قول المتن: (ومدلوله كلية).



## [نص تقييد الشيخ سيدي محمد بناني]

« واعلم أن القرافي قد أتى بسؤال محصله أن دلالة العام على بعض أفرادها، خارجة عن الدلالات الثلاث: المطابقة، والتضمنية، والالتزام، لأن المطابقة، دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، والفرد المذكور، ليس تمام ما وضع له العام، والتضمن دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له ذلك اللفظ، والفرد المذكور جُزئي لا جزء، والالتزام دلالة اللفظ على [أمر] خارج عن معناه، لا زم لمعناه. والفرد المذكور بعض المعنى، لا لازم له، وإلا لكان غيره من الأفراد كذلك، فلا يوجد حينئذ المعنى الموضوع له اللفظ، وهو ظاهر البطلان. وحينئذ، إما أن يبطل حصر الدلالات في الأقسام الثلاثة، أو يكون العام دالا على كل فرد، الذي هو الكلية. ثم اختلف الجواب عنه، فأجاب العلامة ابن زكري، رحمه الله، بأن تلك الدلالة دلالة التزام، وانفصل على أصل الإشكال لذلك، مانلا لضعف قول الباحث، فيكون خارجا. قلنا نعم؛ فتكون الأفراد مثله خارجة هنا، كذلك قوله: فإن المسمى، إن خرج الجميع، لم يبق مسمى. جوابه: إنه الجميع، وكل فرد وإن كان خارجا، فإتما خرج من حيث كونه مستقلا، فكل فرد قيد بالاستقلال خارج، والأفراد التي هي أفراد جميعها، هي المسمى؛ لم توجد مقيدة بالاستقلال. والحاصل أن كل فرد له اعتباران: كونه مستقلا، وبه يكون خارجا لازما، وكونه فردا من الجميع، من غير قيد الاستقلال، وبه يكون داخلا؛ فالدلالة عليه بهذا الاعتبار تضمنية، وليس اللفظ باعتبارها عاما ولا كلية، وبالأول التزامية، وباعتبارها كان اللفظ عاما وكلية. ووجه اللزوم واضح، إذ الجميع يستلزم أفرادا من حيث كونها أجزاء باعتبار كونه كلا، ومن حيث كونها جزئيات، باعتبار كونه شاملا عاما، والله أعلم. هـ كلامه - أي كلام ابن زكري - رحمه الله. ولما وقف عليه شيخه الإمام، المرجوع إليه في الفتوى والأحكام، سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي، ملين القلب القاسي؛ استبعد كون الدلالة التزامية [١] دلالة على الأفراد، إذ حينئذ تكون غير مقصودة بالذات، بل بالتبع، وغير حاصلة أولا، بل ثانيا، بالانتقال من الملزوم، مع أن القوم يستدلون على الأفراد، ولا يفهم عند سماع لفظ إلا هي. هـ. وأجاب اليوسي والهلالي والشيخ بناني، وغيرهم من المحققين، بأن دلالة على ما ذكر تضمن.

<sup>(١)</sup> بياض صغير تركه المؤلف.

وقوله في السؤال جزني، لا جزء هو اشتباه وغلط نشأ له من تركيب المفصل، إذ كلامه في العام من حيث ذاته، والفرد جزء له لا محالة. وقوله جزني، لا جزء، هو جزني للعام المركب مع الحكم لا له من حيث هو. وهذا الجواب مبني على أن استشكال القرافي للعام من حيث ذاته، وتجرده عن الحكم، وبأنه خلاف الصواب. وأجاب السبكي، وتبعه المحلي وزكرياء وغيرهما، بأن دلالة على ما ذكر مطابقة، لأن قضية العام في قوة قضايا، بعدد أفرادها، وكل قضية تدل مطابقة، فكذا ما في قوتها. وهذا الجواب مردود بأمور، وذكرها [في] حواشي المحلي؛ منها أنه لا يلزم من كونها في قوة قضايا، أن تكون الدلالة كالدلالة، ضرورة أن القضية الواحدة تدل على ذلك الفرد بخصوصه، وقضية العام تدل عليه مع غيره؛ فإن قوله تعالى: (وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا) على [ ] (\*\*\*) العديدة من الإنسان، ولا كذلك "خلق زيد ضعيفاً". وأجاب الآمدي تبعاً لشيخه التلمساني بأنها تضمنية، ووجهه بإلحاق الجزني بالجزء، فإن كلا من أجزاء العام، جزء باعتبار أنه بعض بعض ما صدق عليه العام، وإن كان جزئياً، باعتبار دلالة العام في التركيب على كل فرد. ولو بدل الجزني بالجزئية، لكان صواباً. وأجاب بعضهم بأن الدلالة خارجة عن تلك الدلالة، وبني ذلك على أن دلالة المركب عقلية، والمنقسم للدلالات الثلاث، هي الدلالة الوضعية، وكونها عقلية الصواب. وهذه الأجوبة الثلاثة الأخيرة، مبنية على استشكال القرافي، وقع له من حيث الحكم عليه، وتركيبه معه، وهو الصواب المطابق للخارج، كما يدل عليه كلام عصره الإصبهاني، وهو أدري بمراده. بل القرافي نفسه صرح بذلك إذ قال: فدلالة: (اقتلوا المشركين) على قتل زيد المشرك، ليست مطابقة ولا تضمناً ولا التزاماً، إلخ. فأنت تراه اعتبر الحكم. وعليه فالحق في الجواب، هو ما أجاب به الآمدي، تبعاً لشيخه التلمساني. على أنا نقول: لا مانع من كونها تضمنية، ولا إلحاق، إذ الواحد بالشخص له جهتان. وذلك لأن قضية العام، كلية، من حيث إن الحكم يتسلط على كل فرد بخصوصه، وكل، من حيث إنها مترتبة. وكل قضية بخصوصها جزئية وجزء، باعتبارين مختلفين، ودلالة قضية العام كـ (اقتلوا المشركين) على الأمر بقتل زيد المشرك، تضمنية، لصدق حد التضمن عليها، وهو [فهم] الجزء ضمن الكل. هذا حاصل ما في المسألة، والله أعلم، وبه تعلم ما حققه بناني، تبعاً للهلالي واليوسي في "شرح السلم"، فإنه، وإن كان

(\*\*) كلمة مكتوبة بخط غير واضح. أ.م.

صحيحاً في نفسه، لا يلاقي سؤال القرافي كما سطرناه. والعلم كله لله. هذا ما تيسر تحريره في المسألة، مع ما فيه من الغثية. والله المسؤول أن ينفع به النفع العميم، وأن يكون من الأعمال المقبولة عند المولى الكريم. وإن شئت أن تسمي هذا التحصيل: "أنداء الرشد والسداد، في تحقيق سؤال القرافي عن دلالة العام على بعض الأفراد". والله ولي التوفيق، والهادي إلى سواء الطريق. هـ.

### [انصراف أهل هذا العصر عن هذه العلوم وزهدهم في اقتناء المعارف الإسلامية والأحكام العقلية]

قلت: وسيرد سؤال، ولا سيما في هذا العصر الذي زُهد فيه في اقتناء المعارف الإسلامية، وجعلت عند أبنائه، ولا سيما المتفرنجين منهم، من الأمر الباطل، الذي ليس تحته طائل؛ هذا في العلوم الشرعية، والأحكام الفقهية، التي مأخذها من الآيات القرآنية، والأحاديث الصحيحة النبوية؛ فما بالك بهذه الأحكام العقلية، التي استمدادها من الاستنباطات الفكرية، [التي] يعتقد عامتهم وخاصتهم أن تعلمها والاشتغال بها، والتحلي بها، والاتصاف بالتقدم فيها، من سقط المتاع، ومما لا ينبغي الالتفات إليه ولا الاقتداء بالماهرين فيه؛ إذ لا فائدة في علومهم ولا بها للأمة أدنى انتفاع.

ولهذا، لما دعت الأوقات [الاجتماع] ببعض من له رئاسة في بعض المصالح، التي لها دخل في شأن العلوم الشرعية الإسلامية، وصرت أومه على ما وقع من الإهمال في جانبها، وأملت أن أحظى بأن يلتفت إلى مقالي، ويرثي إلى هذه الحال، التي أدت بنا إلى الانحلال والاضمحلال؛ أجابني بأن هذه العلوم لم تبق لها جدوى تعتبر، ولا لها مصلحة ينبغي أن تعلن بها وتذكر. فرجعت عن مقالتي هذه القهقرى، وعلمت أنه ممن لا يغتبط إلا بفائدة:

\* أدر الزجاجاة فالنسيم قد انبرى \*

وعلمت أن الأولى في هذا الزمان السكوت والتسليم للقضاء، وسؤال اللطف فيه من ذي الملك والملكوت، إذ هو الحي الدائم الذي لا يفنى ولا يموت، وهو مقلب القلوب والأحوال في كل الأثناء والوقوت.

أما مسألتنا الأصولية التي أثارت أبحاثا وخلافات، وهي دلالة العام على أفراده، وما تعين فيه من الدلالات؛ فهي مسألة مهمة في أصول الفقه، إلا أن إطالة المباحثات فيها والإيرادات، وإن كانت لا تخلو عن إفادات؛ فقد شانتها الإطالة، وجرفت بها للتعطيل والبطالة.

### [إطالة الأبحاث وتطويل الحواشي، وضرر ذلك على المتعلم، و طريقة التعليم المفيدة]

وهنا أتذكر ما كان يقوله بعض أسياننا إن الأبحاث التي امتلأت بها الحواشي على "شرح" المحلي، مثلا، في الأصول؛ أخرت التلميذ عن التحصيل. ولو اقتصر الناس على قراءة شرح "جمع الجوامع" بشرح المحلي، اللطيف، لأصبح التلميذ، بدراسته مرة واحدة، إماما في الأصول.

ومسألتنا هذه التي كتب فيها شيخنا بناتي، هي قول التاج السبكي في "جمع الجوامع"، في مبحث العام، كما قدمنا: (ومدلوله كلية، أي محكوم فيه على كل فرد مطابقة، إثباتا أو سلبا، لا كل ولا كلي). هـ. [326/1].

فلو اقتصر في الدرس على حل "المحلي" مثلا، إذ قال في المتن: (ومدلوله)، أي العام في التركيب من حيث الحكم عليه (كلية)، أي محكوم فيه على كل فرد مطابقتها (إثباتا) خيرا أو أمرا، (أو سلبا) نفيا أو نهيا، نحو: جاء عبيدي وما خالفوا، فأكرمهم ولا تهنهم، لأنه في خبره قضايا بصدد أفراده، أي جاء فلان وجاء فلان. وهكذا فيما تقدم الخ، وكل منها محكوم فيه على فرد، دال عليه مطابقة، فما هو في قوتها محكوم فيه على كل فرد دال عليه مطابقة، (لا كل)، لا محكوم فيه على مجموع الأفراد، من حيث هو مجموع، نحو: كل رجل في البلد يحمل الصخرة العظيمة، أي مجموعهم، وإلا لتعذر الاستدلال به في النهي عن كل فرد، لأن نهي المجموع يمثل بانتهاء بعضهم. ولم تنزل العلماء يستدلون به عليه، كما في: (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله)، أو نحوه، (ولا كلي) محكوم فيه على الماهية من حيث هي، أي من غير نظر إلى الأفراد، نحو الرجل خير من المرأة، أي حقيقته أفضل من حقيقتها، وكثيرا ما يفضل بعض أفرادها بعض أفراده، لأن النظر في العام إلى الأفراد. ولكن تبع القرافي هذا

المبحث في العام: هل دلالاته على الأفراد، مطابقة أو تضمن أو التزام، لأن الدلالة اللفظية كما عند أهل المنطق، تنقسم إلى ثلاثة، كما قال في "السلم":

دلالة اللفظ على ما وافقه يدعونها دلالة المطابقة  
وجزئيه تضمناً وما لزم فهو التزام إن بعقل التزم

وتفصيل الكلام على كل دلالة مذكور في محله؛ وإنما أردنا الإشارة إلى وجه إثارة الأبحاث والمناقشات، وتعدد الأجوبة والخلافات، وهو الداعي لهذا "التقييد" الذي قيده شيخنا، ووفق فيه بين الأقوال، كما سبق. فلو وقف على كلام "المحلي"، الذي في مضمونه الجواب عما أثاره القرافي، وأعرض عن تلك الإيرادات؛ لصفي المورد للطلب، لأن هذا الإشكال، وإطالة البحث فيه والمقال، لا أثر له في الفقه عند الاعتبار، إلا كما قال بعضهم: تجديد الأفكار، والتباري في هذا المضمار، الذي كان السباق فيه في تلك الأعصار، وفيه يتنافس العلماء المشاركة من أعاجم تلك الأقطار.

ولهذا، كان بعض العلماء ينكرون تلك التعلقات الخالية، عند الانفصال عنها، عن فائدة ذات اعتبار. ولكن أقول: إن في إمضاء الأوقات في المباحث العلمية، لا يخلو عن أسرار، يعلمها مقدر الليل والنهار.

واعلم أن المحققين من أفاضل العلماء، يرون أن الزيادة في الشيء نقصان، وأن كثرة الأبحاث والتدقيقات، والإيرادات وتوليدها، مما يشغل الفكر، ويحول بين التلميذ وبين تحصيله مسائل العلم المطلوب، حتى كان بعض المحققين يكره هذه الحواشي، ويقول إنها تشوش أفكار التلاميذ بإيرادها الاعتراضات على الشيخ المقروء به. ولقد ذكر أبو حامد الفاسي في "مرآة المحاسن"، أن الشيخ القصار لما بلغه أن تلميذه، عالم شفشاون، الشريف ابن عبد الوهاب، أنه فتح إقراء "رسالة" ابن أبي زيد، كتب إليه مبدياً سروره بذلك، ولكن أوصاه بأن لا يزيد على شرح المتن. وقد قدمنا ذلك فيما سبق.

ولهذا كان المتقدمون من أئمة المدرسين، ينصحون بالاختصار في الدرس على فهم الحمراء، أي فهم المتن من شرح المتن، ويعنون بالحمراء المتن، لأنه قبل إحداث المطبعة كان المتن يكتب بالمداد الأحمر، تمييزاً له عن الشرح، كما تراه إلى الآن في الكتب الخطية.

## [انصراف المؤلف عن درس في المنطق، بسبب الإطالة]

قلت: وقد وقع لي، أني لما كنت أقرأ بالحضرة الإدريسية، أنه كان من نبيغاء المدرسين بالقرويين، شيخنا العلامة، مولاي عبد الله الفضيلي، وكان إذ ذاك كهلا، قويا نشيطا في دروسه، فافتتح "سلم" الأخضرى، في المنطق. وكان الطلبة النجباء لهجين بدروسه؛ فصرت أحضر هذه الدروس، وكان شأنه إطالة الأبحاث، وتتبع الشروح والحواشي، فبقي في الكلام على (أل) الذي في الحمد، نحو خمسة عشر يوما. فتركت هذا الدرس. فلما سألتني بعض الطلبة عن تركي هذه الدروس الفانقة، أجبت بآني مهاجر من بلدي، وسأجلس في فاس مدة محدودة، وإذا كان الكلام على (أل) يستوعب من مدتي نصف شهر، فكم تكون مدة إقامتي لختام "السلم"، الذي هو من مبادئ العلوم التي ربما يستغنى عنها، فكيف يمكن لي تحصيل المقاصد التي جنت لأجلها؟.

قلت: ومن آداب المعلم والمدرس النبيل، أن يقتصر في درسه على ما يفيد الطالب، ويحصل مراد التلميذ، ويتوسط في حل المتن الذي عقد له المجلس، وقصد إلى فهمه القارئ. فالمدرس لـ "سلم" الأخضرى، في عصرنا هذا، يكفيه أن يقرأ بشرح العلامة بناني، ويبين للطلبة معناه، ويفسر ما استدركه في شرحه من التنبهات على المتن، ولا يخرج عن ذلك بتتبع الإيرادات الخالية عن الفائدة. فإن ألقى إليه طالب في المجلس إشكالا من عنده طالبا جوابه، أوضحه له وبينه له، لأن من شأن الطالب في قراءة هذا الفن، أن يكون ممن شدا في الطلب، وجاد فهمه، وتأهل لفهم ما في المتن وما تعلق به من خفي المعاني. وبالجمل؛ فلا يترك بيان هذا المتن المقروء وشرحه، ويخرج إلى غيره من الحواشي المملوءة بمطولات الأبحاث، التي تحول بين الطالب وبين فهم المتن المقصود بالذات. ولهذا قيل، كما في "قانون" العلامة اليوسي: حد الإقراء تصحيح المتن، وحل المشكل. والزيادة على هذا، ضررها بالمتعلم أكثر من نفعها. هـ [ص130].

قلت: وقد ذقنا هذا بالفعل؛ فإننا قد انتفعنا بدروس الشيوخ الذين كانوا يقتصرون على شرح المتن، دون الالتفات إلى ما يكثر به بعض الحواشي، لأنها تشوش الأفكار، وتحير

الأنظار. والطالب بالضرورة يكون في ابتداء التعليم، وتلك الإطالة التي تملأ الحواشي، تكون غالباً من فنون أخرى غير الفن الذي هو فيه. والغالب ان المبتدئ يكون خالياً ذهنه عن ذلك، أو له إمام يسير.

نعم؛ يقال، كما قال الشيخ اليوسي: ولا بد أن يدرج في ما ذكر التنبيه على النقص أو الحشو، وهو من تصحيح المتن، وتوجيه ما يحتاج إلى التوجيه. ثم قال: والتحقيق هو أن يعامل كل بما يليق به. قال: والمدرس، إن لم يكن طبيبياً، كان ما يفسده أكثر مما يصلحه. هـ [ص130].

\* \* \*

### [وصف المؤلف درسه لكتاب "أحكام القرآن" لابن العربي]

قلت: ولقد كنتُ أقرأ مع الطلبة كتاب "أحكام القرآن" لابن العربي، وكنت أطيل الذيل في التقرير، وأنتبع كلام ابن العربي حرفاً حرفاً، وأجهد نفسي في شرح كلامه؛ لأنه لا يخفى كلام إمام مشارك، مجتهد في مآخذ الأحكام، واستخراج الفروع من تلك الآيات التي تتعلق بها، ويأتي بأقوال المفسرين في الآية. وكان في الغالب يُجمل فيها ويرجّح ما تبين له الترجيح فيه من الأقوال. فكنتُ أجعل تفسيره بمثابة المتن، حتى كان الدرس لا يستوعب إلا أسطراً يسيرة، كما أثبت ذلك فيما جمعته من تلك الدروس.

ولكن هؤلاء الطلبة، كانوا كلهم علماء نبلاء. ومع ذلك، كنتُ أسألهم: هل يروقه أن أبقى سائراً على هذا النسق، أو أختصر فيه؟ فكانوا كلهم يجيبون بالبقاء على نسقي محبذين لذلك.

ولكن مثل دراسة "أحكام" ابن العربي على هذا النسق، وبسط اختصاره، وبيان مجمله، وإيضاح خفائه، بجلب أصول النصوص، وتزيين خواتم تلك السطور، ببواقيت الفصوص؛ تسر العموم والخصوص، مع غاية البيان، وتحقيق ما عول عليه المفسرون، واعتمده أعيان الفقهاء من الفروع، التي يدان بها الملك الديان، والعلم كله لله الرحمان، الذي علم القرآن.

## [كلام الغزالي والشاطبي في الاقتصار بالمتعلم على قدر فهمه ]

وفي هذا يقول حجة الإسلام، في الوظيفة السادسة من وظائف المعلم:  
"الوظيفة السادسة أن يقتصر بالمتعلم على قدر فهمه، فلا يلقي إليه ما لا يبلغه عقله،  
فينفره أو يخطب عليه عقله؛ اقتداء في ذلك بسيد البشر، صلى الله عليه وسلم، حيث قال:  
"نحن معشر الأنبياء، أمرنا أن ننزل الناس منازلهم، ونكلمهم على قدر عقولهم"؛ فليبت إليه  
الحقيقة، إذا علم أنه يستقل بفهمها. وقال، صلى الله عليه وسلم: "ما أحد يحدث قوماً بحديث  
لا تبلغه عقولهم، إلا كان فتنةً على بعضهم"، انظر تمامه. [الإحياء: 43/1].  
وعلى هذا؛ فإلقاء تلك الإشكالات والإيرادات العقلية، التي يلقيها أرباب الحواشي،  
وعامتها صادرة من تعلقات منطقيّة أو ما شابهها، يورده علماء مارسوا جل العلوم، وأتقنوا  
فهم فنونها من المنطوق والمفهوم، وعلّموا ما في طيها من مشكل وواضح معلوم، وامتلت  
صدورهم واتسعت معارفهم؛ فهم يريدون إذاعتها، ويودون الإتفاق مما أفاء الله عليهم من  
سعتها.

ولكن الطالب لا زال في البداية، لا يلانمه أن يتلقى ما هو من العلوم التي لا يحتاج إليها  
إلا عند النهاية، إذ هو في هذه البداية يعالج الوسائل التي تبلغه إلى المقاصد التي وصل إليها  
أهل النهاية. ولهذا قال حجة الإسلام: من أدب المتعلم، أن لا يخوض في فن، حتى يستوفي  
الذي قبله؛ فإن العلوم مرتبة ترتيباً ضرورياً، وبعضها طريق إلى بعض. والموفق من راعى  
ذلك الترتيب والتدرج. هـ [الإحياء: 39/1].

وفي مثل هذا، والعدول عنه، يضل المدرس، ويلقي إلى التلميذ مسألة منطقيّة، وهو في  
مبادئ تعلم العربية، أو يلقي إليه مشكلة أصولية، وهو في المبادئ الفقهيّة. وفي هذا يقول  
الإمام النظار، أبو إسحاق الشاطبي، في المقدمة التاسعة، من كتابه "الموافقات"، التي ذكر  
فيها تقسيم العلم إلى ثلاثة أقسام؛ منه ما هو من صلبه، ومنه ما هو من ملحه، ومنه ما ليس  
من صلبه ولا ملحه.



ثم بين الأقسام الثلاثة، ثم ذكر أنه قد يعرض للقسم الأول أن يعد من الثاني، ثم ذكر أنه قد يعرض للأول أن يصير من الثالث، ويتصور ذلك فيمن يتبجح بذكر المسائل العلمية لمن ليس من أهلها، أو ذكر كبار المسائل لمن لا يحتمل عقله إلا صغارها، على ضد التربية المشروعة. فمثل هذا يُوقَع في مصائب، ومن أجلها قال علي، رضي الله عنه: حدثوا الناس بما يفهمون. أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟! وقد يصير ذلك فتنة على بعض السامعين. قال:

"وإذا عرض للقسم الأول أن يعد من الثالث، فأولى أن يعرض للثاني أن يعد من الثالث، لأنه أقرب إليه من الأول. فلا يصح للعالم، في التربية العلمية، إلا المحافظة على هذه المعاني، وإلا لم يكن مربيًا، واحتاج هو إلى عالم يربيه. ومن هنا لا يسمح للناظر في هذه الكتاب، أن ينظر فيه نظر مفيدٍ أو مستفيد، حتى يكون ريان من علم الشريعة، أصولها وفروعها، منقولها ومعقولها". هـ. [52/1].

هذا ما جرَّ إلينا "تقييد" شيخنا بناني المترجم، في (مبحث دلالة العام على بعض أفرادها)، الذي أثاره بحث الإمام القرافي. وأتبعناه بالكلام على ما أولع به المؤلفون المتأخرون، وخصوصًا في فنون العلوم العقلية، من إثارة الإشكالات وتوليد التعقلات، وخصوصًا في علم الأصول الفقهية، وفنون البلاغة. وأشرنا إلى أن المحققين من أهل العلم، كانوا يكرهون إثارة ذلك للطلاب أول ابتدائه، وأن الأولى بالمدرس أن يقتصر على حل المتن، وإبلاغ معناه للطلاب، دون تشويش الفكر بهذه الإيرادات، وما ينشأ عنها من الأجوبة والتعقبات وتسلسلها، كما سبق.

\* \* \*

### [ عود إلى مقروءات المؤلف، وما أخذه عن شيخه بناني ]

والآن نرجع إلى تتميم بيان ما قرأناه على الشيخ المذكور، وأخذناه عنه كتابة ودرسا. فمن ذلك: "نظم" الشيخ العلامة سيدي الطيب ابن كيران، في الاستعارة والمجاز؛ فباني قرأته عليه من أوله إلى آخره، بشرحه الذي أوعب فيه الكلام، ووفى بالمرام، وجمع فيه بين "شرح" العلامة البوري، و"حاشية" شيخه وشيخنا، أبي العباس ابن الخياط.

فكان "شرحاً" معيناً للطالب عن إتعاب نفسه في مراجعة غيره؛ إذ وسع فيه العبارة، وكشف عن الخفي في مباحثه أستاره، مع حسن النسق، وإبانته فيه، على عادته، رحمه الله، ما اعتمده في ذلك الفن، أهل التحرير فيه والتحقيق، وجاء بالنقول الصحيحة عن أربابها. وقد كنا ختمناها عليه أيام العطلة، في مسجده المجاور لداره، ولم يكن يحضر هذا الدرس إلا النزر اليسير من الطلبة، وكلهم أو غالبهم من النبلاء. وبكل حال؛ فباني أخذت هذا "الشرح" عليه مشافهة وقراءة. على أن هذا الفن قد أميت اليوم بالمغرب، كما أميتت غيره من العلوم الإسلامية. فيارب دارك هذه الأمة بالظافك، ورد عليها ما ذهب عنها من محاسن أو صافها، فأنت عل كل شيء قدير، وبسرير الإجابة جدير.

يارب وانصر ديننا المُمَدِّي      واجعل ختام عزّه كما بُدِّي  
واحفظه يارب بحفظ العلمَا      وارفع منار نُوره إلى السما

[ "رسالة الوضع" للإمام العَضُد: موضوعها،  
والكلام على شراحها، وفاندها ]

ومما أخذنا على شيخنا المذكور، وقرأنا عليه، كما سبق، "رسالة الوضع" الشهيرة، التي ألفها عضد الدين الإيجي الشافعي. ترجمه السيوطي فقال:  
الإمام العَضُد، عبد الرحمان بن أحمد بن عبد الغفار، القاضي، عضد الدين الإيجي، بهمزة مكسورة، وياء تحتيّة وجيم. العلامة الشافعي، المشهور بالعضد. أنجب تلامذة عظاما اشتهروا في الآفاق؛ منهم شمس الدين الكرمانى، والتفتازانى، والضياء القرمي. صنف "شرح" مختصر ابن الحاجب الأصولي، و"المواقف"، و"الفوائد الغيائية" في المعاني والبيان، و"رسالة في الوضع". وجرت له محنة مع صاحب كرمان، فحبسه في القلعة، فمات مسجوناً سنة ست وخمسين وسبع مائة. [حاشية الدسوقي: 10].

وهذه "الرسالة" صغيرة الجرم، صعبة الفهم، تتعب الناظر فيها، سيما إن لم يكن له إلمام بدقائق العلوم العربية؛ فهي رموز، كأنها أغاز. وهاك لفظ فاتحتها: "هذه فائدة تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة. (المقدمة): اللفظ قد يوضع لشخص بعينه، وقد يوضع له

باعتبار أمر عام، وذلك بأن يتعقل أمر مشترك بين مشخصات، ثم يقال: هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات بخصوصه، بحيث لا يفهم ولا يفاد منه إلا واحد بخصوصه، دون القدر المشترك، فتعقل ذلك المشترك، آلة للوضع، لأنه الموضوع له؛ فالوضع كلي، والموضوع له مشخص، وذلك مثل اسم الإشارة؛ فإن هذا مثلا موضوعه ومسماه، المشار إليه المشخص، بحيث لا يقبل الشركة". ثم قال:

" تنبيه: ما هو من هذا القبيل، لا يفيد التشخص إلا بقرينة معينة، لاستواء نسبة الوضع

إلى المسميات". ثم صار يبين التقسيم. إلخ.

ثم إن هذه "الرسالة" الصغيرة التي في أصلها لا تملأ صفحة، صارت تكبر شيئا فشيئا، فكبرت أولا بشرحها لأبي القاسم السمرقندي. ولكن لما أتى السمرقندي في "شرحه" بعبارات تشبه عبارات "الرسالة"، وينهج نهجها في اتباع طريق الاختصار، واتباع نسق البلاغة، واصطلاحات المطلعين على قواعد الفن من النبلاء الكبار؛ أصبح "الشرح" أيضا، لشرحه بهذا الاعتبار، [في حاجة إلى شرح].

فتصدى أهل الاطلاع والممارسة للفن، لإيضاح ذلك بكتب الحواشي، لكشف ما استتر فهمه على القاصر في هذا المضمار.

فكتب في ذلك العلامة الدسوقي، والعلامة الحفناوي، فقال هذا الثاني:

"فيقول العبد الفقير، محمد الحفناوي الشافعي: لما تعلق القلب بشرح "العضدية"، للعلامة أبي القاسم، علي السمرقندي؛ بذلت في كشف نقاب مخدراته جهدي، حين ألفت طلابه بالإباء عن التمتع بحاسنه محصورة، لكون معانيه في زوايا المباني عن بعض الأذهان مقصورة؛ فخطر لي أن أجمع عليه ما تلقيته من نفايس التقريرات، واقتطفت من ثمرات المؤلفات، سالكا سبيل الإيضاح، لمسيب الحاجة في حل المشكلات إلى الإفصاح"، إلخ. [ص2].

ثم كذلك فعل الدسوقي إذ قال:

"هذه تقييدات تتعلق بشرح العلامة السمرقندي على "الرسالة العضدية"، استنبطها

من تقرير شيخنا أبي الحسن، علي بن أحمد الصعيدي، العدوي المالكي. هـ. [ص2].

ثم إن المحشي الدسوقي، هو متأخر عن المحشي الحفني، إذ هو تلميذه. ولهذا يتعقب عليه بعض تعقباته على الشارح السمرقندي. وأطال كل من المحشيين الأبحاث والتعقبات، حتى [أصبحت] تلك "الرسالة" كبيرة الجرم مديدة، لما كتب عليها من الإيضاحات الكثيرة، والإشكالات العديدة.

وفحوى هذه "الرسالة"، وإن كان جديدا في الإبداع، وفي مبحث الوضع جديرا بالاختراع؛ هو راجع إلى علمين شهيرين: إما علم اللغة، أو علم العربية، وربما أضيف الوضع إلى أصول الفقه.

ولكن الإمام الشاطبي نفى أن تكون مسألة ابتداء الوضع، من الأصول، بناء على ما في المقدمة الرابعة من "الموافقات": أن كل مسألة مرسومة في أصول الفقه، لا ينبغي عليها فروع فقهية أو آداب شرعية، أو لا تكون عوناً في ذلك؛ فوضعها في أصول الفقه عارية، إلخ. ثم قال: وعلى هذا يخرج عن أصول الفقه كثير من المسائل التي تكلم عليها المتأخرون وأدخلوها فيها، كمسألة ابتداء الوضع. هـ [18/1].

أما كون موضوع "الرسالة" يرجع إلى علم العربية، فقد قال المحشي الحفني، لما رد على المحشي غيره، الذي ظن أن المقدمة في كلام العضد مقدمة علم، فأورد عليه أن التقسيم ليس علما، وإنما هو مقدمة علم، لأنه من مبادئ علم العربية. وذلك لأن معرفة المفهومات الاصطلاحية المذكورة فيه، ككون وضع اسم الإشارة عاما لموضوع له خاص، يستعان به على معاني جملة من الألفاظ هي مبادئ علم العربية، ككون هذا للمفرد المذكر. وقد يجاب بأن المقصود، وإن كان مقدمة علم لتوقف الشروع عليه، هو علم في نفسه أيضا، كما قالوا بنظيره في المنطق. على أنك قد علمت مما تقدم، أن المقدمة هنا مقدمة كتاب، لا مقدمة علم، فتأمل. هـ [ص31].

ثم إن مثل هذه الحواشي، التي تتعب الفكر وتفني الوقت؛ فاندتها قليلة، وجدواها ضئيلة. فإن سلمنا أن فيها فائدة تمرين الأفكار، وتوسيع الأنظار، فالاشتغال بها أولى؛ [فقد قال] الإمام النظار، أبو إسحاق الشاطبي، في مثل تتبع هذه الأبحاث، وتطلبها طلب المتقلسفين، هو غير لائق بحدود الشريعة، إذ بني أمرها وتعليم أصولها وفصولها على التقريب. قال:

"وقد بين، عليه السلام: الصلاة والحج، بفعله وقوله على ما يليق بالجمهور. وكذلك سائر الأمور، وهي عادة العرب، والشريعة عربية". ثم قال:  
"فإذن، التصورات المستعملة في الشرع، إنما هي تقريبات بالألفاظ المترادفة وما قام مقامها من البيانات القريبة".

"ثم بين أن التصورات بالحدود، على ما شرطه أرباب الحدود، أي وهم المناطق، يتعذر الإتيان بها. قال: "ومثل هذا لا يجعل من العلوم الشرعية التي يستعان بها فيها. وهذا المعنى تقرر، وهو أن ماهيات الأشياء، لا يعرفها على الحقيقة إلا باريها. فتصور الإنسان على معرفتها، رمي في عماية. هـ[الموافقات: 29/1].

### [مسألة اللغة، وهل هي توقيفية؟]

فنقول هنا: إن وضع اللغة، على ما عليه جمهور أهل الأصول، هي توقيفية. ففي "جمع الجوامع": مسألة، قال ابن فورك والجمهور: اللغات توقيفية، علمها الله تعالى بالوحي، أو خلق الأصوات، أو العلم الضروري. وعزي إلى الأشعري.  
ثم ذكر في المسألة أقوالاً أوصلها إلى ستة، وإخبار السادس منها، هو الوقف عن القطع بشيء من هذه المذاهب. قال الشارح حلولو:

"وإذا ثبت هذا، فاختلف الشيوخ في هذه المسألة: هل لها فائدة تتعلق بأصول الفقه أو لا؟ فقال الأبياري: في موضع الصحيح عندنا أن لا فائدة فيها، لأن الله قد أمرنا بتنزيل الأحكام على ما نفهم من اللغة العربية، إلا أن يثبت للشرع تصرف في لفظها أو مفهومها لا يختلف، سواء كانت توقيفية أو اصطلاحية. نعم؛ تظهر فيها فائدة واحدة، تتعلق بإمكان الغلط في الإطلاق وامتناعه". [169/1].

ثم نقل الأبياري عن مالك ما يفيد أنها اصطلاحية، وهناك تظهر الفائدة:  
"وعن القرافي عن المازري، أن فائدة الخلاف، تظهر في جواز قلب اللغة فيما لا تعلق له بالأحكام الشرعية. وأما ما له تعلق بالأحكام الشرعية، فلا خلاف في عدم تجويز قلبه".  
إلخ.

وكل هذا، إنما هي احتمالات، لا جزم بها يرجع لنص لا خلاف فيه. وقد قال في تعريف الوضع الذي وضعت "الرسالة" فيه فقال:

"والوضع: جعل اللفظ دليلاً على المعنى. ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى، خلافاً لعباد"، إلخ. [جمع الجوامع: 1/165].

وقال قبل هذا: "ومدلول اللفظ، إما معنى جزئي أو كلي، أو لفظ مفرد مستعمل، كالكلمة، أو مهمل، كأسماء حروف الهجاء، أو مركب".

ثم ذكر بقية الأبحاث المتعلقة بالوضع من أنواع الدلالات، من الجزئي والكلي والمتواطئ والمشكك، والمرادف والمشارك، والحقيقة والمجاز، إلخ ما قرر في محله.

وكل هذا يُعرفك أن ما تكلم عليه العضد في "رسالته"، كله إنما هو تفلسف وتدقيق في الفهم، واستنباط عقلي، لا يستند إلى نقل. وإنما هو تعقل وابتكار أفكار، ولا ينبني عليه في الأصول ولا في الفروع، فائدة ذات اعتبار.

ولهذا لم تعط هذه "الرسالة" في الدراسة محصول الكفاية بأصل الوضع، الذي هو في الحقيقة فن راجع إلى أصل وضع.

ولهذا أُطال فيه صاحب "المزهر"؛ فقال في أوله: هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه، واخترت تنويحه وتبويبه. وذلك في علوم اللغة وأنواعها، وشروط أدائها وسماعها، حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع، وأتيت فيه بعجائب وغرانب حسنة الإبداع، إلخ. ثم صار يذكر الأنواع التي بويها، وأنهاها إلى خمسين باباً.

[التنويه بكتاب "المزهر" للإمام السيوطي،  
في علوم اللغة العربية]

وهو كتاب مفيد جداً في العلوم العربية المحضّة، وما يتعلق بها؛ تصريفاً ووضعاً وأسماء وأفعالا، وأوزانها الصحيحة فيها، والصحيح منها الثابت رواية، والمردود، والأصيل الموضوع المختلق، إلى غير ذلك مما تمس إليه الحاجة لمن يعتني بأمر اللغة العربية، دون مزجها باصطلاحات فلسفية خارجة عن مناهجها.

وفي الوضع، الذي هو موضوع كلامنا، قال في بيان واضع اللغة: وهل هي توقيف ووحى، أو اصطلاح؟. ثم صار ينقل الأقوال في ذلك عن أرباب الفن، فقال عن ابن فارس: اعلم أن لغة العرب توقيف، ودليل ذلك قوله تعالى: (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)، فكان ابن عباس يقول: علمه الأسماء كلها، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة وأرض، وسهل وجبل، وجمل وحمار، وأشباه ذلك من الأمم وغيرها. ثم رد القول بأنها اصطلاح، وقال: ولعل ظاننا يظن أن اللغة التي دللنا على أنها توقيف؛ إنما جاءت جملة واحدة، وفي زمان واحد. وليس الأمر كذلك، بل وقف الله، عز وجل، آدم، عليه السلام، على ما شاء أن يعلمه إياه، مما احتاج إلى علمه في زمانه، وانتشر من ذلك ما شاء الله. ثم علم بعد آدم من عرب الأنبياء، صلوات الله عليهم، نبياً نبياً، ما شاء الله أن يعلمه، حتى انتهى الأمر إلى نبينا محمد، صلى الله عليه وسلم؛ فأتاه الله من ذلك ما لم يؤته أحداً قبله تماماً، على ما أحسنه من اللغة المتقدمة. ثم قرّر الأمر قراره، فلا نعم لغة من بعده حدثت، فإن تعمل اليوم لذلك متعملاً، وجد من نقاد العلم من ينفيه ويرده.

ثم ذكر قضية الإمام، واضع النحو، أبي الأسود الدؤلي، وهو من الصحابة، أن امرءاً كلمه ببعض ما أنكره أبو الأسود، فرده بلطف. ثم ذكر ابن فارس أنه لم يبلغنا أن قوماً من العرب في زمان يقارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه، فكنا نستدل بذلك. قال: وقد كان في الصحابة، رضي الله عنهم، وهم البلغاءُ والفصحاءُ، من النظر في العلوم الشريفة ما لا يخفاء به، وما علمناهم اصطلاحوا على اختراع لغة أو إحداث لفظة. وفي كل ذلك دليل على صحة ما ذهبنا إليه.

قال الجلال، عن ابن جنى، والفارسي من المعتزلة، واللفظ لابن جنى إذ قال: باب القول على أصل اللغة: ألهام هي أو اصطلاح؟ هذا موضع محوج إلى فضل تأمل، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي وتوقيف؛ إلا أن أبا علي، يعني الفارسي، قال لي يوماً: هي من عند الله، واحتج بقوله تعالى: (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا). ثم قال ابن جنى: وهذا لا يتناول موضع الخلاف. ثم ذكر بعض التأويلات في الآية، ثم قال: وعلى أنه قد فسر هذا بأن قيل: إنه تعالى علم آدم أسماء جميع المخلوقات، بجميع اللغات: العربية والفارسية، والسريانية والعبرانية والرومية، وغير ذلك؛ فكان ولده يتكلمون بها. ثم إن

ولده تفرقوا في الدنيا، وعلق كل واحد منهم بلغة من تلك اللغات، فغلبت عليه واضمحل عنه ما سواها، لبعد عهدهم بها. وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بها، وجب تلقيه باعتقاده والانتواء عليه. [6/1].

ثم أفاض الجلال بذكر حجج الفريقين. وأخيراً ذكر ما أسلفناه من استظهار ابن الحاجب، الظاهر من هذه الأقوال، قول أبي الحسن الأشعري. ثم ذكر عن التاج السبكي في "شرحه للمنهاج"، معنى قول ابن الحاجب: القول بالوقف عن القطع بواحد من هذه الاحتمالات، وترجيح مذهب الأشعري يغلبه الظن. قال: وكان بعض الضعفاء يقول: إن هذا الذي قاله ابن الحاجب، مذهب لم يقل به أحد، لأن العلماء في المسألة بين متوقف وقاطع بمقالته، فالقول بالظهور لا قائل به. قال: وهذا ضعيف؛ فإن المتوقف لعدم قاطع قد يرجح بالظن. ثم إن كانت المسألة ظنية، اكتفى بالعمل بها بذلك الترجيح، وإلا توقف عن العمل بها. ثم قال: والإنصاف أن الأدلة ظاهرة فيما قاله الأشعري؛ فالمتوقف إن توقف، لعدم القطع، فهو مصيب، وإن ادعى عدم الظهور، فغير مصيب. هذا هو الحق الذي قال به جماعة من المتأخرين، منهم الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في "شرح العنوان". انظر تمامه [15/1].

### [إعراض الجمهور عن دراسة علم الوضع، لقلّة فائدته]

وعلى الوضع وما يتعلق به؛ فإن الجلال السيوطي أطال في ذلك، بجلب النقول وبسط الأقوال. وهذا النوع غير الذي جرى عليه العُضد في "الرسالة"، لأن مع ما فيه من الغموض والتفلسفات، ليس تحته طائل، ولا وجد في الإقبال عليه في التعليم إلا القليل، ولا سيما أهل العلم المتقدمين؛ فإنهم لا يعرفون هذه الرسالة.

ولقد أخبرني شيخنا العلامة المرحوم ابن الأبار، أنه يوماً كان مع شيخه العلامة أبي العباس السلاوي - وهو يومئذ شيخ الجماعة بتطوان، والشيخ الذي أخذ عن كبار الشيوخ المشاهير بحاضرة فاس، واستحق الشيوخة هنالك، وتصدى للدراسة في القرويين على ما كان بلغنا، وهو من أقران شيخنا العلامة ابن الخياط، أو أكبر منه - وجرى للفقهاء ابن الأبار



ذكر "الرسالة" المذكورة، فقال العلامة السلوي لشيخنا ابن الأبار: فيما تتكلم هذه الرسالة؟ لكونه لم يعرفها أصلاً، فضلاً أن يكون درسها وقرأها.

وبكل حال؛ فإتشاء السيد العضد لتلك "الرسالة"، ما كان مقصده إلا نشر علم بها. فجزاه الله على نيته، وبلغه في مقصده منتهى أمنيته، لأن مثل هؤلاء الأعلام، كانت أمانيتهم محصورة في دراسة المعارف والعلوم، وإبلاغها لمن يستحقها.

ثم إن الكلام في مسألة الوضع وما تعلق بها، بعد أن درسوا ما فيها، واستوضحوا معانيها؛ ألفوا أنه لا فائدة في إضاعة الوقت في مجاريها، وكثرة الاحتجاجات والخلافات في تحريرها. قال الجلال: قال في "رفع الحاجب": الصحيح عندي أنه لا فائدة لهذه المسألة، وهو ما صححه ابن الأنباري وغيره، ولذلك قيل: ذكرها في الأصول، فضول. هـ [المزهر: 17/1]. وقد ذكرنا ذلك سابقاً، وأن بعضهم استخرج لها فائدة في ذلك.

ومن هذا قال الإمام النظار، أبو إسحاق الشاطبي إن كل علم ليس فيه فائدة دينية أو دنيوية؛ فالخوض فيه خوض فيما لم يدل على استحسانه دليل شرعي. ويقال عن الإمام مالك إنه كان يكره الكلام فيما ليس تحته عمل، ويحكي كراهيته عن تقدم. وبين الشيخ أبو إسحاق ذلك بقوله:

"إنه شغل عما يعني من أمر التكليف، الذي طوقه المكلف، بما لا يعني؛ إذ لا ينبتني على ذلك فائدة، لا في الدنيا ولا في الآخرة. أما في الآخرة، فإنه إنما يسأل عما أمر به، أو نهي عنه. وأما في الدنيا، فإن عمله بما علم من ذلك، لا يزيده في تدبير رزقه ولا ينقصه. وأما اللذة الحاصلة عنه في الحال، فلا تفي مشقة اكتسابها، وتعب طلبها، بلذة حصولها. وإن فرض أن فيه فائدة في الدنيا، فمن شرط كونها فائدة، شهادة الشرع لها بذلك". [الموافقات: 1 - 22/20].

ثم انظر إلى ما يصرف في عصرنا هذا الناس أعمارهم، ويضيعون أوقاتهم، ويتعبون أنفسهم، ويحملون أبناءهم أمراً إذا، وينفقون عليهم أموالاً طائلة؛ ثم هم في ذلك يخرجون عن الديانة ويعادونها، إذ جلهم يصير عندهم الدين من قبيل الخرافات، وفي طي المهملات. والكاره لذلك، والمنكر على أولاده وأحفاده؛ قوله في ذلك ونهيه عن ذلك، عليه مردود، والأمر لله الواحد القهار.

## رجوع للكلام على ما هو من صلب العلم، وما هو من ملحه، حسب تقسيم الشاطبي]

ثم إن أبا إسحاق المذكور، قسم هذا الموضوع إلى ثلاثة أقسام، إذ قال: من العلم ما هو من صلبه، ومنه ما هو من ملحه، ومنه ما ليس من صلبه ولا من ملحه، ويعني بهذا العلم، العلم الديني الإسلامي؛ فذكر الأول، وقال فيه:

"هو الأصل، وعليه مدار الطلب، وإليه تنتهي مقاصد الراسخين، وذلك ما كان قطعياً أو راجعاً إلى أصل قطعي، والشريعة المباركة المحمدية، منزلة على هذا الوجه. ولذلك كانت محفوظة في أصولها وفروعها، كما قال تعالى: (إِنَّ نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)؛ لأنها ترجع إلى حفظ المقاصد التي يكون بها صلاح الدارين، وهي الضروريات والحاجيات والتحسينات، وما هو مكمل لها ومتمم لأطرافها، وهي أصول الشريعة".

ثم استمر في تأييد هذا الموضوع؛ ومعناه أن العلم الصحيح، هو ما أتت به الشريعة، وأفادته أصولها من الكتاب والسنة الصحيحة، والإجماع المستند إلى أصل صحيح، والقياس على ما دلت عليه هذه الأصول من الفروع، كما هو مقرر في فن الأصول، الذي هذا الكتاب - وهو "الموافقات" - روح من أرواح أبوابه، وكشف لما توارى عن الباحثين من أسرارهِ. ولهذا اشترط مؤلفه في أوله أنه لا يسوغ لمن يحاول الاستفادة منه، إلا أن يكون رياناً من الشريعة، أصلاً وفرعاً، كما سبق لنا.

ثم ذكر ما هو من ملح العلم لا من صلبه، وهو ما لم يكن قطعياً ولا راجعاً إلى أصل قطعي، بل إلى ظني، أو كان راجعاً إلى قطعي، إلا أنه تخلف عنه خاصة من تلك الخواص، أو أكثر. ثم قال:

"ولتخلف بعض هذه الخواص، أمثلة يلحق بها ما سواها، أحدها: الحكم المستخرجة لما لا يعقل معناه على الخصوص في التعبدات، كاختصاص الوضوء بالأعضاء المخصوصة، والصلاة بتلك الهيئة من رفع اليدين والقيام والركوع والسجود، وكونها على بعض الهيئات

دون بعض، واختصاص الصيام بالنهار دون الليل، وتعيين أوقات الصلوات في تلك الأحيان المعينة دون ما سواها". قال:

"إلى أشباه ذلك مما لا تهتدي العقول إليه بوجه". قال: "فيأتي بعض الناس، فيطرق إليه حكما يزعم أنها مقصود الشارع من تلك الأوضاع؛ وجميعها مبني على ظن وتخمين غير مطرد في بابه، ولا مبني عليه عمل، بل كالتعليل، بعد سماع للأمور الشواذ. وربما كان من هذا النوع ما يعد من القسم الثالث، لجنايته على الشريعة، في دعوى ما ليس به علم، ولا دليل لنا عليه". قال:

"والثاني: تحمل الأخبار والآثار، على التزام كفيات لا يلزم مثلها، ولا يطلب التزامها، كالأحاديث المسلسلة"، إلخ. [الموافقات: 43/1].

**قلت:** وهذه هي النوع المسمى عند اصطلاح أهل الحديث، بالحديث المسلسل، كما هو معلوم في ذلك الفن. وقد ذكروه وذكروا ما ورد في ذلك، وذكروا له فائدة وفضيلة، فقال أبو عمرو ابن الصلاح في كتاب "علوم الحديث": ومن فضيلة التسلسل، اشتماله على مزيد الضبط من الرواة. ولما تسلم المسلسلات من ضعف، أعني في وصف التسلسل، لا في أصل المتن. هـ- [ص113].

**قلت:** ومن ذلك في الأوليات الذي اعتنى العلماء إلى عصرنا هذا بروايته، وهو حديث صحيح: "الراحمون يرحمهم الرحمن"، ويقول الراوي: وهو أول حديث حدثني به إلخ، كما هو معلوم.

ثم قال الشاطبي: الثالث، أي مما يعد من ملح العلم، الفائق في استخراج الحديث من طرق كثيرة، لا على طلب قصد تواتره، بل على أن يعد أخذًا له عن شيوخ كثيرة، من جهات شتى، وإن كان راجعا إلى الأحاد في الصحابة أو التابعين أو غيرهم؛ فالاشتغال بهذا من الملح، لا من صلب العلم.

ثم قال: خرج أبو عمر بن عبد البر عن حمزة بن محمد الكناني، قال: خرجت حديثا واحدا عن النبي، صلى الله عليه وسلم، من مانتني طريق، أو من نحو مانتني طريق - شك من الراوي -، قال: فداخطني من ذلك من الفرغ غير قليل، وأعجبت بذلك، فرأيت يحيى بن معين في المنام، فقلت له: يا أبا زكرياء، قد خرجت حديثا عن النبي، صلى الله عليه وسلم، من

مائتي طريق، قال: فسكت عني ساعة، ثم قال: أخشى أن يدخل هذا تحت (الهاكمُ الكأثرُ). هـ  
قال الشاطبي: وهو صحيح. [الموافقات: 47/1].

### [العلوم المأخوذة من الرؤيا]

ثم قال: "والرابع - من ملح العلم - العلوم المأخوذة من الرؤيا، لا يرجع إلى بشارة ولا نذارة؛ فإن كثيرا من الناس يستدلون على المسائل العلمية بالمنامات. وما يتلقى منها تصریحا؛ فبها، وإن كانت صحيحة، فأصلها، الذي هو الرؤيا، غير معتبر في الشريعة في مثلها، كما في رؤيا الكناني المذكورة آنفا".

قلت: وقد ذكرناه في هذه "الفهرسة"، لما تكلمنا على الرؤيا.

والكناني، أحد أئمة الصوفية الكبار، وهو أنه رأى النبي، صلى الله عليه وسلم، في المنام، فقال له أدع الله أن لا يميت قلبي، فقال له: قل أربعين: يا عزيز، لا إله إلا أنت. إلخ. وهذه الرؤيا تلقاها الأئمة بالقبول من أهل الباطن والظاهر، حتى رأيت الحاتمي في "الفتوحات"، ينسبه إلى هذا الإسم، وهو الخطاب بأنت.

ثم قال، راجعا إلى ما ذكر عن يحيى بن معين:

"فإن ما قال فيها يحيى ابن معين صحيح، ولكنه لم نحتج به حتى عرضناه على العلم في اليقظة، فصار الاستشهاد به مأخوذا من اليقظة، لا من المنام. وإنما ذكرت الرؤيا تائيسا، وعلى هذا يحمل ما جاء عن العلماء من الاستشهاد بالرؤيا. [الموافقات: 48/1].

قلت: وقد تقدم لنا في هذه "الفهرسة" الكلام على الرؤيا وما يتعلق بها، وأنواع الرؤيا.

### [رؤيا المؤلف]

للشيخ سيدي إدريس الحراق،  
واتعاظه بما استفاده منها]

وفي هذه الأيام التي كنت أكتب في هذه الكراسية، رأيت أحد الأشياخ الذي كان في زماننا يلقن الأذكار، وهو الشريف الجليل، الموسوم بسمه الخير، المبارك، سيدي إدريس بن سيدي الحسين ابن الفقيه العلامة، المشارك في الفنون، من الفقه والأدب واللغة نظما ونثرا، سيدي محمد الحراق الموسوي، رؤيا طالت معه فيها المذاكرة، ولكن ضل عني [تفصيلها] لما

استيقظت، وكان آخر المذاكرة نصف بيت، وهو قول من قال: \*أنت بما قد سقيت شارب\*  
 إلخ، فاستيقظت وأنا أقول: أنت بما قد سقيت شارب، إلخ. ثم توقف فكري في تنزيله على تلك  
 المذاكرة المنامية. أما معناه الظاهر، فهو معنى قولهم: المرء مجزي بما فعل، إن خيرا فخير،  
 وإن شرا فشر، وقول الشاعر:

[لائمي] ما حبيتُ إلا بخير      ليكون الجواب خيراً لديك

أفرايت الصدا وذاك جماد      كل شيء تقولُ رد عليك

وأصل هذا قوله تعالى: (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ).

[الزلزلة:8].

أما من جهة الإشارة، فقد سبق لذهني أن هذا الشطر تحذير وتنبية، لأنني كنت قبل ذلك،  
 جرت بين يدي مذاكرة في شأن هذا الشيخ وأمثاله، وما هم عليه من مباينة هذا الطريق، بل  
 هم مخالفون في أفعالهم للشريعة، ومرتكبون لما هو محرم فيها؛ فكانت هذه الإشارة ترشدني  
 إلى الاشتغال بنفسي، وعدم التعرض لمساوئ الغير، إذ ربما تكون مساوئه وسيناته سينات  
 المحبوبين؛ ولهذا قال العارف بالله، سيدي أبو الحسن الشاذلي: اللهم اجعل سيناتنا سينات  
 المحبوبين، ولا تجعل حسناتنا حسنات من أبغضت؛ فالإساءة لا تضر مع الحب منك، إلخ.

ومن "لطائف المنن": ولقد قال الشيخ أبو الحسن: لو كشف عن نور المؤمن العاصي،

لطبق ما بين السماء والأرض. فما ظنك بنور المؤمن المطيع. هـ [ص27].

قلت: وهذه الرؤيا، إن صحت، كانت إنذارا لي، ونهيا عن سوء الظن بكل مسلم، مطيعا  
 أو عاصيا، برأ أو فاجرا، وكفي في هذا قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ  
 الظَّنِّ، إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا)؛ فمن سمع من أحد في مسلم  
 سوءا، فقد سمعه من متجسس على عورته، مغتاب له، مستندا في غالب ذلك إلى الظن، لأن  
 المشاهدة في مثل ذلك لا تتفق غالبا. والمسلم، إن كان يتسم بسمه الخير، لا يفعل ذلك. فالأولى  
 أن لا يسمع كلام هذا المخبر، لأنه ظن فليجتنبه، كما ورد في القرآن. واجتنبه الأكابر من  
 الصحابة والأخيار.

وفي نحو هذا قال صاحب "الإحياء"، لما تكلم على حجر العوام عن التكلم في العقائد  
 التي لا يفهمونها، وإن تسوروا على فهمها، فهموها على غير وجهها، فخرجوا بذلك من

الإسلام إلى الكفر، قال: ومن أبوابه، أي التكلم بغير علم وتحقق بأبوابه، سوء الظن بالمسلمين. قال الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ، إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ). فمن يحكم بشر على غيره بالظن، بعثه الشيطان على أن يطول فيه اللسان بالغيبة فيهلك، أو يقصر في القيام بحقوقه، أو يتوانى في إكرامه، وينظر إليه بعين الاحتقار، ويرى نفسه خيرا منه. وكل ذلك من المهلكات.هـ.

اللهم اجعل همتنا مصروفة إلى أنفسنا، وما نجنيه عليها في ليلنا ونهارنا، وجنينا السوء وسيء الأخلاق، واملأ قلوبنا بحبك، والتسليم لما قضيت به، فمناك الإيجاد، وإليك المساق. ولهذه الرؤيا، إن شاء الله، رجوع وعودة، وتحقيق تلك القطعة التي لقتها بين النوم واليقظة، والله الموفق.

\* \* \*

### [الرجوع إلى إتمام الكلام على "رسالة" العضد في علم الوضع]

ونرجع إلى "الرسالة العضدية" التي امتدت ذيلها في هذه الأوراق، التي تروق لأفكار الحذاق، فأقول: هذه الرسالة، كما أسلفنا، قرأتها من أولها إلى آخرها على شيخنا بناتي، الذي هذه ترجمته. وكنت غير جازم بختامها عليه، حتى ألفت بخطي آخر شرحها للسمرقندي، مع حاشيتي الحفني والدسوقي، ما لفظه: (الحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده. ختمنا هذه الرسالة على شيخنا العلامة المحقق، أبي عبد الله، سيدي محمد بناتي، أنالنا الله بحبه وجميع أشياخنا جميع الأماني، في يوم الأربعاء، سابع عشر من ربيع الثاني، عام 1328. اللهم ارحمنا يا مولانا وجميع من أخذنا عنه، وسائر أمة سيدنا محمد بجاهه عندك، عليه أفضل الصلاة والسلام).

### [موصلة ذكر تقسيم الإمام الشاطبي للعلم]

تنبيه: قد وقع منا سهو عن تكميل موضوع تقسيم العلم إلى ثلاثة أقسام، وكنا أتمنا الكلام في القسم الأول، وشرعنا في القسم الثاني، وذكرنا المثال الرابع، وهي العلوم المأخوذة من الرؤيا.

ثم ذكر المثال الخامس، وهي المسائل التي يختلف فيها فن الأصول وفي العربية، كمسألة "اشتقاق الفعل من المصدر"، ومسألة "اللهم"، ومسألة "أشياء". ومسألة "الأصل في لفظ الإسم" وإن انبنى البحث فيها على أصول مطردة، ولكنها لا فائدة فيها تجنى من ذلك، للاختلاف فيها.

والمثال السادس: الاستناد إلى الأشعار في تحقيق المعاني العلمية والعملية، وكثيرا ما يجرى بمثل هذا لأهل التصوف.

والمثال السابع: الاستدلال على تثبيت المعاني بأعمال أهل الصلاح، تحسينا للظن. قال أبو إسحاق: فإنه ربما تكون أعمالهم حجة، حسبما هو مذكور في طلاب الاجتهاد.

والمثال الثامن: كلام أرباب الأحوال من أهل الولاية، فإنهم قد أوغلوا في خدمة مولاهم، إلى أن تكلموا بلسان الأطراح لكل ما سوى الله، وأعربوا عن مقتضاه، وشأن من هذا شأنه، لا يطيقه الجمهور. وهو، وإن كان حقا، ففي رتبته لا مطلقا، لأنه يصير في حق الأكثر من الحرج أو تكليف ما لا يطاق، فصار أخذه بإطلاق موقعا في مفسدة، بخلاف أخذه على الجملة، فهو من ملح العلم ومستحسناته.

والمثال التاسع، من ملح العلم: حمل بعض العلوم على بعض قواعده، حتى تحصل الفتيا بذلك، كما يحكى عن الفراء النحوي، أنه قال: من برع في علم واحد، سهل عليه كل علم، فقال له محمد بن الحسن القاضي، وكان حاضرا في مجلسه، وهو ابن خالة الفراء، فسأله عن مسألة فقهية، وهي: من سها في صلاته، ثم سجد لسهوه، فسها في سجوده أيضا؟ قال الفراء: لا شيء عليه، قال: وكيف؟ قال: لأن التصغير عندنا لا يصغر. [ه باختصار من "الموافقات: 48/1].

قلت: والقضية مشهورة، وذكر نحو هذا عن الكساني مع أبي يوسف بحضرة الرشيد.

### [ما ليس من صلب العلم ولا من ملح]ه

ثم ذكر أبو إسحاق القسم الثالث، وهو ما ليس من صلب العلم ولا من ملح، وفسره بأنه ما لم يرجع إلى أصل قطعي ولا ظني. وإنما شأنه أن يكر على أصله أو على غيره،

بالإبطال مما صح كونه من العلوم المعتبرة، والقواعد المرجوع إليها في الأعمال والاعتقادات، أو كان مناهضا إلى إبطال الحق وإحقاق الباطل على الجملة؛ فهذا ليس بعلم. ثم أطل في وجه إبطال هذا العلم وإخراجه عن العلوم المعتبرة. ومثله بقوله كالإغراب باستجلاب غير المعهود، والجعجة بإدراك ما لم يدركه الراسخون، والتبجح بأن وراء هذه المشهورات، مطالب لا يدركها إلا الخواص، وأنهم من الخواص، وأشباه ذلك مما لا يحصل منه مطلوب، ولا يحور منه صاحبه إلا بالافتضاح عند الامتحان، حسبما بينه الغزالي وابن العربي، ومن تعرض لبيان ذلك من غيرهما.

قال: ومثال هذا القسم، ما انتحله الباطنية في كتاب الله، من إخراجه عن ظاهره، وأن المقصود وراء هذا الظاهر. ثم قال: واستنادهم في دعاويهم إلى علم الحروف وعلم النجوم. ولقد اتسع الخرق في الأزمنة المتأخرة على الراقع، بكثرة الدعاوي على الشريعة، بأمثال ما ادعاه الباطنية، حتى آل ذلك إلى ما لا يعقل بحال. وانظر تمام كلامه. [الموافقات: 1/50].

### [كلام الغزالي على ما بُدِّل من ألفاظ العلوم، وما أحدث من بدع]

أما ما أحال إليه من هذا القسم على الغزالي وابن العربي إلخ؛ فأما الغزالي، فإنه ذكر في "إحيائه": ما بُدِّل من ألفاظ العلوم، [وحرف عن قصده]، وذكر من ذلك أمثلة: منها الذكر والتذكير، وذكر أصلهما في الدين، قال: "فنقل ذلك إلى ما ترى؛ أكثر الوعاظ في هذا الزمان، يواظبون عليه؛ وهو القصص والأشعار والشطح". قال:

"أما القصص، فهي بدعة، وقد ورد نهى السلف عن الجلوس إلى القصص، وقالوا: لم يكن زمن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولا في زمن أبي بكر ولا عمر، رضي الله عنهما، حتى ظهرت الفتنة، وظهر القصص".

ونكر ما في ذلك، وأفاد أن أصله، وإن كان يعد من مجالس العلم المحمود، لنص الشارع، فقد بدل، وتصدى [لذلك] الجهلاء الداخلون في زمرة العلماء، وهم في ذلك



أدعياء، فيلقون في وعظهم أحاديث مذبوبة، وقصصا مختلفة، فيتلقفها العوام بفهم أو بغير فهم، فتريد الجاهل جهلا، والضال ضلالا، ويشككهم في عقائدهم.

أما إذا كان القاص أو الواعظ، عالما صادقا، ففي ذلك قال الإمام ابن حنبل، رضي الله عنه، كما نقله في الأخبار: ما أوجج الناس إلى قاص صادق، فإن كانت القصة من قصص الأنبياء، عليهم السلام، فيما يتعلق بأمور دينهم، وكان القاص صادقا، صحيح الرواية؛ فلست أرى به بأسا، فليحذر الكذب وحكايات أحوال تومئ إلى هفوات أو مساهلات، يقصر فهم العوام عن درك معانيها، أو كونها هفوة نادرة، مردفة بتكفيرات متداركة، بحسنات تغطي عليها؛ فإن العامي يعتصم بذلك في مسهلاته وهفواته، ويمهد لنفسه عذرا فيه، ويحتج بأنه حكي كيت وكيت، عن بعض المشايخ وبعض الأكابر: فكلنا بصدد المعاصي، فلا غرو إن عصيت الله تعالى؛ فقد عصى من هو أكبر مني. ويفيده ذلك جراءة على الله تعالى من حيث لا يدري. قال حجة الإسلام بعد هذا:

"ومن الناس من يستجيز وضع الحكايات المرغبة في الطاعات، ويزعم أن قصده فيها دعوة الخلق إلى الحق. فهذا من نزغات الشيطان، فإن في الصدق مندوحة عن الكذب، وفيما ذكر الله تعالى ورسوله، صلى الله عليه وسلم، غنية عن الاختراع في الوعظ. هـ [الإحياء: 26/1].

ثم أشار، رحمه الله، فيما في الشعر الذي يتغنى به الصوفية، وما يمدح منه وما يذم، وما يتخذ استدعاء للخشوع والتواجد، وأنه لا ينبغي أن يستعمل من الشعر، عند أهل الجد في التصوف، إلا ما فيه موعظة واستدعاء للأحوال التي تزيد امتلاء القلب بذكر الله، إذ قال:

"فلا ينبغي أن يستعمل من الشعر إلا ما فيه موعظة أو حكمة على سبيل استشهاد واستئناس، وقد قال، صلى الله عليه وسلم: "إن من الشعر لحكمة". ولو حوى المجلس الخواص الذين وقع الاطلاع على استغراق قلوبهم بحب الله تعالى، ولم يكن معهم غيرهم؛ فإن أولئك لا يضر معهم الشعر، الذي يشير ظاهره إلى الخلق، فإن المستمع ينزل كل ما يسمعه على ما يستولي على قلبه". قال:

"ولذلك كان الجنيد، رحمه الله، يتكلم على بضعة عشر رجلا، فإن كثروا لم يتكلم، وما تم أهل مجلسه قط عشرين. هـ [الإحياء: 27/1].

**قلت:** وبهذا تعلم أن إنشاد قصائد ابن الفارض في وصف الخدود والنهود، والخمریات، وما أشبه ذلك، هو من المحظور، لأن العامة صارت تنزله على ما امتلأ به قلوبهم من الشهوات. وكل ذلك، كما قاله حجة الإسلام، يرجع إلى نوع فساد.

### [من المحظورات: إنشاد أشعار الغزل والخمریات بحضور من تميل نفوسهم للشهوات]

ومن هذا المحظور ما يستعمل اليوم في الزوايا، المملوءة بالعوام من الأحداث، الذين امتلأت قلوبهم بالشهوات، في إنشادهم أشعار ابن الفارض والحراق، وغيرهما، مما فيه التواصف في العشق، وجمال المعشوق، وروح الوصال، وألم الفراق، ووصف الخمور ولذاتها، ولا سيما ما انضم إلى ذلك في هذه العصور، المملوءة بالمنكرات والمحرمات، من حضور هذه الزوايا، الشابات المترينات، بقصد النظر إلى الشبان وما تميل إليه [نفوسهن] من الشهوات.

فهذا، لا شك من له أدنى مسكة بالعلم، أو وهبه الله معرفة بالدين، أن هذا مما يحرم قطعاً، ولا يجوز، لمن له تمسك بالديانة الإسلامية، والملة المحمدية، أن يحضر في هذه الزوايا. والله يصلح أحوالنا، ويوفقتنا لما هو أنفع وأجدى لنا.

### [مفهوم مصطلح الشطح الذي أحدثه بعض الصوفية، وضرره]

ثم قال حجة الإسلام، بعد ذكر ما سبق لنا عنه آنفاً:

"وأما الشطح، فتعني به صنفين من الكلام، أحدثه بعض الصوفية: أحدهما الدعوي الطويلة العريضة في العشق مع الله تعالى، والوصال المعني عن الأعمال الظاهرة، حتى ينتهي قوم إلى دعوى الاتحاد، وارتفاع الحجاب، والمشاهدة بالرؤية، والمشافهة بالخطاب، فيقولون: قيل لنا كذا، وقلنا: كذا، ويتشبهون بالحسين الحلاج، الذي صلب لأجل إطلاقه كلمات من هذا الجنس، ويستشهدون بقوله: أنا الحق، وبما يحكى عن أبي يزيد البسطامي

أنه قال: سبحاني، سبحاني. وهذا فن من الكلام عظيم ضرره في العوام، حتى ترك جماعة من أهل الفلاحة فلاحتهم، وأظهروا مثل هذه الدعاوي".  
ثم استمر في إبطال مثل هذه الجرأة على الله، والجنايات على الدين الحنيف، التي تتبرأ منها الشريعة الطاهرة. ثم قال:

"الصنف الثاني من الشطح، كلمات غير مفهومة، لها ظواهر رانقة، وفيها عبارات هائلة، وليس وراءها طائل. وذلك إما أن تكون غير مفهومة عند قائلها، بل يصدرها عن خبط في عقله، وتشويش في خياله، لقلّة إحاطته بمعنى كلام قرع سمعه، وهذا هو الأكثر. وإما أن تكون مفهومة له، ولكنه لا يقدر على تفهمها، وإبرادها بعبارة تدل على ضميره، لقلّة ممارسته للعلم". ثم قال: "ولا فائدة لهذا الجنس من الكلام، إلا أنه يشوش القلوب".  
ثم ذكر أدلة ذلك من الحديث والآثار. ثم قال: "وأما الطامات فيدخلها ما ذكرناه في الشطح، ويدخلها أمر آخر يخصها؛ وهو صرف ألفاظ الشارع عن ظواهرها المفهومة، إلى أمور باطنة لا يسبق إلى الأفهام فائدتها، كدأب الباطنية في التأويلات. فهذا أيضا حرام، وضرره عظيم. هـ-[إحياء علوم الدين: 27/1].

قلت: وكان [هذا] هو الذي أحال عليه أبو إسحاق، ونسبه للغزالي.

\* \* \*

### [تأويل القرآن على غير وجهه من بعض أهل العصر]

ثم إنني أضيف إلى هذا، ما أولع به بعض أهل العصر، المدعون للإصلاح، وهم يحرفون كلام القرآن، وحديث سيد ولد آدم ونخبة بني عدنان، عن معناه، ويحرفون مقصده ومفزاه، ويعملون جهدهم في تطبيقه على ما يوافق البهتان، الذي عليه أهل الضلالة، من الذين يوانون من حادّ الله ورسوله، ولو خالفوا بذلك أهل الإسلام والإيمان، ويقولون إنهم للدين مصلحون، ألا إنهم هم الفاسدون، ولكن لا يشعرون؛ كما يفعل الشيخ طنطاوي فيما سماه تفسيراً، في كتابه "الجواهر"، وصرح بأن القرآن نطق بذلك، وأن المتقدمين والمتأخرين من أهل الإسلام لم يهتدوا إلى ما اهتدى إليه، ولم يسبق إليه صحابي ولا تابعي

ولا أحد من أئمة الإسلام، الذين تلقوا القرآن بألسنتهم وأفهامهم عن أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الذين ورثوا العلم الصحيح عنه، عليه السلام، إذ هم العلماء الذين قال فيهم رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "العلماء ورثة الأنبياء". ولما انتقل عليه السلام، إلى الرفيق الأعلى، والمقام المحمود الذي وعده به ربه الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم؛ ترك هذه الملة الحنيفية السمحاء، كاملة في أصولها وفروعها من سائر الأتحاء، ناهجة في دينها المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، تتلأ بأتوار المعارف والضياء، لا يزيغ عنها إلا من زاغ عن الحق والنور، وامتلاً باطنه بسواد الظلماء.

فهذا القرآن، وهذا أهله الذين أنزل عليهم وفهموه حق الفهم، وتقبل ما دل عليه من المعاني من آمن به، وانقاد لأحكامه الكل من العرب والعجم، والقطب والنبط، والأبيض والأسود، وصرقوا فيه طويل الأعصار، وأدمنوا تلاوته واستخراج درر معانيه آناء الليل وأطراف النهار؛ فجاء الشيخ طنطاوي، فجعلهم بأمر يقرأها في كتب الأجناب الكفار، ويجعلها هي العمدة في استخراج ما خفي عن كل المسلمين ما فيه من الأسرار!.

هذا والله بلة ينبغي أن يُعد من صاحبه هذياناً أو ضلالاً، يجب منه الاستغفار. ولسنا ننازع في تلك الاختراعات العجيبة الصنع، والهندسة البديعة، التي لم تكن فيما مضى من العصور، والمستحدثات التي تستغربها الأفكار، وتتحير في إبداعها الأنتظار؛ ولكن كل ذلك بقدرة الخالق الباري، العزيز الجبار، إذ كل ذلك يرجع إلى ما خلق الله من المعادن التي انكشفت وستُكشف ما امتد الليل والنهار.

فهذا السحر الذي كان معلوماً عند المتقدمين، بترتيب آلات أو تسخير بعض الجن [ ] أو الكواكب، أو غير ذلك من المخالف للعادات؛ جاء القرآن بدمه وتحريمه على المسلم، وتعظيم جرمه. وحكم الأئمة من مجتهدي الأمة، بأن المتعاطي له كافر، وأنه إلى ما يصير إليه الكفار سائر؛ فذهب مالك [إلى] أن تعلم السحر أو تعليمه كفر.

### [خدعة استحضار الأرواح]

ومن العجب أن الشيخ طنطاوي، يحكم أخذاً من هذه الآية، وجوب تعلم تلك المخرفة التي اشتهرت أواسط هذا القرن، وانخدع لها جماعة كثيرة من أهل الشرق والغرب،

وسموها استحضار الأرواح. ثم بعد ذلك انكشف أمرها، وتحقق عند حذاق الأمريكان وغيرهم، كذبها وخداعها، وأصبحت اليوم من الباطل الذي لا يعتبر، ومن الأمر الذي اغتر به في تلك الأزمان الماضية من اغتر، حتى اختبره أهل التأمل والنظر، فتحقق لديهم أنه من الخداع البين، وإلغاؤه وإبطاله على أهل العقول الكاملة من المتعین، وأنهم اختبروا تلك الأساليب فألغوها شعوذة وأخذوا بالباطل، الذي تكون له جولة ثم يضمحل.

وقد عقد لذلك صاحب كتاب "رسائل الأرواح"، ترجمة فيه، عنوانها: (هُوديني يفضح الخادعين)، فأطال في الموضوع بإجراء التجارب، وفي آخر المقالات، يقول ما لفظه: "عاش نوع الإنسان ألوفا من السنين، وفيه الخادع والمخدوع. وقد تمر ألوفا أخرى قبل ما تتحرر العقول من الأوهام، وتسمو أخلاق الجميع عن التوسل بأساليب الخداع. ولكن الشر قد ينتج خيرا، والباطل قد يفضي إلى كشف الحقائق، كما عرف الاستهواء بالمسمرزم. وربما صحت الأجسام بالعلل". هـ [رسائل الأرواح: 186].

ففي هذه المقالة من هذا الكتاب، الذي جمعه الأستاذ العصري [فؤاد] صرّوف، وهو رجل مسيحي، أو قل إلهادي صرف، الرجل المشهور باطلاعه وولوعه بهذه العلوم الإلهادية الجديدة، وينشرها في مجلة "المقتطف" وغيرها؛ يُرد على الشيخ طنطاوي في تجربته على إدخال هذه العلوم - التي هي من الباطل الذي له جولة ثم يضمحل - في كلام الحكيم العظيم، وفيما لم يأت [فيها] نص ظاهر ولا إشارة عليها من الشارع يجب لها التسليم، فيحكم هذا الشيخ، الذي ينخدع بأدنى مقالة صدرت في جريدة إسلامية أو غير إسلامية، ويجعلها ممن جهلها السلف الصالح، ومن أتى بعدهم من أكابر العلماء الذين شهد لهم الرسول، الذي لا ينطق عن الهوى، وأنه تفتن لها، ويعدها من الأسرار التي كانت مدخرة ومستورة بستور الجهل، حتى انكشفت له حقائقها! هذا والله هو الجهل المركب، وبريق تنميقة في كلامه، هو غالبه من البرق الخلب.

وإن كان هذا الرجل، على ما بلغنا عليه، أن نيته صالحة، وأنه لا يقصد إلا نصر الدين، وإرشاد المسلمين، وأنه لا يميل إلى سياسة أجنبية، كما يميل غيره من أصحاب المجلات والجراند في مصر، كل منهم خاضع لسياسة دولة. هكذا كان يقول لنا شيخنا الحافظ أبو شعيب الدكالي.

لكن الديانة الإسلامية مستغنية عن تلك الاحتجاجات الواهية، والعلوم الفلسفية؛ وهي في الحقيقة مستتبطة من الخواص الأرضية، وهي راجعة إلى الأمور الصناعية، ولا علاقة لها بالديانة الصحيحة الإسلامية، إلا لكونها من الإلهامات الربانية، والاستنباطات العملية التي هو، جل وعلا، الخالق لها، والمرشد إليها، لأنه جل وعلا خلق الخلق وأفعالهم وما يعملون، كما قال: (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ)، وانظر قوله تعالى: (أَتَعْبُدُونَ مَا تَحْنِتُونَ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ)، قال الأمر إلى أنهم يعبدون أعمالهم. ومن الجهل والحمق أن يعبد الإنسان عمله، والعابد من شأنه أن يطلب الإمداد من المعبود، فكيف للعاقل أن يطلب مما صنعه بيده الإمداد.

وعلى وجه الجملة؛ فإن هذا الشيخ طنطاوي، قد خرج عن موضوع التفسير خروجا ربما يكون تجروا على الله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، وأناط بياته وإيضاح ما استتر من معانيه إلى رسوله، صلى الله عليه وسلم، الذي أنزل عليه، إذ قال له: ( وأنزلنا إليك الذكر لئبين للناس ما نزل إليهم). وراجع مقدمتنا التي صدرنا بها ما كتبناه على "أحكام" ابن العربي، مما يعرفك أن ما فعله طنطاوي من هذه الدعاوي الفارغة، وإلحاق تلك الموضوعات؛ ليس مما يُعد تفسيرا للقرآن، بل ربما فيها خروج عن الدين، إن اعتقد أن ذلك من مقاصد القرآن، الذي هو كلام رب العزة الرحمان.

أما استحضار الأرواح ومناجاتها، وجعل ذلك مما يوجب القرآن؛ فهذا والله هو الهذيان، أو قل هو الكذب والبهتان. وقد كنت كتبت في صحيفة من الجزء الأول من هذا الكتاب، أي "الجواهر": نحن نقول: علم استحضار الأرواح، نوع من أنواع السحر؛ فما قيل في السحر يقال فيه؛ على أن الذي شاع بينهم الآن هو تسميته كهانة، لأنهم يقولون لصاحبه: كاهن وكاهنة. هـ [ما كتبت] لما أشار لتجهيل الأمة من أولها إلى وقته، الذي كان يدعي بانفراده [فيه] عن السلف الصالح من الأنمة والعلماء، الذين كان لهم الاطلاع التام على العلوم بسائر أقسامها، أصولها وفروعها، القديمة والجديدة، وكانت لهم العناية بهذا الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، الذي هو تنزيل من حكيم علیم، العالم بما كان وما يكون، وكيف سيكون، وهو سبحانه الذي علم رسوله، الفاتح الخاتم، علوم الأولين والآخرين.

وقد كتبنا في هذا الموضوع غير مرة، و[ألمننا] الإمام [الكافي] بما بينه علماؤنا المحققون في ذلك. إلا أن منهم المقتصد، ومنهم المتسع في الاستنباط؛ ولكن الكل لا يخرج عما يلائم قوانين هذه الشريعة الواسعة المآخذ، الواضحة المقاصد، العذبة الموارد، المنزهة عن استنباط ذي الرأي العليل الفاسد، المؤدي إلى هذ القواعد، حتى إن أبا إسحاق الشاطبي بالغ في هذا الاستنباط، وشرط أن لا يكون خارجا عن مألوف العرب، ولا تحته عمل شرعي، وقال: إن تتبع النظر في كل شيء، وتطلب علمه من شأن الفلاسفة الذين يتبرأ المسلمون منهم، ولم يكونوا كذلك إلا بتعلقهم بما يخالف السنة. ورد ما أولع الناس بنقله عن الإمام فخرالدين الرازي في تفسير قوله تعالى: (أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا)، وأنه مر بعض العلماء بيهودي، وبين يديه مسلم يقرأ عليه علم هيئة العالم، فسأل اليهودي عما يقرأ عليه، فقال له: أنا أفسرله آية من كتاب الله، فسأله ما هي، وهو متعجب؟ فقال: قوله تعالى: (أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا) إلخ. [الموافقات: 23/1].

ثم صار يرد ذلك بأدلة، ثم قال: فإذن تفسير قوله: (أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا) الآية، بعلم الهيئة الذي ليس تحته عمل، غير سانع، ولأن ذلك من قبيل ما لا تعرفه العرب. والقرآن إنما نزل بلسانها وعلى معهودها، قال: وكذلك القول في كل علم يعزى إلى الشريعة لا يؤدي فائدة عمل، ولا هو مما تعرفه العرب، فقد تكلف أهل العلوم الطبيعية وغيرها، الاحتجاج على صحة الأخذ في علومهم بآيات من القرآن وأحاديث عن النبي، صلى الله عليه وسلم. ثم صار يذكر أمثلتها، ثم أطل في الموضوع، وتأييد أصله الذي أصله، وأحال على بسطه من كتابه "الموافقات"، في كتاب "المقاصد" منه؛ فليراجع ثمه.

**وختلصة منهجه؛** عدم فتح الباب على مصراعيه لكل مستنبط، بل رده إلى قاعدة محدودة، حماية لكلام الله أن يدخل فيه ما لا يدل عليه، والتسور على ما لم يقل به السلف الصالح، ولا من بعدهم من أهل العلم بالكتاب والسنة.

[القرآن الكريم  
وما تضمنه من علوم وأحكام  
وقصص وأخبار]

ولكن الحافظ السيوطي عقد في هذا الموضوع فصلاً، وترجمه بقوله: (النوع الخامس والستون، في العلوم المستنبطة من القرآن)، وصدر هذا الفصل بقوله: قال الله تعالى: (مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ)، وقال: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ)، وقال، صلى الله عليه وسلم: "ستكون فتن"، قيل: وما المخرج منها؟ قال: "كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم"، أخرجه الترمذي وغيره. قال:

"وأخرج سعيد بن منصور، عن ابن مسعود، قال: من أراد العلم فعليه بالقرآن؛ فإن فيه خبر الأولين والآخرين، قال البيهقي: يعني أصول العلم".

ثم نقل عن المرسي في "تفسيره"، ما كنا أسلفناه في هذه "الفهرسة":

"جمع القرآن علوم الأولين والآخرين، بحيث لم يحط بها علما حقيقة إلا المتكلم بها، ثم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، خلا ما استأثر به سبحانه وتعالى. ثم ورث عنه معظم ذلك سادات الصحابة وأعلامهم، مثل الخلفاء الأربعة، وابن مسعود وابن عباس، حتى قال: لو ضاع لي عقل بعير، لوجدته في كتاب الله تعالى. ثم ورث عنهم التابعون بإحسان. ثم تقاصرت الهمم، وفترت العزائم، وتضاءل أهل العلم، وضعفوا عن حمل ما حمله الصحابة والتابعون من علومه وسائر فنونه؛ فتوعوا علومه".

ثم أشار إلى تلك العلوم التي نوعوا فنونها وأخذها، مما تحتاج إليه الأمة الإسلامية، ثم قال:

"وقد احتوى على علوم أخرى من علوم الأوائل، مثل الطب والجدل، والهيئة والهندسة، والجبر والمقابلة والنجامة، وغير ذلك". ثم طفق يبين مأخذها. وانظر تمام ذلك في "الإتقان" [2/125].

ولا يخفى عليك أن المقصود مما قاله المرسي، من تضمنه لهذه العلوم، أنه تضمن الإشارة إلى أصولها، كما سبق عن الحافظ البيهقي.

ثم نقل الجلال عن ابن العربي، ما يؤيد ما ذكره المرسي، أنه قال في "قانون التأويل":



«علوم القرآن خمسون علمًا وأربعمئة علم، وسبعة آلاف علم، وسبعون ألف علم، عدد كلم القرآن مضرورية في أربعة، إذ لكل كلمة ظهر وبطن، وحد ومطلع. وهذا مطلق، دون اعتبار تركيب، وما بينها من روابط. وهذا ما لا يحصى ولا يعلمه إلا الله. قال: وأم علوم القرآن ثلاثة: توحيد، وتذكير، وأحكام:

فالتوحيد: يدخل فيه معرفة المخلوقات، ومعرفة الخالق بأسمانه وصفاته وأفعاله.

والتذكير: منه الوعد والوعيد، والجنة والنار، وتصفية الظاهر والباطن.

والأحكام: منها التكاليف كلها، وتبيين المنافع والمضار، والأمر والنهي والندب، ولذلك كانت الفاتحة أم القرآن، لأن فيها الأقسام الثلاثة. وسورة الإخلاص ثلثه، لا شتمالها على أحد الأقسام الثلاثة، وهو التوحيد».

ثم نقل عن غيره في هذا الموضوع. ثم قال: وأنا أقول، وجاء في مقاله بما يطول، ولكنني أنقله لأنه مما تستلذه الأفكار، ويتلقاه التالي لهذا الذكر الحكيم بالارتياح والقبول، قال:

«قد اشتمل كتاب الله العزيز على كل شيء؛ أما أنواع العلوم، فليس منها باب ولا مسألة هي أصلٌ إلا وفي القرآن ما يدل عليها. وفيه عجائب المخلوقات، وملكوت السموات والأرض، وما في الأفق الأعلى وتحت الثرى، وبدء الخلق، وأسماء مشاهير الرسل والملائكة، وعيون أخبار الأمم السالفة؛ كقصة آدم مع إبليس في إخراجها من الجنة، وفي الولد الذي سماه عبد الحارث، ورفع إدريس، وإغراق قوم نوح، وقصة عاد الأولى والثانية، وشمود والناقة، وقوم يونس، وقوم شعيب، والأولين والآخرين، وقوم لوط، وقوم تبع، وأصحاب الرس، وقصة إبراهيم في مجادلته قومه، ومناظرته نمرود، ووضع ابنه إسماعيل مع أمه بمكة، وبنائه البيت، وقصة الذبيح، وقصة يوسف وما أبسطها، وقصة موسى في ولادته وإلقائه في اليم، وقتل القبطي، ومسيره إلى مدين، وتزوجه بنت شعيب، وكلامه تعالى بجانب الطور، ومجيئه إلى فرعون، وخروجه وإغراق عدوه، وقصة العجل والقوم الذين خرج بهم وأخذتهم الصعقة، وقصة القنيل وذبح البقرة، وقصته مع الخضر، وقصته في قتال الجبارين، وقصة القوم الذين ساروا في سرب من الأرض إلى الصين، وقصة طالوت، وداود مع جالوت وفتنته، وقصة سليمان، وخبره مع ملكة سبأ وفتنته،

وقصة القوم الذين خرجوا فرارا من الطاعون، فأماهم الله ثم أحياهم، وقصة ذي القرنين، ومسيره إلى مغرب الشمس ومطلعها، وبنانه السد، وقصة أيوب، وذي الكفل، وإلياس، وقصة مريم وولادتها عيسى، وإرساله ورفعها، وقصة زكرياء وابنه يحيى، وقصة أصحاب الكهف، وقصة أصحاب الرقيم، وقصة بخت نصر، وقصة الرجلين اللذين لأحدهما الجنة، وقصة أصحاب الجنة، وقصة مؤمن آل ياسين، وقصة أصحاب الفيل<sup>(\*)</sup>.

"وفيه: من شأن النبي، صلى الله عليه وسلم: دعوة إبراهيم به، وبشارة عيسى، وبعثه وهجرته. ومن غزواته: سرية ابن الحضرمي في "البقرة"، وغزوة بدر في سورة "الأثفال"، وأخذ في "آل عمران"، وبدر الصغرى فيها، والخندق في "الأحزاب"، والحديبية في "الفتح"، والنضير في "الحشر"، وحنين وتبوك في "براءة"، وحجة الوداع في "المائدة". ونكاحه زينب بنت جحش، وتحريم سريته، وتظاهر أزواجه عليه، وقصة الإفك، وقصة الإسراء، وانشقاق القمر، وسحر اليهود إياه".

"وفيه: بدء خلق الإنسان إلى موته، وكيفية الموت، وقبض الروح، وما يفعل بها بعد، وصعودها إلى السماء، وفتح الباب للمؤمن، وإلقاء الكافرة، وعذاب القبر والسؤال فيه، ومقر الأرواح، وأشرط الساعة الكبرى، وهي: نزول عيسى، وخروج الدجال، وياجوج وماجوج، والداية، والدخان، ورفع القرآن، والخسف، وطلوع الشمس من مغربها، وغلق باب التوبة. وأحوال البعث من النفخات الثلاث: نفخة الفزع، ونفخة الصعق، ونفخة القيام، والحشر والنشر وأحوال الموقف، وشدة حر الشمس، وظل العرش، والميزان، والحوض والصراط، والحساب لقوم، ونجاة آخرين منه، وشهادة الأعضاء، وإيتاء الكتب بالإيمان والشمانل وخلف الظهر، والشفاعة والمقام المحمود، والجنة وأبوابها، وما فيها من الآتهار، والأشجار والثمار، والحلي والأواني، والدرجات، ورويته تعالى، والنار وأبوابها، وما فيها من الأودية، وأنواع العقاب، وألوان العذاب، والزقوم والحميم".

"وفيه: جميع أسمائه تعالى الحسنى، كما ورد في حديث، ومن أسمائه مطلقا ألف إسم. ومن أسماء النبي، صلى الله عليه وسلم، جملة".

<sup>(\*)</sup> قلت: وأغفل من القصص هنا قصة قارون وخسف الأرض به، وقصة مؤمن آل فرعون، وقصة الأخدود، إلى غير ذلك. المؤلف.

"وفيه: شعب الإيمان البضع والسبعون، وشرائع الإسلام الثلاثمائة وخمسة عشر".  
 "وفيه: أنواع الكبار، وكثير من الصغار. وفيه: تصديق كل حديث ورد عن النبي،  
 صلى الله عليه وسلم. إلى غير ذلك مما يحتاج شرحه إلى مجلدات".  
 "وقد أفرد الناس كتباً فيما تضمنه القرآن من الأحكام، كالقاضي إسماعيل، وأبي بكر  
 بن العلاء، وأبي بكر الرازي، والكيه الهراسي، وأبي بكر ابن العربي، وعبد المنعم ابن  
 الفرس، وابن خُويز منداد. وأفرد آخرون كتاباً فيما تضمنه من علم الباطن. وأفرد ابن  
 برجان كتاباً فيما تضمنه من معاضدة الأحاديث".  
 قال الجلال إثر هذا: وقد ألفت كتاباً سميت "الإكليل، في استنباط التنزيل"، ذكرت فيه  
 كل ما استنبط منه، من مسألة فقهية أو أصلية أو اعتقادية، وبعضها مما سوى ذلك؛ كثير  
 الفائدة، جم العائدة، يجري مجرى الشرح مما أجملته في هذا النوع، فليراجعه من أراد  
 الوقوف عليه. هـ [الإتقان: 2/128].

### [الاستنباط من "القرآن" لا يكون إلا بما تقتضيه قواعد اللغة ونصوص الشريعة]

قلت: وهذا الذي ذكره الجلال في هذا النوع، لا يماري فيه عالم نبيل، ولا قارئ عارف  
 بمقاصد التنزيل، إذ هو لا ينكره إلا جاهل أو ملحد في آيات الله الواضحة المعاني،  
 الصحيحة النصوص، الصحيحة الدلائل [التي] لا تخرج عما أصله أبو إسحاق الشاطبي، من  
 أن القرآن نزل بلسان عربي مبين؛ فالاستنباط منه والاستدلال به، لا يكون إلا بما تقتضيه  
 قواعد اللغة. والخروج عن ذلك مخالف، لنصوص القرآن.

أما من استنبط شيئا بعقله، بمقتضى ما أوحاه إليه فهمه، ولم يراع فيه نصوص  
 الشريعة؛ فإنه [إن] اعتقد أن ذلك هو مقتضى تلك الآية؛ فقد باء بغضب من الله. وقد أنكر  
 أكابر علماء الدين، وأئمة من المهتدين الهادين، على الصوفية في تفسيرهم بالإشارة،  
 حتى على إمامهم العظيم، وقدوتهم الذي كان بكل الفنون عليم، في "تفسيره" الشهير،  
 الذي هو عمدة المتصوفين، وقالوا فيه، مع جلالته: إن اعتقد أن تلك الإشارة التي  
 استنبطها بمجرد فهمه، هي مراد الله؛ فقد كفر.

قلت: وهذا الموضوع، قد حررنا فيه الكلام، فيما كتبناه في دراسة كتاب "الأحكام"، إذ جعلنا لذلك "مقدمة" مختصرة، مفيدة في التفسير لذوي الطلب الأذكياء، وحماة الأفهام. وقد كنتُ أملت على الطلبة النبلاء، الذين تلقوا بمزيد الغبطة وفائق الاعتناء، إذ كنتُ أقرأ لهم "أحكام" ابن العربي، كما سبق ذكره في هذا الجزء.

وكنْتُ أتيت في هذه "المقدمة" بكلام أهل التفسير من المحققين، من المخدثين والقدماء، وما آليت جهدي في اقتناء الصحيح في الموضوع، دون المشوب بما هو من قبيل المخلتق الموضوع. جعله الله من أعمال البر المقبولة، ومن الجهود التي هي على أسس الإخلاص لله موضوعاً، أمين.

### [ رد ما ذهب إليه الشيخ طنطاوي في تفسير قوله تعالى: (فقلنا اضربوه ببعضها) الآية ]

وعليه؛ فهذه الجملة، إنما جرننا إليها ما عرض لنا في الطريق من [كلام] الشيخ طنطاوي في قوله تعالى، في سورة البقرة: (فقلنا اضربوه ببعضها)، في قضية القتل الذي قال الله فيه: (وإذ قتلتم نفساً فادارأثم فيها، واللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ، فقلنا اضربوه ببعضها) الآية [البقرة: 73]، فضربوه بذلك فحبي، وقال: قتلني فلان، ثم سقط ميتاً، كما ذلك مبين في كتب التفسير، الخالية من مخرقة الشيخ طنطاوي، وكان ذلك من معجزات موسى، عليه السلام، التي هي من فعل الخالق المبدئ والمعيد، التي ليست بمباشرة أسباب، ولا معالجة أدوات صناعية، ولا بخداع ساحر كذاب. فجعل الشيخ الغافل أن هذا من قبيل استحضار الأرواح، التي كان يروجها في عصره المخادعون لأهل العقول القاصرة، الذين آل أمرهم إلى انكشاف وافتضاح، وظهر الحق وبطل ما كانوا يعملون، وصار ما كان يجعله هذا الغافل من مدلول القرآن، المطهر من هذه المناهج، التي ينتهجها الجهلة العميان.

وأما الحق الواضح بالبرهان، هو ما فيه من المعجزة الظاهرة، ومن الرد على مُنكري البعث من الأمم الكافرة، وأظهر الله لهم في هذه الدنيا إحياء الموتى، كما يحييها بالبعث في الدار الآخرة، بقدرته الباهرة، مما طعن به الطنطاوي وتلقاه الجهلة بالقبول، [فإن كشف الله لهم عوراه، ومزق مخرقته وأستاره. فكان هذا الكنز المدفون، الذي كان خفياً عن أهل

القرآن، حتى استخرجه طنطاوي، ( كَسْرَابٍ بَقِيَعَةٍ يَحْسِبُهُ الضَّمَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا<sup>(\*)</sup>؛ إذ جاء المحققون من أهل أمريكا، الذين عليهم هذا الشيخ يعتمد، وبمقالتهم يستمد؛ فابطلوا ذلك كله، وجعلوه من الأكاذيب والخداع، التي لا قيمة لها، فلا تشتري ولا تباع.

فالجزم بأن هذه المخارق، وهذه الشعوذة، من قبيل ما خفي عن أهل التفسير المتقدمين والمتأخرين، وهو مما يجب الاعتناء به وتعلمه؛ هو كالهباء المنثور، الذي لا يلتفت إليه إلا من بعقله قصور. وذيل طنطاوي هذه الجمل الطويلة، والحجج العليقة، بقوله على وجه الافتخار: إن هذه الكنوز لا يعثر عليها ويقوم بفهمها، إلا أمثاله من كبار الأخبار، حيث قال:

"واعلم أن هذه الآيات المكوّنات من أسطر، تُعدّ على الأصابع، لا يعرف قدرها إلا القليل. وأقول: إن القرآن لن يعرف قدره إلا أحد رجلين؛ رجل اطلع على كتب أكابر الحكماء"،

إلخ [الجواهر:1/114].

وكتبتُ كُتُبَتٌ سابقا على هذا المحل، إذ ظهر هذا الكتاب، بهامشه:

قوله: إن القرآن لن يعرف قدره إلا أحد رجلين إلخ: الذي يحتاج إليه المسلم، هو معرفة ما أراد الله ورسوله بألفاظ الكتاب والسنة، بأن يعرف لغة القرآن التي بها نزل، وما قاله الصحابة والتابعون، وسائر علماء المسلمين، في معاني تلك الألفاظ؛ فإن الرسول، لما خاطبهم بالكتاب والسنة، عرفهم ما أراد بتلك الألفاظ. وكانت معرفة الصحابة لمعاني القرآن، أكمل من حفظهم لحروفه. انظر "تفسير" سورة الإخلاص لابن تيمية.

[مسألة تحضير الأرواح من أنواع السحر،

ومذهب مالك في تعلم السحر وتعليمه]

وكتبتُ أيضا مثل هذا على قوله: "وأما علم تحضير الأرواح، فإنه من هذه الآية استخرجه" إلخ [الجواهر:1/72]:

لا معنى أن يكون هذا العلم، الذي هو نوع من أنواع السحر قطعاً، مستخرجا من الآية الكريمة، وإنما ينبغي أن يدخل في قوله تعالى: (وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ) إلى قوله: (وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ)، [البقرة:102].

<sup>(\*)</sup> الآية. النور:39

وقال تعالى: (وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى)، [طه: 69]. ومذهب الإمام مالك، أن تعلم السحر وتعليمه كفر.

نعم؛ كان يكفي هذا المؤلف، الشغوف بحب الحادث، أن يتمسك بقول بعض العلماء، وهو أن تعلم السحر، إن كان ليفرق به بينه وبين المعجزة، يصير قرينة. ولذلك، إن عمل السحر بوجه مباح، ليتفرق به المجتمعان على الزنى، أو على قطع الطريق، أو يفعل ذلك بجيش الكفر فيقتلون به ملكهم. هذا كله قرينة كما نقله القرافي؛ إلا أن هذا الأخذ غير مسلم. والحق أن تعلم السحر، إن كان لمعرفة حقيقته ليُجتنب، أو ليُعرف الفرق به بين المعجزات أو الكرامات، أو غير ذلك؛ فليس بكفر. وإن كان تعلمه لتحصيل أثره متى احتاج إليه؛ فهذا ظاهر القرآن يقتضي أنه كفر. هـ ما كنتُ كُتِبُهُ.

قلت: وإذا أردت استيفاء المباحث التي تتعلق بالسحر، من أنواعه وما قاله العلماء في ذلك؛ فعليك بمراجعة ما كتبناه على "أحكام" ابن العربي، في قوله تعالى: (وَاتَّبِعُوا مَا نُنزَلُ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى مَلَكٍ سَلِيمٍ) [الحج، البقرة: 102].

والحاصل: من نسب إلى القرآن شيئا ليس من مدلول ألفاظه، ولا ورد فيه تفسير عن أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولا عن من بعدهم ممن يعتمد في التفسير، ولا كانت اللغة العربية تقتضيه؛ فإن ادعى أن فيه إشارة لهذا المعنى الذي لا يخالف الشريعة، فلا بأس به. وإن ادعى أنه مراد الله، دون دليل، فهذا حكَمَ العلماء بأنه يكفر بذلك، لأنه فسّر القرآن بنظره المجرد. وبه تعلم ما في "تفسير" طنطاوي وغيره، والله أعلم وأحكم.

\* \* \*

[الرجوع إلى ترجمة الشيخ محمد بناتي،  
ووصف طريقته في الدرس]

ولنرجع بعد الاستطراد الطويل، إلى موضوع الكتاب الأصيل، فأقول: وكان، كما قدمنا، شيخنا بناتي، صاحب الترجمة، مغرما بتحصيل المسائل التي تعرض في الدرس، وإفرادها بالتقييد. وقد تقدم لنا ذكر ما قيده في دلالة العام على بعض أفراده، ونقلنا تأليفه بلفظه.

وكذلك كان يقيد في هذا الدرس، وهو درس "جمع الجوامع"، في الكلام على حرف (لو)، وكان يكتب على تقييد فيها لمن سبقه، وكأنه كان ينسبه لابن زكري التلمساني، وهو الأقرب، لأنه الفقيه الأصولي، البيهقي المنطقي، صاحب المؤلفات العديدة في العقائد وعلم الكلام؛ وناهيك بعلمه وتحقيقه، أن أخذ عنه الخطيب ابن مرزوق، والإمام سيدي أحمد زروق. ومن مؤلفاته "شرح" عقيدة ابن الحاجب، و"شرح" ورفات إمام الحرمين، وغيرهما. وكان من أهل القرن التاسع، إذ وفاته كانت سنة ألف. رحمه الله.

فكان الشيخ يقرأ علينا بنفسه "الشرح" والمشروح، ويملا الدرس كله بذلك، حتى كنتُ، وجملة من رفاقنا في الطلب، يعترينا من ذلك نوع ضجر وملل، لا سيما من كان مثلي يود لو يقتصر الشيخ وأمثاله على المُهم من دروسه، ولا يطيله بمباحث الحواشي، لأن المدة في الإقامة محدودة، وإضاعة الأوقات في مباحث [هي] للغريب غير مفيدة.

ومن الاتفاقات أن الكلام على هذه الكلمة، كان يجري لنا في نحو ثلاث مجالس: المجلس هذا في الأصول، والثاني في النحو في "شرح" الأشموني على "الألفية"، في درس الشيخ سيدي عبد السلام [بناتي]، والثالث لعله كان في "التلخيص".

وفي هذه الآونة، كنت مع جماعة الطلبة الذين يحضرون هذه الدروس، وكلهم أخذهم ما أخذني من الضجر، وهم يتكلمون في هذا الموضوع، فقلت لهم على سبيل الفكاهة: عجباً من إمضاء هذه الأوقات في كلمة قال النبي، صلى الله عليه وسلم، [فيها]: "إياكم والأو، فإتياها تفتح باب الشيطان"، فضحك الكل من هذا الاتفاق.

### [الكلام على مبحث حرف (لو) المختلف في دلالاته]

هذا، والحق أن هذا الحرف من الحروف التي اعتنى بها النحاة، وهم الأصول، والأصوليون وأهل المعاني والمناطق. وإنني في هذه المسألة سأخالف قول الشاعر:

لأنته عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

فاتكلم على هذا الحرف المختلف في دلالاته، وكثرة الأقوال في ذلك عند النحاة والمناطق، وأهل الأصول والمعاني.

وأحسن ما راق في اقتطاف ملخصه؛ ما ذكره صاحب "المُعْتَمِدِ"، لما فيه من تفسير وقوعها في آيات بينات، وتوضيح ما اختلف فيه المفسرون والأصوليون والنحاة، إذ قال:

(لو) على خمسة أوجه: أحدها في نحو: لو جاءني لأكرمته، فباتها تفيد ثلاثة أمور: أحدها الشرطية. الثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي. وبهذا الوجه وما يذكر بعده، فارقت "إن"؛ فإن تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل. ولهذا قالوا: الشرط بان سابق على الشرط بـ"لو". وذلك لأن الزمن المستقبل، سابق على الزمن الماضي. الثالث: الامتناع. وقد اختلف النحاة في ذلك على ثلاثة أقوال: أحدها أنها لا تفيد بوجه، وهو قول للشلوبين. زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي، كما دلت أن على التعليق في المستقبل، ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت. وتبعه على هذا القول الخضراوي. وهذا الذي قاله كإتكار الضروريات، إذ فهم الامتناع منها كالبديهي، إذ كل من سمع: لو فعل، فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد؛ ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه "إن"، تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط، منفيا لفظا أو معنى. تقول: لو جاءني أكرمته، لكنه لم يجي. ومنه قوله:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة      كفاني، ولم أطلب، قليل من المال  
ولكنما أسعى لمجد مؤثّل      إلخ.

ومنه قوله تعالى: (وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هَدَاهَا، وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ)، أي: ولكن لم أشأ ذلك، فحق القول مني. ثم استدلت بآيات أخرى، ثم يقول الحماسي:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي      بئو اللقيطة من ذهل بن شيبانا  
لكن قومي وإن كانوا ذوي عدد      ليسوا من الشر في شيء، وإن هانا  
إذ المعنى: لكني لست من مازن إلخ.

فهذه المواضع بمنزلة قوله تعالى: (وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ، وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا) [البقرة: 102]، (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ، وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) الآية، [الأنفال: 17]. قال: والثاني، أي من الأقوال الثلاثة عند النحاة من إفادة الامتناع، أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا، وهو الجاري على أسنة المعربين، ونص عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة، منها قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكَةَ



وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا [الأنعام:111]، (ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام) إلخ، [لقمان:27]؛ وأثر: "نعم العبد صُهِيب" إلخ. وبيانه أن كل شيء امتنع، ثبت نقيضه؛ فإذا امتنع: "ما قام"، ثبت: "قام"، وبالعكس. وعلى هذا؛ فيلزم على هذا القول في الآية الأولى، ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة إلخ. وفي الثانية نفاذ كلمات الله، مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاما تكتب الكلمات إلخ، ويلزم في الأثر ثبوت المعصية، مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد. هـ [المعني" لابن هشام:305/1].

ولكن اعترض المحشي الأمير، حكم "المعني" بالبطلان، قاتلا: الحق أن ما قاله المعريون صواب، نظرا لأصل "لو"، وما أورده المصنف مما خرج عن الأصل لدليل. ثم قال: والثالث من الأقوال الثلاثة في كيفية إفادتها، فإن "لو" في الامتناع، أنها تفيد امتناع الشرط خاصة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب، ولا على ثبوته. ولكنه، إن كان مساويا للشرط في العموم، كما في قولك: لو كانت الشمس طالعة، كان النهار موجودا، لزم انتفاؤه، لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه، وإن كان أعم، كما في قولك: لو كانت الشمس طالعة، كان الضوء موجودا؛ فلا يلزم انتفاؤه، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط. وهذا قول المحققين. [قال]:

ويتلخص على هذا أن يقال: إن "لو" تدل على ثلاثة أمور: عقد السببية، والمسببية، وكونهما في الماضي، وامتناع السبب. ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب، وتارة لا يعقل؛ فالأول على ثلاثة أقسام: ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصار مسببية. الثاني في سببية الأول، نحو: (ولو شبتنا لرفغناه بها)، ونحو: "لو كانت الشمس طالعة، كان النهار موجودا". وهذا يلزم فيه من امتناع الأول، امتناع الثاني قطعا. وما يوجب أحدهما فيه، عدم الانحصار المذكور، نحو: "لو نام، لانتقض وضوءه"، ونحو: "لو كانت الشمس طالعة، كان الضوء موجودا"، وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني، أي لانتقاض الوضوء نفي النوم، ووجود الضوء نفي الشمس مثلا. قال:

وما يجوز في العقل ذلك، نحو: "لو جاءني أكرمته"؛ فإن العقل يجوز انحصار سبب الإكرام في المجئ. ويرجحه الظاهر، وأنه المتبادر إلى الذهن، ولكن لا على الانتفاء مطلقا.

ويدل العرف والاستعمال على الانتفاء المطلق. والثاني قسمان: أحدهما ما يراد به تقرير الجواب، وجد الشرط أو فقد، ولكنه مع فقده أولى، كالأثر عن عمر في: "نعم العبد صهيبي"، فإنه يدل على عدم العصيان على كل حال، وعلى أن انتفاء المعصية مع الخوف أولى، لأن عدم المعصية معلل بأمر آخر، وهو الحياء والمهابة والإجلال والإعظام. وذلك مستمر مع الخوف. ومثل هذا قوله تعالى: (وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ)، لأن عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى. والثاني من القسمين السابقين، أن يكون الجواب مقررا على كل حال، من غير تعرض لأولوية، نحو: (وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا)، فهذا وأمثاله يعرف بثبوته بعلته أخرى مستمرة على التقديرين. [المُعْنَى: 306/1].

قَلت: وهذه العلة فسرها الأمير بقوله: كالكبر والعناد. والمراد من العود، ما يشمل الملازمة. وفيها أبحاث أثارها في "المُعْنَى"، فراجعها إن شئت. ثم أشار إلى الثاني من أقسام "لو"، فقال: من أقسام "لو"، أن تكون حرف شرط في المستقبل، إلا أنها لا تجزم كقوله:

ولو تلتقي أصدائنا بعد موتنا      ومن دون رمسينا من الأرض سببُ  
 لظل صدى صوتي، وإن كنت رمة،      لصوت صدى ليلي يهش ويتربُّ

قال: وقوله تعالى: (وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ) الآية، [النساء: 9]، أي وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا. قال: لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك، لأنهم بعده أموات.

وقال الشارح الدماميني: هذا التأويل ليصح الجواب بقوله: خافوا، فإن خوفهم قبل الموت هو قال: ومن ذلك: (كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ) الآية [البقرة: 180]، أي إذا قارب حضوره، وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلِّغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ<sup>(\*)</sup>، لأن بلوغ الأجل انقضاء العدة، وإنما الإمساك قبله. قال: وأنكر ابن الحاج مجئ "لو" للتعليق في المستقبل. قال: ولهذا لا تقول: "لو يقوم زيد، فعمرو منطلق"، كما تقول ذلك مع إن، كما أنكره بدر الدين ابن مالك، ونسبه لأكثر المحققين. قال: وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك، أن من جعل شرطاً للو، مستقبل في نفسه، أو مقيد بمستقبل. وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى، لامتناع غيره، ولا يحوج إلى إخراج "لو" عما عهد فيها من الماضي. هـ كلام بدر الدين. [المغني: 1/308].

ولكن تعقبه ابن هشام بأمور وأطال في ذلك، وبسط القول في الاستدلال. وقد علمت أن هذا الموضوع محصله: هل تكون [لو] بمعنى إن، أو لا. وصاحب "المغني" ثبت ذلك. وبدر الدين، ومن على مذهبه، لا يثبتون لـ"لو" أن تكون بمعنى "إن"، وكل يحتج لمذهبه. وبعد ما أطال في "المغني" في الرد والقبول، قال:

"وتحريير ذلك أن يعلم أن خاصية لو، فرض ما ليس بواقع واقعا. ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال، لما ثبت من كون متعلقها غير واقع. وخاصية إن تعليق أمر بأمر مستقبل محتمل. ولا دلالة بها على حكم شرطها في الماضي والحال؛ فعلى هذا قوله: \* ولو باتت بأطهار\*، أي في قوله:

قوم إذا حاربوا شدوا ماآزرهم دون النساء، ولو باتت بأطهار

يتعين فيه معنى إن، لأنه خبر عن أمر مستقبل محتمل. أما استقباله، فلأن جوابه محذوف، دل عليه "شدوا". و"شدوا": مستقبل، لأنه جواب "إذا". وأما احتمال فظاهر. ولا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال، ولأن المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه".

(\*) كذا. ونص الآية الكريمة في سورة البقرة: (وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلِّغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَحْضُلُوهُنَّ) الآية: 232. وفي سورة الطلاق: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِحَدَّتِهِنَّ) الخ الآية]. ثم قال تعالى في الآية الثانية: (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ) الآية. أ.م.

ثم قال: والحاصل إن الشرط متى كان مستقبلا محتملا، وليس المقصود فرضه الآن، أو فيما مضى؛ فهي بمعنى إن.

ومتى كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا، ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى، فهي الامتناعية. هـ. [المغني: 310/1]. قال في "المغني":

الثالث من استعمال "لو"، أن تكون حرفا مصدريا بمنزلة "أن"، إلا أنها لا تنصب. وأكثر وقوع هذه بعد "وذ"، أو "يوذ"، نحو: (وَدَوَا لَوْ تُذْهِنُ فَيُذْهِنُونَ)، [القلم: 9]، (يُودَ أَخْذُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ)، [البقرة: 96]. ومن وقوعها من بدونها، قول قُتَيْبَةَ:

ما كان ضررك لو مننت وربما من الفتى، وهو المغيظ المحقق

وأكثرهم لم يثبت مصدريتها. وأثبتته الفراء وأبو علي، وأبو البقاء، والتبريزي، وابن مالك. ويقول المانعون في نحو: (يُودَ أَخْذُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ) إنها شرطية، وإن مفعول (يود)، وجواب "لو"، محذوفان. والتقدير: يود أخدمهم التعمير، لو يعمر ألف سنة، لسره ذلك. ولا خفاء مما في ذلك من التكلف.

وأورد ابن مالك السؤال في: (لَوْ أَنْ لِي كَرَّةً) [الزمر: 58]، وأجاب بما ذكرنا، وبأن هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه، نحو: (فَجَاجَا سُبُلًا)؛ والسؤال في الآية مدفوع من أصله، لأن "لو" فيها ليست مصدرية، وفي الجواب الثاني نظر. هـ. قلت: قال الأمر إلى تأييد قول الأكثر. ثم قال:

الرابع، أي من استعمال "لو"، التمني نحو: لو تأتيني فتحدثني، قيل: ومنه: (فَلَوْ أَنْ لَنَا كَرَّةً)، [الشعراء: 102]، أي فليت لنا كرة، ولهذا نصب (فَنَكُونُ) في جوابها، كما انتصب (فَأَفُوزُ)، في جواب "ليت" في: (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ). ولا دليل في هذا الجواز، أن يكون النصب في (فَنَكُونُ)، مثله في: (إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ جَبَابٍ أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا)، [الشورى: 51]. [المغني: 310/1].

ثم ذكر في "المغني" الخلاف في هذا، فقيل: هي قسم برأسها؛ لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط. ولكن قد يوتى لها بجواب منصوب كجواب "ليت". وقيل: هي الشرطية، أشربت معنى التمني. وقال ابن مالك: هي "لو" المصدرية، أغنت عن فعل التمني. واستدل على ذلك بقول الزمخشري. ثم قال في "المغني":

الخامس من استعمال "لو"، أن تكون للعرض، نحو: "لو تنزل عندنا، فتصيب خيرا"، ذكره في "التسهيل". وذكر عن ابن هشام اللخمي لها معنى آخر، وهو التقليل، نحو: "تصدقوا، ولو بظلف محرق"، وقوله تعالى: (وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ)، وفيه نظر. هـ-[312/1].  
 وعليه، فاستعمال "لو" له استعمالات ستة، على وفاق أو خلاف. قلت: وقد لخص التاج السبكي ما في استعمال "لو"، الذي أطل فيه في "المغني"، ولخصنا بعضه هنا، لما في "المغني" من تفسير آيات قرآنية، وأشعار أدبية هي [تغني] عن مراجعة غيره.  
 وانظر "جمع الجوامع"، في مبحث الحروف، في الحرف الحادي والعشرين، وراجع شراحه؛ إذ في ذلك فوائد كثيرة، لمن يرغب في العلوم، ويكون من أهل من يريد التوسع في الإدراكات والفهوم؛ وأين هو في هذا العصر المكفهر بالغموم، وإلى الله المرجع في كشف هذه الغيوم، إذ هو الحي القيوم، الفاعل ما يشاء، كما يشاء، بالخصوص والعموم.  
 ثم إن في المسألة هذه مباحث أخرى، وفوائد جلية، ولكن الرجوع للموضوع، أولى لنا وأخرى.

\* \* \*

[عود إلى ترجمة الشيخ بناني،  
 وذكر ما أصابه من كيد حساده أثناء  
 ولايته القضاء]

فنعول: إن شيخنا بناني، صاحب الترجمة، كان رحمه الله، ممن يغلب على طبعه تتبع مثل هذه المسائل النفيسة، وإطالة البحث فيها، إذ لم يكن له اهتمام، كما شاهدناه منه، سوى درس يلقيه، أو بيت للمطالعة والكتابة يأويه، كما كان شأن الأشياخ الكبار، في سائر الأمصار، إذ كانوا يقضون أوقاتهم فيما بين سجود وركوع، وتقديس وتسييح، وهيلة وخشوع، وذكر ومذاكرة في العلوم الصحيحة الشرعية التي إليها أمر [أهل الديانة] الإسلامية [ب-] الرجوع، وعليهم لما أتت به آيات الذكر الحكيم، وأحاديث الرسول، عليه السلام، الرجوع والخشوع. ومن أعرض عن هذا، وصدف عن الآيات البيّنات، والأحاديث المبيّنات؛ فإن له معيشة ضنكا، كما قال تعالى: (وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى). [طه:124].

اللهم بصّرنا بأحوالنا، ووفقنا لصالح أعمالنا، ولا تجعل الدنيا أكبر همنا، ولا مبلغ علمنا.  
إنك سميع الدعاء، أمين.

ثم إنني لما فارقته مدينة فاس، تركتُ شيخنا مستمرا على سيرته الحسنة، وأعماله المستحسنة؛ لم يتبدل عنها. ولكن بعد مدة، سمعنا أنه تولى قضاء فاس الجديد، وأنه ارتشي في قضية بقدر كبير من المال، وعد ذلك من زلاته، وأخر عن وظيفه، كما سمعنا ذلك مجملا. ولكن هذا كله، وإن ثبتت روايته؛ فهو من اختلاقات أعدائه، حسداً من عند أنفسهم، بعد أن صار من جلة نبلاء العصر وعلمائه، كما هو شأن الناس من كل الأمصار، وسائر الأعصار، من السعي في تنقيص أهل العلم، وتتبع زلاتهم وعثراتهم، وتلقيها بمزيد الارتياح، ويحبون أن تشيع فيهم، وإن كانوا منها برآء. وانظر ما قدمناه في المجلد الأول، في ترجمة العالمين العارفين بمدينة تطوان، وهما الشيخان ابن عجيبة والحراق.

### [ما ناب المؤلف أيضا من كيد في ولايته القضاء]

قلت: وقد نابني من ذلك، الحظ الأوفر، وأوذيت في ولاية القضاء في القصر الكبير وتطوان؛ إذ كنت أتحري جهدي في اتباع طريق الحق، واجتناب مناهج مراعاة أهل السطوة والجاه، وأجري جهدي الحق مجراه، ولا أقبل من صاحب ولا قريب ولا ذي ولاية، وأحرى من له قضية، هدية، ولو قلامة ظفر، حتى من والي المدينة؛ فكان ذلك من أسباب المعادة، وأصبح من أعدائي يكيد لي المكائد، ويترقب بي الدوائر، ويغري بي الأهالي.

ولكن ذلك لم يحرك مني ساكنا، ولا أمانتي عن طريقي، ولا صرفني عما أنا عليه، حتى أصبح كيده في نحره، ولا حرك الثورة عليّ من زيّد ولا عمرو، إلا شذاذ من أهل الأغراض. وقد مكنتني الله من رؤوس ذلك السواد، حتى أدّبوا ونكسوا على رؤوسهم.

وكل ذلك كنت أعهده من نصر الله وتأييده، (إِنَّ يَنْصُرُكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ)؛ لأن قصدي في ذلك العمل، كان كله نصرة لدينه، وحماية لشريعة نبيه. وفي ذلك ظهور قوله، عليه السلام، لمحل ولده، وابن عمه الشقيق، ابن عباس، رضي الله عنه، إذ يقول له: "يا غلام، احفظ الله

يحفظك، احفظ الله تجده أمامك. إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله" الحديث. هذا في خارج تطوان.

وأما في مسقط رأسي، وموطن أهلي وإخواني وأصدقائي، الذين قضينا فيها معهم أيام الأفراح، وأجرينا فيها المذاكرات بالأحاديث الصحيحة والأدبيات بالعبارات الفصاح، في الحدائق البهيجة والمصانع الفساح؛ ولكن كانوا هم عند الولاية في قضاء المدينة وغيرها من أشد الأعداء، في إشهارهم عليّ من الإذابة أخذ السلاح، حتى سعى بعضهم أكبر السعاية لدى الحكام في تعريضي للقضاء عليّ ولا يرى في ذلك من جناح؛ ولكن باء الكل بغضب من الله، (ومكروا ومكر الله، والله خير الماكرين) [آل عمران: 54]. غفر الله لي ولهم. ولكن كل ذلك من قبيل الشيطان، الذي يقوي بوسوسته الحقد والغل والحسد في قلوب الإخوان.

### [الاعتبار بقصة سيدنا يوسف، في مواجهة المكاره بالصبر والتقوى]

وهنا أتلو قوله تعالى في (سورة يوسف)، لما انتهت القصة وما جرى فيها، ودخل إخوة يوسف عليه، قال الله تعالى: (قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَآ فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ. قَالُوا أَنْتَكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ، قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي، قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا، إِنَّهُ مَنْ يَتَّقْ وَيَصْبِرْ فَبِأَنَّ اللَّهَ لَا يَضِيغُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ. قَالُوا ثَالِثًا لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِنِينَ. قَالَ لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ، وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ). الآيات: [89-90-91-92].

فانظر إلى هذه الآية الكريمة وما فيها من بيان عاقبة الصبر، ومن الملاطفة للمعادي الذي اعترف بالذنب وتحسر منه. وإزالته التحسر عنه، وإخباره بأن الله سيغفر له عاجلا. ولا يظن الظان الجاهل أن مثل هذه القصة جاءت قراءتها قراءة التواريخ والأخبار، وجعلها مما يستأنس بها في الأسمار؛ بل هي لتعليمنا شيم الأنبياء المصطفين الأخيار، وما كانوا عليه من الأخلاق الحسنة، والأوصاف العظيمة المقدار.

ولا يكفي هذا، بل لا بد من الرجوع إلى تفسير هذه الآيات الكريمة، لكي ننور الأفكار، ونعتبر بها فيما يحل بنا من المصائب والأكدار، ونحسبها من النعم التي تكفر بها الأوزار.

وفي أول "المدارك" للقاضي عياض: وذكرنا من محن ممتحنهم - أي من أكابر الأعلام الذين ترجم لهم في هذا الكتاب - وبلايا مبتليهم، ما فيه مسألة للممتحنين، وأدلة على ثبات قدمهم في الصالحين. قال النبي، صلى الله عليه وسلم: "أشدّهم - يعني الناس - بلاء الأنبياء، ثم الصالحون، ثم الأمثل فالأمثل". وإنما يبتلى المرء على قدر إيمانه؛ فإن كان إيمانه شديداً، كان البلاء عليه أشدّ، حتى إن العبد يمشي على الأرض وما عليه خطيئة. وقال: "إذا أحب الله عبداً ابتلاه ليسمع تضرعه". [ترتيب المدارك: 23/1].

وانظر ما وقع لهذا الإمام، وهو إمام المغرب وإمام الحديث والفقه والأدب، وهو القاضي العدل، وهو في الفتوى في النوازل صاحب القول الفصل، والشهرة العظيمة في الشرق والغرب، والزعامة والرياسة في بلده سبتة، الذي كان فيها من أصحاب العقد والحل، كيف نفي عن بلده، ومات طريداً فريداً غريباً في تادلة؛ فما زاده ذلك إلا شهرة في الشرق والغرب وذكرنا حسناً، ولسان صدق في الأولين والآخرين.

وهذا كان شأن أهل الفضل وذوي الشهرة بالعلم والصلاح. وابتدأ بالخلفاء، ثم بأفاضل النبلاء، وأقطاب الشريعة الغراء، كالأنمة المجتهدين؛ كمالك، وما وقع له، وما عذب به من إهانتة وضربه والطواف به في الأسواق. وكذا ما وقع بالإمام أحمد وتعرضه للقتل. وهكذا إلى عصرنا هذا؛ رأينا مشاهدة، وثبت لدينا سماعاً.

وقانا الله شرّ الخلق، وحمانا من مكرهم، بفضله وكرمه. وقد قدمت في هذا الموضوع جملة وافرة في المجلد الأول، وذكرت لإمام العلماء المحققين في عصره، أبي إسحاق الشاطبي [كلاماً في ذلك]. والله الوافي، إذ هو الحي الباقي، وأقول: (أعوذُ بربِّ الفلقِ. مِن شرِّ ما خلقَ. وَمِن شرِّ غاسِقٍ إذا وَقَبَ. وَمِن شرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ. وَمِن شرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ). [سورة الفلق: 5 آيات].

\* \* \*



## [ الرجوع إلى ترجمة الشيخ محمد بناني، بالكلام على عائلته ]

ولنرجع إلى إتمام ترجمة شيخنا سيدي محمد بناني، فأقول: طالما بحثت عن أول عائلة البنانيين، وهل هم من أصل واحد يرجع إليه سانر فروع هذه العائلة، أو هم أصول، لكل أصل فروع؛ لأن هذا اللقب يوجد في فاس وفي الرباط، وفي غيرهما من بلاد المغرب. وكنت أظن أن الشيخ الرهوني قد تعرض لذلك، لما ترجم للشيخ بناني، محشي الزرقاني؛ فلم أجد فيه شيئا مما كنا نظن، وإنما قال فيه: هو العالم العلامة، الهمام المشارك المحقق الفهامة، أبو عبد الله، سيدي محمد بن الحسن بناني، الفاسي منشأ وداراً، إلخ. وذكر بناني بدون آل، كما هو الشائع، وبذلك كتبناه. وكتبه العلامة سيدي علي قسارة بال، فقال: هذه تقاييد تتشوف لعرائس خدورها الأذهان. إلى أن قال: موضوعة على شرح "السلام"، للإمام الرباني. وأطال في وصفه، إلى أن قال: أبي عبد الله سيدي محمد بن الحسن بناني، كذلك بال.

وأما العلامة المحقق، الصوفي الصادق، والمتفاني في أهل الله؛ لا يقبل في ذلك قول مخالف ولا مشافق - أحد تلامذة العلامة العارف بالله، سيدي محمد الحراق، دفين تطوان - العلامة سيدي المهدي ابن سودة؛ فإنه ذكره بدون "آل"، فقال في "حاشيته" على "شرح" سيدي محمد بناني: وأما الشارح، يعني العلامة بناني، رحمه الله، فهو العلامة سيدي محمد بن الحسن بناني، إلخ. وأطال في ترجمته. وأفادنا [أن] ابن عبد السلام بناني، الشهير، هو ابن عمه، فقال: ومن أشياخ الشارح، ولدُ عمه العلامة، سيدي محمد بن عبد السلام، شارح "الاكتفاء"، إلخ.

قلت: وقد ترجم السيد محمد هذا في "نشر المثاني"، فقال فيه: الفقيه العالم المدرس الفصيح. شيخنا وشيخ أشياخنا، أبو عبد الله، سيدي محمد بن عبد السلام بناني - بدون آل أيضاً - الفاسي داراً ومنشأً ومولداً ووفاءً، إلخ.

وذكر شيخنا ابن الخياط في "فهرسته" من أشياخه، العارف بالله أبا محمد، سيدي عبد الواحد ابن السيد البدوي بناني، وقال إنه من آل الشيخ الإمام سيدي محمد بن عبد السلام بناني النفري، شارح "الاكتفاء"، وصاحب الضريح بحومة الصاغة من فاس.

قلت: وقد زرت ضريحه المذكور، لما كنت بفاس زمن القراءة بها. نفعنا الله بالعلم وأهله، لأنهم أولياء الله.

ثم ذكر شيخنا ابن الخياط، رحمه الله ورضي عنه، بعد ما أخذ عن العارف سيدي عبد الواحد بناني السابق، ما لفظه: ولشيخنا المذكور العارف الرباني، المحقق الصمداني، أبي محمد، سيدي عبد الواحد بناني، أفاض الله عليه وعلى المسلمين سبحانه الإحسان، في جنان الفردوس والعرقان والرضوان؛ كلام في الطريق رفيع، نظماً ونثراً. ثم ذكر بعضاً من ذلك، فأنظره في "فهرسته"، ولعلنا كنا نقلناه في ترجمة شيخنا ابن الخياط المذكور.<sup>(\*)</sup>

وبالجملة: فقد تبين من هذه السطور أن المحشي سيدي محمد بن الحسن بناني، والشيخ سيدي محمد بن عبد السلام بناني، شارح الزقاق وغيره، هما أبناء عم، وأن شيخ شيخنا ابن الخياط، العارف أبو محمد، سيدي عبد الواحد ابن سيدي الحاج البدوي بناني، هو من آل سيدي محمد بن عبد السلام بناني؛ فهو لاء من عائلة واحدة وأصل واحد. فأما سواهم، فلا ندري هل يجمعهم هذا العقد أم لا، والله أعلم.

أما كتابة لفظة بناني؛ فمنهم من يكتبها بأل، فيقتضي ذلك أن هذه اللفظ من المنسوب إلى بلد أو جد، أو نحو ذلك. وأما على إسقاط أل، وهو الشائع، فهو من الأبناء، كابن شقرون وابن مسعود، وابن جلون وابن ثابت. وهذه الألقاب كثيرة بفاس وغيرها، قديماً وحديثاً، حتى إن أهل التاريخ من أهل الحديث وغيرهم، يخصون المشتهرين بذلك بباب منفرد.

وأما من اشتهر بين أهل العلم بالبناني، بأل، دون خلاف في إثباتها؛ فهو العلامة، محشي "المحلي"، شرح "جمع الجوامع"، ومحشي "شرح السعد، لتلخيص" القزويني، وهو من المشاركة، وكان نسبته إلى (بنان)، بضم الباء بعد نون. قال ياقوت: بنان، بالضم؛ قرية بمرز الشاهجان، ينتسب إليها جماعة مذكورون في تاريخها. هـ- [المعجم: 288/2].

وفي "تاج العروس": بنان كغراب؛ محلة بمرز، منها علي بن إبراهيم، صاحب ابن المبارك. هـ- [146/9].

(\*) نعم. انظر الجزء الثالث، صفحة: 196.

**وبالجملة؛** قالذي يظهر أن البنانيين الفاسيين، وغيرهم من أهل المغرب، هم من المغاربة، [أي] بدون "أل". وأما المشاركة فهم بـ"أل"، ينتسبون إلى هذه المحلة أو غيرها، والله أعلم. وانظر أهل هذا اللقب من سكان مدينة الرباط، هل هم من هذه العائلة، أو هم عائلة أخرى لا تنسب إليهم.

ثم أجد الآن ما تطمئن إليه النفس؛ والغالب أنهم من هذه العائلة المغربية. لكن الواقع في مولفات الشيخ المرّي، الذّاكر الخاشع، العارف الرباني، سيدي فتح الله البناني، بـ"أل"، كأنه بياء النسب. ولفظ ما كتبه بيده في الرسالة التي سماها: "رسالة تسلية الأتباع، ببعض ما يتعلق بحكم مسألة الطرب والسماع"، إذ قال في ختامها: "وقيد له لسانه عن عجل، خديم العلم والنسبة، عبد ربه تعالى، فتح الله، ابن الشيخ الأكبر سيدي أبي بكر البناني، تولاّه الله وأسكنه دار التهاتي. وذلك عشية يوم السبت، الثاني عشر من محرم الحرام، فاتح عام 1342، اثنين وأربعين وثلاثمائة وألف، رزقنا الله خيره، أمين". [ص 8].

ثم انظر كيف يقرأون البناني، هل يضم الباء أو يكسرهما. فإن كان بضمها فهي نسبة إلى بُنان، كما سبق، كمحشي "السعد"، أو بكسرهما، فهو محتمل، والله أعلم.

### [ زيارة الشيخ فتح الله لتطوان، ومسألة أخذ الورد بالنسبة للمتعلم المبتدئ ]

والشيخ فتح الله هذا، يمكن أن أعده من أشياخنا، لأنني اجتمعت معه في أيام ابتدائي القراءة، أيام حياة والدي، إذ كان أكرمهم والدي في دارنا، لكونه ينتسب للطائفة الحراقية، وبزاويتهم كان نزوله. وكنت أنا في أول ابتداء الدروس العلمية، وأنا أخدم في المجلس الحاضرين مع الشيخ، من فقراء الرباط وتطوان.

وكان من الحاضرين في هذا الإكرام كبراء الفقراء، وفي مقدمتهم كبير الزاوية إذ ذاك، سيدي محمد ابن سيدي الحسين ابن الشيخ الأكبر، العارف بالله، سيدي محمد الحراق الشهير الذّكر.

وكان الشيخ فتح الله، يسألني عما كنت أقرأه إذ ذاك؛ ولكن كان راغبا في أن أخذ ورد الطريقة الدرقاوية، وكان أمرني أن نأتي إليه في الغد إلى الزاوية. ومن الاتفاق أنني لقيت

سيدي محمد الحراق المذكور آنفا، فسلمت عليه على العادة، وأنا لا زلت إذ ذاك أذهب إلى مكتب قراءة القرآن؛ فقال لي سيدي محمد المذكور: أمرك الشيخ سيدي فتح الله بالطلوع إليه للزاوية؟ فقلت: نعم. فقال لي: لا تذهب إليه؛ لأنه يريد أن يعطيك الورد. وأوصاني بأن أشتغل بقراءة العلم، يعني: ودع الذهاب للزاوية والاشتغال بذلك. ومعناه النصيحة. وكأنه يشير إلى ما هو متداول بين أهل العلم [من] أن التلميذ إذا اشتغل في أول قراءته "برسالة" القشيري ونحوها؛ فاعلم أنه لا ينجح، أو كلاما هذا معناه.

### [تنبيه بشأن علم التصوف، وضرورة ترتيب العلوم، والابتداء بالأهم]

[هذا، واعلم] أن علم التصوف، هو روح العلوم الشرعية؛ من كلام وفقه وحديث وتفسير، وما هو من العلوم آلة لها ووسيلة لفهمها ومعرفتها؛ من اللغة والنحو والأصول والمعاني والبيان وغير ذلك؛ فهذه العلوم بمنزلة الذات، والتصوف روح لها، ولا قيام للروح دون ذات، ولا استقلال للذات والقيام بواجباتها إلا بالروح؛ فكان تقديم معرفة علم الظاهر، مقدما على علم الباطن. وعليه، فلا ينبغي للمبتدئ أن يبتدئ بعلم التصوف، الذي هو روح الشريعة، حتى يتعلم علم الشريعة.

وهذا يدخل في قول حجة الإسلام في أدب الطالب المتعلم، في الوظيفة السادسة: أن لا يخوض في فن من فنون العلم دفعة، بل يراعي الترتيب، ويبتدئ بالأهم. وفي الوظيفة السابعة يقول، فيما ينبغي للمتعلم: أن لا يخوض في فن حتى يستوفي الفن الذي قبله؛ فإن العلوم مرتبة ترتيبا ضروريا، وبعضها طريق إلى بعض. والموفق من راعى ذلك الترتيب. هـ [الإحياء: 1/39].

وهذا شيء واضح معقول، إذ المتعلم المبتدئ، الخالي من قواعد الإسلام وأحكامه، والجهل بعلوم النحو واللغة، وما يستعين به على فهم القرآن وحديث النبي، صلى الله عليه وسلم، كيف يقدم - مثلا - على قراءة كتب أهل التحقيق، المملوءة بالشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية، وبالعبارة الرقيقة، والإشارات التي هي رموز راجعة إلى أصول دقيقة. أي فهم هذا أول خطبة كتاب "رسالة" القشيري، التي هي من أسهل كتب أهل الطريق؟ فبفضلك

اقرأ أول خطبة هذا الكتاب على هؤلاء الجهال، الذين يدعون في التصوف أنهم من أكبر الرجال، واستفهم عن معانيها، وما أفادته مبانيها، وهو قوله:

"الحمد لله الذي تفرد بجلال ملكوته، وتوحد بجمال جبروته، وتعزز بعلو أحدىته، وتقدس بسمو صمديته، وتكبر في ذاته عن مضارعة كل نظير، وتنزه في صفاته عن كل تناه وتصوير. له الصفات المختصة بحقه، والآيات الناطقة بأنه غير مشبه بخلقه". الخ.

وانظر فيه من المقالات التي تصدر من أهل [هذا] الشأن، فباتك لا تفهمها، ولا تعرف مأخذها، ولا تدري إلى أي شيء مغزاها؛ إذا كنت جاهلا بالشريعة وأحكامها، وسيرة النبي، صلى الله عليه وسلم، وعلم وسيرة أصحابه.

وانظر إلى قول إمام الطريقتين، وعمدة أهل الظاهر والباطن، الفضيل بن عياض: لو أن الدنيا بحذافيرها عرضت عليّ، ولا أحاسب بها، لكنت أتقذرها، كما يتقذر أحدكم الجيفة. هـ؛ فإن الجاهل ربما يستعظم هذه المقالة، ويعدّها [أنه] ابتدعها من نفسه. وربما قال: إن هذا مخالف، لما هو عليه في يومه وأمسه. ولكن العالم يقرأ قوله تعالى: (اعلموا أنّما الحياة الدنيا لعبٌ ولهوٌ وزينةٌ وتفاخرٌ بينكم وتكاثرٌ في الأموال والأولاد كمثل غيثٍ أعجب الكفار نباته ثمّ يهيجُ قتره مُصفرًا ثمّ يُكونُ حطامًا). الآية [الحديد: 20]، وغير ذلك من الآيات والأحاديث في حقارة الدنيا وزهرتها. ومن حقارتها أن سيد العالمين، الذي غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، أعرض عنها، فقال: "مالي وللدنيا". وعرضت عليه الجبال من الذهب فلم يلتفت إليها، كما قال الإمام البوصيري:

ورودته الجبال الشّم من ذهب عن نفسها، فأراها أيّما شمم

وفي الحديث: "لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة، ما سقى كافرا منها شربة ماء"، وفي صحيح البخاري: "تس عبد الدينار والدرهم والقطيفة والخميصة"، إلى غير ذلك. وهذا مقام الورع والزهد، ولكن لا ينافي مقام من كانت الدنيا في يده، وليست في قلبه.

أما من كان عبدا لها، وخديما لزهرتها، وهمته كلها مصروفة إليها، حتى نسي ذكر الله، والقيام بواجباته؛ فهذا ينطبق عليه قوله تعالى: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزَلْهُ فِي حَرْبِهِ، وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِيهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ) [الشورى: 20]، وقوله:

(مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا لُوْفًا إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ، أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ) [هود: 16]  
وهذه أصعب آية، وأشد آية يسمعها المؤمن في التنفير من الدنيا؛ ولهذا [تجد] الزهاد من أهل الخشية والحياء من الله، والخوف من عذابه الشديد، يفرون منها فرارهم من الأسد الضاري.

والكلام في هذا المقام طويل الذيل، فأين للجاهل الذي يقتحم الدخول في الطريق، ويقراً كلام القوم في كتبهم، وهي لا تزيده إلا ضللاً، بل تكسبه في عقيدته، إن كانت له عقيدة، فسادا واختلالاً في العلم. ألهمنا الله رشدنا، وحقق في الله رجاءنا وقصدنا، آمين.

### [مواصلة ترجمة الشيخ فتح الله، واتصال المؤلف به]

ولنرجع إلى تكميم ترجمة الشيخ فتح الله البناني، الذي يمكن أن يُعد في جملة أسياننا، لاجتماعنا به وسماعنا مذاكرته، وقد سمعت [منه في] الاجتماع الأول به في حياة والدي.  
وبعد ذلك زار هذه المدينة بخواص أصحابه، ونزل ضيفاً هنا على الوزير المرحوم، السيد محمد ابن عزوز، إذ كان [هو] الصدر الأعظم في حكومة خليفة السلطان. وكان لما اتصل به، أول ما سأله عن والدي، إذ كان له به معرفة سابقة، وهو مقدم للزاوية الحراقية، فأجابه الوزير، رحمة الله عليه، وعلى الشيخ وعلى والدي: إنه توفي، وولده، يعني العبد الضعيف، هو الآن عندنا القاضي بالمدينة، يعني تطوان. فأخبرني الوزير بذلك، وحضني على إكرامه. وكان أنزله الوزير المذكور في الدار التي أعدتها الحكومة للضيوف، فأجبت ما ندبني إليه الوزير المذكور، واتصلت به، ودعوته أن يشرقني لداري؛ فلبى الدعوة، وحضر هو وأصحابه لدارنا؛ فكان حضوره عندنا من أشرف الأوقات، وكانت كلها ذكراً ومذاكرة.

وكان شأنه، رحمه الله، أن يمزج مذاكرته ببعض الفكاهات المضحكة، التي لا تخرج عن الحكايات التي فيها إرشاد أو تسلية.

ولكن حيث كنتُ إذ ذاك أعوم في البحر الذي لا ساحل له، والمحيط الذي يعجز السابح به أن يقطع مسافته، لامتلاء الأفكار، بقضايا الدعاوي والإتكار؛ فلم أضبط تلك المذاكرة، ولا

وعى فكري ما كان الواجب أن تعيه مني أذن واعية. ولكن كل ما حصل لي في شأنه، أنه رجل مبارك، وأنه أخذ من علم الظاهر والباطن جملة وافرة.

### [ما كتبه الشيخ فتح الله في مسألة الطرب والسماع، وميله لمن ترخص في ذلك]

وقد ألف في ذلك مؤلفات، أهدى لي منها جملة: منها: "رسالة تسلية الأتباع، ببعض ما يتعلق بحكم مسألة الطرب والسماع"، وأتبعها بـ"رسالة" جواب لمن سألته عن قول المطربين: (الله)، أو (محمد رسول الله)، أو (أنا أنا)، قلت: يعني قولهم أثناء غنائهم: (هاتنا هاتنا).

أما "الرسالة" الأولى فإنه، رحمه الله، ذهب [فيها] إلى القول بالترخيص في السماع والطرب بآلات الطرب، واعتمد على قول أشياخ من المتأخرين، منهم العلامة سيدي جعفر الكتاني، والد شيخنا سيدي محمد، وذكر عنه أنه ذكر ذلك في تأليفه "مواهب الأرب"، عارض به "الزجر والإقمام" للشيخ جنون، وقال: إنه بالغ في الرد. كما ذكر ذلك عن مؤلفات الشيخ النابلسي والرفاعي، وسيدي المعطي بن صالح في "ذخيرته"، وأحال على غيرهم ممن أجاز ذلك. ثم قال:

"وحاصل القول في المسألة؛ أن السماع والطرب، إن كان ممن يجوز النظر إليه وسماع صوته، وكان خاليا من التشبيب بما يهيج النفس الأمانة بالسوء؛ من ذكر الخدّ والقذّ، وغير ذلك من العوارض التي حرم السماع والطرب يعرضها"، ثم قال: "فلا بأس به، إن كان خاليا من العوارض المذكورة. بل ذكروا له فوائد". انظرها. [ص3].

ثم ذكر مقصد العارفين وأهل التصوف بالسماع، [و] هو استحضر القلوب، للقرب من علام الغيوب. وذكر من ذلك قول العارف ابن الفارض في الجيمية:

تراه إن غاب عني كل جارحة في كل معنى لطيف رائق بهج

في نعمة العود والنأي الرخيم إذا تألقا بين ألحان من الهزج

قلت: ولكن، من لنا اليوم بمن هو عن الشهوات النفسية مانل، إذ أين الثريا في عصر

صار العفاف فسوقا من يد المتناول. ورحم الله من قال:

وأقبح شيء في زماننا أنه به العلم جهل، والعفاف فسوق

وعليه؛ فنية الشيخ الفتح، هي هذه، ومذهبه هو الميل لمن ترخص، واتبع غيره في هذا القول المرغوب عنه عند الأئمة الأواخر والأوائل. والظن بالله في الكل جميل، وعلى فضله [في] قوله تعالى: (لا تفتنوا من رَحْمَةِ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً) [الزمر:53]، الاعتماد للحابل والنابل.

قلت: أما القول في حكم السماع وآلة الطرب، فقد قدمنا في المجلد الأول، في ترجمة الشيخ سيدي عبد السلام ابن ريسون، من كلام أهل الظاهر والباطن، وما حرره فيه المحققون من الجانبين، ما فيه لمن يريد الاطلاع على التحقيق مقنع، إذ ليس في تحريراتهم، التي صحت عنهم بالأدلة، مدفع. والله الواقعي، إذ هو الحي الباقي.

أما الجواب عن قول المطربين في استعمالهم اسم الجلالة: (الله)، أو اسم النبي، صلى الله عليه وسلم، عند ختم الإنشاد المعروف بالبيتين محل(أنا أنا) ترويحاً لأنفسهم، وبلوغاً لمرادهم المضمّر في قلوبهم، وأن البعض يكفرهم بذلك، إلخ؛ فقال فيه:

"اعلم يا أخي أن هذه المسألة كثر فيها الخوض، هذه مدة، من بعض الطوائف المحدثّة، وصاروا يعيبون قول المنشد أثناء إنشاده (أنا أنا)، بتسهيل همزة أنا الثائية تخفيفاً؛ ويلزمونه ذكر اسم الجلالة (الله)، أو ذكر (محمد رسول الله)، محلها، لا سيما عند ختمه، مصرحين له بأن ذلك أولى؛ يعنون عمارة الوقت بذكر الله، واستعطاف مولانا رسول الله، عليه وعلى آله سلام الله؛ إذ لم يفهموا لـ (أنا أنا) معنى. واعتقادنا فيهم، بفضل الله تعالى، أعني البعض من الطوائف، أنه ليس مقصودهم جعل الذكر آلة وكرسياً للتوصل لإكمال نعمة الإنشاد، حتى يترتب على ذلك الكفر أو المعصية، عياداً بالله؛ وإنما مراد القائل المنشد للشعر الذي ذكرت في طرة سؤالك، مثلاً، وهو: \*مقامك محمود وأنت محمد\* يا الله، أي يا الله ثبتني على هذا الاعتقاد"، إلخ. ثم قال:

"ومراد من قال عند ختم الإنشاد: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) التعبد لله تعالى في ختم الإنشاد بهذه الآية الكريمة، لما نصوا عليه قائلين: إن المنشد ينبغي له الابتداء بالقرآن، ولو آية، والختم به كذلك. وهذا من ذلك؛ هذا اعتقاد أهل القلوب السليمة". إلخ. [ص17].



ونفى التكفير؛ وأنه لا يكفر مسلم بكلام يقبل التأويل، إلخ. ثم نص [على] جواز إعمال هذه الكلمات التي لا يعقل معناها ولا يفهم، كأوائل سور القرآن؛ ك: ص، وق، إلخ. ولا يخفى ما في كلامه، رحمه الله، لا في جواز فتح مجالس الإنشاد بالآيات الكريمة، ولا في تعطير هذه الكلمات بفواتح سور القرآن، إلخ. كما هو ظاهر.

### [مسألة افتتاح إنشاد القصائد الشعرية بآيات قرآنية]

أما افتتاح الإنشاد بآيات قرآنية؛ فيمكن، على ما قاله العلماء في قراءة البسملة في أول القصائد الشعرية. ولكن ليس ذلك على إطلاقه؛ فإن كان الشعر من الشعر المحرم، [فلا يجوز؛ مثل] التغزلات في النساء الأجنبية والمُرد، والأمداح في أهل الظلم والجور من الولاة، والخروج في مدحهم إلى التشبيه والإلحاق بصفة الأنبياء، [أو تشبيه النفس بهم]، كما وقع ذلك كثيرا في كلام المُنتبّي، كقوله:

أنا في أمة تداركها الله      غريب كصالح في ثمود

فشبهه نفسه بسيدنا صالح، عليه السلام. وهذا البيت مما استشهد به على أنه كان يدعي النبوة.

وكقول أبي العلاء المعري، الذي كان ينسب إلى الإلحاد والزندقة، وكلامه في شعره "اللزوميات" شاهد لذلك؛ فهو ممن أضله الله على علم، وختم على قلبه، وجعل على بصره غشاوة؛ لأنه كان أعمى البصر والبصيرة:

كُنتَ موسىَ وافته بنتُ شعيب      غير أن ليس فيكما من فقير

قلت: وقد عقد القاضي عياض في آخر: "الشفاء"، فصلا في هذا الموضوع، وذكر فيه جملة من أشعار هؤلاء الشعراء، التي فيها التساهل والتلاعب بزيف بلاغتهم، واستخفافهم وتزيين أشعارهم بشين إبداعهم، [وسعيهم] بالتقرب به إلى الرؤساء والأمراء، [وأظهار] بروزهم به في هذا الميدان؛ وما نالهم [من] ذلك إلا السخط من رب الأرباب، والبعث عن رضاه يوم يساق الملحدون إلى جهنم زمرا وتفتح لهم فيها الأبواب، يوم لا تنفع تلك العطايا التي اكتسبوها بهذه الأسباب. قال القاضي، لما ذكر هؤلاء المتلاعبين والمستخفين،

وعدم مبالاتهم بما يقولونه وتنطق به أسنتهم في المقام الأعلى، والمنزه عن كل وصف لا يليق بعظمة المولى، أو يحط بمقامات أنبيائه المصطفين الأخيار، وأرساله المقربين الأبرار، وأصحاب رسوله، عليه السلام، البررة الكرام، ويحسبون ذلك هينا وهو عند الله عظيم؛ قال:

" لا سيما الشعراء. وأشدّهم فيه تصرّيحاً، وللسانته تسريحاً؛ ابن هانئ الأندلسي، وابن سليمان المعري. بل قد خرج كثير من كلامهما عن هذا، إلى حد الاستخفاف والنقص وصريح الكفر". هـ [267/2].

قلت: أما كلام المعري، فقد قدمنا قوله: كنت موسى الخ. وقد أشرنا إلى أن في ديوانه "اللزوميات"، ما هو كالصريح في كفره وزندقته، كما قاله الشهاب الخفاجي.

### [ترجمة ابن هانئ الأندلسي]

وأما ابن هانئ الأندلسي، فيكفي في زندقته وكفره قوله، وهو مما تمجه عند سماعه من المؤمنين الأسماع، وتلغنه الألسنة عند قراءة هذه الجراءة التي يعدها الضعيف الإيمان، أدباً من الإبداع، قال: وأنا أستغفر الله لإنشاده، وأقول: لا يستحلي إنشاده، إلا كل فاقد لرشاده:

ما شئت لا ما شاءت الأقدارُ      فاحكم فانت الواحد القهارُ  
وكانما أنت النبي محمدُ      وكانما أنصارك الأنصارُ

تبّاً له من خادع مُدّاق، وسحقاً له من مشبه منافق.

قلت: وقد كنتُ وقفتُ على "ديوانه" الدنيء، وكنتُ أحاول شراءه واكتسابه. ولكني لما وقفت على بعض ما فيه من التلاعب والتهافت، وسوء الأدب مع الحضرة الإلهية، بل الإفصاح بالإلحاد؛ رددته إلى ربه، وتبرأت من أن أدنس خزانتي بقربه، وإن كان صاحبنا فائقاً في شعره، وفي تنسيقه نسقاً صناعياً، لكن إثم مطالعته، أعظم وأكبر من محاسنه.

وقد ترجمه الشهاب في "شرح الشفا"، إذ قال: هو أبو الحسن، أو أبو القاسم، محمد بن هانئ، الأندلسي الإشبيلي. ولد بمدينة إشبيلية ونشأ بها، واشتغل بعلوم الأدب والعربية، ففاق فيها أهل عصره؛ إلا أنه كان يميل لمذهب الفلاسفة، ومن هنا وقع له ما وقع حتى طعن فيه. و"ديوانه" مشهور، في غاية البلاغة؛ لكنه لا يخلو من تكلف، كالمعري. وقد كتب عليه التيفاشي كتاباً سماه "الديباج الخسرواني، في شعر ابن هانئ". وارتحل لمصر ثم عاد منها.

فلما نزل ببرقة، وُجد ميتا لم يُعرف من قتله. وكان ذلك في يوم الأربعاء لسبع بقين من رجب، سنة اثنين وسبعين وثلاثمائة، وسنة اثنين وأربعين أو ست وثلاثين. وهاتيء جدّه من أهل إفريقية، من نسل أبي صفرة الأزدي. هـ كلام الخفاجي. [445-4].

قلت: وقوله: لم يدر من قتله؛ قتله الواحد القهار، الذي لا يخرج عن قدرته وإرادته كل جبار، ولا كذاب أشر يبيع دينه بالكفر في الأشعار.

وعلية؛ فالشعر إن كان من هذا القبيل، لا يجوز لمؤمن أن يتغنى به، فضلا عن أن يبتدأ باسم الله، أو بآيات من كتابه العزيز.

وفي "شرح" الخطاب لمختصر خليل: واختلف القدماء فيما إذا كان الكتاب كله شعرا، هل يبتدأ بالتسمية؟ فجاء عن الشعبي منع ذلك. وعن الزهري: قال: مضت السنة أن لا يكتب في الشعر (بسم الله الرحمن الرحيم). وعن سعيد بن جبير جواز ذلك، وتابعه على ذلك الجمهور، وقال الخطيب: هو المختار. هـ من "فتح الباري"، قاله الخطاب.

ثم قال: قلت: وهذا في غير الشعر المحتوي على علم أو وعظ؛ فهذا لا شك في دخوله في كتب العلم وفي غير الشعر المحرم، فإن التسمية لا تُشرع في الأمر المحرم. هـ [مواهب الجليل: 1-11].

### [تعقب كلام الشيخ فتح الله، وتفصيل القول في مسألة السماع والتغبير]

وبهذا تعلم أن إطلاق الشيخ فتح الله، في فتح مجالس الإتشاد والطرب بالآيات القرآنية، وختمها بنحو (مجد رسول الله)، أو (تقبل الله)؛ لا يقبل على عمومه وشموله لكل مجلس؛ سواء كان مجلس أهل الله، الذين يذكرون الله تعالى، ويكون ذاك الذكر فاتحة لتواجدهم، أو وحدهم، ويمزجون ذلك بإتشاد بعض الأشعار الموافقة لمقامهم بالسماع المباح، المزهد في الدنيا، والمرغّب في الحضرة الإلهية، كما كان شأن الشيخ سيدي الحاج عبد القادر ابن عجيبة، الذي قدمنا ترجمته في المجلد الأول، وأنه كان يفتح مجلس الذكر والتواجد بقوله تعالى: (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا) الآية.

أَوْ كان مثل هذه المجالس التي تنافي هذا الوصف الذي قدمنا، كمجالس الغناء والطرب التي تعقد لمجرد التلهي والتلذذ بأنواع الأغاني، وأنغام المثلث والمثاني، واستدعاء الشهوات المحرمات، بالتغزلات التي تُحسّن أفعال الزناة والزواني؛ فهذا الإنشاد وهذا الغناء محرم عند أهل الظاهر والباطن، ولا يقول بحليته عالم شرعي، ولا عارف رباني؛ وفيه قال الإمام مالك، لما سئل عن الغناء، قال: إنما يفعله عندنا الفساق. وكذا قال بذلك الإمام أحمد، مستشهداً بكلام الإمام مالك. فمثل هذه المجالس ينزه ذكر الله فيها، أو فتحها بآيات من كتابه العزيز، لأن ذلك يؤذن بالتهاون بذكر الله وآيات كتابه. وربما خرج من الحرمة إلى الكفر، والعياذ بالله. وإلى ذلك تشير مقالة القائل التي نقلها الشيخ سيدي فتح الله، وردها.

وقد كتبنا في غير هذا الموضوع عن أبي الفرج، ولفظ ما كتبه في "العقود الإبريزية، على طرر المشيشية"، بعد ذكر ما في الأذكار من الخواص وما لها من الفضائل:

هذا في الطوائف التي لا يؤدي بها جهلها إلى اعتقاد ما يؤذن بالمروق عن الدين؛ كهؤلاء الذين يجتمعون على ضرب آلات اللهو والطرب، ويعدوننا من قبيل القربات، ويحتسبوننا من أجل الطاعات، ويختمونها بقولهم: تقبل الله، ونحو ذلك. وإذا كانوا مستغرقين فيها، وأخرجوا الصلوات عن وقتها، وقيل لهم في ذلك، يقولون: نحن كنا في عبادة، ونحو ذلك. فإن هؤلاء، ربما أدى فعلهم هذا واعتقادهم، إلى الكفر. وقد صرح بتكفيرهم الإمام ابن عقيل، حسبما نقل ذلك عنه ابن الجوزي، إذ قال:

"قد سمعنا منهم أن الدعاء عند حدو الحادي، وعند حضور المخدة؛ يجاب. وذلك أنهم يعتقدون أنه قرابة يتقرب بها إلى الله تعالى. وهذا كفر، لأن من اعتقد أن الحرام أو المكروه قرابة، كان بهذا الاعتقاد كافراً". هـ.

ومن هذا المعنى لما سئل، كما في "الرسالة"، أبو علي الروذباري، من أصحاب الجنيد والنوري، ومن أعلم الصوفية بالطريقة، عمّن يسمع الملاهي ويقول هي لي حلال، لأنني وصلت إلى درجة لا تؤثر في اختلاف الأحوال؛ فقال: نعم. قد وصل، ولكن إلى سقر. هـ. من "رسالة" القشيري.

## [السماع الذي أخذ الشيخ فيه بالرخصة]

وليعلم القارئ أن ما كتبه الشيخ فتح الله في هذه الأوراق، [هو] أن ذلك وسيلة إلى رقة القلب واستجلاب الأسرار، والحضور في مشاهدة الأنوار، وتشوف الأفكار إلى الحضور في مقعد صدق إلى الملك الغفار، والتباعد عن زهرة هذه الدنيا والشوق إلى تلك الدار.

أما هذه المجالس التي تعقد في هذه الأعصار للأغاني فإتباعها لا [تؤدي] إلا إلى اقتناء الأوزار؛ وناهيك بذلك أن أصحابها كلهم أو غالبهم من الأشرار.

أما السماع الذي أشار إليه الشيخ، وأخذ فيه بالرخصة، فهو سماع أهل الله، الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه. وهذا السماع لم يكن على هذه الطريقة، ولم يكن يتألف إلا من أكابر الأعلام، والشيخوخة الذين الله تعالى وهجيراهم كانت: لا إله إلا الله، ولا يرون في هذه إلا الله، وينشدون في هذه المجالس، مثل قول القائل:

الله قل وذر الوجود وما حوى      إن كنت مرتادا بلوغ كمال

فالكل دون الله إن حققته      عدم على التفصيل والإجمال

فإذا غنى مغنيهم بهذه الأبيات أو نحوها، رقت قلوبهم، ولانت أرواحهم، فإذا تليت عليهم آياته تعالى، بترتيل وتحقيق، وتحبير وترقيق، بصوت حسن وترديد؛ زادتهم إيماناً وهم يستبشرون. وكان هذا المعنى هو الذي يشير إليه الشيخ فتح الله، رحمه الله.

ولكن، أين هذا الوصف الذي لا يدرية العالم، فكيف بالجاهل، وأين الثريا من يد المتناول. ولقد وصف [الشيخ] هذه المجالس الحميدة؛ [ف] أين أصحابها الناهجين المناهج الحميدة؟! وهي مجالس التغيير، التي كانت تتألف من أهل الصلاح؛ من فقهاء ومحدثين.

[مجالس التغيير، ومعناها،

ومن كان يحضرها، وأين ومتى كانت تعقد]

وقد ذكر هؤلاء القوم صاحب "القاموس" فقال: قوم يُغَبَّرُونَ: يذكرون الله، أي يهللون ويرددون الصوت بالقراءة وغيرها.هـ.

وقال شارحه، الشيخ مرتضى، عن الليث، ما لفظه: وقد سموا ما يطربون فيه من الشعر في ذكر الله تعبيراً، كأنهم إذا تناشده بالألحان، [ف] طربوا فرقصوا وأرهجوا، فسموا المُعَبَّرَةَ لهذا المعنى.هـ.

وذكر صاحب "القاموس" في وجه التسمية عن الزجاج أنهم سموا بها، لأنهم يرغبون الناس في الغابرة، أي الباقية. قال الشيخ مرتضى: أي الآخرة، ويزهدهم في الفانية، وهي الدنيا. ومثله في "الأساس". [تاج العروس: 3-438].

ثم هذه المجالس، كانت تعقد في المساجد العامة، وفي الزوايا الخاصة. وفي الزوايا الخاصة، هو الواقع إلى تاريخنا هذا. والغالب تعقد يوم الجمعة، بعد العصر، كما هي العادة إلى الآن في تطوان وفاس، وغيرهما من مدن المغرب.

أما في الأندلس، فكان ذلك عندهم يوم السبت، وكان يسمى المسجد الذي يجتمعون فيه، يسمى مسجد السبت. وقد نقل صاحب "سنن المهتدين"، عن عياض، أن هذا المسجد كان يجتمع إليه جماعة من أهل الفقه والصلاح والرفقة، ويقرأ فيه القرآن، وينشد أشعار الزهد.هـ[ص78].

وذكر في "سنن المهتدين" جملة من أخبار هذه المجالس التي كانت تعقد في هذا المسجد يوم السبت؛ فمنها ما حكاها في شأن الثقة العالم بالحديث، الصحيح اليقين بالله، ابن معتب، قال: وكان فيه رقة. قال ابن اللباد: حضرت مجلس الذكر يوم السبت، وابن معتب حاضر، وكان له بكاء ونوح. وكان القراء إذا علموا به تحركوا فقرأوا وغبروا، وأخذوا في تعبير:

دَعِ الدُّنْيَا لِمَنْ جَهِلَ الصَّوَابَا      فَقَدْ خَسِرَ الْمُجِيبَ لَهَا وَخَابَا  
يَظَلُّ نَهَارَهُ يَبْكِي بَيْتًا      وَيَطْوِي اللَّيْلَ بِالْأَحْزَانِ دَابَا

[قال]: تحرك وبكى. ثم قرأ قارئ: (يَا عِبَادِي لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ)، الآيات الثلاث؛ فصاح صيحة شديدة، ثم سقط على وجهه، فأقام ساعة وأسنده إنسان إلى صدره، وكلم فلم يتكلم، وقد أغلق عينيه، إلخ. [ص77].

وكان عاقبة أمره اللقاء بربه، فبكت الناس عليه، وكانت الجنازة كأنها يوم عيد، إذ أغلقت الحوانيت. وحكى من هذا النوع نظائر.

## [السماع والغناء الذي أجازته أهل العلم الظاهر والباطن]

وبالجملة؛ فإن السماع والغناء الذي أجازته أهل العلم الظاهر والباطن، فهو ما كان من هذا النوع. وما خرج عن هذا فهو: إما من الباطل، وعن الحق عاطل؛ وإما ذو حال، له ذوق لا يدرية إلا مثله من أفاضل الرجال.

ولهذا لما أنشد الإمام الحجة، عمدة المذهب المالكي، أبو بكر ابن العربي، بعد أن ذكر أهل الصدق الذين ماتوا في السماع الحق، كما مات كثير من الباطلين في السماع لشهوة الفسق، وأنشد في "سراجه":

ليس التصوف لبس الصوف ترفعه      ولا بكائك إن غنى المغنوننا  
ولا صياح ولا رقص ولا طرب      ولا تغاش كأن قد صيرت مجنوننا  
بل التصوف أن تصفو بلا كدر      وتتبع الحق والقرآن والذينا  
وأن ترى خاشعاً لله مكتئباً      على ذنوبك طول الدهر محزوننا

قال: ولقد رأيت في هذه الطائفة أعيانا جلة، يفخر بهم على سائر الملل أهل هذه الملة، علماً وخشية وكرامات كثيرة؛ وإن كان فيهم هذا الوصف المذموم، فإنهم كسائر الطوائف من أصناف العالمين؛ فيهم الغث والسمين، والصالح والطالح. هـ [سنن المهتدين: ص 79].

## [حالة الشيخ فتح الله تفيد غير ما قد يفهم من كلامه]

وبكل حال، فإن إطلاق هذا الشيخ في هذا الباب، وفتحه الباب على مصراعيه، الذي ربما يتمسك به أهل الارتباب، ولا يباليون أكان في فعله مطيعاً أو عاصياً خارجاً عن منهج أهل الله، الذين لا تخرج أعمالهم عن طاعة رب الأرباب؛ ولكن حالة الشيخ التي شاهدها منه، تقتضي أنه يقيد ما قاله بهذا.

وبهذا أجاب إمام أنمة الصوفية، أبو القاسم القشيري، إذ قال: سألت الأستاذ أبا علي، غير مرة، شبه طلب رخصة في السماع، وكان يجيبني إلى ما يوجب الإمساك عنه. ثم بعد

طول المعاودة، قال: إن المشايخ قالوا: ما جمع قلبك إلى الله، لا بأس به. هـ بنقل "سنن المهتدين" [ص80].

والشيخ، رحمه الله، لاشك، مطلع على مقالات العارفين والفقهاء في هذا، ويعلم أيضا حالة أهل العصر وما هم عليه من الاتهامك في المخالفة والعصيان، وأن اجتماع غالبهم أو كلهم، على الغناء والسماع، [ليس] إلا لأغراض مذمومة، وشهوات عن مقاصد أهل الله، الذين وصفنا مجالسهم، معدومة؛ فحالته فيما يظهر تشير إلى قوله تعالى: (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)، [النحل:125]، ويرى أن التشبه بالكرام رباح، وفي إجراء أحوالهم للقلوب ارتياح، منشدا:

فَتَشْبَهُوا إِن لَّمْ تَكُونُوا مِثْلَهُمْ      إِن التَّشْبِهَ بِالْكَرَامِ رِبَاحٌ

وفي معنى ما قاله أبو القاسم القشيري، عن شيخه أبي علي، عن المشايخ: ما جمع قلبك إلى الله، فلا بأس به؛ ما نقله إمام المحدثين، الخطيب البغدادي، في "تاريخ" بغداد: قيل لأبي الحسين بن سمعون الواعظ: أيها الشيخ أنت تدعو الناس إلى الزهد في الدنيا، والترك لها، وتلبس أحسن الثياب، وتأكّل أطيب الطعام، فكيف هذا؟! فقال: كل ما يصلحك الله فافعله، إذا صلح حالك مع الله، بلبس لين الثياب، وأكل طيب الطعام؛ فلا يضرّك. هـ [275/1].

وعليه، فمن صلح حاله مع الله، وترخص في سماع الغناء بالآلات، الذي قال بمنعه الجمهور، ورخص فيه البعض الآخر، لا بأس عليه في سماعه؛ ولكن إذا صلح حاله مع الله. أما العصاة، والمتلاعبون المجتمعون على ما لا يحل، فهذا لا يقول [أحد] بجوازه لهم، ولا بالحضور معهم.

هذا ملخص ما هنا، مما يتعلق برسالتي الشيخ فتح الله، فيما يتعلق بآلات الطرب، إحداهما: "تسليّة الأتباع"، والثانية: "تحفة أهل المقام الأسنى". والرسالتان من جملة ما أهداه لي الشيخ المذكور، أثناء رحلته الأخيرة، أواخر العشرة الخامسة من القرن الرابع عشر الهجري. وكان في جملة الهدية "رغد القاري، في افتتاحه قراءة البخاري"، وبه ترجمة الإمام البخاري، وما قاله الشراح في عدد أحاديث الصحيح، وبعض فوائد آخر تتعلق بعلم الحديث.



[كلام الشيخ فتح الله عن إسناده  
وروايته من طريق (شمهروش) الجني ]

ثم ذكر إسناده في هذا الكتاب فقال: اعلم أن أساتيدنا بهذا الجامع الصحيح من طرف  
أشياخنا المغربيين والمشرقيين والشاميين، رضي الله عنهم، ونفعنا بهم، وقدس أرواحهم  
العزيرة، كثيرة جدا.

ثم ذكر سنده عن المغاربة فقال: أروي الصحيح المذكور، قراءة وإجازة من طريق  
المغربيين، عن شيخنا، شيخ الجماعة برباط الفتح وغيره، بمغربنا، أمه الله، العلامة  
الجامع، الولي الناصح، الخاضع الخاشع، بحر الشريعة، والطريقة والحقيقة، أبي إسحاق،  
سيدي الحاج إبراهيم ابن سيدي محمد التادلي الرباطي، عن عدد كبير من أشياخه المغربيين.  
إلى أن أوصل السند إلى ابن سعادة، إلى المستملي إلى [ ] (\*) إلى الإمام البخاري كما هو هذا  
السند مشهور بين المغاربة.

قال: وكذا أرويه وغيره أيضا بأعلى سند وأخصره في الدنيا من الجان، المؤيد بالدلائل  
القوية المعتبرة عند أهل الفتح من علماء هذا الشأن، عن شيخنا سيدي إبراهيم المذكور،  
يعني به التادلي. ثم ذكر السند، وفيه الشيخ ابن دحو، والشيخ سيدي عمر ابن سيدي المعطي  
ابن سيدي المعطي [بن] الصالح، صاحب "الذخيرة"، عن قاضي الجن، الصحابي الجليل،  
أبي زيد، سيدي عبد الرحمان، الملقب بشمهروش، عن الإمام البخاري، رضي الله عنه، قال:  
"كيف كان بدء الوحي"، إلخ.

ثم ذكر روايته عن المشاركة إجازة، ثم أوصل سنده إلى الحافظ ابن حجر، ثم قال:  
وأسانيد الحافظ إلى البخاري شهيرة، وهذا أعلى سندنا؛ فيكون بينه وبين النبي، صلى الله  
عليه وسلم، عشرون راويا، وباعتبار طريق الجان ثمانية.

ثم قال تقوية لهذا السند إلى الجان، واعتماده عليه، واعتبار شمهروش صحابيا؛ لأن كل  
ذلك من الأمر الغريب، ومما لم يذكر المعتمدون من المحدثين القدماء، ولا من بعدهم،  
ولا ذكروا شمهروش من الصحابة قط، إلى أن أقره بعض المتأخرين من أهل التصوف؛ فقال

(\*) كلمة تعذر فهمها.

مجيباً على من قدح في هذا السند. وقواه بالنقل عن الشيخ دحلان وغيره، فقال: ونذكر لك أيضاً ما حرره الأكاير الأعيان في مسألة تسليم السند، حتى لا يبقى إشكال.

ثم قال في "طبقات المجد الشامخ"، في ترجمة الشيخ الأجل، سيدي محمد بن أبي الشتاء، ما نصه: وكتب لي بخطه، نقلاً عن والده سيدي أبي الشتاء، ما نصه: ومن مروياتي [عن] شيخنا وسيدنا، العالم الهمام، الفاضل الكامل، الفقيه سيدي أبي الشتاء، قدس الله روحه. إلى أن قال: قال كاتبه بوشتي بن عبد الله، سامحه الله: لما منّ الكريم علينا بالقدوم لبیت الله الحرام، فوصلت لمكة المشرفة عام 1289، وتلاقيت فيها مع جلة من الأعلام، منهم أبو عبد الله، الناسك المجاور، الشيخ محمد محمود الصحراوي؛ فسألني عن سني العالی للكتب الستة، البخاري إلخ. فقلت: أرويه بالإجازة عن شيخنا سيدي محمد بن صالح، ابن سيدي التهامي عن سيدي محمد صالح الرضوي البخاري، عن أبي الطيب، عن أبي محمد، قاضي الجن شمهروش إلخ. ثم ذكرت له روايتي عن المعمر محمد بن عبد الفتاح، عن عبد الفتاح الجني، عن القاضي أبي محمد شمهروش. قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "من اشتكى ضرورته وجبت معونته"؛ فأنكر أن يكون القاضي أبو محمد صحابياً باقياً بعد الألف، عملاً بالحديث المروي في "مسلم"، من أن الصحبة تنقطع بعد المائة. فقلت: ذلك خاص بالأدميين، أو بأهل المدينة، كما قيل بذلك، فلم يقبل جوابي. ثم تلاقيت مع فريد عصره. ثم ذكر الشيخ دحلان، صاحب "السيرة"، فذكرت له إنكاره، فكتب لي جواباً في ذلك ما نصه.

### [مضمن جواب الشيخ دحلان في شأن (شمهروش)]

قلت: ومضمن الجواب، أن الحديث محمول على انقراض القرن بالنسبة لمن كان على وجه الأرض من الإنس. وبعضهم حمله على أهل المدينة، ثم قال: بل الذي صرح به كثيرون، ثبوت الصحبة للقاضي شمهروش. ثم ذكر عن "سلك الدرر، في أعيان القرن الحادي عشر"، عن العلامة أحمد بن علي المنيني الحنفي الطرابلسي، وله رواية في الحديث، عن والده، عن قاضي الجن شمهروش، وأنه اجتمع به والده في حدود سنة 1073، وصافحه وآخاه، وأمره بقراءة شيء من القرآن، فقرأه وهو يسمع. فلما أتم قراءته، قال له: هكذا قرأه علينا النبي،

صلى الله عليه وسلم، بين الأبطح ومكة. وتكرر اجتماعه به بعد ذلك. وتوفي شمهورش سنة 1129، وأخبر بوفاته الشيخ عبد الغني النابلسي، ووافق تاريخ وفاته فقد الجني شمهورش. ثم قال الشيخ دحلان: ومقتضى قول العلماء: إن النصحية كلهم عدول؛ أنه مصدق قوله في ادعاء الصحبة، لا سيما وقد قبل منه كثير من العلماء العارفين، لقرائن قامت عندهم، تدل على ثبوت صحبته، فلم يطلبوه ببينة. هـ ما وجد بخطه. [ ] .

قلت: وقد اختصرت جملة من الجواب الذي نقله الشيخ فتح الله. ومراده إثبات صحبة هذا الجان، وصحة الرواية عنه، التي وقعت في سنده.

### [عدم تعرض أهل التاريخ والأخبار لما ذكر بشأن شمهورش]

أما إمكان ذلك فهو واضح؛ ولكن العادة تُبعد هذا بحسب الظاهر، لأنه من البعيد أن يكون له وجود، ومع هذا، لا يعلمه عموم الناس، أو لنقلُ الخصوص من أهل تتبع أخبار الأقاليم، والاستطلاع على سكانها من أهل المعرفة والعلم؛ من المؤرخين والمحدثين، وإعمال الرحلة في ذلك، واستكشافهم غرائب البلدان، واستخبارهم بواسطة أهاليها ما حدث فيها من الحوادث، وأحوال من نبغ فيها من رجال الطوائف، وما [يروى] عنهم من الرقائق واللطائف، وهذا الحال الذي حدث ذكره في القرون الأخيرة الذي لا يتعدى القرن الحادي عشر الهجري.

ثم لم يوجد [ذكر لهذا] في مؤلفات المتقدمين ولا المتأخرين؛ من المؤرخين في التواريخ العامة وأخبار السير، كـ"العبر" لابن خلدون، و"الكامل" لابن الأثير، و"النهاية" لابن كثير، ومن هذا حذوهم، واختصر مؤلفاتهم، كأبي الفداء، ملك حماة؛ وهو الرجل المطلع على أخبار الأمم وتراجم المشاهير من أهل العلم والسياسة، والمعنى بذكر أهل الصلاح والولاية؛ ومع هذا لم يشر واحد منهم إلى هذا.

ثم ألفت في ذلك، في أعصارهم وبعدها، مؤلفات خاصة ببلدانهم، وتراجم أعلامهم، كالخطيب البغدادي وغيره من أهل المشرق، منهم من ذيل عليه، ومنهم من استقل بتحرير تاريخ بلده إلى حدود الهند.

وكذلك في الشرق الأوسط، وفي مصر والشام، فقد ألف جماعة كبيرة في مصر والشام مؤلفات مختلفة في فن التاريخ؛ منهم من ألف في رجال مذهبه كالتاج السبكي، إذ ألف "طبقاته الكبرى" الشهيرة، وأضاف إليها فوائد في التاريخ العام، كتاريخ التتر، وذكر مشاهير الفاتحين، وتفصيل أخبارهم كفاتح الهند، وغير ذلك من أخبار حملة الشريعة من المحدثين والفقهاء؛ من لدن الصحابة وهلم جرا، وإدماج غرائب في ذلك. وعقد فصلا جامعا في الكرامات التي هي حلية الأولياء، من لدن سيدنا عمر إلى عصره، وسطر في كتابه هذا الجزنيات التي جرت لخاصة الصحابة فمن دونهم، وجاء فيها بأسانيد التي صحت عنه.

كما أرخ الحافظ ابن عساكر في "تاريخ الشام" في نحو الثمانين مجلدا، وذكر من الأخبار والغرائب، عن كل حاضر وغائب، مما اعترف له الخاصة من أهل العلم بالتبريز في هذا الميدان، وأنه المفرد العلم الذي لا يطاول في ذلك ولا يدان.

وجاء أبو نعيم الأصبهاني، الحافظ الذي أجمع على حفظه وإتقانه كل منصف من الجهادة المحدثين الأعلام، وحلى خزائن العلماء بـ"حليته" الذهبية، التي استوعب فيها تراجم الأولياء، واجتنبى فيها الاتقياء من هذه الأمة الأصفياء، وديج ذلك بذكر ما لهم من المناقب، واستوفى فيه من معارفهم وعلومهم الدينية والأخلاقية، وختم كل ترجمة بما رووه من الأخبار والأحاديث النبوية، وكل ما فيه للراغب في اتباع الصراط المستقيم غاية الأمنية، مما صار سراجا منيرا يستضيء به أهل الشريعة والحقيقة، الخالي من كل بدعة أحدثها جهلة المتصوفين بأهوانهم وآرانهم المرديّة.

وكذا ألف غيره في طبقات أهل الله، أهل العلم والصلاح، الذين لا تلهيهم سمعة ولا تشغلهم شهرة، ولا مكاء ولا تصدية ولا صياح، ولا يميلون لأهل الدنيا لينالوا من عطاياهم، ولا ينظرون إلى تلك الجهة؛ فهم عاملون بمقتضى قوله تعالى لأعظم أوليائه وأفضل أصفياه: (وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ).

\*\*\*

## [هامة بن إبليس، وما قيل في الحديث الوارد فيه]

فان قلت: أفلا يُمكن أن يستدل على هذا، بما ورد في شأن هامة بن إبليس؟ وهو من الجن؛ اجتمع بالنبي، صلى الله عليه وسلم، وأشار إلى قضيته القاضي عياض في "شفاته"، في فصل ما خصه الله به من أخباره مع الملائكة والجن، إذ قال:

{وقد ذكر غير واحد من المصنفين عن عمر بن الخطاب، أنه قال: بينما نحن جلوس مع النبي، صلى الله عليه وسلم، إذ أقبل شيخ بيده عصا، فسلم على النبي، صلى الله عليه وسلم، فرد عليه، وقال: "نغمة الجن، من أنت؟" فقال: أنا هامة بن الهيم بن لا قس بن إبليس}. فذكر أنه لقي نوحا، عليه الصلاة والسلام، ومن بعده، في حديث طويل، وأن النبي، صلى الله عليه وسلم، علمه سوراً من القرآن. هـ[شرح الشفا للخفاجي: 286/3].

وقد ترجمه الحافظ ابن حجر في "الإصابة" فقال فيه: هامة بن أهيم بن قيس بن إبليس. ذكره جعفر المستغفري في الصحابة، وقال: لا يثبت إسناد خبره. وأخرج عبد الله بن أحمد في "زيادات الزهد"، والعقيلي في "الضعفاء"، وابن مردويه في "التفسير"، من طريق أبي سلمة، محمد بن عبد الله الأنصاري، أحد الضعفاء، عن مالك بن دينار، عن أنس بن مالك، قال: كنت مع النبي، صلى الله عليه وآله وسلم، خارجاً من جبال مكة، إذ أقبل شيخ متكئ على عكازه، فقال رسول الله، صلى الله عليه وآله وسلم: "مشية جني، ونغمة جني". ثم أتى بالخبر على طوله، وفي آخره، بعد ذكره ما لقي من الأنبياء، إلى أن قال: وكنت مع عيسى، فقال لي: إن أتيت محمداً فأقرنه مني السلام. يا رسول الله. قد بلغت وآمنت بك. قال: فعلمه عشر سور من القرآن. وقبض رسول الله، صلى الله عليه وآله وسلم، ولم ينعه إلينا.

ثم قال الحافظ: وقد أخرج أبو موسى في "الذيل" طرقاً أخرى. وأخرجه أبو علي بن الأشعث، أحد المتروكين، في كتاب السنن له، من هذا الوجه. وسياقه نحو سياق أنس، وزاد فيه: هنيئاً لك يا رسول الله، ما سمعت من الأمم السالفة يصلون عليك، ويتنون على أمتك؛ فعلمني. وفيه: قال عمر: مات رسول الله، صلى الله عليه وآله وسلم، ولم ينعه إلينا. ثم أطال في ذكر التخريجات، وختم الفصل بقوله: وفي كتاب السنن لأبي علي بن الأشعث، أحد

المتروكين، من حديث عائشة، أن النبي، صلى الله عليه وآله وسلم، قال: "إن هامة بن أهيم بن لاقيس في الجنة". [الإصابة: 594/3].

وبهذا ختم الترجمة، ولم يذيل تلك الروايات بباطال ولا تصحيح؛ ولكن فحوى تلك النقول والأسانيد أنها ضعيفة، وأن هذا الحديث لم يصح من طريق صحيح؛ [رغم تلك الروايات، ولا سيما وفيها بعض مشاهير المحدثين كالبيهقي وابن عساكر؛ فالقى الحبل على الغارب، وفرّ ناجياً من الدخول برأيه في تلك المسارب.

أما الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي، فإنه صرح بأنه حديث موضوع مختلق، وليس في طريقه طريق صحيح محقق. وعلى ما قاله أبو الفرج يدل كلام الحافظ الذهبي في "الميزان"، إذ قال في ترجمة إسحاق بن بشر، وذكر أنه كذاب متروك، وأنه في عداد من يضع الحديث، قال: قلت: لا أعلم له أشنع من الحديث الذي رواه العقيلي. ثم ساق بسنده إلى سيدنا عمر، فذكر حديث هامة هذا، وقال: والحمل فيه على الكاهلي، أي وهو إسحاق بن بشر، لا برك الله فيه؛ مع أن عبد العزيز بن عمر، أحد المتروكين، قد رواه بطوله عن أبي معشر. هـ [88/1].

وهذا هو قول الحافظ ابن حجر عن العقيلي: ليس له، أي لهذا الحديث، أصل، ولا يحتمل أبو معشر، والحمل فيه على إسحاق. هـ.

قلت: وقد تقدم ما قاله الذهبي في [إسحاق]، وأنه أحد الكذابين الواضعين للحديث. وبهذا جزم العلامة ابن سلطان، ولفظه، بعد ذكر ألفاظ هذه الروايات:

"لكن قال ابن نصر: هذا الحديث موضوع. وقاله ابن الجوزي أيضا. وقال العقيلي: لا أصل له". هـ [شرح الشفا: 738/1].

وحاول بعض إحقاق هذا الحديث، بالحديث الحسن، لكثرة طريقه، منهم الإمام الخفاجي، إذ قال في شرح "الشفاء"، بعد ذكره بعض روايات هذا الحديث:

"واعلم أنهم اختلفوا في هذا الحديث، فقال ابن الجوزي: إنه حديث موضوع لا أصل له، وذكر له طرقاً؛ ذكر من في روايات الكذابين، ومن لم تقبل روايته. وخالفه فيه غيره، وقال: إن تعدد طريقه يدل على صحته، وابن الجوزي له مجازفة في موضوعاته، أكثرها مردودة. وقد روى هذا الحديث من يعتمد عليه كالبيهقي، كما علمت، وابن عساكر، وغيرهما". هـ [187/3].

وجزم الإمام ابن حجر الهيثمي في "فتاويه الحديثية"، بأن الحديث في درجة الحسن، لكثرة طرقه، إذ قال: "وفي حديث ورد من طرق كثيرة يبلغ بها درجة الحسن، كما قال بعض المحققين، أن هامة ابن إبليس جاء للنبي، صلى الله عليه وسلم"، إلخ. [ص170].

### [خلاصة الأقوال في حديث هامة المذكور]

قلت: ففي هذا الحديث أقوال ثلاثة:

- القول الأول: إنه موضوع، وعليه ابن الجوزي، والعقيلي، وابن نصر، وإمام النقاد، الحافظ الذهبي؛ وبذلك جزم ابن سلطان دون تعقب.

- الثاني: إنه صحيح لكثرة طرقه، وذكر ذلك الشهاب الخفاجي.

- الثالث: السكوت عن الجزم بشيء، وإنما ذكر من قال بوضعه، كالعقيلي، وأنه لا أصل له. وذكر عن ابن عساكر، مبالغة البيهقي في "الشعب" وأنه، أي إسحاق، المنسوب الوضع له. وهو الذي فعل الحافظ ابن حجر، كما سبقت الإشارة إليه. لكن يؤخذ من شقوف كلامه وسياق نقوله، أنه يقول بضعف هذا الحديث، بل ربما يستروح منه الميل إلى القول بوضعه، والله أعلم.

### [الفرق بين قضية هامة، وقضية شمهرُوش]

وبهذا يتبين الفرق بين ما رام صحته الشيخ فتح الله وغيره، وما أوردناه هنا في قضية هامة؛ لأن هذه، كما ذكرنا، وردت فيها أخبار، وإن لم تصح روايتها، ولكن لها ذكر عند المتقدمين من أهل الحديث والمتأخرين.

أما قضية شمهرُوش، فليس لها ذكر عند المتقدمين أصلاً، لا عند المحدثين ولا عند الصوفية؛ وإنما ظهر ذكرها، كما سبق، أثناء القرن الحادي عشر، عند بعض أهل التصوف. فيمكن أن يكون ذلك على وجه الكرامة من كشف أو غيره؛ وخصوا فيها بلقي هذا الجان، وأخذوا عنه. وذلك لا مانع منه، عند من يقول بالكرامة، وهو مذهب أهل السنة. كما أن رؤية الجان ثبتت عند كثير من الناس، وهي جائزة، كما سنتكلم على ذلك في غير هذا الموضوع.

\*\*\*

## [قضية المعمر (رتن) الهندي، الذي ادعى الصحبة]

وهناك شيء آخر، وهو أنه لو ثبتت، لكان شاهداً لمن قال إن الحديث في انقطاع الصحبة كان خاصاً بأهل المدينة؛ وهي قضية المعمر (رتن)، الذي ذكره الحافظ ابن حجر في "الإصابة"، وغيره. ولكن الرواية بخبره لم تصح، بل أبطلت وكُذبت. قال ابن حجر: (رتن) بن عبد الله الهندي ثم البترندي، ويقال المرندي، ويقال: رطن، بالطاء، بدل التاء المثناة. ثم ذكر سلسلة ينسب إليها، ثم قال: شيخ خفي خبره، بزعمه، دهرًا طويلاً، إلى أن ظهر على رأس القرن السادس؛ فادعى الصحبة، فروى عنه ولداه. ثم سرد رواة أخر عنه. ثم قال ابن حجر:

"ولم أجد له في المتقدمين في كتب الصحابة، ولا غيرهم، ذكراً. لكن ذكره الذهبي في "تجريد" فقال: (رتن) الهندي، شيخ ظهر بعد ستمائة بالشرق، وادعى الصحبة، فسمع منه الجهال. ولا وجود له، بل اختلق اسمه بعض الكذابين، وإنما ذكرته تعجباً".

ثم قال الحافظ: وذكره في "الميزان" فقال:

"رتن الهندي: وما أدراك ما رتن؛ شيخ دجال بلا ريب، ظهر بعد ستمائة، فادعى الصحبة. والصحابة لا يكذبون. وهذه جراءة على الله ورسوله. وقد ألف في أمره جزءاً. قيل إنه مات سنة اثنين وثلاثين وستمائة؛ ومع كونه كذاباً، فقد كذبوا عليه". [الإصابة: 532/1].

ثم قال الحافظ عن الذهبي: وقفت على نسخة يرويها عبيد الله بن محمد بن عبد العزيز السمرقندي، قال: حدثني الإمام، صفوة الأولياء، جلال الدين، موسى بن مجلي بن بندار الديسري، أخبرنا الشيخ الكبير، العديم النظر، رتن بن نصر بن كربال الهندي، عن النبي، صلى الله عليه وآله وسلم، قال: "إياك وأخذ الرفق من السوق والنسوان؛ فإنه بعد من الله تعالى".

ثم صار يسرد مثل هذه الترهات، وفي آخر ذلك قال:

وقال، أي النبي، صلى الله عليه وسلم: "البكاء يوم عاشوراء، نور تام يوم القيامة". وقال: "من أعان تارك الصلاة بلقمة، فكأنما أعان على قتل الأنبياء كلهم". قال الذهبي: فذكر



نحو من ثلاثمائة حديث، وفي آخر النسخة طبقة صورتها: "قرأ عليّ هذه الأحاديث، الشيخ أبو القاسم الكاشغري". ثم ذكر بقيتهم؛ وهم: أحمد بن إبراهيم الطيبي الأسدي، بسماعه من الإمام الحافظ، جلال الدين، موسى بن مجلي الديسري، بخوارزم، سنة خمس وستين وستمائة، وسمعاها موسى من (رتن). وكتب محمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن علي الأنصاري، في شهر ربيع الأول، سنة عشر وسبعمائة. [هـ] باختصار، فيما نقله الذهبي من النسخة التي وقف عليها. ثم قال الذهبي:

"وأظن أن هذه الخرافات من وضع هذا الجاهل، موسى بن مجلي، أو وضعها له من اختلق ذكر (رتن)، وهو شيء لم يخلق. ولئن صححنا وجوده وظهوره بعد سنة ستمائة؛ فهو إما شيطان تبدى في صورة بشر، فادعى الصحبة وطول العمر المفرط، وافترى هذه الطامات. وإما شيخ ضال أسس لنفسه بيتا في جهنم، بكذبه على النبي، صلى الله عليه وآله وسلم. ولو نسبت هذه الأخبار لبعض السلف، لكان ينبغي لنا أن ننزهه عنها؛ فضلا عن سيد البشر. لكن ما زال عوام الصوفية يروون الواهيات". [الإصابة: 533/1].

ثم ذكر الذهبي ما وصل إليه غلاة أهل التصوف من الإلحاد والكفر. ثم قال:

وينبغي أن تعلموا هم الناس، ودواعيهم متوفرة على نقل الأخبار العجيبة. فأين كان هذا الهندي مظلوماً في هذه الستمائة سنة؟! أما كان أهل الأطراف يتسامعون به وبطول عمره؛ فيرحلون إليه في زمن المنصور والمهدي؟ أما كان متولي الهند يتحف به المأمون؟. قال ابن حجر: يعني مع تطلعه إلى المستغربات. أما كان بعد ذلك بمدّة متطاولة يعرف به محمود بن سبكتكين، لما افتتح بلاد الهند، ووصل إلى البلد الذي فيه (البد)، وهو الصنم المعظم عندهم، وقضيته في ذلك مشهورة مدونة في التواريخ؛ ولم يتعرض أحد ممن صنفها إلى ذكر (رتن). هـ. [الإصابة: 533/1].

ثم قال الذهبي: ثم مع هذا، تتناول عليه الأعمار، ويكر عليه الليل والنهار، إلى عام ستمائة، ولا ينطبق بوجوده تاريخ، ولا جوال ولا سفار! فمثل هذا لا يكفي في قبول دعواه خبر واحد، إذ لو كان، لتسامع بشأته كل تاجر. ولو كان الذي زعم أنه رآه، لم ينقل عنه شيئا من هذه الأحاديث، لكان الأمر أخف. ثم قال: ولعمري ما يصدق بصحبة (رتن)، إلا من يؤمن بوجود محمد بن الحسن في السرداب، ثم بخروجه إلى الدنيا فيملا الأرض عدلا، أو يؤمن

برجعة علي. وهؤلاء لا يؤثر فيهم علاج. وقد اتفق أهل الحديث على أن آخر من رأى النبي، صلى الله عليه وآله وسلم، موتا، أبو الطفيل عامر بن واثلة. وثبت في الصحيح أن النبي، صلى الله عليه وآله وسلم، قال قبل موته بشهر أو نحوه: "أرأيتم ليلتكم هذه، فإنه على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو عليها أحد". فأنقطع المقال، وما ذا بعد الحق (إلا الضلال. هـ بنقل الحافظ، مع بعض اختصار. [الإصابة: 534/1].

ثم استمر الحافظ في "إصابته" يذكر ما وقف عليه في الجزء الذي أشار إليه الذهبي. وأطال بذكر ما فيه من الروايات والأخبار، وذكر من اتصل برتن، وما وصفه به، وما نقلناه عنه مما يصلح أن يكون تأليفا مستقلا، فإن شئت زيادة الاطلاع، فعليك بـ"الإصابة" و"الميزان" للذهبي. وختم الحافظ ترجمة (رتن) بما نقل عن الصفدي، إذ قال: وقد تكلم الصلاح الصفدي في "تذكرته"، في تقوية وجود (رتن)، وأنكر على من ينكر وجوده، وعول في ذلك على مجرد التجويز العقلي. وليس النزاع فيه، إنما النزاع في تجويز ذلك من قبل الشرع، بعد ثبوت حديث المائة في الصحيحين، والاستبعاد الذي عول عليه الذهبي. وتعقب القاضي برهان الدين بن جماعة في "حاشية" كتبها في "تذكرة" الصفدي، فقال: قول شيخنا الذهبي هو الحق. وتجويز الصفدي الوقوع، لا يستلزم الوقوع، إذ ليس كل جانز بواقع. هـ. [الإصابة: 538/1].

قال الحافظ: ولما اجتمعت بشيخنا مجد الدين الشيرازي، شيخ اللغة، بزبيد من اليمن، وهو إذ ذاك قاضي القضاة ببلاد اليمن، رأيتُه ينكر على الذهبي إنكار وجود رتن. وذكر لي أنه دخل ضيعته لما دخل بلاد الهند، ووجد فيها من لا يحصى كثرة ينقلون عن آبائهم وأسلافهم قصة رتن، ويثبتون وجوده. فقلت: هو لم يجزم بعدم وجوده، بل تردد، وهو معذور. والذي يظهر أنه كان طال عمره، فادعى ما ادعى، فتمادى على ذلك حتى اشتهر. ولو كان صادقا، لاشتهر في المائة الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو الخامسة. ولكنه لم ينقل عنه شيء إلا في أواخر السادسة ثم في أوائل السابعة قبيل وفاته. وقد اختلف في سنة وفاته، كما تقدم، والله أعلم. هـ. كلام الحافظ.

وهو صريح في تأييده لما انفصل عليه الحافظ الذهبي، إمام أهل التعديل والتجريح، والحامي لحمى الجانب النبوي من غارة الكاذبين عليه والمختلفين للمقالات التي ينسبونها

إليه بالقول الصريح. فجزاه الله، وجزى أمثاله من حُماة الشريعة الغراء، التي تركها الرسول، صلى الله عليه وسلم، على المحجة البيضاء.

أما ما سمعه الحافظ من شيخه مجد الدين الشيرازي، مؤلف "القاموس"، من الإنكار على الذهبي، فقد أجاب عنه. لكن بشكل عليه أن مجد الدين ذكر رتن في "قاموسه"، وجاء فيه بعبارة مجملّة؛ لكن ظاهرها أنه يقول ويميل لوجوده، لأنه نفى صحبته للنبي، صلى الله عليه وسلم، في فصل الراء، من باب النون، إذ قال:

"ورتن محركا، ابن كربال بن رتن البترندي، ليس بصحابي"، إلخ. فظاهر كلامه أنه يقول بوجوده، ولكن ليس بصحابي. وأجراه شارحه على ما للذهبي، ورجحه الحافظ ابن حجر وغيره، إذ قال في "تاج العروس":

"ورتن محركا، ابن كربال بن رتن البترندي إلخ، بكسر الموحدة، وسكون الفوقية، وفتح الراء، وسكون النون. وبترند مدينة بالهند. اختلف في شأنه كثيرا، فقيل إنه من المعمرين، أدرك النبي، صلى الله عليه وسلم، وحضر معه الخندق، فدعا له بالبركة في العمر، وإنه حضر في زفاف فاطمة إلى علي، رضي تعالى الله عنهما. وروى أحاديث، ومات ببلده، وله مقام جليل يزار. والصحيح أنه ليس بصحابي. وإنما هو كذاب ظهر بالهند بعد الستمائة، فادعى الصحبة وصدق، وروى أحاديث سمعناها من أصحاب أصحابه. وفي "ذيل الديوان" للحافظ الذهبي، رحمه الله: رتن الهندي، ظهر في حدود الستمائة، فرعم الصحبة، فافتضح بتلك الأحاديث الموضوعّة؛ فأخاف أن يكون شيطانا تبدي لهم. لا، بل الظاهر أنه لا وجود له، بل هو اسم موضوع ألصقت به متون مكذوبة. هـ. (قلت)، [أي قال الشيخ مرتضى]: وكان فتح الهند في المائة الرابعة، على يد السلطان محمود بن سبكتكين الغزنوي، المشهور بالعدل والإنصاف. ولم ينقل شيء عن رتن إلا في أواخر المائة السادسة وأول السابعة، قبيل وفاته. وفي "التبصير" للحافظ: رتن الهندي، الذي ادعى في المائة السابعة أنه أدرك الصحبة؛ فمقتة العلماء وكذبوه. هـ. (قلت)، أي قال الشيخ مرتضى: والأحاديث التي رواها وتلقاها عنه أصحابه وأصحاب أصحابه، قد جمعت في كراسة، وتسمى بـ"الرتنيات"، كنت اطلعت عليها سابقا. وأطال الذهبي في "الميزان" في ترجمته، وكذا الحافظ في "لبابه"، وفي "الإصابة". هـ[تاج العروس: 9-213].

قال كاتبه: إن الذي أطال في ترجمة رتن، هو الحافظ ابن حجر في "الإصابة"، وأما الذهبي في "الميزان"، فإنه لم يطل فيه، وإنما أحال على ما ألفه فيه، وأنه ألف فيه جزءاً. وذكر الحافظ أنه ظفر به واستمد منه. وقد ذكرنا جملة كثيرة مما ذكره ابن حجر. أما ما نقلناه عن "تاج العروس"، فهي جملة يسيرة مقتطفة من كلام الذهبي، وتعضيده لما قاله في ذلك من كذب رتن، أو عدم وجوده بالكلية، وأن هذا الإسم مخترق، وأشار إلى من اخترقه، أو أنه شيطان ظهر في صورة بشر، والتف حوله من التف من الجهال، قصداً أو انخداعاً، ليضلوا الناس بغير علم. وأشار إلى أن مثل هذه الخرافات، يذيعها جهلة الصوفية والعوام منهم.

قلت: ولا زال الحال على ذلك الآن، وأنهم يتركون نصوص الشريعة الواضحة في الكتاب والسنة، ويقبلون على الغريب مما يحكيه لهم شيوخهم الجاهلون، أو المتجاهلون، ممن يصطادون به أهواء الجهال من أصحابهم، ليكون ذلك وسيلة إلى الظهور، والشهرة عند أولياء الأمور؛ فيكون ذلك حبالاً لاكتساب الأموال، وبيع الدين بالدنيا الدنية في الحال والمآل. والله غالب على أمره، وهو شديد المحال. وبهذه الجملة الطويلة؛ نأخذ منها ما تحتمله الرواية عن شمهرُوش، التي جرتنا إلى هذا.

### [مسألة حياة السيد الخضر، وما وقع فيها من نفي أو إثبات، أو توقف]

ثم انظر بعد هذه المقالات في شأن رتن، وهو اسم محدث؛ ما قاله المتقدمون والمتأخرون، وما حرره المفسرون والمحدثون، في شأن حياة سيدنا الخضر، عليه السلام، ووجوده إلى الآن؛ وهو الولي الذي اختلف فيه، هل هو ولي فقط، أو نبي؟. مع اتفاقهم أنه صاحب سيدنا موسى، عليه الصلاة والسلام، وهو مذكور في القرآن والأحاديث الصحيحة. فمنهم من نفي حياته، وأنه لو كان حياً لوجب عليه اتصاله بسيدنا محمد، صلى الله عليه وسلم، ولحديث المائة. وأبطل كل ما ورد في ذلك، وكذب من ادعى رؤيته.

ومنهم من أثبتته، وصدّق اتصال أولياء الله به، وذلك عند المحققين المشهورين منهم أمرٌ ثابت، لا يقبل النفي بحال.

ومنهم من ظهر منه التوقف.

وإتماما للفائدة، وجريا على عادتنا في هذه "الفهرسة"؛ فلنأت هنا بشيء من كلام المثبت والنافي، لأنه من الأمر المهم الذي تكلم فيه أنمة أجلة، وعلماء أكابر، من محققي العلمين الباطن والظاهر.

فأقول: فممن اعتنى بهذه المسألة من أهل الحديث، وأنتمهم ونقادهم ومحققهم، الحافظ ابن حجر؛ فإنه ترجم لهذا الولي الجليل، أو النبي المذكور في التنزيل، وأطال في ذلك بما يصح أن يكون تأليفا مستقلا، سماه "الزهر النضر، في نبا الخضر"، وافتتحه بقوله:

"أما بعد، فقد تكرر السؤال، قديما وحديثا، عن الخضر صاحب موسى، هل هو نبي أو ولي؟ وهل عمر إلى أن أدرك بعثة النبي، صلى الله عليه وسلم، وعاش بعده أو مات قبل ذلك؟ أو هو حي باق؟ وعن كثير من أخباره. وكنت جمعت في ذلك مما صنف فيه؛ بخصوصه من القدماء، أبو جعفر المنادي، ومن المتأخرين أبو الفرج ابن الجوزي. وأضفت إليهما أشياء ظفرت بها بطول التتبع. ثم لما التزمت في كتابي "الإصابة"، في تمييز الصحابة"، أن أذكر كل من جاء في خبر من الأخبار أنه لقي النبي، صلى الله عليه وسلم؛ لزم ذكرني للخضر، عليه السلام، لأنه من شرط "الإصابة"، وإن لم يرد في خبر ثابت أنه من جملة الصحابة. وقد أفردته الآن ليقف كل سائل فيه على كل ما كنت قرأته وسمعته، وجعلته أبوابا. والله أسأل النفع به، إنه قريب مجيب". إلخ.

ثم ذكر ما أشار إليه من الأجوبة عن موضوعات تلك الأسئلة، فذكر أولا نسبه، وما فيه من الأقوال، وأوصلها إلى عشر، في ذكر ما ورد من كونه نبيا. وأول ما احتج به، قوله تعالى: (وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي)، وهو ظاهر كونه من أمر الله دون واسطة، إذ هو الأصل. وقال عن الثعلبي: إنه نبي في جميع الأقوال، معمرٌ محجوب عن الأبصار. ونقل عن "تفسير" أبي حيان، أن الجمهور على أنه نبي، وكان علمه معرفة بواطن أوحيت إليه، وعلم موسى الحكم بالظاهر. وذهب جماعة من الصوفية إلى أنه كان وليا. وبهذا جزم القشيري في "الرسالة"،

وذكر عن الماوردي أنه كان ملكا يتصور في صور الآدميين. وذكر الحافظ عن ابن دحية التوقف في هذا، فقال: لا ندري هل هو ملكٌ أو نبي أو عبد صالح. [الإصابة:1-429].  
ثم ذكر الحافظ ما ورد في تعميده، فروى الدار قطني عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: "أسى للخضر في أجله، حتى يكذب الدجال". ثم ذكر آثارًا في سبب تعميده، وشربه من ماء الحياة، وما يتبع ذلك. ونقل عن الثعلبي أن الخضر لا يموت إلا في آخر الزمان، عند رفع القرآن. [الإصابة:1-431].

ثم ذكر اجتماعه بالنبي، صلى الله عليه وسلم، وتعزيته لأهل بيته، وهم مجتمعون لغسله، عليه الصلاة والسلام، وأنه روى ذلك من طرق صحاح؛ منها ما ذكره ابن عبد البر في "التمهيد"، وكان إمام أهل الحديث في وقته، فذكر الحديث في تعزية الصحابة بالنبي، صلى الله عليه وسلم، يسمعون القول ولا يرون القائل، فقال لهم علي، رضي الله عنه: هو الخضر.  
ثم ذكر ما يبطل هذا كله عن ابن دحية، وأن الطرق التي أشار إليها، يعني ابن عبد البر، لم يصح منها شيء، ولا ثبت اجتماع الخضر مع أحد من الأنبياء إلا مع موسى، كما قص الله في خبرهما، قال: وجميع ما ورد في حياته لا يصح شيء باتفاق أهل النقل، وإنما يذكر ذلك من يروي الخبر ولا يذكر علته، إما لكونه لا يعرفها، وإما لوضوحها عند أهل الحديث. قال: وأما ما جاء عن المشايخ، فهو مما يتعجب منه؛ كيف يجوز لعاقل أن يلقي شخصا لا يعرفه، فيقول له: أنا فلان، فيصدقه! قال: وأما حديث التعزية، الذي ذكره أبو عمر، فهو موضوع.

ولكن لاحظ الحافظ ابن حجر أن حديث ابن عبد البر، قد جاء من غير رواية عبد الله بن محرز. كما أبطل [ابن دحية] حديث مكحول، بشأن اجتماع إلياس النبي، بالنبي صلى الله عليه وسلم، [إذ قال]: وأما حديث مكحول عن أنس فموضوع. ونقل تكذيبه عن أحمد ويحيى وإسحاق وغيرهم، وأنه من الخرافات.هـ. ولاحظ الحافظ ابن حجر أن له طريقا غير هذه الطريق، وقد نقل قبل هذا عن البخاري وطائفة من أهل الحديث، أن الخضر مات قبل انقضاء مائة سنة من الهجرة، وسياقه النقل عن السهيلي. ثم قال: ونصر شيخنا أبو بكر ابن العربي هذا، لقوله، صلى الله عليه وسلم: "على رأس مائة سنة لا يبقى على الأرض ممن هو عليها أحد"، يعني ممن كان حيا حين هذه المقالة. [الإصابة:1-433/434].

**قلت:** وقد بالغ ابن الجوزي في تأليفه "عجالة المنتظر"، في إبطال حياة الخضر، وذكر الأخبار الواردة في ذلك، وجعلها من الواهيات. ونقل ملخصه صاحب تهذيب "تاريخ ابن عساكر"، وزاد من عنده زيادة وافقت هواه، وأيدت دعواه، وتضليل أهل التصوف في زعمهم رؤياه، فقال فيما لخصه، عن أبي الفرج: قال في أول المختصر: تكررت مسائل العوام عن حياة الخضر، وتكرر جوابي بتقبيح دعوى وجوده اليوم. فرأيت بعض من قد سمع الحديث، قد جمع أحاديث باطلة يثبت بها بقاءه، وعرفت أن جماعة من منتمي الزهاد يدعي عند العامة لقاءه، فقال لي بعض أصحابي: لو كشفت عوار هذه الدعاوي بمجموع، كان قولك دون غيره المسموع. فصحت لي نية، كانت أبيية، وكتبت كتابا مبسوطا، ثم سنلت اختصاره فاختصرته. ثم قال: اعلم، وفقك الله، أن البلية في مثل هذه الأشياء، تقع من ثلاث جهات: أحدها: الجهل بالمنقولات، فترى خلقا كثيرا يروون الشيء مسندا فيبنون عليه، ولا يعرفون صحته من سقمه. وهذه علة قد عمت جمهور العلماء اليوم: هي كل فن من العلوم. ثم قال:

والثانية: سلامة الصدور، وكثرة الغفلة عند قوم من الأخيار؛ غيرى أحدهم شخصا ثم يغيب عنه، أو يرى منه ما يشبه الكرامة، وقد سمع أقواما يقولون: الخضر حي؛ فيقولون رأينا الخضر. وربما رأى أحدهم شخصا اسمه الخضر، فيتوهمه خضر موسى. وربما لقيه شيطان من الإنس أو من الجن فقال له: أنا الخضر؛ يريه أنك (\*) رجل صالح.

والثالثة: حب الصيت والذكر، وهو يختص المتمسكين، فيقول قائلهم: لقيت الخضر؛ يجعل له جاها بين العوام. ثم قال: والدليل على أنه ليس بباقي في الدنيا؛ القرآن والسنة وإجماع المحصلين من أهل النقل والمعقول. أما القرآن، فقوله تعالى (وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ، أَفَأَنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ)، فلو دام البقاء للخضر إلى يوم القيامة، كان خالدا؛ وذلك على خلاف الآية. فإن قلت: فهامة بن الهيم، وزريب بن برثملا، مهران؛ قلت: الحديث عن وجودهما محال، وقد ذكرناه في الأحاديث الموضوععة. وإنما يرزى حديثهما من لا يعلم

(\*) كذا في النص الأصلي. ولعل الصواب: يريد أنه الخ. أ.م.

الصحيح من غيره. قال: ولو قد كانا حقيقة، كان سبيلهما أنهما ماتا. فإن قيل: فهاروت وماروت وإبليس باقون إلى يوم القيامة، قلنا: ليسوا يبشرون.

ثم ذكر الحديث الصحيح. قلت: وهو حديث "أنه لا يبقى بعد المائة" إلخ. قال وهذه الأحاديث الصحاح، تقطع دابر دعوى حياة الخضر. وإذا أخبر من لا ينطق عن الهوى بأمر، فكيف يجوز لمسلم أن يثبت ما يخالفه! [تاريخ ابن عساکر: 157/5].

ثم ذكر عن البخاري أنه سئل عن حياته فقال: كيف يكون ذلك، وقد قال النبي، صلى الله عليه وسلم، الحديث إلخ. ونقل عن إبراهيم الحربي وابن المنادي أنه مات؛ وهما إماما الدنيا، ولم يدع أحد حياته في قديم السلف. وبذلك قال أبو الفضل بن ناصر.

وذكر عن ابن العبادي أنه كان يحتج بأنه لو كان حيا، لجاء إلى النبي، صلى الله عليه وسلم. قال ابن الجوزي: وهذا الاحتجاج صحيح. واستدل لذلك بما رواه عن طريق الإمام أحمد، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "والذي نفسي بيده، لو أن موسى، عليه السلام، كان حيا لما وسعه إلا أن يتبعني". ثم أبطل [قول] من روى أنه كان موجودا، قائلا: وكيف يكون في زمانه ولا يأتي إليه!.

ثم ذيل "المهذب" المذكور كلام ابن الجوزي، بما يقوي ما ذهب إليه من أنه مات، نقلا وعقلا وتأويلا. وذكر أخيرا أن الجلال السيوطي ألف "رسالة" بين فيها أن جميع ما ورد في شأن الخضر وحياته موضوع لا أصل له.

قلت: وهو عجب عندي، إذ ورد فيه من الأحاديث ما حكم [لها] بعض المحدثين بالصحة، أو على الأقل، يقال يحكم بها عليها بالضعف؛ مع أن السيوطي كثيرا ما يحكم على بعض الأحاديث الضعيفة بالصحة أو بالحسن، حتى نبه بعض المتأخرين على إبعاد تصحيحه. على أن إمام أهل الفن النقاد، والمحدث الذي حكم أهل الحفظ والإتقان، في عصره وبعده، بأنه المبرز في هذا الميدان، دُونَ مخالفة ولا انتقاد، وهو شهاب الدين ابن حجر؛ توقّف في هذا، بعد أن ذكر كل حديث في ذلك وعلله، وما قال فيه أهل الجرح والتعديل، وأخيرا ربما يستروح من كلامه أنه يقول بحياته، كما سنأتي بكلامه بتمامه.



**قلت:** ومن أشهر أهل الحديث، ممن أبطل القول ببقاء حياته، الحافظ المفسر ابن كثير، وجاء مستدلاً لذلك بجملة مختصرة، متضمنة لما استدل به في ذلك غيره، إذ قال، بعد أن نقل ما عليه جمهور أهل الكتاب في نسبه، قالنا:

"وزعموا أنه شرب من ماء الحياة فخلد، وهو باق إلى الآن"، مستدلاً بعدم صحة بقاءه، بقوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ، قَالَ أَقْرَأْتُمْ) الآية(\*)، قال:

"فأخذ الله ميثاق كل نبي على أن يؤمن بمن يجي بعده من الأنبياء وينصره. فلو كان الخضر حياً في زمانه، لما وسعه إلا اتباعه والاجتماع به والقيام بنصره، وكان من جملة من تحت لوانه يوم بدر، كما كان تحتها جبريل وسادات من الملائكة. وقصارى الخضر، عليه السلام، أن يكون نبياً، وهو الحق، أو رسولا، كما قيل، أو ملكا، فيما ذكر. وأياما كان، فجبريل رئيس الملائكة، وموسى أشرف من الخضر. ولو كان حياً، لوجب عليه الإيمان بمحمد ونصرته، فكيف إن كان الخضر وليا، كما يقوله طوائف كثيرون؛ فأولى أن يدخل في عموم البعثة وأخرى. ولم ينقل في حديث حسن، بل ولا ضعيف يعتمد، أنه جاء يوماً واحداً إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولا اجتمع به؛ وما ذكر من حديث التعزية فيه، وإن كان الحاكم قد رواه، فإسناده ضعيف". هـ كلام ابن كثير في "النهاية" [299/1].

### [قول جمهور العلماء وأهل الصلاح بحياة الخضر]

ومن "التهذيب" للإمام النووي: واختلفوا في حياة الخضر ونبوته، فقال الأكثرون من العلماء: هو حي موجود بين أظهرنا، وذلك متفق عليه عند الصوفية وأهل الصلاح والمعرفة، وحكاياتهم في رؤيته والاجتماع به والأخذ عنه وسؤاله وجوابه، ووجوده في المواضع الشريفة ومواطن الخير، أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تُذكر. قال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح في "فتاويه": هو حي عند جماهير العلماء والصالحين، وإنما شد بإنكاره بعض المحدثين. قال: وهو نبي. واختلفوا في كونه مرسلًا. وكذا قاله بهذه الحروف غير الشيخ من المتقدمين.

(\*) سورة آل عمران، الآية: 81

ثم ذكر بقية الأقوال. ولكن ضعف القول بأنه من الملائكة أو أنه باطل، ثم قال في آخر كلامه عن الثعلبي: والخضر، على جميع الأقوال، نبي معمر محبوب عن الأبصار. قال: وقيل إنه لا يموت إلا في آخر الزمان، عند رفع القرآن. هـ [تهذيب الأسماء: 176/1].

فصدر كلام الإمام النووي انه مع قول الأكثر، واتفاق الصوفية وأهل الصلاح.

**قُلْتُ:** وحياة سيدنا الخضر وموته، مما تضاربت فيها الأقوال، وتكاثرت فيها الأخبار والأقوال. وكل قول اعتمد على ما صح عنده، وأبدي احتجاجه بما اتضح لديه.

وبعد أن استوعب الحافظ ابن حجر أخبار الخضر في "إصابته"، ولخص ذلك في كتابه "الزهر النضر"، ذكر ما يستروح من آخر كلامه في الموضوعين: إما التوقف، أو الميل إلى قول الأكثر واتفاق الصوفية وأهل الصلاح؛ ففي آخر "الإصابة"، عن أبي حيان في "التفسير":

"وكان بعض شيوخنا في الحديث، وهو عبد الواحد العباسي الحنبلي، يعتقد أصحابه فيه أنه يجتمع بالخضر. (قلت): وذكر لي الحافظ أبو الفضل العراقي، شيخنا، أن الشيخ عبد الله بن أسعد اليافعي، كان يعتقد أن الخضر حي، قال فذكرت له ما نقل عن البخاري والحري وغيرهما، من إنكار ذلك؛ فغضب وقال: من قال إنه مات غضبتُ عليه. قال: فقلنا رجعنا عن اعتقاد موته. هـ وأدرنا بعض من كان يدعي أنه يجتمع بالخضر، منهم القاضي علم الدين البساطي، الذي ولي قضاء المالكية في زمن الظاهر برقوق. والله تعالى أعلم، وبغيبه أحكم". هـ كلام ابن حجر في "الإصابة"، [452/1]، ونقل هذا الكلام في كتابه "الزهر النضر"، وعقب قوله عن البساطي انه كان يجتمع بالخضر إلخ، بما لفظه: وكان كثير من أهل العلم ينكرون عليه ذلك. ثم قال:

"والذي تميل إليه النفس، من حيث الأدلة القوية، خلاف ما يعتقد العوام من استمرار حياته؛ لكن ربما عرضت شبهة من جهة كثرة الناقلين للأخبار الدالة على استمراره، فيقال: هب أن أسانيدها واهية، إذ كل طريق منها لا يسلم من سبب يقتضي تضعيفها، فماذا يصنع بالمجموع؟ فإنه على هذه الصورة، قد يلتحق بالتواتر المعنوي، الذي مثلوا له بوجود حاتم. فمن احتمال التأول، في أدلة القائلين بعدم بقائه، كآية: (وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ)، وكحديث: "رأس مائة سنة"، وغير ذلك مما تقدم بيانه. وأقوى الأدلة على عدم بقائه، عدم

مجينه إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وانفراده بالتعمير من بين الأعصار المتقدمة  
بغير دليل شرعي، والذي لا يتوقف فيه الجزم بقوله. ولو ثبت أنه ملك من الملائكة، لارتفع  
الإشكال، كما تقدم. والله أعلم. هـ.

قلت: وقد أجاب المثبتون لبقائه، عن الأدلة التي استدل بها المنكرون لذلك وتأويلها.

### [كلام ابن عطاء الله عن بعض أهل الولاية في إثبات حياة الخضر،] ورده على ابن الجوزي]

ومما وقفت عليه في ذلك، ما ذكره الإمام الفقيه المالكي، العارف بالله، تلميذ أبي العباس  
المرسي، الجامع بين علمي الشريعة والحقيقة، التاج ابن عطاء الله، صاحب "الحكم"  
[الذي] قيل في كتابه هذا: لو جازت القراءة في الصلاة بغير القرآن، لجازت بـ"حكم" ابن  
عطاء الله؛ فإنه تكلم على سيدنا الخضر، ونقل عن بعض أهل الولاية إثبات وجوده، والملاقة  
به. وذكر في "لطائفه"، عن شيخه أبي العباس، قال: قال رجل لشيخ، يعني أبا الحسن  
الشاذلي، ما تقول في الخضر، أحي هو أم ميت؟ فقال: اذهب إلى الفقيه ناصر الدين ابن  
الأثباري، فإنه يفتي أنه حي، وأنه نبي، والشيخ عبد المعطي لقيه. وسكت ساعة، وقال: وأنا  
لقيته، وسببته ووسطاه سواه. هـ. ثم قال في "اللطائف": واعلم أن بقاء الخضر، قد أجمع  
عليه هذه الطائفة، وتواتر عن أولياء كل عصر لقاؤه والأخذ عنه. واشتهر ذلك، إلى أن بلغ  
الأمر حد التواتر الذي لا يمكن جرده. والحكايات في ذلك كثيرة. قال: واعلم، رحمك الله، أن  
من أنكر وجود الخضر فقد غلط، أو من قال: إنه غير خضر موسى، أو من قال: إن لكل زمان  
خضرا، أو إن الخضرية رتبة. قال: والمنكر لوجود الخضر، معترف على نفسه بأن منة الله  
بلقاء الخضر لم تواجهه. وليتبه إذ فاتته الوصول إليها، لا يفوته الإيمان بها. [ص47].

ثم رد على أبي الفرج ابن الجوزي، وحذر من الاعتراض به في تأليفه "عجالة  
المنتظر"، الذي أسلفنا النقل عنه. ثم صار يجيب عن تلك الأدلة التي استدل بها المنكر للسيد  
الخضر. ومضمن ما أجاب به: (وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ)، إن المراد بالخلد، عدم  
الموت بالكلية، فإن المراد بقاؤه طويلا، ثم يعقب ذلك الموت.

وأما عدم اتصاله بالنبي، صلى الله عليه وسلم، وأنه لو كان ذلك، لوصل إلينا الخبر بذلك؛ فإنه أجاب بأن ذلك يمكن بأن يكون من العلم الذي لم يؤمر، عليه السلام، بإفشائه، وفاء لما ورد عنه، عليه السلام، أنه قال: "علمني ربي ثلاثة علوم: علم أمرني بإفشائه، وعلم نهائي عن إفشائه، وعلم خيرني في إفشائه". هـ [لطائف المنن: 49].

### [ردود الحافظ ابن تيمية في الموضوع، ونقدها]

قلت: وممن تصدى للكلام على سيدنا الخضر وحياته، الحافظ ابن تيمية، وأطال في الرد على القائلين بحياته، وأبطل حجج القائلين بذلك، ورد رداً عنيفا، على عادته، من جعل نظره هو الحق الذي لا يقبل الاعتلال، والصواب الذي لا يشوبه خطأ ولا اختلال، كأنه لا يرضى بما اتفق عليه الأئمة الأعلام؛ أن كل كلام فيه المقبول والمردود، إلا كلام من لا ينطق عن الهوى، بل يتلقى الوحي من ذي الجلال والإكرام.

وقد أظنبت في الرد، واستدل أولاً بما استدل به غيره، بأنه لو كان حيا لوجب عليه أن يأتي إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، تابعا في ذلك ما قاله غيره، كالبخاري والحربي وغيرهما. ثم قال: وعندنا من المعقول وجوه على عدم حياته. ثم أخذ يسردها إلى أن أوصلها إلى نحو العشرة.

ولكن أعقب صاحب "روح المعاني"، بعد ذكر هذه الوجوه، بالجواب عنها، فقال: "وأجابوا عما قاله الشيخ ابن تيمية، بأن وجوب الإتيان ممنوع؛ فكم من مؤمن به، صلى الله عليه وسلم، في زمانه لم يأت، عليه الصلاة والسلام؛ فهذا خير التابعين، أويس القرني، رضي الله تعالى عنه، لم يتيسر له الإتيان والمرافقة في الجهاد، ولا التعلم من غير واسطة، وكذا النجاشي، رضي الله تعالى عنه. على أنا نقول: إن الخضر، عليه السلام، كان يأتيه ويتعلم منه، صلى الله عليه وسلم، لكن على وجه الخفاء، لعدم كونه مأمورا بإتيان العلانية، لحكمة إلهية اقتضت ذلك. [296/15]."

ثم تتبع صاحب "روح المعاني" باقي الوجوه التي رد بها ابن تيمية على المثبتين لحياته، وأطال في ذلك، فراجع ذلك، إن شئت، فإنه كان يذكر الوجه ثم يرده بما يفيد التردد. وأخيراً مال صاحب "روح المعاني" إلى القائلين بعدم بقائه وأنه مات، إذ قال:

"اعلم بعد كل حساب، أن الأخبار الصحيحة النبوية، والمقدمات الراجعة العقلية، تساعد القائلين بوفاته، عليه السلام، أي مساعدة، وتعاضدهم على دعواهم أي معاضدة. ولا مقتضى للعدول عن ظواهر تلك الأخبار، إلا مراعاة ظواهر الحكايات المروية، والله تعالى أعلم بصحتها عن بعض الصالحين الأخيار، وحسن الظن ببعض السادة الصوفية؛ فإنهم قالوا بوجوده إلى آخر الزمان، على وجه لا يقبل التأويل السابق". [301/15]. ثم جاء بما قاله الشيخ محيي الدين ابن عربي في "الفتوحات".

ثم إن في كلام صاحب "روح المعاني" في الرد السابع لحجج القائل بعدم وجوده، قوله أثناءه، لما بيّن أن اجتماعه إنما كان بأكابر الصوفية والعباد المحافظين على الحدود الشرعية، [قال]: فإنه قد شاع اجتماعه بهم، حتى إن منهم من طلب الخضر مرافقته فأبى. وروي ذلك عن علي الخواص، رحمة الله تعالى عليه، في سفر حجه. ثم قال:

"ولعل كثرة هذا الظهور والتشكل، من خصوصيات الخضر، عليه السلام. ومع قيام هذا الاحتمال، لا يحصل يقين أيضا بأن الخضر المرني موجود في الخارج، كوجود سائر الناس فيه، كما لا يخفى. ومما ينبئ على اجتماعه، عليه السلام، بالكاملين من أهل الله تعالى، بعض طرق إجازتنا بالصلاة المشيشية؛ فإني أرويهما من بعض الطرق، عن شَيْخِي علاء الدين، علي أفندي الموصلِي، عن شيخه ووالده، صلاح الدين يوسف أفندي الموصلِي، عن شيخه، خاتمة المرشدين، السيد البندنجي، عن نبي الله تعالى الخضر، عليه السلام، عن الولي الكامل، الشيخ عبد السلام بن بشيش، قدس سره". هـ [300/15].

ثم ختم كلامه بما يفيد التردد وعدم الجزم، بقوله:

"ثم إنك إن اعتبرت مثل هذه الأقوال، وتلقيتها بالقبول، لمجرد جلاله قائلها وحسن الظن فيه، فقلّ بحياة الخضر، عليه السلام، إلى يوم القيامة. وإن لم تعتبر ذلك، وجعلت الدليل وجودا وعدما، مدارا للقبول والرد، ولم تغرك جلاله القائل، إذ كل أحد يؤخذ من قوله ويرد، ما عدا رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم. وعن علي، كرم الله وجهه: لا تنظر إلى من قال، وانظر ما قال، فاستفت قلبك، بعد الوقوف على أدلة الطرفين، وما لها وما عليها، ثم اعمل بما يفتيك". قال:

"وأنا أرى كثيرا من الناس اليوم، بل في كثير من الأعصار، يُسمون من يخالف الصوفية، في أي أمر ذهبوا إليه، منكرًا ويعدونه سيء العقيدة، ويعتقدون بمن يوافقهم ويؤمن بقولهم الخير"، قال: وفي كلام الصوفية أيضا نحو هذا. ثم نقل عن محيي الدين ابن عربي، عن أبي يزيد البسطامي، أنه قال لأبي موسى الديبلي: يا أبا موسى، إذا رأيت من يؤمن بكلام أهل هذه الطريقة، فقل له يدعو لك، فإنه مجاب الدعوة. وذكر أيضا أنه سمع أبا عمران الإشبيلي يقول لأبي القاسم بن عفير الخطيب، وقد أنكر ما يذكر أهل الطريقة: يا أبا القاسم، لا تفعل؛ فإتاك إن فعلت هذا جمعنا بين حرمتين، لا ندري ذلك من نفوسنا، ولا نؤمن به من غيرنا، وما ثم دليل يرده، ولا قاذح يقدر فيه شرعا أو عقلا. قال الألويسي عقب هذا النقل:

"فيفهم منه أن ما يرده الدليل الشرعي أو العقلي لا يقبل، وهو الذي إليه أذهب، وبه أقول". هـ [روح المعاني: 302/15].

قلت: وهذا كلام لا يمكن رده، ولا يصح لعالم نقده، وهو القول الفصل في المسألة. ولكن تفيد تلك الأدلة الشرعية، والاستدلالات العقلية، بأن تكون غير قابلة للتأويل الصحيح، أو كان ما يقابلها تقدم عليها بالترجيح، حسبما سبق في النقول السابقة.

### [وصف أهل الطريقة الصوفية الذين يُعتد بكلامهم]

نعم؛ هنا شيء يجب التنبيه عليه: إن القبول لكلام أهل الطريقة، وعدم الرد عليهم، [المقصود] هم أهل الطريقة الذين ثبتت ديانتهم وتقواهم، وأقبلوا على الله في سرهم ونجواهم، وأحبوا الله فأحبهم، ومن حضرته أدناهم وقربهم؛ فصار سمعهم وأبصارهم، فهم به يسمعون، وبه يبصرون، ولأوامره تابعون، ولنواهيهم مجاتبون.

فهؤلاء إن ثبت عنهم أنهم ادعوا حياة سيدنا الخضر، والاتصال به والأخذ عنه، فهم صادقون في ذلك. فإذا صحت الرواية عن الإمام العادل، والخليفة الذي ألحق بالخلفاء الأربعة، سيدنا عمر بن عبد العزيز، أنه رأى الخضر، فما ذا يقول في ذلك المجادل.

وكذلك إذا ثبت ذلك عن سيدنا عبد الله بن المبارك، أو عن بشر الحافي، وإبراهيم بن أدهم، الذين نقل ذلك عنهم الأئمة الأكابر، من علماء الباطن والظاهر. فمنهم من تلقى ذلك بالقبول، وقامت لديه القرانن بصدق الرواية. ومنهم من تعقب ذلك بقواعد أهل رواة الحديث، مع تحفظ.

ومن آخر الحفاظ الكبار، إمام وعمدة المحدثين النقاد، شهاب الدين ابن حجر، [فإنه] لم يبد تعقبه في نقله بإبطال غنيف، بل ولا معاضدة لمن أبطل ذلك بتأييد وترجيح، مع أنه أهل لذلك، بل جهينة الأخبار هنالك. ولكنه إن انتقد، فيقتصر على مقالة 'منتقد، دون تعقب ولا تأييد، نقل المتبرئ من العهدة، وإلقاء الحبل على الغارب؛ مع أنه الإمام المتهم بمعاداة أهل الطريقة، ويعددهم من أعداء الشريعة. ولكنه حاشاه، وحاشا علماء الشريعة من [ذلك]، لأن انتقادهم، إذا انتقدوا، إنما يتوجه لمن ينتمي لهذه الطريقة وليس من أهلها، ويتخذها [وسيلة] لتليل زهرة الدنيا والاتصال بأهلها، مع التلاعب بأحكام الشريعة الغراء، والتساهل في أوامرها ونواهيها، وادعاء رؤية الخضر افتراء عليه، دون خشية من الله والاستحياء منه سبحانه.

وفي هذا وقع الغلط لابن تيمية فيما [نوه به] من وجه إبطال القول بحياته: اعتقاد من يدعي التصوف من الجهال بوجوه، وهم لا يعرفون شريعة، ولا يؤمنون بنافلة ولا فريضة. إلى آخر معنى كلامه.

وهو غلط بين؛ لا يقول باعتماد هؤلاء عالم ظاهري ولا باطني متدين. وإنما كلامنا فيما نقله مثل هؤلاء الأمثال، من أهل الشريعة والحقيقة. ولكن شأن ابن تيمية عند الاحتجاج، أنه يكثر جزئيات حججه، ويجمع فيها بين الحق والباطل، تقوية لمن على عقده، وتليبسا على مقابله وضده. والله أعلم بالخفي والأخفى. والرجوع في قضية تفاصيل مسألة الخضر، إلى محكم كتابه، وصحيح سنة نبيه، إذ هما المورد الأعذب الأصفى، لمن قال حسبي الله وكفى.

### [الرجوع في مسألة حياة الخضر إلى الاقتداء بالصوفية]

ثم نرجع إلى ما قاله أهل الحق من الصادقين، إن القضية التي تخالف فيها أهل الظاهر والباطن، وأشكلت على الكل، بعد تشعبها في كل المراجع والمواضع، ان الحق يكون في ذلك

مع أهل التصوف الذين أسلفنا الكلام عليهم؛ فقد قال العلامة الرحالة، أبو سالم العياشي في "رحلته"، بعد أن ذكر ما ذكره الإمام الدقون، في تأليفه المسمى "محدد السنان، في نحر إخوان الدخان"، وهو في الحقيقة رد على الشيخ سيدي علي الأجهوري، الذي يميل إلى التحليل، ما لفظه:

"قلت: والذي أرتضيه، ما ذكره شيخنا، يعني الشيخ الدقون، رضي الله عنه، من الوقف، مع الميل القوي إلى التحريم. وغالب المتورعين من الفقهاء، ومعهم جميع الصوفية، أرباب البصائر الصافية، يصرحون بالتحريم. والذي أعتده أن الفقهاء إذا اختلفوا في حكم، وكانت الصوفية في جانب واحد، فالحق معهم، لأن الله يؤيدهم، وهوى النفوس مفقود منهم، فلا ينطقون إلا عن حق وصواب". هـ [الرحلة: 402/2].

وعليه؛ فالميل لما عليه الأكثر، وإجماع الصوفية على حياة سيدنا الخضر، هو الأقوى والأظهر. فإن وقع الجزم بذلك، وقلد<sup>(\*)</sup> في ذلك من ذكرناه سابقاً من مشاهير العلماء أهل النظر، وإجماع الصوفية الذين هم أوليائاً الله، الذين (لا خوف عليهم ولا هم يحزنون) عند اشتداد الخطر، حين (ينبأ الإنسان يومئذ بما قدم وأخّر). [القيامة: 13].

وقاتي الله، وكل قارئ لهذه السطور، شر ذلك اليوم، ولقاتي وكافة أقاربي وعائلي، نضرة وسروراً، وألحقتي وإياهم بمن جزاهم جنة وحريراً.

\* \* \*

### [مسألة تحريض العوام على الوقوع في علماء الشريعة]

وهنا أذكر مسألة، وهو ما سبق في كلام صاحب "روح المعاني"، من أن بعض من ينتمي إلى التصوف، يرى أن من خالف طريقهم من أهل الظاهر، هو ضال أو مخطئ، أو نحو ذلك؛ وهذا يحرض العوام على الوقوع في أهل العلم الصحيح، الذي هو علم الشريعة الغراء، المستمد من كتاب الله وسنة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المرسل إلى الخلق بالهدى ودين الحق، الذي تركه على المحجة البيضاء.

(\*) كذا. ولعل الصواب: فإن وقع الجزم بذلك؛ فقلد في ذلك. [الخ. أ. م]



ومنه ما رأيت في هذه "الرحلة" العياشية، التي نقلنا منها آتفاً، من أن الإمام المناوي، نسب في "طبقات الصوفية" إلى أنه [أي ابن حجر] يزدرى بأهل التصوف، إلخ. وهذا لا يصح من الإمام ابن حجر، وهو الإمام المحدث، المعظم عند العلماء الأفاضل، والمقبول كلامه في فهم الحديث الشريف في القديم والحديث، والمحدث الذي أفنى عمره في دراسة الآثار والأخبار، وشرح معانيها، حتى صار كلامه فيها بعده عمدة عند أهل الأعصار والأمصار؛ وناهيك بكتابه "فتح الباري"، الذي هو عند الفقهاء والمحدثين، والمعلمين والمتعلمين، مرجعٌ ومرشدٌ لكل مدرس وقارئ؛ مع أن الإمام العياشي نفسه صدر هذه المقالة، كما في نقله عن "ذيل طبقات الحفاظ" لابن فهد، ما ينفي عنه [هذه] الأوزار، وينزه مثله أن يقول قولاً قادحاً في مقامات العارفين الأخيار، إلا إن كانت مقالة أو دعوى تخالف شريعة النبي المختار، إذ قال:

قال الحافظ تقي الدين ابن فهد في "ذيله على طبقات الحفاظ": بلغ ابن حجر في سرعة الكتابة والكشف والقراءة، إلى غاية لا تحق؛ فمن ذلك أنه قرأ "البخاري" في عشرة مجالس، من بعد صلاة الظهر إلى العصر، و"مسليماً" في خمسة مجالس، في نحو يومين وشطر يوم، و"النسائي الكبير" في عشرة مجالس؛ كل مجلس منها قريب من أربع ساعات، و"المعجم الصغير" للطبراني من الظهر إلى العصر. وفي مدة إقامته بدمشق، وكانت شهرين وعشرة أيام، قرأ فيها قريباً من مائة مجلد، مع ما يعطقه ويقضيه من أشغاله.

قال أبو سالم: قلت، قال المناوي في "طبقاته"، في ترجمة سيدي علي بن وفا، بعد أن نقل عن ابن حجر، في حق سيدي علي كلاماً فيه بعض الإزراء به، ما نصه: ودأب الحافظ ابن حجر، أنه إذا ذكر أحداً من الطائفة، لا يُبقي ولا يذر، والله يغفر لنا وله. ومن كلامه في سيدي علي قال: وشعره ينعق بالاتحاد، المفضي إلى الإلحاد، كشعر أبيه. ورتب لأصحابه أذكاراً استمال بها قلوب العوام، وذكر أنه اجتمع به في وليمة، وأنكر على أصحابه.هـ. [الرحلة: 209/2].

قلت: وكلام ابن حجر، إذ رأى ما يخالف الشريعة، وينافي نصوصها الواضحة، بقصد رد الخطأ، أو بيان الحق، غير مشوب ذلك بغرض أو شهوة أو ازدراء، لسبق تحاسد أو تباغض؛ لا بأس به، إذ هو من قبيل تغيير ما هو منكر في الشريعة، وهو من الواجب؛ وفي القرآن

العزیز: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر). [آل عمران:104].

وأحق من يتصدى لذلك العلماء. ولا يقدح في حقهم، [إنكار ما] رأوا من شيخ يعتقدُه جماعة من الناس، ما يخالف الشريعة، من الدعاوي والمقالات التي لا تستند إلى كشف أو إلهام، وليس له في الشريعة دليل إلى ذلك؛ [ف] لا يجب تقليد هم فيه، ولا اعتقاد صحته، إلا بعد عرضه على الكتاب والسنة.

وبهذا صرح أئمة الصوفية وقادتهم، ومن يعتمد عليهم في الطريق، كالإمام الجنيد، وغيره من المتقدمين والمتأخرين. وقد نقلنا نصوصهم بألفاظها في "شرح المشيشية"، عند قول الشيخ، رضي الله عنه: {وَاحْمِلْنِي عَلَى سَبِيلِهِ إِلَى حَضْرَتِكَ}؛ من ذلك قول أبي سليمان الداراني: ربما تقع في ذهني النكتة من نكت القوم أياما، فلا أقبلها منه، إلا بشاهدين عدلين من الكتاب والسنة. ونحو هذا المقال يُروى عن الجنيد وغيره من أئمة الطريق. وانظر جملة من ذلك في "شرح المشيشية" -: كيف وزعيمهم المقدم في باب الإلهامات والكشوفات، بل والشطحات، محيي الدين ابن عربي، يقول للقوم:

"وميزان الشرع، الذي شرع لك، بيدك؛ لا تضعه من يدك ساعة واحدة، ولا نفسا واحدا. بل لا يزال أهل الله مع الأنفاس في وزن ما هم عليه، فهم الصيارفة النقاد". هـ من الجزء 3 ص230.

[الشريعة هي المسلك الموصول إلى الله،  
وإنكار ما يصدر عن بعض المدعين للتصوف]

ولينظر أهل العصر من جهلة الطريق، الذين يعادون الشريعة والعلماء، إلى قول إمامهم الذين ينتسبون إليه اليوم، وهو العارف بالله، مولاي العربي الدرقاوي، إذ يقول أثناء رسالة لأصحابه:

"إذ لو كانوا لربهم، لا لحظ من حظوظهم، وكانوا أيضا على سنة نبيهم حقيقة، لارتحلت قلوبهم عن الدنيا والآخرة، ولا تنهتوا وتطيب، إلا إذا وصلت حضرة ربها، لأن

صاحب السنة لا يخيب ولا يغيب، ولا يبعده خير أبدا. فهذا اعتقادنا، ونحن عليه إلى لقاء ربنا". [رسائل الشيخ: ص36].

وقال تلميذه، أو تلميذ تلميذه، العارف بالله، المتجرد عن الدنيا وأسبابها، وقراره فيها قرار الآبى، وإقباله على الحضرة الربانية فهو إليها سابق، أبو العباس، سيدي أحمد ابن عجيبة: والله ما رأينا الخير إلا فيها - يعني الشريعة - وما ركبنا إلا منها. وقال تلميذه أيضا، العلامة المشارك، الجامع بين الطريقتين، الواقع من شيخه الدرقاوي موقع السواد من العين:

وَمَكَّنْ بِكَفِّ الشَّرْعِ أَمْرَكَ كُلَّهُ قُدُونِكَ إِنْ لَمْ تَقْعَلِ النَّبَابُ سُدَّتْ

إلى غير ذلك مما سطرناه في هذه "الفهرسة" وغيرها؛ وإن كل مدع أنه أفلح من غير طريق الشريعة، فهو كذاب فتان، شيخه [في] ذلك الشيطان. أعاننا الله من ذلك.

أما ما يدعيه بعض المتلاعبين في هذه الطرق عن شيوخهم، من الكشوفات والكرامات الخارجة عن الشريعة، فهي من غرورهم، أو تقريرهم وتضليلهم للعوام، مما يتحاشى الشيوخ، ذوو الثبات في الديانة والرسوخ، أن يخرجوا عن حدود الشريعة قيد رمح، إذ هم بالشريعة واصلون، وبنور صاحبها ينظرون. وإن صدر منهم إلهام صادق، أو كشف خارق، فإنه يعرض على الشريعة، كما سمعت عن الداراني، وهو إمام الطريقة، فإن وافقها، فهو حق وتأييد وكرامة صحيحة، وإن خالفها، فهو رد كما في الحديث.

ومن هذا المعنى، قال الإمام العمدة في الطريقتين، أبو إسحاق الشاطبي، في "الموافقات"، بعد أن ذكر أن ما أخبر به النبي، صلى الله عليه وسلم، حق وصدق، سواء عن نص أو اجتهاد، لمكان العصمة.

أما ما ورد عن غيره من أولياء الله، وما ملئت به الكتب من الكرامات والكشوفات، التي تفيد الاطلاع على الغيب، [فقال]، بعد أن أورد في ذلك سؤالا، قال: فاعلم أن النبي، صلى الله عليه وسلم، مؤيد بالعصمة، معضود بالمعجزة الدالة على صدق ما قال، وصحة ما بين. وأنت ترى الاجتهاد الصادر منه معصوما بلا خلاف؛ إما بأنه لا يخطئ البتة، وإما بأنه لا يقر على خطأ، إن فرض، فما ظنك بغير ذلك. ثم قال:

"وأما أمته، فكل واحد منهم غير معصوم، بل يجوز عليه الخطأ والغلط والنسيان، ويجوز أن تكون رؤياه حلماً، وكشفه غير حقيقي، وإن تبين في الوجود صدقه، واعتيد ذلك فيه واطرد؛ فإمكان الخطأ والوهم باق. وما كان هذا شأنه، لم يصح أن يقطع به حكم. وأيضاً فإن كان مثل هذا معدوداً في الاطلاع الغيبي؛ فالآيات والأحاديث تدل على أن الغيب لا يعلمه إلا الله". [الموافقات: 4-45].

ثم استمر في هذا الموضوع، ومفاده الرد على جهلة الصوفية الذين يجعلون أقوال أشياخهم حجة يعتمدون عليها، بمنزلة الوحي من الله إلى أنبيائه، أو قول نبي أو حلمه الذي شأنه أن لا ينطق إلا عن أمر ربه.

قلت: والكتاب العزيز يبين حال الأنبياء والمرسلين، وفي طليعتهم خاتمهم سيدنا محمد، صلى الله عليه وسلم، من تبريهم من علم الغيب دون إعلام الله لهم به، كقوله تعالى لرسوله: (قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ، إِنْ أَشِيعُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ). [الأنعام: 50].

وهذا شيء قد قررنا ما فيه في "شرح المشيشية"، وبيناه بأوضح بيان، ونقلنا فيه ما فيه الكفاية عن أهل الشأن.

والمقصد هنا، هو بيان ما [يصدر] عن بعض المتصوفين [الذين] ليس لهم في التصوف أدنى حظ، ولا يفهمون معناه الحقيقي بإشارة ولا لفظ. وقد نبه، على ضلالة هذه الفنة، كبراء أهل الطريقة ومحققوها، ونبلاء أئمة الشريعة، وبينوها؛ فقد عقد إمام الحقيقة، وقُدوة الصادقين من أهل الطريقة، العارف السهروردي، فصلاً في كتابه "عوارف المعارف" نبه على من ينسب إلى الطريقة وليس منهم، كما أشرت إليه.

وتكلم في هذا الموضوع أيضاً الإمام، القدوة الفذ عز الدين ابن عبد السلام، سلطان العلماء، السابق كل إمام، في كتابه "قواعد الأحكام"، مبيناً طريقة التصوف الصافي من الارتباب، والموصل إلى حضرة رب الأرباب، حسبما سبق نقل كلامه بلفظه في المجلد الثاني، من هذه "الفهرسة"، [ص: 165].

ثم نبه، رحمه الله ورضي عنه، لموضوع كلامنا، من تدنيس هذه الطريقة الحق، بالادعاء فيها ممن يسمى بهذا الاسم زوراً وما استحق، فقال:

"وقد يتشبه بالقوم من ليس منهم، ولا يقاربهم في شيء من الصفات. وهم شر من قطاع الطريق، لأنهم يقطعون طريق الذاهبين إلى الله تعالى. وقد اعتمدوا على كلمات قبيحات يطلقونها على الله تعالى، ويسنون الأدب على الأنبياء والرسل، وأتباع الأنبياء من العلماء الأتقياء، وينهون من يصحبهم عن السماع من الفقهاء، لعلمهم بأن الفقهاء ينهون عن صحبتهم، وسلوك طريقهم". هـ [قواعد الأحكام: 2-203].

ثم أعقب ذلك بكلام، هو الدرر والياقوت لفظاً وعبارة، ونسيم الرياض معنى وإشارة، استوعب فيه أصول طريق الحقيقة الصحيحة، التي لا يمكن للعالم الشرعي، ولا للعارف المقبل على الله، إلا قبوله وترجيحه، وهو كلام جامع في هذا الباب، وعمدة لطالب الحق، وضربة قاضية لكل لاعب مرتاب، أو مختلق كذاب. فرضي الله عن أمثال هذا العالم الجليل، الذي يقول الحق وإن كان مرأاً في ذوق كل ذي قلب مريض عليل.

### [كلام العز ابن عبد السلام في مسألة السماع، التي اختلف فيها الفقهاء والصوفية]

ومن المسائل التي كشف عنها الحجاب، وهي من المباحث المهمة في هذا الباب، مسألة السماع، وهي مسألة من مهمات المسائل التي اختلف فيها الفقهاء والصوفية، إذ قال، بعد أن ذكر المقامات التي اصطلح عليها الصوفية، والأحوال؛ من الخوف والرجاء والتوكل، والمحبة والحياء، والمهابة والإجلال، والفناء والبقاء إلخ، وفسر ذلك بما يقبله علم الظاهر والباطن. ثم قال مصدراً بما يستدعي هذه المعرفة وهذه الأحوال:

"ولحضور هذه المعارف المذكورة في القلوب رتب: أعلاها أن تبده القلوب من غير سعي في استحضارها واكتسابها، فيصدر عنها الأحوال الناشئة لها، ثم تدوم بدوامها، وتنقطع بانقطاعها. وهذا ثابت للنبيين والمرسلين في أغلب الأحوال، ولقليل من الأبدال. الرتبة الثانية أن يستحضرها العبد باستجلابها واستذكارها، حتى تحضر، وينشأ عنها أحوالها اللائقة بها. ويختلف الناس في ذلك: فمنهم من تستمر عليه هذه المعارف، فتستمر به الأحوال الناشئة عنها، وهذا دأب الأولياء. ومنهم من تنقطع عنهم هذه المعارف والأحوال على الفور

من استحضارها، وهذا حال مثلنا وأمثالنا. ومنهم من يقع عليه انقطاعها بين هاتين الرتبتين، وهم يتفاوتون في سرعة الانقطاع وبطنه". [قواعد الأحكام: 2-204].

ثم ذكر الرتبة الثالثة، وهي من لا تحضره هذه المعارف والأحوال الناشئة عنها، إلا بسبب خارج. ولهم رتب:

أحدها: من تحضره عند سماع القرآن، وهم أفضل أهل السماع.

الثانية: من تحضره عند سماع الوعظ والتذكير، وهي تلي الأولى.

الثالثة: من تحضره عند سماع الحداء والنشيد، وهذا في الرتبة الثالثة، لارتياح النفوس، والتأذيها بسماع المتزن من الأشعار، وهو ناقص لما فيه من حظ النفس.

الرابعة: من تحضره عند سماع المطربات، المختلف في تحليلها وتحريمها، كالدق والشبابات؛ فإن اعتقد تحريم ذلك، فهو مُسِيء بسماعه، مُحسن بما يحصل له من المعارف والأحوال. وإن اعتقد إباحتها، تقليدًا لمن قال بالإباحة، فهو تارك للورع.

الخامسة: من تحضره عن سماع المطربات، المحرمة عند الجمهور، كسماع الأوتار والمزمار؛ فهو عاص ملتذ النفس بسبب محرم. فإن حصلت له معرفة وحال، كان مازجا للخير بالشر، ولعل حسناته لا تفي بسيناته؛ فإن انضم إلى ذلك نظرة إلى محرم، زادت شقوته ومعصيته. [قواعد الأحكام: 2-205].

هذا ملخص ما سطره هذا الإمام، في هذا المقام. ثم قال: فهذه رتب من تحضرهم المعارف والأحوال. ثم أشار إلى تحصيل تلك الرتب السالفة، ثم قال، مبينا للحكم في السماع:

"وعلى الجملة؛ فالسماع بالحداء ونشيد الأشعار، بدعة لا بأس بسماع بعضها. وأما سماع المطربات المحرمات، فقلط من الجهلة المتجرنين على رب العالمين، ولو كان ذلك قرابة، كما زعموه، لما أهمل الأنبياء أن يفعلوه، ويعرفوه لاتباعهم، ولم ينقل ذلك عن أحد من الأنبياء، ولا عن أكابر الأولياء، ولا أشار إليه كتاب من الكتب المنزلة من السماء؛ وقد قال الله تعالى: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا)، ولو كان السماع بالملاهي المطربات من الدين، لبينه رسول رب العالمين، وقد قال عليه السلام: "والذي نفسي بيده، ما تركت شيئا يقرّبكم من الجنة، ويباعدكم عن النار، إلا أمرتكم به، وما

تركت شيئا يقربكم من النار ويباعدكم عن الجنة، إلا نهيتكم عنه". هـ [قواعد الأحكام: -206].

قلت: وقد كتبت في الجزء الأول من هذه "الفهرسة"، من كلام هذا الإمام وغيره، ما فيه الكفاية، وما يعتمد عليه في ذلك أهل البداية والنهاية؛ وإنما أعدنا هذه الجملة، التي لخصناها من "قواعد الأحكام"، لعز الدين الإمام. وهو كالتنبيه لما في كلام الشيخ فتح الله من إطلاق العنان، دون احتراس، وبيان ما عليه أقطاب الأمة وأكابر أعلامها، من أهل الشريعة والحقيقة، من التشديد، واعتمادهم التحريم في عقد الاجتماع للطرب بالآلات، الذي جمهور الأمة على المنع منه، وأنه، إن كان لمجرد التفتي والتلهي، فسوق، وفي عده من أنواع التعبد، وأنه من دين الإسلام، مروق. وهو، وإن قيده أخيرا بقيود؛ فباتها اليوم لا ينظر إليها القوم، أهل هذا الفن. بل القانمون في عصرنا بتعلمها والتفتي بها والتطريب في الأجواق، إنما هم جماعة من أهل المجاهرة بالفسق والعصيان، ومخالفة أوامر الملك الديان، إذ لا يتطهرون من جنابة، ولا لهم إلى قواعد الإسلام التفات ولا رجوع وإنابة، بل شأنهم إدمان الشراب واستحلاله، ولا سيما في حالة الطرب والاضطراب في تحريك الأوتار، أفواههم بالدخان ترمي بشرر، وأجسادهم تتمايل لاهية، ولمقاصد الشيخ فتح الله [منافية]؛ من التقرب إلى الله بهذا الطرب، الذي يعده من القرب، واستدعاء أحوال أهل الله تعالى، جل وعلا، أن يذكر في هذه المجالس التي يعمها سخط الله، ويشملها الغضب.

كلا، والله إن ذكر الله في هذه المجالس وذكر رسوله، لو أجرى الحق مجراه، وجرى فيه ما تقتضيه أحكام الإسلام، لوجب على أهلها العقوبة التعزيرية وما يقتضيه الأدب.

[تحسين الظن بالشيخ فتح الله،  
المترجم، ورواية المؤلف عنه بالمناولة]

ولكن الشيخ، رحمه الله، فيما أرى، أنه كان يلاحظ في مثل هذه المجالس، من كان يركز في التفتي والطرب بها، والقيام بذلك جماعة، من أهل المروءة، وإن لم يكونوا من خواص العباد، فهم من خاصة العباد.

وعلى وجه الجملة؛ فإن إطلاق القول بإباحة سماع آلة اللهو والطرب، وإدمان الاجتماع لأجل ذلك؛ مما لا يقول أحد من أهل العلم بجوازه. وذلك لأن المباح المتفق على إباحته ما كان يفعله الصحابة، ومن بعدهم من التابعين، بالتنزه في البساتين، والتمتع بالمناظر الجميلة. قال العلماء إن ذلك يخرجهم عن الإباحة؛ فضلا عن الفعل الذي الجمهور على منعه. ومن قال بجوازه، فذلك في بعض الأوقات، كالولائم ونحوها، مع مراعاة شروط ذلك.

ولكن الشيخ أراد بهذه الفتوى تأليف القلوب، وجمع أهلها على ما كان يدعو إليه من الدخول في طريق القوم، واتخاذ الأوراد، وتعاهد مجالس الذكر. والله أعلم؛ فإن الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى.

وهذا الشيخ كما قدمنا، ورأينا في الاجتماع معه، ما يحسن الظن به. والله يصلح أحوالنا، ويلهمنا [التوفيق] حتى نحسن أفعالنا وأقوالنا.

ونرجع إلى ما يتعلق بهذا الشيخ البناني، حيث جعلناه من جملة أسياننا، وممن نروي عليه كتبه بالمناولة؛ فإنه، كما تقدم، لما زار تطوان أثناء العشرة الخامسة من المائة الرابعة عشرة، زار بيته، وناولني مؤلفاته، منها ما تقدم، وهو "رسالة تسليية الأتباع، ببعض ما يتعلق بحكم مسألة الطرب والسماع"، ومنها "رشد القاري، لمقدمة افتتاح صحيح البخاري"، وقد تقدم الكلام على روايته الصحيح، عن قاضي الجن شمهاروش، وتقدم لنا أيضا ما في ذلك.

والآن نذكر أيضا ما ناولني إياه، وهو "تحفة أهل الاصطفا، بمقدمة فتح الشفا". وقد صدر ذلك بشيء مما يتعلق بفضل الاشتغال بشمانله، عليه الصلاة والسلام، ومحاسن أوصافه، والثناء على كتاب "الشفاء"، وما تنتج من زيادة محبته، وبعض ترجمة مؤلفه، نقلها من "مطمح الأنفس". ولكن صوابه أن تلك الترجمة منقولة من "قلاند العقيان" لابن خاقان، ولكن كلاهما له.

\* \* \*



## [خواص وفضائل كتاب "الشفاء"، للقاضي عياض]

ثم ذكر خواص هذا الكتاب الجليل، وما شاهده الناس من بركاته، عن الشهاب الخفاجي،  
ناقلا عن غيره، وعن الولي سيدي حسن الصعيدي.

أما ما أشار إليه في "شرح" الشهاب الخفاجي، فنصه هنا بتمامه جنت به هنا لعلاء  
السند، ولمزيد الفائدة، ولفظه أوائل شرحه "نسيم الرياض": وقرأت في ديوان ابن المقري  
اليمني الشافعي، رحمه الله، أن كتاب "الشفاء" مما شاهدوا بركته، حتى لا يقع ضرر لمكان  
كان فيه، ولا تفرق سفينة كان فيها، وأنه إذا قرأه مريض، أو قرئ عليه، شفاه الله. وهو مما  
جرب، وكان ابتلي بمرض فقرأه، فعفاه الله منه، وقال في ذلك:

ما بالكتاب هواي لكن الهوى أمسى بمن أمسى به مكتوبا  
كالدار يهوى العاشقون بذكرها شغفا بها لشمولها المحبوبا  
أرجو الشفاء تفاولا باسم الشفا فحوى الشفاء وأدرك المطلوبا  
وبقدر حسن الظن ينتفع الفتى لا سيما ظن يصيح مجيبا

ثم قال الشهاب: وأنا ممن جرب بركته وشاهدها، والله الحمد، وإنا نرجو فوق ذلك  
مظهرا. [نسيم الرياض: 4/1].

ثم نقل الشيخ فتح الله، بعد كلام الشهاب، عن الشيخ الولي البركة، الشيخ حسن  
العدوي، أول حاشيته على "الشفاء"، بعد نقله كلام الشهاب المذكور، ما نصه:

"والفقير يقول: قد وقع لي سنة ثمان وستين بعد المانتين والألف، كرب شديد؛ كان  
يدهش العقل مني، فلا أكاد أنطق بالضروري، فضلا عن فهم العلوم، فصادفني عند زيارتي  
للقطب الدريد، الأستاذ الأوحد، ولي الله المجذوب، سيدي العلامة الشيخ محمد السباعي،  
فبادرني بقوله: يا فلان، اقرأ كتاب "الشفاء" لإخوانك بالأزهر، بقصد فك الكرب عن المؤمنين.  
لوقع في صدري أن بذلك يكون حصول الفرج لي؛ فامتثلت أمر الشيخ، وبادرت بالقراءة فيه  
لإخوان، درسا بين المغرب والعشاء، وأنا في شدة الكرب. فبعد قراءة دروس قليلة، حصل لي  
اللطف الكبير ببركته. وأتمه الله على أحسن حال مع الإخوان. والآن أرجو من الله بتلك

الخدمة هذه المرة تمام المقصود من [ذي] الفضل والجود". هـ. كلام العدوي، بنقل الشيخ فتح الله.

[ما حصل لمؤلف هذه "الفهرسة"  
من بركة كتاب "الشفاء"،  
بعد أن ألهمه الله تدرسيه للعموم في بيته]

وأنا أقول، وأنا أضعف الخلق وأقلهم علما وعملا: كان أحوالي الحال، وقلة ما أقوم به في ضرورياتي من المال، أن توليت في وظيفة لا يرضاها خاطري، ولا يقر بها ناظري، وأنا أذهب إليها مضطرب البال، من شدة الأكدار والأوجال.

وكننت كلما دخلت دار تلك الأشغال، ضقت ذرعا، فأقول إلى الله متضرعا: (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا)<sup>(\*)</sup>.

ثم في هذه الحالة، ألهمني الله لإقامة درس في منزلي، وأسرد فيه مع الطلبة هذا الكتاب، وهو كتاب "الشفاء". فتيسر لي ذلك. وافتتحت هذا الكتاب الجليل.

وكان من صحة هذا الإلهام، وكونه من الواردات الإلهية، أن اغتبط به كل من في المدينة من الطلبة النبلاء؛ بل فيهم من هم في عداد الفقهاء الأذكياء. فجعلت الوقت لذلك يوما في الأسبوع، ووقع الاختيار على عشية يوم الأربعاء. وفتحت باب داري لكل من أراد الحضور من طالب علم وغيره، فصارت الغرفة الكبيرة في الدار تمتلئ كل عشية بنبلاء الطلاب، ورؤساء أهل الصلاح ومن يشار إليهم بالخير والولاية، منهم شيخ الزاوية الحراقية إذ ذلك، المشار إليه بالخير، سيدي إدريس الحراق، والشريف السالك، تارة وتارة يسلك في الجذب أقرب المسالك، سيدي محمد بن البشير الريسوني.

فزادني هذا الاغتباط والإقبال نشاطا واعتناء بالدرس، وجعلته عندي من أهم الأعمال؛ أراجع لإلقائه "شروح" الكتاب، مما وقفت عليه، كـ"شرح" ابن سلطان، و"نسيم الرياض" لشهاب الدين الخفاجي، وتقديد مفيد، الذي هو حاشية على متن "الشفاء" لإمام النعاة العلامة الشمني، وغير ذلك مما له تعلق بهذا الموضوع.

(\*) سورة النساء: 75

ثم كان الدرس يُبتدأ بسرد المتن، ثم يتبع بشرحه لابن سلطان، ثم إضافة إلى الشرح المذكور، ما فيه إيضاح وبسط لما في ابن سلطان و"نسيم الرياض"، أو من "المواهب اللدنية"، وغير ذلك ممن له تعلق بذلك، حتى كتبت في ذلك جزءا كأنه حاشية على ابن سلطان.

وبالجملة؛ فكان هذا الدرس من المواهب الربانية، التي تجلت فيها الأنوار المحمدية، وظهرت تبشير قضاء تلك الحاجات، التي جعل هذا الكتاب الجليل، وسيلة إلى الله تعالى، وقربة إليه، في تيسير هذه الأمنية.

وكنْتُ كُتِبت، في طالعة افتتاح القراءة، على ظهر "شرح" ابن سلطان، معلنا نيتي وقصدي، وما عقده في باطني من وثيق عقدي، ما لفظه:

الحمد لله. قال، عليه السلام، في الحديث الصحيح، الذي رواه عنه الأئمة الأعلام: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى". ومن المأثور، وبين العامة والخاصة مشهور، وتلقيناه من الشيوخ، وممن له في قدم الصدق ثبوت ورسوخ، أن "شفاء" القاضي عياض، التي تزري أزهار معانيها بأرج الرياض، مجربة في الاستشفاء من الأدواء. وقد جربه بعض الأعلام، فقال به المرام. وإن العبد الجاني، فتح سرد هذا الكتاب الجليل، مع بعض الإخوان بمنزله، راجيا نوال بركة هذا الكتاب واستشفاء مما ألمَّ به من الأوصاب الحسية والمعنوية، والله تعالى يصحح النية، ويبلغ الأمنية، بجاه عين الرحمة الربانية، عليه أزكى الصلاة وأفضل تحية، وذلك يوم الأربعاء 21 من شهر صفر الخير، عام سبعة وثلاثين وثلثمائة وألف، (1337هـ): محمد بن محمد المرير، وفقه الله.

وأنا أقول قولاً صادقاً، وأثني على ربي، المنفرد بالإيجاد والإعدام، والنفع والإعطاء، ثناء بجلالته لانقا، وإن كنت لا أحصي عليه حمدي وثنائي؛ أني ما أمضيت جملة يسيرة من هذه الدروس، إلا والباري سبحانه أبدل قبضي بسطاً، وأخرجني مما كان يضيق منه صدري، وأبدلني عنه منزلاً رفيعاً، وجبر انكساري مما كنت أعده انحطاطاً، بآنزالي منازل فخر، ذات عز وبهجة، ورفع مقامي رفعا لم أر بعده خفضاً ولا حطا.

وكل ذلك أعده من مواهب الجليل، كرامة لخاتم أنبيائه وإمام أرساله، النبي الهاشمي الذي خصه، فضلا منه، بالمعجزات الباهرة، والخلق العظيم الجميل.

## [ما قيل في فضل كتاب "الشفاء"]

أما فضل هذا الكتاب، فكل من قرأه، وفهم معناه وقدره وتعرف فحواه؛ يُقرله بالفضل الذي لا يضاهاى، وأنه الكتاب الفريد الذي بمضمونه ينبغي أن يُباهى، إذ له السبق في هذا الميدان، والتبريز عند سابق فرسان هذا الشأن. قال الإمام المحب في هذا الجنب النبوي، العلامة المشارك، المحقق في التأليف والتصنيف، في سير نبي هذا الدين المتين الحنيف، مجمع المطالب العلمية والأماني، شهاب الدين، أحمد القسطلاني، ما لفظه:

"وكل من صنف في شيء من المنح النبوية، والمناقب المحمدية، لا يستغني عن استجناء معارف اللطائف من رياض عياض، والاستشفاء من أدواء المشكلات بدواء "شفائه" المبرئ لمعضل الأمراض. فالله تعالى يفيض عليه وعلى سائر علماء هذه الأمة سجال رحمته ورضوانه، ويسكننا معهم بحبوحة جناته". هـ.

هذا اعتقاد أئمة الدين، وعلماء الملة من المتقدمين والمتأخرين، في كتاب "الشفاء"، من الشريفيين والغربيين، والصوفية والشرعيين، وأنه كتاب أبدع فيه مؤلفه كل إبداع، وسلك فيه مسلكا انفرد به في فنانس هذه الأوضاع، وخدم فيه الجانب النبوي خدمة صادقة، يتلقاها كل محب لهذا المقام العالي بأحسن التلقي والإقبال على الاقتداء بما فيه والاتباع. وما انتقده أحد من الأعلام، ذوي الاطلاع وذكاء الأفهام؛ ففي "الديباج" لابن فرحون، في تعداد مؤلفات القاضي، مؤلف الكتاب، ما لفظه:

"ومن تأليف القاضي عياض، كتاب "الشفاء، بتعريف حقوق المصطفى"، صلى الله عليه وسلم، أبدع فيه كل الإبداع، وسلم له أكفاؤه كفاءته فيه، ولم ينازعه أحد في الانفراد به، ولا أنكروا مزية السبق إليه. بل تشوفوا للوقوف عليه، وأنصفوا في الاستفادة منه، وحمله الناس عنه، وطارت نسخته شرقا وغربا". هـ[ص170].

## [مسألة طعن الحافظ الذهبي في كتاب "الشفاء"، وما ردّ به عليه]

ولكن، جاء الحافظ الذهبي وطعن فيه، مما لم يُقّم له أحدٌ من أهل العلم وزنا، ولا أثر طعنه فيه شيئا، بل زاده حسنا وزينا، إذ أقر الله لكل قارئ له عينا.

وقد تعرض لرد هذا الانتقاد، الذي تنكب فيه الذهبي عن منهج الإنصاف وحاد؛ الشهاب في "نسيمه"، إذ قال، بعد أن ذكر ما في كتاب "الشفاء"، ممن أحسن الظن بما فيه وتداوى به في كل الأدواء، فقال البرء والشفاء، ما لفظه:

واعلم أن في "الشفاء" بعض أحاديث ضعيفة، وقليل ما قيل إنه موضوع، تبع فيه ابن سبغ في "شفاه". وقد نبه على ذلك الجلال السيوطي، رحمه الله تعالى، في كتابه "مناهل الصفا، في تخريج أحاديث الشفاء". ولم ينصف الذهبي في قوله إنه محشو بالأحاديث الموضوعية، والتأويلات الواهية، الدالة على قلة تفقده، مما لا يحتاج قدر النبوة له. ثم قال: فعليك بـ"دلائل النبوة" للبيهقي، رحمه الله، فإنه كله هدي ونور. قال الشهاب: وهو تحامل منه لا ينبغي. هـ [نسيم الرياض: 5/1].

قلت: وقدح الذهبي في "شفاء" عياض، والتنفير منها، ونسبة حافظ المغرب وإمامه - علما وفقها وحديثا، ولغة ومعرفة بالرجال، الأشرار منهم والأبرار - إلى قلة التفقد؛ [هو بعيد عن الإنصاف]. وناهيك شهادة له بتقدمه في هذا المضمرة، كتاب "مشارك الأتوار"، الذي أقر له بتحقيقه فيه، ومعرفته ودرايته بفنون الحديث كل عالم منصف رفيع المقدار.

ولكن مقالة الذهبي في القاضي و"شفاه"، وإظهار معاداته والإغلاظ في جفانه؛ ليس بدعا في مثل عياض وأمثاله؛ إذ ذاك شأن هذا الحافظ الذهبي الواقف من تعصبه لعقيدته، وثلب ما هو خارج عنها من أهل السنة والجماعة، ولا سيما أعلام الأئمة الثلاثة من الحنفية والمالكية والشافعية، كما شرح ذلك تلميذه تاج الدين ابن السبكي في "طبقاته"، وأطال [ذكر] سوء صنعه في هذا الشأن، وأوضح في ذلك المقال، وبين الحامل له على ذلك غاية البيان، إذ صدر مقاله هذا بقوله:

"وهذا شيخنا الذهبي، رحمه الله، من هذا القبيل، له علم وديانة، وعنده على أهل السنة تحامل مفرط. فلا يجوز أن يعتمد عليه".

ثم نقل التاج عن الحافظ العلاني ما ملخصه: إنه غلب عليه مذهب الإثبات، (أي إثبات الصفات المتشابهة)، ومنافرة التأويل، والغفلة عن التنزيه، حتى أثر ذلك في طبعه انحرافا شديدا على أهل التنزيه، وميلا قويا إلى أهل الإثبات؛ فإذا ترجم واحدا منهم، يظن في وصفه بذكر المحاسن، ويتغافل عن غلطاته، ويتأول له ما أمكن. وإذا ذكر أحدا من الطرف الآخر،

كإمام الحرمين والغزالي ونحوهما، لا يبالغ في وصفه، ويكثر من قول من طعن فيه، ويعرض عن ذكر محاسنه.

ثم قال التاج، بعد ذكر ما قاله فيه الحافظ العلاني، الذي لخصنا منه هذه النبذة:  
"والحال في حق شيخنا الذهبي أزيد مما وصف. وهو شيخنا ومعلمنا، غير أن الحق أحق أن يتبع. وقد وصل من التعصب المفرط إلى حد يسخر منه، وأنا أخشى عليه يوم القيامة من غالب علماء المسلمين وأنتمهم، الذين حملوا لنا الشريعة النبوية، فإن غالبهم أشاعرة، وهو إذا وقع بأشعري لا يبقي ولا يذر. والذي أعتقد أنه خصماؤه يوم القيامة". قال:  
"والذي أدركنا عليه المشايخ؛ النهي عن النظر في كلامه، وعدم اعتبار قوله".

ثم أطال تاج الدين في ذكر مساوئ شيخه هذا، مما أعده أنا أن الإعراض عن ذلك والإغضاء عنه هو الأولى، إذ أقدم الكل على حضرة المولى الكريم، الذي يغفر الذنوب جميعا. إنه هو الغفور الرحيم.

ثم قال التاج:

"ولا أزيد على هذا غير الإحالة على كلامه، فلينظر كلامه من شاء، ثم يبصر: هل الرجل متحر عند غضبه، أو غير متحر. وأعني بغضبه وقت ترجمته لواحد من علماء المذاهب الثلاثة المشهورين، من الحنفية والمالكية والشافعية؛ فباني أعتقد أن الرجل كان إذا مد القلم لترجمة أحدهم، غضب غضبا مفرطا ثم قرطم الكلام وفرقه، وفعل من التعصب ما لا يخفى على ذي بصيرة". انظر تمام كلامه [190/1].

[التنويه بمقام الحافظ الذهبي في خدمة الحديث،

مع ما اتسم به من شدة التعصب المذهبي]

ثم أقول: وأنا العبد الحقير، الذي أحب العلم وأهله، وأقدر قدرهم فيما خدموا به هذه الأمة، من تقريب الأقصى من مباحث العلم، وما صعب واستقصى، ولا سيما في السنن والأحاديث، التي هي مرجع هذا الدين في القديم والحديث؛ ومنهم هذا الحافظ الذهبي، فإنه خدم هذا الفن المهم، وأضاع مناهجه التي كانت ظلمات بعضها فوق بعض بداء الوضع الملم، ونقد الرواة نقد الخبير، وأبرز لأهل الدراية ما اختلقوه من الزور والأكاذيب، وطهر جانب

كلام المصطفى من رجس تلك الأوزار، وبيّن لهم قوله، عليه الصلاة والسلام: "من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار".

أما ما طعن به التاج فيه، من التعصب لمذهبه، والحمل على من خالفه في اعتقاده؛ فهذا هو الداء العضال، الذي أصاب هذه الأمة فأوردها موارد الافتراق والاختلال، ووصل الحال بذلك إلى ما هو مشاهد بالعيان. وما بعد العيان من بيان.

فلنرجع إلى الله في ذلك، ولنترك ذلك المنهج هنالك، ولنتمسك بالقرآن والسنة من قوله تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)، وقوله عليه السلام: "المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص"، إلخ.

### [الرجوع للكلام على كتاب "الشفاء"، وشرحه]

ولنتابع كلامنا في الوجدادة، ولنرد هذه النفس الأمارة بالسوء إلى الاتحاد والاتفاق، وليعلم كل واحد منا أن النفس ستبلغ التراق، وتلتف الساق بالساق، وإلى ربك يومئذ المساق. والله سبحانه هو الحافظ والواق.

ثم نرجع إلى ما كنا بصدده في الكلام على "شفاء" القاضي عياض؛ فأقول:

هذا الكتاب، كما أسلفنا، كتاب جليل، فيه شفاء لكل مريض عليل، إذ هو الكتاب الذي تلقته أكف العلماء تلقي العقد الفريد، والدر النثير النضيد، وجعلته قرّة عينها، وسواد ناظرها، وراح أرواحها، وبهجة خاطرها، وقصدته أعلامهم لنشر أنواره، ونسيم أسراره؛ فتصدروا لدراسته وشرحه، وإبانة ما خفي من نفائس كنوزه، وحل مغلق أبواب مباحثه.

فشرحه جماعة من العلماء، من أجلهم، العلامة علي القاري، المعروف بابن سلطان.

ومن أشهر المتأخرين الإمام شهاب الدين الخفاجي، فإنه شرح هذا الكتاب شرحاً استوفى فيه شرح مقاصده، من إعراب ولغة، وتخريج أحاديث، وما يستدعيه ذلك المقام، من تصحيح أو تحسين، وبسط تلك القضايا التي أشار إليها القاضي، وتبيين ما أجمل فيها، وتقييد ما أطلق فيها.

وبالجملة؛ فهو "الشرح" الذي لم يغادر من مباحثه من صغيرها ولا كبيرها إلا أحصاها.

وممن كان اهتم بشرحه، أو شرع فيه أو أكمله، فخر المغرب ومقدم أعلامه، وسابقهم  
بذكاء فهمه ومضاء أعلامه، أبو عبد الله ابن مرزوق الخطيب. ففي "معيار" الوثنريسي ما  
لفظه: وذكر رحمه الله، يعني أبا إسحاق الشاطبي، أنه لما أخذ، فيما زعموا، شيخنا الفقيه  
الإمام الشهير، الخطيب المحدث البليغ، أبو عبد الله، محمد ابن مرزوق، في شرح كتاب  
"الشفاء"، للقاضي عياض، وهو مستوطن مدينة فاس بالعدوة، بعث إلى الأندلس في طلب  
أمداح من شعرائها لكتاب "الشفاء"، ليجعل ذلك مقدمة الشرح؛ فندبني إلى امتحان الفكر بهذا  
القصد، حبنا الفقيه الكاتب، أبو عبد الله ابن زمرك، إلى أن سمح الخاطر بهذه الأبيات:

يا من سما لمراقي النجم مقصدُهُ      ونفسه بنفيس العلم قد كِفِنتْ  
هاذي رياض يروق العقل مخبرها      هي الشفا لنفوس الخلق إن دلقتْ  
يحیی بها زهر التكریم أو ثمر التعظیم،      والفوز للأيدي التي قطفتْ  
أبدت لنا من سناها كل واضحة      حسابها دونها الأطماع قد وقفتْ  
وشيد العقل أركاناً موطدة      بها على متن أصل الشرع قد وصفتْ  
قوت القلوب، وميزان العقول، متى      حادت عن الحجة الكبرى أو انحرفتْ  
فيا أبا الفضل حزت الفضل في عرض      به أقرت لك الأعلام واعترفتْ  
لأنت بحر العلوم ظل ساحله      منه استمدت عيون العلم واغترفتْ  
انظر تمامها في "المعيار"، [110/11].

وهي أبيات بجلالة هذا الكتاب وإتقان مولفه وتحقيقه، بالصدق ناطقات؛ ولا غرو في  
ذلك، ولا سيما وهي صادرة عن إمام حامل لواء السنة، ورافض لكل بدعة، يقول الحق ولا  
يبالي، ولا يحابي صاحبها، وإن كان يتبوأ المقام العالي.

هذا، وعبرة أبي إسحاق هذا، تفيد أن ابن مرزوق لما طلب من الشعراء مدح كتاب  
"الشفاء"، لم يكن أتم "شرحه"، وإنما كان شرع فيه. وأما عبارة صاحب "الإحاطة"،  
[ف]تفيد خلاف ذلك، وأن الطلب كان بعد فراغه من "الشرح" وإتمامه؛ ففي "نفع الطيب"  
عنها، ما لفظه: قال في "الإحاطة":

ولما شرح "الشفاء" للقاضي عياض، رحمه الله تعالى، واستبحر فيه، وأكثر النقل  
وبذل الجهد؛ طلب أهل العدوتين نظم مقطوعات تتضمن الثناء على الكتاب المذكور، وإطراء



مؤلفه؛ فانتال عليه من ذلك الطمّ والرّم، بما تعددت منه الأوراق، واختلفت في الإجابة وغيرها الأرزاق، إثارة لغرضه، ومبادرة من كل الجهات لإسعاف أربه، وطلب مني أن ألم في ذلك بشيء، فكتبت له في ذلك:

شفا عياض للصدور شفاء      فليس بفضل قد حواه خفاء  
هدية بكر لم يكن لمد يلهما      سوى الأجر والذكر الجميل كفاء  
وهي لنبي الله حق وفائنه      وأكرم أوصاف الكرام وفاء  
في ثمانية أبيات. قال: واستزاد من هذا الغرض الذي لم يقتع فيه بالقليل، فبعثت إليه من محل انتقالي من مدينة سلا، حرسها الله:

أزاهير رياض      أم شفاء لعياض  
جدل الباطل للحق      بأسياق مواضي  
وجلا الأنواء بُرها      ثابح وافتراض

إلى أن قال:

لك يا أصدق راو      لك يا عدل قاضي  
لرسول الله وفيه      بجهد وانتهاض  
خير خلق الله في حا      ل وفي آت وماضي  
ثم تعرض للشارح، وفيه ما يفيد أن الشرح قد كمل، وأنه اطلع عليه، إذ قال:

سدد الله ابن مرزو      ق إلى تلك المراضى  
زيدة العرفان معنى      كل نسك وارتياض  
فتولى بسط ما أجملت      من غير انقباض

إلى أن أتم القصيدة في 22 بيتا. ثم قال:

ثم نظمت له أيضا في الغرض المذكور؛ والإكثار من هذا النمط في هذا الموضع ليس على سبيل التبجح بإجادته وغرابتة، ولكن على سبيل الإشادة بالشرح المشار إليه، فهو بلغ غاية الاستبحار:

حييت يا مختط سبت ابن نوح  
وحمل الريحان ريح الصبا  
دار أبي الفضل عياض الذي  
يا ناقل الآثار يُعنى بها  
طرفك في الفضل بعيد المدى  
كفالك إعجازا كتاب الشفا  
الله ما أجزلت فينا به  
روض من العلم همى فوقه  
ثم قال:

ياسيد الأوضاع يا من له  
بسيد الأرسال فضل الرجوح  
ثم قال:

يا خير مشروح وفي واكتفى  
من ابن مرزوق بخير الشروح  
فتح من الله حباه به  
ومن جناب الله تأتي الفتوح

[ نفع الطيب: 209/3 ].

قلت: فهذه كلها عبارات من ابن الخطيب، نثرا ونظما، صريحة في كون طلب النظم في مدح "الشفاء" ومؤلفها كان بعد تمام الكتاب. أما عبارة أبي إسحاق، فهي تفيد أن ذلك كان حين الشروع في الشرح المذكور، قبل تمامه.

ولكن الذي يقتضيه الاتصال الذي كان بين ابن مرزوق وابن الخطيب، أن كلام ابن الخطيب هو الذي يقدم عند الاعتبار، لكن يחדش في وجهه، أن هذا الشرح لم يذكره أحد ممن ترجم ابن مرزوق، في لائحة كتبه؛ مع أنه لو كان تم تأليفه، لطار ذكره كل مطار، وانتشرت نسخه في سائر الأقطار، لأهميته الكبرى، وكون شأن هذا المؤلف، إذا كتب، استوعب المباحث وحققها، نظما ونثرا، كما فعل في "شرح البردة"؛ إلا أن يقال: إن الذي اطلع على "الشرح"، إنما كان أطلع عليه مؤلفه وهو في مبيضة، من قبل تخريجه من المبيضة وتمكن الناس من نسخه. والله أعلم.

فهذا ما اقتضاه هذا المقام في شأن "الشفاء". وفيه رد على ما استقصره به الذهبي، حسبما سلف. وفيه وفاء بما التزمناه في هذه "الفهرسة"، حسبما تقدم، وأنها كتاب علم جامع، لا يتقيد بموضوع، بل يتتبع كل ما عن وعرض، حتى نأتي في ذلك الغرض بما يشفي ويكفي؛ اغتباطاً بالعلم ومحبة فيه؛ [إذ] هو شغلنا الشاغل عن كل لغو، وما يمضي فيه أهل زماننا من اللعب واللهو وتتبع الأخبار، الخالية عن كل فائدة جديرة بالاعتبار، وعمارة الوقت بالقال والقال، ومطالعة هذه الجرائد التي من هذا القبيل.

والذكر والمذاكرة، هو كان شأن سيد النبيين والمرسلين، في مجالسه مع أصحابه المجدين، في طلب معالم الدين، ونشرها لعباد الله المؤمنين، حتى كانوا يعدون أنفسهم، إن فارقوا مجلسه، عليه السلام، من المنافقين، كقضية السيد حنظلة، السابقة الذكر. وعلى كل حال؛ فالعلم الصحيح الوارد عن [أصحاب] رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الراكعين الساجدين، هو المتجر الرابع، [و]التجارة التي لن تبور، وتزكو بها الأجور، وتشرح بها الصدور.

### [وصية سيدنا الخضر لسيدنا موسى، عليهما السلام، في موضوع العلم]

وما أحسن الوصية التي أوصى بها سيدنا الخضر، لما سأله سيدنا موسى، عليهما السلام، أن يوصيه، إذ قال له: أريد أن توصيني بوصية ينفعني الله بها بعدك. فقال الخضر: (يا طالب العلم. إن القائل أقل ملالة من المستمع، فلا تملّ جلسانك إذا حادثتهم. واعلم أن قلبك وعاء، فانظر ما ذا تملأ به وعاءك، واعزف عن الدنيا وانبذها وراءك، فإنها ليست لك بدار، ولا لك فيها محل قرار؛ وإنما جعلت بلغة للعباد، والتزود منها للمعاد. ورد<sup>(\*)</sup> نفسك على الصبر، تخلص من الإثم. يا موسى: تفرغ للعلم إن كنت تريده، فإنما العلم لمن تفرغ له، ولا تكن مكثراً بالمنطق مهذاراً، فإن كثرة المنطق تشين العلماء، وتبدي مساوي السخفاء؛ ولكن عليك بالاعتقاد، فإن ذلك من التوفيق والسداد. واعرض عن الجهال وباطلهم، واحلم عن السفهاء؛ فإن ذلك فعل الحكماء، وزين العلماء؛ إذا سبك الجاهل، فاسكت عنه حلماً، وجانبه

<sup>(\*)</sup> كذا في الأصل. ولعلها: ورض نفسك الخ.

حزما، فإن ما بقي من جهله عليك، وسبه إياك، أكثر وأعظم. يا ابن عمران: لا تر أنك أوتيت من العلم إلا قليلا، فإن الاندلاث والتعسف، من الاقتحام والتكلف. يا ابن عمران: لا تفتحن بابا لا تدري ما غلقه، ولا تغلقن بابا لا تدري ما فتحه .

يا ابن عمران: من لا تنتهي من الدنيا نهمته، ولا تنقضي منها رغبته، كيف يكون عابدا؟! ومن يحقر حاله، ويتهم الله فيما قضى له، كيف يكون زاهدا؟! هل يكف عن الشهوات من غلب عليه هواه، أو ينفعه طلب العلم، والجهل قد حواه؛ لأن سعيه إلى آخرته، وهو مقبل على دنياه!.

يا موسى: تعلم ما تعلمت لتعمل به، ولا تعلمه لتحدث به؛ فيكون عليك بواره، ولغيرك نوره.

يا موسى بن عمران: اجعل الزهد والتقوى إمامك، والعلم والذكر كلامك. واستكثر من الحسنات، فإنك مصيب السيئات. وزعزع بالخوف قلبك، فإن ذلك يرضي ربك. واعمل خيرا، فإنك لا بد عامل سوءا. قد وعظت، إن حفظت).

قال: فتولى الخضر، وبقي موسى حزينا مكروبا يبكي. هـ [تاريخ ابن عساكر: 146/5].  
وهذا الحديث رواه الحافظ ابن عساكر في "تاريخه" عن سيدنا عمر، وصدره بسنده، أنه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "قال أخي موسى: يا رب، وذكر كلمة، فأتاه الخضر، وهو فتى طيب الريح، حسن بياض الثياب، مشمرها، فقال: السلام عليك ورحمة الله يا موسى بن عمران: إن ربك يقرنك السلام. قال موسى: هو السلام، وإليه السلام، والحمد لله رب العالمين. الحمد لله الذي لا أحصي نعمه، ولا أقدر على أداء شكره إلا بمعونته".

ثم قال موسى: "أريد أن توصيني وصية ينفعني الله بها بعدك. فقال الخضر: "إخ ما قدمنا.

وقد آثرنا نقل هذه الوصية، التي هي جماع المعارف السنية، والنصائح المفيدة الموصلة إلى المقامات العلية؛ مع ما فيها من الحض على اقتناء العلم النافع، الموصول إلى حضرة الحق الخافض الرفع، والقيام بحقوقه حسبما بينه المشفع الشافع، عند نزول العذاب الواقع، وما له من دافع.

## [حال أهل العصر في التعليم، واستهجانهم علوم الشريعة، ولغة القرآن]

أما هذا العلم الذي شغل اليوم أفكار الناس، وأفسد بالهم من الوسواس الخناس، وامتلات قلوبهم بحبه، وتنافسوا في اقتنائه والتفاخر به، وربوا أولادهم على [عدم] تقديم كل علم سواه؛ حتى استهجنوا علوم الشريعة، وخرقوا حدود متونها التي هي بالديانة الإسلامية كفيلة، واتبعوا الأجانب في آدابهم وأخلاقهم، وألقوا الأخلاق والآداب الإسلامية وراء ظهورهم. والداء الوبيل الذي يشغل في هذه الأعصار أفكار الخاصة والعامة، هو ظهور لوائح القضاء على اللغة العربية وإعدامها من المغرب بالكلية؛ إذ جعل أهم ما يقدم في المدارس، هو اللغة الأجنبية والتعليم بها ويكتبها.

وهذا الأمر من الأمور التي يجعلها الأجنبي مقدمة للقضاء على الديانة، لأنه إن دام الأمر على ما هو عليه الآن، فبعد مدة قليلة تضحل اللغة العربية، وتخلفها اللغة الأجنبية. وباضمحلال اللغة العربية يضحل فهم القرآن. وإذا اضمحل فهمه، انعدم العمل به. وإذا اضمحل العمل به، اضمحل الإسلام؛ فإن القرآن هو روح الديانة الإسلامية ونورها، وهو قانونها ودستورها، وسراجها المنير ومناورها، وجامع أحكامها، وديوان محاسن آدابها، وكتاب أخلاقها العظيمة، ومنبع علومها الدينية والدنيوية ومطالع أسرارها، وبلاغ رب الأرباب لإرشادها؛ وهو الذكر الحكيم، الهادي إلى الصراط المستقيم.

## [حديث نبوي شريف في مزايا القرآن الكريم، وأنة المخرج الوحيد من الفتن]

فقد خرج الترمذي عن سيدنا علي، كرم الله وجهه، أنه قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: "ستكون فتن كقطع الليل المظلم"، قلت: يا رسول الله: وما المخرج منها؟ قال: "كتاب الله تبارك وتعالى. فيه نبأ من قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم؛ هو الفصل ليس بالهزل. من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى من غيره أضله الله. فهو حبل الله المتين، ونوره المبين، والذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا تتشعب معه الآراء، ولا يشعب منه العلماء، ولا تمله

الاتقياء، ولا يخلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه. وهو الذي لم تنته الجن إذ سمعته أن قالوا: (إنا سمعنا قرآنا عجبا). من علم علمه سبق، ومن قال به صدق، ومن حكم به عدل، ومن عمل به أجر، ومن دعا إليه هدي إلى الصراط المستقيم". هـ [التذكار " للقرطبي: 28].

### [ القرآن الكريم لا تُعرَف حكيمه وأحكامه إلا بمعرفة اللغة العربية ]

فقل لي، بفضلك، أيها المسلم النبيل: إذا لم تكن عارفا باللغة العربية، فكيف إذن قرأت هذا الكتاب، الذي هو أصل دينك، وبلاغ من ربك إليك وإلى غيرك من أهل الإسلام من أمتك، بل هو خطاب عام لكل الناس من أسود وأحمر، من مَلتكَ وغير مَلتكَ؛ وأنت لا تدري مدلول اللغة التي نزل بها قرآنها، الذي هو الرسالة الكبرى، والذخيرة العظمى، وحبل الله المتين، وهو أحسن الحديث؛ وهو الكتاب المثاني الَّذِي (تَفْشَعِرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ). [الزمر: 23].

فقل لي أيها المسلم: إن كنت جاهلا بقراءة هذا الخطاب الذي أتى إليك من ربك الكريم، الذي خلقك فسواك، وعدل صورتك ما شاء ركبك، فكيف تعد نفسك من أهله؟  
كلاً، والله لا تفهم هذا الخطاب، ولا تدري مغزى هذا الكتاب؛ إلا بمعرفة اللغة التي نزل بها، ولا تملك تدبير آياته، ولا ما جاءك فيه من أسرارها؛ ولهذا قال، عليه الصلاة والسلام، كما روي عن ابن عباس، رضي الله عنهما، عنه أنه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "أحبوا العرب لثلاث: لأنني عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي".

ونقل القرطبي عن إياس بن معاوية، أنه قال: مثل الذين يقرأون القرآن وهم لا يعلمون تفسيره، كمثل قوم جاءهم كتاب من ملكهم ليلا وليس عندهم مصباح؛ فتداخلتهم روعة ولا يدرون ما في الكتاب. ومثل الذي يعرف التفسير، كمثل رجل جاءهم بمصباح، فقرأوا ما في الكتاب. هـ [الجامع لأحكام القرآن: 1-26].

قلت: والمصباح نبينا - والله أعلم - هو المعرفة بلغته، وهي لغة العرب.  
ونقل القرطبي أيضا عن شعبة أنه كان يقول: مثل صاحب الحديث الذي لا يعرف العربية، مثل الحمار عليه مخللة لا علف فيها. وقال حماد بن سلمة: من طلب الحديث ولم

يتعلم النحو- أو قال العربية - فهو كمثل الحمار تعلق عليه مِخلاة ليس فيها شعير. قال ابن عطية: إعراب القرآن، أصل في الشريعة، لأن بذلك تقوم معانيه التي هي الشرع. هـ [الجامع: 1-24].

قلت: ولهذا حكم أئمة الفقهاء بوجوب تعلم اللغة العربية وجوبا كفانيا، وقال بعضهم: إنه واجب علينا؛ ففي "الأزهار" لابن الحاج:

"وأما حكمه، أي تعلم اللغة، فالوجوب الكفائي، كما أن غيره من سائر علوم الأدب كذلك. نص عليه الرازي في "المحصول" وابن عبد السلام، وغيرهما. قال الجلال في "الاقتراح": وذلك لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة إجماعا، ومعرفة الأحكام بدون أدلتها مستحيل؛ فلا بد من معرفة أدلتها. والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم. فإذا توقف العلم بالأحكام على الأدلة، متوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف. وما يتوقف عليه الواجب المطلق، وهو مقدور للمكلف، فهو واجب. فإذا توقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة. ونقل شارح "الخريدة" عن بعضهم، إجماع العلماء على توقف علم الكتاب والسنة على علوم العربية".

قال: ومثل شارح خليل لقوله: "الجهاد فرض كفاية"؛ كالقيام بعلوم الشرع بالفقه، وما يتوقف عليه، من تفسير وحديث ونحو ولغة. قال: وبالغ في ذلك بعضهم، حتى ادعى أنها من فروض العين، لتوقف العينيات عليها، كما قاله محشي "القاموس". وعليه قول القائل:

حفظ اللغات علينا فرض كفرض الصلاة

فليس يضبط دين إلا بحفظ اللغات

هـ. [الأزهار: 57].

قلت: وقد استوفينا عيون هذا المبحث في "الدرر العقيبانية"، في الدرس الرابع عشر، في ترجمة: حاجة الناس إلى التفسير وحكمه).

هذا ما يتعلق بوجوب تعلم لغة القرآن، وهي اللغة التي لا يمكن أن تنفك عنها الملة الإسلامية، لمن ألقى السمع وهو شهيد.

هذا من جهة نقل النصوص والآثار، وما ورد في وجوب تعلم لغة الذكر الحكيم، والاعتناء بفهم كلام الله العلي العظيم، الذي هو رسائل مقدسة جاءتنا من رب الأرباب، وبلغ

منه بواسطة خاتم رسله للناس ولينذروا به، ولينذركر أولو الألباب، بلسان عربي مبين، إلى رسول عربي أعطي جوامع الكلم، وألقاه إلى هذه الأمة كما تلقاه عن الروح الأمين، وأنيط إليه، صلى الله عليه وسلم، الإيضاح والتبيين، وجعل مرجع ما أشكل على أمته إلى كلام العرب العرياء؛ إذ بلغتهم نزل، وهم إذ ذاك أهل الفصاحة والبلاغة، وحفظ بديع نثره ونظمه، مما يعين على معاني مفرداته ولفظه.

### [وضع قواعد النحو لحفظ اللغة وفهم القرآن]

ولهذا كان أصحابه من الخلفاء، وأفاضل العلماء، يحثون الأمة على حفظ كلام العرب ليكون لهم عوناً على ذلك؛ ففي "تفسير" الإمام القرطبي، ما وقع للأعرابي مع أمير المؤمنين، سيدنا عمر بن الخطاب، الذي كان يقرأ قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) بجر لام رسوله، وفهم أن الله بريء من رسوله، على مقتضى هذه اللفظة؛ قال له: ليس هكذا يا أعرابي. قال: فكيف هي يا أمير المؤمنين؟ قال: إن الله بريء من المشركين ورسوله، أي برفع اللام. فرجع الأعرابي إلى الحق. فأمر سيدنا عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، ألا يقرئ الناس إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود بوضع النحو هذا.

والمشهور أن واضع النحو هو أمير المؤمنين، سيدنا علي، وسبب وضعه، على حسب ما رواه ابن الأثير في "نزهة الألباب" عن أبي الأسود الدؤلي، قال: دخلت على أمير المؤمنين، علي بن أبي طالب، عليه السلام، فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام العرب، فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء، يعني الأعاجم، فأردت أن أضع شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه. ثم ألقى إليّ الرقعة، وفيها مكتوب: الكلام كله: اسم، وفعل، وحرف، إلخ.

ثم قال: وقال لي: انح هذا النحو، وأضف إليه ما وقع إليك. إلخ ما ذكره ابن الأثير عن أبي الأسود.

ثم ذكر ابن الأثير القول الذي قدمناه في سبب وضع النحو، وأنه كان في خلافة سيدنا عمر مع ذلك الأعرابي الذي قرأ قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ)، بكسر



اللام، كما علمت ذلك، وأن سيدنا عمر، أمر بأن لا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النحو.هـ[ص4].

وقيل: إن الذي أمر أبا الأسود بوضع النحو، هو زياد بن أبيه، أمير البصرة، أيام معاوية، إذ قال له: يا أبا الأسود. إن هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب؛ فلو وضعت شيئا يقيمون به كلامهم. فأبى عليه أولا. ثم رجع، إذ سمع من يقرأ قوله تعالى: (انَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)، بكسر اللام؛ فاستعظم ذلك، فقال: يا هذا، قد أجبتك لما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن. [نزهة الألبا: 10]

ومن رواية، كما في "زهر الآداب"، عن عاصم، أن أبا الأسود الدؤلي جاء إلى زياد، وهو أمير البصرة، فقال له: إن العرب خالطت هذه الأعاجم، وفسدت ألسنتها؛ أفتأذن لي أن أضع للعرب ما يعرفون به كلامهم؟ فقال له زياد: لا تفعل. ثم لما وقف على هذا الفساد وسمعه بأذنه، أذن له في ذلك.

### [اهتمام الخلفاء والعلماء بصيانة اللغة]

وبكل حال، فإن كلامنا في هذه المسألة، ليس القصد منه معرفة أول من وضع النحو، إذ المسألة مذكورة في محلها. بل مرادنا التنبيه على أن الخلفاء، ومن في حكمهم من الأمراء، كانوا يحافظون على اللغة العربية، وأن لا يمازجها غيرها من اللغات، فضلا عن أن يستبدل بها غيرها، كما عليه اليوم أهل عصرنا. وقد استمر الحال على ذلك، وتصدى أكابر علماء الملة، من التابعين ومن بعدهم، لضبط هذه اللغة وتأسيس قواعدها وأصولها، ووضع المؤلفات في جملها ومفرداتها.

وكان حامل لوانها الأول، الذي كان اعتماده على مرشده الذي كان عليه المعول، هو أمير المؤمنين، وعمدة الخلفاء الفصحاء من المتقدمين والمتأخرين، الذي ليس له في ذلك مماثل ولا مغالب، سيدنا علي بن أبي طالب.

أما تخصيص أبي الأسود بتحصين هذه اللغة الغراء؛ فلما اجتمع في الأسود من الشيم السماء، وأصول العلوم التي سامى بها عنان السماء، لأنه كان، رحمه الله، [كما] قال الجلال السيوطي في "بغية الوعاة"، قال:

الحافظ أبو الأسود، معدود في طبقات الناس، وهو في كلها مقدم مأتور عنه في جميعها، معدود في التابعين والفقهاء، والمحدثين والشعراء، والأشراف والفرسان والأمراء، والدهاة والنحاة، والحاضرين الجواب. الخ.

وذكر أنه روى عن عمر وعلي وغيرهما، وشهد وقعة صفين، وقدم على معاوية، فأكرمه وأعظم جائزته. وولي قضاء البصرة. قال: ومن شعره:

وما طلب المعشبية بالتمني  
ولكن ألق دلوك في الدلاء  
تجى بملنها طوراً، وطورا  
تجى بحمأة وقليل ماء

مات سنة سبع وستين للهجرة. هـ [ص274].

ثم استمر الحال في تحرير هذه اللغة الشريفة، وتطهيرها من الأوحال، وتلقيها من أهلها العرب العرباء، الشعراء الفصحاء، سكان الفيافي والبيداء. فكان أهل هذا العلم من النبلاء، كأبي عمرو بن العلاء، أحد الأئمة القراء، وحماد الراوية، والأخفش، والخليل بن أحمد، ومعاذ الهراء، وخلف الأحمر، وسيبويه، والكساني، أحد القراء، والنضر بن شميل، ويحيى بن زياد الفراء، وأبي عبيدة، معمر بن المثنى، ومن بعدهم ممن حل محلهم [ممن سار في] الفيافي والسباسب من بين راجل وراكب، ويتجولون في أقصى القبائل، ويسمعون من سكاتهما، ويحفظون مقالة كل قائل من ناثر وشاعر، ويحفظون أشعارهم، ويتتبعون أخبارهم؛ حتى إن الأصمعي، كما رواه ابن الأثيري، عن عمر بن شبة، أنه كان يحفظ عشرة آلاف أرجوزة، يعني من شعر العرب، ومع هذا، قال أبو عمرو بن العلاء، الذي كان من أهل عصر الأصمعي: ما انتهى إليكم، مما قالت العرب، إلا أقله. ولو جاءكم وافرا، لجاءكم علم وشعر كثير.

وكان هؤلاء الأعلام يتحرون من أعراب القبائل من امتاز منهم بقصاحة اللسان، وبلغ البيان. ولهذا، لما خرج الكساني إلى البصرة، ولقي الخليل بن أحمد، أحد عمد هذه اللغة العربية، وجلس في حلقة طالبها النحو واللغة، فقال رجل من الأعراب: تركت أسدا وتميماً وعندهما الفصاحة، وجنت إلى البصرة؟! وقال للخليل بن أحمد: من أين علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة؛ فخرج الكساني وأنفذ خمس عشرة قتيبة حبراً في الكتابة عن العرب، سوى ما حفظه، ولم يكن له هم غير البصرة والخليل. هـ من "نزهة الألبا" [ص84].

وقد كان الأمراء والخلفاء عندما يشكل عليهم فهم شعر من أشعار العرب، يستدعون هؤلاء الأعلام، حفاظ اللغة العربية، المشتغلين بتلقيها عن أهلها من العرب، وتهذيبها وتدوينها؛ فقد استدعى الخليفة هشام الأموي، حماد الراوية ليسأله عن قائل بيت حضر بياله، لم يدر قائله. فلما حضر، سأله عن قائله، وهو:

ودعًا بالصيُوح يوماً فجاءت قينةً في يمينها إبريقُ  
قال حماد: فقلت يقوله عدي بن زيد في قصيدة له. قال: أنشدنيها، فأنشدته:  
بكر العاذلون في وضح الصب — ح، يقولون لي ألا تستفيقُ

الخ.

قال ابن الأتباري: فطرب هشام لذلك، وقال له: أحسنت. إلخ آخر القضية. [ص47]. وهكذا كان اعتناء عمد هذه الأمة العربية وأعلامها وحفاظها باللغة العربية، حتى جمعوها في مصنفاتهم ومؤلفاتهم. ثم لم يزل الأمر هكذا، كلما مضى فوج خلفه فوج، ومهما غاب كوكب من حفاظها وضباط ألفاظها، طلع من رواتهم وتلاميذهم كواكب، فأشرقت اللغة العربية بفصاحة مفرداتها، وإعراب جملها، وامتألت الدواوين والأجزاء بأشعار أعرابها الذين هم ينبوع العربية في أصولها وفروعها؛ ولهذا كان مرجع علماء التفسير إلى كلامها في دواوينها.

ولهذا ورد عن السلف، حسبما سبق، بل عن أمير المؤمنين، سيدنا عمر، أن من لم يعرف اللغة العربية، نحوها ولغتها، لا يفهم معاني القرآن. وتقدم عن الإمام القرطبي في "تفسيره" عن ابن عطية: أن إعراب القرآن أصل في الشريعة، لأن بذلك تقوم معانيه التي هي الشرع. هـ.

وقد سبق ما كان للسلف، من الأئمة، من التصدي لضبط اللغة العربية وحفظها، وحمايتها من دخول غيرها من اللغات فيها، وجعلوا مرجعهم في ذلك إلى شعر العرب، الذي هو ديوانها، ومحك فصاحتها وبلاغتها، إذ هو الجامع لكلامها الفصيح، ومنزعا الصريح الصحيح، الذي جاء القرآن بها؛ لكن أعجزهم عن الإتيان بمثله، بل بسورة مثله، بل بحديث مثله، كما تحداهم بذلك القرآن الكريم، مع اعترافهم بأنه كتاب عربي متين، لا يسعهم إنكار ذلك، ولا أنه خارج عن المناهج العربية في المنازع والمقاطع، مع سلوكه أعلى المسالك؛

حتى أعجزهم ووقفوا حيارى منه، إذ هو كلام قريب من أفهامهم، بعيد عن المعارضة بالإتيان بجملة منه وفق مرادهم، لنظمه البديع المخالف لكل نظم ونثر، مفقود في لسانهم، لأنه ليس من نظم الشعر، لقوله تعالى: (وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ)، ولا من نثرهم المعهود. ولذلك قال أهل فصاحتهم، لما تحيروا في ذلك: إنه شاعر كاهن. واعترف غيرهم بأنه كلام ليس بشعر ولا نثر، وألقوا السلاح وقالوا: هذا لا يقوله بشر، أي فهو معجزة من المعجزات. ففي حديث "مسلم"، عن أبي زر، وأن أخاه أنيساً بعد أن سمع ما يقوله المكذبون إنه شاعر كاهن ساحر، وكان أنيس أحد الشعراء. قال أنيس: لقد سمعت قول الكهنة، فما هو بقولهم، ولقد وضعت قوله على إقراء الشعر، فما يلتئم على لسان أحد بعدي أنه شعر. والله إنه لصادق، وإنهم لكاذبون. هـ [صحيح مسلم: 2-348].

وكذا أقر عتبة بن ربيعة أنه ليس بسحر ولا شعر، لما قرأ عليه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، (حَمَ فَصَلْتِ)، كما هو معروف في "الشفاء" وغيرها، فراجعها ففيها، في شأن إعجاز القرآن، ما فيه الكفاية، لمن له العناية بالدراية. ومن ذلك أسلوبه المخالف لسانر أساليب العرب، ومنها الجزالة. وانظر بيان ذلك في "الشفاء" أيضاً، وفي كُتُب الكلام، كـ"المواقف" وغيرها.

### [ وجوه إعجاز القرآن، وأبيات للمؤلف في ذلك ]

وقد كنتُ كتبت بهامش "شرح" سيدي الطيب ابن كيران، أيام الدراسة، ما لفظه، في ذكر وجوه إعجاز القرآن: قوله: وإعجازه من وجوه إلخ؛ قد ذكر في "المواقف" (\*) في وجه إعجازه ستة أقوال، ونظمتها لتحفظ فقلت:

أسلوبه الغريب أمر ارتقى أعلى البلاغة كما قد حَقَّقَا  
 أو إنه أعجزهم بذين أو ما به أخبر دُون مِين  
 أو كونه بالطول لا يختلف أو كونهم عن مثله قد صرَّفُوا

\*\*\*

(\*) جزء 8: ص 244

## [أهمية معرفة اللغة العربية بجميع أقسامها في فهم معاني القرآن]

وبكل حال، فإن الكلام على إعجاز القرآن مشهور، وفي كتب أهل الكلام محرر ومتشور، لا يجله إلا الغبي الذي صدره بكلام أهل الضلالة معمر؛ وإلا فموضوعنا هو بيان أن اللغة العربية، بجميع أقسامها، هي من واجبات أهل الإسلام، لأنها لغة نبيهم، ولغة كتابه الذي بعث فيهم يتلوه عليهم، ويبين لهم ما فيه من الأحكام والحكمة، ويردهم بما فيه من الآيات البينات عما كانوا عليه من أنواع الجهالات، وردائل الضلالات؛ وأنه (آياتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أَوْثُوا الْعِلْمَ). وهذه الآيات البينات لا يعلمها ويفهم معانيها إلا من له معرفة بهذه اللغة (إفراداً وتركيباً). وحيث إنها نزلت بلغة العرب، وكان الشعر ديوانها، كان الصحابة، رضوان الله عليهم، وهم أئمة اللغة ومدن بلاغتها، كانوا يرجعون إلى أشعارهم فيما ينبهم عليهم من الغريب؛ ففي "تفسير" الإمام القرطبي، عن ابن الأثيري:

وجاء عن أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم، وتابعيهم، رضوان الله عليهم، من الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله باللغة والشعر، ما بين صحة مذهب النحويين في ذلك، وأوضح فساد مذهب من أنكروا ذلك عليهم. ثم أخرج عن عكرمة أن ابن عباس قال: إذ سألتموني عن غريب القرآن، فالتمسوه في الشعر؛ فإن الشعر ديوان العرب.

ثم روى القرطبي بسنده عن ابن جُدعان، قال: سمعت سعيد بن جبیر، ويوسف بن مهران، يقولان: سمعنا ابن عباس يسأل عن الشيء بالقرآن، فيقول فيه: هكذا وهكذا. أما سمعتم الشاعر يقول كذا وكذا! ثم قال: وعن عكرمة عن ابن عباس، وسأله رجل عن قول الله، جل وعز: (وَيَبَّأكَ فَطَهْرًا)، قال: لا تلبس ثيابك على غدر. وتمثل بقول غيلان الثقافي:

فبني بحمد الله لا ثوب غادر لبست ولا عن سواة أتقنع

ثم ذكر عن ابن الأزرقي أنه قال لابن عباس: أخبرني عن قول الله، جل وعز: (لا تأخذوا سنة ولا نوم)، ما السنة؟ قال: النعاس. قال زهير بن أبي سلمى:

لا سنة في طوال الليل تأخذه ولا ينام، ولا في أمره فند

هـ-[الجامع:1-25].

أما ما وقع لابن الأزرق مع سيدنا ابن عباس في هذه الأسئلة، فقد نقل الحافظ [السيوطي] في "الإتقان"، جملة كثيرة من أسئلة نافع بن الأزرق، وصدر ذلك بكلام ابن الأنباري الذي قدمنا منه نبذة مختصرة. وهذا لفظ "الإتقان": قال أبو بكر بن الأنباري: قد جاء عن الصحابة والتابعين كثيرا، الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله بالشعر. وأنكر جماعة، لا علم لهم، على النحويين ذلك، وقالوا: إذا فعلتم ذلك، جعلتم الشعر أصلا للقرآن. قالوا: وكيف يجوز أن يحتج بالشعر على القرآن وهو مذموم في القرآن والحديث؟! قال: وليس الأمر كما زعموا، من أنا جعلنا الشعر أصلا للقرآن، بل أردنا تبيين الحرف الغريب من القرآن بالشعر، لأن الله تعالى قال: (إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا)، وقال: (بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ)، وقال ابن عباس: الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها، فالتمسنا معرفة ذلك منه. ثم أخرج، أي ابن الأنباري، من طريق عكرمة عن ابن عباس، قال: إذا سألتموني عن غريب القرآن، فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب.

ثم نقل في "الإتقان" عن أبي عبيد بسنده، عن ابن عباس، أنه كان يسأل عن القرآن، فينشد فيه الشعر، قال أبو عبيد: يعني كان يستشهد به على التفسير. (قلت)، أي قال السيوطي: وقد روينا عن ابن عباس كثيرا من ذلك. [119/1].

ثم ذكر ما روى من مسائل ابن الأزرق بسنده إلى ابن عباس، وهي مسائل طويلة، على ألفاظ من القرآن، وابن عباس يجيبه عن كل مسألة ويستشهد بشعر من أشعار العرب، واستوعب في ذلك نحو كراسة من "الإتقان".

وافتح ذلك بقوله عن حميد الأعرج، وعبد الله بن أبي بكر بن محمد، عن أبيه قال: بينا عبد الله بن عباس جالس بفناء الكعبة، قد اكتنفه الناس يسألونه عن تفسير القرآن، فقال نافع بن الأزرق لنجدة بن عويمر: قم بنا إلى هذا الذي يجترئ على تفسير القرآن بما لا علم له به، فقاما إليه، فقالا: إننا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله، فتفسرها لنا وتأتينا بمصادقة من كلام العرب، فإن الله تعالى إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين؛ فقال ابن عباس: سلاني عما بدا لكم. فقال نافع: أخبرني عن قول الله تعالى: (عَنِ اللَّيْمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ عَزِيزِينَ)؟ قال:

العزّون: حلق الرفاق. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم. أما سمعت عبيد بن الأبرص، وهو يقول:

فجاؤوا يهرعون إليه حتى يكونوا حول منبره عزيّنا

وهكذا استمر نافع يسأل سيدنا عبد الله بن عباس عن غريب القرآن، وهو يجيبه عن ذلك، وينشد له في ذلك شعرا من أشعار شعراء العرب، إلى أن يتم سؤاله عن قوله تعالى: (مَخْمَصَةٌ)، قال: مجاعة، أما سمعت قول الأعشى:

تبيّتون في المشيء ملأى بطونكم وجاراتكم سغب يبتن خمائنا

بل ختم بقوله: أخبرني عن قوله تعالى: (وليقترفوا ما هم مقترفون)، قال: ليكتسبوا ما هم مكتسبون. أما سمعت قول لبيد:

وإني لآت ما أتيت وإنني لما اقترفت نفسي علي لراهب

قال الحافظ في "إتقائه"، بعد أن أتى بتلك الأجوبة التي استوعبت الغريب أو كادت تستوعبه: هذا آخر مسائل نافع بن الأزرق، وقد حذف منها يسيرا، نحو بضعة عشر سوّالا. وهي أسئلة مشهورة أخرج الأئمة أفرادا منها بأسانيد مختلفة إلى ابن عباس. هـ- [133/1].

[الاستدلال بالشعر لفهم بعض المفردات،

وهل في القرآن كلمات خارجة عن لغات العرب]

ثم اعلم أن كل ما نقلناه هنا في هذا المبحث، هو معروف في مظانه، سهل التناول لمن أراد اقتناء ثمره، قطوفها إليه دانية. وإنما المقصد المهم لدينا، أن نعرف الجاهل الذي يضع لغة دينه، التي بها يتوصل إلى فهم كلام ربه وحديث نبيه، الذين هما أصل دينه، كما سبق، وراء ظهره؛ فالويل كل الويل لمن أعرض عنها واستخف بها، ممن ينسب لهذا الدين، الذي أظهره الله على سائر الأديان، ولا يزال كذلك مدى الأزمان، كما نطق به القرآن.

ومن هذه الحيثية، اعتنى أكابر الأمة وأئمتها، من الصحابة والتابعين، بتلقيها عن أهلها الذين هم العرب، ورجعوا فيما خفي فهمه عليهم من المفردات إلى أشعارهم، التي هي ديوانهم.

فانظر إلى هذا الإمام العظيم، حبر الأمة وترجمان القرآن، سيدنا عبد الله بن عباس، كيف كان اعتناؤه بشعر العرب وحفظه له، واستدلاله به على غريب القرآن؛ مما يدل على تبحره وشدة حفظه، واعتناؤه بهذه اللغة العربية.

ثم إنه ليس في الاستدلال بهذا الشعر، في فهم مفردات القرآن، من كونه منزها عن الشعر، وأن القرآن يصير بذلك متوقفا على الشعر! وهذا مردود، كما تقدم عن ابن الأنباري. بل المراد بالاستشهاد بالشعر، تحقيق المفردة اللغوية العربية، لأن الله تعالى قال: (إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا)، وقال: (بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ).

وحيث كان هو دائرة معارف لسانهم، وقاموس مفردات منطقتهم، رجعا عند خفاء بعض المفردات إلى تفسيرها من هذا القاموس المحيط بلغتهم.

ومن هذه الحيثية، أنكر جماعة من العلماء أن يكون ورد في القرآن مفردا بلسان غير لسان العرب، وهي مسألة هل ورد المعرب في القرآن.

وقد تعرض لها الإمام القرطبي في مقدمة "تفسيره"، فقال:

(باب هل ورد في القرآن كلمات خارجة عن لغات العرب أولا)، ثم قال: لا خلاف بين الأئمة أنه ليس في القرآن كلام مركب على أساليب غير العرب، وأن فيه أسماء أعلاما لمن لسانه غير لسان العرب؛ كإسرائيل وجبريل، وعمران ونوح ولوط. واختلفوا هل وقع فيه ألفاظ غير أعلام مفردة من غير كلام العرب. فذهب القاضي أبو بكر بن الطيب، والطبري وغيرهما، إلى أن ذلك لا يوجد فيه، وأن القرآن عربي صريح، وما وجد فيه من الألفاظ، التي تنسب إلى سائر اللغات، إنما اتفق فيها أن تواردت اللغات عليها، فتكلمت بها العرب والفرس والحبشة وغيرهم. وذهب بعضهم إلى وجودها فيه، وأن تلك الألفاظ، لقلتها، لا تخرج القرآن عن كونه عربيا مبينا، ولا رسول الله عن كونه متكلمًا بلسان قومه.

ثم بعد ذلك ذكر [عن] ابن عطية أن حقيقة العبارة عن هذه الألفاظ والتي وردت، على ما قيل، بلغات أجنبية، أنها في الأصل أعجمية، لكن استعملتها العرب وعربتها؛ فهي بهذا الوجه عربية.

ثم ذكر سبب ذلك، مخالطة العرب لغيرها من الأعاجم في الشام والعراق والحبشة.



ثم قال [ابن عطية]: وما ذهب إليه الطبري، رحمه الله، من أن اللغتين اتفقتا في لفظة لفظة؛ فذلك بعيد؛ بل إحداهما أصل، والأخرى فرع في الأكثر، لأننا لا ندفع أيضا جواز الاتفاق قليلا شاذًا. هـ- [الجامع لأحكام القرآن: 68/1].  
وقد أطل القول في هذه المسألة الجلال السيوطي في كتابه "الإتقان"، و"المزهر"، فراجعهما.

وقد لخص التاج السبكي في "جمع الجوامع" القول المعول عليه في ذلك، فقال: المغرب لفظ غير علم، استعملته العرب في معنى وضع له في غير لغتهم، وليس في القرآن، وفاقاً للشافعي وابن جرير والأكثر. هـ- [216/1]. فراجع شراحه.

### [تذكير بمنهجية هذه "الفهرسة" وأنها كتاب علم جامع]

ثم لا يخفى أننا أطلنا في الاستطراد هنا، وتسلسل بنا المقال في هذا المجال. وفي الحقيقة أننا لم نخرج عن موضوع كتابنا الذي قررناه، وفي غير هذا الموضوع ذكرناه، وبيننا أن هذه "الفهرسة" جعلناها كتاب علم جامع. ولكن لا نخرج فيها عن علم الشريعة وتوابعها من العلم النافع، وهو العلم الذي وردت أصوله في الشريعة الغراء، واقتبست من أقوال السلف الصالح من الصحابة والتابعين، ومن تبعهم في هذه الشيم السماء، من تعمير أيام أعمارهم بالذكر والمذاكرة، وما يشغلهم عن اللهو واللعب والاختلاط بالجهلة الدهماء.  
وهذا هو العلم الذي أمرنا بتعلمه والعمل به وتعليمه للغير، وهذا داخل في قوله، عليه السلام: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه".

وإن شئت أيها القارئ - وأين هو ذلك القارئ - فراجع مقدمة المجلد الأول، ففيه تفصيل العلوم الشرعية الواجبة، وغيرها من العلوم التي هي آلة لها وتابعة لنهاجها، وأقسام العلوم. وفيه الكفاية لأهل الدراية.

وقد أنشد، في هذه الموضوع، القرطبي في أول "تفسيره" أبياتاً لبعضهم، مستحسننا لها، فقال: وقد أحسن القائل في نظمه في فضل العلم، وشرف الكتاب العزيز، والسنة الغراء:

إن العلوم وإن جلت محاسنها  
 هو الكتاب العزيز الله يحفظه  
 فذاك، فاعلم، حديث المصطفى فيه  
 وبعد هذا علوم لا انتهاء لها  
 والعلم كنزٌ تجده في معانده  
 واتل بفهم كتاب الله، فيه أتت  
 وقرأ، هُديت، حديث المصطفى وسلن  
 من ذاق طعاماً لعلم الدين سُرَّ به  
 فتأجها ما به الإيمان قد وجباً  
 وبعد ذلك علم فرج الكرياً  
 نور النبوة سنَّ الشرع والأدباً  
 فاختر لنفسك يامن أثر الطالبأ  
 بأيها الطالب ابحت، وانظر الكُتبأ  
 كل العلوم، تدبره تر العجبأ  
 مولاك ما تشتهي، يقض لك الأربأ  
 إذا زيد منه قال: واطربأ  
 [الجامع:41/1].

### [الاشتغال بالعلم من أعظم نعم الله على من يختاره لذلك]

قلت: إن محبة العلم والاشتغال به، من النعم العظيمة، والمنن الجسيمة، التي يمن الله  
 بها على من يختاره من عباده. ولقد بينا ذلك في المجلد الأول من هذه "الفهرسة"، وأن  
 حلاوة من ذاقه واستطابه، لا توازيها حلاوة، ولا تساويها لذة؛ إذ هي أطيب اللذات على  
 الإطلاق، وأفضل شيء يشتغل به المؤمن - بعد أداء الفرائض والواجبات - بالاتفاق؛ لأن  
 اللذات، كما قاله كل ذائق وعارف، إنها منحصرة في المعارف، كما نقله التاج السبكي عن  
 والده، إذ قال: وحصره، أي اللذات، الشيخ الإمام، في المعارف.هـ.

قلت: ولقد صرح بعض الأمراء بهذا، واستصغر الإمارة في جانبها، واعترف بذلك كبار  
 الخلفاء والوزراء. وقد تقدم في ذلك ما قاله الإمام أبو حنيفة، وما تمناه الخليفة المأمون  
 العباسي من أن يجلس مجلس العلماء المحدثين.

ومن هذا ما رواه الخطيب البغدادي في "تاريخه"، ونقله عنه ياقوت، عن ابن فارس  
 اللغوي، أنه سمع الأستاذ ابن العميد يقول: ما كنت أظن في الدنيا حلاوة ألد من الرياسة  
 والوزارة التي أنا فيها، حتى شاهدت مذاكرة سليمان بن أحمد الطبراني، وأبي بكر الجعابي،  
 بحضرتي؛ فكان الطبراني يغلب الجعابي بكثرة حفظه، وكان الجعابي يغلب الطبراني بفطنته

وذكائه، حتى ارتفعت أصواتهما، ولا يكاد أحدهما يغلب صاحبه؛ فقال الجعابي: عندي حديث ليس في الدنيا إلا عندي! فقال: هاته. فقال: حدثنا أبو خليفة، عن سليمان بن أيوب، وحدث بالحديث، فقال الطبراني: أنا سليمان بن أيوب، ومني سمع أبو خليفة؛ فاسمعه مني حتى يعلو إسنادك، ولا تروي عن أبي خليفة، بل عنني. فحجل الجعابي، وغلبه الطبراني. قال ابن العميد: فوددت في مكاني أن الوزارة والرئاسة لم تكونا لي وكنتُ الطبراني، وفرحت مثل الفرح الذي فرح الطبراني لأجل الحديث، أو كما قال. [معجم البلدان: 25/6].

فانظر أيها المغتبط بالعلم، المعتنى بالتقاط جواهره ودرره، المقضي يواقيت أوقاته في كتابته، وجمع نكته وتحريره، كيف شهد هذا الوزير الكبير، والكاتب الشاعر الشهير، الذي كان عين أعيان المشرق، وبدر علومه المتألق، وفيه يقول صاحب "البيتمة" هو:

"عماد ملك آل بويه، وصدر وزرائهم، وأوحد العصر في الكتابة، وجميع أدوات والرياسة وآلات الوزارة، والضرب في الآداب بالسهام الفائزة، والأخذ من العلوم بالأطراف القوية". [2/3].

إلى آخر ما وصفه به من الأوصاف السنية العالية، والمدائح المحمودة السامية. واعترف بأن لذة العلم فاقت هذه اللذات، التي تعد عند صاحب هذه الشيم من أكبر اللذات وأعظمها، وأشرف الحلل، التي يتشرف بالتفاخر بالواحدة منها، من عد من العلماء، ويعترف في هذه المناظرة التي [فاز] فيها المحدث الطبراني، ويغبطه فيها.

هذا هو الفخر الذي كان يعد فخرا في الزمان الأول، وأما في زماننا هذا، فصار الفخر بالعلوم التي تدني من الكفر والإلحاد، والتفاخر بعلم فيه نفع ضئيل في ظاهر هذه الحياة الدنيا، وهو عن قريب لا يهدي إلى رشاد، ولا ينفع في الموقف الشديد يوم المعاد. وقد قدمنا في هذه "الفهرسة" ما في هذا الموضوع من التفضيل، وما فيه من افتتان الجهلاء بما يلقيه إليهم شياطين هذا العصر الجديد من التلبيس والتضليل. وزيادة على هذا، فإن من يظن أن في قلبه بقية من الإيمان، وحاولت إرشاده إلى الطريق المثلى، ووعظته بآيات الكتاب العزيز الذي علينا يتلى، صار لك خصما، وأوسعك ردا جما، وإن استحيا منك، حاول تحويلك عن رأيك، وتنبهيك إلى أن الوقت اقتضى ذلك، ولا محيد لنا عن اتباع ما اقتضاه.

وهذا من هذا الجاهل، وإن عد نفسه عالماً، ربما يعد خروجاً عن الملة، لأنه قول يقتضي أن هذه الشريعة قد نسخت، وأتى بشرريعةٍ تغايرها نبي آخر. ولا يدري هذا الجهول أن نبينا هو خاتم النبيين، وأنه لا نبي بعده، وأن شريعته نسخت سائر الشرائع، وهي المستمرة إلى قيام الساعة. فإذا واجهته بذلك وأجبهته بهذا، أعرض عنك ونأى بجانبه، وربما سخر منك واستضعف عقلك، وعدك من المجانين. ولا يدري هذا الضال أنه من مردة الشياطين.

ولكن أولى للمحافظ على دينه، المتمسك ببيئته، أن يعرض عن مثل هؤلاء، ويتباعد عنهم بعد السماء من الأرض، إلى أن يلتقي معهم يوم الحساب والعرض؛ فإن أمكنه الإعلان بالحق، ورد من يمكن ردهم إلى الصراط المستقيم، فليفعل، وإلا فليعرض عنهم، ولا يجارهم في مجاريهم، وليصبر على ما يؤذونه به من التمثيل والتضليل، ويكل أمرهم إلى الله العلي الكبير الجليل، وليقل: حسبي الله ونعم الوكيل.

### [ما جرى على المسلمين من المحن بالأندلس وغيرها، لم يزد هم إلا إيماناً بدينهم وقيمهم]

ولقد سبق مثل هذا الضلال في القرون السابقة من الأعصار، وأصيب الدين الإسلامي ببضاعة أركانه في جل الأقاليم والأمصار، ولكن لم يصل إلى الاندماج في النصرانية، بل والإلحاد باختيار، دون اضطرار.

ولقد جرى على إخواننا من الأندلسيين والصقليين والشاميين والمصريين، من إغارة الكفار عليهم، والتغلب عليهم، وامتحانهم بأنواع التعذيب، وضروب الإذابات، وأصناف المكاره؛ وعمومهم لا يصرفهم ذلك عن التمسك بدينهم، ولا يفودهم إلى الاندماج فيهم، وتحليلهم بحللهم، ورفض تقاليدهم.

وانظر ما كان يفعله الإسبان، لما تم لهم الاستيلاء على إقليم الأندلس، من التحريق والتكيد والفتك بهم، وجعلهم في عداد الأسرى، وما كانوا يفعلونه بهم من ارتكاب أنواع التضيق عليهم، ومنعهم من أموالهم وأمتعتهم، ومن ذكر اسم نبيهم والقراءة لكتابهم؛ جبراً لهم على الدخول في دينهم، حتى منعهم من دخول مساجدهم، حتى أحرقوا مسجداً وما فيه

من المصلين، إلى غير ذلك من الفظائع التي فعلها الإسبان بهذه الجزيرة، مما لم تزل مخازيه في التاريخ مسطورة، ومساويه حتى عند أهل ملتهم مذكورة.

ولقد قابل أهل الأندلس هذا المغير الظالم عليهم، بأشد مقاومة، وصمّموا على عدم الاستسلام، وهم شرذمة قليلة، حتى لم تبقى بيدهم إلا غرناطة، وهم أثناء هذا الاحتلال العنيف، والاستيلاء الجائر، الخارج عن الأعمال الإنسانية وأخلاق العقلاء؛ يدافعون هذا العدو الماكر بما أمكنهم بالبنان واللسان؛ فجيشهم يحارب بالسيف والرمح، وعلمائهم بالكتابة والأقلام، استنجاداً وكشفاً لسوء أعمال هذا المتغلب وإذا عتها في البلدان؛ فقد كتب في هذا الموضوع جماعة من أعلام غرناطة وغيرها، قبل الإحاطة بهذا الإقليم العزيز وفقده؛ فممن كتب قبل التمكن وتمام الاحتلال، يندب بلاد الأندلس ويبعث العزائم لنصرة الإسلام، بعد استيلاء العدو على جل العواصم، العلامة خاتمة الأدباء، أبو الطيب الرندي، إذ يقول في مطلع قصيدته:

لكل شيء إذا ما تم نقصانُ      فلا يُغَرّ بطيب العيش إنسانُ  
هي الأمورُ كما شاهدتها دولٌ      من سرّه زمن ساءتّه أزمانُ

وصدر هذه القصيدة، كله تسلية وبعث النفوس على تحقير أمر الدنيا، وأنها لا تدوم على حال، إذ لو دامت على حال، لكان الملوك الجبابرة، والأقيال التبابعة، وذوو القصور المشيدة، والكنوز المدخرة؛ أولى بالدوام. وفي ذلك يقول:

أين الملوك ذوو التيجان من يمن      وأين منهم أكاليل وتيجانُ

ثم سار في هذا الموضوع، ثم تخرج لمصيبة الأندلس:

وللحوادث سلوان يُهونُها      وما لما حلّ بالإسلام سلوانُ  
دهى الجزيرة أمرٌ لا عزاء له      هوى له أحدٌ وانهدّ تهلانُ

ثم صار يندب العواصم التي كانت أيامه، مما يبكي المؤمن في كل زمان. وأضاف إلى ذلك ما كان يفعله العدو الماكر بمحل العبادة. ثم صار يبعث العزائم، ويستغيث بمن كان له قوة من بقية أهل الإسلام على إعانة هذا القطر العزيز. ثم أشار إلى الداء الذي ألم بدول الإسلام، من التقاطع والتدابير، وعدم التواصل والتناصر؛ ويشير إلى أن هذا الداء هو الذي كان سبب سقوط الدول الإسلامية.

قلت: وهذا الداء القاصم، لا زال إلى عصرنا هذا يكبر ويعظم، حتى صارت دول الإسلام ملعبة بيد الأجانب، ولم يبق لدولة من دوله أدنى تمسك بالأخوة الإسلامية، ولا غيرة على ما سلب منهم من دنيا ودين، ولا أدنى التفات إلى ذلك. بل جل هذه الدول، صارت خادمة لمصالح الأجانب، بعد أن كانوا هم الأمراء والملوك، ومن سواهم يسعى في التقرب إليهم، وعلى الأقل كان يخشى صولتهم، ويخاف سطوتهم. وفي هذا يقول ابن الرندي:

ماذا التقاطع في الإسلام بينكم وأنتم يا عباد الله إخوان  
ثم قال:

يا من لذلة قوم بعد عزتهم أحال حالهم كفر وطغيان  
بالأمس كانوا ملوكا في منازلهم واليوم هم في بلاد الكفر عبان  
لخ الأبيات.

وبالجملّة؛ فهذه الجنة العالية، والموطن العزيز، الذي كان مقرا للعلماء الأعلام والأمراء، الذين كانوا متمسكين بحبل الإسلام أيام الدولة الأموية، مع ما كان هنالك من أرباب التقدم في العلوم الصناعية، والمعارف الاختراعية، والأنظمة المحفوفة بالنجاح، والتقدم في حماية البلاد المحتلة، مع الجد والاجتهاد في احتلال الباقي في غدو ورواح، كما كان أيام المنصور بن أبي عامر.

ولكن افتراق الكلمة، وتمزيق أركان الدولة التي كانت في الحكم متوحدة، وكثرة الأمراء الذين استحوذوا على الأقاليم واستقلوا في حكمها، واستعاروا لأنفسهم ألقاب الخلفاء والملوك، وكل منهم يدعي أنه على الحق، وأن سواه يستحق المحو والمحق. واشتعلت بذلك حروب، وتشعبت الآراء، وليت هؤلاء الأمراء أقاموا الدين، واتبعوا ما أمرهم الله به في القرآن، وبينه لهم سيد ولد عدنان، من إقامة الدين وعدم التفرق فيه، وأن يجتمعوا ولا يفترقوا، وأن يتحدوا ولا يتنازعوا، ويكونوا في الدين إخوانا، وعلى الحق أعوانا.

لكن خالفوا الله في قوله: (وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ)، وقوله تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)، وقوله عليه السلام: "لا تدابروا ولا تقاطعوا، وكونوا عباد الله إخوانا"؛ فخالفوا ما أمرهم الله به ورسوله، فكان ما وعدهم الله به من الفشل والانكسار، وتمزق قوتهم، وذهاب دولتهم، كما قال: (وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ)، أي دولتكم. كما أنهم خالفوا الرسول؛

فتقاطعوا وتدابروا، وبدلوا الأخوة والتودد بالتعادي. ولو أنهم اتبعوا ما أنزل إليهم من ربهم لملكوا البلاد، وانقادت لهم العباد، وسادوا في الأقطار، ودانت لهم الأقاليم والأمصار.

## [مذاكرة مع عالم أجنبي حول الإسلام وأوضاعه الراهنة]

ومما أذكره لك الآن مما وقع لكاتبه، كان الله له وليا ونصيرا، أنه زارني في بيتي بعض الأجانب من دولة أميركا الجنوبية، من دولة الأرجنتين. وكان توجيههم إلي من جانب الحكومة، وكانوا من العلماء في دولتهم، بقصد أسئلة تتعلق بأقطار الإسلام، وكانوا رجلا وامرأة. فصار الرجل يسألني عن أشياء وأنا أجيبه، وزوجته تكتب، حتى آخر ما قال لي: إنني أطالع كتب سير نبيكم، فأعجب بها، وأستحسنها غاية الاستحسان، وأنا أزيده في هذا الموضوع، حتى أوقفني بما أورده علي من قوله: وإذا كان هذا حقيقة الإسلام، أو كلاما هذا معناه، فما لكم أعرضتم عن هذا، ولم تبقوا متمسكين بذلك؟ فحيرني في الجواب، فألهمت جوابا إقناعيا؛ وقلت له: لو بقي الإسلام كما كان عليه في سيره، لما بقي عندكم، في أميركا ولا في أوروبا، أحد لا يدين إلا بدين الإسلام. فأجابني [بالموافقة] بلهجة عليها ملامح الصدق لديه. ولا حول ولا قوة إلا بالله، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وكل إنسان له لب ثاقب، وعقل راسخ، يعجب من أمة كانت لها السيادة العامة في أقطار المعمور؛ تخلت عنها واستبدلتها بالويل والثبور، وبالخمول بعد الظهور، وبالذلة بعد العزة، وبكونها كانت حاكمة، [ف] صارت محكومة.

وكل ذلك - كما أسلفنا - كان سببه الإعراض عما بينه لهم كتابهم العزيز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وسنة نبيهم الفاتح لهم أبواب العز والسيادة، والتقدم في ميادين الإصلاح في الدنيا والأخرى؛ وهم في ذلك يؤثرون الحياة الدنيا، ويرجعون بذلك القهقري. فلا مصالح الدنيا حصلوا، ولا إلى طريق الدين الصحيح وصلوا.

ولكن هنا نرجع إلى الحقيقة، بعد أن نقرر مناهج الشريعة، ونقول: (وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا، أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ). وهذا شيء لا شك فيه. ولكن ينبغي للعالم أن لا يعامل الناس في الظاهر إلا بالشريعة، كما كان شأن الأنبياء

والمرسلين، والصحابة والتابعين، وصلحاء العلماء المرشدين، يعلنون بالحق ولو كان مرا، وإن جر إليهم بالإذائية أمراً إمرأ.

وفي هذا يقول العلامة الشاطبي، الإمام النظار، المحافظ على أركان الشريعة وسنتها، ورد أهل البدع الأعمار، في جواب له حسبما نقله الوثنريسي في "المعيار"، إذ قال:  
وكان رحمه الله - أي الشاطبي - يحمل أصحابه على الصبر على البلاء في بث الحق، ويقوي عزيمتهم. كتب إليه بعض أصحابه مشتكياً بما لقيه في هذا الغرض، فأجاب في فصل من فصول كلامه:

"الحمد لله على الخلاص من تلك الداهية، وإن بقيت داهية أهل الحقد وطلب الشماتة؛ فالمستعان الله عليهم. إنه على كل شيء قدير. وعلى الجملة فالزمان زمان ما أخير عنه الصادق المصدق، صلى الله عليه وسلم، وأن المتمسك فيه بدينه، كالكابض على الجمر؛ ولكن الأجر فيه بحول الله جزيل، ورب العزة بحفظ الحوزة كفيل. فلا عليكم، فإن الله معكم ما قصدتم وجه الله بأعمالكم، وثابرتم على اتباع الحق والمشى على طريق الصواب. ورضى المخلوق لا يغني من الله شيئاً. والله سبحانه يتولاني وإياكم بما تولى به عباده الصالحين".

[109/11].

### [رجوع المؤلف إلى ذكر بعض ما قاساه في ولاية القضاء، وتمسكه بالحق والصبر]

قلت: وأنا العبد الضعيف، الخالي عن كل وصف ألحق به بمثل هؤلاء الذين عاشروا وعاصروا هذا الإمام، المتصدي للنهي عن المنكر والأمر بالمعروف، ولا يبالي في الحق أي معارض في ذلك من شريف ولا مشروف؛ قد قاسيت من هذه الأمور، التي أشار لها هذا العمدة الجليل، في ولايتي القضاء في القصر الكبير وفي مدينة تطوان، حيث كنت أجتهد في إجراء الحق مجراه، وأتبع النصوص الفقهية الصحيحة، وأتخذ العدل في ذلك مبلغ علمي وأتحرأه، وأتباع كل التباعد عن أهل الرياسة، الذين يجعلون الهدايا والرشوة طريقاً إلى أغراضهم، والاستظهار بذلك على تأييد سلطتهم؛ فلقد هددت في ذلك حتى بالقتل، وبتحريش العامة عليّ، وأنا ثابت لا أبالي بذلك، والله تعالى يؤيدني.



هذا في غير بلدي. وأما في بلدي تطوان، فقد لا قيت فيها الأمرين، وشاهدت ممن كنت أعدمهم أن يكونوا لي على الحق أعوانا. ولكن كانوا عند اشتداد تلك المعارضات من الذين لا أساعدهم في أغراضهم الفاسدة، يسعون في إذايتي. ولكن كنتُ هادئ البال، لا أتزعزع عما أنا فيه من إجراء الحق مجراه، جاريا على ما كنت عليه، مما لا يرضيهم من الحال، ولا تعلق لي إلا بذي الجلال، الشديد المحال؛ فاتدحروا في أعمالهم، وخاب سعيهم، وانكشف ضلالهم، وأصبح كيدهم في نحورهم. وزادني ذلك إيمانا ويقينا بأن الحق لله، وأن للباطل جولة ثم يضمحل، و(إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ).

وقد شاهدتُ هذا التأييد في جملة من القضايا المشابهة لهذه، وقادني لذكرها في هذا الموضوع، بعد ما كنت أشرت إليها من قبل؛ مقالة الإمام الشاطبي، إذ أرشد ذلك المتحير في مثل هذه الأمور، لكي يرشده إلى المنهج الذي ينجيه من مثل هؤلاء الأتذال، الذين لا يحرّمون ما حرم الله ورسوله، ويجعلونه من أحل الحلال، إذ قال، أي في مثل هؤلاء المعارضين له في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإذايته في ذلك:

"وأما قولكم: إن إعلان الحق في زماننا هذا عسير؛ فذلك حق، ولكنه واجب على من قلده الله من طريق الفقه فلاة، فإنها أمارة في عنقه حتى يؤديها. هذا، وإن كان زماننا قد ظهر فيه الشح المطاع، والهوى المتبع، وإعجاب كل ذي رأي برأيه؛ فلا بد في ذلك من الرجوع إلى الأصل، لأن قائل الحق موجود، وإن قل".

ثم صار يكرر له القول في هذا الموضوع، ومضمونه التشبث في الحق طلبا لرضى الله، وإن أسخط الناس، وذكر له الحديث: "من التمس رضى الناس بسخط الله، سخط الله عليه وأسخط عليه الناس. ومن التمس رضى الله بسخط الناس، رضى الله عنه وأرضى الناس عنه". [المعيار: 108/11].

**قَلْبَت:** وقد شاهدنا كل ما قاله هذا الإمام بفضل هذا الحديث. ولكن في زماننا هذا، لا تجد من ثبت له هذه الشكوى فـ\* يواسيك أو يسليك أو يتوجع\*، بل يغريك إلى ما فيه أذاك، ويسر بهذه النكبة التي بثت الشكوى له فيها، وإن كان ممن يتوسم فيه الدفاع، أو على الأقل الأسف والتوجع؛ [وهو الأمر] الذي كنت أشاهده في أشخاص كثيرين، كنت أحسبهم من الأحياء؛ فكانوا من أعدا الأعداء، فكانت أسعى في نفعهم ورفع أقدارهم حتى أدركوا بسبب سعبي ما لم

يكن يخطر ببالهم؛ فقابلوا ذلك الإحسان بالإساءة، وذلك السعي الجميل، بما لا يفعله العدو بعدوه من كل ناحية وقبيل.

وكنتُ أجد في نفسي انقباضاً وندماً؛ ولكن بعد الرجوع إلى الاعتبار، والاطلاع على الأخبار، وسماع ما يضربه العامة والخاصة في ذلك من الأمثال؛ انجلى عني ذلك الانقباض، وألفت أن ذلك شنشنة في كل إنسان، إلا من وفقه الله للتخلق بالأخلاق الحسنة، وأن الإحسان جزاؤه الإحسان، كما في القرآن: (هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ)، وفي قول القائل:

أحسن إلى الناس تستعبد رقابهم فطالما استعبد الإنسان إحسان

أما الأمثال في هذه الخصلة الرديئة، والفعلة المرديّة، وهي من شيمة الأشرار، تمجها نفوس الأفاضل الأخيار؛ فقول العامة: الخير ما صنعته، والشر من أين جاءني. وقولهم: من غرسته قلعك. ومنه قول الخاصة: اللهم قنا شر من أحسنا إليه.

[ محنة لسان الدين بن الخطيب،

وما نسب لتلميذه ابن زمرك من السعي في نكبتة ]

ومما يشبه ما نحن فيه - وقد وقع لي أيضا - ما ذكره صاحب "نفع الطيب"، في ترجمة لسان الدين ابن الخطيب، في "الإحاطة"، لتلميذه ابن زمرك، وقد أطنب في مدحه ونوه به وبأبيه؛ فمن ذلك أنه قال في حاله: هذا الفاضل صدر من صدور طلبة الأندلس، وأفراد نجبانها، مختص مقبول، هس خلوب، عذب الفكاهة، حلو المجالسة.

وأفاض في الوصف والتحلية بحلي الكمال في الأدب والفنون. ووصف شعره بأنه مترام إلى هدف الإجابة، خفاجي النزعة. وذكر من ذلك ما خاطبه به، ومن ذلك قصيدة يانية طويلة في إعدار ولد سلطانه، وغيرها من القصائد البديعة. [نفع الطيب: 274/4].

ولكن بعض ولد ابن الخطيب [فسخ] عقود هذه الترجمة، عروة عروة، وأبدل مديحه الجم، بالذم والنلم؛ فمن ذلك أنه كتب على حاشية أول الترجمة ما صورته: "أتبعه الله خزيا، وعامله بما يستحقه؛ فبهذا ترجمه والدي، مولاه الذي رفع من قدره فيه، ولم يقتله أحد غيره، كفانا الله شر من أحسنا إليه".

ثم زاد في ذمه وثلمه، وذكر خسارة أصله. ونقل ذلك كله صاحب "النفح"، وزاد من كلام ولد ابن الخطيب، عند قوله في ترجمته: نشأ عفا طاهرا إلخ، ما نصه:

"هذا الوغد ابن زمرك من شياطين الكتاب، ابن حداد بالبيازين، قتل أباه بيده، أوجعه ضربا، فمات من ذلك، وهو أخس عباد الله. ثم قال: استعمله أبي في الكتابة السلطانية، فجنينا، أيام تحولنا عن الأندلس، منه كل شر. وهو كان السبب في قتل أبي، مصنف هذا الكتاب، الذي رباه وأدبه واستخدمه، حسبما هو معروف، وكفانا الله تعالى شر من أحسنا إليه، وأسأء إلينا". [285/4].

**قلت:** ونحو هذا وقع لي ما يقاربه، وأكره أن أشرح ذلك، لقوله تعالى: (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ)، ولأن من أسأء فلنفسه أسأء، ومن أحسن فلنفسه أحسن. وانظر إلى قضية ابن زمرك هذا مع شيخه ابن الخطيب، كيف عومل بالمثل، وقُتل بما قُتل به؛ فقد قال في "نفح الطيب"، بعد أن أطل في ذكر ما أثاره فعل ابن زمرك من الغضب في قلب ولده، وإطنابه في ذكر مساوئه، وأنه كان السبب في قتل والده، مع إحسانه إليه، ما لفظه:

"وأما كونه كان السبب في قتل لسان الدين، مع إحسانه إليه، فقد جُوزي من جنس عمله، وقُتل بمراءى من أهله ومسمع، وأزهقت معه روح ابنه، حسبما نذكره. وهذا قصاص الدنيا، وعفو الله في الآخرة منتظر للجميع". [286/4].

**قلت:** وإني أنكر ما وقع لابن الخطيب مع تلميذه ابن زمرك، وما قاله فيه ولده من أقبح الأوصاف وأسوأ الأحوال، وكذا ما وقع لي على سبيل الإجمال؛ وإلا فقد قاسيت من ذلك في ولايتي في القصر الكبير، ومسقط رأسي تطوان، ما الله أعلم به.

ولكن كانت عاقبة الأعداء خسرا، وعاقبتي، والحمد لله، كلها إحسانا من الله جل وعلا، وخيرا وفخرا، وجعل صبري فيما كنت أواجهه من المكر، وإعمال الأسباب لإزاحتي عن طريق الحق؛ ممن قال الله فيهم: (وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةَ وَحَرِيرًا)<sup>(\*)</sup>، وممن وقاهم الله شر الموقف العظيم، (وَلَقَاهُمْ نَضْرَةٌ وَسُرُورًا) [الإنسان: 11].

\*\*\*

(\*) سورة الإنسان: 12

## [ضرورة اتخاذ الأسباب للكسب الحلال، للغنى عن الناس، مع اجتناب التكاثر]

وهنا أقول: إن مما يحط قدر الإنسان، وخصوصا العالم، هو احتياجه إلى الناس؛ فإنه يوجب الحط من قدره، لأنه إما أن يضطر إليهم ويطلب معونتهم، فإن أعطوه، كانت لهم المنة عليه، واليد العليا أفضل من اليد السفلى، كما في الحديث. وإن منعه، أهانوه، ولم يكفهم ذلك، بل تعرضوا له بالقول بأنه كان من حقه أن يفعل كذا، ليستغني عن الناس إلخ.

ومن وصية سيدنا علي، رضي الله عنه، لابنه محمد بن الحنفية: "يا بني، إني أخاف عليك الفقر، فاستعد بالله منه؛ فإن الفقر منقصة للدين، مدهشة للعقل، داعية للمقت".

ولما أخذ ابن أبي الحديد في شرح هذه الكلمات، صدره بقوله: هذا موضع قد اختلف الناس فيه كثيرا، ففضل قوم الغنى، وفضل قوم الفقر؛ فقال أصحاب الغنى: قد وصف الله تعالى المال فسماه خيرا فقال: (إِنِّي أُحِبُّتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي)، وقال ممتنا على عباده، واعدًا لهم بالإتعام والإحسان: (وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَبِينُ)، وقال: (وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا)، وقال النبي، صلى الله عليه وآله وسلم: "المال الحسب، إن أحساب أهل الدنيا هذا المال". وقال عليه السلام: "نعم العون على تقوى الله المال". [شرح نهج البلاغة: 4/390].

ثم ذكر أن الأعمال الجليلة لا تكون إلا بالمال، كالحج والجهاد والزكوات والصدقات. ثم نقل في ذلك كلام الحكماء، وأبياتا من كلام الشعراء، منها:

المال أنفع للفتى من علمه      والفقر أقتل للفتى من جهله

ما ضرَّ من رفع الدراهم قدره      جهل يناط إلى دناءة أصله

وقول الآخر:

ولم أر بعد الدين خيرا من الغنى      ولم أر بعد الكفر شرا من الفقر

إلى غير ذلك من كلام العلماء، وحكم الحكماء. ثم ذكر مقالات من يحمد الفقر ويذم الغنى.

وللصوفية في هذا أيضا خلاف واختيارات، يطول شرحها، ويرجع الكلام فيها إلى باب

التوكل والزهد.

والذي تقتضيه ظواهر الشريعة، وسيرة النبي، صلى الله عليه وسلم، وأصحابه وأفاضل التابعين ومن بعدهم؛ أن ترك الأسباب، والاعتماد على السؤال والتكفف، هو مذموم. وأن الاكتساب واقتناء المال، للقيام بالضروريات من المأكل والمشرب والملبس للنفس ولمن يعوله، ممن تجب نفقته عليه؛ هو من الأمر اللازم، وأن الاكتساب وإعمال الأسباب، بقدر الحاجة حتى يستغني عن الناس؛ هو من تمام المروعة وعزة النفس.

ولهذا ورد عن النبي، صلى الله عليه وسلم، وهو سيد العالمين، وأعظم الزاهدين، في دعائه المشهور: "اللهم إني أسألك العفاف والكفاف، والغنى عن الناس". وفي "الصحيح"، أنه لما عاد سيدنا سعد بن أبي وقاص في مرضه الشديد، وأراد أن يتصدق بماله كله؛ رده عليه، صلى الله عليه وسلم، قائلًا له: "لأن تترك ورثتك أغنياء، خير من أن تتركهم عائلة يتكففون الناس"، أو كما قال، عليه السلام.

كما ورد عنه أنه قال للرجل الذي جاءه وهو يتكفف الناس: لأن تحتطب حطبًا وتبيعه في السوق، خير لك من هذا. وهذا الحديث أظنه في "صحيح" البخاري، وهذا معناه لا لفظه؛ إذ لم يمكنني في هذه الساعة مراجعته.\*

والحاصل أن اتخاذ الأسباب لأجل تحصيل النفقة على النفس والأولاد وما يتبع ذلك، هو من الواجبات. وهو مع ذلك من أفضل العبادات، فعن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: "العائل على أهله وولده، كالمجاهد المرابط في سبيل الله". وعن عمر بن الخطاب، أنه قال: لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق، ويقول: اللهم ارزقني، وقد علمتم أن السماء لا تمطر ذهبًا ولا فضة. وورد عنه، عليه الصلاة والسلام، أنه قال: "خيركم من لم يدع آخرته لدنياه، ولا دنياه لآخرته". وفي بعض الأحاديث تفضيل القائم بالسعي في معيشتة ومعيشة أهله، على المنقطع للعبادة [إذ] قيل له: ما رأينا بعدك يا رسول الله أعبد من فلان، وأنه كان لا ينفقل من صلاة، ولا يفطر من صيام، قال النبي، صلى الله عليه وسلم: "فمن كان يمونه ويقوم به؟" قالوا: كنا. قال: كلكم أعبد منه. قال صاحب "العقد": وقد جعل الله طلب الرزق مقصورًا على الخلق كله، من الإنس والجن والطير والهوام، منهم بتعليم، ومنهم بالهام. وأهل التحصيل والنظر

(\* نعم، هذا الحديث في صحيح البخاري (195/1) ونصه: "لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعهها، فيكف الله بها وجهه، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه". أ. م.

يطلبونه بأحسن وجوهه، من التصرف والنظر والتحري، وأهل العجز والكسل يطلبونه بأقبح وجوهه، من السؤال والاتكال والخلابة والاحتيال.هـ.

**قلت:** وأهل عصرنا يطلبونه بالعقود الفاسدة، والطرق الخارجة عن منهج الشريعة، من الربا وأنواع الخداع، وأكل أموال الناس بالباطل، والتنافس في ذلك، والتغالي في جمع الأموال وادخارها من غير أداء حقوقها، والإقبال على ذلك، حتى صار هجيرا هم اليوم الكلام في الاجتماعات والخوض في ذلك، ولا كلام لهم سوى فلان عنده كذا، وفلان اشترى أرضا وشيد فيها عمارات تغل له كذا وكذا في الشهر. فنسوا بهذا ذكر الله، فأتساهم ذلك ذكر هازم الذات. والله سبحانه يلهمنا وإياهم طريق القناعة.

ولهذا، فإن من اقتنى مالا أو ضيعة، من عقار ورباع، مقدار ما يعيش هو وأهله به، فأمسك عن التكاثر الذي يليه، كما قال تعالى: (أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ)، واتخذ القناعة حدا لهذا التكاثر؛ فهذا لا بأس به، ولا مانع منه.

### [كلام حجة الإسلام الغزالي في التوكل والادخار]

ولا يقدح في التوكل مثل هذا الادخار؛ ففي "الإحياء"، عند الكلام على طول الأمل الذي ينشأ عنه الادخار، في باب (أحوال المتوكلين في التعلق بالأسباب)، وفرق في ذلك [بين] القوي والضعيف، وقسمه بين من لا يشغله الاهتمام [ب] المعيشة عن الله، وبين من شغله، فقال: "فإن كان يستشعر في نفسه اضطرابا يشغل قلبه عن العبادة والذكر والفكر، فالادخار له أولى. بل لو أمسك ضيعة يكون دخلها وافيًا بقدر كفايته، وكان لا يتفرغ قلبه إلا به، فذلك له أولى؛ لأن المقصود إصلاح القلب ليتجرد لذكر الله. ورب شخص يشغله وجود المال، ورب شخص يشغله عدمه؛ والمحذور ما يشغل عن الله عز وجل، وإلا فالدنيا في عينها غير محذورة، لا وجودها ولا عدمها. ولذلك بُعث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلى أصناف الخلق، وفيهم التجار والمحترفون، وأهل [الحرث] والصناعات؛ فلم يأمر التاجر بترك تجارته، ولا المحترف بترك حرفته، ولا أمر التارك لهما بالاشتغال بهما. بل دعا الكل إلى الله

تعالى، وأرشدهم إلى أن فوزهم ونجاتهم في انصراف قلوبهم عن الدنيا إلى الله تعالى. وعمدة الاشتغال بالله، عز وجل، القلب؛ فصواب الضعيف ادخار قدر حاجته". هـ[4/198].

### [ما كان عليه حال الإمام الغزالي في الكسب والادخار]

قلت: ويؤخذ من ترجمة حجة الإسلام التي ذكرها العلامة ياقوت في "معجم البلدان"، أن الشيخ، رحمه الله، كان يأخذ بهذا الطريق من ادخار الكفاف الذي يغنيه عن الناس، فإنه قال في ترجمته، إذ أشاد بذكره، فقال:

"هو الإمام المشهور، صاحب التصانيف التي ملأت الأرض طولا وعرضا. قرأ على أبي المعالي الجويني، ودرس بالنظامية بعد أبي إسحاق، ونال من الدنيا أربه، ثم انقطع إلى العبادة". الخ[6/71].

فربما يفيد هذا أن أبا حامد قد كان يدخر من مدخول راتب المدرسة النظامية، التي كانت من تأسيس نظام الملك، الذي كان يرتب لهذه المدارس الرواتب الفائقة، ويعين لها الأجور الوافرة، التي تغني المدرس بها، فجمع من ذلك مالا اقتنى به ضياعا كانت له الكفاف والعفاف، والغنى عن الناس؛ فزهد بعد ذلك في الدراسة واتخاذ الأسباب، واكتفى بما اقتناه من ذلك، وأعرض عن الازدياد من الدنيا والتكاثر منها، واتخذ القناعة، التي هي مال لا يقنى، وأقبل على العبادة والتهدد، ورمى ما كان له من التقدم والجاه، وإقبال الدنيا عليه، ورغبة نظام الملك الذي كان في وقته مطمح الأنفس، وبحر الجود والكرم، والمُعطي لأهل العلم منتهى الآمال، وتقريبهم إليه في كل الأعمال. ولكنه اختار القرب من علام الغيوب، وأثر ما يصلح القلوب، على ما يفسدها من كسب الجاه والمال، الذي، وإن ادخره هو، عن قريب منتزع منه ومسلوب. فرحمة الله عليه ورضي عنه، ووقفنا لاتباع أمثال هؤلاء الأعلام، مصابيح الدين وحماة دين الإسلام.

\* \* \*

## [رجوع المؤلف إلى إتمام الكلام على ما أصابه في ولاية القضاء، واستغفاره من إثارة هذا الموضوع]

والآن أقول: إن ما قدمته من تلك الأوزار، التي كانت اتباعا للهوى وانتهاجا لخطوات الشيطان؛ إنما كان تسليية للنفس، التي كان يشغلها الاهتمام بذلك، جريا على الأخلاق البشرية التي تود الانتقام من كل من يُسئ إليها ويؤذيها، ويكدر صفاء أوقاتها من غير سبب. وإنما هو لقضاء حاجة خارجة عن الحق؛ بل هي مجرد إساءة وإجرام. وذكرت قضية ابن زمرك مع ابن الخطيب.

وإني أستغفر الله من تسطير ذلك في هذا الكتاب، ولكن يخفف ذلك ما قدمنا أنه ذكرى واعتبار، وتصبر وتسليية لما في النفس من الأكدار. وفي "الهمزية":

فأتأسوا بمن مضى إذ ظلمتم فالتأسى للنفس فيه عزاء

ولكن الأولى في التأسى والاعتبار، لذوي الأفهام وذكاء الأبصار، هو الرجوع في ذلك إلى كتاب الله العزيز، الذي هو قدوة للعارفين، وفيه علم الأولين والآخرين، [وقوله تعالى: (فاصبر كما صبر أولو العزم من الرسل)؛ إذ قاسى، صلى الله عليه وسلم، من قومه ما قاسى، ورأى منهم من الإذابة والإهانة في الصباح والمساء ما لا يتحملة إلا من أيد من الله بتأييده ونصره، وأمهده الله بتحملة وصبره، حتى خرج فارا من مسقط رأسه، ومسكن آبائه وأجداده، إلى المدينة المشرفة، التي سخر له فيها الانتصار، فقابلوه بفرح وسرور، ومزيد الإعظام والإكبار، وأحبوه وحبوا من هاجر معه من أصحابه، وآثروهم على أنفسهم بمالهم ومساكنهم وأهلهم، وقد مدحهم الله بقوله: (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ). (\*)

ثم أعقب الله ذلك العسر يسرا، وأعاد تلك الشرور خيرا ونصرا؛ ففتح الله عليه مكة، وكان ذلك فتح الفتوح، إذ قال تعالى ممتنا عليه: (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا لِيُغْنِيَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيَمُتَّعْ بِنِعْمَتِهِ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا وَيُنصِرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيمًا) (\*\*);

(\*) الحشر: 9

(\*\*) الفتح: 3



فاتفتحت قلوب الأعداء لتلقي الوحي واجتمعت على محبته، عليه السلام، ومحبة ما أتى به من النور، وصار الناس يدخلون في الدين أفواجا، فبان صدق قوله، عليه السلام: "إن النصر مع الصبر"، فأصبح عليه السلام، أعظم من كل ملك مظفر، وأعلى مقاما ومكانة من كل أمير مأمّر؛ تفد إليه الوفود أفواجا، لتقتبس من نور شريعته الغراء، إذ صار سراجا في الدنيا وهاجا، وأضحى المخالفون له والمحاربون، من المؤمنين الذين عزّوه ونصروه، واتبعوا النور الذي أنزل معه، أولئك هم المفلحون.

فليعتبر بهذا المعبر، وليستبشر بحسن عاقبته المصطبر، والعاقبة للمتقين.

\* \* \*

### [ كلام المؤلف على محبته للعلوم الإسلامية ]

ثم أكرر لك، أيها الناظر المستبصر، في هذا الكتاب الخارج في موضوعاته عن الإطناب، والمتتبع للمناسبات في كل باب، حتى يتلقاه من لا يقدر مسائل العلم قدرها، ولا يدوق حلوها، ويعدها من إضاعة الوقت في غير طائل، ولا يسعه شغله بالقال والقيل لفهم معنى القول ولا مقصد القائل؛ لأنني لا أبالي أن يتلقى ما في هذا الكتاب بحسن التلقي، أو يقابل بالرفض والتفويض لما ألقى؛ لأن الله تعالى ملأ قلبي بمحبة العلوم الشرعية الإسلامية على اختلاف فنونها، وخصوصا ما له تعلق بالقرآن والحديث، وأدواتهما التي تعين علي فهمها. ومن أهم فهمها، فهم الأحكام التي فيه، التي هي المقصود بالشريعة. ولهذا ورد في الحديث: "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ويلهمه رشده"، وفي هذا يقول الإمام الشافعي، رضي الله عنه:

كل العلوم سوى القرآن مشغلة إلا الحديث، وإلا الفقه في الدين

وهذا هو العلم الذي كانت تسافر في تحصيله الصحابة والتابعون، ومن بعدهم من العلماء الراسخين في الدين، ومنافرة علوم الملحددين، إلى عصرنا هذا الذي أدركنا فيه أشياخنا على هذا المنهج الصحيح.

ولا يرد علينا هنا ما يقال إن هناك [من] يسمى في هذا العصر علوما يرون أنها هي العلوم الواجب على الأمة تعلمها؛ من الطب والهندسة والفلسفة، واستنباط الخواص الأرضية

من الأمور الحربية والأدوات البيئية في الاستعمال وتقضية الأوقات، من العجائب السحرية؛ فأقول لك: إن هذه الأمور تضاف إلى الصناعات، ولا تعد من العلوم.

### **[الصناعات المستحدثة من الفروض الكفائية في الإسلام]**

ثم إن الصناعات المحتاج إليها في العادة، من البناء والنجارة وسائر الحرف المهمة، سواء كانت قديمة أو مستحدثة، وهي مهمة في حماية دين الأمة ودنياها؛ لا تحرمها الديانة الإسلامية، بل تجعلها من الفروض الكفائية. وذلك لا يتقيد بنوع من أنواع الصناعات، إلا ما كان منافياً لأحكام الديانة الإسلامية؛ وذلك كله مقرر في كتب الفقه.

### **[كلام أمير المؤمنين، سيدنا علي، في موضوع العلم والعلماء]**

وعليه؛ فالعلم الديني الذي نحن نتكلم عليه، غير هذه الصناعات، بل العلم الذي نتكلم فيه، ونرجو الثواب عليه، هو ما بينه أمير المؤمنين، سيدنا علي، كرم الله وجهه، إذ قال: "يا كميل: إن هذه القلوب أوعية، فخيرها أوعاها، فاحفظ عني ما أقول لك. الناس ثلاثة: فعالم رباني، ومتعلم على سبيل نجاة، وهمج رعاغ أتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجأوا إلى ركن وثيق. يا كميل: العلم خير من المال: العلم يحرسك، وأنت تحرس المال. المال تنقصه النفقة، والعلم يزكو على الإنفاق، وصنيع المال يزول بزواله. يا كميل: العلم دين يداين به، به يكسب الإنسان الطاعة في حياته، وجميل الأحدث بعد وفاته. والعلم حاكم، والمال محكوم عليه. يا كميل: هلك خزأن الأموال، وهم أحياء، والعلماء باقون ما بقي الدهر: أعيانهم مفقودة، وأمثالهم في القلوب موجودة".

ثم أشار له، رضي الله عنه، أن العلم الرباني يبقى وجوده مع تطاول الأزمان. ثم استدرك ذلك بأن الأرض لا تخلو منهم، بقوله: "اللهم بلى؛ لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة: إما ظاهراً مشهوراً، أو خائفاً مغموراً". [نهج البلاغة: 179/2]. إلى آخر كلامه، الذي قدّمنا الكلام في موضوعه سابقاً.

**قلت:** وهؤلاء العلماء الربانيون الذين أشار إليهم أمير المؤمنين، هم علماء الكتاب والسنة. ونحن نتبع لأثرهم [في] الرواية، وإن قصرنا عن عملهم في الدراية. نعم؛ نعتقد أن من حاد عن طريقهم، ولم يأخذ بإرشادهم في وقتنا الحاضر، هو من القسم الثالث، الذي قال فيه أمير المؤمنين، رضي الله عنه، إنهم همج رعا، أتباع كل ناعق، إلخ.

### [ تعذر العزلة التامة، ومسألة تغيير المنكر ]

**قلت:** ولهذا صار الواجب في عصرنا هذا الاعتزال، والتخلي عن المخالطة ما أمكنه، عسى أن يسلم، إن أمكن له ذلك. على أن العزلة التامة عن هذه الضلالات، والحياد الكلي عن هذه الجهالات، كاد أن يكون من قبيل المتعذر، لاختلاط الحابل بالنابل. والتبس الخائن بالأمين، وعم الظلام سائر الأماكن. وهنا ينطبق قوله، عليه السلام، الذي بين فيه الطريق المنجي بما أمكن: "إذا رأيت الناس قد مرجت عهودهم، وخفت أمانتهم، وصاروا هكذا - وشبك بين أصابعه - فالتزم بيتك، وكف عنك لسانك، وخذ ما تعرف، ودع ما تنكر، وعليك بخويصية نفسك، ودع أمر العامة".

وليت ويا ليت أن يمكن لنا العمل بهذا الحديث؛ لأنك [وإن] لزم بيتك، أتاك من يدخلك في هذه المعامع، ولو من الأهل والولد، ولو بالسمع والسكوت، وحسبك من شر سماعه. اتخذ جماعة من أهل البر والتصوف هذه الطريق؛ ولكن تخلوا عن الأهل والولد، واستوطنوا المهامه والقفار، وتباعدوا عن المدن والأمصار، واستوحشوا من الخلق ولم يأنسوا إلا بالواحد القهار. وهذه الطريقة عزيزة الوجود، قلما تتفق وتتم إلا بالأفراد. وطالما ندبوا إليها أعلام الأخيار، وأفاضل الزاهدين الكبار، عند اشتداد الفتن، وتلاطم أمواج البدع، بل عموم الكفر أو مقدماته في كل مكان وزمان؛ بالارتحال عن تلك الأمكنة إلى سواها، إن وجد السالم من ذلك، ولو إلى رعوس الجبال. وقد أوعب الكلام في موضوعنا في "الإحياء"، في كتاب السفر.

وإذا لم يمكن الارتحال بحال؛ فالزم بيتك، كما سبق، وفر من الناس فرارك من الأسد. وهذه الملمات المولمات، التي تنزل بهذه الأمة، لم تزل مستمرة منذ أعصار وقرون؛ وكل

قرن ينمو الشر فيه ويزيد، لقوله عليه السلام: "خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم"،  
ولقوله: "كل يوم والذي بعده شر منه".

وعليه؛ فكل ما وقع أو سيقع فقد أخبر به الرسول، عليه الصلاة والسلام. وكلما نزل في  
عصر وقطر شرّاً، إلا والربانيون الذين ذكرهم أمير المؤمنين، أنهم لا ينقطعون من هذه الأمة،  
وهي الطائفة التي أخبر بها من لا ينطق عن الهوى؛ يقومون بتغيير هذا المنكر النازل، والشر  
المغير.

ولكن منهم من يقدر على الإعلان بذلك والظهور، لكونه ذا صولة وقوة، ومنهم من يقوم  
بدفع هذا الشر النازل، والضلال المبين، في خفاء، لكونه ضعيفاً لا سطوة له؛ فيغير هذه  
المنكرات بقلبه، وهو أضعف الإيمان، كما في الحديث. وهو الذي يمكن في هذا الوقت الذي  
عمت فيه المنكرات، وأصبح الجهل علماً، والعلم جهلاً، والفسق عفافاً، والعفة فسوقاً،  
والهداية ضلالاً، والضلال هدايةً، وهكذا؛ ومن رام إنكارها علانية خيف عليه، وعلى الأقل  
ضلوه وجهلوه. وفي هؤلاء قال سيدنا علي: "وهم الأقلون عدداً، والأعظمون قدراً". ولهذا  
كان حسب أمثال هؤلاء، يسرون به مع أصحابهم، ويلقون إليهم ما ينفعهم من العلم، مع  
وصيتهم لهم بإذاعة الحق وإنكار الباطل ما أمكنهم، والصبر على ما يصيبهم من إذابة هؤلاء  
الضالين المضلين، بمقتضى قوله تعالى: (وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ  
فَلْيُكْفُرْ)، الآية [الكهف: 29].

### [ العارف سيدي محمد بن يحيى، والكلام على حديث "لا تزال طائفة من أمتي" الخ، ومسألة العزلة ]

ومن هؤلاء الربانيين، من يقرب عصرهم من عصرنا، [سيدي محمد بن يحيى]، العارف  
بالله الناسك، العلامة المشارك في العلوم الظاهرة، المنفرد بالعلوم الباطنة، ذو الكرامات  
العلية، والأحوال المرضية، كما وصفه بذلك صاحب "البيستان"، وهو تلميذ الإمام الشهير،  
سيدي أبي عبد الله، محمد السنوسي، مؤلف "السنوسية"؛ وذكر هذا المؤلف في "بستانه"  
عن أبي عبد الله ابن أبي جمرة، العلامة الورع، المشهور في عصره، أنه كان يقول:

"لولا أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: {لا تزال طائفة من أمتي - يعني هذه الأمة - قائمة على أمر الله، لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله}، لينس الإنسان في هذا الزمان من أن يجد أحدا منهم؛ لكن الحديث يرد هذا الإيأس، أو كمال قال؛ لكنهم في القلة، بحيث لا يعرفون. ومراده، صلى الله عليه وسلم، بهذه الطائفة أهل العلم. ثم قال: ويحتمل أن يكون مراده ما ورد في الحديث عن الأبدال. وقال ذو النون المصري: النقباء والنجباء، والبلاء والأخبار، والعمد والغوث. ويقال: القطب. ثم أطل في ذلك، حسبما هو مفصل عند أهل الباطن ومن تبعهم في ذلك".

[قال]: وقال ابن أبي جمرة، بعد أن ذكر عدد هؤلاء البلاء والنجباء، أو الأئمة الفضلاء، وما روي في عددهم ومقاماتهم، ومحل إقامتهم، ومن لقي بعضهم، ما لفظه: فطوبى لمن عرف واحدا منهم، ورءاه بعين التعظيم؛ فهم القوم لا يشقى جليسهم، نسأل الله أن يرحمنا ببركتهم بمنه وكرمه، أمين هـ. فقد قال شيخنا - يعني شيخ المترجم - سيدي محمد [بن] يوسف السنوسي، نفعنا الله به: هذا ما قاله هؤلاء الأئمة الأعلام في أزمنتهم الفاضلة الزاهرة بوجودهم ووجود أمثالهم، من سادات وعلماء كرام؛ فكيف لو رأوا زماننا هذا، آخر القرن التاسع؟ والله سبحانه المستعان. وما عسى أن يصف الواصف من شرور هذا الوقت وشرور أهله، وقد أغنى فيه عن الخبر العيان. والواجب قطعاً لمن أراد النجاة، بعد تحصيله ما يلزم من العلم، أن يعتزل الناس جملة، ويكون جليس بيته، ويبكي على نفسه، ويدعو دعاء الغريق، لعل الله سبحانه يخرق له العادة بفضله، فيحفظه من هذه الفتن المتركمة في نفسه ودينه، إلى أن يرتحل من هذه الدار بموته هـ. قال مؤلف كتاب "البستان": ولم أقف على وفاته. [البستان، في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان: 277].

قلت: وكونه من تلامذة الشيخ السنوسي، يعطي أنه كان من أهل آخر القرن التاسع، وممن شارك في القرن العاشر، والله أعلم.

ثم قال في "البستان": وكان من أكابر العلماء والأولياء، يقرئ الجان، رضي الله عنه، وله مكاشفات. [ص 279].

\* \* \*

## [مبحث في مسألة رؤية الجان، واختلاف أهل السير والتفسير في ذلك]

قلت: وفي قول المترجم: "إنه كان يقرئ الجان"؛ فيه وفيه، فإن الظاهر من كلامه أن الجان كانت تحضر مجلسه للقراءة على صورته الأصلية.

وهذا مخالف لنص القرآن وما عليه الجماعة، من أن الإنس لا يرى الجان على صورته. ولكن، كل ما هناك، أن القائل من أهل السنة بجواز رؤيته، أنه يرى على غير صورته، وإنما في شكل غير صورته، لأن الله تعالى خلق في الجن قدرة على التشكل، فيرى في صورة حيوان كالحيات وغيرها.

ثم اعلم أن تفصيل المذهب في هذه المسألة، يتحصل في أن جماعة من المفسرين مروا على ما دلت عليه آية سورة الأعراف، في قوله تعالى: (إِنَّهُ يَرَأَكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْتَهُمْ).

وعلى مقتضى هذا الظاهر، يستند ما نقل عن الإمام الشافعي، رضي الله عنه، من أن من زعم أنه رءاهم؛ ردت شهادته، وعزر لمخالفة القرآن.

ولكن الذي تحصل في المسألة أنها خلافية؛ فمذهب المعتزلة [النفي مطلقاً]، وأن الجن لا يرون ولا يظهرون للإنس أصلاً، ولا يتمثلون. وغالب جريان أهل التفسير على هذا، أو السكوت.

### ثم إن تفصيل هذا الموضوع؛ أنه يرجع إلى ثلاثة مباحث:

- هل رأى النبي، صلى الله عليه وسلم، الجن بصورهم في النفر الذي صرفه الله إليه في قوله: (وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ) إلخ، وفي قوله: (قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ) إلخ، وأنه اتصل بهم وقرأ عليهم القرآن؛ أم لا؟

- وهل إذ اجتمع بهم، صلى الله عليه وسلم، وقرأ عليهم القرآن، كان معه أحد من الصحابة أم لا؟

- وهل بعد هذا، سنح لأحد من الأمة أن يرى الجن في صورته الحقيقية أم لا؟

وفي ذلك أقوال: فعن أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قولان: فقال ابن عباس، كما في صحيح البخاري، أنه صلى الله عليه وسلم، لم يرههم ولم يجتمع معهم، ولم يقرأ عليهم القرآن. وإنما كان سماعهم القرآن اتفاقاً، حيث مروا به، فوجدوه يقرأ القرآن، كما يقتضيه قوله تعالى: (قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ) الآية.

وقال ابن مسعود: إنه اجتمع بهم، وقرأ عليهم القرآن، وكان هو ممن حضر. والرواية عنه في ذلك في صحيح مسلم. قال الحافظ ابن حجر، لما شرع في شرح قول البخاري، أول الكلام على تفسير سورة (قُلْ أُوْحِيَ)، وذكر ما ذكره سيدنا ابن عباس، وأنه حذف ما رواه فيه ابن عباس من قوله: ما قرأ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، على الجن ولا رءاهم، كما رواه بهذه الزيادة مسلم:

"فكان البخاري حذف هذه اللفظة عمداً، لأن ابن مسعود أثبت أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قرأ على الجن، فكان ذلك مقدماً على نفي ابن عباس. وقد أشار إلى ذلك مسلم، فأخرج عقب حديث ابن عباس: هذا حديث ابن مسعود عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "أتاني داعي الجن، فانطلقت معه، فقرأت عليه القرآن"، ويمكن الجمع بالتعدد، كما سيأتي". [فتح الباري: 8-473].

ثم أطل ابن حجر في هذه المباحث المتعلقة بسماع الجن القرآن، وما في ذلك من الروايات، وأخيراً مال إلى تعضيد رواية ابن مسعود، عند تصريح البخاري بقول ابن عباس مؤيداً لما ذهب إليه: "إنما أوحى إليه قول الجن"، مستدلاً بقوله تعالى: (قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ) الآية، قانلاً:

"هذا كلام ابن عباس، كأنه تقرر فيه ما ذهب إليه أولاً أنه، صلى الله عليه وسلم، لم يجتمع بهم؛ إنما أوحى الله إليهم بأنهم استمعوا. ومثله قوله تعالى: (وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصَبُوا) الآية. ولكن لا يلزم من ذكر اجتماعه بهم، حين استمعوا، أن لا يكون اجتمع بهم، ذلك كما تقدم تقريره". هـ كلام ابن حجر. [الفتح: 8-477].

وقد أطل أهل السير والتفسير، في مسألة الاجتماع بالجن والروية، إطالة مملّة. وقد اختصر بعض ذلك أبو حيان في "بحره"، وأشار إلى رواية ابن مسعود، التي تخالف رواية

ابن عباس، كما أشرنا إلى ذلك ونقلنا فيه كلام ابن حجر من ترجيحه رواية ابن مسعود، لاطلاعه على ما لم يطلع عليه سيدنا ابن عباس.

وعبارة أبي حيان: والذي يجمع اختلاف الروايات، أن قصة الجن كانت مرتين: إحداها حين انصرف من الطائف، وكان خرج إليهم يستصرخهم في قصة ذكرها أصحاب السير؛ فروي أن الجن كانت تسترق السمع، إلخ ما في السير.

وكنت أردت أن آتي بتلخيص "البحر"، ولكن وجدت أن تلخيص "النهر" أحسن وأجمع؛ فاقول: قال في "النهر"، الذي هو اختصار "البحر"، عند تفسير قوله تعالى: (قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ) إلخ:

"والمشهور أن هذا الاستماع هو المذكور في "الأحقاف"، وهي قصة واحدة، وقيل قصتان. والجن الذي أتوه بمكة، جن نصيبين، والذين أتوه بنخلة، جن نينوى. والسورة التي استمعوها، قال عكرمة: سورة (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ)، وقيل سورة (الرَّحْمَانُ). ولم تتعرض الآية، لا هنا ولا في "الأحقاف"، إلى أنه رأهم وكلمهم، عليه السلام؛ ويظهر من الحديث أن ذلك كان مرتين: إحداها في مبدأ مبعثه، عليه السلام، وهو في الوقت الذي أخبر فيه عبد الله ابن مسعود أنه لم يكن معه ليلة الجن، وكانوا فقدوه، صلى الله عليه وسلم، فالتمسوه في الأودية والشعاب، فلم يجدوه. فلما أصبح، إذا هو جاء من قبل حراء، وفيه: "أتاني داعي الجن، فذهبت معه، فقرأت عليه القرآن"، فانطلق بنا وأرانا آثارهم وآثار نارهم. والمرة الأخرى كان معه ابن مسعود، وقد انتدب الرسول، عليه السلام، من يقوم معه إلى أن يتلو القرآن على الجن، فلم يقم أحد غير عبد الله بن مسعود، فذهب معه إلى الحجون، عند الشعب، فخط عليه خطا وقال: "لا تجاوزه". فاتحدر عليه، صلى الله عليه وسلم، أمثال الحجل، يجرون الحجارة بأقدامهم يمشون، يقرعون في دقوقهم كما تفرع النسوة دقوقهن، حتى غشوه فلم أره، فقامت، فأومأ بيده إلي أن أجلس، فتلا القرآن، فلم يزل صوته يرتفع، واختفوا في الأرض حتى ما أراهم. الحديث. ويدل على أنهما قصتان، اختلافهم في العدد، فقيل سبعة، وقيل تسعة، وقيل غير ذلك. هـ [النهر: 8-344].

وهذا الجمع موافق لما قدمنا عن الحافظ ابن حجر. وفيه دليل على أن النبي، صلى الله عليه وسلم، رأى الجن، وكذلك رآهم ابن مسعود.



وهذه إحدى المسائل المختلف فيها؛ والمفسرون وأهل السير في ذلك طوائف: منهم من لزم السكوت عن ذلك، وقال: الذي في آية "الأعراف"، هو أن الإنس لا يرى الجن، وهو مذهب المعتزلة، وهو القول الذي يفهم من كلام بعض أهل السنة، كما للبيضاوي وغيره.

ومنهم من قال في هذه الأبحاث كلها: إن القرآن إنما قص علينا أن نفرأ من الجن استمعوا القرآن، إذ كان يتلوه، صلى الله عليه وسلم، فقالوا: (إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ) الآية، وقوله تعالى: (وَإِذْ صَرَّفْنَا إِلَيْكَ نَقْرًا مِنَ الْجَنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ) الآية، وقالوا: إن النبي، صلى الله عليه وسلم، لم يجتمع معهم، ولم يقرأ عليهم القرآن، وإنما سمعوا قراءته؛ وهذا هو قول ابن عباس.

ومنهم من قال: إنه اجتمع بهم، وقرأ عليهم القرآن. وفي بعضها حضر سيدنا عبد الله بن مسعود؛ وهذه روايته، وهي أيضا في "الصحيح".

وعلى هذا التعارض، انبنى الجمع، ورجح ابن حجر رواية ابن مسعود على رواية ابن عباس، لأن ابن مسعود اطلع على ما لم يطلع عليه ابن عباس، وزيادة الثقة مقبولة، كما تقرر في علوم الحديث.

### [اعتماد الإمام أبي حيان جواز رؤية الإنس للجن في غير صورته، وما استشهد به لذلك]

وممن اعتمد القول بجواز رؤية الجن من الإنس، بعد تشكلهم، العلامة أبو حيان، فقال في "البحر"، في تفسير سورة الأعراف (إِنَّهُ يَرْكُمُ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ): "أي أن الشيطان وهو إبليس يبصركم هو وجنوده ونوعه وذريته من الجهة التي لا تبصرونه منها؛ وهم أجسام لطيفة، معلوم من هذه الشريعة وجودهم، كما أن الملائكة أيضا معلوم وجودهم من هذه الشريعة، ولا يستنكر وجود أجسام لطيفة جدا لا تراها نحن؛ ألا ترى أن الهواء جسم لطيف؟ ندركه نحن، وقد قام البرهان العقلي القاطع على وجوده".

"وقد صح تصورهم في الأجسام الكثيفة، وروية بني آدم لهم في تلك الأجسام، كالشيطان الذي رآه أبو هريرة حين جعل يحفظ تمر الصدقة. والعفريت الذي رآه الرسول،

وقال فيه: "الولا دعوة أخي سليمان، لربطته إلى سارية من سواري المسجد". وكحديث خالد بن الوليد حين سير لكسر ذي الخلصة. وكحديث سواد بن قارب مع رنيه من الجن. إلا أن رؤيتهم في الصور نادرة، كما أن الملائكة تبدو في صور، كحديث جبريل، وكحديث الملك الذي أتى الأعمى والأقرع والأبرص؛ وهذا أمر قد استفاض في الشريعة، فلا يسن رده، أعني تصورهم في بعض الأحيان في الصور الكثيفة".

ثم صار أبو حيان يرد على ما ذهب إليه المعتزلة من نفي رؤيتهم على العموم، استدلالاً بالآية، وفي مقدمتهم الشيخ الزمخشري، إذ قال في تفسير الآية: وفيه دليل بين على أن الجن لا يرون ولا يظهرون للإتس، وأن إظهارهم أنفسهم ليس في استطاعتهم، وأن زعم من يدعي رؤيتهم، زور ومخرقة. هـ [تفسير البحر: 4-284].

أما رؤية الجن على صورته الأصلية [وكونه لا يصح]؛ فهو، فيما يظهر، محل اتفاق من أهل السنة والمعتزلة، وحاول [توجيه ذلك] صاحب "روح المعاني"، إلى أن ذلك في غير رسول الله، صلى الله عليه وسلم. وأما الرسول، عليه السلام، صاحب المعجزات الباهرات، التي خصه الله بها، وخرق له فيها العادة، فقال:

"وعندي أنه لا مانع من رؤيته، صلى الله عليه وسلم، للجن على صورتهم التي خلقوا عليها، فقد رأى جبريل، عليه الصلاة والسلام، بصورته الأصلية مرتين، وليست رؤيتهم بأبعد من رؤيته. ورؤية كل موجود، عندنا في حيز الإمكان".

ثم الحق بذلك الأولياء؛ لكن تعقب ذلك بقوله: لكن لم أجد صريحاً ما يدل على وقوع هذه الرؤية. ثم قال صاحب "روح المعاني": وأما رؤية الأولياء، بل سائر الناس لهم متشكلين؛ فكتب القوم مشحونة بها، ودفاتر المؤرخين والقصاص ملأى منها؛ وعلى هذا، لا يفسق مدعي رؤيتهم في صورهم الأصلية، إذا كان مظنة للكرامة. ثم قال: ومن هذا، يعلم أن القول بكفر مدعي تلك الرؤية، خارج عن الإنصاف، هـ [8-92].

### [التغالي الذي وقع في مسألة رؤية الجن]

قلت: وأما المتأخرون، فقد تغالوا في رؤية الجن. ويظهر من كلامهم، أن جماعة كانوا يجتمعون بالجن على صورهم الأصلية.

وقد علمت أن السلف الصالح: إما أمسكوا عن هذا، وإما صرحوا بأن من قال ذلك، كان فاسقاً مخالفاً لما نص عليه القرآن، كما تقدم عن الإمام الشافعي.

وأنا أقول: إن من تغالي المتأخرين في ذلك؛ ما تقدم عن اجتماعهم بمن سموه شمهورش، وقالوا إنه قاضي الجن، ورووا عنه، كما تقدم ذلك عن الشيخ فتح الله. ونحن إن اتبعنا ذلك وقلنا به؛ فنقول: إنه كان على وجه الكرامة، كما أشرت إلى ذلك.

ولقد تغالى آخرون، بناء على قولهم بجواز الاجتماع بالجن على صورهم، [في] جواز الزواج بالجنية، والصلاة خلفهم، وانعقاد الجمعة بهم، وإقرائهم القرآن، وتعليمهم العلم. وقد نقل في هذا الموضوع العلامة ابن حجر الهيتمي، عن التاج السبكي وغيره، ما يدل على بعض ما قدمنا.

وبنى السبكي ذلك على أن الجن مكلفون بالشريعة كالإنس، لأنه صلى الله عليه وسلم، أرسل إلى الخلق كافة، كما في حديث مسلم: "وأرسلت إلى الخلق كافة".

ثم تعرض الهيتمي لمسألة نكاح الجنية، وذكر قول من أفتى بذلك، فقال: إذ الأصح أنه لا يصح نكاح آدمي جنية كعكسه، لأنهم غير جنسنا، فهم بمثابة بقية الحيوانات. قال: وقد وقع لنا في ابتداء الطلب، أن بعض مشايخنا، ممن جمع بين العلم والصلاح، قرر صحة أنكحتهم، فتوقفنا فيه، وبحثنا معه في ذلك، ثم جاءنا في يوم فقال: رأيت النبي، صلى الله عليه وسلم، البارحة في النوم، فسألته عن ذلك، فقال لي: أيحل نكاح البقرة؟!، أي فلا يحل نكاحهم، لأنهم من غير الجنس. ويؤيد ذلك قوله تعالى ممتنا علينا: (والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً)، فلو جاز التزوج منهم، لغات ذلك الامتنان؛ فعلم أن الآية دالة أيضاً على عدم نكاحنا منهم، وهو المعتمد. هـ [الفتاوى الحديثية: 170].

### [خلاصة هذه المسألة، وما يجب الجزم به]

قلت، وأنا أقول: إن إطالة الأبحاث في هذه المسألة، مما لا فائدة فيه ولا طائل تحته. والذي يجب الجزم به، هو أن الجن جنس من أجناس الموجودات، التي خلقها الله تعالى، ونص القرآن على أنهم يرونا ولا نراهم، كما نص قوله تعالى: (إنه) أي الشيطان (يرأكم هو وقييله من حيث لا ترونهم).

وقد اتفق الأئمة أن الإنس لا يرى الجن في صورته الحقيقية. وذهب ابن عباس، رضي الله عنه، إلى أن النبي، صلى الله عليه وسلم، لم يجتمع بهم ليلة الجن في قوله تعالى: (وَأذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَقْرًا مِّنَ الْجِنَّ) الخ<sup>(\*)</sup>، وقوله تعالى: (قُلْ أَوْحِيَ). وخالفه ابن مسعود، كما تقدم، ورجح ابن حجر رواية ابن مسعود كغيره. وهل رءاهم، صلى الله عليه وسلم، في صورهم أو بعد تشكلهم؟ ولكن مقامه، صلى الله عليه وسلم، العظيم، الذي رأى سيدنا جبريل على صورته؛ يجعل أن رؤيته للجن في صورته أولى. وبذلك قال صاحب "روح الباني"، وقدما الكلام في ذلك.

أما غيره، صلى الله عليه وسلم، من أهل الهداية والصلاح والنسبة للولاية، فيمكن لهم رؤيتهم متشكلين، وهو الأقرب، أو على صورهم، إن حملنا ذلك على الكرامة. لكن قال العارف بالله، عمدة أهل الحقيقة، وإمام أهل التصوف الصادق والمرشد في الطريقة، سيدي محمد ابن عباد، إذ قال في "رسائله الكبرى":

"وأما رؤية الملائكة على الصور التي هم عليها، فلم ينقل عن أحد من الأولياء أنه رءاهم كذلك. والذي يظهر أن ذلك من خواص الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام. ولعل ما وقع للقاضي عياض في ذلك، إنما هو في ادعاء رؤيتهم على هذا الوجه، إذ بهذا الوجه قد يصح وجود الإجماع. ومن ادعى ما يخالف الإجماع، فقد يكفر بذلك. وكلام عياض لم أقف عليه، ولم يتسع الوقت لاستعارة الكتاب الذي هو فيه. فهذا ما ظهر لي، والله تعالى أعلم؛ على أن التشاغل بمثل هذا فضول، إذ هو شيء لا يتعلق به عمل. هـ [ص35].

ويمكن أن يجعل كلام هذا العارف، هو المعتمد في المسألة. نعم، الذي دعانا إلى ذكر مسألة رؤية الجن، والاجتماع به من غير الأنبياء؛ إنما لبيان مقالات الأئمة في ذلك، لكثرة ادعاء المتأخرين لرؤية الجن، والمحادثه معه، وإقرانه القرآن، والرواية عنهم، كما سبق.

والخلاصة: إن الاجتماع بالجن، على غير صورته الأصلية، هي جائزة وواقعة من بعض البشر، وأما على صورته الأصلية فلا؛ إلا أن يدعى أنها كرامة. وهذا في غير الأنبياء، وخصوصاً نبينا، عليه الصلاة والسلام.

<sup>(\*)</sup> سورة الأحقاف: 29

ودعاوى جماعة من المتأخرين الاجتماع معهم، فينظر فيها؛ فإن كان ذلك من أهل  
الصلاح وتوسم الولاية؛ فإنه يمكن قبوله.

[إقامة ما يسمى بـ"الليالي" من بعض الطوائف،  
وإنكار ما يجري فيها]

وأما من هؤلاء المتلاعبين من أنهم يستخدمون الجان، ويسخرونهم في قضاء حوائج  
الناس، كشفانهم من الأمراض وغير ذلك؛ ولا سيما ما يصدر من بعض المتلاعبين الكذابين،  
الذين ينتمون لبعض الطوائف، كالعيسوية، التي يتحاشى شيخها لو كان حيا، أن يقبل  
انتماءهم إليه، بل يحكم بطردهم، [فلا].

[ب]أنهم يجعلون ذلك، ومن يساعدهم من جهلة العوام، وسيلة إلى اتصال بشوَاب  
النساء، بزعمهم أنهم لهم أسراراً واتصالات بالجنون، وأنهم يستحضرونهم، ويسمى كل  
واحد باسم خاص، ويلبس له كسوة خاصة، هذه صفراء، وهذه حمراء، يزعمون أنها كسوة  
ذلك الجن، فتتحشر إليهم في تلك الليالي، المظلمة بالذنوب، شوَاب النساء، ويئصل بهن ذلك  
الأفلاك الأثيم، فتمد له المرأة يدها وذراعها، وتكشف له كل ما يطلبه منها، ويصير يقبض على  
ما لا يحل له شرعا القبض عليه، وهو يذكر، فيما يتراءى لتلك النساء أنه يقرأ لهن، ويجزمن  
بأنه يزِيل عنهن ما بهن من الأدواء والأمراض.

وهذا النوع هو من أبعد الناس عن الإسلام، فضلا أن يكون بيده بركة. وربما ينادي في  
تلك الحالة اسم شيخه سيدي ابن عيسى، وربما يجيبه شيخه باللعنة المتواصلة، والتبري من  
هذا الكفر الصراح.

ولم يزل أشياخنا العلماء، قديما وحديثا، ينكرون هذه الأفعال، وهذه الليالي التي  
يتخذونها لذلك، ويقولون، كما كنا نسمع منهم، إنهم ينبغي أن يُذبحوا بالقصبة - زيادة في  
تعذيبهم - لا بالسكين. وربما يمنعون من ذلك بالقوة الحاكمة الصارمة، ويقبض على أصحاب  
هذه الأفعال، فيعودون لأعمالهم في الخفاء والسر. ولكن أظن الآن أن هذا انقطع من بلدنا،  
والله أعلم.

\*\*\*

## [مسألة مَسَّ الْجَنِّ لِلإِنْسَانِ، واختلاف أهل الإسلام في ذلك]<sup>(\*)</sup>

نعم؛ ورد من طريق، غير طريق هذا التلاعب المذكور، من مَسَّ الجن للإنس، وتخبيطه وصرعه، وهو ما يسمى عندنا بالجنون، أو إصابة الجن وامتزاجه بروح الإنسان وقد تصدى علماءنا لمعالجة هذا الداء الوبيل بالأذكار ونحوها، كما سيأتي.

أما المعتزلة، ومن تبعهم، فقد أنكروا إصابة الجن للإنس، وجعلوا الصرع ونحوه من قبيل الأدواء، وجعلوا الآية الكريمة، الصريحة في ذلك، من قبيل اتباع العرب في زعماتهم الكاذبة. وبهذا صرح زعيمهم الزمخشري، إذ قال في تفسير الآية: (الأ كما يَتَخَبَّطُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ)<sup>(\*)</sup>: أي المصروع، وتخبط الشيطان من زعمات العرب. ثم قال: ورأيتهم لهم في الجن قصص وأخبار وعجائب. وإنكار ذلك عندهم كإنكار المشاهدات. هـ [الكشاف: 1/286].

كما أبطل هذا المس، المصرح به في الآية الكريمة، أحد عظماء المعتزلة، وهو الجبائي، ورد به بوجوه. وقد نقل كلامه الفخر في "تفسيره" فقال:

قال الجبائي: الناس يقولون: المصروع إنما حدثت به تلك الحالة، لأن الشيطان يمسّه ويصرعه؛ وهذا باطل، لأن الشيطان ضعيف لا يقدر على صرع الناس وقتلهم. [353/2].

ثم صار يحتج بمقاله، ويرد مقالة المحتجين بالآية، وجعل ما يحدث من الفزع للناس ونحوه، إنما سببه الوسوسة، لضعف طبعه وغلبة السوداء، وجعل ذلك مثال ما يصرع الجبان من الموضوع الخالي. قال: ولهذا المعنى لا يوجد هذا الخبط في الفضلاء الكاملين وأهل الحزم والعقل، وإنما يوجد فيمن به نقص في المزاج، وخلل في الدماغ. ثم لما نقل الفخر كلام الجبائي، عظيم المعتزلة، بتمامه، قال: فهذه جملة كلام الجبائي في هذا الباب. [354/2].

ثم ذكر الفخر ما يوافقه من كلام القفال الشافعي، قاتلاً: وذكر القفال فيه وجهاً آخر، وهو أن الناس يضيفون الصرع إلى الشيطان وإلى الجن؛ فخطبوا على ما تعارفوا عليه.

<sup>(\*)</sup> سبق تناول بعض جوانب هذا الموضوع في الجزء الثاني من هذه "الفهرسة"، في سياق الكلام على حكم الكتابة لإخراج الجن من المصروع، ومسألة الرقى والعزائم والتمايم الخ. أ.م.  
<sup>(\*)</sup> سورة البقرة: 275

ثم سكت الفخر الرازي ولم يعقب النقلين بقبول صريح، ولا برد يرد فيه الباطل ويحقق الصحيح.

ولكن تصدى لرد هذا الرأي الباطل، والفكر العاطل، الإمام ناصر الدين، ابن المنير المالكي، في حاشيته: "الإنتصاف، على تفسير الكشاف" للزمخشري، بقوله:

"قال أحمد: قوله، أي الزمخشري، وتخبط الشيطان من زعمات العرب، أي كذباتهم وزخارفهم، التي لا حقيقة لها، كما يقال في الغول والعنقاء ونحو ذلك. وهذا القول على الحقيقة من تخبط الشيطان بالقدرية في زعماتهم المردودة بقواطع الشرع؛ فقد ورد: "ما من مولود يولد إلا يمسه الشيطان، فيستهل صارخاً"، وفي بعض الطرق: إلا طعن الشيطان في خاصرته، ومن ذلك يستهل صارخاً، إلا مريم وابنها لقول أمها: (إني أعيدُها بك وذرئتها من الشيطان الرجيم). وقوله، عليه السلام: "التقطوا صبيانكم أول العشاء، فإنه وقت انتشار الشياطين"، وفي حديث مكحول أنه مر برجل نائم بعد العصر، فركضه برجله وقال: لقد دفع عنك الشياطين، أو: لقد عوفيت. إنها ساعة مخرجهم، وفيها ينتشرون، وفيها يكون الخبثة، أي الخبطة من الشيطان، إي إصابة مسّ أو جنون.

ثم قال ابن المنير: واعتقاد السلف وأهل السنة، أن هذه أمور، (أي مسّ الجن للإنسان)، على حقائقها واقعة، كما أخبر الشرع عنها، وإنما القدرية خصماء العلانية. فلا جرم أنهم ينكرون كثيراً مما يزعمونه مخالفاً لقواعدهم. من ذلك السحر، وخبطة الشيطان، ومعظم أحوال الجن. وإن اعترفوا بشيء من ذلك، فعلى غير الوجه الذي يعترف به أهل السنة، وينبئ عنه ظاهر الشرع، في خبط طويل لهم؛ (فاحذرهم، قاتلهم الله أنى يوفون) هـ. [الانتصاف (بهامش الكشاف): 286/1].

وبكل حال، فمسألة وجود الجن وتخبطه في الإنس، مسألة خلافية، في القديم والحديث، بين أهل الإسلام السنيين وغيرهم:

فأهل السنة كلهم مجمعون على ما في القرآن، لأنه إمامهم وإمام كل مؤمن، من وجود الجن وتخبطه للإنسان، ومسه بالجنون والصرع ونحوه.

وأما غيرهم، من طوائف المعتزلة، فإن جلهم، فيما يظهر، وإن أقرروا بالجن، إذ لا يسعهم إنكاره، لأن إنكاره إنكار لنصوص القرآن، وذلك كفر صراح؛ وإنما قلنا: جل

المعتزلة، لأنه ورد عن الجاحظ، وهو رأسهم وإمامهم، وربما استقل فيهم بمذهب؛ أنه نقل عن شيخهم عمرو بن عبيد، فقال: سمع عمرو بن عبيد ناسا من المتكلمين ينكرون صرع الشياطين من المس، فقال: لو كان الشيطان لم يخطب أحدا، لما ذكر الله تعالى به أكلة الربا، فقليل له: ولعل ذلك كان مرة فذهب، قال: ولعله قد كثر فازداد أضعافا. قال: وما تنكرون من الاستهواء، بعد قوله تعالى: (كَأَلِي سَيْتُهُ الشَّيَاطِينُ). هـ من كتاب "حياة الحيوان" للجاحظ المذكور [67/6].

ومنه تعلم أن المعتزلة ليسوا متفقين كلهم على إنكار صرع الجن من المس، خلافا لما قاله بعض المفسرين، كما سبق عن "روح المعاني".

### [الصرع الذي يعالج بالأدوية الروحية، والتوجهات القلبية]

ولابن القيم في "زاده"، في ترجمة ما ورد في دواء الصرع، تفصيل حسن، بعد أن نقل ما في الصحيحين من ذكر المرأة التي أصابها الصرع على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وجاءت تشتكي إليه منه إلخ، قال: قلتُ الصرع صرعان: صرع يكون من الأرواح الخبيثة الأرضية، وصرع من الأخلاط الرديئة؛ والثاني هو الذي يتكلم عنه الأطباء في سببه وعلاجه. وأما صرع الأرواح، فأنتمهم وعقلاؤهم يعترفون به ولا يدفعونه، ويعترفون بأن علاجه بمقابلة الأرواح الشريفة الخيرة العلوية، لتلك الأرواح الشريرة الخبيثة، فتدافع آثارها، وتعارض أفعالها وتبطلها. قال: وقد نص على ذلك أبقراط في كتبه، فذكر بعض علاج الصرع، وقال: هذا إنما ينفع في الصرع الذي سببه الأخلاط والمادة. وأما الصرع الذي يكون من الأرواح، فلا ينفع فيه هذا العلاج. هـ [78/2].

ثم صار ابن القيم يرد على جهلة الأطباء وغيرهم، ونسبهم إلى الزندقة، الذين أنكروا صرع الأرواح، وأطال في الرد عليهم وإقامة الحجج في ذلك. ثم قال:

وبالجملة، فهذا النوع من الصرع وعلاجه، لا ينكره إلا قليل الحظ من العلم والعقل والمعرفة. وأكثر تسلط الأرواح الخبيثة على أهله، تكون من جهة قلة دينهم، وخراب قلوبهم وأسنتهم من حقائق الذكر والتعاويد والتحصينات النبوية والإيمانية. [79/2].



ثم أطل في هذا الموضوع، ومضمنه إثبات أن الصرع يكون من قبل الجن، وهو الجنون، كما صرح به القرآن والحديث، وناهيك بإثبات ذلك قوله تعالى: (كَأَلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ)، حسبما سبق، والحديث الذي في الصحيح، ففي "المواهب"، في دواء الصرع، ما لفظه: في "الصحيحين" أن امرأة أتت النبي، صلى الله عليه وسلم، فقالت: إني أصرع، وإني أتكشف، فادع الله لي؛ فقال: "إن شئتِ صبرتِ، ولك الجنة، وإن شئتِ دعوتُ الله لك أن يعافيك"، فقالت: أصبر، قالت: فإني أتكشف، فادع الله أن لا أتكشف؛ فدعا لها. [151/2].

ثم ذكر في "المواهب" تقسيم ابن القيم، والنوع الذي يعالجه الأطباء، وهو ما يكون سببه من الأخلاط والنوع الذي يعالجه بالأدكار، وهو ما يكون من صرع الجن. قال، ناقلا عن "الزاد":

فأما علاج صرع الأرواح، فيكون بأمرين: أمر من جهة المصروع، وأمر من جهة المعالج. فالذي من جهة المصروع، يكون بقوة نفسه، وصدق توجهه إلى فاطر هذه الأرواح وبارئها، والتعوذ الصحيح الذي قد تواطأ عليه القلب واللسان؛ فإن هذا نوع محاربة. والمحارب لا يتم له الانتصاف من عدوه بالسلاح، إلا بأمرين: أن يكون السلاح صحيحا في نفسه جيدا، وأن يكون الساعد قويا. والثاني: من جهة المعالج، بأن يكون فيه هذان الأمران أيضا؛ حتى إن من المعالجين من يكتفي بقوله: اخرج منه، أو بقول: باسم الله الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ، أو بقول: لا حول ولا قوة إلا بالله.

قال ابن القيم: والنبي، صلى الله عليه وسلم، كان يقول: "اخرج عدو الله؛ أنا رسول الله". [قال]:

{ وشاهدت شيخنا - يعني ابن تيمية - يرسل إلى المصروع من يخاطب الروح التي فيه ويقول: قال لك الشيخ اخرجي، فإن هذا لا يحل لك، فيفريق المصروع. وربما خاطبها بنفسه، وربما كانت الروح ماردة، فيخرجها بالضرب، فيفريق المصروع ولا يحس بالألم. وقد شاهدنا نحن وغيرنا منه ذلك مرارا. وكان كثيرا ما يقرأ في أذن المصروع: (أَفْحَسَيْتُمْ أَمَّا خَلْقَتَاكُمْ عِبْنَا وَأَنْتُمْ إِبْنَا لَا تُرْجَعُونَ). وحدثني أنه قرأها مرة في أذن المصروع، فقالت الروح: نعم، ومد بها صوته. قال: فأخذت له عصا، وضربته بها في عروق عنقه، حتى

تخلت يداي من الضرب، ولم يشكّ الحاضرون بأنه يموت لذلك الضرب؛ ففي أثناء الضرب قالت: أنا أحبه، فقلت لها: هو لا يجبك. قالت: أنا أريد أن أحج به، فقلت لها: هو لا يريد أن يحج معك، فقالت: أنا أدعه كرامة لك. قال: قلت لا، ولكن طاعة الله ورسوله. قالت: فانا أخرج منه. قال: فقد المصروع يلتفت يمينا وشمالا. هـ من "زاد المعاد" [78/2].  
وهذه الجملة الأخيرة لم يذكرها صاحب "المواهب"، ولكن قال، وهو مقال ظاهر أنه من عندياته:

"ولقد جربت الإقسام بالنبي، صلى الله عليه وسلم، مع قوله تعالى: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ) إلى آخر سورة الفتح؛ في ابنتين صغيرتين صرعتا فشفيتا، قال: ومن الغريب قصة غزالة الحبشية، خادمتنا، لما صرعت بدرب الحجاز الشريف، واستغثت به، صلى الله عليه وسلم، في ذلك، فجيء إلي بصارعها في المنام، بأمره، صلى الله عليه وسلم، فويخته، وأقسم أن لا يعود إليها. فاستيقظت وما بها قلبه، ومن ثم لم يعد إليها، فله الحمد". هـ [المواهب: 152/2].

### [عود إلى حديث المرأة التي جاءت تشتكي إليه، صلى الله عليه وسلم، تشتكي ما يصيبها من الصرع]

ثم بقي علينا الرجوع لحديث المرأة التي جاءت تشتكي إليه، صلى الله عليه وسلم، أنها تصرع إلخ. أما الإمام ابن حجر، فجرى على لفظ الحديث في البخاري، إذ فيه: (باب فضل من يصرع من الريح)<sup>(\*)</sup>؛ إذ جعل صرع هذه المرأة من النوع الذي تكلم عليه الأطباء، وهو صرع الأخلاط، إذ قال في تفسير لفظ الترجمة (من يصرع من الريح): انحباس الريح قد يكون سببا للصرع، وهي علة تمنع الأعضاء الرئيسية من انفعالها منعا غير تام.

ثم بين سبب ذلك، ثم قال: وقد يكون الصرع من الجن. وذكر سببه، وأن هذا يجده كثير من الأطباء، وبعضهم يثبتته. وذكر أن ممن يثبتته من القدماء الحكيم أبقراط، وأشار إلى أن هذا لا ينفع فيه التداوي بالأدوية الطبية. [فتح الباري: 10-90].

(\*) صحيح البخاري: ج 4 ص 3.

ثم ذكر ابن حجر في روايته الحديث بعد هذا، حديثاً في التصريح بأن المرأة كانت أم زُفر. فهل هي قضية واحدة أو قضيتان؟

ثم بعد سرد الروايات، قال: وقد يؤخذ من الطرق التي أوردتها أن الذي كان بأم زفر، كان من صرع الجن، لا من صرع الخلط.

قلت: ولكن لم يجزم ابن حجر بأن هذه المرأة غير المرأة الأولى؛ ولكن ألفاظ الحديث ربما تشعر بأن القضية واحدة، ولهذا تراه أتى بعبارة التردد أثناء سرد الروايات، وعدم الجزم؛ فراجع كلامه في تفسير حديث المرأة الأولى .

### [فوائد هذا الحديث الشريف ]

ثم قال ابن حجر في فوائد هذه القضية:

وفي الحديث: فضل من يصرع، وأن الصبر على بلايا الدنيا يُورث الجنة، وأن الأخذ بالشدّة أفضل من الأخذ بالرخصة، لمن علم من نفسه الطاقة، ولم يضعف عن التزام الشدة، وفيه دليل على جواز ترك التدوي، وفيه أن علاج الأمراض كلها بالدعاء والالتجاء إلى الله، أنجع وأنفع من العلاج بالعقاقير، وأن تأثير ذلك وانفعال البدن عنه، أعظم من تأثير الأدوية. هـ انظر تمامه. [فتح الباري: 91/10].

قلت: وما قاله هذا الحافظ، صحيح لمن جربه؛ لا شك فيه، لأن تلك الأدعية وإن [لم] تؤثر في الحين، فهي تفرج عن المريض، ويستأنس بالله، إذ يفوض أمره إلى من خلق الداء والدواء.

ألهمنا الله المعرفة به، جل جلاله، والتوكل عليه، والاعتماد على جوده وكرمه، إنه لا يخيب راجياً.

وقد أطل الحافظ، الطيب الذكر، ابن القيم في ترجيح التدوي في هذا الداء بالأدوية الروحية، والتوجهات القلبية الموقنة بأن الكل منه وإليه، وإنما هي أسباب سببها خالق السبب والمسبب. كما أن هذا الحافظ جعل صرع هذه المرأة التي في الحديث، يحتمل أن يكون صرعها من الخلط أو من الجن، وهو الذي أيضاً يستروح من معنى كلام ابن حجر. والله أعلم.

وبهذا تعلم من كلام هذين الإمامين الجليلين، ابن القيم، وابن حجر، أن التداوي المؤثر في الصرع الجنى، هو التوجه إلى الله تعالى، وصدق التعلق به؛ إذ كان سيد الأولين والآخرين، كثيرا ما يداوي المرضى بالأدوية الإلهية، وهي الآيات القرآنية، كآيات الشفاء وغيرها.

والقرآن خير ما يداوى به الإنسان، كما في حديث ابن ماجه، وذكره في "المواهب". وكذلك الأدعية، ولا سيما الواردة في القرآن والأحاديث؛ فإن الدعاء عدو البلاء. وفي "المواهب": "ومن أنفع الأدوية الدعاء، وهو عدو البلاء، يدافعه ويعالجه، ويمنع نزوله، ويرفعه أو يخففه." [142/2].

ثم صار يبين أدبه ومواقع الإجابة ومظانها.

### [مواقع ومظان استجابة الدعاء]

قلت: ومبحث الدعاء وما ورد فيه، له أبواب خاصة في كتب الحديث وغيره، وفيه كتب خاصة، في الأدعية ومواقعها ومحلها التي تطلب فيه. والمراد هنا ذكر ما ورد عن النبي، صلى الله عليه وسلم، من التداوي بالأدوية الإلهية ومظانها، ولا سيما في هذا الدعاء الوبييل.

ومن مظانها ومواقع استجابتها المحلات المقدسة، والمقامات الشريفة المعظمة، كالكعبة الشريفة، والروضة النبوية، والتعلق بعباد الله الذين أنعم الله عليهم بالقرب منه؛ من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

ويعرفك هذا، أن هذه المرأة التي تقدم ذكرها، لما نزل بها هذا الدعاء الوبييل، أسرع إلى التعلق بهذا النبي الكريم، قاصدة رفعه عنها، فذكر لها ما تقدم، وأن هذه المرأة وغيرها، كن إذا أصابهن الجنون، جيء بهن إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، بل كان يوتى [إليه] بكل من مس، فيضرب، عليه السلام، على صدور أحدهم فيبرأ. وفي حديث المرأة المذكورة عن ابن عباس، عند البزار، أنها قالت في هذه القصة: إنني أخاف الخبيث أن يجردني، فدعا لها، فكانت إذا خشيت أن يأتيها تأتي أستار الكعبة، فتتعلق بها. [الباري: 91/10].

ومن هذا المعنى الدعاء عند زيارة الروضة الشريفة، لأنها، كما كان التعلق به، صلى الله عليه وسلم، في حياته، عند نزول هذه الملمات، يتعلق أصحابه به في كشفها، كاتحباس المطر، ونزوله فوق الحاجة؛ كذلك بعد وفاته.

### [من معجزاته، صلى الله عليه وسلم، كرامات الأولياء]

وأولياء هذه الأمة بعده هم خلفاؤه، فالتعلق بهم هو تعلق به، لأنهم نوابه بعده، وما يصدر عنهم من الخوارق والكرامات، هو من معجزاته، صلى الله عليه وسلم.  
فإذا سمعت ما وقع لبعض الأولياء، من تحكمهم في الجن، ومداواة من أصابوه، وإخراجه عنهم، كما يروى عن مولانا عبد القادر الجيلاني، أنه جاءه بعض أهل بغداد، وذكر أن له بنتا اختطفت من سطح داره وهي بكر، فقال له الشيخ: اذهب هذه الليلة إلى خراب الكرخ، واجلس عند التل الخامس، وخط عليك دائرة في الأرض، فرتل وأنت تخطها: باسم الله، على نية عبد القادر؛ فإذا كانت فحمة العشاء، مرت بك طوائف من الجن. ثم ذكر له صورهم المزعجة، وأنه سيمر به ملكهم في حفل عظيم، فيسأله عن حاجته، فيقول: قد بعثني إليك عبد القادر في شأن ابنتي؛ إلى أن اتصل البغدادي بالملك، فقال له ما شأنك؟ فذكر له قصة البنت، فقال الملك: عليّ بمن فعل هذا، فأتي بمارد ومعه ابنته، فسأله الملك، ما حمله على ذلك؟ فقال: إنها وقعت في نفسي. فأمر ملكهم به، فضربت عنقه، وأعطاه ابنته.

وهذا مضمن هذه القصة. فإن صحة الرواية عن الشيخ عبد القادر الجيلاني، فهي من الكرامات التي يعطاها بعض أولياء الله. ولا غرابة في ذلك من جهة القدرة الإلهية، لأن الشيخ عبد القادر، اتفق أهل الظاهر والباطن بأن الكرامات التي صدرت منه هي من الأمر المتواتر. ولهذا قال الإمام ابن عبد السلام، سلطان العلماء: ما بلغنا عن أحد بالتواتر إلا عن الشيخ عبد القادر. أو كلاما هذا معناه.

ثم أعقب الـدميري<sup>(\*)</sup>، بعد إتمام هذه القضية، بما يؤيدها من روايته [عن] إمام الصوفية وعميدها، أبي القاسم الجنيد، عن السري السقطي، أنه كان يقول: كنت يوما مارا بالبادية، فأواني الليل إلى جبل لا أنيس فيه، فبينما أنا في جوف الليل، ناداني مناد، فقال: لا تدور القلوب في الغيوب، حتى تنوب النفوس من مخافة قوة المحبوب. فعجبت وقلت: أجنبي ينادي أم إنسي؟ فقال: بل جني مؤمن بالله سبحانه، ومعى إخواني، فقلت: وهل عندهم ما عندك؟ قال: نعم، وزيادة. ثم صار كل واحد يتكلم بمثل هذا الكلام، انظر تمام ذلك.

\* \* \*

### [الرجوع إلى مسألة الرواية عن الجني التي ذكرها الشيخ فتح الله]

وما مرادنا إلا ذكر الرواية عن الجن، التي ذكرها الشيخ سيدي فتح الله البناني، عن قاضي الجن، كما سبق؛ وهي القضية التي استدعت الكلام على الجن، وإطالة الذبول في الأبحاث المتعلقة بالموضوع.

وعليه؛ فإذا صحت الرواية عن هذا الجن، فلا مانع من ذلك؛ إلا ما يخدش وجهها من كون القضية مرت عليها قرون، وهي في طي الخفاء مقبورة، لم يجر ذكرها عند أهل الحديث، ولا لهذا الصحابي الجني ترجمة في مؤلفات رواة الحديث مذكورة؛ وإن كان الشيخ فتح الله، رحمه الله، قد [جرح] للخروج عن عهدة التجهيل، ويذكر الكذب على الرسول، صلى الله عليه وسلم، الذي قال: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"؛ [إذ] قال في (التنبيه) الذي عقده إثر ذكر السند المذكور :

"تقدم لنا سندنا بالصحيح المذكور وغيره، من طريق الجان، عن شيخنا أبي إسحاق، عليه رحمة الكريم المنان. ولنذكر لك أيضا ما حرره الأكاير الأعيان، في مسألة تسليم السند، حتى لا يبقى إشكال".

ثم ذكر ما ذكره في "طبقاته"، في ترجمة الفقيه أبي الشتاء الأكراني، ما نصه: ومن مرويات شيخنا - وذكر تحليلته - نقلا عن والده، قال كاتبه بوشتي - وذكر دعوات - إنه لما

(\*) كتاب "حياة الحيوان" : 241/1

من الكرم علينا بالقدوم لحج بيت الله الحرام، فوصلت لمكة المشرفة - وذكر اليوم والشهر والعام، وهو عام 1289- قال: وتلاقيت فيها مع جلة من الأعلام، منهم الناسك المجاور، محمد محمود الصحراوي؛ فسألني عن سندي العالي للكتب الستة، وسماهم، فقلت: أرويه بالإجازة عن شيخنا سيدي محمد صالح الشرفاوي، وعن سيدي محمد صالح الرضوي البخاري، عن علي بن إبراهيم، عن المعمر، محمد بن عبد الفتاح، عن عبد الفتاح الجني، عن القاضي أبي محمد شمهروش، رضي الله عنه. قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "من اشتكى ضرورته، وجبت إعانتة"؛ فأفكر أن يكون القاضي شمهروش صحابيا بقايا بعد الألف، عملا بالحديث المروي في "مسلم"، بأن الصحبة تنقطع بعد المائة.

ثم ذكر الفتحة، من تمام كلام بوشتي، ما قاله العلماء في الحديث. ثم زاد في التأييد نقلا عن الإمام المحدث، الشيخ دحلان، صاحب "السيرة" الشهيرة، ما يؤيد هذا المقال، في كتابة طويلة، ذكرا الشيخ أبو الشتاء أنه نقل ذلك من خط الشيخ أحمد دحلان؛ ومن تلك الكتابة صدر بقوله: الحمد لله. الذي تقتضيه كثير من عبارات العلماء، أن الحديث المشهور، أي في انقراض من كان في عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، بعد المائة، لأنه ليس على عمومته، إلخ، قال: ورأيت في "سلك الدرر"، في ترجمة العلامة أحمد بن علي المنيني الحنفي الطرابلسي، وله، أي لصاحب الترجمة، رواية في الحديث عن والده، عن قاضي الجن عبد الرحمان، الصحابي الجليل، الملقب بشمهروش، فإنه اجتمع به والده في حدود سنة ثلاث وسبعين وألف (1073)، وآخاه وصافحه، وأمره بقراءة شيء من القرآن، فقرأه وهو يسمع. فلما أتم قراءته، قال له: هكذا قرأه عليه، النبي، صلى الله عليه وسلم، بين الأبطح ومكة. وتكرر اجتماعه بعد ذلك. وتوفي شمهروش المذكور في سنة تسع وعشرين ومائة وألف، وأخبر بوفاته الشيخ عبد الغني النابلسي. ووافق تاريخ وفاته فقد الجني شمهروش. هـ. قال الشيخ دحلان: ومقتضى قول العلماء: إن الصحابة كلهم عدول، أنه يصدق قوله في ادعاء الصحبة، لا سيما وقد قبل ذلك منه كثير من العلماء العارفين، بقرائن قامت عندهم، على ثبوت الصحبة، فلم يطالبوه ببينة، والله أعلم. هـ. من خط أحمد دحلان، بعد أن قرأته عليه وهو يسمع. هـ. ما كتبه لنا الشيخ المترجم عن والده، رحمه الله،

أي من ترجمة الشيخ فتح الله، لشيخه أبي الشتاء في كتابه "الطبقات" المسمى "بالمجد الشامخ".

### [رد ما استدل به الشيخ دحلان وغيره في مسألة الصحبة]

وبعد هذا كله، لا يخلو ذلك من استغراب واستبعاد. وأما قوله: ومقتضى قول العلماء: إن الصحابة كلهم عدول، أنه يصدق قوله في ادعاء الصحبة؛ فهذا كلام لا يصح أن يحتج به، إلا لو ثبت أن شمهروش كان من الصحابة - ومن أين ثبت أنه صحابي - فالاستدلال بهذا الكلام غفلة من الشيخ دحلان ومن تبعه فيه.

هذا، ولا يخفى [أنه] من الغرابة أن يكون شمهروش من الصحابة، وهو موجود في أواخر القرن الحادي عشر، ولا يظهر له أثر في القرون السالفة، ولا يأخذ عنه أحد. سلمنا أنه لا يظهر لكل الإنس، ولكن لا يظهر إلا لأولياء الله، على سبيل الكرامة. فلم اختصاص هذه الكرامة بأهل هذا القرن؟! هذا بعيد جداً.

وراجع ما تقدم في الكلام على إمكان رؤية الجن، لكن على وجه التشكل، لا على صورته الأصلية.

وراجع ما قدمناه في ادعاء الصحبة بعد المائة، في الكلام على المعمر رتن، وما نقلناه في ذلك عن الحفاظ من المحدثين وأصحاب الطبقات، مثل ابن حجر والذهبي. وكذلك ما قدمناه في قضية هامة ابن الهيم ابن إبليس، وادعاء أنه من الصحابة.

### [تلخيص

### ما تقدم في مسألة رؤية الإنس للجان]

والخلاصة هنا، أن رؤية الإنس للجان، منهم من أنكرها كلية، سواء في صورته أو مشكلاً، استناداً على قوله تعالى: ( إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْتَهُمْ )، وهو مذهب المعتزلة، وهو نص الإمام الشافعي، وأخرج من قال ذلك عن أهل الإسلام، لإنتكاره نص القرآن، وإن كان كلامه [ (\*) ليكون تابعاً لأهل السنة، وتقدم تفصيل ما في ذلك.

(\*) كلمة بخط غير واضح تعذر فهمها. أ.م.



وتقدم أن الأولياء وأهل الباطن متفقون على الجواز. وتقدم عن الديميري ما وقع لمولاي عبد القادر الجيلاني، وما حكاه الإمام الجنيد عن شيخه السري السقطي، وما تلقاه عن الجان من الكلام في الحقائق. هذا عند أهل الباطن من أولياء الله. أما أهل الظاهر، فإتهم [متفقون] على أن النبي، صلى الله عليه وسلم، بعث إلى الجن كما بعث إلى الإنس، وهو ما تقتضيه الآيات القرآنية، وأنهم مكلفون بفروع الشريعة كتكليف الإنس، وأنهم يعلمون القرآن والحديث، والحلال والحرام.

كما يجوز للإس بهذا، الأخذ عن علمانهم الذين يدينون بالدين الإسلامي، ويكون ذلك الثبوت خاليا من الاحتمالات والروايات المشوبة بالخداع، والتساهل في النقل عن أهل الغفلة، ولا سيما من أهل التلبيس وادعاء الولاية والكشف، لجلب قلوب العامة وسلبهم لأحوالهم.

### [قوة الإيمان بالله، ومعرفة قواعد الدين، تقي من إغواءات الشياطين]

ويكثر ذلك في هذه العصور، فيمن يدعي التصوف الكاذب، بل والتجروء على ادعاء منزلة المشيخة، ويخلق منامات كاذبة، كما هو شهير اليوم عند المطلعين على أحوال الزوايا، التي فيها من مخالفة أركان الشريعة الخبايا، ولا سيما ما ورد من تسلط بعض الشياطين على الغافلين والناقصين في معرفة الديانة، من إغوانهم بظهور أن لهم كرامات، يخبرونهم بأنهم رأوه في مكة، أو يطيرون في الهواء، أو أنهم وصلوا إلى مقامات تسقط عنهم فيها التكاليف، كما وقع للشيخ عبد القادر الجيلاني، إذ هتف به هاتف، وهو في معبده، قانلا له: يا عبد القادر، موهما أنه من الله، قد أسقطنا عنك التكاليف. أو نحو هذا الكلام، فرد عليه الشيخ العارف بقوله: اخسأ يا لعين، لأنه عرف أنه هاتف شيطاني، وقد قيل له: بم عرفته أنه شيطان؟ فقال: بقوله: أسقطت عنك التكاليف؛ إذ لا يسقط التكليف عن المؤمن ما دام حيا.

وكل هذا لثبوت إيمانه، وكمال معرفته بالله، ورسوخ يقينه.

## [مقالة ابن تيمية في التنبيه من تلبيس الشياطين في التشوف للكرامات]

وقد نبه [ابن تيمية] على مثل هذا التلبيس، الذي يغترّ به من لا معرفة له بالديانة الإسلامية، أو لا رسوخ له في الإيمان والتقوى، واتباع السنة المحمدية، وتشوفه للكرامات، والخوارق للعادات، التي لم يكن يلتفت إليها أحد من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولا التابعين بعدهم من الراسخين في العلم.

ولفظ ابن تيمية في هذا الموضوع، بعد أن ذكر جزئيات من هذا الوحي الشيطاني، والغرور الإبليسي، الذي اغترّ به كثير ممن ينتمي لأهل التصوف، إما عن قصد، وإما عن غفلة، قال:

"وقد عرف من حيث الجملة أن لأولياء الله كرامات، وهو لا يعرف كمال الولاية، وأنها الإيمان والتقوى، واتباع الرسول باطنا وظاهراً. أو يعرف ذلك مجملاً، ولا يعرف من حقائق الإيمان الباطنة، وشرايع الإسلام الظاهرة؛ ما يفرق به بين الأحوال الرحمانية، وبين النفسانية والشيطانية، كما أن الرؤيا ثلاثة أقسام: رؤيا من الله، ورؤيا مما يحدث المرء به نفسه في اليقظة، فيراه في المنام، ورؤيا من الشيطان، فكذلك الأحوال؛ فإذا كان عنده قلة معرفة بحقيقة دين محمد، صلى الله عليه وسلم، أمرته الشياطين بأمر لا ينكره".

وأطال ابن تيمية في هذا الموضوع، فمن شاء تمام كلامه، فليراجع "تفسيره" لسورة الإخلاص. [ص118].

## [مسألة الرواية عن الجن، وما يلزم من شروط وإثباتات، لقبولها]

ولنرجع إلى إتمام الكلام على جواز الرواية عن الجن؛ فنقول: إذا ثبت أن الجن المسلمين هم مكلفون بالأحكام الإسلامية، من صلاة وصيام، ونحو ذلك من أركان الإسلام، وبنينا على القول بجواز الاتصال بهم وبوقوعه؛ فإنه يجوز تعليمهم القرآن والحديث، وغير ذلك من الحلال والحرام.

وإذا جاز تعليمهم، جاز التعلم منهم، والأخذ عنهم. ففي فتاوى الهيئتي الحديثية، عن السبكي، بأنهم - أي الجن - مكلفون بشريعته، صلى الله عليه وسلم، في كل شيء، لأنه إذا ثبت إرساله إليهم كإرساله لنا، والدعوة عامة، والشريعة عامة، لزمهم كل تكليف وجد سببه فيهم، إلا أن يدل دليل على التخصيص. قال:

"فنقول: تلزمهم الصلاة، والزكاة بشرطها، والصوم والحج وغيرها من الواجبات. ويحرم عليهم كل حرام. ولا يلزم ذلك في الملائكة، وإن قلنا بعموم الرسالة لهم، وهو الأصح عند جمع محققين، ويدل له حديث مسلم: "وأرسلت إلى الخلق كافة". وقد ورد في آثار كثيرة عن السلف، أن جمعا من الجن كانوا يقرأون القرآن عليهم، ويتعلمون العلم. وبالجملة؛ فالتكليف شرطه العلم؛ فما علموه لزمهم، وما لا فلا." انتهى كلام السبكي، بنقل الإمام الهيثمي في "فتاويه" [ص170].

قلت: وإذا ثبت أنهم كانوا - أي الجن - يقرءون القرآن على الإنس، ويتعلمون العلم منهم؛ فكذلك يجوز العكس، كما سلف.

### [ثبوت الكرامة لا بد فيها من صحة الرواية، عمّن صحّت ولايته]

وبهذا يتبين لك، إن صحّت الرواية عمّن قدمنا، وصحّ وجود هذا الجن المذكور، وصحّت رؤيته من وليّ صحيح الولاية، ويمكن أن تصدر عنه الكرامات، التي لا ارتياب فيها، ولا إغواء من شيطان جنّي ولا إنسي؛ فإن ذلك من الكرامات التي أثبتتها أهل السنة، وجعلوها من قبيل المعجزات النبوية، كما قال البوصيري:

والكراماتُ منهمُ معجزاتٌ حازَها من نوابك الأولياء

\* \* \*

وهنا تنمة لما قدمناه، في شأن الشيخ عبد القادر الجيلاني وما له من الكرامات، وأنه لم تصح كرامة بالتواتر إلا عن الشيخ المذكور، وأسلفنا النقل في ذلك عن عز الدين ابن عبد السلام أنفا؛ ولكن كان مجملا، حسبما نقلناه عن بعض أشياخنا.

ثم بعد هذا، وقفت على نسبة هذه المقالة لعز الدين، في "نشر المثاني" للعلامة القادري، في ترجمة شيخ الطريقة القادرية بمصر، الإمام الهمام، السيد بدر الدين القادري، بعد أن سرد نسبه لمولانا عبد القادر، ثم أشار لبعض مقالات الشيخ، رضي الله عنه، وكلها نقلا عن الشيخ أبي سالم العياشي في "فهرسته"، أنه قال:

"أخذت العهد على ربي أن لا يدخل النار أحدا من أتباعي إلى يوم القيامة. وصح أنه قال: إن لم يكن صاحبي جيدا فانا جيد. وقال فيه سلطان العلماء، عز الدين ابن عبد السلام: ما بلغت كرامات أحد مبلغ التواتر، إلا كرامات سيدي عبد القادر الجيلاني". هـ [نشر المثاني: 1/222]. وسياق الكلام كله من كلام الشيخ أبي سالم.

قلت: وقد تقدمت لنا في هذه "الفهرسة"، تلك الرويا التي رأينا فيها مولانا عبد القادر الجيلاني، التي أدها، إن صحّت، من المبشرات؛ إذ رأيت هذا الشيخ وسألته أن يحشرني الله تعالى في زمرة، فأجابني بـ(إيه)، أي نعم. وانظر تمامها في المراني التي رأيتها، وذكرتها سابقا.

\* \* \*

### [الرجوع إلى كلام الشيخ فتح الله بناني في مسألة الرواية عن الجن]

ولنرجع إلى ما تقدم من كلام الشيخ سيدي فتح الله بناني، في ادعاء الجن شمهورش الصحبة، وما يعتريها من الاسترابة.

ولكن وقفت بعد ذلك على ما يساعده من كلام غيره، في صحبة الجن، في الجزء الأول من "نشر المثاني"، ص: 116، وما بعدها، في ترجمة صاحب الخوارق والكرامات، سيدي ابن يحيى، وذكر عن الشيخ الإمام أبي العباس، أحمد بن محمد بن محمد ابن زكري، ووفاته سنة تسع وتسعين وثمانمائة، عن سيدي محمد الميورقي، عن حاكم الجان، عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "من تشكل على غير شكله، قدمه هدر". وحدثني بقضية قال: كان الميورقي هذا، إلخ الحكاية التي ذكر فيها أنه قتل حية سوداء، التي كانت من الجن، ومحاكمته عند أمير الجان، وقوله في المحاكمة: إنما قتلت حية، وقول الأمير للطالبيين لهذا

القاتل: لا سبيل لكم، واستدل على مقاله بقوله: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: من تشكل، إلخ ما سبق.

ثم ذكر ما هو قريب من هذه القضية عن أبي نعيم في "الحلية"، وذكر قضية الحية التي دفنها سيدنا عمر بن عبد العزيز، وإخباره أنه سمع هاتفا، وأنه قال له: إن كنت ممن يظهر إلا ظهرت لي. فقال: أنا من السبعة الذين بايعوا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في هذا الوادي، وإني سمعته يقول لهذه الحية: "التموتن بفلاة من الأرض، وليدقنك خير أهل الأرض يومئذ"، فبكى عمر حتى كاد أن يسقط عن راحلته.

قال في "نشر المثاني": وقضية وفد الجن على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مشهورة في "الصحيحين" وغيرهما. وفي الحكاية المتقدمة أن حاكم الجن سمع من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولا بُد في عيشه إلى زمان الميورقي، الذي حدث عنه. فإن الجن يعيش ويطول عمره كثيرا، ورد ذلك في أحاديث نقل بعضها الجلال السيوطي في "خصائصه الكبرى". وكذلك هاتف عمر.

ثم نقل في "النشر" عن ابن حجر في "الإصابة"، ما ذكره في أولها، في تعريف الصحابة، قال: ويدخل في قولنا "مؤمناً به"، كل مكلف من الجن والإنس؛ فحينئذ يتعين ذكر من حفظ ذكره، يعني في الصحابة، من الجن الذين آمنوا بالشرط المذكور. ورده على ابن الأثير في إنكاره ذلك.

ثم ذكر في "الإصابة" عن ابن حزم في "المحلى" [ما يفيد عدد الجن في الصحابة، قانلاً: فإن الله قد أعلمنا أن نفرا من الجن، آمنوا وسمعوا القرآن من النبي، صلى الله عليه وسلم؛ فهم صحابة فضلاء. [نشر المثاني: 117/1].

وانظر تمام كلام ابن حجر بتمامه في "النشر"، وفي "الإصابة".

وما ذكرت في هذه القضية؛ إنما هو خلاصة ما فيها، وإفادة أن ما ذكره الشيخ فتح الله بناتي، في قضية شمهروش، له أصل يمكن القياس عليه، وهو وجود شمهروش وحياته بذلك الزمن، وعده إياه من الصحابة. والعلم كله لعالم الغيب والشهادة، ولا إحاطة لغيره إلا بما أراده سبحانه وأطلع عليه.

وبهذا زال الإشكال، ولم يبق للنظر مجال؛ إلا في ثبوت مثل هذه القضية، الخارجة عن العادات، من وجه صحيح لا ارتياب فيه؛ من نقل الثقة، الذين لا يعترون بخرافات الغرائب، ولا يقبلون العجائب، من أهل الدعاوي الكاذبة، والخوارق المضلة.

فما ثبت لديك، ففسه بمعيار الشريعة، المحصنة بأسوار القرآن والسنة المنيعة. وما رأيت مخالفا لذلك، فأجعله وراء ظهره، وادفعه عن سديد فكره، والله الوافي.

### [من تتمات موضوع مسّ الشيطان للإنس؛ الكلام على ما عليه الناس الآن]

وهنا أذكر من تتمات الموضوع، ما عليه الناس في مسألة مسّ الشيطان وإصابته للإنسان، زيادة على ما تقدم، وهو هذا المس، وهذا التخبط، ربما يعترني في عصرنا بعض الناس، وله عندنا الآن ألقاب وأسماء؛ فمنه الجنون، وهو الحمق وفقد العقل، ومنه الوسواس، وهو اضطراب العقل وعدم الثبات والضبط للأمور. أما إصابة الجان واختلاطه به، ومسه له حتى يصرعه تارة، وتارة يعطل بعض أعضائه، فهو كثير ما يقع.

وكل هذا إذا عرض، يعد الآن من اضطراب الأعصاب وضعفها، فيعرض المريض على الطبيب. ولهذا الداء أطباء مختصون بمداواة هذا الداء، وغالب مداواتهم بإعطائهم الأدوية المسكنة والمهدنة، وإرشادهم إلى أعمال الرياضة، وسكنى البساتين والحدائق الخارجة عن المدينة، وترك الاشتغال، والسكون وترك التعب والاشتغال بالأمور المهيجة للأعصاب، والأخبار المقلقة المحركة للأكدار.

وفي الغالب، إن من كانت هذه العلة اعترته من الخيالات الشيطانية، والأوهام الروحانية، وهو القسم الثاني من قسمي الصرع الذي قدمناه عن ابن القيم، أنه لا تنفع فيه الأدوية الطبيعية؛ وإنما ينفع في هذه الحالة: الأذكار الإلهية، والتوسلات الربانية، والأدعية القرآنية والنبوية، والتعلق في ذلك بمالك الملك، الذي يطعمنا ويسقينا، وإذا مرضنا فهو يشفينا.

ولا بأس في ذلك بقصد مواضع الإجابة، من المواطن المقدسة؛ كالكعبة المشرفة، والروضة النبوية الشريفة، وأضرحة أولياء الله، الذين ثبت صلاحهم، وجربت بركاتهم؛

فإن في ذلك التعرض لنفحات الله. وبذكرهم تنتزل الرحمات، وبالذعاء عند مقاماتهم ترجى الإجابة، مع صدق النية، وإسناد التصرف إلى الواحد القهار.

وعلى هذا استمر العمل في مدينتنا تطوان، على أن من ابتلي بهذا المرض يقصد بعض الأضرحة، الذي ثبت إجابة الدعاء عندها، كقبر سيدي علي بن حرزهم، في قبيلة أنجرة، وضريح سيدي العربي غيلان، بمدينة أصيلة، والتبرك بالعين الجارية قرب ضريح سيدي عبد القادر التبيّن، والنقل والنضح بمانها. ولهذه العين قضية مع ملوك الجان مع هذا الولي المذكور، وقد ذكرت قضيتها في الجزء الأول، ولقد جرب الناس النضح بهذا الماء قديما، فوجدوا له أثرا.

وكان كثيرا ما يرشد إلى ذلك؛ الولي الصالح، سيدي عبد السلام ابن ريسون، لصهرنا، جد زوجتنا، الرجل الصالح، كبير أصحاب هذا الولي، وهو الفاضل السيد الحاج محمد الصفار؛ فإنه وقع لخدمة صغيرة له نحو هذا، فتوقفت حركة أيديها وأرجلها، فجاء إلى شيخه، سيدي عبد السلام المذكور، وحكى له ما وقع للخدمة الصغيرة؛ فأشار إليه بأن يزورها قبر سيدي عبد القادر المذكور، ويرش على أعضائها من تلك العين، المشهورة بالعينونة؛ فشفيت واستقام أمرها.

هكذا كانت تحكي صهرتنا، بنته السيدة فاطمة، رحمها الله، وأنها شاهدت الخدمة استقام أمرها ورجعت إلى حالها المعتادة.

وباب فضل الله واسع، وتخصيصه لأولياته وأهل حبه بما شاء من الكرامات، لا يرده راد، ولا يمنعه مانع. وانظر قوله، جل وعلا، في الحديث القدسي: "ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته، كنتُ سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها"، الحديث.

\* \* \*

## [مسألة الوصول إلى مكة للحج، عن طريق خرق العوائد والكرامات]

وهنا خطرت بباطني مسألة كنتُ سنلتُ عنها فيما سبق، وكنت أجبت عنها جوابا مجملا، مع ترددي في ذلك. وهي من الأمور التي عمت في هذا الزمان، من السفر إلى الحج في الطائرات التي صارت الآن من المراكب المعتادة. وذلك أتى أطلقت في الجواب، اعتمادا على ما وقفت عليه من كلام أبي إسحاق الشاطبي في "الاعتصام"، إذ قال في كلامه عن البحث في تقسيم العز ابن عبد السلام، البدع إلى خمسة أقسام إلخ، وألحق أبو إسحاق كل قسم بأنه داخل في المشروع، لا أنه بدعة. وذكر في فصل ما لا يتم الواجب إلا به، فقال:

"وأما ما قاله عز الدين، فالكلام فيه على ما تقدم، فأمثلة الواجب منها، من قبيل ما لا يتم الواجب إلا به، كما قال، فلا يشترط أن يكون معمولا به في السلف، ولا أن يكون له أصل في الشريعة على الخصوص، لأنه من باب المصالح المرسلة، لا البدع. أما هذا الثاني فقد تقدم. وأما الأول فلأنه لو كان ثم من يسير إلى فريضة الحج طيرانا في الهواء، أو مشيا على الماء؛ لم يعد مبتدعا بمشبهه كذلك، لأن المقصود إنما هو التوصل إلى مكة لأداء الفرض، وقد حصل على الكمال، فكذلك هذا". قال أبو إسحاق:

"على أن هذه أشياء قد ذمها بعض من تقدم من المصنفين في طريقة التصوف وعدها من جملة ما ابتدع الناس، وذلك غير صحيح". هـ [260/1].

ثم وقفتُ بعد ذلك على قول الإمام الخطاب في "شرح خليل"، في الكلام على الاستطاعة، في التنبيه السادس، إذ قال فيه: قال الشيخ زروق في "شرح الوغليسية": انظر هل يجب على أهل الخطوات؟ وإذا فعل هل يجزئه، أو لا بد من اعتبار فعله، صلى الله عليه وسلم؟ هـ (قلت)، أي قال الإمام الخطاب: أما الإجزاء، فالظاهر أنه لا مانع منه. هـ [294/2].

ومن "شرح" الزرقاني في قول خليل: {ووجب باستطاعة، بإمكان الوصول}: إمكانا عاديا، لا بطيران ونحوه؛ فلا يجب عليه، كما يفيد كلام بعضهم جزما، لأنه خلاف ما وقع



منه، صلى الله عليه وسلم. وتردد فيه الشيخ زروق. ذكره الحطاب عنه قائلا: أما الإجزاء، فالظاهر انه لا مانع منه، وأما الوجوب فمحل نظر. وقوله الظاهر إنه لا مانع منه، نقله الشيخ سالم بلفظ: أما الإجزاء، فلا مانع منه، وهو حسن، إذ لا يحتاج الإجزاء للاستظهار، بل يجزم به. هـ-[233/2].

وكتب "محشيه" الشيخ بناتي على قوله: لأنه خلاف ما وقع منه، صلى الله عليه وسلم، إلخ: الظاهر أنه لا دليل في هذا، لأنه صلى الله عليه وسلم، أمكنه الوصول العادي وغيره، والكلام هنا فيمن لا يمكنه الوصول العادي. هـ-[233/2].

ومن الخرشي ما لفظه: فمن أمكنه الوصول بطيران ونحوه، فلا يجب عليه، لكن لو فطه أجزاءه. هـ.

وفي "حاشية" الصعدي، في تفسير قوله (ونحوه): كان يحمله جان. هـ[شرح الخرشي للمختصر: 284/2].

### [رد ابن تيمية على ما كان شأنه من وصول بعض الناس طياراً إلى مكة، كرامة]

أما ابن تيمية، فإن الذي [يظهر] من كلامه، وإن سلم إمكان الوصول إلى البيت والوقوف بعرفة، على وجه الطيران في عصره؛ ولكنه يرى ذلك من تلاعب الجن بالإتس، وإن [وصل] بالإنسان إلى هذا المقام، ولكنه من الشيطان، وأنه من قبيل الرؤيا الشيطانية، التي هي إحدى الرؤى الثلاثة، إذ أشار إلى ذلك، وجعل موضوعه ما يعتز به الشيوخ المشار إليهم بالصلاح، في الحج بهم ووقوعه، وهم قاعدون في مقاعدهم وبلدانهم، ويراهم الواقف في عرفة، بعد أن ذكر أن هذا يقع كثيرا في الشرق وبلاد الكفر، وفي البلاد التي في أهلها إسلام وجاهلية وفجور، وإن كان الشيخ فيه إسلام وديانة، ولكنه عنده قلة معرفة بحقيقة ما بعث الله به رسوله، صلى الله عليه وسلم. [قال]:

"فتارة يحملون أحدهم في الهواء، ويقفون به بعرفات، ثم يعيدونه وهو لا يبس ثيابه، لم يحرم حين حاذى المواقيت، ولا كشف رأسه ولا تجرد عما يتجرد عنه المحرم. ولا يدعونه بعد الوقوف يطوف طواف الإفاضة ويرمي الجمار ويكمل حجه، بل يظن أن مجرد

الوقوف، كما فعل به، عبادة. وهذا من قلة علمه بدين الإسلام. ولو علم دين الإسلام، لعلم أن هذا الذي فعل ليس عبادة لله؛ وإلا من استحل هذا فهو مرتد يجب قتله". [ص119]. ثم ذكر ما هو متفق عليه من أركان الحج.

ثم إن ما قاله ابن تيمية، هو مبني على ما كان شأننا في زمنه، وفيما بعده، من أن من كرامات الأولياء الطيران في الهواء، والمشي على الماء، ووقوع ذلك لبعض الأولياء، وإيقاعهم الحج طيرانا، أي يطرون بأجسامهم كالطير، فيكونون كما قال تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الطيرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوْ السَّمَاءِ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ). وإن ابن تيمية كان يرى ذلك من قبيل إغواء الشياطين، إن لم يكن في الكل، فهو في الجمل، فيفقد في هذا الحج لعدم إمكان أداء أركان الحج وواجباته.

ولكن يمكن أن يقال إن هذه الكرامة، إن صحت، ووقعت من أهل الولاية الصحيحة؛ فهم أدرى بما يصح به الحج، لأن الولي الذي صحت ولايته، لا يكون جاهلا لما ورد: "ما اتخذ الله وليا إلا علمه". وهم الذين قال الله فيهم: (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ، الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ).

أما الجاهل الذي لا يعرف أحكام الحج، الذي هو أحد الأركان التي بني عليها الإسلام، فهذا إن ادعى الحج طيرانا، فهو كذاب أشر، وشيطان متلاعب، مضل للقاصرين من الشيوخ، الذين لا يعرفون حقائق الديانة الإسلامية.

وعلى طيران الولي الحقيقي، بنوا أجوبتهم الفقهاء الذين تقدم ذكرهم؛ من زروق، والحطاب، والزرقاتي، والخرشي. وجزم، بما أفتوا به واستظهروه من الإجزاء، من كان قبلهم، كأبي إسحاق الشاطبي في "الاعتصام"، حسبما سبق النقل عنه.

وكل ذلك من الخوارق التي هي من جملة الكرامات التي تكرم الله بها على من شاء من أوليائه. ومن أنواعها الطيران في الهواء.

ولا يخفى أن مسألة خرق العادة لأوليائه الأصفياء - وإن خالف فيها المعتزلة وبعض من أهل السنة - فجماعة أهل السنة من المتقدمين والمتأخرين على جوازها ووقوعها.

## [الاستدلال لجواز ما يسمى عند أهل الله بالكرامة]

وقد تصدى أهل الظاهر والباطن للاستدلال على جوازها ووقوعها؛ منهم العلامة المجتهد، التاج السبكي، في "طبقاته"، في ترجمة العالم، الجامع بين العلمين الظاهر والباطن، الإمام النخشي، في الجزء الثاني، صح: 60. وقد استوعب في إثباتها ووقوعها، وذكر الأفراد من لدن الصحابة إلى من صدرت عنهم، وذكر أنواعها، وأجاب عن الإيرادات التي وردت على ثبوتها، ومن لا يعابأ بها من أهل التصوف، [ومن] يقول إنها خداع واستدراج.

وسبقه إلى نحو هذا علامة الظاهر والباطن، الشهير علمه وتصوفه، واعتماد "رسالته" في كل المواطن، أبو القاسم القشيري، صاحب "الرسالة" التي هي عمدة أهل التصوف، ومنبع رحيق أخبارهم وأسرارهم، وتراجم أصحاب الحقائق ومصادر اصطلاحاتهم، وأكابرهم وفضلانهم، وكلامهم في الحقائق. وكان الإمام أبو القاسم من أهل القرن الخامس الهجري، [إذ توفي] سنة 465.

واستدل [على] ما قاله من جواز الكرامات ووقوعها، بأحاديث وآثار عن الصحابة في وقوعها. ثم ذكر عن أفراد صدرت منهم هذه الكرامات، وذكر عنهم في ذلك مقالات في ثبوتها، ووقوعها وإنكارها؛ فذكر عن أبي العباس الشرفي ما وقع له مع أبي تراب النخشي، وضربه الأرض بيده، فخرج له قدح من زجاج إلخ، وما قاله أبو تراب له: ما يقول أصحابك في هذه الأمور، يعني الكرامات، التي يكرم الله بها عباده؟ فقلت: ما رأيت أحدا إلا وهو يؤمن بها. فقال: من لم يؤمن بها فقد كفر؛ إنما سألتك من طريق الأحوال، فقلت: ما أعرف لهم قولا فيه. قال: بلى؛ قد زعم أصحابك أنها خدع من الحق. وليس الأمر كذلك. إنما الخدع في حال السكون إليها، فأما من لم يقترح ذلك، ولم يساكنها، فتلك مرتبة الربانيين. هـ [الرسالة: 184].

ولهذا الخوف والخشية، من أن تكون الكرامة خداعا؛ كان الصوفية لا ينظرون إليها ولا يتطلبون حصولها، حتى قيل لأبي يزيد البسطامي، كما في "الرسالة":

"فلان يمشي إلى مكة في ليلة، فقال: الشيطان يمشي في ساعة من المشرق إلى المغرب في لعنة الله. وقيل له: فلان يمشي على الماء، ويطير في الهواء. فقال: الطير يطير في الهواء، والسمك يمشي على الماء. وقال سهل بن عبد الله: أكبر الكرامات، أن تُبدل خلقًا مذمومًا من أخلاقك. هـ. [ص178].

وقد وسع المقال في هذا المجال، إمام الشريعة والحقيقة، ابن عطاء الله، المتأخر، في "لطائف المنن"، إذ قال في فصل الكلام على الكرامات، ثم استدلل لجوازها ووقوعها وأنواعها، قال:

"وهذه كلها كرامات ظاهرة حسية. وكرامات هي عند أهل الله أفضل منها وأجل، وهي الكرامات المعنوية، كالمعرفة بالله، والخشية له، ودوام المراقبة له، والمسارة لامثال أمره ونهيه، والرسوخ في اليقين والقوة والتمكين ودوام المتابعة، والاستماع من الله، والفهم عنه، ودوام الثقة به، وصدق التوكل عليه، إلى غير ذلك".

ثم قال عن أبي الحسن الشاذلي: إنما هما كرامتان جامعتان محيطتان: كرامة الإيمان، بمزيد الإيقان وشهود العيان، وكرامة العمل على الاقتداء والمتابعة، ومجانبة الدعاوي والمخادعة. فمن أعطيهما ثم جعل يشتاقي إلى غيرهما؛ فهو عبد مغترّ كذاب، أو ذو خطأ في العلم والعمل بالصواب. [لطائف المنن: 36].

ثم صار يمثل هذا الخطأ.

وانظر "الرسالة" القشيرية، فإنه أطل في ذكر هذه الكرامات، وأحوالهم فيها، مما يفتح له الصدر، وتقرّ به العين، ويظهر فيه للمتأمل نور الوصل، وتبين له ظلمة القطع والفصل، والله المنّة والفضل.

وعليه؛ فالطيران في الجو، إن ادعاه هؤلاء الأولياء، حق. قال سعد الدين التفتازاني في "شرحه": والدليل على حقيقة الكرامة، ما تواتر عن كثير من الصحابة، ومن بعدهم، بحيث لا يمكن إنكاره، وخصوصا الأمر المشترك، وإن كانت التفاصيل آحادا، وأيضا الكتاب ناطق بظهورها عن مريم، ومن صاحب سليمان، عليه السلام. ويعد ثبوت الوقوع، لا حاجة إلى إثبات الجواز.

ثم قال النسفي: فنظهر الكرامة على طريق نقض العادة للولي في قطع المسافة البعيدة في العدة القليلة، وظهور الطعام والشراب واللباس، عند الحاجة إليها، والمشي على الماء وفي الهواء. قال السعد هنا في "الشرح": كما نُقل عن جعفر بن أبي طالب، ولقمان السرخسي وغيرهما. هـ [شرح العقائد النسفية: 139].

### [طيران سيدنا جعفر بن أبي طالب لم يكن في حياته الدنيوية]

قلت: أما تمثيله بطيران سيدنا جعفر بن أبي طالب، عم رسول الله، صلى الله عليه وسلم؛ فلا يصح الاستشهاد به هنا، لأن ذلك بعد موته، وصار من أهل الآخرة؛ والطيران هنالك غير الطيران في الدنيا. وقد ورد في أحاديث كثيرة، برواية الطبراني وغيره، أن سيدنا جعفر عوضه الله عما أصابه في غزوة مؤتة، التي استشهد فيها، وقطعت يده، أن عوضه عن يديه بجناحين يطير بهما حيث شاء.

ففي "الإصابة" عن ابن عباس، وفيه: لما ورد النبي، صلى الله عليه وسلم، على من لم يره الحاضرون، وسألوا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، على من رد السلام، قال: "مر بي جعفر بن أبي طالب، في ملا من الملائكة، فسلم عليّ"، وفيه: "ف عوضه الله عن يديه جناحين يطير بهما حيث شاء". انظر الحديث بتمامه في "الإصابة"، وفيها قال: وفي الصحيح عن ابن عمر أنه كان إذا سلم على عبد الله بن جعفر قال: السلام عليك يا ابن ذي الجناحين.

وفيها من رواية الطبراني: قال النبي، صلى الله عليه وسلم: "رأيت جعفرا يطير في الجنة مع الملائكة". هـ [الإصابة: 238/1].

وأما لقمان السرخسي، فلم أقف عليه، وعلى ما نسب إليه، بعد أن طالعت كتب تراجم الصحابة، كـ "الإصابة" و"الاستيعاب"، وكذلك "طبقات الصوفية" للإمام الشعراني.

### [مفهوم الكرامة عند أكابر الصوفية]

ثم بعد هذا كله؛ فإن أكابر الصوفية وأعلامهم، كما قدمنا، كانوا يفرون من الاستناد إليها، فضلا عن طلبها. وقد قدمنا أن العارفين المقتدى بهم، يرون الكرامة الحقيقية هي

الإقبال على الله، ومعرفته بما يجوز أن يعرف به؛ من النظر في عجائب هذا الكون، كما أرشد إليه القرآن، كقوله: (أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ) [إق:6]، وكقوله: (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ) [الغاشية:17-20]، إلى غير ذلك من الآيات؛ وامتلأ قلوبهم بحبه، وألسنتهم بذكره، وطاعته باجتناّب نهيه وامتنال أمره، والنظر إليه في جميع الأحوال، من غير التفات لغيره في السراء والضراء، دون فتور في الظهور والخفاء.

ولهذا سمعت كلام أهل الحقائق فيها يكاد أنهم يحرمون النظر إليها، والنسبة إليها. وقد أسلفنا جملة من هذا المعنى عن أكابر الشيوخ.

أما المعتزلة، فقد أنكروا الكرامات بالكلية، وربما مال إلى قولهم من أهل السنة، الإمام الكبير، أبو إسحاق الإسفرائيني، ونقلوا عنه أنه قال في ذلك:

"إن قيل لك إن شخصا قطع المسافة البعيدة النائية في ليلة، أو مشى على الماء، أو طار في الهواء؛ فلا شك في كذبه". هـ [جمع الجوامع:304/3].

ولكن كلامه هذا مؤول، وكأنه موافق لما قاله القشيري في "الرسالة"، وأشار إلى مضمونه صاحب "جمع الجوامع"، إذ قال: وكرامات الأولياء حق، قال القشيري: ولا يتناهون إلى نحو ولد دون والد. هـ [304/3].

وفي هذا الباب أقوال وآراء في الخوارق التي تصدر عنهم، هل هي عامة في كل ما يصدر عن الأنبياء، ويفرق بينها وبين المعجزة بالتحدي، أو هي في أمور خاصة؟ ومن قال بالتعميم، جعلها داخلة في معجزات النبي، صلى الله عليه وسلم. وعبرة الشيخ حلولو في "شرح جمع الجوامع":

"بل ظهور ذلك عليه - أي على يد الولي - إنما هو ببركة متابعة النبي، صلى الله عليه وسلم، والافتداء به؛ فهو أحق بالدلالة على صدق المتبوع، ولذا يقال: ما من كرامة لولي، إلا وهي معجزة لنبيه". هـ [304/3].

قلت: وقد أسلفنا الإشارة لهذا المعنى، ونقلنا ما قاله الإمام البوصيري:

والكرامات منهم معجزاتٌ حازها من نوالك الأولياء

قلت: وأنا أقول: يؤخذ هذا من قوله، عليه السلام، لحنظلة: "لو تدومون على ما تكونون عليه"، أي من التفكير في أمور الآخرة والذكر، "عندي، لصافحتكم الملائكة في الطرقات"، أو كما قال عليه الصلاة والسلام. والحديث مشهورٌ مذكور في الصحيح. وهذا الاستدلال لم أره لغيري، وإنما وُفقت إليه. وهو دليل واضح على أن من اتقى الله حق تقاته، واستقام، نال ما يرجوه في كل مقام، والله تعالى أعلم.

### [استيفاء الإمام ابن السبكي الكلام على الكرامات]

ولقد استوفى الإمام تاج الدين ابن السبكي [الكلام] في مسألة الكرامات، وذكر الإيرادات التي أوردها النافي لها على من أثبتها، وذكر الأجوبة عنها، وأفاض في ذكر أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وذكر أنواعها التي صدرت عن أهلها، وأوصل الأنواع إلى خمسة وعشرين، ثم قال:

"وأظن أنواع كراماتهم تربو على المائة. وفيما أورده دلالة على ما أهملته، ومقتع وبلاغ لمن زالت عنه غفلته. وما من نوع من هذه الأنواع إلا وقد كثرت فيه الأفاصيل والروايات، وشاعت عنه الأخبار والحكايات. وما بعد الحق إلا الضلال، ولا بعد بيان الهدى إلا المحال. وليس للموفق غير التسليم، وسؤال ربه أن يلحقه بهؤلاء الصالحين فاتهم على صراط مستقيم". [الطبقات: 2/78].

### [النكت التي]

### أوردها المؤلف في مسألة الكرامات]

وهنا - وإن أطلنا المقال، وملأنا القرطاس، وأتعبنا الأتفاس، وجننا بما لا يرتضيه بعض من يُوسوس في صدر عقيدته الوسواس الخناس؛ (ولكني لا أبالي أن أرضي أهل الصلاح، وأخالف أهل الانتقاد على أهل الله، من الناس. اللهم وفقنا، ولحضرتك القريبة أهلنا، واهدنا للصراف المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين) -؛ أورد في هذا الباب نكتا لطيفة:

النكتة الأولى: كثيرا ما يقال: ما لهذه الكرامات الخارقة، لم تظهر هذا الظهور، إلا في هذه الأزمنة المتأخرة، وما لها لم تظهر في خير القرون هذا الظهور الكبير، وإن ظهر منها شيء يسير، لا يُذاع ولم يُبالَ به.

قال العلامة العطار، في "حاشية المحلي"، بعد أن ذكر المحلي ما ظهر على بعض الصحابة، كجريان النيل بكتاب عمر، ورؤيته الجيش وراء الجبل، وهو بنهاوند، وندانه يا سارية: الجبل، وسماع سارية لندانه، وغير ذلك. ولكن ذلك نادر جدا. قال:

"وقد كثرت، أي الكرامات، فيما بعد زمن الصحابة والتابعين كثرة لم تقع في زمانهم، ولا يلزم من ذلك فضلهم عليهم، لأنها من توابع المعجزات، فتؤكد بالإيمان بما جاءت به الرسل. والأوائل من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، كانوا مستغنين بنور النبوة، وقرهيم من زمنها، بخلاف غيرهم؛ فإته ظهرت على أيديهم الكرامات، تقوية لقلوب أصحابهم ومعاصريهم، ممن لم يبلغ رتبهم". هـ [438/2].

\* \* \*

النكتة الثانية: قد علمت مما سبق أن ثبوت الكرامات لأهل الله، من حيث القدر المشترك الكلي، لا نزاع فيه عند أهل السنة من المحققين لتواتره. ولهذا يقال: لماذا لم يشترك في مشاهدة هذه الكرامات الخاصة والعامّة، وإنما يذكر ذلك عن بعض الخاصة؟ فالجواب عن هذا قد تقدم، ونقلنا في ذلك كلام ابن عطاء الله في "الطائف المنن"، وفيه عن غيره:

"وفساد الوقت لا يكون بذهاب أعدادهم، يعني أولياء الله أهل الكرامات، ولا بنقص إمدادهم. ولكن إذا فسد الوقت، كان من الله سبحانه وتعالى، وقوع اختفائهم، مع وجود بقائهم؛ فإذا كان أهل الزمن معرضين عن الله تعالى، مؤثرين لما سوى الله تعالى، لا تنجح فيهم الموعظة، ولا تميلهم إلى الله التذكرة؛ لم يكونوا أهلا لظهور أولياء الله فيهم". أنظر تمام كلامه [ص: 13].

وقد أفضت الكلام فيما سبق قريبا، ونقلنا في ذلك كلام إمام العارفين، ووارث العلم الذي خلفه خاتم النبيين وإمام المرسلين. وفيما قدمناه مقتع، إذ كتبنا في الموضوع ما ينفع ولا يدفع.



النكتة الثالثة: قد تقدم لنا في أنواع الكرامات التي وردت عن أهلها، تمثيل صاحب "العقائد النسفية" بما وقع في الطيران عن سيدنا جعفر بن أبي طالب، وذكرنا ما في ذلك من الغلط أو الخطأ، وأن طيران سيدنا جعفر ليس من الطيران في هذه الدار، وإنما طيرانه في دار القرار، كما مثل أيضا له بلقمان.

وكنا ذكرنا أنا بحثنا عن هذا المسمى، فلم أجد له ما يشهد لما قصد هذا الممثل. بل راجعت المظان كلها، التي في أيدينا، من كتب التراجم والسير وطبقات الصوفية، فلم أجد ما يناسب سياق "النسفية" في القرآن إلا لقمان الحكيم، وفي أسماء الصحابة إلا لقمان بن شبيبة العبسي، أحد الوافدين التسعة على النبي، صلى الله عليه وسلم، ولقمان الحمصي، محدث تابعي.

### [الكلام على لقمان الحكيم، المذكور في القرآن]

أما لقمان المذكور في القرآن، فذكره المفسرون، ومنهم من أطال في ترجمته، ومنهم من اختصر، ومنهم من توسط، ومنهم الإمام النسفي صاحب المقالة، إذ قال: وهو لقمان بن باعوراء ابن أخت أيوب، أو ابن خالته، وقيل كان من أولاد آزار. وعاش ألف سنة، وأدرك داود، عليه السلام، وأخذ منه العلم، وكان يفتي قبل مبعث داود، عليه السلام، فلما بعث، قطع الفتوى، فقيل له، فقال: ألا أكتفي إذا كُفيت؟! قال النسفي:

وقال عكرمة والشعبي: كان نبيا. والجمهور على أنه كان حكيما ولم يكن نبيا. وقيل: خير بين النبوة والحكمة، فاختار الحكمة، وهي الإصابة في القول والعمل. وقيل تتلمذ لألف نبي، وتتلمذ له ألف نبي. هو المراد. [لباب التأويل، في معاني التنزيل: 440/3].

ولم يذكر للسيد لقمان، المذكور في القرآن، كرامة، لا طيرانا ولا غيره، وإنما ذكر أنه اختلف فيه هل كان نبيا، أو عبدا حكيما. ولم يذكر النسفي تلك الخلافات في أصله وصنعته، لأنه كتاب وسط في التأويلات، كما قاله صاحب "كشف الظنون".

قلت: فلو كانت له كرامة، مثل الطيران في الهواء، لذكرها، ولكن لم يتعرض لشيء من ذلك.

والنسفي هذا، هو الإمام الجليل، العلامة أبو البركات، عبد الله [بن] أحمد [بن] محمود النسفي. قال في "كشف الظنون": توفي سنة 702.

كما أن غيره من المفسرين - الذين آثروا التطويل في التأويل، وأطنبوا في ذكر أقوال العلماء في معنى الحكمة التي في قوله تعالى: (ولقد آتينا لقمان الحكمة)، وسردوا الأقوال، ونقلوا عنه ما كان يوصي به ابنه: "أي بني: إن الدنيا بحر عميق، وقد غرق فيها ناس كثير؛ فأجعل سفينتك فيها تقوى الله تعالى، وحشوها الإيمان، وشراعها التوكل على الله تعالى؛ لعلك تنجو، ولا أراك ناجيا". إلى غير ذلك من الوصايا النافعة، والحكم المحكمة الجامعة - لم يذكروا للقمان كرامات.

ثم بعد أن نقل صاحب "روح المعاني" أقوال المفسرين، وما نقلوه في وصفه وصنعتة وأصله، وهل كان حرا أو عبدا، وما فسروه من الحكمة، قال:

"ولا وثوق لي بشيء من هذه الأخبار. وإنما نقلتها تأسيا بمن نقلها من المفسرين الأخيار؛ غير أنني أختار أنه كان رجلا صالحا حكيما، ولم يكن نبيا. والحكمة على ما روي عن ابن عباس: العقل والفهم والفتنة. وفسرها كثير من الحكماء بمعرفة حقائق الأشياء على ما هي عليه، بقدر الطاقة البشرية. قال في "روح المعاني"، بعد تفسيرات كثيرة: ولهم تفسيرات أخر. وأحالها على مواضعها، ثم صار يذكر الحكم الواردة عن السيد لقمان.

ولم يذكر أحد من المفسرين أنه صاحب كرامات، منها الطيران، ولو كانت، لذكرها النسفي الذي نقل عنه في "العقائد" هذه الكرامة، كما أنه لو ثبت ذلك عنه، لبادر إلى ذكرها صاحب "روح المعاني" لتأخره بكثير عن النسفي، وكونه يعتني كثيرا بمثل هذه الأمور الخارقة للعادة أو غرابتها. على أنه لو ثبت ذلك عنه، واعتمدنا القول بأنه نبي؛ فهي من قبيل المعجزات، ولا محل لذكرها، والله تعالى أعلم وأحكم.

هذا ما يتعلق بذكره في القرآن. أما في طبقات الصحابة ورجال المحدثين والرواة؛ فقد ذكره في "الإصابة"، وقال إنه لقمان بن شيبه بن معيط، أبو الحصين العبسي، أحد الوفد من عبس، الذي ورد على النبي، صلى الله عليه وسلم. [329/3].

وذكر الذهبي في الرواة الضعفاء؛ لقمان بن عامر الحمصي، وهو محدث تابعي.

وما لخصناه في هذا، ذكره صاحب "القاموس" بأخصر مما ذكرناه، فقال: ولقمان الحكيم، اختلف في نبوته. ولقمان بن شيبه بن معيط، صحابي. ولقمان الحمصي محدث. هـ. وبسطه شارحه بسطا خفيفا. [تاج العروس: 63/9].

أما لقمان الحكيم، المذكور في القرآن، فقد أطل الكلام في شأنه، وما ورد عن أهل العلم والتفسير بالقرآن وغيره في شأنه، الإمام ابن كثير في "البداية والنهاية"، واستوعب الأقوال في نسبه وأصله، وما روي عنه من الحكم والمواعظ، وجاء بالآيات الواردة في إيصانه لولده، وتتبع تفسيرها بآيات أخرى من القرآن، وذكر ما قيل في نبوته؛ وانفصل على أنه لم يكن نبيا، ولكن كان وليا وصالحا. ثم قال، بعد إطالة القول في وصاياه القرآنية، والاستشهاد عليها:

"فهذا مما قصه الله تعالى عن لقمان، عليه السلام، في القرآن من الحكم والوصايا النافعة الجامعة للخير، المانعة من الشر. وقد وردت آثار كثيرة في أخباره ومواعظه. وقد كان له كتاب يؤثر عنه، يسمى بحكمة لقمان. ونحن نذكر من ذلك ما تيسر إن شاء الله تعالى". [126/2].

ثم صار يذكر من ذلك آثارا عن ابن عمر، وابن عباس، وغيرهما، برواية الإمام أحمد وغيره. وهي كلها وصايا نفيسة، كلها درر على محاسن الغرر. فاتظر ذلك، واستمد من إرشاداتها، وعلى نصائحها التي توصلك إلى حضرة الحق واعتمد، وعلى ما نقلناه عن هؤلاء الأعلام، من المتقدمين والمتأخرين، فاقصر واستمد.

ولكن العلوم بحور لا حد لساحلها، ولا قدرة لبشر على الإحاطة بأواخرها وبأوانلها. وعليه؛ وإن بذلنا الجهود، وتتبعنا المظان التي يمكن فيها للقمان السرخسي، الذي ذكره النسفي، الوجود. ولم أقف له على أثر يلائم ما ادعاه النسفي العلامة الجليل. ولكن لا تياس، وزد في البحث، وقل رب زدني علما، ولعلك تجد المرتجى.

\*\*\*

## [لفظة في شعر أندلسي، توقف المؤلف فيها، ولم يعثر على معناها إلا بعد ربع قرن]

ولقد كنت [توقفت] في فهم لفظة في شعر بعض شعراء الأندلس، أيام ابتداء القراءة، وبحثت عنها في كل المظان، من كتب اللغة والأدب، ولم أعر على معنى يناسب موضوع ذلك الشعر الواقع في كتاب "قلاند العقيان"، الجامع لشعر الأمراء والروساء والقضاة والأدباء الأعيان، في أثناء القرن الرابع وأوائل الخامس، حتى أيست من فهم معناها، بعد مراجعة كتب اللغة والأدب، كما سبق.

ولم أعر على معناها إلا بعد خمس وعشرين سنة، وذلك في غير المظان التي يمكن أن يكون معناها فيها. وكنتُ كتبت، بعد الحصول على معناها، في ذلك [الوقت]، في دفتر التذكرة ما لفظه: لفظة [لم] أفق على معناها إلا بعد 25 سنة في "القلاند"، في ترجمة الوزير ابن لبون: وله وقد كتب إليه أبو الحسن، راشد بن سليمان بالتمويل، وقد كان عهد إليه أن لا يخاطبه إلا بالسَّنْوِيل:

ثقلت روحك أيمًا تثقيل      فيما قصدت له من التمويل  
المراجعة:

لا والذي ولاك أولية الندى      وحباك من خطط العُلا بجزِيل  
ما جدت عن سنن الكتابة عامدا      ولو اعتمدت فعلت فعل نبيل  
لكن بنائي أنكرت ما عودت      فتبرعت بكتابة التمويل  
[قلاند العقيان: 99].

### [شغف المؤلف بكتاب

"قلاند العقيان"، وتقييده على غريب كلماته،  
وتفسير اللفظة التي كان قد توقف فيها]

كان لي بكتاب "قلاند العقيان" أيام الطلب ولوع، وشغف انطوت عليه مني حنايا الضلوع، فكنت أصرف برهة من الزمان في حل سجعاته، والتقييد على غريب كلماته؛ فكتبتُ على لفظة التمويل من هذه الأبيات، أثناء قراءتي بفاس، عام 28/26، ما لفظه: بحثت في اللغة هل أجد معنى يناسبه، ونقلت من خط بعض الأدباء الفاسيين على نسخة من

"القلاند"، الذي يستمد هذا الأديب من "حاشية" ابن زاكور على هذا الكتاب، ما لفظه: التمويل يفهم من فحوى كلامه أن المراد به ماء الذهب، وكأنه كتبَ به إليه تعظيماً له. هـ.

قلت: ولم يظهر [لي] ذلك، بل هو بعيد. والذي يناسب هنا هو أن معنى التمويل خطابه بالمولى، بدليل قوله لا بالتسويد، بالدال لا باللام؛ أي كتب إليه مخاطباً له بالمولى، أي بقوله مولاي، بدل ما كان يخاطبه بسيدي أو يا سيدي. ويدل لما قلناه ما في "القلاند" أيضاً، من قول الوزير أبي بكر بن القُبُطْرنة<sup>(\*)</sup>:

عَرَجَ بِقَرطِبةِ إِذا بَلَّغْتِها      بأبي الحُسَيْنِ وَنادِهَ تَموِِلا

مع هذا البيت لا يمكن أن يقال وناده بالتذهيب، بل المناسب هو المعنى الذي قلناه، أي ناداه: يا مولاي.

وأحسن من هذا كله، ما وقفت عليه في "رحلة" ابن جبير، الأديب الأندلسي، في وصف دمشق، وعوائد أهلها في لقائهم ومخاطبتهم، إذ قال:

"ومخاطبة أهل هذه الجهات قاطبة، بعضهم لبعض، بالتمويل والتسويد، وبامتثال الخدمة، وتعظيم الحضرة". هـ-[ص277]. وكتب5 رجب1352، وعلفت على ذلك في الطرة: وبالجملة، فالذي يظهر من مراجعة مخاطبات أهل الأندلس، أن الخطاب بالمولى كان يستعمل للملوك، وأن الخطاب بالسيادة لمن دونهم؛ فلهذا أنكر الوزير ابن لبون خطابه بالتمويل، أي بمولاي، كأنه رآه نوعاً من الاستهزاء، لذلك قال للمخاطب: ثقلت روحك إلخ. ويدل لما قلناه، قول ابن الخطيب، خطاباً للسلطان أبي سالم:

"مولاي فتاح الأقطار والأمصار، فائدة الزمان والأعصار"، إلخ. وقوله في خطاب الحاجب ابن مرزوق:

"سيدي، بل مالكي، بل شافعي"، إلخ، أنظر الخطاب في أزهار الرياض: 286/1. هـ ما كنت كتبتَه منذ أربعين سنة.

\*\*\*

<sup>(\*)</sup>ص: 151

## [التوقف عند عدم الفهم، كان من شأن الأئمة الكبار من المتقدمين والمتأخرين]

قلت: ومثل هذا في التوقف في لفظة أو جملة، وعدم فهمها كما يجب، شأن الأئمة الكبار من المتقدمين والمتأخرين، وعدم الجزم بشيء لم يتضح معناه في الدلالة على المقصود. ولقد توقف الإمام القرافي، وهو إمام المنقول والمعقول، وإليه الرجوع في مسائل الفروع والأصول، في أول "فروقه"، في الفرق الأول، في الفرق بين الشهادة والرواية، ما لفظه: "ابتدأت بهذا الفرق بين القاعدتين، لأنني أقيمت نحو ثمان سنين، فلم أظفر به، وأسأل الفضلاء عن الفرق بينهما وتحقيق ماهية كل واحدة منهما؛ فإن كل واحدة خبر، فيقولون" إلخ. إلى أن قال: حتى طالعت "شرح البرهان" للمازري، رضي الله عنه، فوجدته ذكر هذه القاعدة وحققها. ثم ذكر نص المازري. ولكن تعقب عليه المحشي ابن الشاط، [انظره] في محله؛ إذ المقصد هنا هو كون شهاب الدين القرافي توقف في المسألة، [إلى أن] وقف على ما رآه الصواب، بعد ثمان سنين.

وهكذا كان شأن أكابر العلماء المحققين، يتوقفون في المسائل التي تعرض لهم، ولا يجدون فيها نصا، أو لا يفهمون ذلك النص، ويكثرون البحث عنها ولو بشد المطايا والرحلة إلى من يظنون أنه أعلم بها، ولو كانوا أصغر منهم أو أقل علما من علمهم، وذلك كان شأن أمثال هؤلاء الأعلام، الحاملين لواء الإسلام، إلى عصرنا هذا، الذي أدركنا فيه من ذلك الشرذمة القليلة، التي صارت أقوالها ومعارفها ضعيفة عليلة. إن أعلنت بالحق، قال أهل العصر إنه باطل، أو بينت حكما قالوا إنه يُنافي عصر الحضارة وعن الترقّي حاند، ومن الفائدة عاطل، لأن هذا العصر عصر السيارة والطيران، ووقت العجائب المخترعات، من الصور المتحركة التي تمثل حركات الإنسان والحيوان، وتصوره تصويرا كأنه حي يغدو ويروح أمامك في الميدان.

ولكن هيهات هيهات، إنما هي ألعاب استنبطت من خواص أرضية ليست كرامات، وحاشا الله أن تكون معجزات، وقد عثر على بعضها في العصور الخالية فالفقه، إذ رأوها عن الفائدة الصحيحة خالية.

وانظر ما استنبطه ذلك الوسواس الخناس، السامري، الذي قال له الكليم لما قُتن بني إسرائيل بذلك العجل الذي له خوار: (إِذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ). وكان استنباطه من غبار فرس سيدنا جبريل، عليه السلام. ومن ذلك يقول الكليم لهذا الفتان، لما استحضره وسأله على ما فعله وأنشأه من هذا العجل؛ أجابه ذلك الفتان بما يفيد أن ذلك ليس من اختراعه، وإنما هو مأخوذ من أثر الرسول، وهو سيدنا جبريل. فالفاعل لذلك هو الواحد القهار، الذي خلق المؤثر والآثار؛ وكذلك هذه الأعمال التي نراها [اليوم]، فهي بقدرة الفاعل المختار، فلا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد والأقطار، وتلاعبهم بالعقول بهذه الخواص التي عثروا عليها، التي سخرها لهم بقدرته الواحد القهار. فإن كانوا، كما يزعمون، تغلبوا على هذه الأكوام، وابتدعوها بقدرتهم، فليدفعوا عن أنفسهم الموت، وليرفعوا عنهم وعن غيرهم ما ينزل من الأضرار، إن كانوا صادقين في الجهر والإسرار. فليخسبوا الجاهل الذي يندفع بهذا الاغترار، وليقرأ قوله تعالى: (سَتَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ وَأَمَلِي لَهُمْ، إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ)<sup>(\*)</sup>، وليعتبر في نفسه وحركاته في يومه وأمسه، ولينظر ما يقدمه يوم الوقوع في رسمه، وليرجع إلى الله في معناه وحسه.

والله الوافي، من هذه الفتنة التي أخبر بها سيد العالمين عن الحي الباقي. وسيأتي لهذا الموضوع مزيد إفادة، في الترجمة بعد هذه، وهي ترجمة شيخنا سيدي عبد السلام بناني.

\* \* \*

النكتة الرابعة: قدمنا أن المعتزلة ينكرون كرامات الأولياء مطلقاً إلخ. قلت: هذا القول

هو الذائع الشائع، وأن المعتزلة كانوا كلهم يقولون بإنكارها.

والأمر ليس كذلك، بل هناك من مشاهير المعتزلة من يقول بها، ويوافق مذهب أهل السنة ويقولون بالكرامة. منهم ما ذكره أحد أئمتهم وعلمائهم وأدبائهم، والسالك مسالك الصوفية في كثير من كلامه، ونقله عن أكابرهم وشيوخ طريقهم المشهورين في "الرسالة" وغيرها، [العلامة ابن أبي الحديد]، وكان من أهل القرن [السابع].

(\*) الأعراف: 182-183.

فقد ذكر في شرحه "النهج البلاغة"، للشريف الرضي، الذي جمع فيه كلام سيدنا علي، كرم الله وجهه، من خطب وحكم ورسائل، من كل ما نسب لهذا الإمام، دون نكر سند، في المجلد الرابع، لما ترجم للصحابي الجليل، سيدنا عمران بن الحصين، بعد كلام: "وكان، يعني عمران، من فضلاء الصحابة وفقهائهم. يقول أهل البصرة عنه إنه كان يرى الحفظة، وكانت تكلمه حتى اكتوى" هـ. [159/4].

وهذه كرامة عظيمة. ونقلها ولم يبحث فيها، ولا في معنى ما ساقه. والحديث ذكره ابن سعد في "الطبقات"، عند ذكر من نزل من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالبصرة؛ فذكر نسبه وترجمته وغير ذلك. قال، بعد ذكره أنه أصابه ألم يحتاج إلى التداوي بالكي: فكان يعرض عن الكي، وبقي كذلك ثلاثين سنة. كل ذلك يعرض عليه الكي، فيأبى أن يكتوى. ثم روى عن مطرف، قال:

قال لي عمران بن حصين: أشعرت أنه كان يسلم علي، فلما اكتويت، انقطع التسليم؟ فقلت: أمن قبل رأسك كان يأتيك التسليم، أو من قبل رجلك؟ قال: لا، بل من قبل رأسي. فقلت لا أرى أن يموت حتى يعود ذلك. فلما كان بعد ذلك، قال لي: أشعرت أن التسليم عاد لي؟ قال: ثم لم يلبث إلا يسيراً حتى مات. هـ. [طبقات ابن سعد: 11/7].

قلت: والقضية مشهورة، وقد ذكرها ابن حجر في "الإصابة"، وذكرها غيره كالتاج السبكي في "الطبقات".

هذا، وأفصح من هذا في اعتراف ابن أبي الحديد، وهو من رءوس المعتزلة، ما ذكره في الرد على الشيعة: وأول من جهر بالغلو في سيدنا علي في أيامه، اليهودي المشهور، عبد الله بن سبأ. وذكر ما فعل به سيدنا علي، رضي الله عنه، ونفيه إلى المدائين، وانضم إليه جماعة من أمثاله، وصاروا يعلنون بألوهيته، ويأن الله، جل وعلا، ضل فيه. وذكر أن الشبهة التي يرجعون إليها، هو ما ظهر وشاع بين الناس، من إخباره بالمغيبات حالاً بعد حال؛ فقالوا إن ذلك لا يمكن أن يكون إلا من الله تعالى، أو من حلت ذات الله في جسده. ثم يرد ذلك من نفسه أو من أصحاب المقالات الذين نقل عنهم ذلك.



## [ مسألة اطلاع الأولياء على الغيب ]

ومن جملة ذلك أنه قال: إن الغيوب يمكن أن يخبر بها من طريق النجوم، أو من الكهان، أو من القافة والتبخيرات، ومن أهل السحر ومن طريق المنامات. وقد مثل لذلك كله، مما يراجع في كلامه. [شرح نهج البلاغة: 426/1].

وإنما جننا بهذه الجملة المختصرة، إشارة يفهما كل من له معرفة ودراية. وزاد في هذا الموضوع، وأخيراً قال:

"واعلم أنا لا ننكر أن يكون في نوع البشر أشخاص يخبرون عن الغيوب، ولكن كل ذلك مستند إلى الباري سبحانه، بأقداره وتمكينه وتهينة أسبابه".

ثم ذكر الأنبياء. **قُلْتُ**: وإخبارهم بالمغيبات لا مرية فيه، فهو في القرآن: (عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ) الآية<sup>(\*)</sup>، ولا ينكر مثل هذا إلا كافر.

ثم قال في شأن غير الأنبياء، وهو من ظهرت عليه هذه الكرامة من الاطلاع على غيب ونحوه، ما هذا لفظه، وهو المقصود من كلامه: وأما إذا لم يكن المخبر عن الغيوب مدعياً للنبوّة، نُظر في حاله، فإن كان ذلك من الصالحين الأتقياء، نسب إلى أنه كرامة أظهرها الله تعالى على يده، إبانة له وتمييزاً من غيره، كما في حق علي، عليه السلام. هـ. [427/1].

**قُلْتُ**: وهذا كلام صحيح، موافق تمام الموافقة لما يقوله أهل السنة، من أهل الظاهر والباطن، كما هو معروف. وبهذا تعلم أن المعتزلة لا يقولون كلهم بإنكار الكرامات، كما صرح بذلك أيضاً الخيالي في "حاشيته" على شرح السعد للسنفية، عند قوله {ولما استدل المعتزلة المنكرون لكرامة الأولياء}، زاد: والأستاذ أبو إسحاق، وأبو عبد الله الحلبي منا، وتقبيد المعتزلة بالمنكرين، لإخراج أبي الحسين البصري منهم. هـ. [ص140].

ثم إن المعتزلة ومن نحا نحوهم، أنكروا لغير الأنبياء اطلاعهم على الغيب، بمقتضى قوله تعالى: (عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ).

(\*) سورة الجن: 26/27

قلت: وفي هذه الآية عند أهل التفسير وغيرهم تأويلات وتفسيرات، وذكروا في ذلك ما نسب لغير الأنبياء من الأولياء من الصحابة وغيرهم.

وأحسن كلام صدر عن إمام محقق في هذا الموضوع، ما حرره الإمام النظار، أبو إسحاق الشاطبي في "الموافقات"، إذ قال بعد أن مهد للكلام بذكر كشف غير الأنبياء وكراماتهم، واطلاعهم على المغيبات، في المسألة العاشرة من الدليل الثاني: السنة، إلخ:

أ كل ما أخبر به رسول الله، صلى الله عليه وسلم، من خبر، فهو كما أخبر، وهو حق وصدق معتمد عليه فيما أخبر به وعنه. قال: لا يفرق في ذلك بين ما أخبره به الملك عن الله، وبين ما نث في روعه، وألقي في نفسه، أو رآه رؤية كشف واطلاع على مغيب، على وجه خارق للعادة، أو كيف ما كان؛ فذلك معتبر يُحتج به، ويبنى عليه في الاعتقادات والأعمال جميعا، لأنه صلى الله عليه وسلم، مؤيد بالعصمة، وما ينطق عن الهوى. وهذا مبين في علم الكلام. ثم ذكر أمثلة من ذلك عن النبي، صلى الله عليه وسلم. [الموافقات:4/43].

ثم تعرض لما يقع من كشف أمته، عليه السلام، فذكر مسألة كشف سيدنا أبي بكر، وسيدنا عمر، والبناء على كشفهما، واطلاعهما على الغيب. قال: وهو معتاد في أولياء الله تعالى. قال: فيقتضي ذلك جريان الحكم وراثه عن النبي، صلى الله عليه وسلم. ثم قال، والجواب أن هذا السؤال هو فائدة هذه المسألة، قال: فاعلم أن النبي، صلى الله عليه وسلم، مؤيد بالعصمة، معضود بالمعجزة الدالة على صدق ما قال، وصحة ما بين. وأنت ترى الاجتهاد الصادر منه معصوما بلا خلاف؛ إما بأنه لا يخطئ البتة، وإما بأنه لا يقرّ على خطأ، إن فرض، فما ظنك بغير ذلك؟! فكل ما حكم به، أو أخبر عنه من جهة رؤيا نوم، أو رؤية كشف، مثل ما حكم به مما ألقى إليه الملك عن الله، عز وجل. وأما أمته فكل واحد منهم غير معصوم، بل يجوز عليه الخطأ والغلط والنسيان، ويجوز أن تكون رؤياه حلما، وكشفه غير حقيقي. وإن تبين في الوجود صدقه، واعتيد ذلك فيه واطرد، فإمكان الخطأ والوهم باق. وما كان هذا شأنه، لم يصح أن يقطع به حكم. وأيضا فإن كان هذا معدودا في الاطلاع الغيبي، فالآيات والأحاديث تدل على أن الغيب لا يعلمه إلا الله، كما في الحديث من قوله، عليه السلام، في خمس لا يعلمهن إلا الله، ثم تلا: (إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ،

وَيَنْزِلُ الْغَيْثُ) إلخ السورة. وقال في الآية الأخرى: (وَعِنْدَهُ مَقَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ)<sup>(\*)</sup>، واستثنى المرسلين في الآية الأخرى بقوله: (عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ)، الآية [الجن:26-27]، فبقي من عداهم على الحكم الأول، وهو امتناع علمه. [44/4].

ثم أتى بآيات أخرى من هذا النوع، ثم قال: وقد تعاضدت الآيات والأخبار وتكررت في أنه لا يعلم الغيب إلا الله، قال: فإذا كان كذلك؛ خرج من سوى الأنبياء من أن يشتركوا مع الأنبياء، صلوات الله عليهم، في العلم بالمغيبات.

ثم أشار إلى ما ذكر من كرامات الصحابة، التي صحت عنهم، بأنه لا ينبني عليه حكم، إذ لم يشهد له رسول الله، صلى الله عليه وسلم. ووقوعه على حسب ما أخبروا، هو مما يظن بهم. ولكنهم لا يعاملون أنفسهم إلا بأمر مشترك لجميع الأمة، وهو جواز الخطب لذلك قال أبو بكر: أراها جارية، فأتى بعبارة الظن التي لا تفيد حكماً، الخ. ثم قال:

فإذا لاح لأحد من أولياء الله شيء من أحوال الغيب، فلا يكون على علم منها محقق لا شك فيه، بل على الحال التي يقال: أو أظن. قال: نعم، تفيد الكرامات والخوارق لأصحابها يقينا وعلما بالله تعالى، وقوة فيما هم عليه.

ثم أورد أن الظن أيضا يعتمد عليه في الأحكام الشرعية. ثم أجاب بأن ما كان من الظنون المعتمدة شرعا، فلاستناده إلى أصل شرعي، وما نحن فيه ليس كذلك. قال: وإن كان ذلك للنبي، صلى الله عليه وسلم، ثبت ذلك بالنسبة إليه، فلا يثبت بالنسبة إلينا، لفقد الشرط، وهو العصمة. [45/4].

هذا مضمن كلامه. قلت: أي إذا ثبت الحكم بكشف النبي؛ صلى الله عليه وسلم، أو برويا منامية أو نحو ذلك؛ فلا يثبت ذلك بالنسبة إلينا. والله أعلم.

### خلاصة القول الفصل في مسألة الاطلاع على الغيب]

قلت: وهذا الذي حرره هذا الإمام المحقق، هو القول الفصل في المسألة.

(\*) الأنعام: 59

وخلصته أن الغيب الحقيقي، المطلق دون قيد، لا يعلمه إلا الله، وأنه تعالى قد يظهر بعض المغيبات لمن ارتضى من رسله، وأن ما يطلع عليه بعض أولياء الله هو من الكرامات والكشف، الذي يقبل الخطأ والنسيان والغلط، وأن اطلاعهم على الظن، بخلاف اطلاع الرسول، فإنه قطعي، لأنه وحى من الله، إذ لا ينطق، عليه السلام، إلا عن الوحي. فصار قوله تعالى: (عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا) إلخ؛ عاما، ولا يستثنى من ذلك إلا ما يطلع الله عليه رسوله.

### [تأويل بعض أقطاب التصوف للآية الكريمة]

ولكن نحا بعض أهل طريقة التصوف ومشاهير أئمتهم، بتأويل الآية، وإدخال أولياء الله فيها؛ كأبي العباس المرسي، فقد نقل عنه تلميذه ابن عطاء الله في "لطائف المنن"، بعد أن أطال القول في إبداء الحجج على إثبات كرامات الأولياء، ومنها الاطلاع على الغيب. أورد هنا قوله:

"فإن قلت: فكيف يصنع بقوله تعالى: (عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا) إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ، فلم يستثن أحدا إلا الرسول، فاعلم أنني سمعت من شيخنا أبي العباس يقول: وفي معناه: أو صديق أو ولي. قال: فإن قلت: هذه زيادة على ما تضمنه الكتاب العزيز؛ فاعلم أنه إذا قيل إن السلطان لم يأذن اليوم إلا للوزير وحده، ربما دخل ممالك الوزير معه، وكان الإذن لمتبوعهم إننا لهم. كذلك الولي إذا أطلعه الله على غيب من غيوبه، فإنما ذلك لانتوانه في جاه النبوة، وقيامه بصدق المتابعة. فما رأى ذلك بنفسه، وإنما رآه بنور متبوعه". [ص 37]. ثم زاد في "اللطائف" في هذا المعنى.

قلت: وهذه الأجوبة إنما هي بناء على القول بأن كرامات الأولياء لا تشمل الاطلاع على الغيب، مع أن جمهور أهل السنة، من أهل الظاهر والباطن، كلهم على الجواز، وذهبوا في تأويل هذه الآية إلى تأويلات. انظر الفخر الرازي في ذلك.

وأنت خبير بأن أهل العلم اختلفوا في جواز الكرامة، فغالب أهل الاعتزال أنكروها، خوفا من التباسها بالمعجزة. ونسب ذلك لبعض أهل السنة، وقد سبق ذلك، على تأويل في كلامه لا يخرج عن جماعة أهل السنة.

ومنهم من أثبتها وأجازها. ثم إن المجيزين، منهم من حدد ذلك بأمر، ولا تصل إلى معجزة الأنبياء، ومنهم من أطلق القول، وقال: كل ما جاز أن يكون معجزة لنبي، جاز أن يكون كرامة لولي، وإنه لا فرق بينهما إلا التحدي. وهو مذهب الجمهور من أهل السنة. واستثنوا ما يكون إلا معجزة، كحصول الولد، وكمعجزة القرآن، ونحو ذلك. وفي هذا يقول إمام العارفين، أبو القاسم القشيري، بعد كلام في تفسير الكرامة، وما قاله أهل السنة في الفرق بينها وبين المعجزة، ممثلاً للكرامات التي يمكن أن تقع، أو وقعت بالفعل، قال:

"ثم هذه الكرامات، قد تكون إجابة دعوة، وقد تكون إظهار طعام في أوان فاقفة، من غير سبب ظاهر، أو حصول ماء في زمان عطش، أو تسهيل قطع مسافة في مدة قريبة، أو تخليص من عدو، أو سماع خطاب من هاتف، أو غير ذلك من فنون الأفعال الناقضة للعادة. واعلم أن كثيرا من المقدورات يعلم اليوم قطعا أنه لا يجوز أن يظهر كرامة للأولياء. وبضرورة أو شبه ضرورة يعلم ذلك؛ فمنها حصول إنسان لا من أبوين، وقلب جماد بهيمة أو حيوانا، وأمثال هذا كثير". هـ كلام القشيري، [الرسالة: 173].

وهو يفيد عدم العموم في الكرامة، وإشارة إلى أن كرامات الأولياء محصورة، سدا لباب اختلاط الكرامات بالمعجزات. وهنا يقول التاج السبكي، بعد أن عدد ما ورد عن الصحابة، رضوان الله عليهم، من الكرامات، ما لفظه:

"فإن قلت: قد أكثرتم القول في الكرامات، وما أفصحتم بالمختار عندكم من الأقوال المنقولات؟ قلت: هذا مقام معضل خطر، والاحتجار على مواهب الله لأوليائه عظيم عسير، والاتساع في التجويز أنل إلى فتح باب على المعجزات مسدود. والذي يترجح عندي: القول بتجويز الكرامات على الإطلاق، إذا لم تخرق عادة، وتجويز بعض خوارق العوائد دون بعض. فلا أمنع كثيرا من الخوارق، وأمنع كثيرا، ولي في ذلك قدوة، وهو أبو القاسم القشيري، رحمه الله تعالى". قال:

"فإن قلت: عرفني ما تمنعه وما لا تمنعه، ليتبين مذهبك؟ قلت: أمنع ولدا من غير أبوين، وقلب جماد بهيمة، ونحو ذلك، وسيتضح لك ذلك عند ذكر الأنواع".

ثم قال: "وأما جمهور أئمتنا؛ فعمموا التجويز، وأطلقوا القول إطلاقاً". [الطبقات: 174/2].

**قلت:** والذي جعله الشيخ تاج الدين، رحمه الله، هو عين مذهب الإمام القشيري، ولا زاد عليه؛ فكأن في حكايته وتصريحه بقوله إن ما ذهب إليه القشيري هو القدوة له وعليه اعتماده. وأظنه زاد تلك الزيادة، ليرتب عليه الإشارة إلى عدم ارتضائه إلى ما ذهب إليه جمهور من الأئمة، من التعميم والإطلاق، دون قيد القشيري، وأن يعدد الواقع من هذه الكرامات، إذ قال:

"وأنا أذكر ما عندي فيها". فذكر من النوع الأول إحياء الموتى، وحكى في ذلك حكايات. ثم قال:

"ولا سبيل إلى استقصاء ما يحكى من هذا النوع لكثرتة، وأنا أؤمن به، غير أنني أقول: لم يثبت عندي أن وليا حيي له ميت مات من أزمان كثيرة، ولا اعتقده وقع لأحد من الأولياء. ولا شك في وقوع مثله للأنبياء، عليهم السلام. مثل هذا يكون معجزة، ولا تنتهي إليه الكرامة". الخ كلامه [الطبقات: 74/2].

ومقتضاه أنه لا يجوز أن تكون كرامة الأولياء مطلقاً. الثاني: كلام الموتى، وذكر من روى ذلك عنه، منهم الشيخ عبد القادر الجيلاني. الثالث: انقلاب البحر. قال: وقد اتفق مثله لابن دقيق العيد. الرابع: انقلاب الأعيان. الخامس: انزواء الأرض، أي طيها. السادس: كلام الجمادات والحيوانات. قال التاج: ولا شك فيه وفي كثرتة. السابع: إبراء العليل، كما روي عن السري وعن الشيخ عبد القادر. الثامن: طاعة الحيوان، كما حكي عن الخواص وغيره. التاسع: طي الزمان. العاشر: نشر الزمان. ثم ذكر أشياء أخر، إلى أن أوصلها إلى أربعة وعشرين نوعاً. وربما ذكر فيها الأشخاص الذين وقع لهم تلك الكرامات، وختمها بما وقع لبعض العلماء في تصانيفهم الكثيرة التي، إن قوبلت بأيام حياتهم، تجدها تفوقها بالعادة.

**قلت:** وتلك الكرامات لا زالت مستمرة إلى عصرنا هذا، وفضل الله واسع، والخير لم يزل مستصحباً لهذه الأمة، وظهور خرق العوائد على يد خواصهم لا يزال مستمراً ما دامت السماوات والأرض. وكل ذلك من معجزات هذا الرسول الفاتح الخاتم، صلى الله عليه وسلم. فليخسب المنكر لهذه الخواص التي خص الله بها هذه الأمة، التي هي خير أمة أخرجت

للناس، وليبؤ بخسران متتبع لخطوات الشيطان، الذي يوسوس في صدور الناس. ولهذا قال التاج، عند ذكر ما أمكنه ذكره من أنواع الكرامات، ما لفظه:

"وفيما أوردته دلالة على أهملته، ومقتع وبلاغ لمن زالت عنه غفلته. وما من نوع من هذه الأنواع إلا وقد كثرت فيه الأفاصيل والروايات، وشاعت فيه الأخبار والحكايات. وما ذا بعد الحق إلا الضلال، ولا بعد بيان الهدى إلا المحال. وليس على الموفق غير التسليم، وسؤال ربه أن يلحقه بهؤلاء الصالحين، فإنهم على صراط مستقيم". هـ [طبقات الشافعية: 78/2].

ورضى الله تعالى على هذا العالم الجليل، الجامع بين الدراية والتضلع في علمي الشريعة والحقيقة. وهذا هو العالم الكامل، المتصف بالإتصاف وتسليم الحق لأهله. وقد علمت من كلام تاج الدين، أنه لا يقول بعموم الكرامة، وأنه يستثني منها ما يزاحم المعجزة، وسبق ذلك غير مرة، وأنه يعتمد كلام الإمام القشيري، إمام الصوفية، الجامع بين العلمين، الحقيقة والشريعة، وأن كتابه "الرسالة"، هو الكتاب الذي هو ديوان أهل التصوف، المبين لطريقهم ومنهجهم المستقيم، الذي لا يخرج عن الشريعة، ولا يناهز أصولها المصيبة البدعية، مع جمعه للقادة من أهل الحقيقة، وذكر ما كان لهم من المقامات والأحوال، وما نطقوا به من رقائق الحقائق، والمعاني الدقيقة التي يتسع [لها] كل صدر ضائق.

وأبان فيه ما كان لأهل الله من نور العرفان الذي ملأ قلوبهم، واشترى الله به أنفسهم، فتجافت جنوبهم عن المضاجع، فلا تجد فيهم إلا من هو ساجد وراكع؛ فهم معرضون عن هذه الدار التي هي [دار] الأكدار، وساكنها ليس له بها قرار؛ يفرون [منها] فرار الأبق من ربه خوف العذاب والسجون، يقولون: الله الله، تاركين أهل اللهو والباطل في خوضهم يلعبون. اللهم يا رب، اجعلني منهم وأضفني إليهم يا رب.

هذا وقد علمت أن التاج السبكي، جاء بقول القشيري، في كتابه "جمع الجوامع"، قولاً مسلماً، ولم يحك فيه خلافاً، إذ قال: وكرامات الأولياء حق. قال القشيري: ولا يتناهون إلى نحو ولد دون والد. هـ [304/3].

وقد تصدى "شارحه"، حلولو لشرح هذه الفقرة، [و] استوعب فيه مباحث هذا الموضوع بجميع ما فيها من بيان الكرامة، وأنها تفارق المعجزة بالتحدي، وأنها، إن صحت، فهي معضدة لصدق النبي، صلى الله عليه وسلم، لأنها لا تنال إلا ببركته ومتابعة سنته، فهي من توابع معجزاته، وأن إثباتها للولي مقطوع به، كما عليه أهل السنة. وخالفت المعتزلة، وهو مردود عليه، وأن الأستاذ الإسفرايني، من أهل السنة، لا ينكرها، وإن نسب إليه ذلك، وإنما هو يقول بها مقيدة، بأن لا تبلغ مبلغ خرق العوائد، وأنها تختص بأمور. وهي في معنى ما اعتمد عليه التاج، تبعا للقسيري.

ثم رجع الشيخ حلولو إلى رد تخصيص الكرامات مما قاله تبعا للقسيري، إذ قال: والصحيح عند الإمام وغيره التعميم. ثم قال: ويستثنى من العموم أيضا ما كان لازمه حصول النبوة، كالقرآن. هـ

أما الإخبار بالغيب، الذي قد فشا الكلام فيه، وما تدل عليه آية قوله تعالى: (عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا) إلخ؛ فقال عن ابن عرفة قولين. قال، يعني ابن عرفة: ومبناها على أن المنفي في قوله تعالى: (فلا يظهر على غيبه أحدا)، هل هو خصوص غيب أو عام؟. [305/3].

قلت: وقد تقدم لنا الإشارة إلى أن المفسرين في ذلك اختلفوا في تأويل هذه الآية. وتقدم ما نقله ابن عطاء الله في "لطائفه" عن شيخه، العارف المُرسي، في تأويلها، وأنه يرى دخول الولي بطريق غير طريق أهل التفسير، حسبما سبق، مع أنه موافق لجمهور أهل السنة في جواز اطلاع الولي على الغيب. انظر ما قدمنا.

### الأوفى بالمؤمن عدم الإقبال على ما يُذكر في كتب التصوف من الكرامات]

ثم بعد هذا أن الأوفى بالمؤمن الصادق، أن لا يصرف همته إلى تلقي ما يقرؤه في كتب أهل التصوف ومن في معناهم، ممن يبالغ في إكثار ذكر ما نقل منها، [أي الكرامات]، ولا سيما وجلها مما يظهر أنه موضوع مختلق، ومروي عن أهل الجهل، الذين لهم غرام وولوع بذكر الأخبار الغريبة المخالفة للشريعة. بل إن [من] تحقق المخالفة، فليرفضه،



وليَعتمد نصوص الشريعة، لأنها الحاكمة مطلقاً. وقد قدمنا ذلك غير مرة في هذا الكتاب وغيره، وأن علماء الظاهر المحققين، وأهل الباطن من السالفين واللاحقين، [يحثون على التمسك بالشريعة]؛ على أن بعض أكابر الصوفية، كان يجعل هذه الكرامات والالتفات إليها والسعي في حصولها والتظاهر بها، من قبيل الانقطاع عن الله، ويكادون يصرحون، أو صرحوا، أن من كان هذا شأنه، هو ممن اتبع هواه؛ ولا سيما إذا نظرنا إلى ما قدمناه من كلام الشاطبي، [من] أن الكشف ونحوه من الاطلاع على الغيب، وإن صدر من أهله؛ فهو مائل للشك، وجائز فيه الخطأ والسهو والغلط. وعليه فلا يصح الجزم به، كما سبق.

ومثله قول العلامة اهلولو في شرحه "الجمع الجوامع"، في كلامه في اطلاع الولي على الغيب، وما نقله عن ابن عرفة في ذلك.

وإذا ثبت هذا، فظهور الكرامة في حق من توالى عليه الطاعة، وحسن منه الاتباع للنبى، دليل على الولاية. قال المقترح وغيره: ولاية ظنية لا قطعية، فإنا نجوز أن يكون ذلك استدراجاً، ويختم له بغير السعادة، والعياذ بالله. وذكر عن القاضي وقوع الخوارق من الكفار من أصحاب الصوامع والديارات. هـ [305/3].

### [التعصب للشيخ، وفتنة الكرامات، والمقبول منها والمردود]

**قلت:** فاحفظ هذا ولا تعزب عنه، وانظر إلى المدعين في عصرنا هذا، يدلك [أن] نقلهم [كان] نقلاً مبنياً على التعصب لشيخهم، وحبهم المتهالك فيه.

ولقد نرى اليوم مثل هذا التعصب الساري في بعض الأفكار، مستقراً في عقيدتهم، واتخاذهم له من أجل القربات؛ وهو مبني على جرف هار. والله عالم بما تكنه الصدور، وتخفيه الأسرار، وإليه المرجع في الورود والصدور.

ولهذا كان أهل الولاية، المنقطعون عن الخلق، المتعلقون بالاتجاه إلى معرفة الحق، يخافون فتنة الكرامات التي ربما تكون استدراجات، مخرجة عن الديانات، حسبما سبق عن جل الأكابر، الذين وجهتهم كلها متوجهة إلى إخلاص أعمالهم للواحد القادر القاهر.

ولهذا لما عدّد الإمام ابن عطاء الله، أنواع الكرامات، قال إثره: وهذه كلها كرامات ظاهرة حسية. وكرامات هي عند أهل الله أفضل منها وأجل، وهي الكرامات المعنوية، كالمعرفة بالله، والخشية له، ودوام المراقبة له، والمسارة لامثال أمره ونهيه، والرجوع في اليقين، والقوة والتمكين، ودوام المتابعة، والاستماع من الله والفهم عنه، ودوام الثقة به، وصدق التوكل عليه، إلى غير ذلك. هـ. [ص35].

### [خلاصة مبحث الخوارق والكرامات]

وخلاصة هذا المبحث، هو أن التشبث في قبول هذه الخوارق، لا يكون إلا بعد عرضها ووزنها بميزان الشرع. فإن وافقته، بعد النظر فيمن صدرت عنه؛ فهي صحيحة. وفي هذا يقول خاتمة الأعلام النقاد المحققين، أبي إسحاق الشاطبي، بعد كلام في الموضوع، وإيراد الإشكالات والجواب عنها وتحقيق المقام في ذلك، مما لا تجده عند غيره: إن كل خارقة حدثت أو تحدث إلى يوم القيامة، فلا يصح ردها ولا قبولها، إلا بعد عرضها على أحكام الشريعة؛ فإن ساءت هناك، فهي صحيحة مقبولة في موضعها، وإلا لم تقبل إلا الخوارق الصادرة على أيدي الأنبياء، عليهم السلام. فإنه لا نظر فيها لأحد. انظر تمامه في فصل المقاصد، من "الموافقات" [ 194/2 ].

قلت: وهذا أمر محل اتفاق بين أهل الظاهر والباطن، وإن كان منهم من كان في بحر الشطح والتعبير عن الحقائق، بما لا يفتح إلا لأهل المقامات العالية، والأحوال الموهمة لخفاء العبارات؛ وفي مقدمتهم صاحب "الفتوحات"، فإنه أفرّد هذا الموضوع فيها بما تقر به عيون أهل الكرامات، وفتح به أفهام أصحاب ذوي المخالفات.

وهذه عبارة "الفتوحات"، في الباب 513، في معرفة قطب كل منزلة: (وما آتاكم الرسول فخذوه)، ثم قال:

"اعلم أيدينا الله وإياك بروح منه، أن الله يعطي عباده منه إليهم، وعلى أيدي الرسل. فما جاءك على يد الرسول، فخذ من غير ميزان. وما جاءك من يد الله، فخذ بميزان، فإن الله عين كل معط، وقد نهاك أن تأخذ كل عطاء، وهو قوله: (وما نهاكم عنه فانتهوا)، فصار

أخذك من الرسول، أنفع لك وأحصل لسعادتك. فأخذك من الرسول على الإطلاق، ومن الله على التقيد".

ثم استمر في موضوعه بعبارات، على اصطلاحه من إيثار العبارات التي جملها إشارات لا يفهمها إلا من تمهر في كلامه، وأعطى الفهم في خطابه. وفي آخر هذا الموضوع، استشهد بكلام الإمام الجنيد، الذي أبان فيه مراده، حتى أبلج صبح كلامه لذي عينين، وأن هذا هو مراده من تلك العبارات، المحتجبة بحجاب الإشارات، [إذ قال]:  
"يقول الجنيد: علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة". [الفتوحات: 186/4].

وقد كنت كتبت قبل هذا، عند مطالعة هذا الباب من "الفتوحات"، وفيه إشارات ربما منها ما رده أهل العلم الظاهر، كتبت في هامش الكتاب على هذه العبارات التي في بعضها غموض، ما لفظه:

خلاصة ما يهمننا من كلام الشيخ، رضي الله عنه، أن التمسك بالشرعية والسير في سبيلها، هو الأسلم، والأخذ بالحقائق والتمسك بالكشوفات والإلهامات، وهو معنى الأخذ من الله، هو طريق فيه خطر.

والمنهج الأقوم، والمسلك إلى الله الأسلم، هو اتباع الطريق الشرعي المحمدي. ولهذا قال إمام أهل الله العارفين، القطب مولانا عبد السلام: "واحملني على سبيله إلى حضرتك". وانظر ما كتبناه في شرح هذا المحل، من "شرح التصلية" المباركة، فهناك تجد ما نقلناه عن الإمام الحاتمي في الموضوع. والله موفق لطريق الرشاد، وإيراد الكل إلى معاد.

وكل هذا إنما هو تأييد لكلام الشاطبي وغيره، في رد الاعتماد على الكشف والإلهام ونحوه في الأحكام. وأظن أن هذا المقام لم يحرره أحد من المصنفين كما حرره الإمام الشاطبي؛ فليتمسك به من يريد معرفة القول الصحيح من السقيم. والله يدعو إلى دار السلام، ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

\*\*\*

## [سبب الإطالة في الكلام على الكرامة، وتلخيص الأقوال بشأنها]

هذا، وقد أطلنا ذيل الكلام في موضوع (الكرامة وأنواعها)، لأنها مسألة مهمة، افتتن بها جماعة من العوام، واغتر بأنواعها أفراد ممن يعد من الأعلام. ولهذا أنكر جماعة من المحققين إطلاق العنان، وقيدوها بقيود، ردا لما نشأ عن ذلك من فساد العقيدة، وربما اختل منها الإيمان. وقد علمت مما سبق، أن الناس في ذلك على أقسام؛ منهم من منع الخوارق وجعلها تخل بالمعجزة، ومنهم من أباحها مطلقا، وفرق بينها وبين المعجزة بالتحدي، ومنهم من أجازها، ولكن في أمور خاصة؛ كإمام العلمين الظاهر والباطن، وهو الإمام القشيري، وتبعه على تقييده جماعة من مشاهير أهل العلم، كالتاج السبكي في "جمع الجوامع"، حسبما قدمنا. ولقد نسبوا إنكارها مطلقا للمعتزلة، أو غالبهم، وقالوا إن الإمام الإسفرايني، من أهل السنة، مال إلى قولهم. ولكن الحق أنه إنما أنكر تلك الخوارق التي شأنها أن تصدر عن أشياء، كالطيران في الهواء، والسير على الماء، وكذب من ادعى ذلك. وكذلك أنكر أيضا جماعة من أهل السنة، الإطلاع على الغيب، وأن ذلك خاص بالأنبياء والرسل، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: (عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا) الآية. ولكن في الآية تأويلات، كل أول على حسب ما ذهب إليه، فقال الإمام القرطبي، حسبما نقله عن في "البحر": قال العلماء: لما تمدح، سبحانه، بعلم الغيب واستأثر به دون خلقه، كان فيه دليل على أنه لا يعلم الغيب أحد سواه. ثم استثنى من ارتضاه من الرسل، فأودعهم ما شاء من غيبه بطريق الوحي إليهم، وجعله معجزة لهم ودلالة صادقة على نبوتهم. هـ- [355/8].

وقال الإمام الفخر: وعندي أن الآية لا تدل على ما قالوه، لأن قوله: (على غيبه) ليس فيه صيغة عموم، فيكفي في العمل بمقتضاه، أن لا يظهر تعالى خلقه على غيب واحد من غيوبه، فنحمله على وقت وقوع القيامة، فلا يبقى دليل في الآية على أنه لا يظهر شيئا من الغيوب لأحد. هـ باختصار. [مفاتيح الغيب: 233/8].

ثم صار يعزز ذلك بما سبق في الآية قبل هذه. ثم صار يستدل بما ثبت من إخبار الكهنة في مبعث النبي، صلى الله عليه وسلم، والكاهنة البغدادية التي كان استدعاها الملك سنجر من بغداد إلى خراسان، فسألها عن أشياء فأخبرته بها، إلخ.

ولكن تعقب ما استدل به الفخر في ذلك في "البحر". ثم قال صاحب "البحر": وأما مشاهدة أصحاب الإلهامات الصادقة، فلي من العمر نحو من ثلاث وسبعين سنة، أصحاب العلماء، وأتردد إلى من ينتمي إلى الصلاح؛ فلم أر أحدا منهم صاحب إلهام صادق. وأما الكرامات، فلا أشك في صدور شيء منها، لكن ذلك على سبيل الندرة، وذلك في من سلف من صلحاء هذه الأمة، وربما قد يكون في أعصارنا من تصدر منه الكرامات. والله تعالى أن يخص من شاء بما شاء، والله الموفق. هـ كلام "البحر". [357/8].

ولا يخفى ما فيه من التحفظ، وتردد في الكشوفات والإلهامات.

ولكن قد سبق لنا في هذا الكتاب وغيره، أن هذه الأسرار، وهذه الكشوفات، وهذه الخوارق، لا زالت مستمرة دائمة ما دام الليل والنهار، وأن الصحيح منها ما وافق الشريعة، وكان صادرا عن الربانيين من هذه الأمة، الذين لا ينقطعون من هذه الأمة، بمقتضى قوله عليه الصلاة والسلام: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق" إلخ. وتقدم لنا كلام سيدنا علي في هذا، وأن كل ذلك ساطع من نور نور الأنوار، الفاتح للأسرار، والمنور للبصائر والأبصار.

وما أنكر من هذا شأنه، يُعد ممن ختم الله على قلبه، وجعل على بصر بصيرته غشاوة، إذ هو عليه الصلاة والسلام، مصباح كل فضل، وسراج منير تتجلى، لمن هداه الله، أضواؤه في كل الأعصار، ويعم نورها عموم الأقطار.

وفي هذا يقول الإمام الشاطبي: إن جميع ما أعطيته هذه الأمة من المزايا والكرامات، والمكاشفات والتأييدات، وغيرها من الفضائل، إنما هي مقتبسة من مشكاة نبينا، صلى الله عليه وسلم. لكن على مقدار الاتباع. فلا يظن ظان أنه حصل على خير بدون وساطة نبوته؛ كيف وهو السراج المنير الذي يستضيء به الجميع، والعلم الأعلى الذي به يهتدى في سلوك الطريق.

ثم أورد الشاطبي ما يقع كثيرا في الخواطر، مما يؤدي بالجاهل إلى اعتقاد أن بعض أفراد الأمة، قديما وحديثا، حصل له من الكرامات ما لم يحصل للنبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: ولعل قائلنا يقول: قد ظهرت على أيدي الأمة أمور لم تظهر على يدي النبي، صلى الله عليه وسلم، ولا سيما الخواص التي اختص بها بعضهم؛ كفرار الشيطان من ظل عمر بن الخطاب، وما جاء في عثمان أن ملائكة السماء تستحي منه، وما جاء في أسيد بن حضير وعبادة بن بشر، إذ خرجا في ليلة مظلمة، فأضاء نور بين أيديهما حتى تفرقا. ولم يؤثر مثل هذه الخوارق عنه، عليه السلام، إلى غير ذلك مما نقل عن الصحابة ومن بعدهم، مما لم ينقل أنه ظهر على يده، عليه السلام.

هذا ما قاله باختصار. ثم قال في الجواب: فيقال: كل ما نقل عن الأولياء أو العلماء، أو ينقل إلى يوم القيامة، من الأحوال والخوارق والعلوم والفهوم وغيرها؛ فهي أفراد وجزئيات داخلية تحت كلية ما نقل عن النبي، صلى الله عليه وسلم. ثم أفاض في بيان ذلك من حيث الدليل العقلي الاصطلاحي. ثم قال: فكذلك الأوصاف الظاهرة على الأمة، لم تظهر إلا من جهة النبي، صلى الله عليه وسلم، فهي كالاتموزج من أوصافه، عليه السلام، وكراماته. والدليل على صحة ذلك، أن شيئا منها لا يحصل إلا مقدار الاتباع والافتداء به. ثم أفاض في بيان ذلك بالتمثيل. وانظره في "الموافقات"، جزء 2 صفحة 161.

وبما قاله هذا الإمام، يتضح الرد على كثير ممن ينكر على ما يصدر من بعض الأولياء والصالحين، من المتقدمين والمتأخرين، ويقولون: لو كانت مثلا هذه الخوارق صدرت من هذا الولي؛ لكان النبي أحق بها وأهلها. ولم يدر الجهول أن هذا من معجزاته، صلى الله عليه وسلم، أظهرها الله على يد هذا الولي، تأييدا لمتبوعه، وتثبيتا لهذا الولي وزيادة في يقينه.

أما ما صدر عن الصحابة من الخوارق التي لم تصدر بعض جزئياتها من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فهي، وإن بدت في الظاهر أنها مما اختصوا بها، فهذا نوع من الغلط، فإن الكرامات كلها، دقت أو جلت، فإنها ما صدرت من الصحابة إلا بسبب اتباعه، وما اقتبسوه من أنوار رسالته وملازمة مجالسه، التي هي مطالع للأنوار، ومشارك لدقائق المعارف ومكونات الأسرار؛ إذ أخذوها مباشرة، وورثوها منه، صلى الله عليه وسلم،

مناولة، وادعوها في حياته وبعد مماته. وفي الحديث عن سيدنا أبي نر، رضي الله عنه: "لقد تركنا رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم، وما يُحرك طائر جناحيه في السماء، إلا ذكر لنا منه علما".

وهذا الحديث ذكره القاضي في "الشفاء"، وقال الشهاب الخفاجي: رواه أحمد والطبراني وغيرهما بسند صحيح.

وقسر الحديث بقوله: ولم يدع شيئا إلا بينه لنا، بحيث لا يخفى علينا شيء من بعده. وكان قد خطب قبل موته خطبا أطال فيها، مرة من الصباح إلى الظهر، ومرة من الظهر إلى قبيل الغروب؛ لم يدع شيئا إلا بينه لأصحابه.

وقال في تفسير قوله "وما يُحرك طائر" إلخ: أي في الجو، "إلا ذكر لنا منه علما"، أي تذكرنا من طيرانه علما يتعلق به، فكيف بغيره مما يهمننا في الأرض. قال: وهذا تمثيل لبيان كل شيء، تفصيلا تارة، وإجمالا أخرى. هـ [شرح الشفاء: 170/3].

ومن "الشفاء" أيضا من هذا المعنى، ما رواه بسنده عن حذيفة بن اليمان، صاحب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أنه قال:

"قام فينا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مقاما، فما ترك شيئا يكون في مقامه ذلك إلى قيام الساعة، إلا حدث به، حفظه من حفظه، ونسيه من نسيه. قد علمه أصحابي هؤلاء، وإنه ليكون منه الشيء فأعرفه فأذكره، كما يذكر الرجل وجه الرجل إذا غاب عنه، ثم إذا رآه عرفه". ثم قال:

"ما أدري أنسي أصحابي أم تناسوه؟ والله ما ترك رسول الله، صلى الله عليه وسلم، من قائد فتنة، إلى أن تنقضي الدنيا، يبلغ من معه ثلاثمائة فصاعدا؛ إلا قد سماه لنا باسمه واسم أبيه وقبيلته" [168/3].

وبهذا تعرف صحة ما تقدم عن الإمام الشاطبي، أن ما أعطيته هذه [الأمّة] من المزايا والكرامات، والمكاشفات والتأييدات، وغيرها من الفضائل، هي مقتبسة من نوره، صلى الله عليه وسلم، سواء دقت أو جلت، تقدمت أو تأخرت. وهذه الآثار التي أوردتها هنا، نص فيما قاله هذا الإمام.

## [خاتمة مبحث الكرامات والخوارق]

وعليه؛ فإذا سمعت بكرامة، صغرت أو كبرت، وافقت العادة أو خالفتها؛ [فمن] شرط [قبولها]: جرياتها على سنن الشريعة المطهرة، وصلاح من صدرت منه، وتمسكه بالتقوى والاستقامة؛ فهي مقبولة بهذا القيد، سواء في العصور المتقدمة أو المتأخرة. ثم اعلم أن هذا المقام واسع المجال، فسيح الميدان، تتسلسل فيه المباحث، ويعجز عن استيفانها وتحقيق الحقائق فيها الباحث.

## [الرجوع إلى ترجمة الشيخ فتح الله البناني، ومسألة الرواية عن الجن]

فعلينا أن نقف هنا، ونلقي عصا تسيار قلمنا، [بعد هذه المباحث] التي ألقانا في بحرها الفيض، ما وقع في ترجمة الشيخ فتح الله البناني، شيخ الشريعة في عصره، الذي عدته من شيوخنا بسبب اجتماعنا به في الشباب والكهولة، وأطلقنا المذاكرة معه في دارنا بثغر تطوان، وجرت معه مذاكرة متنوعة، من قبض وبسط، ومسائل علمية، وحكايات مضحكة فكاهية. وكان شرف منزلي صحبة تلاميذه من أعيان الرباط. وكان رحمه الله حسن المذاكرة، جم الفوائد، حلو المجالسة.

وتأكد لنا أن نجعله من شيوخنا [بعد] رواية كتبه منأولة، التي هي إحدى الإجازات في علم الحديث. وكان مما ناولتي من كتبه، كتاب "رغد القاري، مقدمة افتتاح شيخ البخاري"، وكنت وقفت على ما كتبه في هذا الكتاب بسنده فيه.

ومن جملة سنده العالي، ما أسنده إلى البخاري من طريق الجان، وقال: إنه أعلى سند وأخصره في الدنيا. قال:

"وكذا أرويه، أي كتاب البخاري، وغيره، بأعلى سند وأخصره في الدنيا، عن الجان، المؤيد بالدلائل القوية المعتبرة عند أهل الفتح، من علماء هذا الشأن، عن شيخنا أبي إسحاق، سيدي إبراهيم المذكور، عن الشيخ الإمام الفقيه، الولي الصالح الهمام، أبي عبد الله، سيدي الحاج محمد، المعروف بابن دح الأزموري، عن الشيخ الإمام، القدوة الهمام، أبي حفص، سيدي عمر بن المكي، ابن سيدي المعطي، ابن سيدي المعطي بن صالح، ابن



سيدي الصالح، صاحب "الذخيرة"، اليعمري اليعمدي، عن قاضي الجن، الصحابي الجليل،  
أبي زيد، سيدي عبد الرحمان، الملقب بشمهروش، عن الإمام البخاري "إخ.

[توقف المؤلف في مسألة شمهروش،  
وعدم العثور على أي ذكر له في كتب التراجم]

قلت: وقد كنتُ توقفت في ذلك من جهة رواية شمهروش؛ لأنني راجعت الكتب  
المصنفة في الصحابة، وفي أسماء رجال الحديث وغيرها، ولم أجد أحدًا من مشاهير رواة  
الحديث، أو المؤلفين في ذلك، في القديم والحديث، ذكر هذا الجان في الرواة، فضلًا عن  
ذكره في الصحابة.

وقد تتبعت تراجم "الإصابة"، في تمييز الصحابة؛ فلم أجد لهذا المسمى ذكرا، مع أن  
ابن حجر صرح في أول "الإصابة"، بأنه سيذكر أسماء الجان، ممن عدوا من أصحاب  
رسول الله، صلى الله عليه وسلم؛ فلم أجد ذلك.

وإن كان الشيخ فتح الله، ذكر بعض العلماء، من القرن الحادي عشر، أنهم أثبتوا  
روايته، وأنه من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم.

ولكني لم أقتنع بذلك، وأصبحت في شك، واستبعدت أن يكون هذا الرجل من أصحاب  
رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأنه عمّر إلى زمن هؤلاء الأسيّاح. وكنت أميل في نفسي  
[إلى] أن هؤلاء الأسيّاح، الذين ذكرهم الفتح في سنده، وإن كان لا مرية في أنهم من أهل  
الصلاح، وأن الناس كلهم، في الشرق والغرب، يعتقدون استقامتهم وصدقهم، بل وولايتهم؛  
كالمحب الصادق، والمتفاني في حب سيدنا محمد سيد الخلائق؛ وكتابه "الذخيرة" الذي  
يتبرك الناس بقراءته، شرقًا وغربًا، ويجعلونه من أهم وسيلة يتوسل بها إلى الله عند  
اشتداد النوازل العظام. [كذا].

[كتاب "الذخيرة"

للشيخ المعطي بن صالح]

وهذا الكتاب في الحقيقة، هو كتاب تسيل بعباراته الرقيقة العبرات، وتلين بذكر  
سجعاته، الممزوجة بجوامع كلماته العذبة، القلوب القاسيات. ومما أذكره هنا عن هذا

الكتاب، أني سمعت أن بعض من وفقه الله، لإذاعة هذا الكتاب العزيز الوجود، [قام] بطبعه. وذلك مما يسر خاطر المؤمن المحب لهذا النبي الكريم، ولسيرته التي تنور القلوب، وتبلغ الساعين والمسارعين في الخيرات إلى رضى علام الغيوب. جزاهم الله خيرا.

\* \* \*

### [مواصلة الكلام في مسألة شمهروش]

ثم نرجع إلى ما قلناه في شأن قاضي الجان، فأقول: ولما بذلت جهدي في تحصيل قصدي، وحصل لي اليأس، وكنتُ كُتبتُ قبل هذا أن الطالب للعلم، الذي يصرف أوقاته في تحصيل جواهره ودرره، وتدوين نفائسه وغرره؛ لا يمل من البحث، ولا يحصل له اليأس، وإن طال الزمان وامتدت الأيام؛ فإن العلوم بحور لا ساحل لها.

وكنتُ ذكرت ما وقع لي في البحث عن تفسير لفظة في كتاب "قلاند العقيان"، وما عثرت على معناها إلا بعد سنين؛ والآن أقول: بعد العجز عما ذكرت، أوقفت جولان الفكر في ذلك، وتجاوزت محل البحث؛ إذ أنا في بعض الأيام بين يدي كُتبي، إذ وضعت يدي في كتاب ليس من مظان البحث، ولا خطر لي ببال أن أنظر فيه، لأنه لم يكن مما يحتاج إليه المقام، ولا ميسر له بما أنا فيه من الموضوع، وعمدت إلى ذلك الكتاب لأنقله إلى موضع كتب بجانبه. ولما فتحتَه عن غير قصد، رأيت فيه (شمهروش)، وإذا الكتاب "صفوة من انتشر، من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر"، والصفحة التي تبدت لي عدد 144، وفي وسطها ترجمة شيخ الإقراء بالقاهرة، الشيخ سلطان. ثم قال فيه إنه شافعي المذهب، وإنه كان من أفراد الرجال علما وعملا وزهدا. قال: أخذ عن عدة من المشايخ، منهم السنهوري، والشيخ محمد بن حجازي الواعظ، شارح "الجامع الصغير"، وشيخ الإسلام، نور الدين علي الزيادي، وعن ابن حجر الهيثمي، وغيرهم.

قال صاحب "الصفوة"، التي نقلنا منها ما تقدم: وشاع على الألسنة أن صاحب الترجمة أخذ عن شمهروش، قاضي الجن. وليس كذلك، بل كان يروي عنه الفاتحة من طريق شيخه الزيادي المذكور، عن الشيخ علم الدين سليمان، مؤدب أولاد الجن، عن شمهروش، عن النبي، صلى الله عليه وسلم. قال: وقد اتصل سيدنا به من طريق شيخنا

الصوفي أبي عبد الله، محمد بن عبد الرحمان الفاسي، رحمه الله، عن شيخه أبي سالم العياشي، عن صاحب الترجمة بسنده المذكور. قال أحمد العجمي، في فهرسته: ولم أجد لشمهروش ذكرا في معجم الصحابة، والله تعالى أعلم؛ يعني أن صاحب "الإصابة"، تتبع أسماء الصحابة من الجن، فذكر منهم عدة، ولم يتعرض لشمهروش، مع شهرة أمره عند الناس. هـ. كلام "الصفوة". [ص:144/145].

ولما اطلعت على هذا المقال في شأن رواية الشيخ سلطان، عن هذا الجان، مع ذكر صاحب "الصفوة"، العلامة الأديب، سيدي محمد بن عبد الله الإفرائي، أنه اتصل سنده بمن ذكرنا من طريق شيخه الصوفي أبي عبد الله، ابن عبد الرحمان الفاسي، عن شيخه أبي سالم العياشي، عن صاحب الترجمة، يعني الشيخ سلطان، كما سبق؛ وقع لي بعض انتعاش وتقوية لما جزم به الشيخ فتح الله، وأن له في ذلك سلفا.

كما أن ما كنت استبعدت [من] عد هذا القاضي الجني من الصحابة، سبقتي إليه الشيخ أحمد العجمي، حسبما سبق، والله أعلم.

### [الحديث عن قاضي الجان لم يأت إلا عن أهل التصوف الذين يستندون إلى الكشوفات وتحسين الظن]

والذي يظهر من خفاء ذكر هذا الرجل من الصحابة والرواية عنه، ولم يثبت في كتب أهل الحديث لا ذكره ولا روايته، في القديم والحديث؛ أن ذلك لم يأت إلا عن أهل التصوف، ولم ينتشر إلا في كتبهم الحديثية.

ولا يخفى ما قاله أهل الحديث، في الأحاديث التي اقتص بها أهل التصوف. وربما استندوا في روايتها وصحتها على الكشف، أو تحسين الظن بالراوي، والاعتماد على حديثه، دون بحث عن عدالته، ولا نقله عن مشهور بالكذب، لأنهم يرون أن البحث عن أحوال الناس، ونشر مساوئهم وهفواتهم، من الغيبة الممنوعة؛ وهو خلاف الحق، لأنه لو بقي هذا الباب مفتوحا على مصراعيه، لاختلفت قواعد الشريعة، وكثر الوضع في الأحاديث، وانتشر الكذب على النبي، صلى الله عليه وسلم، وعلى غيره من الأنمة الكبار.

[ومن المعلوم] أن أهل العلم من الحفاظ، قاموا بوضع هذه المؤلفات في أسماء الرجال وطبقاتهم، وبينوا من يوثق بروايته ومن لا يوثق بها، وبينوا أسماءهم وأحوالهم، وذكروا الأحاديث التي أنكروها عليهم، أو ثبت لديهم وضعها والكذب فيها على رسول الله، صلى الله عليه وسلم. وكان الأصل في ذلك ما ورد عن سيدنا علي في ذلك، مما قدمناه.

[وكننا] بينا أن الإمام مالكا، رضي الله عنه، وهو إمام أهل الحديث، وإمام أهل المدينة، كان يترك الحديث عن أنمة يُستسقى بهم الغمام، ولكن ليس لهم إمام بهذا الشأن؛ إما لكونهم يحسنون ظنونهم بمن يروون عنه، وإما [لعدم] التنقيب عن أحوالهم والاطلاع على تساهلهم.

وبالجملة، فقد أفضنا القول في هذا الموضوع، في مراحل الحديث، فراجع ذلك، إن شئت.

وبهذا الذي ذكرناه، من الاحتياط في الرواية، تراهم لا يقبلون الأحاديث التي انفرد بها أهل التصوف، لأنهم، رضي الله عنهم، لحسن ظنهم، لا يبحثون عن مساوئ الراوي، ويقبلون قوله، لقوله: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم.

[الشريعة لا تقبل الخبر إلا من أهله،

وقول الإمام مالك:

إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذونه]

ولكن الشريعة الغراء لا تقبل الخبر من كل أحد، ولا تعمل به دون سند، وتعتمد قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا).<sup>(\*)</sup> وانظر إلى شدة إمامنا في هذا الشأن، حسبما أشرنا إليه، وتقدم تفصيله. ولا بأس من إعادته هنا، وهو ما روي عنه، رضي الله عنه، فيما ذكره ابن أبي أويس [قال]: سمعت مالكا يقول:

"إن هذا العلم دين؛ فانظروا عمن تأخذونه. لقد أدركت سبعين ممن يقول: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عند هذه الأساطين - وأشار إلى المسجد - فما أخذت عنهم شيئا، وإن أحدهم لو انتمن على بيت مال لكان أمينا؛ إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن". هـ.

(\*) الآية: الحجرات:6

فإذا تحققت هذا وعلمته، ورسخ في ذهنك شدة احتياط الإمام مالك، ومكانته العلمية والدينية، وأخذ العلم من أساطين العلماء، من التابعين ومخالطتهم لأصحاب الرسول، ودرابتهم بالقائل والمقول، [فقد] كان يتحرى في رواية الحديث، حتى عن أهل الصلاح والفضل، والدعوى على العبادة، وانتهاج مناهج الفلاح؛ سهل عليك رد ما تسمعه من صوفية عصرنا، ولو صحت طريقهم، من غرائب الأخبار؛ إذ لم يكونوا من أهل هذا الشأن. هب أنهم كانوا يستسقى بهم الغيث، وتستنزل بهم الأمطار، [لكن] إن خالفت أخبارهم القواعد، وأتت بخوارق العوائد، وادعت الكشف والاطلاع على ذلك من طريق المواهب الإلهية؛ فإنا نرد ذلك، ولا سيما إن [خالفت] تلك الأخبار حكماً شرعياً، أو نصاً كان بنصوص الأئمة ثابتاً مرضياً.

وهذا قد قدمناه في نصوص الإمام الشاطبي، حيث نص أن الكشف والإلهام والكرامات، لا حكم لها إن خالفت الشريعة. كما تقدم لنا في ذلك ما قاله إمام أهل الخوارق، والمنفرد في كتبه في إيراد الإشارات والحقائق، صاحب "الفتوحات".  
فصار هذا الحكم محل اتفاق، من أهل الظاهر والباطن.

\* \* \*

### [ختم موضوع رؤية الجان، وكرامات الأولياء، وبه تتم ترجمة الشيخ فتح الله البناني]

وهنا نلقى عصا الترحال، ونرد العلم للكبير المتعال، ونرجع إلى إتمام تراجم "الفهرسة"، بعد أن نبين أن ما [قدمنا] الكلام عليه، هما موضوعان مهمان، ساقنا إليهما ترجمة فتح الله البناني، في سنده عن الجان، ونشأ عن ذلك الكلام على الكرامات الواقعة من أولياء الله، وأفضنا القول في الموضوعين؛ حتى يصح أن يفرد من تلك المباحث جزءان:

أحدهما في إمكان رؤية الجان وما ورد في ذلك.  
والثاني في الكرامات، ومن أثبتها ومن نفاها، وما ظهر فيها على يد الصحابة، والأمور التي يمكن أن تعد من الكرامات.

والله الموفق للصواب، والموفق لما ينفعنا يوم العرض والحساب.

\* \* \*

شيخنا العلامة سيدي عبد السلام بناني  
[مقروءات المؤلف عليه،  
وشهرته في علم النحو بفاس]

وهنا أشرع في الرجوع إلى موضوع "الفهرسة"، فأقول:

وقرأت على شيخنا، وقرّة أعيننا، ومن لا يزال حبه في قلوبنا ممزّوجا بسويداء قلوبنا، ولذة دروسه الرائقة ملء صدورنا، وعباراته في دروسه تطن في آذاننا؛ العلامة المتواضع العالي، الزاهد في التفاخر والتظاهر بالفاني من هذه المعالي، أبو عبد الله، سيدي عبد السلام بناني، المنتسب لطريقة العارف بالله، سيدي أحمد التجاني.

قرأت عليه بمسجد المشاطين، من عاصمة فاس، إذ كان تخلى عن الدراسة بجامع القرويين، كما سيأتي؛ جملة كثيرة من "مختصر" الشيخ خليل، بشرح العلامة الدردير، وكنت غالباً أنا القارئ للدرس.

و"ألفية" ابن مالك، بشرح العلامة الأشموني، إذ كان عند الطلبة هو منتهى آمالهم، وغاية أربهم في علم النحو، وأرقى مطالبهم، وبلوغ مقاصدهم.

و"صغرى" الإمام السنوسي، في التوحيد، وهو أجل كتاب ألف في العقائد، على طريقة الإمام الأشعري، والدفاع عن مذهبه، وتضليل من خالفه من المعتزلة وغيرهم، مع شدة في الدفع، وإطلاق القلم في ذكر مساوئهم. قرأت عليه الكتاب، بقراءتي عليه من أوله إلى الختام.

ونظم "سلم" الأخصري، بشرح العلامة بناني، في المنطق.

و"مختصر" سعد الدين التفتازاني، في المعاني والبيان والبديع؛ وهي علوم البلاغة. وفي أثناء قراءتنا للسعد، طلب بعض الطلبة من الشيخ أن يقرأ معهم "نظم" الشيخ الطيب ابن كيران، في الاستعارة، فساعدهم على ذلك. وصار يقرأ معهم، بعد تمام درس

السعد، في وقت واحد من غير استراحة ومراجعة "شرح" المتن، الذي يقرأه مع هؤلاء الطلبة.

وكان بعض كبار الطلبة، من أهل درس السعد، لما يشرح الفقيه في درس "منظومة" ابن كيران، يقوم استكباراً عن أن يجلس في درس هؤلاء الطلبة المبتدئين.

وكنْتُ أنا أخلفه، فأبقي في هذا الدرس، أدبا مع الشيخ، ورغبة في اكتساب فوائد أنا في حاجة إليها، مع التماس بركة شيخنا هذا؛ إذ لا يخفى أن حضور دروس هؤلاء الأسيخ فيه الفتح المبين. ولقد شاهدنا في أنفسنا أن الحضور في مجالس أفاضل الأعلام، ولو في دروس قليلة، تتجلى لنا فيها الخفايا الدقيقة، ويسهل علينا فيها فهم المباحث المغلقة الرقيقة.

أما حال شيخنا هذا؛ فهو العلامة المشارك، الحائز في الفهم والإدراك والتحقيق أعلى المقامات وأرفع المدارك؛ من عربية، وفقه، وعلوم البلاغة؛ من معان وبيان وغير ذلك. ولكن كان اشتهاره بالحضرة [الفاسية] في النحو، وكان يقال له النحوي.

ولقد تحققنا من ذلك في قراءة "شرح" الأشموني "للخلاصة"، إذ هو الشرح الذي لم يغادر صغيرة ولا كبيرة من مسائل النحو، ومباحثه وتنبهاته التي أغفلها من سواه من شروح "الخلاصة"، وإن كان، [كما] كنت أتتبعه أيام إقراني لها، [أن] أصله [هو] "شرح" المرادي، وربما أتى في بعض شرحه بلفظ المرادي، حسبما كنت أتتبع عبارته في ذلك؛ لكن يزيد عليه تنبيهات كثيرة، واستدراكات مفيدة.

### [الثناء على "شرح"

### الأشموني، و"مُحْشِيهِ" الصبان]

وبالجملة؛ فهذا "الشرح" الذي كنا نقرأه على هذا الشيخ، هو فريد في بابهِ، جامع لمباحث هذا الفن، واسع الخطى في التبريز في مجاله. وزائتُهُ - على اتساعه - "حاشية" العلامة الصبان؛ فأصبح بذلك منتهى آمال الراغبين في الرتبة الغراء، والالتحاق بسببويه أو مُعَاذِ الهَرَاء<sup>(\*)</sup>، وأحرز بذاك العلم الذي هو أصل العلوم عند أهل العلم.

(\*) يفتح الهاء وتشديد الراء، هو واضع علم التصريف هـ من "الأزهار" لابن الحاج، ص60. طبعة فاس. أ.م.

## علم العربية هو أصل العلوم في الدين الإسلامي

كما قال إمام النحاة، أثير الدين ابن حيان، في قصيدته التي مدح بها النحو، ورؤساءه الذين أصلوا أبوابه، وفصلوا فصوله، وسهلوا لمن بعدهم تحقيق فروعه، واستقرأهم بذلك المغلق من مسائله، والوصول إليه ودخوله، وفي ذلك يقول:

هو العلم لا كالعلم شيء تراوذه      لقد فاز باغيه وأنجح قاصده  
[وما فضل الإنسان إلا بعلمه]      [وما امتاز إلا ثاقب الذهن واقده]  
[وقد قصرت أعمارنا، وعلومنا]      [يطول علينا حصرها ونكابده]  
وفي كلها خير ولكن أصلها      هو النحو فاحذر من جهول يعانده  
لقد حاز في الدنيا فخارا وسوددا      أبو الأسود الدولي فلا حر سائده  
هو استنبط العلم الذي جل قدره      وطار به للعرب نكر تعاضده

إلى أن قال:

وما زال هذا العلم ينميه سادة      جهابذة تنأى به وتعاضده  
إلى أن أتى الدهر العقيم بواحد      من الأزد تنميه إليه فراهده  
إمام الوري ذاك الخليل بن أحمد      أقر له بالسبق في العلم حاسده  
وبالبصرة الغراء قد لاح فخره      فنارت أدانيه وضاعت أباعده

وهي قصيدة طويلة كنت عثرت عليها في ورقة خطية، وكنت نقلت منها ما أمكنني نقله من تلك الورقة التي كانت بخط رديء، مع انخرام في الورقة.<sup>(\*)</sup>

### [ترجمة الإمام ابن مرزوق، الخطيب]

وقد ترجم لهذا العلامة، أنمة كبار من أهل المشرق والمغرب. فممن ترجم له من نبلاء المغرب ونيغانه، الإمام ابن مرزوق الخطيب، إذ قال في صدر ترجمته، حسبما نقله في "النفح"، فقد ذكر الراحلين من الأندلس إلى المشرق. قال: هو شيخ النحاة بالديار المصرية، وشيخ المحدثين بالمدرسة المنصورية. انتهت إليه رئاسة التبريز في علم العربية واللغة

(\*) القصيدة المذكورة في كتاب "الأزهار" لابن الحاج، ج. 1.



والحديث. سمعت عليه وقرأت. ثم ذكر ابن مرزوق روايته عنه، ومن جملة ذلك أنه قال:  
وشكوت إليه يوما ما يلقاه الغريب من إذابة العداة؛ فأنشد لنفسه:

عداتي لهم فضل عليّ ومنة      فلا أبعد الرحمان عني الأعادي  
هم بحثوا عن زلتي فاجتنبتها      وهم نافسوني فاكسبت المعالي

[نفح الطيب: 589/1].

### [ترجمة العلامة الصفدي]

وأما العلامة الصفدي، فإنه ترجم أبا حيان ترجمة واسعة، أفاض فيها وأطلق العنان، في "تاريخه" المشهور، المسمى "أعيان العصر، وأعيان النصر"، وذكرها بطولها العلامة المقرئ في صفحة، قانلاً: لما فيها من فوائد. وهذا صدرها: الشيخ الإمام، العلامة الفريد الكامل، حجة العرب، ومالك أزمة الأدب، أثير الدين، أبو حيان الأندلسي الجياتي.  
ثم قال: كان أمير المؤمنين في النحو، والشمس السافرة شتاء في اليوم الصحو، والمتصرف في هذا العلم، فإليه الإثبات والمحو. ثم صار يقارنه ويباري به مشاهير هذا الفن. وصدر في ذلك بقوله: لو عاصر أهل البصرة لبصرهم، أو أهل الكوفة لكف عنه اتباعهم السنود وحدثهم. نزل منه "كتاب" سيويه في وطنه بعد أن كان طريداً، وأصبح به "التسهيل" بعد تعقيده مفيداً. ثم استمر في ذكر كل من اشتهر في هذا الفن من قديم وحديث، مشيراً لأصوله وقواعده من مبدعٍ ومعيد، إلى أن قال في مدحه:

سلطان علم النحو أستاذنا      الشيخ أثير الدين حبر الأنام  
فلا تقل زيد وعمرو فما      في النحو معه لسواه كلام

قال: خدم هذا العلم مدة تقارب الثمانين، وسلك من غرابيه وغوامضه طرقاً متشعبة الأفتانين. ولم يزل على حاله إلى أن دخل في خبر كان، وتبدلت حركاته بالإسكان. ثم ذكر تاريخ وفاته سنة 745. ثم ذكر قصيدة رانية في رثائه فقال: قلت وأنا أرثيه، رحمه الله تعالى:

مات أثير الدين شيخ السورى      فاستعر البارق واستعبراً  
ورق من حزن نسيم الصبأ      واعتلّ في الأسحار لما سرى

ثم صار يذكر مروياته، وأشعاره ومؤلفاته، وإجازته له. [نفتح الطيب: 590/1].  
فرحم الله الجميع، على ما صرفوا فيه يواقيت أوقاتهم في الاشتغال بالعلم، وجعلهم له  
منتهى آمالهم، وأهم أشغالهم، وغاية لذاتهم نشر علومهم بلسان أقلامهم.

[الصَّفدي، واتساعه في العلوم،  
ورد ما هو المعتقد عنه لدى العموم]

وناهيك بذلك أن الإمام الصفدي، ربما يُعد عند الجمهور أنه رجل أديب، حسب شرح  
"لامية العجم" للطبراني. والأمر ليس كذلك، بل له من المؤلفات ما يستغربه البعيد منه  
والقريب، ويعدّه من الأمر العجيب الغريب، حتى إنه صنف في "التاريخ" و"الأدب"،  
مصنفات كثيرة، فقد قال صديقه تاج الدين السبكي في "طبقاته"، أنه قال له إنه كتب أزيد  
من ستمائة مجلد تصنيفاً. وذكر أنه شارك في الفقه والأصلين، وعُني بالحديث، وسمعه من  
جماعة من أكابر ذلك الوقت؛ كتقي الدين السبكي، وفتح الدين ابن سيد الناس. [94/6].

قلت: هذا مع اشتغاله بإنشاء القصائد في موضوعات شتى. وربما كان من طبعه الميل  
في بعضها إلى المجون، مما يحسبه الجاهل لفنون الأدب، أنه خارج عن الجادة ومتباعد  
عن منهل الدين المستعذب.

ولكن تلك الطريقة سلكها الكثير من أهل الصلاح، ومن بهم إلى الله يتقرب. ومن نظر  
إليهم بسلامة الصدر، والتسليم لمن انتسب إلى الله قلامه الظفر، [ير] أن الأعمال بالنيات،  
وأن المرء، وإن بلغ المرتبة العليا، لا بد من عثرات وزلات، تمحوها سعة الرحمات،  
ويرجى بها للعاصي ما لا يرجوه المدمن على الركعات والسجودات؛ ليظهر أثر الأسماء؛ من  
الغفور الرحيم، والحليم الكريم، ويتحقق قوله تعالى: (قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى  
أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا، إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) (\*).

فحسن ظنك يا نفسي بكل مسلم، في كل ما يأتي به ويلم، ولا تيأس من رُوح الله، إذ لا  
ييأس من رُوح الله إلا القوم الكافرون.

(\*) سورة الزمر: 53

## [فن الأدب ومزاياه]

وعلى وجه الإجمال، فإن الأدب أجل ما اكتسبه العالم النبيل، وأكمل حلة يتحلّى بها المشارك في المعارف ويحاضر بها في المجلس الجميل الحفيل، وتترّين بنوادره الشعريّة، وسجعاته النثرية، مجالس الرّؤساء والأمرء، ويتسلّى به أهل القيام بالمهمات المُضنية، ويكون ذلك فيه ترويحاً للنفس من تعب الجدّ، وتجديد لقوتها العملية، وموضوعاتها العلمية. يمزج الجد بالهزل، من إنشاء أشعار غزلية، وغرائب مُطربة مُعجبة. ولم يزل هذا شأن أكابر الأعلام، ذوي المشاركة في بحور العلوم، والجارين في تياره بزور<sup>(\*)</sup> النسّمات في البحر كالأعلام.

### [التنويه بكتاب "نفح الطيب"، وبمؤلفه، والرد على من طعن فيه]

ولقد عجبت من طالب ذكر عنده "نفح الطيب"، للعلامة المقرئ، فصار يحط من قدره، وربما صرّح بإبعاده عن العلم وأهله، وأغلظ في تنقيصه وثلبه. فقلت له: ذلك من أريحية الأدب والجرّيان في ميدانه، واستخراج لمكنون فوائده وفرانده، وتأتيساً للغريب، وتغبيطاً في توسيع أفكار القريب.

ولو اطلعت أيها المنتقد على ترجمة هذا الإمام، الذي لم يوجد مثله في كل الأيام، ولا أتى الزمان بنظانره في كل الأقطار، ولا جادت الأيام بمن يضاويه في كل الأعصار؛ [لما تجرأت على الحط من قدره].

وكان هذا المنتقد لم يعتقد العلم إلا في قام زيد، ونام عمرو، ولم يصل علمه إلى معرفة تراجم أساطين العلماء، الذين جرّوا في مثل هذه المناهج التي جرى فيها، ونسجوا على منوالها في كل مصر.

ولو درى ما لهذا المؤلف في هذا الكتاب من الفضائل والمزاياء، لافتتن بها وقال: إن في أوراق هذا الكتاب خبايا.

(\*) زور مثل نوم. والرّوز العزيمة. وعن أبي عبيدة: الزور: القوة؛ يقال: ليس لهم زور، أي ليس لهم قوة. وحبل له زور أي قوة. هـ "تاج العروس": 3-246/245. أ.م.

## فضل هذا الكتاب في إبراز تاريخ الأندلس والتعريف بأعلامها وحضارتها]

وعلى كل حال، فإن الإمام المقرئ، على فضله وفقهه وعلمه، ورياسته الفتوى بقاعدة المغرب، وإقبال القضاة والفقهاء على قبول فتواه، وتدوينها في الكتب المعتمدة المشهورة؛ فإنه أفاد فوائد تاريخية عجيبة، من فتوحات، وتشبيد هذا القطر الأندلسي العزيز، الذي أسست [به] دولة أموية، تزامم دولة بغداد، في ذلك الوقت، برجالها وقواعدها، ونبلائها من علماء وحكماء وأطباء، وقواد سياسيين وأبطال في الحروب زعماء. فكم فتحوا من عواصم، وأشادوا فيها من حصون وقصور، أنست ذكرى إيوان كسرى، وتفاصرت عن مزاحمتها [ ]<sup>(\*)</sup>، حتى أصبحت عاصمة مملكتها وقاعدتها، قرطبتها السماء، التي انفردت بمسجدها الذي لا يزال غرة بيضاء، على وجه هذه الغبراء، يقصدها، إعجابا بآثارها، الحكماء والنبلاء، من سائر الأنحاء.

كما أسست بها مكاتب أخفت [ذكر] مكتبة المأمون، وجمعت من الكتب النفيسة، والأسفار الفانقة في النفاسة والغرابة والأنواع، كل [مكاتب] بغداد.

أما نظامها الإداري، فكان يفوق نظام المجاورين من الروم، مع التفنن في العلوم القديمة والحديثة، من طب وهندسة، واستخراج الغرائب حتى حاولت الطيران في الجو، كما هو معلوم.

وبهذا تفوق علماء في الحديث والفقه، والنحو والتفسير، والأدب بجميع فنونه، من نثر وشعر، ورقة في الإنشاء، والإتيان بالقصائد العجيبة الرقيقة التي تطرب الأسماع، وتسنوقف الألباب في هذا الباب.

أما ما تخرج منها من الأعلام، فتعجز عن [عدهم] وسرد فضائلهم الأعلام، ولا يزال ذكر محاسنهم، ورواية آثار علومهم، ودراسة كتبهم، إلى عصرنا هذا.

وناهيك ما نشره هذا الإمام المقرئ في "نفحه"، الذي تفوق نسامته، نسيم الروض المعطار، في هذه الآثار؛ فطوراً في تراجمهم الخاصة، وتارة فيما أفرده النبلاء النبغاء في

(\*) كلمة بخط غير واضح.

ذكر التفاخر بفضائل الأندلس، ونبوغ أعلامها، وما لهم من المؤلفات في سائر الفنون؛ كالحافظ ابن حزم وغيره.

أما تراجم أعلامها، ونبلاء أفرادها، الجادين في رواية الحديث الشريف ومتعلقاته في سائر الفنون، الذين ارتحلوا لتحصيلها، وهجروا أوطانهم في سبيلها؛ فهم جمع تضييق الأوراق عن عددهم، ولا يبلغ الطالب المجد في استيفائه ما حصلوه من الفنون باجتهدهم وجددهم، سواء من رجع منهم إلى بلده ومحل بقائه، أو من طاب له المقام في حله وارتحاله. فمن أقام منهم نال أعلى مقام، واستفاد وأفاد، ودانت له الحفاظ من أهل الإسناد، واغتنبت به أساطين العلم في تلك البلاد. ومن رجع إلى وطنه، أتى أهله بنفاس العلوم، وأتحفهم بتحفة كانت في خبر المعدوم.

هذا، وزيادة البيان، واستقصاء ما في هذا المؤلف من الآثار والأخبار والموضوعات، لا يمكن استيفائه. ولو أطلقنا العنان في هذا الميدان، لخرجنا عن الحد في الاستطراد. [ولولا ذلك]، لأوقفنا هذا القادح في هذا الكتاب، على ما به من الفوائد الجمة، والنفاس التي تسر أعلام النبلاء، وتزيل عنهم كل كربة وغمّة، وتزيد إلى علمه علوما واسعة في الاعتبار، وإطلاعا على ما مضى من دول، وأمراء عظماء، منهم سعداء، ومنهم أشقياء، غرهم السلطان، وألهتهم زخارف هذه الدار، فأردتهم، وكان مآلهم، وإن طالت مدتهم، إلى البوار. أما الذين سعدوا، باستقامتهم، ففي الجنة خالدون فيها، لا يمسهم فيها نصب ولا لغوب ولا أقدار. جعلنا الله منهم، آمين.

أما تنقيص هذا المؤلف، ورفض مؤلفه؛ [ف] هو مخالفة لما عليه أعلام الإسلام، من جعله الكتاب الجامع للفوائد الغزيرة، في فردوس هذه الجزيرة، وأضافت إلى ذلك مهمات من أخبار المغرب، مما يرقص ويضطرب.

أما إنكاره تلك الأشعار، المؤذنة بخلع العذار، وإدمان مجالسة أهل اللهو، وحضور ما لا يحل من المرء والنسوان، وذكر ما كان لأمرء الطوائف في ذلك من الإدمان على ذلك أثناء الليل وأطراف النهار.

فالتباهي في وصف تلك المجالس وغيرها من أجمل الآثار؛ فهي تواريخ تذكر في كل زمان. وشأن المؤرخ أن يذكر ما زان وشأن. وقصده الحكاية لما كان عليه الحال من قضايا المحال، ويجعل الحكم للقارئ؛ فبيده التقييح والاستحسان.

ومؤلفنا هذا، حاشا أن يذكر ذلك استحسانا، فضلا عن أن يحكم بإباحته ومخالفة السنّة وحكم القرآن؛ وهو الإمام، مفتي الأنام، في عاصمة المغرب الأقصى، وهي مقر كل عالم وفقهه مفت في شريعة الإسلام.

فذكره ذلك في كتابه، هو حكاية لمعاصي تلك الطائفة المجرمة، التي كانت سببا لذهاب ملتهم، وسكون ريحهم، وذهاب أيامهم وأيام من ساعدهم أنراج الرياح؛ وحاكي الكفر ليس بكافر؛ لا سيما كثيرا ما يستقبح هو نفسه تلك الأفعال، ويندم ويأسف لما قال، ويطلب المغفرة من الكبير المتعال.

وفي هذا الموضوع ما ذكره في (علو الهمة)، عن أديب، اسمه المطرف بن عبد الرحمان الأوسط، [قال]: ومن شعره:

أفنيت عمري في الشر ب، والوجوه الملاح  
ولم أضيع أصيلا ولا اطلاع صباح  
أحيي الليالي سهدا في نشوة ومراح  
ولست أسمع ما إذا يقول داعي الفلاح

والعياذ بالله من هذا الكلام، وحاكي الكفر ليس بكافر. وعتبه أحد إخوانه على هذا القول، فقال: إني قلت وأنا لا أعقل، ولم أعلم أنه يحفظ عني، وأنا أستغفر الله تعالى منه، والذي يغفر الفعل، أكرم من أن يعاقب على القول. هـ كلام المقرئ [نفع الطيب: 2/329].

فنقل المقرئ تلك المجالس، التي كان يقضيها أولئك الأمراء في المجون، ويجاهرون فيها بالفسوق وشرب الخمر، التي لا يشربها إلا من يسعى في الجنون، ويخالف الأحكام القرآنية، التي حرمها الله بها في كتابه المكنون، ويعملون مثل أعمالهم من نحا نحوهم من الوزراء والروساء وأشباههم، في هذا العمل الملعون، كإعلانهم بعشق فساق النساء، ومجالستنهن في الملاهي وشرب الخمر في الصباح والمساء؛ هو من هذا القبيل الذي يذكر

صاحب "نفع الطيب"، على وجه التاريخ، ليعتبر به المعتمد، ويستحليه من استهوته الشياطين، وقادته إلى اتباع قبيح أعمالهم؛ فهم في بحر الضلالة غرقى.

ولقد أكثر من هذا أبو العباس، رحمه الله، وربما استروح منه الاستحسان والتنويه بأصحاب هذه الأفعال التي حرمتها السنّة، وجاء ذلك في محكم القرآن.

ولكن الذي كان يغريه بذلك، خطته الأدبية التي كانت حلتها وحليته المذهبة المستزرفة، وتسد بها طوابع رسائله المشرق، وشمس بلاغته الطالعة من المغرب، وانتشرت أنوار بداعه بالمشرق. فكان حقيقا أن يغتبط بدرر القلاند، وأن ينثر جواهر النثر وعقود الشعر من الذخيرة التي جمعت نفانس الفراند، وأن يمتع نظره بسيمط الجمان، وسقط المرجان، وكان له زاد المسافر، سامرا له في سفره وأبلغ محاضر.

فإذا راقه تسطير تلك الروائع التي نمقتها أعلام أدباء، [وأخذت بـ] أبواب أهل الآداب، بمحاسن سجعاتها، ورقائق أشعارها الروائع؛ فأبو العباس ليس بغافل عن مخالفة تلك الهفوات، ولا بجاهل أن أعمالها ولهوها، [يُعدّ] من الخطيئات، التي يجب على أهل المروءة هجرانها، والإعراض عنها، وإن حسن في طبع الغافلين التلذذ بها، وعلا لديهم شأنها.

وعليه؛ فكان إسقاط تلك الأشعار، المؤذنة بالفسوق والعصيان، و[أن] لا يستحلي سجعات "الذخيرة" ولا "قلاند العقيان"؛ هو الأولى به والأوفق، وهو الفقيه المقدم في الفتوى بحضرة فاس.

ولكن نرى هذا المؤلف تعقب بعض هذه الزلات، بالاستغفار وصالح الدعوات. وربما اهتدى في ذلك ببعض أهل السماع في هذا المعنى، واستمطر الغفران من قابل التوبة وسائر العورات.

قلت: وربما [ينفي] بعض الانتقاد على هذا المؤلف، ما ذكره في "نفعه"، ص: 211، من الجزء الثاني، عن بكار المرواني، في اجتماعه بصاحب السقط في لشبونة، وبعد التعارف بينهما، وبمعرفة بكار المرواني لأبيه، أثنى له عليه، وقال له إنه كان نعم الرجل، وكان لديه أدب ومعرفة.

ثم سألته هل تأدب أدب أبيه؟ فأجابته بأنه تعلم شيئا من ذلك يتميز به، فقال له: هل تنظم شيئا؟ قال: نعم، وقد ألجاني الدهر إلى أن أرتزق به، فقال له: يا ولدي إنه ينس ما يرتزق

به، ونعم ما يتحلى به، إذا كان على غير هذا الوجه، وقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "إن من الشعر لحكمة"؛ ولكن تحلّ الميئة عند الضرورة، فأتشدني، أصلحك الله تعالى، مما على ذكرك من شعرك، فاجابه بأنه ليس يذكر من شعره ما يناسب حال هذا الشيخ المنقطع في التهجد، ولم يذكر إلا ما لا يناسبه من مجون ووصف خمر، وما أشبه ذلك؛ ولم يزل يفكر فلم يجد ما يناسب هذا الشيخ. فقال: يا بني، ولا هذا كله. إنا لا نبلي من تقوى الله إلى حد نخرج به عن السلف الصالح. وإذا صح عندنا أن عبد الله بن عباس، ابن عم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ومفسر كتاب الله تعالى، ينشد قول القائل: \*إن يصدق الطير نك لميسا\*. فمن نحن حتى نأبى أن نسمع مثل هذا؛ والله لا نشد عن السلف الصالح؛ أنشدني ما وقع لك غير متكلف. قال: فلم يمدني خاطري إلى غير قولي من شعر أمجن فيه. وأنشد أبياتا فيها مجون وسفه، فتبسم الشيخ، وقال: أما كان في نظمك أظهر من هذا؟ قال: فقلت له: ما وفقت لغيره. فقال: لا بأس عليك، فأتشدني غيره. فأتشده في هذا المعنى، لكن في مجرد وصف الوجد والشوق.

ولما سمع ذلك الشيخ منه، أصابه وجد، واختلط وجعل يجيء ويذهب - أي لأنه جعله إشارة - ثم أفاق وقال: أعد بحق أبانك الكرام، فأعدت، فأعاد ما كان فيه، وجعل يرذده. فقلت، أي قال الشاب الداخل على الشيخ: لو علمت أن هذا يحركك ما أنشدتك إياه، فقال، أي الشيخ: وهل حرك مني إلا خيرا وعظة. يا بني: إن هذه القلوب المخلاة لله كالورق التي جفت، وهي مستعدة لهبوب الرياح، فإن هبّ عليها أقلّ ريح لعب بها كيف شاء، وصادف منها طوعه. قال الشاب: فأعجبتني منزعه وتأتست به، ولم أر عنده ما يعتاد من هولاء المتدينين، من الانجماع والاكماش؛ بل ما زال يُبأسطني ويُحدثني بأخبار فيها هزل، ويذكر لي من أخبار بني أمية وملوكها ما أرتاح له، ولا أعلم أكثره. فلما كثر تأنسي به، أهويت إلى يده كي أقبّلها، فضمّها بسرعة.

ثم رغب من الشيخ أن ينشده من شعره في حاله الحاضرة من العبادة والنسك، وما قاله في حال صباه، فأتشده في الحالتين، وكلها - أي الأبيات - رانعة في معناها. ثم قال الشيخ: يا بني. لما أراد أن ينشده ما قاله حالة الصبا: هذا ما نحن بسبيبه الآن، فاسمع فيما مضى، والله ولي المغفرة، وإنا لنترجو منه غفران الفعل، فكيف القول.



وأشده في ما يناسب الصبا من وصف العذار إلخ. ولما أتم إنشاده، انبهر الشاب وقال: فسمعت منه ما يقصر عنه صدور الشعراء، وشهدت له بالتقدم إلخ. [نفتح الطيب: 212/2]. وهذا إنما هو اختصار، وجله بالمعنى.

وهذا كاف في رد من ظن أن حكاية مثل هذه المجون، ونقل العبارات الرانقة الأدبية، التي فيها وصف الخدود والقُدود، وحسن العيون، من غير خروج عن الحدود، ويجعلها كاتبها، أو قارئها، عبرة لما كان وما يكون، وتقديرا وتعظيما لهذه اللغة العربية، التي هي لغة القرآن التي قال النبي، صلى الله عليه وسلم، الذي أتى بالمعجزات الباهرات، وجعلها بين يدي هذه الأمة، وأقرب إليها وأسهل عليها في حفظها، واقتباس أنوارها، وسهولة فهمها، مع نوع فنونها، وتفني زلال أفيانها: "أحبوا العرب لثلاث: لأنني عربي، والقرآن عربي، ولغة أهل الجنة عربية".

فنشر المقرئ تلك التراجم التي نسقتها يد الأدباء، ونمقتها ببلاغتها وحسن عباراتها، وتفننت في حقانقتها ومجازاتها، وجاءت فيها بأدائها، هي السحر الحلال، ونسقت فيها العبارات الغريبة في الأفهام، الغزيرة في مباتيها، فإنها تكاد تشرب لطفًا، وتفوق الأزهار عرفًا. فمن مال عنها، ولم تمله برفقتها، وتروقه حليتها وحلو إفادتها؛ فهو معتل المزاج، وقضية نظره عديمة الإنتاج.

هذا من جهة فن فنون الأدب، وهو النظم والنثر، وهو السجع والشعر. أما إذا حاولت الاستيعاب، وأردت الإحاطة بباقي أبحاث الفنون، وبسط الكلام فيما فيها من الأبواب، لضائق عنها الكتاب. وردّي بهذه النبذة اليسيرة، وهي غنيمة، تدعوك إلى القناعة، وسرورك بالرجوع إلى موضعك بالإياب.

وبكل وجه؛ فإن فرضنا أن المقرئ أساء، وخالف ما كان عليه المتعين [من] ترك نقل تلك المجون، وأعرض عن تسطير ذلك السفه في كتابه، لأن من [تقيد] بطريق المروءة لا ينطق بالمجون؛ ولكن، كما أسلفنا، إن مثل الشيخ المقرئ، ممن ينبغي أن يلتصق لكلامه الأعدار، وأن يلحق عمله هذا، بالعمل الذي سبقه به أهل الأقدار.

وانظر إلى ما أنشأه مشاهير علماء العربية واللغة والأدب، من المقامات والرسائل، وفيها مجون و قصص مختلفة، وحكايات موضوعة، ونسجوها في عبارات بليغة وألفاظ منتقاة بديعة، وتركيبات عربية عجيبة، وجعلوها وسيلة لتعليم علم البلاغة، وتمرينا على النسج على منوالها، حتى يسهل لقرارنها بذلك فهم كلام العرب، وإتقان منهاجه، فيسهل لهم بذلك فهم كلام الله، وكلام رسوله، الذين هما، كما سبق في كلام أبي حيان، أصل الدين.

### ["مقامات الحريري"، وأهميتها، وتدریس أبي شعيب الدكالي لها بالقرويين]

فهذه "مقامات" الإمام الحريري، التي صارت من الغمد التي يعتمد عليها في فن الأدب والعربية، وأصبحت تؤخذ بالأساتيد عن أكابر الأعلام، وتدرس في المعاهد كما تُدرس سائر العلوم، ويقوم بدرسها أعلام من المحدثين والفقهاء.

قلت: وقد حضرت دروسها في جامع القرويين بفاس، إذ كان يقوم بدرسها الإمام المحدث، حافظ المغرب، الشيخ أبو شعيب الدكالي، ويحضر تلك الدروس نبلاء ذلك العصر. ولهذا قال مؤلفها، ردا على من أنكر عمله، وندد بأنه لا مُستند له، وأنه من مناهي الشريعة، فقال، بعد أن قدم اعتذارات:

"على أيّ وإن أغمضَ ليَ القطنُ المتغابي، ونضحَ عني المحبُّ المُحابي، لا أكاد أخلصُ من غمر جاهل، أو ذي غمر متجاهل، يضع مني لهذا الوضع، ويندد بأنه من مناهي الشرع. ومن نقد الأشياء بعين المعقول، وأنعمَ النظر في مباني الأصول؛ نظم هذه "المقامات"، في سلك الإفادات، وسلوكها مسلك الموضوعات، عن العجماوات والجمادات، ولم يسمع بمن نبا سمعه عن تلك الحكايات، أو أتمَّ رواها في وقت من الأوقات. ثم إذا كانت الأعمال بالنيات، فأى حرج على من أنشأ ملحا للتبويه، لا للتبويه، ونحا بها منحى التهذيب، لا الأكاذيب، وهل هو في ذلك إلا بمنزلة من انتدب لتعليم، أو هدى إلى صراط مستقيم". هـ [مقامات الحريري:8].

على أن صاحب "النفح" لم ينشئ رسالة في هذا الموضوع، ولا وضع مقامات هزلية أو جدية فيكون المتبوع في هذا المسموع، وإنما حكى ما نقله من الإنشاء والإتشاد، كما قاله صاحبه، ولا دخل له في المجون والخروج عن مروءة نوي الجد الأمجاد.

[ف] الإمام المقرئ، وإن فرضنا، أنه أساء فيما فعل مما حُرِّم؛ فإن له حسنات يذهبن هذه السيئات؛ ويعرفك ما لهذا الإمام من المكانة المكيّنة في الديانة، فراره من المغرب خوفاً على دينه، وذلك أن الإمام أبا العباس هذا، [فر إلى المشرق لما] سمع بالاستفتاء الذي هيا له الشيخ السعدي، لأجل تبرير موقفه في تمكين النصاري من العرائش، ورجاءه أن يكون من العلماء الإفتاء بالجواز، في قضية طويلة مسطرة في كتب التاريخ، "كنزها الحادي" و"الاستقصا" (\*).

وخلصه ذلك، أنه لما مات السلطان أبو العباس المنصور، وذهب معه عمله من محمود والمقصور، فخلف بعده خلف أضاعوا الإمارة، وأغرتهم بالتنازع والتكالب على الملك النفس الأمانة؛ فبعد أن بايع أهل الحل والعقد من فاس، ابنه زيدان، برناسة القاضي ابن أبي النعيم؛ ولكن لم يتم ذلك، بل خالف في ذلك أهل مراکش وبايعوا أخاه أبا فارس. فكانت هذه المخالفة أول نار أوقدت للفتن، التي آلت لما هو معروف.

### [تنازل السلطان الشيخ عن العرائش لإسبانيا، مقابل مساعدته لاسترجاع الملوك]

ثم قام ثالث الأثافي، وهو أخوهما الشيخ، فاستبد بفاس، وأظهر من التعدي والظلم وأخذ أموال الناس بالباطل. ثم لم تنزل الوقائع مستمرة، والمطالبون بالملك متعددون، وكل يبغي جهده، مع ما شاركهم في ذلك من جيش الترك، إلى أن كان مآل السلطان الشيخ الفرار إلى مرسى العرائش، ومنها فر لإسبانيا للاستيجار بها، وإعانتته على رده لملكه؛ قال الأمر إلى اتفاقها معه على المساعدة، بشرط تمكينها بمدينة العرائش وتمليكها لها، فتم الاتفاق على ذلك.

(\*) لم يكن فرار الشيخ المقرئ من المغرب أثناء استفتاء العلماء في قضية تسليم العرائش، بل بعد ذلك، كما صححه المؤلف واستدركه فيما بعد . أ.م.

فرجع الشيخ إلى المغرب، ونزل بباديس، من بلاد الريف، فبادر لملاقاته علماء فاس وأعيانها، منهم القاضي ابن أبي النعيم، والشريف إبراهيم الصقلي، وذلك سنة ألف وثمانية عشر (1018)، ففرح بهم، وسر ذلك النصارى الذين أتوا به في السفينة، ونزل للسلام عليهم رئيس السفينة، وأطلقت السفينة المدافع، أي فرحا بهذه الغنيمة.

أما الوفد فقد رجع إلى مقره، في سخط من الله والناس، والذل والهوان، حتى إنهم في رجوعهم تعرض لهم عرب الحياينة وسلبوهم حتى من ملابسهم، ما عدا القاضي ابن أبي النعيم، لأنهم عرفوه بسمة القضاء.

أما السلطان المعزول، وهو صاحب هذه الخزبة، فبعد أن أمضى اتفاقه مع إسبانيا، انتقل من بادس إلى القصر الكبير، فوجه قائده الحربي ليوقف على إفراغ مدينة العرائش للعدا. ولما وقع ذلك، أصاب المسلمين من ذلك أسف شديد، وسخط وإنكار كبير، على جريمة هذا الشيخ الأثيم.

### [محاولة توريط العلماء في قضية العرائش، وقرار واختفاء جلهم]

ثم أراد هذا الأثيم تبرير موقفه، فوجه سؤالا إلى العلماء بفاس وغيرهم، وأفرغه في قالب غير قالب الواقع، ولبس عليهم، ليجدوا للفتوى في ذلك مخرجا. ولكن العلماء جلهم تفتنوا لهذه الحيلة، وعلموا أن ذلك كله من ترهاته وباطله. فاختموا جماعة منهم، وفر آخرون.

وكان ممن اختفى، العلامة الجنان، والعلامة المقري، مؤلف هذا الكتاب، الذي نتكلم عليه، وهو "نفح الطيب"، وبقي في الاختفاء مدة طويلة ريثما تصدر الفتوى. ومنهم من فر للبادية كالعلامة سيدي الحسن الزياتي، والعلامة الحافظ سيدي أحمد ابن سيدي يوسف الفاسي، وغيرهما من العلماء الذين يخشون الله، ولا يدخلون أنفسهم في المساعدة على هذه الجريمة، أو تعريض أنفسهم للهلاك.

هذا وقد تم إفراغ مدينة العرائش لإسبانيا سنة 1019هـ، والله غالب على أمره، وهو تعالى المجازي المحسن على صبره، والمعذب من شاء ممن أساء في فعله واقتحام زره.

## [استدراك بشأن سبب وتاريخ ارتحال الشيخ المقرّي إلى المشرق]

ولكن قد وقع لنا غلط في كون المقرّي ارتحل من المغرب في وقعة العرائش. والأمر ليس كذلك، لأن وقعة العرائش وفرار العلماء، وفرار المقرّي معهم، كان عند وقعة العرائش التي كانت سنة 1018، فهي قبل فرار المقرّي هذا إلى المشرق [الذي] كان بعد الوقعة بنحو تسع سنين، إذ كان سنة 1027.

وإنما كان سبب ذلك ما ذكر الإفرائني في "صفوة من انتشر"، في ترجمة هذا الإمام، وأنه لما قرأ ببلده تلمسان ما تيسر من العلم، ارتحل لمدينة فاس، فأخذ عن كبار علمائها، كالشيخ القصار، وابن أبي النعيم، والشيخ بابا السوداني، وغيرهم.

وتولى الفتوى والخطابة بجامع القرويين. وخرج للحجّ عام سبعة وعشرين، لموجب اقتضاه خروجه من فاس، وهو أنه اتهم بالميل لجماعة شراكة وأضرابهم، على ما كانوا عليه من الفساد لفاس حياة السلطان الشيخ. فلما رأى ذلك، خاف على نفسه من أهل فاس، فخرج منها مزعجا. هـ [ص72].

**قلت:** وإلى ذلك أشار في خطبة كتابه "نفح الطيب"، الذي نتكلم عليه هنا، بقوله:  
"إنه لما قضى الملك، الذي ليس لعبيده في أحكامه تعقب أورد، ولا محيد عما شاء، سواء كره ذلك المرء أو رد؛ برحلتني من بلادي، ونقلتي عن محل طارفي وتلادي، بقطر المغرب الأقصى، الذي تمت محاسنه، لولا أن سماسرة الفتن سامت بضائع أمنه نقصا، وطما به بحر الأهوال، فاستعملت شعراء العيث في كامل رونقه من الزحاف إضمارا، أو قطعاً ووقصاً". ثم قال:

"وذلك أواخر رمضان، من عام سبعة وعشرين بعد الألف، تاركا المنصب والأهل والوطن والإلف". [8/1].

## [حنين واشتياق الشيخ المقرّي إلى محاسن وطنه]

ثم صار يذكر محاسن قطره، ويتشوق إليه ويبكي ويشتكى، ويصف تلك النواصم التي كانت تملأها رفاق اللذات، ونغمات الحمام في محضر الأدواح تردد ألم الفراق، وتحكي ولم

تدع إنشاد شعر شاعر، في صناعة وصف الوطن وفراقه، ماهر. حتى كاد أن يستطيل وصل  
الصلة بالعباد، ويضل اسم الوطن في إنشاد تلك القصائد؛ وأصبحت تلك التلهفات التي هي في  
حكم المقدمات، من المؤلفات، في موضوعها، المهمات.

وهذا شأن الأديب الماهر اللبيب، الذي يستطيب حلاوة الأدب، وتملكه محاسنها حتى  
ينسى بها كل مطلب معها وأرب. فإن لامة لانم، أجابه، بحاله أو لساته: دعني، فإن هذا  
محبوبي؛ وكل محب بمحبوبه هاتم. ولهذا قال المقرّي في هذا:  
وكتاني بعاتب يقول: ما هذا التطويل؟ فأقول له: جوابي قول ابن أبي الأصبع الذي  
عليه التعويل:

أكثرت عنلي كآتي كنت أول من      بكى على مسكن أو حنّ للسكن  
لا تلح، إن من الإيمان عند نوي الإيمان منا حنين النفس للوطن  
[نفع الطيب: 19/1].

### [توجهه إلى مصر، ووصف جمالها، وحالها آنذاك، وزيارته للبقاع المقدسة]

ثم صار يصف ركوب البحر وهوله، وما قاساه في هذه الرحلة من انقباض وانبساط،  
ورفعة وانحطاط، وإعراض في الغربية وإقبال. ولكن حسن مصر وجمالها، واتساق بدانعها  
العجيبة وكمالها، أنساه ما قاساه في قطع تلك البحار، من عظيم الأخطار.

ثم تفرغ لوصف مصر ونيلها، وما أنافت به على البلاد، إذ صغرت منها محاسن  
دقيقها وجليلها. ثم أطل في النشيد وذكرها، والتتويه بمغانيها ومعانيها، حتى جعلها جنة،  
لكن تمد ظللها على أهل الضلال.

وذلك أنه ألفاها في ذلك التاريخ، معمورة بالنصارى واليهود، مقهورة في يدهم وتحت  
أحكامهم، والحل والعقد بيدهم والنفوذ. والله غالب على أمره، والكل منا تحت تصرفه  
وسلطانه يقهره.

ثم وجه وجهته للبيت الحرام، الذي هو أعظم مقصد وأجل مقام، الذي هو أول بيت وضع للناس، المبارك، وفيه آيات بينات، وإن من دخله كان آمناً من كل الملمات، فأنزاً بجميع الحاجات.

ثم زار المدينة الشريفة، والروضة العالية المنيفة، التي ما بين القبر والمنبر، "روضة من رياض الجنة". ثم صار يصف تلك المعاهد، التي [هي] طرفة الطرف وقرّة عين العابد المشاهد.

ثم عاد إلى مصر سنة 1039، ثم إلى المسجد الأقصى، ثم ذهب لدمشق، ثم رجع لمصر، بعد أن شاهد في هذه التنقلات، ما فاز به من القربات؛ من إملانه الحديث بمسمع ومقام سيد الأنام، وزيارته مقام الخليل، وعودته إلى القاهرة ودراسته العلم، وإلقائه بالأزهر الشريف.

ثم تردد المؤلف في هذه الأقطار الشرقية، ما بين مكة المقدسة، والمدينة المشرفة، والمسجد الأقصى، ومصر القاهرة.

### [حلولة بدمشق، وإشادته بحسنها وفضل أهلها]

ثم كان منتهى آماله، ومثجه مقدمات حلّه وارتحاله، في دخوله دمشق الشام، التي ظهر فضلها، وراقه حسنها وجمالها، ورق بما ينشئ قلمه وصفها، وطال، بذكر محاسنها وما امتازت به من الآثار، مدحها، واستوقفت نظره مناظرها. وحيرته بدائع جامعها الشهير، وغوطتها التي هي في الجمال الرائق، والمنظر الفائق، كالبدر المنير.

وزادها عنده محبة واغتيابا، ما شاهد من أهلها من الاحتفاء والاحتفال، والبرّ الفائق المثال، الذي غرس في قلبه حباً واغتيابا، ورأى أهله، في الغربية، فيه. وأصبح كأنه ما فارق الوطن ولا ودّعه، وفي ذلك أنشد:

ولما نزلنا في ظلال بيوتهم      أمنا ونلنا الخصب في زمن المحل  
ولولم يزد إحسانهم وجميلهم      على البرّ من أهلي، حسبتهم أهلي  
ولقد أظنّب وأطال في هذا المجال، وأفاد الأديب النبيل، مالا يستفيده من "كامل" المبرد، أو "البيان" للجاحظ، بل ولا من "أغاني" الأصبهاني الجليل.

ولا سيما إذ وجد مراده، وألقى ما ارتاده من تلك الجملة المفيدة، والجمانة المنسوبة إلى الآداب الرقيقة، والأخبار التي تمهد الوصول في مجاز مذاكرتها إلى التصريح بالحقيقة، إذ كان في خلال الإقامة بدمشق، يجري المذاكرة مع هؤلاء الأفراد في الأخبار المتفرقة، من آداب وأخبار، وما جرى من ذلك في البقاع والأقطار.

فاتجر الكلام في هذا المقام، إلى نكر الأندلس ومحاسنها، ونبغاء أديانها؛ فصار الإمام المقرّي - وهو جهينة أخبارها، وكبير هذا الفن وأعلم أخبارها - يُورد عليهم ما كان يجري على لسانه من بدائع بلغانها، ما كان يحفظه، ويسرد من كلام لسان الدين ابن الخطيب ما تثيره مناسبة المذاكرة، من نظمه ونثره، جدا وهزلا.

### [سبب تأليف الشيخ المقرّي، كتاب "نفح الطيب"]

فلما تكرر ذلك غير مرة، حتى لهج الجمع بذلك، واستحسنه الكل، طلب منه المولى أحمد الشاهيني إذ ذاك، وهو رئيس الحقل، وهو الذي أطنب المقرّي في التنويه به والتعظيم، أن يتصدى للتعريف بلسان الدين، في مصنف خاص، ويجمع فيه كل ما يتعلق به.

وبعد أن أطل المؤلف، لهذا الراغب أنواع الاعتذار في تصنيف هذه الآداب، وما يضم إليها من الأسرار، وقابل ذلك بأنه قاصر عن الجريان في هذا المضمار، لاتساع ساحته التي لا تحدّ بحدّ، ولا تقاس بمقدار؛ إلى أن قضت الظروف القاهرة، بالعودة إلى مصر القاهرة؛ فوعده، لمّا صحّ عزمه وجدد رغبته، بإتجاز الوعد، وتوفيقه عند الحلول بمصر المحروسة؛ فيها يشرع في الكتاب، ويسودّ بياض تلك الآداب [في] طروس معهد استقراره، وفيء ظلال قراره؛ فشرع في إتجاز المطلوب، والوفاء بالعهد، إن العهد كان من الأمر المسؤول.

ثم قال إنه [بعد] ما شرع بمصر في المطلوب، وكتب منه نبذة مستحسنة، وسلك في ترتيبها أحسن أسلوب؛ [تـ] وقف لأغراض صدته عن التمام، فتوقف عن إكماله، لاختلاف



أحوال الدهر؛ فجاءته رسالة من المولى، الذي ذكره، رغب في هذا التصنيف، مضمناً التأكيد في إكمال هذا المطلوب، وإنجاز هذا المرغوب؛ فلبى دعوته.

وذكر أنه بعد أن تجدد نشاطه، وانتشر بساطه، شرع يجمع مقدماته، وكان كتب شرطه، وأثبت من أنباء ابن الخطيب وأخباره ما يرق، وتكلّ فيه للأقلام الخطى وتدق.

ثم حدث له بعد ذلك العزم في الزيادة وتوسيع دائرة الكتاب، بذكر الأندلس ومن كان فيها من أنصار الإسلام، ومآثرها العظام، ومفاخر أهلها الكرام، وما خلفوه من نظم ونثر، وما أنشدوه من قصيد وشعر، مرتفع السعر، مما يملأ به الطالب النبيل حقيبته، ويظهر حقيقته، ويبرزه في ميدان المذاكرة، وإيراد الرقائق العجيبة التي لا تقبل مناكرة.

هذا ما نقلناه بالمعنى، وجرينا على نسقه في التعبير بالعبارات، للتحسين اللفظي والمبني. ثم قال أبو العباس:

"وكننت في المغرب، وظلال الشباب ضافية، وسماء الأفكار من فزع الأكدار صافية، معتنيا بالفحص عن أنباء أبناء الأندلس، وأخبار أهلها التي تتشرح لها الصدور والأنفس، وما لهم من سبق في ميدان العلوم، والتقدم في جهاد العدو الظلوم، ومحاسن بلادهم، وموطن جدالهم وجلادهم، حتى اقتنيت منها ذخائر، يرغب فيها الأفاضل الأخير". [56/1]. ثم استمر يصف هذه الدرر التي انتقاها، ومعارج أخبار الآداب والسياسة التي ارتقاها، إلى أن قال:

"وتركت الجميع بالمغرب، ولم أستصحب معي منه ما يبين عن المقصود ويعرب، إلا نزرا يسيرا علق بحفظي، وحليتُ بجواهره جيد لفظي، وبعض أوراق سعد في جواب السؤال بها حظي. ولو حضرني الآن ما خلفته، مما جمعت في ذلك الغرض وألفته، لقرت به عيون، وسرت ألباب، إذ هو والله الغاية في هذا الباب". [57/1].

ثم صار يعتذر في ذلك لذوي الألباب، من أهل الآداب، في التقصير إن وقع منه في إتمام هذا الآراب، بقوله:

"ومن كانت بضاعته مزجاة، فهو من الإنصاف بمنجاة، إذ أتى بالمقدور، وتبرأ من الدعوى في الورود والصدور. وعين الرضا عن كل عيب كليله، والسلامة من الملامة متعذرة أو كليله؛ وقد قال إمامنا مالك، صاحب المناقب الجليلة: كل كلام يؤخذ منه ويرد، إلا

كلام صاحب هذا القبر، صلى الله عليه وسلم، أزكى صلاة وأتم سلام، وشفى بجأهه من الآلام، قلوبنا العليّة، وجعلنا ممن كان أثباع سنته رائده ودليله". [57/1].

ثم صار بعد هذا يذكر جلاله ابن الخطيب، ومدحه بل وإطرانه بما يعذب ويطيب، بالنظم والمنثور، مما فيه، لمن شرب من أنهار الأدب، قرّة عين وانسراح لما يضيق من الصدور. ثم بعد ذلك شرع في ابتداء التصنيف، وتفصيل أبوابه معضدة في التعريف.

### [سبب إطالة الكلام على كتاب "نفح الطيب"، ومؤلفه]

وإنما أظننا في هذا البيان، غيرة عن الطعن الذي وجهه بعضهم على هذا الكتاب ومؤلفه، وربما صرح لي بتنقيصه وما يفيد ضلاله. وهناك من يرى رفض هذا الكتاب، وعدم النظر فيه.

وهذا غاية الجهالة؛ لأنه إذا كان هذا الكتاب يحتوي على علوم كثيرة، وآداب دينية ودينيوية، وأخبار خاصة وعمامة، وتواريخ مفيدة في الأمور الاجتماعية العامة، وتراجم لأكابر العلماء الأفاضل، حماة الشريعة، ومدّهم للأمة في ذلك بمؤلفات في الحديث والتفسير واللسان العربي، الذي قد بينّا أنه به يعرف الكتاب والسنة، وبه تطلق عقدة الألسنة ومنطقها، وهي الآلة التي يعرف بها إعجاز القرآن، وتتضح به البلاغة التي عجز عن معارضتها زعماء هذا الشأن.

كما أن في هذا الكتاب، (نفح الطيب)، فوائد شتى، كعلم التصوف، وعلم النحو، ونكتا تؤخذ من مذكرات أعلام أكابر، ومخترعات عجيبة، دلت على أن هذه الأمة كانت لها أفكار، لا تبعد عما اخترعه في هذه العصور أهل الأقطار.

### [أهمية كتاب "نفح الطيب"]

وأهم ما في هذا الكتاب أنه الوحيد في بابيه؛ إذ هو الكتاب الذي لم يؤلف مثله في هذا القطر [الأندلسي]، الذي كان في عنفوان شبابه مفخرة لهذه الأمة الإسلامية؛ إذ تداولت فيه دول عظيمة أبقت آثارها شاهدة لها بذلك، حتى اعترف بذلك الأجانب، ولم يزل يعجبهم ذلك، وإليه تعمل الرحلات من كل مصر وجانب، لمشاهدة تلك العجائب.

أما العلوم التي سام بها أهلها، والرحلات التي كابدها علماؤها لأقطار الشرق، من حجاز وعراق، والتقلب في بلاد تلك الآفاق؛ فقد عدد من ذلك هذا الكتاب، من النبلاء الأكابر، من لا تقف عليه في أشهر الدفاتر.

**وبالجملة؛** فهو كتاب، يعجز المطلع عليه، عن الوصف؛ إذ هو قوت قلوب النبلاء، ومن طرف الطرف. وقد سبق ما قلناه إنه كتاب صنفه للتعليم، بعد رغبة وإلحاح من أفاضل نبلاء، وأجلة فضلاء، لهم بالآداب وعلمه أكبر غبطة، إذ يجعلونه أجمل حلة يتحلون بها وأشرف خطة؛ فهو كتاب، وإن ملئ بالإتشاء والإتشاد، فقصده مولفه التنويه باللغة العربية الجميلة، وبيان نكتها ودقائقها وبلاغتها الفريدة، مع ما في ذلك من الاعتبار والاستبصار، بتقلب الليل والنهار، وتقلب الدول، وترادف الحوادث على هذا الخلق في سائر الأعصار والأمصار، بقدرة الواحد القادر القهار، فهو بلسان حاله [يقول] أنظروا يا أولي الأبصار.

وهذا المعنى أول ما كنت أجبت به عن ذكر بعض المجون، في هذا الفلك المشحون؛ [ثم] رأيت أن المؤلف صرح بهذه النية التي كنت [أسلفتها] من دون سمع صريح مقاله. ثم بعد هذا [وقفت] على قوله في خاتمة الكتاب، ما لفظه:

واعلم أن هذا الكتاب مُعين لصاحب الشعر، ولمن يعاني الإتشاء والنثر من البيان السحر، وفيه من الوعظ والاعتبار، ما لم ينكره المنصف عند الاختبار. وكفاه أنه لم ير مثله في فنه، فيما علمت، ولا أقول تزكية له، ويعلم الله تعالى أنني تبرأت من هذا العارض ومنه سلمت، ولو لم يحز من الشرف إلا ختمه بهذه الأمداح النبوية الشريفة، ذات الظلال الوريقة؛ لكان كافيا شافيا. وها أنا أجعل آخره تنبيها للبيب، قول ابن حبيب:

يا خير مبعوث له طلعة نور الهدى منها أقر العيون  
جنتُ إلى ناديك أرجو القرى من غيث كفيك المغيث الهتون  
كن لي شفيعا فارتكاب الهوى أوقني بين الشجا والشجون  
صلى عليك الله سبحانه ما هزت الريح قدود الغصون

[نفع الطيب: 487/4].

**قلت:** فهذا التضرع، وهذا التذلل، وهذا الخضوع الذي قدمه إلى سيد البشر، الشفيع المشفع في العصاة عند اشتداد الحر يوم الحشر، خافضا جناح الذل والانكسار، معترفا

بأوزاره التي يحوها الاستغفار، قاصداً بذلك باب الكريم الذي من أتاه إليه يسعى، بادره بفتح باب العفو، وأدخله في سعة رحمته، ومنّ عليه برضوانه في جنته؛ لأن باب فضله واسع، ولاسيما من تعلق بأذيال رسوله الشافع.

هذا، لو كان ما في هذا الكتاب كله أوزار، وملؤه الذنوب الكبار! أما وهذا الكتاب قد خلطه بالغث والسمين، ومزجه بالرخيص والثمين، واعترف فيه بأنه خلط فيه عملاً حسناً وآخر سيئاً؛ عسى الله أن يتوب عليه، وهو الغفور الرحيم.

وفي هذا الكتاب من المحاسن والفضائل: نوارد المسائل في العلوم المختلفة، والرقائق التي تسر أهل الدين والصوفية، وغيرهم من أهل المعرفة؛ ما لا يعترف به وينتفع به إلا من استوعب هذا الكتاب، وألقى إليه سمعه، ونظر إليه بعين الرضا، وجعل الإنصاف [في] خفضه ورفعته، مع اطلاعه على فنون العلوم المختلفة، ودرايته بالنكت الدقيقة التي لا ترق إلا لأهل النبل والمشاركة، وهي دائرة مجتمعة وموتلفة.

ومن محاسنه التي يُرجى له بها النعيم المقيم، والقرب من الغفور الرحيم، تلك القصائد التي ختم بها كتابه الحقيق بالابتكار، والعفو من العزيز الغفار، في أمداح النبي الهادي المصطفى المختار. وقد كان ختم هذا الكتاب بقوله:

قال مؤلف هذا الكتاب، العبد الفقير، أحمد بن محمد المقرّي المالكي، وفقه الله تعالى، إلى حسن المتاب، وحباه الدخول في زمرة من رفع عنهم، بشفاعة المصطفى، الإصر والعتاب. هذا آخر ما سمح به خاطر الكليل، من هذا المقصد الجليل، الذي يكون، إلى ما وراءه من الطرف الأدبية، خير دليل. ووضعت القلب حليف شجن وغربة، والفكر أليف حزن وكربة. وأنا أسأل الله تعالى، الذي لا يُرجى سواه، أن يجعل بناءه ثابتاً بحسن النية، حيث البناء الذي فيه حظ النفس وإه، وأن يكون ما طلبته فيه من الهزل بالجذ المذكور فيه مكفراً، وأن ينفع به من وجّه إليه وجهته، فإني قد جمعت فيه ما يندر جمعه في غيره، وكل الصيد في جوف الفرا:

يا من عليه أتكالي      ومن إليه متابي  
جد لي بعفوك عني      إذا أخذت كتابي

[نفع الطيب: 4/486].

أبعدَ هذا كله، وبيان مقصده في المصنّف، دقّه وجلّه، جدّه وهزلّه، وتصريحه بتوبته فيما أقرط فيه من سقط قوله، والتعلق في ذلك بخاتم الرسل، والتمسك بوائق حبله، ورجائه أن يحشر تحت لواء حمده وتحت ظله؛ والله لا يخيب من رجاه، ودخل إلى واسع رحمته من باب النجاة، والله، ثم والله؛ فمن لمزه أو همزه أو طعن فيه، فهو جاهل بقدره، وما كان في حياته يقتفيه، إذ هو العالم الدين، العلامة المشارك، الرحالة الذي تعظيمه متعين، والاعتذار عنه إن استأنس بهذه النوارد الأبية، والفكاهات التي توسع عنه الشدائد في تلك الملمات المولمات، التي تذهب عقول ذوي العقول الراسخة، والأفكار الذكية، إذ أخرج من داره وماله وأهله، مجردا عن جاهه ومناصب علمه، مساما بإهانتته ونلّه، مبعدا عن أرضه وبلاده، فأقدا [طرافه] وتلاذه، كما يتسلى كل واحد منا إن أصيب بأقل القليل من هذا اليوم، بالنظر في الألقاب الفارغة من كل فائدة، بل تكون في الغالب على المرء بالأوزار عاندة.

### [ما قاله فيه العلامة الإفرائي]

كيف وهو العلامة، الذي قال فيه العلامة المؤرخ الإفرائي: كان، رحمه الله، آية الزمان في حفظ النقول، والاطلاع على غرائب الفروع، مستحضرا للفقّه والنوازل، متفننا، له ولوع بالأدب، فلا ترى بخطه إلا مسائل الأدب.

قال الإفرائي: ولما دخل مصر، قبل أن يعرف، في توجهه للحجاز، ووقعت بينه وبين أهل مصر منازعات، أسفرت عن تسليم حفظه. وذكر قضية جرت له معهم، تشهد له بذلك. ثم ذكر له مناقب تشهد بصلاحه، بل ربما أفادت أنه ذو كرامات؛ فقد نقل عن أبي سالم العياشي أن المقري لما كان بالشام، خرج مرة من المدينة لزيارة بعض الأولياء خارجها، فبدأ بقراءة القرآن، فما وصل لضريح ذلك الولي حتى ختم القرآن، مع قرب ما بينهما. [صفوة من انتشر: 72].

وما ذلك على الله بعزير في حق العلماء وأهل الفضل؛ وذكر له فوائد وفضائل أخرى. وذكر له تأليف، منها "نفح الطيب"، ولم يعقب به شيء. كما ذكر له كتابه المشهور في العقائد، المسمى "إضاءة الدجنة، في عقائد أهل السنة".

**قَلت:** وقد طبع، وهو بهامش كتاب "كبرى" السنوسي، وقد شرحه من المتأخرين العلامة الشيخ عليش المصري، المشهور بإقباله في مصر على العلم والجمع فيه، وله في ذلك مؤلفات.

قال الإفرائي: درسها بالشام ومصر والحجاز، وكُتبت منها أكثر من ألفي نسخة، كتب خطه على أكثرها. ومن شعره قوله:

بادر إلى التوبة واستجئها فالمرء مأخوذ بما قد جناه  
وانتهز الفرصة في وقتها ما فاز بالكرم سوى من جناه

قال: وله غير ذلك، وفوائده لا تسعها مجلدات. ثم قال: توفي، رحمه الله، بالشام مسموماً، على ما قيل، بعد رجوعه من اصطنبول. وما ذكره الشيخ ميارة وأنه توفي بمصر فسهو، سنة إحدى وأربعين وألف. [الصفوة: 74].

**قَلت:** أفي مثل هذا العلامة يُقدح؟! أفيه بالتضليل يُصرح؟! كلا والله، لا يتكلم فيه إلا من هو جاهل بقدره، لا يعرف فنون المعارف، وما يتسامح من عثرات أهل الفضل من العلماء المبرزين في نظم الموضوعات المختلفة ونثرها، ولا يدري ما يفرق به بين أعمال هؤلاء الرجال في مقاصدهم ومؤلفاتهم، من نفعه وضره. والله يقينا من داء الجهل. وأقول هنا داعياً بما دعا به قطب المغرب الشهير، وبدر ولايته المهيب: اللهم عرفني تمام [المعرفة] بنبيك الكريم، الداعي إلى الحق وإلى صراط مستقيم، برحمة ولين، وحسن ظن بأفقه المؤمنين، وإعراض عن الجاهلين، حتى أسلم من موارد الجهل، وأكرع من موارد الفضل. آمين، آمين يا رب العالمين.

[التحذير من تتبع عثرات المسلم،  
وما قيل في توقيير أهل العلم]

وعلى كل حال، فلا يجوز تتبع عثرات أهل العلم، ولا حفظ زلاتهم، وإن توالى من [بعضهم] ما يظهر أنه زل فيه أو أخطأ؛ فاطلب له المخارج والتمس له الأعذار ما أمكن؛ فقد روي عن أمير المؤمنين، سيدنا عمر بن الخطاب، أنه قال: لا يحل لامرئ مسلم، يسمع

الكلمة من أخيه المسلم، أو عن أخيه المسلم، أن يظن به ظن سوء، وهو يجد لها في شيء من خير مصدرًا. هـ.

وبهذا استدل الإمام ابن حبيب، أحد أركان المذهب المالكي، الذي له في المذهب الكتاب المشهور بـ"الواضحة"، في مسألة أخيه هارون، الذي صدر منه كلام يؤذن بكفره؛ وأفتى بعض الفقهاء بقتله، ورفعت القضية للأمير عبد الرحمان بن الحكم؛ فأفتى ابن حبيب، بفتوى طويلة، بين فيها تاويل كلام أخيه، وبين وجه مخرجه وتبرنته من الكفر. وانظر ذلك بتمامه في "المدارك" للقاضي عياض.

ومكاتبه ابن حبيب في الدرس والعلم والفقہ، وجميع الفتوى، لا تخفى.

وروى أبو عمر ابن عبد البر، عن ابن طاووس، قال: من السنة أن يوقر العالم.

وروى بسنده عن علي بن أبي طالب، أنه قال:

"من حق العالم ألا تكثر عليه بالسؤال، ولا تُعنته في الجواب، وأن لا تُلج عليه إذا كسل، ولا تأخذ بثوبه إذا نهض، ولا تفشين له سرًا، ولا تغتابن عنده أحدا، ولا تطلبين عثرته، وإن زل قبلت معذرتة. وعليك أن توقره وتعظمه لله، ما دام يحفظ أمر الله، ولا تجلس أمامه. وإن كانت له حاجة، سبقت القوم إلى خدمته". هـ. [جامع بيان العلم: 129/1].

قلت: وكل هذا في حق الأحياء. وفي حق الأموات أشد، لأنه ما بعد الموت من مستعتب، كما في الحديث، وكما قال: "أذكروا موتاكم بخير"، ولا سيما مثل هؤلاء الأعلام، الذين خدموا هذه الأمة، وصرقوا أعمارهم في الجمع والتأليف، وسهلوا لنا الطريق إلى اقتناء المعارف، لأنهم أبأونا في الدين، ولولا سعيهم واجتهادهم في تقريب البعيد من الفنون، لكننا من الضالين.

وما علينا، بعد مماتهم، إلا أن ننشر محاسنهم، ونغض الطرف عما نظن أنه من خطاياهم، ونلتمس لهم الأعذار فيما تبين من عثرتهم؛ إذ الإنسان من حيث العموم معرض للخطأ والنسيان، ما عدا الأنبياء والمرسلين، وفي مقدمتهم النبي المصطفى الأمين، ويقول: (رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا، رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ).<sup>(\*)</sup>

(\*) الحشر: 10

## [الظروف التي هاجر فيها الإمام المقرئ]

ثم هنا تنبيه مفيد، وهو أن هجرة المقرئ من بلاده المغرب، كان الداعي لها هو الفرار من الفتنة، التي تاجج نارها إذ ذاك في كافة أنحاءه، وعم فيه الفساد، وكثرت فيه الفوضى، وانحلّ حبل الهدوء والسكون في كل أرجائه. ولم تبق فيه دولة لها قوة تدفع بها عن الناس هذه البلايا، ولا هناك في الحواضر أو البوادي حاكم يفصل في القضايا. فهذا [وقع] الإيأس من الأمان، وامتألت بالخوف صدور الناس، وفرّوا إلى البادية، من المدن والقرى ومن عاصمة فاس. وكان الإمام المقرئ آنس اختلال الأحوال، وأن الدولة لا محالة آذنة بالانصراف والاحتلال.

[وفي] هذا الحال، الذي كان المغرب يعاني [فيها] هذه النوائب ويقاسي، يقول العلامة أبو حامد، سيدي العربي الفاسي، بعد أن أشار إلى قضية العرائش السالفة، وتمويه ذلك الشيخ الجاني، بعرض المسألة على العلماء، لتسكين إنكار هذه الفعلة الشنعاء، دفعا عن نفسه تلك الجناية السوداء، وأن من العلماء من أمضى اضطرارا، ومنهم من اتخذ الوقاية فرارا، ريثما يدفع الله عنه هذا البلاء؛ كأبيه العلامة سيدي أحمد، وخرج عن مدينة فاس، حتى وقع ما وقع من دخول مدينة العرائش، وبكى في ذلك من بكى، واستسلم في ذلك من فوض الأمر إلى الله وقال إليه المشتكى.

ثم ذكر أنه تبين له من استحالة الأحوال، وظهور الزيادة في قبح الحالة، وتواتر [الفتن] لا محالة؛ فخرج الأخ سيدي أحمد، وأخوه سيدي العربي من فاس، لوقوع البأس. قال سيدي العربي:

"فخرجت من فاس بأهلي وبعض أهله، يوم السبت، السابع عشر من صفر، سنة عشرين وألف". قال: وأقام هو بفاس أياما، ثم لحق بنا في بني يحمّد". قال:  
"وأقمت أنا، ثم سار هو بالأهل جميعا إلى بوزري، من بلاد مصمودة، عمل أزاجن، وهو منزل سيدنا وبركتنا، سيدي عبد الرحمان المجذوب، رضي الله عنه. فنزلنا به خير نزول في خير منزل. وكان لنا متسع في تلك البلاد وتلك القبائل منذ زمان قائم. وبعد خروجنا من فاس بقريب، وهو يوم الجمعة الحادي والعشرين من ربيع الأول؛ ثار بفاس



أبو الربيع، سليمان بن محمد الزرهوني، وعضده محمد المربوع، وتبعهما أهل فاس بأجمعهم، وأخرجوا من كان من جيش السلطان، وقتلوا كثيرا منهم. وجرت في ذلك خطوب آلت بعد سنين إلى انقطاع الملك بفاس، وبقي الناس في فوضى".

ثم قال سيدي العربي المذكور:

"ومن الغرائب أني، يوم خرجنا من فاس، لقيت ببلاد لمطة، كبير بني عامر وفقيرهم، وكان صديقا لنا، فقال لي: نعم ما فعلتم. من الآن إلى نحو شهر، يتزلزل هذا الملك تزلزلا لا ينحبر بعده أبدا. فكانت الثورة المذكورة بعد شهر وثلاثة أيام. ثم غدر المربوع بسليمان بعد ذلك، فقتله يوم السبت، رابع صفر، سنة ست وعشرين وألف؛ ثم قتل المربوع بعد ذلك، في أخبار لا حاجة لنا في ذكرها". قال:

"وأقمنا حيث نزلنا بمنجاة من الهياط والمياط، الذي كان بفاس وما إليها. امرأة

[المحاسن:155].

وبهذا تعلم أن المقرئ إنما رحلته للمشرق كانت في هذه الفتنة الأخيرة، التي لم تقم بعدها للدولة السعدية وفروعها قائمة، ولم يتولها إلا شارب خمر، أو ثائر لا يستحق ولاية الأمر.

وفي هذا يقول صاحب "نزهة الحادي"، بعد ذكر ما كان من فتنة سليمان والمربوع بفاس ومقتلهما، كما سبق في كلام سيدي العربي الفاسي: واستمر الحال والفوضى والمقاتلة والحصار بفاس، يفني الناس بلا فائدة، إلى أن سئم أهل فاس من الحصار وضاق بهم الحال، والغارات ذات اتصال؛ فحاولوا جبر هذه الحالة الفوضوية، ببيعة إمام من هذه الدولة السعدية، فذهبوا إلى عبد الله بن الشيخ، بفاس الجديد، وقصدوه، وتحالفت الخاصة والعامّة على نصره، فعفا عنهم، وصلح الحال، وتمهدت له البلاد، ودانت له العباد، وذلك في جمادى الأولى، سنة 1027. [ص202 باختصار].

قلت: وهذه هي السنة التي ارتحل فيها الإمام المقرئ من فاس، وغادر المغرب وودعه وداع الأيس من الرجوع، لاختلال أحوال الدولة، وعدم الرجاء في الإصلاح، إذ تبين من سوء تلك الباقية الفاسدة، بوادر السقوط والاضمحلال ولاح.

## [ببيعة محمد بن الشيخ بضريح مولاي عبد السلام بن مشيش]

وقد أفصح بذلك الإمام سيدي العربي الفاسي، فيما سبق. كما أشار لذلك في "نزهة الحادي"، مؤرخ الدولة، اليفرنى، فقد قال، بعد ما ذكر عنه من فساد أخلاق بقية هذه العائلة، وإعلانها بالفساد، واستباحة أموال الناس وأعراضهم، ورفضهم لأركان الشريعة وإعراضهم، في ترجمة قيام محمد بن الشيخ، المدعو ابن عودة على أخيه عبد الله. وكانت بيعة ابن عودة هذا بضريح مولانا عبد السلام بن مشيش، نفعنا الله به، بدعوة من الشريف سيدي الحسن بن علي بن محمد بن ريسون؛ على إحياء دين الله، وإقامة الحق. ولكن لما وصل لفاس، خرج لقتاله أخوه عبد الله فهُزم. ودخل محمد فاسًا عام 1028، وانتقم من عمال عبد الله.

ثم وقعت معركة بمكناس، فهزم محمد، ودخل عبد الله فاسًا، فازدادت الحالة فسادًا، وتوالى الفتن، وتوالى التقاتل بفاس. وفي هذه الوقائع بين أهل فاس، قتل العلامة الشهير، القاضي ابن النعيم، إثر خروجه من صلاة الجمعة، بسبب تهمة بميله لعبد الله. فوقع بسبب قتله بفاس شر كبير بين أهل العدوتين، وكثر الثائرون، فثار بمكناسة الشريف أمغار، ويتطوان المقدم أحمد النقسيس. ولم يبق بيد عبد الله إلا فاس الجديد، وأما فاس القديم فتارة وتارة.

أما في فاس العاصمة، فتولى فيها الثوار، واستمرت فيها المعارك، وتعاظمت بها الأخطار، من قيام المربوع وتنازعه مع سليمان اللمطي، وابن الأشهب، وابن عبد الرحمان وعلي سوسان وابن العربي. وتولى أيضا يزُرور ومسعود بن عبد الملك، وغيرهم من الثوار. قال اليفرنى:

"وكانت فاس، في أيام هؤلاء، على فرق وشيع. لا يأمن التاجر على نفسه إلا إن استجار بأحد من هؤلاء. ووقع من الفتن ما أظلم به جو فاس، وأنتن أفضها الذي كان عاطر الأنفاس. وخلا أكثر المدينة، واستولى عليها الخراب. ودام الشر بين أهل العدوتين، حتى كادت فاس أن تضمحل ويعفو رسمها".

ثم ذكر اليفرني ما أخبر به بعض المجاذيب، المشار إليه بالخير، من أن مدة هذه الإمارة في فاس ستضمحل من هؤلاء، وتنزع من يدهم، ولا يكون التصرف إلا للثوار، وحدد المدة بواحد وأربعين سنة. قال اليفرني:

"فكان أمر فاس كذلك، كما قال سيدي جلول، لم يطأني رؤوس أعيانها ملك، إلى أن جاء الله بمولانا الرشيد ابن الشريف، رحمه الله، كما سيأتي، وكملت المدة، وإنما كان يتصرف فيها للصوص، ويسمونهم أهل فاس السيّاب". [ص203].

### [نهاية الدولة السعدية]

ثم تماسك أمر هذه البقية المعلولة، بين نضال وقتال، واختلال واعتلال. ومن يُمكن منهم، كان هجيرا أخذ الأموال، وقتل الرجال، إلى أن وصل الأمر ليد العباس بن محمد الشيخ ابن زيدان، وروح الدولة [وصلت] التراقي، وما لها عن انقراضها [من] دافع ولا واقى؛ وكان ذلك سنة 1064.

ورام أن يقوم بما كان بيد أبيه، ولكن عارضه حي الشبّانة، وهم أخواله، وقويت شوكتهم، ووثبوا على الملك. ولكن لما رأت أمه أن الأمر لا يزداد بهذا الوثوب إلا شدة، دفّعت إلى الصلح معهم والأخذ بقلوبهم. ولكن لما تمكنوا منه قتلوه، وأسرعوا لمراكش، وبايعوا الأمير عبد الكريم الشبّاني. وكان قتله سنة 1069. وبهذا ختمت الدولة السعدية، والملك لله وحده.

\* \* \*

### [تعدد الثوار أثناء تلك الدولة، وبعضهم كان هدفه الإصلاح ودفع الظلم وحماية البلاد]

ثم اعلم أنه كان أثناء هذا الاعتلال الذي كانت تعانيه الأمة؛ ثورات كبرى أخرى في مختلف الأقاليم. ولكن كان القائم، في بعضها، نيته حسنة؛ دفعا للظلم، أو ردا لهجوم العدو الكافر.

كأبي عبد الله العياشي، الذي ملك قلوب الناس، بدينه وصلاحه ودفاعه عن نواحيه بسلا والغرب. وكان في ذلك مظفرا، وكان أولا له ولاية من سلطان الوقت؛ فإنه لما توفي

قائد الفحص، سأل السلطان زيدان بن أحمد المنصور، عن يليق بولاية تلك الناحية، فقيل له سيدي محمد العياشي، فولاه تلك الناحية، وقام هذا الرجل المُجَدِّد في الكيد للنصارى في تلك الناحية، وكان له الظفر في غالب الوقائع. وبذلك اشتهر ذكره، وظهر لأهل المغرب ظفره وفضله، حتى قصده أهل العلم من فاس لزيارته، لتببين ولايته، ومقام تمسكه بفريضة الجهاد؛ وناهيك ما وصفه به العلامة ميارة، في "شرح المرشد المعين"، بقوله: الولي الصالح، العالم العامل السائح، قطب الزمان، وكهف الأمان، المجاهد في سبيل رب العالمين الخ. ويمثل هذا وصفه سيدي العربي الفاسي، صاحب "مرآة المحاسن".

وكان الولي الكبير، سيدي محمد بن أبي بكر الدلاني، يذيع فضله ومحاسنه. وقد استمر حاله وهو، فيما يظهر، منفرد في ناحية سلا وما والاها، بالاستقلال بالتصرف، إذ الدار قد خلت من ملك يهتم بأمر الأمة، والمطالب في النواحي جمّة، إلى أن وقع الخلاف بينه وبين أهل الأندلس بسلا. وتحقق لديه أنهم يميلون للنصارى، ويمدّونهم، ويعينونهم عليه؛ فأشهر الحرب عليهم.

ولما أحاط بهم، وظهرت نصرته عليهم، تفرقوا قِداً، وهرب أكثرهم؛ فمنهم لمراكش، ومنهم للجزائر، ومنهم للنصارى، وفرقة ذهبت لأهل الدلاء، فمال أهل الدلاء لإصلاح ذات الدين بين الفريقين، فلم يذعن لذلك سيدي محمد العياشي وأبى القبول. فغضب أهل الدلاء وأجمعوا على مقاتلته، فألت تلك المقاتلة إلى قتل الولي سيدي محمد العياشي، وكان ذلك بقبيلة الخلط، في سنة 1051.

وترجمة هذا الإمام الكبير والولي، مشهورة في كتب التاريخ والتراجم؛ وإنما جننا بهذه الجملة، تكميلاً للفائدة، ساقنا إليها تلك الفتن التي كانت بالمغرب سائدة. والله الأمر من قبل ومن بعد، وإليه المرجع كله في كل سعي وقصد، وما لحكمه فيها نقض ولا رد.

### [الكلام على أهل زاوية الدلاء]

وبقي أهل المغرب في هذه الحالة السينة؛ فقام به أهل زاوية الدلاء بتادلاً. فإن لأهل هذه الزاوية بهذه الناحية من المغرب من الشهرة بالعلم والدين، والقراءة والإقراء، ما صارت به قبلة للطالبيين، و[وجهة] للراغبين.

وأول من أبرزته القدرة الإلهية، وهياته للظهور العناية الربانية، هو أبو بكر. وكان، كما في "نزهة الحادي"، محافظا على السنة، قانما بالشرعية، بحاثا على العلم، حاضا على تعلمه وتعليمه، تاليا للقرآن، كثير الذكر والصلاة على النبي، صلى الله عليه وسلم، زاهدا في الدنيا، غير ملتفت إليها، ولا ناظر إلى زهرتها. وكل ما فتح عليه منها صرفه في مصارفه في الخير، ولا يتلبس بقليل منها ولا كثير.

ثم نقل [صاحب "النزهة"] ما قاله في "المرأة" فيه، [من] أنه كان من أكابر المسلمين، وأنه من أولياء الله المقربين.

وصار يعدد تلك الأوصاف الحميدة، والفضائل العديدة، ثم قال:

"وحسبك أن المغرب لما تداعت أركانه، وانهدت أركان الملك به، فاختلف النظام وماج الناس؛ كان ماوى لأهل العلم والدين، ومورد الضيوف والمساكين، فاعتصم الإسلام منه بحصن حصين، وربوة ذات قرار ومعين؛ فهو الذي أمسك رمقه، وأبقى رواعه ورونقه، فداره ما زالت ولا تزال، إن شاء الله، دار العلم والدين، ومشرع الجود العذب المعين، والنهوض بأعباء مصالح المسلمين". هـ [نزهة الحادي: 236].

وعبارة "المرأة" تدل على أن الناس كانوا يرونه أهلا للإمامة، لخلو مكانها، وتسور من لا يستحقها عليها، بل والمكر بالأمة والعبث بها، وتحملهم من الظلم والعسف وأخذ الأموال. وكانت وفاة هذا الإمام، الذي كان أصل هذه الدوحة الثابتة الأصل، الشامخة الأعلام، سنة 1021، ودفن بالدلاء.

ثم جاء بعده ولده سيدي محمد بن أبي بكر، فقال فيه في "نزهة الحادي":

هو واسطة العقد، خاتمة مشايخ المغرب وعرّة السعد. إليه انتهت رئاسة الدين والدنيا. واشتغل بسياسة الأمور الجليلة، والرتب العلية الجميلة.

واستمر في ذكر هذه الصفات إلى أن قال في "النزهة":

وتأهيك أن الفقيه المحدث، أبا الحسن الأنصاري، كتب رسالة إلى شيخنا العلامة الحافظ، أبي العباس المقرّي، وهو إذ ذاك بمصر، فكان من جملة ما أخبره به فيها، أن قال له: ومحبتكم الأكبر، ووليكم الأظهر، سيد أهل المغرب اليوم، وشيخ الطريقة، والمربّي في سلوك أهل الحقيقة، العارف بالله تعالى، الشيخ الرباني، ذو الكرامات العديدة، والمقامات

الحميدة، سيدي محمد بن أبي بكر الدلاني، يحبكم ويعظم قدركم، ولسانه لكم ذاكر، ناشر شاكر، وهو على خير. قال اليفرنى: وهذه الرسالة مثبتة في "نفح الطيب". [ص237].  
ثم أطل اليفرنى في ترجمة أبي بكر المذكور، وذكر له من الأوصاف الجليلة، من الوجاهة والعلم والحفظ، وأطل إلى أن [قال]:

وكان شيوخ الوقت، كالحافظ أبي العباس، أحمد بن يوسف الفاسي، والفقهاء أبي عبد الله، محمد بن أحمد ميارة وغيرهم، يقصدون زيارته ويتبركون به. [ص237].

قلت: ولم يزل أمر الزاوية الدلانية يسمو ويعلو في مدارج المعارف والرياسة، ويوهل أهلها للإمارة والسياسة، ووجوه الأعيان تتوجه نحوهم، وقلوبهم تتعلق بهم في سرهم ونجواهم، حتى أظهرت المقادير الإلهية، والتصرفات الربانية، أحد أولاد سيدي محمد هذا، وهو أنه لما توفي سنة 1046، خلف عدة من الأولاد، وكان أكبرهم هو السيد محمد، الملقب بالحاج، وكان فقيها عالمًا مشاركًا جوادًا. قال:

وفي أيامه تكامل أمر أهل الزاوية الدلانية وشاع، وعلا صيته حتى ملأ الأسماع، وتمهد الأمر له ولأولاده وإخوته وبني عمه، إلى أن تملك فاسًا ومكناسة وأحوازهما. فوَقعت بينه وبين السلطان محمد الشيخ بن زيدان السعدي، منازعات. ثم بينه وبين المولى الشريف، أول طالع من الدولة العلوية الشريفة، ووقع القتال بينهما، وأسفرت الوقعة على انتصار محمد الحاج؛ فدخل سجلماسة، وبعد ذلك وقع الصلح بينهما باقتسام تلك الأراضي بينهما. ثم استمر الحال ما بين سلم وحرب، وغلبة وانكسار، إلى أن استقل المولى الرشيد العلوي، واشتدت شوكته، فشمّر على الجد في الاستيلاء على ما يملكه محمد الحاج، فظفر بذلك، وانهزم الدلانيون سنة 1079. [ص241 باختصار].

وبذلك تم ما قدر لأهل الزاوية من الرئاسة، وأراح الله أهل الذكر والتعب من السياسة. وكل ما جرى في هذه التقلبات بقضاء وقدر، وفي الكتاب سابق ومسطر، وإليه يرجع الأمر كله، فعلى المؤمن التسليم والرجوع إليه فيما يقع من خير أو شر.

وهذه الجملة التاريخية، جزنا إليها قضية رحلة الشيخ المقرئ من المغرب إلى المشرق، وفي سردها ما يروق للمعتبر الذكي ويروق؛ وإلا فموضوع هذه الحوادث كتب "التاريخ".

## [دور الزاوية الدلالية في الاعتناء بالتعلم والتعليم]

نعم. لا بد من ذكر نبذة يسيرة في شأن أهل هذه الزاوية المباركة الشهيرة، وذكر ما كان لهم من الديانة المتينة، والمكانة في قلوب أهل تلك الناحية وما حولها من فاس وغيرها المكيئة.

وقد سمعت، فيما سبق، عن "مرأة المحاسن" وغيرها، ما كان لأهل هذه الزاوية من الاعتناء بالتعلم والتعليم، وفتح أبوابهم للوافدين إليها، والعاكفين لديها، وبسطهم موائد أطعمتهم للضيوف؛ إذ تجد هناك النعيم المقيم، والمعتمض الأمين، وربوة ذات قرار ومعين، إذ بها لاذ أهل الإسلام والدين، وأهل هذه الزاوية التي أوى إليها [الناس]، عندما انقطعت الخلافة من فاس، وماج الناس فيها من كثرة الفتن، وكاد أن يحصل من التعلم والتعليم [بها]، وهي مقصد الطالبين الإياس.

فلولا إمساك هذه [الزاوية] للرمق الباقي؛ لوصلت روح الإسلام وعلومه التراقي، ولكن قيض الله هذه الزاوية السامية، وهذه الربوة العالية، لإمساك هذه الروح، فتداوت بعدها الجروح.

## [اعتناء هذه الزاوية بالعلوم الأدبية]

ولقد كان لهذه الزاوية اعتناء عظيم بالعلوم على اختلاف فنونها، وتعدد متونها، من حديث وتفسير وفقه وغير ذلك، وخصوصا بالعلوم الأدبية. قال اليفرنى، في "نزهته":  
وكان لأهل الزاوية اعتناء بعلم الأدب، وارتياح لرائق الأشعار ومنتخب الخط. ولقد نبغ من أبنائهم جماعة ممن لهم السبقية في ذلك المضمار، والإجادة التي أشرقت إشراق الأقمار. ثم قال:

ومن أشهرهم الأديب العلامة، أبو عبد الله، سيدي محمد بن المسناوي بن سيدي محمد بن أبي بكر، وأشعاره وموشحاته مشهورة. ومن أعيانهم في التضلح بالعلوم، وخصوصا علم العربية، أبو عبد الله، محمد المرابط بن محمد بن أبي بكر، له شرح على

"التسهيل"، لم يؤلف مثله، وشرح "البسط والتعريف"، وشرح "الورقات"، وغير ذلك. وكان له في الأدب الباع المديد. قال:

وبالجملة؛ فالاعتراف بالحق فريضة، وفضائل أهل الدلاء طويلة عريضة. ولو تتبعت ما لهم من النظام والنثر، لأدى ذلك إلى الملل والإكثار. انظر تمامه [نزهة الحادي: ص240].

### [كتاب "البدور الضاوية" في أهل هذه الزاوية، للعلامة الحوات]

ولهذا ألف العلامة أبو الربيع، سليمان الحوات، في أهل الزاوية تأليفا خاصا. وكنتُ وقفت على هذا المؤلف بطنجة، لما كنتُ مقيما بها، في مكتبة أحد المستعربين الفرنسيين، وهو في مجلد ضخم، ولكن لم أكن إذ ذاك لي اعتناء بهذه الناحية الخاصة. فنظرتَه نظرة مجملّة؛ فلم أتصفحه ولم أتتبع أبوابه وفصوله. وكانت النسخة مخطوطة، وهي بيد أحد أعوان صاحب المكتبة يأخذ منها نسخة. ومن الأسف فإنه كان يمكن لي في تلك الأوقات أن آخذ منها نسخة. وهذا المؤلف سماه مؤلفه: "البدور الضاوية".

وقد نقل عن هذا المؤلف صاحب "تاريخ مكناس" كثيرا، في ترجمة السلطان المولى رشيد العلوي. وكان هو الذي محا ما قدره الله لأهل هذه الزاوية من الظهور، وجمع الكلمة، ولم يبق في المغرب ثائرا يثور، والله عاقبة الأمور.

ومن جملة ما نقل عنه أنه لما نقل أن الشيخ أبا علي، الحسن اليوسي، كان ممن حضر هذه المأساة، التي كدرت صفو أيام هؤلاء الأفاضل الكرام، وفرقت شمل علمانها الأجلة الأعلام، الذين كانوا حاملين أولوية علوم ديانتها وآدابها، وناشرين لها؛ فبكت لفقدهم عيون المعارف والآداب دما، وعدت علماء فاس، بل وعلماء المغرب جملة، أن حياتهم صارت بعدهم عدما، وبياض لباسهم سودا، وأيام سرورهم، بوجود هؤلاء الأفاضل الأمثال، بعد فقدهم صارت حزنا.

ولهذا بكوا عليهم بكاء التكلّي، وأكثروا من الأسى والأسف عليهم، ونظم المرثي لهم، ما لم يرث به قريب قريبا من أهله. قال صاحب "التاريخ":



وكان ممن حضر هذه الحادثة، الإمام أبو علي، الحسن اليوسي، ورثى هذه الزاوية بقصيدته الرائية الشهيرة، المشتملة على جودة الرثاء المقصود، والتأسف على فوات حسن الحال المعهود، والتحنن إلى معاهد تلك الأطلال، والتشوق إلى من كان بها من الفطان والآل. إلخ تلك العبارات الرائعة، الشارحة لما في تلك القصيدة. قال في مطلعها:

أكلف جفن العين أن ينثر الدرًا      فيأبى ويعتاض العقيق به جمرا  
 وأسأله أن يكتم الوجد ساعة      فيشفي وإن اللوم أونة إغرا  
 وقد كنت أستصحيه حين توقدت      جذى الوجد فاستسقيه يطفئ الجمرا  
 ثم أخذ يذكر تبدل الحال، وتواتر التغيرات المثيرة للأحزان والأوجال، فقال:

وكانت عيون الحادثات غوافلا      زمانا، وخطب الدهر كان بنا غرا  
 ليالي كان البين عن جيرة الحمى      صدودا، ونظم الشمل لم يستحل نثرا  
 وكانت رياض الحسن تزهو نضيرة      فكاهتهم أضحت بأرجانها زهرا  
 إلى أن قال:

فبينما ليال الوصل بيض وروضة      بفيض النداء كانت مرابعه خضرا  
 عدت عدوة أيدي الحوادث فاختلفت      خلاها فعادت بعد نضرتها غبرا  
 وأبدلن مأتوس الديار وأهلها      بوحش، وحولن الأهيل بها قفرا  
 إلى أن قال:

هو الدهر لا يبقى على متخشع      نليل، ولا ذي نخوة مزده كبرا

وسار في هذا الموضوع. قال صاحب "الإتحاف"، بعد أن سرد منها جملة كثيرة: وهي أطول من هذا، تشتمل على مائة بيت واثنين وستين بيتا، وقد شرحها غير واحد من فطاحل العلماء والأدباء، ما بين موجز ومسهب. وقد رثى أهل هذه الزاوية غير واحد من جلة العلم. قال: وقد ألم بجملة وافرة أبو الربيع سليمان الحوات، في "البدور الضاوية"، تركنا جلب ذلك روما للاختصار. [49/3].

هذا ولمكانة أهل هذه الزاوية عند أهل المغرب، واحترامهم وتعظيمهم، واعتقاد صلاحهم، لما قام به أهل الزاوية من نشر العلم، وحماية معالم الدين، التي كانت أخذت في السقوط، حتى كاد أن يرفع العلم ويعم الجهل، بسبب انهيار ركن الدولة، كما سبق؛ كان

السلطان المولى الرشيد، راعى مقامهم، وأجل أقدارهم، ولم يأخذهم أخذ الثوار، ولا لاحظ فيهم ما يوجب الانتقام منهم، كما سينتقم من الثائرين الأشرار؛ بل جاملهم، وعاملهم بالتي هي أحسن. ففي "الإتحاف":

ومن لطف الله على أهل هذه الزاوية، فيما سبق لهم في علمه، ببركة جدهم ومحبتهم في أهل البيت؛ أن جعل خلاء زاويتهم على يد مولاي الرشيد، الذي حلم عليهم الحلم المعهود لأمثاله من صرحاء أهل البيت. فما أسأل من دمانهم ولو قطرة، ولا كشف لهم عن عورة. وربما مد بعض الظلمة يده، فانتقم منه أشد الانتقام. قال:

فإن جميع من كان من تلك العائلة له علم ودين، قد استقر بفاس، ونصبوا بها وبأحوازها للمناصب اللانقة بعلمهم ودينهم، كما حفظ كل ذلك التاريخ. وفي كتاب "البدور الضاوية" من ذلك ما فيه مقتع. فحصلت لهم بذلك الكرامة، مع الأمن والسلامة، والله في خلقه شؤون. هـ [44/3].

وقال بعد هذا، عن صاحب "البدور": هذا وإن المترجم، يعني مولاي الرشيد، قدس سره، قد نقل علماء هذه الزاوية المباركة لفاس، لنشر العلم، ومن جملتهم الإمام اليوسي، قال في "تحفة المعاصر": إن الشيخ اليوسي لما أمره الرشيد بالرحيل من الزاوية البكرية، وأنزله النزول بمدينة فاس، والتصدير للتدريس بها، امتثل أمره، ودخل مدينة فاس وأقام متصدرا للتدريس. فأخذ عنه ملاً كثير، وجم غفير، ولزمه أهل الاعتناء المنصفون، وانتفع به أهل المغرب انتفاعاً ظاهراً. وكان الرشيد يحب إقامته بفاس، ويأبى هو إلا البادية، فعاتبه في ذلك، فاعتذر له بأنه رجل بدوي المولد والمنشأ، وحينه أبداً لأول منزل. هـ بنقل "البدور" لأبي الربيع، سليمان بن محمد الحوات الحسني، المتوفى عام أحد وثلاثين ومائتين وألف. هـ من "إتحاف أعلام الناس". [52/3].

قلت: وبهذا كله، تعلم ما كان لهذه الزاوية الدلانية من المقام الأعظم، والمنزلة العليا في المغرب الأقصى، ومن المحاسن والفضائل التي لا تستقصى.

## [تحول أهداف هذه الزاوية، ودوافعه الحقيقية]

قلت: وربما يخطر بالبال، أن ما وُصفوا به من الأحوال، يناهي ما صاروا إليه أخيراً، من السعي في الملك، وركوبهم تلك السفينة التي هي سفينة الهلك، لأن مآلها في الغالب سوء الحال، وارتكاب الأمور التي لا تحل بحال.

ولكن كنتُ أجبت سابقاً - لما خطر ببالي هذا الخاطر- ودفعته بقولي: إن دخول أهل الزاوية في هذا الخطر العظيم، لم يكن لدواع نفسية، ولا لأغراض شخصية، ولا نوايا جبروتية كبرية؛ وإنما كان لتغيير تلك المنكرات التي أحاطت بالمغرب، فكدرت صفوه وأمنه، وصار المتغلب عليه إذا تولى، سعى في أرضه ليفسد فيها، ويهلك الحرث والنسل. والناس إذ ذاك في المغرب بين مرتحل مغرب، وبين مستسلم معرّض، في كل حين، للفتك به [والمس] بعرضه، ومنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر.

وأهل العلم، من أهل فاس وغيرهم من الأعيان، ومن ساعده الإمكان، لهذه الزاوية يأوي، فاراً من هذه الدواهي والمساوي. وهم بلسان حالهم أو مقالهم، يرجون من الله أن يهين لهم رجلاً يجتمعون إليه، ليدفع عنهم هذه النكبات التي زلزلت أرض المغرب، والناس من شدة هذه الفتن عاجزون عن دفع هذا البلاء الذي أصابهم. وكان لرجال هذه الزاوية منهم من له القدرة، وتوفرت فيه أسباب الكفاءة للدفاع عنهم إذ ذاك؛ فقاموا للدفاع برسم تغيير هذا المنكر، وليخففوا عن إخوانهم، ويكون دفاعهم هذا، للعتاة الضالين، فيه مزدجر.

وقد أشار العلامة اليوسي في "محاضراته" إلى نحو هذا، وهو يرجع إلى المقاصد والنيات، وسلوك المسالك السالمة من المهالك المهلكات؛ في كلام طويل، مضمنه أن القائم بهذه الولاية إن كان دخوله فيها بالتعفف والإحسان، والعدل والرفق، ومجانبة الجور والبغي والخرق، إما ديناً وحذراً من المطالبة في الآخرة، [فهو] ممن نفعه الله بعلمه.

ثم أعرض عن هذا، وصرح بمراده بقوله: وكل من تعرض لها من السلف، فإما انتهاضاً لنصح المسلمين من نفسه، بإقامة الحق لنلا يضيع. وإما نزغة بشرية، حركها لسبب من الأسباب. أما على هذا الثاني، فلا يقتدى بهم، وأما على الأول، فيقتدي به من بلغ

مقامه في التمكين، القوة والنزاهة، وفي مثل زمنه الصالح، الذي لم يزل به الدين طريا، والحق جليا، والأعوان عليه قائمون. وهيئات ذلك في آخر الزمان. انظر تمام كلامه في "الإتحاف" [43/3].

وكل ما نقلناه عن الشيخ اليوسي فمن "الإتحاف". وقصده التماس الرخصة لخيار أهل الزاوية المذكورة. ويشهد لما قلناه، شهادة أهل العلم الأماثل، الذين كانوا في ذلك الوقت إليهم المرجع في بيان الحق ورفض الباطل، وهم متفقون على اعتقاد أهل هذه الزاوية والثناء عليهم، والتماس بركتهم، وقصدهم للتبرك بهم، وأنهم أهل حق وجد، ولا يسعون في تغيير حكم صحيح، ولا يخرجون في ذلك عن حد.

هم القوم إن خطوا يَجِدْ قَلَمٌ      وإن يقولوا يُصَبِّ فصل الخطاب فم  
على أن ألسنة الخلق، أقلام الحق.

والناس أكيس من أن يمدحوا رجلا      ما لم يروا عنده آثار إحسان  
والله الوافي، وهو الحي الباقي، الذي لا مرد لحكمه، ولا معقب لقضائه.

وهنا ينتهي القول بنا في مسألة الدفع عن أمهر الأدباء في المغرب، ومؤرخ القطر الأندلسي، الإمام المقرّي، إذ لولا كتابه "نفح الطيب"، لما عرفنا عن ذلك القطر العزيز علينا، لا ما يمرّ ولا ما يعذب ويطيب، مع ما اتصف به من الفنون الكثيرة، من فقه وأصول وكلام وغير ذلك.

### [التنويه بما كتبه عن الشيخ المقرّي، صاحب "نشر المثاني"]

ولو كنتُ اطّلت قبل كتابتي في هذا الموضوع، [على] ما كتبه في ذلك الإمام المؤرخ العلامة الجليل، الشريف القادري النبيل، في "نشر المثاني"؛ لاكتفيت بذلك، لأن فيه غاية الكفاية لما أردته، ومنتهى النهاية لما قصدته، لأنه لما ذكر في ترجمة الإمام الكبير الشريف، أحد أعلام وقته، وهو أبو محمد، مولاي عبد الله بن علي بن طاهر، من ذرية مولانا الشريف، أحد أشراف سجلماسة، جد الأسرة المالكة، حفظها الله، وأثنى عليه الثناء الفائق، [ب] الوصف بالعلم والحفظ والصلاح اللائق، ونقل عن أئمة الوقت من أعلامهم ما

يؤيد ذلك ويوافق، كآبي حامد سيدي العربي الفاسي في "المرآة"، وكذلك أثنى عليه شيخ الوقت وإمامه سيدي الحسن اليوسي، وذكر أنه كان من أهل المكاشفة، ثم أفاض في ذلك، وحلاه بأجمل الحلّى، وأثبت له المقامات العلا، قال:

ولا عبرة بمقالة يحكيها أهل الجهل، وأسندوها لبعض الأكابر، وهي أن حفاظ زمن صاحب الترجمة ثلاثة: حافظ ضابط ثقة، وهو أبو العباس، أحمد بن يوسف الفاسي، وحافظ ضابط غير ثقة، وهو أبو العباس المقرّي، وحافظ غير ضابط ولا ثقة، وهو أبو محمد، عبد الله بن علي بن طاهر، الشريف الحسني السجلماسي. قال الشيخ المسناوي: وأنا أقول: أعوذ بالله من ذلك. قال مقبده: وأستغفر الله من كتبه، وإنما كتبه للتشنيع على قائله؛ فكيف يسلب الثقة عن هذين الإمامين؟!، يعني الشريف أبا محمد، عبد الله الشريف الحسني، والإمام أبا العباس المقرّي. قال العلامة القادري: اللذين كانا في زمانهما كالنيرين، وتلمذ لهما الشيوخ، من أهل الثبات في العلم والرسوخ. وكلاهما كانا منتصبا للفتوى في حضرته، على توفر شيوخ زمانهما. ولم يقل واحد منهما مثل هذا، ولا نكره حاسداً ولا جاحداً، إلى هذا الزمن الذي ظهر فيه مثل هذا القائل. وهل هذا إلا قدح في جماعة المسلمين، وغمط لقدر العلماء العاملين، وزادوا بأن يسندوه لمن يتحاشى قدره عن هذا الضلال المبين. فالذي يتعين أن هذا الكلام، مكذوب على من أسند إليه من الأعلام.

قال القادري: وقد أطلت البحث عن أقوالهم وتفقداتهم، ووقع بيدي منها شيء كثير، ولا رأيت ما يشعر بشيء من هذا الكلام ولا ما يقاربه. بل الذي وقفت عليه عندهم، ضده ونقيضه؛ فليس يذكرون هؤلاء الأئمة الثلاثة، إلا بمجموع الأوصاف الثلاثة: الحفظ والضبط والثقة، وكل ما هو من أعلى مراتب التعديل. من "نشر المثاني" ج 1 صفحة 166.

وقد ترجمه الإمام القادري في "نشره"، قبل هذا بنحو أربعة أوراق، ترجمة واسعة، ومن جملتها أن نقل عن صاحب "بذل المناصحة"، أنه لما عدّ من أسيخه المقرّي، قال: هو العالم الحافظ الكبير، الراوية الواعية الشهير، المبرز في إنشاء الخطب، وله اليد الطولى في النقول والأدب. أفتى وأجاد، ودرّس وأفاد. ثم رحل من فاس إلى المشرق، وخلت البلد عن مثله ومضاهيه في المجتمع والمفترق. ولي الخطابة والإمامة والفتوى

بالقرويين، بعد وفاة شيخه سيدي محمد الهواري، وذلك في جمادى الأولى، من عام اثنين وعشرين وألف، إلى أن خرج للحج أوائل رمضان، عام سبعة وعشرين (1027)، فحج، واستوطن بمصر، وكملت حجاته خمسا. وله "حاشية" على مختصر خليل، وتأليف سماه "أزهار الرياض، في أخبار عياض"، وله منظومة في العقائد، سماها "إضاءة الدجنة، في عقائد أهل السنة"، رواها عنه الجم الغفير من الأعيان وغيرهم. [158/1].

ثم ذكر في "النشر" تاريخ وفاته، وما فيه من الخلاف في ذلك بين الشيخ ميارة، والشيخ سيدي محمد بن عبد الرحمان الفاسي. وقد قدمنا تاريخ وفاته.

ثم قال في "النشر":

وله تأليف جليل، مشتمل على فوائد وعلوم، وأنواع من الأدب، طويل جدا، مشتمل على أربع مجلدات ضخام، سماه "نفح الطيب، من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب". وهو من أعاجيب الزمان، أعجز أهل عصره، بل ومن قبله. وقد كان ألفه بعد رحلته من المغرب. فلهذا لم يذكره الشيخ ميارة، إذ لم يكن وقف عليه حينئذ. وله أيضا كتاب آخر سماه "فتح المتعال، في مدح النعال"، جمع فيه الروايات الموجودة في مثال النعل النبوي، وقد ألفه بمصر عام ثلاثين، ثم زاد عليه زيادات بالمدينة المشرفة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، في رمضان، عام ثلاثة وثلاثين وألف، رأيت ذلك بخط مؤلفه المذكور على النسخة التي فيها الزيادات. [158/1].

ثم نقل القادري في "النشر"، عن "محاضرات" اليوسي، عن الشيخ محمد الحاج الدلاني، أنه وقع للمقري مشاحنة عظيمة بينه وبين طلبة أهل مصر. وهو أنه حضر يوما بسوق الكتب، فوقع في يده سفر من "تفسير" غريب، ووقف فيه على مسألة فقهية، فحفظها بمجرد أن وقع بصره عليها. ثم اتفق أن حضر في دعوة مع علمائها، فلما استقر المجلس، إذا بسائل يسأل عن تلك المسألة بنفسها ببطاقة؛ فصارت تدفع إلى أكابر علماء المجلس، وكل واحد يدفعها لمن يليه، إذ لا يجد عنده ما يجيب به فيها، إلى أن وصلت للشيخ المقري، فأجاب عنها بما حفظه من ذلك "التفسير"، الذي نظر في السوق في تلك المسألة، لأنه حفظها ووعاها بمجرد النظر إليها؛ فتعجبوا من ذلك؛ فدخلهم من ذلك ما يدخل الأقران من الحسد، كما هو شأن النفوس.

قال الشيخ اليوسي: وليس هذا ببدع؛ فما زال هذا الجنس يتحاملون على من توسموا فيه شفوفا عليهم، أو مزاحمة في رتبة أو حظ، إلا من عصمه الله، وقليل ما هم؛  
كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبغضاً، إنه لذميم  
[نشرالمثاني:1/159].

### [ داء الحسد بين الفقهاء الأقران ]

ثم ذكر ما أفتى به بعض الفقهاء من أجل هذا الحسد، أنه لا تجوز شهادة فقيه على مقابله. وذكر ما وقع لابن النحوي لما دخل سجالمة مع أحد رؤسائها، وهو ابن بسام، [حيث] أمر بإخراجه من مجلسه الذي يدرس فيه أصول الدين وأصول الفقه. قال: ووقع مثل هذا لغير واحد. قال القادري: وقد أظن في هذا المعنى الشيخ اليوسي، فاقتصرت من كلامه هـ[159/1].

قلت: وإطالة الشيخ اليوسي غير مستغرب، والعذر له في ذلك ظاهر، لأنه سلك ذلك بالقدم من أهل فاس، وما قابله البعض [به]، إذ رأى في محاسنه العلمية، وإلقائه من المعارف والعلوم، ما هاله وأذهل رأيه، وأوقعه في الحسد لإطباق الناس على التلقي منه حيث ما ألقى، ولا يقول في دروسه إلا ما كان حقا. فتخلف هذا البعض عن تلك المجالس ونأى بجانبه. وقد وقعت له مع هؤلاء هنالك وقائع، دعاهم إليها ما في قلوبهم من الموانع. ولهذا قال:

ما أنصفتُ فاسَ ولا أعلامها علمي، ولا عرفوا جلاله منصبني

لو أنصفوا لصبوا إلي كما صبا راعي السنين إلى الغمام الصيب

قال القادري: فمنهم من أنصف وأذعن، واعترف بما له عليهم من المنن. ومع هذا فقد اعتذر عن هذين البيتين في "محاضراته" بقوله: ولكن للنفس فرطات، ولا بد لها من سقطات. هـ [نشرالمثاني:2/142].

قلت: وقد ذكرت في هذا المعنى في المجلد الأول، ما وقع من المعارضات، ممن استولى عليه داء الحسد، وقاده إلى الطعن في أئمة كبار من أهل التحقيق، والسلوك في

إرشادهم إلى أقوم طريق، ونزاهتهم في تبيين سنن الدين، وانتهاجهم مناهج الصراط المستقيم.

ولكن هؤلاء الحسدة الذين آثروا الهوى، لم يخل منهم عصر من الأعصار، ولا نجا منهم قطر من الأقطار، ما دام الليل والنهار. اللهم طهر قلوبنا من هذا الداء الذي هو في هذه الأمة من معضلات الأدواء.

### [ترجمة الشيخ اليوسي]

قلت: أما الشيخ اليوسي؛ فعمله وتحقيقه، ومشاركته في العلوم، فهي في هذه الأقطار المغربية كالشمس في رابعة النهار، وترجمته في الدواوين مشهورة.

ففي "نشر المثاني"، ما نفذه: الإمام الكبير، المحقق الشهير، أبو علي، الحسن بن مسعود اليوسي. كان عالماً ماهراً في المعقول والمنقول، وأقبل الناس عليه إقبالا عظيماً، فكان حيث ما قرأ، أطبق الناس عليه. هـ. [142/2].

قلت: وقد كان السلطان المولى الرشيد، عرف قدره، فلذلك أزمه الإقامة بفاس، لإفادة العامة والخاصة من الناس، كما سبق.

وقد أشار إلى علو مقام هذا الإمام في العلوم النقلية والعقلية، وإلى مولفاته وإفادته فيها، وتحرير موضوعاتها، كما أشار إلى ما في كتابه من الفوائد والأخبار المختلفة الأنواع.

كذلك ذكر أن له "فهرسة" جمة النكت واللطائف؛ فمنها أنه نقل عنه فيها، بعد أن ذكر مولده عام أربعين وألف (1040)، قال: سافرت إلى بلاد القبلة للتعلم. فبعد أن ختمت القرآن العظيم الختمة الأولى، سافرت مع معلمي القرآن، فذهبت معه إلى زيارة الولي الصالح، أبي الطيب بن يحيى الميسوري، ومن معه في بقعته من الصالحين، فزرتهم. ثم ذهبنا لزيارة الشيخ أبي يعزى، ووقع في سمعي أن الناس يطلبون الحوائج عنده؛ فحضر في عقلي ثلاث حوائج، وهي: العلم، والمال، والحج، وذلك مبلغ عقلي في صغري؛ فأما ثنتان، فقد حصل منهما ما لا أنكره، من فضل الله تعالى، له الحمد وله المنة. وأما الثالثة، فنرجو من فضل الله أن يمن بها علينا، مبرورة متقبلة، وسببا للفوز برضاه.



ثم قال: وكنت أطلع "المورد العذب" للجوزي، و"بحر الدموع" له؛ فأطلع حكايات الصالحين، كأويس القرني، وإبراهيم ابن أدهم، وإبراهيم الخواص، وغيرهم؛ فانتقشت تلك المآثر في عقلي، ووقعت حلاوتها في قلبي، فكان ذلك بدءاً لما أنعم الله به عليّ من الإيمان بالطريقة، ومحبة أهلها، والتسليم لهم. هـ [144/2].

قلت: هذا مما يدلّك أن أكابر العلماء، وأفاضلهم من أهل التمسك بالشرعية، كلهم يؤمنون بطريقة التصوف، وأهله المتمسكون بالسنة، الذين هجيراهم لا إله إلا الله، كالقرني وابن أدهم والخواص، أي ومن هم على شاكلتهم من أهل "الرسالة" القشيرية، وأمثالهم، لا أهل التلاعب بالدين، المدعون المحترفون.

وفقاً لله لسلوك مناهج هؤلاء العلماء العاملين، الناهجين مناهج الصحابة والتابعين، آمين.

قال في "النشر"، في آخر ترجمة سيدي الحسن المذكور:

وكان صاحب الترجمة له أصحاب وأتباع، وإقبال من الناس، ولا يكون مجلسه إلا غاصاً بالأعيان. وكان محققاً للدراية والرواية، له عارضة كبيرة في النقل والتحقيق. وحكي لنا أنه بقي في تدريس الفاتحة بفاس نحو ستة أشهر. وهو ممن يستحق أن يوضع في ترجمته مجلدات، إلا أن هذا القدر هو المتيسر لنا، على قصورنا، والله الموفق. وتوفي، رحمه الله، ورضي عنه، عقب قفوله من الحج، يوم الإثنين، خامس عشر ذي الحجة، عام اثنين ومائة ألف، ودفن بموضع يعرف بتميزت، بقرب قرية صفرو، على نصف مرحلة من فاس. ونقل من مدفنه بعد نحو من عشرين سنة إلى موضع آخر هنالك، فوجد كما دفن، رضي الله عنه، على ما حكى. ومثل هذا معلوم لغير واحد من أولياء الله تعالى. نفعنا الله تعالى بهم، وجعلنا في حرمتهم، وحشرنا في زمرتهم. آمين. هـ [151/2].

وأنا الكاتب، العبد الفقير، المقصر في أعماله، المرتجي رحمة ربه بجاه النبي وآله؛ أدعو بما دعا به هذا المؤلف الجليل، الشريف الأصيل، سليل القطب الكامل، والولي الذي يعترف بولايته وكراماته كل عالم فاضل، من أهل الباطن والظاهر، المولى عبد القادر. وأنا أتوسم في هذا المؤلف، الذي ألفه الفرع النبيل، أثر الإتصاف، وذكر المترجم لهم في هذا المؤلف بجميل الأوصاف، دون غلو ولا إجحاف. ولا غرو في ذلك عند من دخل

قلبه حبّ أهل الله وأوليائه، الذين لهم البشرى في هذه الحياة الدنيا وفي الآخرة. والله الملمهم للصواب.

قلت: وفي هذا القدر غاية الكفاية، وإن كان بحر العلوم والمعارف ليست له نهاية، لمن ذاق حلاوة الدراية، وشاقه ذكر آثار من خصهم الله بجميل العناية.

\* \* \*

ونرجع لموضوعنا، ثم إلحاق تنمة هنا، تتعلق بالزاوية الدلالية وذلك أنا قدمنا أن هذه الزاوية كان لها شأن عظيم بناحية تادلا وفاس، وأنه كان لأفاضل العلماء والعموم بها غاية [الاهتمام].

### [ترجمة العلامة سيدي سليمان الحوات]

ولهذا ألف فيها العلامة سيدي سليمان الحوات، مؤلفا سماه "البدور الضاوية"، وقد تقدم النقل عن هذا الكتاب، بواسطة العلامة ابن زيدان، في "تاريخ مكناس".

ولاعتناء هذا العلامة [بمثل هؤلاء] الأفاضل الأمائل، الدالّ على محبته لهؤلاء الأعلام، إذ كانوا برهة من الزمان حصنا لحماة الإسلام حصينا، ومكانا من تلك الفتن المحيطة بالمغرب، و[التي] ترزعزع أركان دولته، ملجنا وركنا قويا أمينا؛ دعانا ذلك إلى ذكر هذا الإمام، والإشارة إلى أنه كان من أهل الدين، والإخلاص والمحبة لمن يأوي إليه ويحميه، وينوه بمن يدافع عنه ويفتقيه، فأقول:

هو كما قال العلامة المؤرخ، [الشيخ الفضيلي]، في أثناء ذكره فروع المولى مشيش، والد مولانا عبد السلام، ومن فروعه أولاد الحوات، وهم من أولاد أخي مولانا عبد السلام، وهم الشرفاء الموسويون، قال:

وأما أولاد الحوات فهم بالسلام، وهم أولاد الولي الصالح البركة، السيد الحسن، الملقب الحوات، وهو ابن إبراهيم بن علي بن حمدون بن موسى بن مشيش. [قال]:

لقب هذا السيد بالحوات، لأنه اصطاد حوتا ببلاد غمارة، ولم ير مثله، فلقب بذلك. قال: ومن أعقابه الشريف الفقيه، العلامة الضابط المتقن الفهامة، أبو الربيع، سليمان بن محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن موسى بن الحسن، الملقب الحوات. كان صاحب

الترجمة، إماما في اللغة والسِّيَر والأدب، شاعرا مجيدا، وله معرفة بعلم الأنساب،  
والفرانض والحساب.

قال: وله يد وجاه مع سلطان وقته، مولانا أبي الربيع، سليمان بن محمد، الشريف  
الحسني. ولاه نقابة الشرفاء الأدارسة بمدينة فاس، ثم بدا له فيه ما بدا، فشارك معه في  
النقابة الشريف، السيد الكبير بن عبد الهادي بن عبد النبي الدرقاوي. قال:

وله تأليف وتقايد عديدة، منها "الروضة المقصودة، في أولاد ابن سودة". قال:  
جمع فيها شتات فرقه الثلاث، قال:

وذكر لشيخه الإمام، علامة الأعلام، سيدي محمد التاودي، مناقب ومآثر، وكلمات  
ومفاخر. إلخ. وأتى في ذلك بدلائل تشهد أن أولاد ابن سودة من سروات بيوتات الأندلس  
المريين، وأنهم من مرة قريش.

قال الشيخ الفضيلي: وتأليفه الذي سماه "السر الظاهر"، في أولاد الشيخ عبد  
القادر الجيلاني، أبدأ فيه وأعاد، وغير ذلك.

ثم قال: ولد صاحب الترجمة بشفشاون، وبها نشأ إلى أن ترعرع، فورد على فاس  
لتعلم العلم، فأخذ عن جماعة من علماء وقته، كالشيخ الأكبر، أبي عبد الله التاودي  
المذكور، والشيخ أبي عبد الله، محمد بن الحسن بناني، والشيخ أبي حفص الفاسي،  
وغيرهم. وتوفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين وألف، وعمره اثنان وسبعون سنة إلا كسرا.  
وخلف ولدا ولم يلبث أن توفي، وبه انقرض عقبه. والبقاء لله.

قال العلامة الفضيلي: واعلم أنه لا أحد الآن من أولاد الحوات بهذه الحضرة  
الإدرسية، والله عليم حكيم. [الدرر البهية: 95/2].

قلت: وكنت أعرف أيام شبابي أن بحومة الأترانكات، قرب دار هارون، [بتطوان]،  
دارا هنالك فيها أولاد الحوات، وأن أحدهم كان من المخزنية بالمشور. ولكن لا أعرف هل  
كان له اتصال بنسب سيدي سليمان المذكور أم لا. ولم أجد من أسأله عن ذلك، وخصوصا  
في هذا العصر، الذي لم يبق لأهله اعتناء بالشرف ولا بأهله. والله غالب على أمره، وهو  
الواحد في ذاته وصفاته وفعله.

وقد جرى لنا ذكر هذا العلامة الحوات، في المجلد الأول، في ترجمة العلامة العارف بالله، سيدي أحمد ابن عجيبة، لأن هذا العالم هو الذي كان يدافع عن العارف المذكور، حين تحامل عليه علماء تطوان وقاضيههم ومن سلك طريقهم، في إنكارهم عليه التجريد، والتوجه إلى العبادة وذكر الواحد الحميد. وكان، فيما يظهر، استعتاوا في ذلك بالشريف الشهير، سيدي علي ابن ريسون، صاحب الضريح الكبير بالزاوية الريسونية. وقد أسلفنا الكلام على ذلك.

وكان العلامة الحوات، خاطب في ذلك سيدي علي المذكور، ووجه اللوم في ذلك كله إليه، لأنه كان كبير هذه الجماعة، والمشار إليه بالصلاح والزعامة، الذي بيده ردّ هؤلاء القوم، واستماعهم له، ومقابلة أمره بالطاعة. ومطلع القصيدة التي خاطب بها سيدي علي المذكور:

أباحسن كن مثل والدك الذي      تغيب في سكر الشهود عن الحسن  
وإلا فاصلح منك بالزهد فاسدا      وكن واثقا، فالموت تصبح أو تمسي  
ولا تعترض ما ليس تعلم حكمه      ودع عنك حظ النفس، والرجم بالحدس  
وأنصف ولا تجحد إذا كنت عالما      بغيب غد، كعلم ما مرّ بالأمس

إلى أن قال، في أبيات طويلة تصل 22 بيتا:

فكيف يهين ابن عجيبة مسلما      وعلمه بالله أجلى من الشمس  
وعالم تازى لاح بدرُ سعوده      فظنّ لديكم أنه كوكب النحس  
كأنك لم تعرف حقيقة سرهم      ولم تغترف منها بنوع ولا جنس(\*)

[الرجوع إلى ترجمة الإمام اليوسي، وإشارته  
في "فهرسته" إلى علوم كثيرة]

قلت: ولا بد من تذييل ترجمة الإمام اليوسي، بزيادة ما كان له من المعارف والعلوم، النقلية والعقلية، والاطلاع على الأحوال الاجتماعية والسياسية. وبذلك على ذلك ما نقل في

(\*) بعد ذكر هذه الأبيات في "الروضة المقصودة"، الطبعة الأولى سنة 1994، قال العلامة الحوات انه علم، بعد توجيهه اللوم إلى الشيخ ابن ريسون، أن هذا الأخير لم يخض مع الخائضين في محنة ابن عجيبة وأنه أنكر ذلك، ولكن كلامه لم يُسمع. أ.م.

ترجمته سيد مؤرخي أهل المغرب، الشريف الجليل، الإمام القادري، وما قاله نقلا عن "فهرسته": وله "فهرسة" جيدة، وقد أشار فيها لعلوم كثيرة، وفوائد غزيرة<sup>(\*)</sup>.

### [أنواع التاريخ وفنونه، وفوائده الشرعية]

ولما أشار إلى علم التاريخ، قال فيه: فقد يقع في الدول من أول المملكة الإنسانية، وهو مختص بخبر دون غيره، وقد يختص بالدولة الإسلامية، وقد يكون في أعمار الأعيان ووفياتهم، وقد يكون في اختطاط البلدان، أو المساجد والرباطات، ونحو ذلك، وكل ما يحتاج إليه فيه من أمور الشرع؛ كتاريخ سكة معلومة، أو مكيال معلوم، أو مسجد عتيق، أو التقى فلان من الرواة بفلان، أو مكان التقائه، أو كون فلان من المتقدمين أو المتأخرين، أو من الصحابة أولا، وغير ذلك؛ فهو داخل في العلوم الشرعية. وما سوى ذلك فخارج عنه، غير أنه إن أفاد فائدة أخرى، كالاختبار والاستبصار، وكالاهتزاز لوصف محمود، بسماع أخبار من اتصف به من صلاح وعبادة، أو زهد أو شجاعة، أو حلم أو سخاء ونحوه، وغير ذلك من المصالح؛ فهو محمود. هـ [نشر المثاني: 143/2].

قال العلامة القادري: وأتينا بهذه النبذة لما فيها من المناسبة لهذا الكتاب. هـ. يعني بالكتاب: "نشر المثاني".

قلت: وكذلك كاتبه، أتى بها استنناسا واستشهادا، لما في هذا الكتاب من تواريخ شيوخنا، وما جرّ إلى تراجعهم من الفوائد العلمية، وإطالة الذبول في ذلك لما تطلبته المناسبة. [وقد يرى الجاهل أن تلك إطالة بلا فائدة، وتضخيم للجرم الكتاب دون احتياج إليها، فهي زائدة؛ مع أن الطالب النبيل، يرى أن كل ذلك نافع في محله، ينبغي أن يتلقى بالتعظيم والتبجيل.

### [إهمال بعض الشيوخ لعلم التاريخ]

أما فوائد التاريخ وتقسيماته، فقد [فصلنا] فيها المقال، في كتابنا "اللسان المعرب"، وأعطينا لمباحثه ما يستحق من النقول، من الكتاب والسنة، وكلام الأئمة الأجلة، مما لا

<sup>(\*)</sup> قلت: وفي ذلك استنناس لنا لما فعله في هذه "الفهرسة"، والله المرشد والموفق. هـ من خط المؤلف بالطرة.

ينكره إلا من بضاعته مزجاة، وهمته قاصرة، وعارضته وفكرته لأهل الكسل والمثل وأحوال الراحة وإهمال المهم من العلم ناصرة.

وقد أدركنا بعض شيوخنا، لا يلتفت إلى هذا العلم بحال، ولا يخطر بباله أن يقتني كتبه، أو يطالعها. بل سمعت من يجعل هذا من سقط المتاع، ومما لا يشتري ولا يباع. والله تعالى يوتي الحكمة من يشاء. ومن وجد خيرا فليحمد الله ويُدِم له تعالى الثناء.

### [الرجوع إلى ترجمة الشيخ سيدي عبد السلام بناني، ومقروءات المؤلف عليه]

ولنرجع إلى موضوع الكتاب الأصلي، وهو ترجمة شيخنا، علامة الزمان، والسالك في أقواله وأعماله ودروسه مسلك أهل العرفان؛ فأقول: من جملة ما قدمناه من مقروءاتنا عليه: "الفية" ابن مالك، بشرحها الفائق، لعلامة عصره، وإمام قطره في النحو، واتساعه في مباتيه ونكته الدقيقة، وإطلاعه على نقوله؛ فأقول:

كانت هذه الدروس قرّة للعيون، وتسلية للنفوس. وهذا "الشرح" كما قدمنا، كان فيما يظهر لي أيام قراءتي على هذا الشيخ، أن أصله شرح الإمام المرادي. ولكن العلامة الأشموني وسّعه، وذيل موضوعات شرحه بتنبهات كثيرة لم يتعرض لها الإمام المرادي. وهي تكميلات مهمة، وزيادات تحتاج في القضايا الملمة.

\* \* \*

### [تراجم بعض علماء النحو: المرادي، والأشموني، والصبان]

أما العلامة المرادي، فكان من نحاة أهل مصر، ولهذا ذكره في "حسن المحاضرة"، فقال: ابن أم قاسم المرادي، بدر الدين، حسين بن قاسم بن عبد الله بن علي. ولد بمصر، وأخذ عن أبي حيان وغيره، وأتقن العربية والقراءات، وألف كتباً منها "شرح التسهيل"، و"شرح المفصل"، و"الجنى الداني، في حروف المعاني". مات يوم عيد الفطر، سنة 749 [257/1].

أما العلامة الأشموني، فلم أقف الآن على ترجمة له خاصة، إلا أن محشبه العلامة الصبان، حلاه بقوله: هذه حواش شريفة، وتقاريرات جليلة منيفة، وتحقيقات فائقة، وتوقيفات رائقة، خدمت بها شرح العلامة نور الدين، أبي الحسن، علي بن محمد الأشموني الشافعي. هـ [2/1]. المتوفى في حدود القرن التاسع الهجري، كما في إحدى فهارس المكتبة العامة لمصطفى [الشامي] بمصر.

أما صاحب الحاشية، وهو المحقق العلامة الصبان، فقد ترجم له الجبرتي في "عجائب الآثار"، ترجمة واسعة، أبان فيها عما اتصف به من صفات المعارف، وتحلّى به من حلل العلوم والآداب، التي ترقى وتروق للطماء ذوي الألباب. وصدر ترجمته بقوله: الإمام الذي لمعت [في] أفق الفضل بوارقه، وسقاه من مورده النмир عذبه ورائقه؛ لا يدرك بحر وصفه الإغراق، ولا تحقّقه حركات الأفكار ولو كان لها في مضمار الفضل السباق. العالم التحرير، واللوزعي الشهير، شيخنا العلامة أبو العرفان، الشيخ محمد بن علي الصبان، الشافعي. ولد بمصر، وحفظ القرآن والمتون، واجتهد في طلب العلم، وحضر أشياخ عصره وجهاذة مصره. وقرأ على أشياخ عدة في ذلك العصر، منهم الملوي، "شارح السلم"، والدباخي، والشماوي، والشبراوي، والحفناوي، وغيرهم. قال الجبرتي: ولم يزل المترجم يخدم العلم ويدأب في تحصيله، حتى تمهر في العلوم العقلية والنقلية. وقرأ الكتب المعتمدة في حياة أشياخه، وربي التلاميذ، واشتهر بالتحقيق والتدقيق، والمناظرة والجدل، وشاع ذكره وفضله بين علماء مصر والشام. هـ [164/5].

وقد ألف تأليف متعددة، وأشهرها "حاشيته" على الأشموني، التي نتكلم فيها، وقد تلقيت عنه تلقي اعتبار، وطار صيتها في الأقطار. قال الجبرتي فيها: ومن تأليفه، يعني العلامة الصبان، حاشيته على الأشموني التي سارت بها الركبان، [و] شهد بدقتها أهل الفضائل والعرفان. [عجائب الآثار: 166/5].

وغير ذلك من المؤلفات، التي ذكر الجبرتي عدة منها؛ منها ما هو بين أيدينا، ومنها ما هو في خبايا الخزائن. وكان له في الأدب الحظ الأوفر، وفي علومه المقام الأكبر. قال الجبرتي: وله في النثر كعب علي، وفي الشعر كأس ملي. وسرد من ذلك جملة من قصائده.

وكانت وفاته سنة ست ومائتين وألف. رحمه الله ورضي عنه، وأدخلنا في جملة أمثاله،  
الدانبين على دراسة العلم ابتغاء رضى الله، والتقرب إليه وبلوغ بذلك آماله.

\* \* \*

### [مواصلة الكلام على دروس الشيخ سيدي عبد السلام بناني، وورعه، وعلو همته]

قلت: وكانت دراسة هذا الكتاب، الشرح والحاشية، على هذا الشيخ، ذي الفضائل  
الذائعة الفاشية، الذي أحرز في فن النحو التحقيقات الفائقة، والاعتباط بدقائقه الرانقة.  
فكان حضوره في هذه الدروس، كأنفاس الرياض الزاهرة للنفوس؛ إذ قد أعطي فيها  
القوس لباريها، وسوابق دقائق هذا العلم لمن يدري كيف يحررها ويجريها، متمتعاً في  
مجالسه هذه بما يسرّ خاطر، ويشنف السمع ويسرّ الناظر. أفاض الله عليه من غيوث  
رحماته، ما يبلغه إلى روضات جناته، آمين.

ثم إن هذا الشيخ، رضي الله عنه، امتاز بشيم رانقة، وشمانل هي بأكابر أهل العلم  
العاملين لانقة؛ من علو الهمة، وتوفر أسباب الرفعة والحرمة، شامخاً بأثفه عن التملق،  
حامياً حماه عن ذلّ التعلق، حتى إنه رفض منصبه الدراسي بجامع القرويين، إذ أحس أن  
ميزان توزيع وظائفها غير موضوع على كفة العدل، ولا يراعى فيه إلا من له وسيلة إلى  
الوصول لأعلاها من جاه، ولا يكال لكل من له استحقاق إلا بالبخس وإن كان متقدماً في  
العلم والفضل.

وصار يلقي دروسه القيمة بمسجد بحومة المشاطين، متباعداً عن وزن المطففين  
الذين قدموا تلك المناصب لمن يتقرب إليهم، أو يرون له سطوة من جاه وغيره، يستوفون؛  
وإذا قدموا لذلك البعيد عنهم من أصحاب الهمة العالية، يبخسونهم في حقوقهم ويخسرون.

### [إمام الشيخ بطب الأعشاب، وسعيه للكسب الحلال عن طريقها]

ولكنه، رحمه الله، مع قلة ذات يده، وشدة حاجته، يحسب الجاهل بحاله أنه من  
الأغنياء المثرين؛ لتعففه عن الاستجداء، وإيثاره الانحراف عن التعلق والاستعطف. فآثر



الكسب بأقرب شيء إلى الحلال، وسعى بأدنى معيشة، واكتفى بقليل من المال. بل صار يجمع الأعشاب التي شأن الناس التداوي بها، فيصنع منها شرابا، أو براهيم ونحوها، ويبتلها للناس ليتداؤوا بها، لكونه كان له إمام بالطب الذي كان ماثورا بين الأقدمين، وغيرهم من المتأخرين، فيأخذ منهم عوضا قليلا ليقفات به هو ومن تلزمه نفقته. وهو غاية التورع في الكسب، وأعلى الورع في اقتناء الحلال، إذ فيه التسبب بالسعي في القوت، واختيار المهنة البعيدة عن التكاثر والتفاخر، مع كسبه لما يغنيه عن السؤال المذموم.

وكل هذا مما جاءت به السنة؛ ففي الخبر الذي ذكره في "الشفاء"، ورواه الطبراني وابن عدي، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "إن الله يحب المؤمن المحترف". وقال فيما رواه الإمام أحمد: "أحل ما أكل الرجل من كسبه، وحل بيع مبرور". وفي خبر آخر رواه الإمام أحمد أيضا: "أحل ما أكل العبد كسب يد الصانع إذا نصح"، أي إذا أتقن في صنعه.

وقال، كما في "الإحياء"، وهو مطابق تماما لما فعله شيخنا: "إن الله يحب العبد يتخذ المهنة ليستغني بها عن الناس، ويبغض العبد يتعلم العلم يتخذ مهنة". قال الشيخ مرتضى: أي لأن العلم من أمور الآخرة، فإذا امتهنته ليحصل به دنيا، فقد وضع الشيء في غير محله. وقد ورد في ذلك وعيد شديد؛ ففي "المعجم الكبير" للطبراني، من حديث الجارود بن المعلى، مرفوعا: "من طلب الدنيا بعمل الآخرة، طمس وجهه، ومحق ذكره، وأثبت اسمه في أهل النار". [شرح الإحياء: 415/5].

قلت: وما أشرنا إليه من حسن اتخاذ هذه المهنة لقوته، ورفض وظيف التعليم في القرويين، بأجرة من الأحماس طفيفة، وتصديه لتعليم العلم مجانا، مستقلا عن القرويين، دون أخذ عوض عن ذلك، هو عمل مبرور، وهو عمل العلماء الذين هم ورثة الأنبياء، الذين كانوا يبلغون الشريعة، لله وبالله وعلى الله، لا يسألون أجرا على ذلك، كما في القرآن الكريم في غير آية، وعنه، صلى الله عليه وسلم.

والى نحو هذا، أشار الشيخ مرتضى في "شرح الإحياء". والتعب في كسب الحلال يتضمن فوائد: منها استغناؤه عن الناس، وعن إظهار الحاجة. ثم قال: ومنها السلامة من

البطالة واللهو، ومنها كسر النفس ليقلّ طغيانها، ومنها التعفف عن ذل السؤال.هـ  
[415/5]. فرضي الله تعالى عن شيخنا.

\* \* \*

### [مبحث الطب والتطبيب في الإسلام]

قلت: ولا شك أن شيخنا في تطبيبه هذا، كان يستعين بالكتب المؤلفة في ذلك من أهل الإسلام، ككتاب الشيخ داوود وغيره، وبما ورد في "السير" في طبه، عليه السلام، ومعرفته بخواص العقاقير والنباتات، كما ذلك مذكور في "زاد المعاد"، وكذلك في "المواهب"، بل وفي الصحيحين، وغيرهما من كتب الحديث والشمانل. وفي ذلك كله، أسماء المفردات التي كان يتداوى بها وخصانصها.

[والطب] نوعان: طب حسّي جسديّ، وطب روحانيّ. وقد ترجم في البخاري للطب فقال: (كتاب الطب). وتصدى شارحه، [الحافظ ابن حجر]، لتفسير الطب ومعناه، وما ورد في ذلك من ذكر المفردات في الطب الجسدي، والطب الروحي. ثم ذكر الحافظ وجه احتياج الإنسان إلى التداوي، وأن مداره على ثلاثة أشياء: حفظ الصحة، والاحتماء عن المؤذي، واستفراغ المادة الفاسدة. وقد أشير إلى الثلاثة في القرآن، فالأول: من قوله تعالى: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) الآية(\*)). وذلك أن السفر مظنة النصب، وهو من مغيرات الصحة، فإذا وقع فيه الصيام ازداد؛ فأبيح الفطر إبقاء على الجسد، وكذلك القول في المرض. الثاني: وهو الجمية، من قوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ)، فإنه استنبط منه جواز التيمم عند خوف استعمال الماء البارد. والثالث: من قوله تعالى: (أَوْ بِهِ أذىٌ مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ)، فإنه أشير بذلك إلى جواز حلق الرأس الذي منع منه المحرم، لاستفراغ الأذى الحاصل من البخار المحتقن في الرأس.

ثم ذكر الحافظ ما يفيد أن الطبّ مطلوب ومرغّب فيه، إذ قال: وأخرج مالك في "الموطأ"، عن زيد بن أسلم، مرسلًا، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال لرجلين: "أيكما

(\*) البقرة: 184

أطب؟ قالوا: يا رسول الله وفي الطب خير؟ قال: "أنزل الداء، الذي أنزل الدواء.هـ[فتح  
الباري:10/103].

قلت: وسيأتي في هذا المبحث زيادة أدلة، وما ورد عن النبي، صلى الله عليه وسلم،  
وطب السيدة عائشة، وحكم التداوي، وإن تقدم لنا شيء من ذلك في غير هذا الموضوع.

ثم إن الإمام البخاري، صار بعد الترجمة، يذكر ما ورد في الأدوية الواردة عن النبي،  
صلى الله عليه وسلم، الجسدية والروحية، وصدر بحديث: "ما أنزل الله داء إلا أنزل له  
الشفاء". وهو معنى حديث "الموطأ" الذي سبق نقله عن الحافظ. وذكر البخاري الشفاء  
في ثلاث، إلخ، والدواء بالعسل، وبألبان الإبل، والحبة السوداء، والسعوط بالقسط الهندي،  
والتداوي بالحجم والحجامة من الشقيقة والصداع، والحلق من الأذى، والتداوي بالكوي وما  
في ذلك، والتداوي بالإثمد، والكحل من الرمذ، والتداوي باللدود، والغذرة، ودواء المبطون،  
والجرح والحمى، والخروج من أرض لا يلائمه هواؤها، وما ورد في الطاعون.

كما صار يذكر الأدوية الروحية والرقى، فذكر الرقى بالقرآن وبفاتحة الكتاب، ورقية  
العين؛ وأن العين حق، ورقية الحية والعقرب، ورقية النبي، صلى الله عليه وسلم، والنفت  
في الرقية، ومسح المرقى بيده اليمنى على محل الوجع.

ثم ذكر ما يتعلق بالأدواء التي تنشأ من الطيرة والفأل، والنجامة والكهانة والسحر،  
وأنه من الموبقات، وما ورد في السحر، إلى غير ذلك مما يطول نقله.

وقصدنا هنا أن الطب له أصل في الشريعة، كما سيأتي. وأول ما نتكلم عليه من هذه  
الآثار التي نقلناها؛ هو الحديث الأول الذي افتتح به إمام الحديث وعمدة السنة، سيدنا  
البخاري، فأقول: روى الإمام البخاري في "صحيحه"، عن سيدنا أبي هريرة أنه قال: قال  
رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء".

ثم إن هذا الحديث ورد بألفاظ مختلفة في الكتب الستة وغيرها. وقد استوعب ذلك  
الحافظ في "الفتح"، وذكر من ذلك رواية طارق بن شهاب، عن ابن مسعود، رفعه: "إن  
الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء، فتداواوا". وقال: وأخرجه النسائي، وصححه ابن حبان  
والحاكم. ثم قال: وفي رواية أبي عبد الرحمان السلمى عن ابن مسعود، نحو حديث الباب،  
وزاد في آخره: "علمه من علمه، وجهله من جهله". أخرجه النسائي وابن ماجه، وصححه

ابن حبان والحاكم. وذكر في رواية مسلم عن جابر: "لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء، برئ بإذن الله تعالى". ولأبي داود من حديث أبي الدرداء، رفعه: "إن الله جعل لكل داء دواء، فتداؤوا، ولا تداؤوا بحرام".

قال الحافظ: وفي مجموع هذه الألفاظ، ما يعرف منه المراد بالإنزال في حديث الباب، وهو إنزال علم ذلك على لسان الملك للنبي، صلى الله عليه وسلم، مثلا، أو عبر بالإنزال عن التقدير، وفيها التقييد بالحلال، فلا يجوز التداوي بالحرام. وفي حديث جابر منها الإشارة إلى أن الشفاء متوقف على الإصابة بإذن، وذلك أن الدواء قد ينقلب داء، إذا قدر الله ذلك. وإليه الإشارة بقوله في حديث جابر: "بإذن الله"؛ وذلك أن الدواء قد يحصل معه مجاوزة الحد في الكيفية والكمية؛ فلا ينجع، وربما أحدث داء آخر. وفي حديث ابن مسعود الإشارة إلى أن بعض الأدوية لا يعلمها كل أحد.

وفيها كلها إثبات الأسباب، وأن ذلك لا ينافي التوكل على الله، لمن اعتقد أنها بإذن الله وبتقديره، وأنها لا تنجح بذواتها، بل بما قدره الله فيها، وأن الدواء ينقلب داء، إذا قدر الله ذلك. قال:

والتداوي لا ينافي التوكل، كما لا ينافيه، دفع الجوع والعطش بالأكل والشرب، وكذلك تجنب المهلكات، والدعاء بطلب العافية ودفع المضار، وغير ذلك. قال: ومما يدخل في قوله: "جهله من جهله"، ما يقع لبعض المرضى أنه يتداوى من داء بدواء فيبترأ. ثم يعتريه ذلك الداء بعينه، فيتداوى بذلك الدواء بعينه، فلا ينجع. والسبب في ذلك الجهل بصفة من صفات الدواء، فرب مرضين تشابها، ويكون أحدهما مركبا، أن لا ينجع فيه ما ينجع في الذي ليس مركبا. فيقع الخطأ من هنا، وقد يكون متحدا، لكن يريد الله أن لا ينجع، ومن هنا تخضع رقاب الأطباء. هـ [فتح الباري: 10/105].

قلت: وهذا الذي قاله الحافظ هنا، قد شاهدنا وقوعه مرارا، حتى في أهلنا، وذلك أن ولدي محمداً، أصابه مرض تداوله حذاق الأطباء الأجانب، في حضرتنا وفي الخارج من أوروبا، وأعملوا مجهودهم، وحكم الكل بأن هذا الداء لا دواء له إلا العملية الجراحية، وأكد ذلك أكبر طبيب في إسبانيا، الذي كان مشارا إليه في مثل هذا، ويقصده الناس من كل الأقطار.

وكنْتُ أنا أمتنع ولدي من هذه العملية، وأقول له: هذا الداء سينصرف. مع أن خواص أصحابه كانوا حريصين على مباشرة هذه العملية، ويؤسونه من الشفاء دونها، وجرأوه عليها. بل وهياؤوا له إجراء العملية، لأن أحد أصدقائه كان من الأطباء. وبعد أن صار إلى عاصمة مدريد، وقرر له ذلك أكبر طبيب هناك، وسهل له أصحابه ذلك؛ ولكنه أبى، و[كان] يقول لهم إن والدي لا يوافق على هذا. وقال له أحد الخواص من أصحابه: إننا سنعمل الوسائل حتى لا يصل الخبر لوالدك، حتى يتم الأمر. ولكنه انصرف عن الإقدام على ذلك، ورجع إلى تطوان، وهو في حالة الخطر. فيسر الله له أن اختبر داءه أحد الأطباء، الذي ليس له في هذا الداء اختصاص، فعالجه بطريقة بسيطة، راجعة إلى الإكثار من المواد الحلوة، وإعمال بعض المقويات. فلم تمض مدة إلا وزال عنه ذلك الداء، وحكم هذا الطبيب بأن كل هذا الذي قرره هؤلاء الأطباء خطأ، ونفى أن يكون فيه ذلك الداء الذي أجمعوا عليه. وهذا الطبيب ليس له ذكر وشهرة، أو تخصص بمثل هذا الداء.

وفي هذا كله، كنت أقول له ارجع إلى الله في هذا. فتبين بهذا صبح الحق لذي عينين، ورأيت عيانا ما كان اعتقادي دائما، قديما وحديثا، أن الشفاء من الأمراض لا يكون بمجرد الدواء، وإنما يكون بقدرة الله، وإن كان الله سبحانه جعل بقدرته الأسباب لها تأثير، لكن ليس بنفسها، بل بمشيئة مقدرها، وهو الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي خلق الخلق وأعمالهم، وخلق أنواعهم ودواعهم، كما رواه الحافظ في شرح هذا الحديث. ومن القرآن عن سيدنا إبراهيم: (وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ وَإِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ يَشفِينِ).<sup>(\*)</sup>

إن من المهمات التي تلتفت لها الأفكار، وتُتلقى بعين اعتبارها، هذه الأسرار الواقعة في هذا الحديث الناطق به سيد الأبرار، في قوله: "لكل داء دواء إلا السام - أي الموت - علمه من علمه، وجهله من جهله"؛ أن هذه الأدوية، التي أقرت بالعجز عن معرفة دوائها، أعظم أطباء هذه الأعصار، مع أنهم ادعوا بإحاطة معرفتهم بكل ما يهمهم فيما يجري في هذه الدار؛ مع أن جملة مهمة من الأدوية ألقوا فيها السلاح، مع اجتهادهم وبذل مجهودهم وتجاربهم، ومعاينة علاجها؛ فما عثروا على شيء مما يشفي هذا الداء، مع أن أداء

(\*) سورة الشعراء: 79

ودواعه، أنزله الله تعالى إلى هذه الأرض، بنصّ الوحي الإلهي الذي أخبر به الرسول، صلى الله عليه وسلم، الذي انشقت منه أسرار الوحي، وانفلق من نوره نور المعارف في قلوب العارفين من هذه الدار.

وعليه، فبذل أطباء العصر المهرة [جهودهم] في هذه الأعصار، وإعمال تجاربهم المتعددة فيما بقي الخلاق من المرض العضال، الذي يظنون أن دواعه من الأمر المحال، مع أنه مستور باستار الخفاء، لعدم العثور عليه، لأن ذلك الدواء، أنزله إلى الأرض خالق الأرض والسماء، وأخير به خاتم الأنبياء، لأنه لا ينطق عن الهوى، وإنما ينطق بما أوحى إليه الرب الكريم من الأشياء.

ومثل هذا مما [يغيب عن] بعض الأغبياء، من خواص الأرض وعجائبها، ويظنون أن ذلك من اختراعات أهل العصر. وليس لهم في ذلك إلا تتبع تلك الخواص البعيد إدراكها عن العموم. واستخدامها بصناعتهم، والله تعالى هو الخالق للخلق وأعمالهم، والملمهم لمن وقع له العثور على شيء من الخواص تكنها الأرض، ومنها المعادن المتعددة التي يعثر عليها الخلق في كل زمان. ولقد عثر على بعضها في العصور السالفة، كما هو معلوم، وأظهرها من أظهرها، وأخفاها البعض وادعى أنها من السحر، واستبدّ باستعمالها والاستجداء بها. وبالجملة؛ فالله تعالى يقول لنا في كتابه، وهو العالم بما كان وما سيكون، ويعلم ما في السمّوات وما في الأرضين، مما فوقها وما تحتها، وهو يقول سبحانه: (والله غيبُ السمّوات والأرض). وهذا المعنى قدر قررناه في غير هذا الكتاب، وأشرت له في مواضع كثيرة.

[تعاطي علماء الإسلام للطب،

وذكر بعض المشهورين به، وما جرى من  
إهمال المسلمين لهذا العلم وغيره]

ثم نرجع لتتيمم مبحث الطب في الإسلام، فأقول: إن تعاطي شيخنا بناني لهذه المهنة، هو قيام بمهمة من مهمات هذه الأمة. ولقد قام بهذه المهمة، من المتقدمين والمتأخرين، جماعة من علماء أجلة، وألف فيهم العلماء، مؤلفات خاصة ممن قام بهذه المهمة من الأطباء، كطبقات بن أبي أصيبعة، إذ ألف كتابا مهما في طبقات الأطباء. وذكر جماعة من

أهل الفن، الحافظ، بل حافظ الدنيا، كما قاله ابن الأثير، أبو ثابت الخطيب البغدادي، في كتابه الجليل، "تاريخ بغداد"، كما أشار إلى ذلك في هذا الكتاب.

وقد ذكر الجلال السيوطي من أكابر العلماء الذين برعوا في هذا الفن، وباشروا مداواة المرضى، مع براعتهم في سائر العلوم الإسلامية الشرعية، وولايتهم المناصب القضائية؛ فذكر المتطبب، صلاح الدين، المعروف بابن الدهان، قال:

وكان طبيبا حكيما فاضلا، وإنه [قرأ] الطب على ابن النقيس وغيره. وذكر شمس الدين المصري. قال فيه: إنه مدرس الأطباء بجامع ابن طولون. وذكر صلاح الدين، المعروف بابن المغربي، الطبيب رئيس الأطباء بالقاهرة، وكانت وفاته سنة 776. وذكر ابن صفيير، وقال فيه: الطبيب. كان أعجوبة الدهر في الفن. ولي رئاسة الطب دهرا طويلا، وله فيه المعرفة التامة. قال: وكان عز الدين ابن جماعة يثني على فضائله. مات سنة 796.

إلى غير ذلك مما لا يحصى من العلماء، الذين اعتنوا بهذا الفن، الذي أهملته الأمم الإسلامية في هذه العصور المتأخرة، كما أهملوا كل العلوم الإسلامية وغيرها.

والله يرشدنا إلى الرجوع إلى ما كان عليه إسلامنا من العناية بالعلوم الدينية، وما يحتاج إليه الناس في أمور دنياهم من الطب وغيره.

### [الإمام المازري، واهتمامه بمعرفة الطب]

وممن اهتم بمعرفة الطب، لما رأى إليه من الاحتياج، وتبين لديه أنه مما تستدعيه الضرورة؛ الإمام المازري، أحد أئمة مذهب مالك، وأحد الأركان الأربعة الذين اعتمد عليهم الشيخ خليل في "مختصره".

وهو الإمام أبو عبد الله، محمد المازري، الذي كان يلقب بالإمام، لإمامته في العلم، وبلوغه رتبة الاجتهاد في مذهب مالك. وكان يفزع إليه في الفتوى، كما يرجع إليه في الطب؛ إذ كان ماهرا فيه، حيث إنه صرف وجهته إلى تعلمه والإجادة فيه.

وسبب ذلك أنه كان يباشر إمراضه يهودي، فمرض يوما وجاء اليهودي يعالجه، فقال له اليهودي: يا سيدي: مثلي يطب مثلكم! وأي قرابة أجدها أتقرب بها في ديني بأن أفدكم للمسلمين.

فكان هذا القول باعثاً للإمام على الاشتغال بالطب، حتى بلغ فيه ما بلغ. وكانت وفاته سنة 536. وهذه القضية مشهورة عنه، وترجمته معلومة في "الديباج"، وأوانل شروح "المختصر".

### [الإمام ابن رشد، ومقامه في علم الطب]

أما الحفيد ابن رشد الأندلسي، فهو إمام الطب والفقه، وغير ذلك من العلوم، وهو صاحب المؤلفات النفيسة فيه. ولا زال اعتماد أهل أوربا عليها إلى هذه العصور الأخيرة. كما أن تبريزه في علوم الفلسفة أشهر من أن يذكر، وأن يبين في كتاب أو يسطر. وأشهر مؤلفاته في الطب، كتاب "الكليات". وقد نشر بالمغرب، بمنطقة الشمال، بواسطة التصوير، وبيدنا من ذلك نسخة. وصُدِّرت هذه النسخة بترجمته؛ ترجمه بعض الأجانب، وفي ترجمته ما لا يخفى.

وبكل حال؛ فهذا العالم الأندلسي كان ميله للفلسفة، المنحرفة عن العقائد الإسلامية في الغالب. وكان أحد أعضاء المجلس العلمي الفلسفي الذي كان في المغرب، أيام المنصور الموحي. ولتوغله في العلوم الفلسفية، قام في وجهه علماء الأندلس، حتى أخرجوه عن ملة الإسلام، وامتحنته الحكومة إذ ذاك، كما سيأتي تفصيل ذلك في غير هذا المحل. وابن رشد هذا، هو حفيد إمام المذهب المالكي، أبي الوليد ابن رشد، مؤلف كتاب "البيان والتحصيل"، الذي كان إليه المرجع في الفروع في الجمع والتفصيل.

### [تعلم الطب وممارسته من الفروض الكفائية على هذه الأمة]

هذا، وكل ما أتينا به هنا، إنما هو إشارة إلى أن علم الطب هو من المهمات في هذه الخليقة، لدواعي التغيرات البدنية، وتوارد عوارض الأمراض عليها من لدن وجودها؛ فهو بمقتضى هذه الضرورة، يقتضي أن يكون من الفروض الكفائية على هذه الأمة الإسلامية. لكن لم أجد من صرح بذلك، لأن الجمهور، فيما يظهر، يرى [أن التداوي في الأمراض غير واجب، وإنما هو مستحب، وأن الأولى هو الصبر، كما كان شأن أهل الاشتغال بالله، وتفويض أمرهم إليه، وفي مقدمتهم ما ذكرناه غير ما مرة، عن الصحابي سيدنا عبد الله



بن مسعود، إذ اشتد مرضه، ودخل عليه الخليفة سيدنا عثمان، يعوده؛ وطلب منه أن يستدعي له الطبيب، فقال: لا، إن الطبيب أمرضني. يعني بذلك أن الله الذي أمرضني هو الذي يشفيني. كما قال سيدنا إبراهيم، عليه الصلاة والسلام: (وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِين، وَإِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ يَشْفِين).<sup>(\*)</sup>

ولكن ورد خلاف هذا في قضية عيادة سيدنا محمد، صلى الله عليه وسلم، للصحابي الجليل، سيدنا سعد بن أبي وقاص، كما سيأتي، وسيأتي الجواب عن ذلك.

ولكن صرح الإمام الرازي في "تفسيره"، بأن التداوي من الأمراض واجب. معتمداً في ذلك على آثار وأحاديث. قلت: وذلك هو ظاهر الحديث السابق، عن صحيح البخاري، من قوله، عليه السلام: "فتداووا يا عباد الله"، وذلك لأن الأمر للوجوب حقيقة.

ثم بعد هذا، أقول: إن هذا المبحث قد سبق لنا الكلام عليه بأبسط مما هنا، وبيننا فيه تقسيم العلوم التي هي من فروض الأعيان، وما هو من فروض الكفاية، في المجلد الأول؛ وفيه ذكرتُ حكم تعلم علم الطب، وأنه فرض كفاية.

ولكن لطول العهد، وبسبب مرض النسيان، والإنسان معدن الخطأ والنسيان، ولهذا تجاوز الله عنه، ورفع إثمه إن وقع في العبادات؛ ففي الحديث: "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان". وفي ذلك نص الغزالي في "الإحياء"، في تقسيم العلوم، إذ قال:

والعلوم التي ليست شرعية، تنقسم إلى ما هو فرض على الكفاية، وإلى ما هو فضيلة وليس بفريضة. أما فرض الكفاية فهو كل علم لا يستغنى عنه في قوام أمر الدنيا، كالطب، إذ هو ضروري في حاجة بقاء الأبدان. قال الشيخ مرتضى: ولهذه الضرورة اللازمة، أعد الملوك مواضع خاصة بالمرضى، ورتبوا على ذلك أوقافاً. وأول من عمل ذلك في الإسلام الوليد بن عبد الملك.

ثم ذكر غير الطب مما تتوقف عليه حياة هذا الخلق. ثم قال حجة الإسلام: وهذه هي العلوم التي لو خلا البلد عن يقوم بها، حرج أهل البلد. وإذا قام بها واحد كفى، وسقط الفرض. هـ. انظر ما بسطه في هذا، الشارح " للإحياء" [ 144/1 ].

(\*) الشعراء: 80-79

## [العلوم الحديثة المتعين تعلمها، بما فيها صناعة الأسلحة لتحصين بلاد الإسلام]

وعليه، فالذي تقتضيه قواعد الشريعة، ويستدعيه القياس المطلق، والمصالح العامة، أن كل ما يحتاج إليه في حفظ الديانة، وضبط أمور العباد، في أحوالهم وأبدانهم، وحماية أفرادهم وجمهورهم، كله بمقتضى القياس المرسل، والأدلة العامة؛ كإقامة السلاح لمحاربة العدو، وتحصين بلاد الإسلام، من الأسلحة القديمة والحديثة، والآلات المدمرة، من مدافع وطائرات وغيرها؛ كله متعين على الأمة، ولا زم للحكومات الإسلامية أن تقوم به، من الصواريخ النارية، والصواعق المحرقة؛ لأنه داخل في قوله تعالى: (وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ) الآية(\*)، ولا يقال إن الحكم في الإسلام منع التعذيب بالنار، لأن هذا المنع ما لم يستعمل العدو هذه الآلات الحديثة التي هي كلها نار. ويمكن أن يدخل هذا في قوله تعالى (وَأَنْ عَاقِبْتُمْ فَاقْبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ)\*\*، وذلك لأن السلاح القديم لم تبق له قيمة وقوة يعتد بها. وقال الشيخ خليل: وبنار، إن لم يكن غيرها. قال الشيخ المواق، في شرحه عن ابن بشر: إذا انفرد أهل الحرب، قتلوا بسائر أنواع القتل، وهل يحرقون بالنار؟ أما إن لم يمكن غيرها، وكنا إن تركناهم، خفنا على المسلمين؛ فلا شك أنا نحرقهم. هـ [351/3].

وأما مقاتلتهم بسلاح السموم، كهذه الأسلحة المسمومة المخترعة، من الصواعق المرسلّة من الهواء، المملوءة بما اكتسبوه من السموم القاتلة، التي القليل منها يهلك الحرث والنسل، ويدمر المباني المرصوفة، والحصون المحكمة، ويجعلها حصيدا كأن لم يكن لها أساس ولا أصل؛ فلا يخفى على كل ذي لب مصيب، ومن له في الغيرة على الديانة الإسلامية وأممها، أقل نصيب؛ أنه يجب على رؤساء الأمة أن يقوموا بصنعها، ويجتهدوا في مقابلتهم بمثلها، ويعدوها لمقاومة أعدانهم بقوتها. ويدخل ذلك، والله أعلم، في قوله تعالى: (وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ) الآية؛ إذ ليس في شرب الشاي وإدارة كؤوسه، ولا في استعمال المخدرات، ما يدفع عن هذه الأمة كيد العدو وقوته، ولا في إدمان شرب الخمر، وما يتبعها من اللذات المنكرات، ما يلاقون به هذه المدمرات المهلكات بأنواع

(\*) الأنفال: 60

(\*\*) النحل: 126

السُّمُومَات؛ فَإِنَّهُ اللهُ أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ، وَالرَّجُوعَ الرَّجُوعَ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الْمَصَالِحَ، مِنْ اتِّخَاذِ مَا يَحْمِي سَاحَتَهُمْ مِنْ عِبَثِ الْأَعْدَاءِ بِهِمْ، وَاسْتِعْبَادِ أَكْبَرِهِمْ وَقَادَتِهِمْ. وَارْجِعُوا إِلَى إِرْشَادِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَا بَيْنَهُ لَكُمْ رَسُولُكُمْ الْكَرِيمَ، وَاتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ، مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمَ لَا تَنْفَعُ فِيهِ سَفَاسِفُ الْأَقْوَالِ، وَلَا فِلَسَفَةُ الْأَسْنَةِ، وَاتَّبِعُوا نَبِيَكُمْ الْبِشِيرَ النَّذِيرَ فِي قَوْلِهِ عَنِ اللهِ سُبْحَانَهُ: (وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ، وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَقَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) الْآيَةَ، [الأنعام:153]، (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالتَّعَدُّوانِ)<sup>(\*)</sup> الَّذِي هُوَ الدَّاءُ الْوَبِيلُ الَّذِي مَحَاصِلُهُ الدَّوْلَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ، وَهُوَ أَعْظَمُ دَاءٍ وَأَكْبَرُ بَلْوَى.

### إِطَالَةٌ هَذَا الْمَبْحَثِ لِلتَّنْبِيهِ إِلَى وَجُوبِ تَعَلُّمِ سَائِرِ الْعُلُومِ الْمُفِيدَةِ لِلْأُمَّةِ

وَكُلُّ مَا أَطَّلْنَا فِيهِ، فِي مَسْأَلَةِ الطَّبِّ، إِنَّمَا هُوَ إِرْشَادٌ وَتَنْبِيهُ لَذَوِي الْعُقُولِ الْكَامِلَةِ، وَالتَّهَمُّ الْعَالِيَّةِ، وَالتَّأْرَاءُ الصَّانِبَةُ السَّامِيَّةُ؛ بِأَنْ تَعْلَمَ الْعُلُومُ الَّتِي تَعُودُ عَلَى الْأُمَّةِ بِالْخَيْرِ الْعَاجِلِ وَالتَّأَجَّلِ، كُلُّهَا وَاجِبٌ عَلَى الْأُمَّةِ تَعَلُّمُهَا، وَبِذَلِكَ الْمَجْهُودِ فِي مَعْرِفَتِهَا؛ فَالتَّطَبُّبُ، [مَثَلًا]، صَارَ فِي هَذِهِ الْعَصُورِ الْأَخِيرَةِ كُلُّهُ بِيَدِ الْأَجْنَبِيِّ، وَلَا تَجِدُ مِنْ يَعْرِفُهُ وَيَتَّخِذُهُ مِهْنَةً إِلَّا أَقْلَ الْقَلِيلِ.<sup>(\*)</sup>

وَشَيْخُنَا بِنَاتِي فِي عَصْرِهِ، الَّذِي كَانَ خَالِيًا أَهْلَهُ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ، صَارَ يَبَاسِرُهُ وَاتَّخِذَهُ مِهْنَةً يَتَّقُونَ بِهَا؛ فَكَانَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَضِيلَتَانِ:

التَّقْوَى بِكَسْبِ يَدِهِ، الَّذِي وَرَدَ فَضْلُهُ فِي الْحَدِيثِ السَّالِفِ.

وَالْقِيَامُ بِهَذَا الْفَرَضِ الْكِفَائِيِّ الَّذِي أَدَّى بِهِ الْوَاجِبُ عَنِ الْأُمَّةِ، بِحَسَبِ ذَلِكَ الْعَصْرِ.

<sup>(\*)</sup> الْآيَةُ الْمَانِدَةُ: 2

<sup>(\*)</sup> أَيُّ فِي جُلِّ عَصْرِ الْمُؤَلَّفِ وَمَا قَبْلَهُ. أ.ج.

## [اهتمام السلف الصالح من الصحابة وغيرهم، باتخاذ المهن للكسب]

ولهذا كان كثير من السلف الصالح يتخذون المهن، التي تعد الآن نقصا، ويقتاتون منها. فقد كان من الصحابة وأشرف الناس من التابعين وغيرهم ممن لهم قدر وبال، [من] يحترفون بذلك، إذ كان سعد بن أبي وقاص، يبيري النبل (يعني أنه يصنع السلاح الذي كان في ذلك العصر، إعدادا للعدو)، وكان العوام، أبو الزبير، خياطا، وكان الزبير جزارا، وكان عمرو بن العاص جزارا، وكان العاص بن هشام، أخو أبي جهل، حدادا، وكان عثمان بن طلحة خياطا، وكان أبو سفيان بن حرب يبيع الزيت والأدم، وكان عتبة بن أبي وقاص نجارا، وكان أمية بن خلف يبيع البر، وكان عبد الله بن جدعان نخاسا، أي يبيع الإماء، وكان العاصي بن وائل، أبو عمرو بن العاص، يعالج الخيل والإبل، أي ييطارا، وكان النضر بن الحارث بن كلدة يغني بالعود، مثل الحكم أبي مروان.

وذكر في "المعارف" جماعة من الأشراف، مثل هؤلاء، حرفتهم ضرب العود. ويظهر أن ذلك كانت حرفتهم، في الأفراح والمواسم. وكان مسلم أبو قتيبة، الشهير، الداعية لبني العباس، جمالا، وكان المسيب أبو سعيد بن المسيب زياتا، وكان ميمون بن مهران بزازا، وكان مالك بن دينار ورّاقا يكتب المصاحف. وكان أبو حنيفة خزازا. [المعارف لابن قتيبة: 250].

إلى غير ذلك من الأفاضل والأشراف، الذين يحترفون الحرف، التي تعد الآن من المهن الساقطة. أما هم وآباؤهم، فلم ينقص ذلك من أقدارهم وشرفهم شيئا، كما ذكر ذلك ابن قتيبة في كتابه "المعارف"، وترجم هذا المبحث بقوله: (صناعات الأشراف)، ومنه اختصرت هذا القدر، وفيه كفاية للاقتداء لمن شاء أن يتخذ مهنة الصناعة من أسباب المعيشة، ويتقوت من كسب يده؛ مع نص الشارع على أنه من خير الكسب. وإن شيخنا بناتي اختار لنفسه هذا الكسب الذي هو القدوة الحسنة.

ولقد ترجم صاحب "الرحلة" العياشي، الشيخ ابن التاج، ونوه بذكره، وصدر به المجلد الثاني، فقال:

ومنهم صاحبنا ذو القدر المنيف، والخلق الظريف، والجاه الخطير، والحسب الأثير،  
رئيس المؤقتين بالحرم الشريف، الشيخ شهاب الدين، أحمد بن التاج. ثم قال:  
كان ممن نشأ في حجر النباهة، ورضع ثدي الوجاهة، من لدن صباه إلى كبره. ثم ذكر  
ما كان له من المعارف والعلوم، ومؤلفاته، وما كان عليه من الورع، وتركه بعض المباح  
احتياطاً لدينه. قال:

ومن ورعه أنه لا يتقوت في الغالب إلا من كسب يده، وكانت له يد صناع، يُحسن  
غالب الحرف المهمة، سيما الرقيقة العمل، الرانقة الصنع، كالطرز العجيب، والصياغة  
المتقنة، وتفسير الكتب، والخرازة. وقد أخبرني أنه لما كان بمراكش، كان لا يتفرغ في  
الأسبوع إلا يوم الخميس، فيُطلع فيه ثلاثة أزواج من السباط أو أكثر، فيبيعها ويتقوت بها  
إلى الخميس الآخر. هـ [38/2].

قلت: وهذه حالة العالم الذي يحتاط لدينه، ويشرب من حلاله صفو معينه. والله  
المُرشد لإخلاص عبادته، جل وعلا، والثبات على توحيده وكمال يقينه، آمين.

### [عود إلى إتمام الكلام على أهمية الطب في ملة الإسلام]

ولنرجع إلى إتمام الكلام على أهمية الطب في ملة الإسلام، وما قاله فيه الأئمة  
الأعلام، فأقول: قال إمام أئمة علوم الاجتماع، وعمدتهم دون مخالف من المتقدمين  
والمتأخرين، والموافق في الدين والمخالف، بلا مرأى ولا نزاع، العلامة ابن خلدون، في  
"المقدمة"، في فصل صناعة الطب، ما لفظه:

هذه الصناعة ضرورية في المدن والأمصار، لما عرف من فائدتها. فإن ثمرتها حفظ  
الصحة للأصحاء، ودفع المرض بالمداواة حتى يحصل لهم البرء من أمراضهم. قال:  
واعلم أن أصل الأمراض كلها إنما هو من الأغذية. كما قال رسول الله، صلى الله عليه  
وسلم، في الحديث الجامع للطب، وهو قوله: "المعدة بيت الداء، والحمية رأس الدواء.  
وأصل كل داء البرزدة". فأما قوله: "المعدة بيت الداء"، فهو ظاهر. وأما قوله: "الحمية  
رأس الدواء"؛ فالحمية الجوع، وهو الاحتماء من الطعام، والمعنى أن الجوع هو الدواء

العظيم الذي هو أصل الأدوية. وأما قوله: "أصل كل داء البردّة"؛ فمعنى البردّة، إدخال الطعام على الطعام في المعدة، قبل أن يتم هضم الأول.هـ[ص366].

قَلِبَتِ: هكذا أورد هذا الحديث ابن خلدون، وسلم روايته. وأورده القاضي عياض في "الشفاء"، بعد أن ذكر أن من معجزاته، صلى الله عليه وسلم، ما جمعه الله له من العلوم والمعارف، وخصه به من الاطلاع على جميع مصالح الدنيا والدين.

ثم ذكر من ذلك الطب، الذي هو من علوم الأوانل، ذاكرا ما أطلعه عليه من العلوم، ممثلا له بالطب، فقال: (كالمطب). قال العلامة الخفاجي: أي معرفة ما يتعلق ببدن الإنسان من حيث الصحة والسقم. وكان، صلى الله عليه وسلم، أعرف الناس به.هـ[شرح الشفاء:3/257].

ثم ذكر القاضي ما ورد عنه، عليه السلام، من قواعد كلية، وإرشادات عامة نافعة، فقال: (وقوله: "أصل كل داء البردّة")، قال الخفاجي في تفسيرها: وهي التخمّة، الإكثار من الطعام حتى لا تقدر المعدة على هضمه. قال الخفاجي: والمراد بكونه أصلا لذلك، أنه منشأه ومبتدأه في الغالب؛

فإن الداء أكثر ما تراه يكون من الطعام أو الشراب

[شرح الشفاء:3/260].

قال القاضي: وما روي في حديث أبي هريرة، من قوله: "المعدة حوض البدن، والعروق إليها واردة"، قال القاضي إثره: فإن كان هذا حديثا، لا نُصَحِّحُه لضعفه، وكونه موضوعا تكلم عليه الدارقطني.هـ.

ثم شرح الخفاجي وجه الضعف أو الوضع، ولا حاجة لنا بذلك، بعد أن صدر هذا في أول الحديث بقوله في "أصل كل داء البردّة": رواه الدارقطني وضعفه، فلا وجه لما قيل من أنه لا صحة له.هـ[شرح الشفاء:3/260].

ويؤيد مقالة الخفاجي ما في "التمييز"، الذي هو اختصار "المقاصد الحسنة" للسخاوي، من قوله: حديث "أصل كل داء البردّة"، له طرق عن أنس بهذا، ومفرداتها ضعيفة.هـ[ص26].

ومن "الدر المنثّرة" للحافظ السيوطي: "أصل كل داء البردة"، الدارقطني في "العلل"، من حديث أنس وضعفه، قال: روي عن الحسن من قوله، وهو أشبه بالصواب. [بهامش الفتاوى الحديثية:16].

قلت: وإذا كانت له طرق كثيرة ضعيفة، فيمكن أن يقوي بعضها بعضاً، فينجبر بها ضعفه، ويصل إلى طريق الحسن، كما هي قاعدة من القواعد التي يعتمدها المحدثون. ثم أيد معنى هذا الحديث الخفاجي بقوله، عن ابن أبي الدنيا: أجمعت الأطباء على أن رأس الطب الحمية.هـ[شرح الشفاء:260/3].

قلت: واستعمال الطب في صدر الإسلام، وما بعده إلى عصرنا هذا، لا يخفى استعماله، واعتماد فروعه وأصوله، وما ورد فيه عن النبي، صلى الله عليه وسلم، معروف في كتب الحديث والسير، كما أسلفنا عن البخاري وغيره، وأن النبي، صلى الله عليه وسلم، كان يداوي ويتداوى، ويجري على سنن هذا الكون، ويجري الأمة على عواندها، وما برأها عليه مكون الأكوان، ومسبب الأسباب، والعالم بما هو كائن أو كان. ففي "إتمام الدراية" للحافظ جلال الدين السيوطي، ما لفظه:

علم الطب يعرف به حفظ الصحة أن تذهب، وبرء المرض الحاصل. والأصل فيه حديث: "تداووا"، الآتي آخر الباب، وغيره. وروى البزار عن عروة، قال: قلت لعائشة: إني أجدك عالمة بالطب، فمن أين؟ فقالت: "إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كثرت أسقامه؛ فكانت أطباء العرب والعجم ينعتون له، فتعلمت ذلك". والأحاديث الماثورة في علمه، صلى الله عليه وسلم، بالطب لا تحصى، وقد جمع منها دواوين. قال السيوطي:

واختلف في مبدأ هذا العلم على أقوال كثيرة، حكاها ابن أبي أصيبعة في "طبقات الأطباء"، والمختار وفقاً له، أن بعضه علم بالوحي إلى بعض الأنبياء، صلى الله عليهم وسلم، وسانره بالتجارب.هـ.<sup>(\*)</sup> ثم استمر السيوطي يذكر بعض مبادئ هذا العلم وبعض أركانه.

(\*) [ "إتمام الدراية" للسيوطي، بهامش "مفتاح العلوم" للسكاكي، ص[18]. ]

## [كلام الحافظ ابن القيم في الطب النبوي، والتنويه بكتابه "زاد المعاد"]

ولقد استوعب الحافظ ابن القيم، الكلام في مسائل الطب النبوي، بنوعيه: الحسي والمعنوي، وهو طب الأبدان وطب القلوب والأرواح. وفصل في ذلك تفصيلا حسنا، وذكر الوارد في ذلك عن النبي، صلى الله عليه وسلم، في القسمين. فأجاد وأفاد، وأرشد به إلى منهج الطريق المستقيم من يلقي السمع إليه من نبلاء العباد.

ثم إن هذا الكتاب، وهو "زاد المعاد، في هدي خير العباد"، تضمن جملة من سيرة نبينا، عليه الصلاة والسلام، زيادة على ما ذيلها به هذا الإمام، من الأحكام، واستنبط الفوائد الجمّة منها، التي تملأ صدور الأعلام، بما فيه منتهى الآمال وغاية المرام.

أما ما أتى به في مبحث طبه، عليه السلام، فالظن أنه لا يوجد في غير هذا الكتاب. وكل من نحا هذا المنحى فمنه استمد، وعليه اعتمد، كابن حجر في "فتحه"، والقسطلاني في "مواهبه"، وما لخصه في ذلك صاحب "سفر السعادة"، وهو المجد الفيروزآبادي، صاحب "القاموس"، وغيرهم.

فإتبه لما أتم الكلام على هديه، صلى الله عليه وسلم، في المغازي والسير، والبعوث والسرايا، والرسائل والكتب التي كتب بها إلى الملوك ونوابهم، قال:

ونحن نتبع ذلك بذكر فصول نافعة في هديه في الطب الذي تطبب به ووصفه لغيره، ونبين ما فيه من الحكمة، التي تعجز عقول أكبر الأطباء عن الوصول إليها، وإن نسبة طبهم إليها، كنسبة طب العجائز إلى طبهم. ثم قال في هذا الفصل، وهو الفصل الأول:

المرض نوعان: مرض القلوب، ومرض الأبدان، وهما مذكوران في القرآن. ومرض القلوب نوعان: مرض شبه وشك، ومرض شهوة وغي، وكلاهما في القرآن، قال الله تعالى في مرض الشبهة: (فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا).

وصار يذكر ما يشبه هذه الآية. ثم قال في مرض الشهوة: وأما مرض الشهوات، فقال الله تعالى: (يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِن تَتَّقِينَ، فَمَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ).



[أما] في ذكر الفصل الثاني، فقال فيه: وأما مرض الأبدان، فقال تعالى: (لَيْسَ عَلَى الْإِنْسَانِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ)<sup>(\*)</sup>، وذكر مرض البدن في الحج والصوم والوضوء لسر بديع يبين لك عظمة القرآن، والاستغناء به، لمن فهمه وعقله، عن سواه؛ وذلك أن قواعد طب الأبدان ثلاثة: حفظ الصحة، والحمية عن المؤذي، واستفراغ المواد الفاسدة؛ فذكر سبحانه هذه الأصول الثلاثة في هذه المواضع الثلاثة، فقال في آية الصوم: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) الآية، [البقرة: 184] فأباح الفطر للمريض لعذر المرض، وللمسافر، طلبا لحفظ صحته وقوته لنلا يذهبها الصوم في السفر. [قال]:

وقال في آية الحج: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ آذَى مِنْ رَأْسِهِ) الخ الآية. [البقرة: 196].

ثم صار الحافظ ابن القيم يبين ما ينشأ من هذا من حفظ للصحة. ثم ذكر القاعدة الثانية من قواعد طب الأبدان، وهي الحمية، فقال: وأما الحمية، فقال تعالى في آية الوضوء: (وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَا مَسْئَمُ النِّسَاءِ فَلَمْ تُجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) لآية [النساء: 43]؛ فأباح للمريض العدول عن الماء إلى التراب، حمية له أن يصيب جسده ماء يؤذيه. وهذا تنبيه على الجمية من كل مؤذٍ له من داخل أو خارج، فقد أرشد سبحانه عباده إلى أصول الطب الثلاثة ومجامع قواعده. [59/2].

ثم صار يبين طب القلوب، وأنه مسلم إلى الرسل، عليهم السلام، ولا سبيل [إلى] ذلك لغيرهم. وبين صلاحها بأن تكون عارفة بربها وبأسمانه وصفاته وأفعاله وأحكامه، وأن تكون مؤثرة لمرضاته ولمحابه، مجتنبه لمناهيه ومساخطه. ولا صحة للقلوب، ولا حياة لها إلا بذلك، ولا وصول إلى ذلك إلا من جهة الرسل.

ثم ذكر الفصل الثالث، فقال فيه:

وأما طب الأبدان فإنه نوعان: نوع فطري، وهو دفع ألم الجوع والعطش، والبرد والتعب، وهذا يهتدي إليه الحيوان كله فلا يحتاج إلى معالجة. ونوع لا بد فيه من معالجة

(\*) الآية، سورة النور: 61

واحتياج إلى الطبيب، كدفع الأمراض الحادثة في المزاج. ثم صار يشرح هذه الأمراض المغيرة، بطريق صناعة الطب، وأسبابها، وأن مرجع معالجة ذلك إلى الطبيب.

ثم ذكر الفصل الرابع، فقال: فكان من هديه، صلى الله عليه وسلم، فعل التداوي، في نفسه، والأمر به لغيره، قال: ولكن لم يكن من هديه، ولا هدي أصحابه، استعمال هذه الأدوية المركبة. قال: بل كان غالب أدويتهم بالمفردات، وربما أضافوا إلى المفرد ما يعاونه أو يكسر سورته. وهذا غالب طب الأمم من العرب والترك وأهل البوادي قاطبة؛ وإنما عني بالمركبات الروم واليونان. وأكثر طب الهند بالمفردات. وقد اتفق الأطباء على أنه متى أمكن التداوي بالغذاء، لا يعدل إلى الدواء، ومتى أمكن بالبسيط، لا يعدل إلى المركب. قالوا: وكل داء قد يمكن دفعه بالأغذية والحمية، لم يحاول دفعه بالأدوية. [زاد المعاد (باختصار) 60/2].

ثم استمر في هذه الفوائد الطبية. قلت: وغالبها عليه نبلاء الأطباء اليوم.

ثم قال: ونحن نقول إن هاهنا أمراً آخر، نسبة طب الأطباء إليه كنسبة طب الطرقية والعجائز إلى طبهم، وقد اعترف به حذاقهم وأمتهم، فإن ما عندهم من العلم بالطب؛ منهم من يقول هو قياس، ومنهم من يقول هو تجربة، ومنهم من يقول هو إلهامات ومنامات، وحسب صائب، ومنهم من يقول: أخذ كثير من الحيوانات البهيمية<sup>(\*)</sup>، قال:

وأين يقع هذا وأمثاله من الوحي، الذي يُوحى الله إلى رسوله، بما ينفعه ويضره.

[61/2].

### [الأدوية القلبية والروحية ونفعها لمن أخلص وتعلق برب الأرباب]

ثم ذكر دواءً هو أعظم الأدوية وأنفعها، وهي الأدوية القلبية والروحية، من قوة القلب واعتماده على الله، والتوكل عليه، والإلتجاء إليه. وأطال في هذا الدواء النافع لا محالة لمن أخلص واتصل فيه برب الأرباب، الذي خلق الداء وخلق الدواء، هو دواء المخلصين من عباده، من النبيين والصدّيقين، والشهداء والصالحين. وفي القرآن الكريم،

(\*) كذا في النص الأصلي، ولعل العبارة: أخذ كثير [منه] من الحيوانات الخ. أ.م.

عن سيدنا إبراهيم، عليه السلام: (وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ، وَإِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ)، [الشعراء:79-80]، وفيه عن سيدنا أيوب: ( وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرَّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ)، [الأنبياء:83]. وفيه عن سيدنا يونس: (وَذَا النُّونِ إِذْ ذُهِبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ، فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الغَمِّ، وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ). [الأنبياء: 87].

ومن هذا قول سيدنا عبد الله بن مسعود، لما عاده أمير المؤمنين، سيدنا عثمان، وسأله أن يوجه إليه طبيباً، فأجابه بقوله: الطبيب أمرضني. قلت: وسيأتي لهذا المقام زيادة بيان.

ثم ذكر الفصل [الخامس]، فذكر ما فيه [م] ما ورد في الصحيح، والأمر بالتداوي، وأن الله أنزل لكل داء دواء، وقد قدمنا ذلك، وما لخصه الحافظ ابن حجر في شرح تلك [الأحاديث] الصحيحة، وما فيها من العموم والخصوص. ولكن لا بأس بإعادة معاني تلك الأحاديث بشرح العلامة ابن القيم، لأنه فيما يظهر من اطلاعه وتحقيقه في فن الطب، أنه كان أوحد أهل زمانه في علم الطب المتداول في عصره، وهو أثناء النصف الأول من القرن الثامن الهجري، لأنه، كما في أول صفحة الجزء الأول من "زاد المعاد"، انه العلامة الهمام، شيخ الإسلام، قدوة العلماء الأعلام، نخبة الفضلاء الكرام، الكاشف لسير سيد المرسلين، الواقف على سنن خاتم النبيين، مادة علوم الدين، منبع روح الحق واليقين، الشيخ العلامة الحافظ، شمس الدين أبي عبد الله الدمشقي الحنبلي، المعروف بابن القيم الجوزي. ولد سنة إحدى وتسعين وسبعمئة، رحمه الله.

قلت: وإن كان فيه تكرار لما سبق، والمكرر مُمل، وبالبلاغة مُخلّ؛ ولكن هنا إعادة هذه العبارات، هي من أحلى العبادات، ولتفس اللبيب فيها أرق اللذات، لما اشتملت عليه من الفوائد التي من أجلها ما في هذه الأحاديث من المعجزات الباهرات، التي كشفت في هذا القرن الرابع عشر، لصحة النبوة أوضح الدلالات؛ لأن فيه: إن كل داء أنزل الله له الدواء، ولا يشد عنه أي داء، كبير أو صغير. وما عجز الطبيب عن مداواته إلا لعدم علمه بذلك الدواء، أو يجهله بتطبيقه على ذلك الداء.

## [إثبات الأسباب، وحديث "لكل داء دواء" وكلام ابن القيم في الموضوع]

وفي كلام ابن القيم، هذا الطبيب الماهر، بسط لهذا الموضوع، إذ قال، بعد ذكره هذه الأحاديث الصحيحة، ما لفظه:

فقد تضمنت هذه الأحاديث إثبات الأسباب والمسببات، وإبطال قول من أنكراها. ويجوز أن يكون قوله: "لكل داء دواء"، على عمومته، حتى يتناول الأدوية القاتلة، والأدواء التي لا يمكن طببها أن يبرئها، ويكون الله، عز وجل، قد جعل لها أدوية تبرئها، ولكن طوى علمها عن البشر، ولم يجعل لهم إليه سبيلا، لأنه لا علم للخلق إلا ما علمهم الله. ولهذا علق النبي، صلى الله عليه وسلم، الشفاء على مصادفة الدواء للداء، فإنه لا شيء من المخلوقات إلا له ضد، فكل داء له ضد من الدواء يعالج به؛ فعلق النبي، صلى الله عليه وسلم، البرء بموافقة الداء للدواء. وهذا قدر زائد على مجرد وجوده. [زاد المعاد: 62/2].

**قلت:** وهذا شيء مشاهد في عصرنا وقبله، فكم من طبيب يعالج مريضا بالأدوية الموصوفة لهذا الداء، من المحدثين من الأطباء والقدماء، ولا يجدي في برء المريض شيئا. ثم يأتي طبيب آخر فيعالجه بنفس ذلك الدواء فينجح؛ إما لكون الطبيب الأول لم يعرف ذلك الدواء، فكان هذا الدواء في غير محله، فلم يوافق الدواء ذلك الداء. وإما لجهل الطبيب بالكيفية أو الكمية، كما قال ابن القيم.

## [كلام الإمام المازري في التدقيق في فحص المريض قبل وصف الدواء]

ولهذا، ينبغي أن يكون الطبيب ذا نبل وذكاء، وخبرة بأنواع الأدوية، وفحص شديد في ذات المريض، ومعرفة سنه وقوة ذاته. ففي "فتح الباري"، عن الفقيه المفتي، الطبيب الماهر، الإمام المازري:

ولا شك أن علم الطب من أكثر العلوم احتياجا إلى التفصيل، حتى إن المريض يكون الشيء دواءه في ساعة، ثم يصير داء له في ساعة التي تليها، لعارض يعرض له؛ من غضب يحمي مزاجه مثلا، فيتغير علاجه، ومثل ذلك كثير. فإذا فرض وجود الشفاء لشخص

بشيء في حالة ما، لم يلزم منه وجود الشفاء به له، أو لغيره في سائر الأحوال. والأطباء  
مجمعون على أن المرض الواحد، يختلف علاجه باختلاف السن، والزمان، والعادة،  
والغذاء المتقدم، والتأثير المألوف، وقوة الطباع. هـ [فتح الباري: 10/136].

### [تقدم علم الطب عند مهرة أطباء الإسلام القدماء، ومسألة التداوي بالماء والعسل]

وقد جاء العلامة ابن القيم في هذا الموضوع، بما يفيد ويبين للجاهل، أن ما يسمى  
بالطب الجديد ليس فيه جدة، ولا اختراع لقواعد المداواة، ولو طالبت المدة.  
ففي هذا القرن، الذي هو القرن السادس الهجري، وأواسط القرن الثامن، يبين لنا  
الإمام المازري، والإمام ابن القيم، ما يوافق كيفية المعالجة التي يباشر بها المرض الآن  
الطبيب الحاذق؛ [من] فحص المريض، ومراعاة أحواله في مناولته الأدوية، وسبب نجاح  
الدواء الواحد في الداء الواحد، بحسب ما تقتضيه حال المريض، من قوته وضعفه، وشبابه  
وارتفاع سنه، وزماته ومكانه.

ولا سيما العلامة ابن القيم، وهو الطبيب الماهر، في أمور وردت عن النبي، صلى الله  
عليه وسلم، في مداواة المرض، كمرض الحمى، بالماء، والإسهال، بالعسل، الذي أنكره  
جبهة الأطباء واستحالوه، وجعلوه من الأمر الذي يعرض المريض للخطر.

وقد بين ذلك هذا العلامة بيانا شافيا، وبأنه صادر عن لا ينطق عن الهوى، وأنه  
وحي من الله أوحى إليه. وصدق ذلك، وأبان أن ذلك من معجزاته، عليه السلام، [و] أنه في  
هذه العصور الأخيرة، صار الماء من الأدوية المعتادة، ولكن لا بد أن تكون المعالجة من  
حذاق الأطباء، ومعرفة نوع الحمى التي يداوى بها، لأن الحمى لها أنواع، ومقر ذوات  
المرض بها، وزمانه ومكانه، كما يبين ذلك هذا العلامة بأوضح بيان، وأجل برهان.

أما المداواة بالعسل [التي وردت في] آيات القرآن، المحكمة المتلوة في كل زمان؛  
فباتي أنقل إليك ما نقله جهاذة أطباء الأمريكان، ونشرته الجرائد، ليقراه الشيوخ والشبان،  
زيادة على ما حققه أعلام أطباء الإسلام، في قوله تعالى: (وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي  
مِنَ الْجِبَالِ بَيْوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ، ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكَ ذُلًّا

يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ) [النحل:68-69]، وشرح قضية المبطون الذي أمر أن يسقى عسلا، إلخ ما سيأتي في تفسير الآية والحديث، ولفظ ما نقلته جريدة [٢] (\*):

(إذا كنت مريضا فهذا دواؤك)، وذكر تحت الترجمة نصائح يبذلها الدكتور؛ فنذكر في هذه الجريدة، أولا نصيحته لحياة الأطفال، ثم قال، بعد كلام طويل، نشرته هذه الجريدة، وأثناء ذلك، يقول الدكتور (جارفير) [إنه] قد عاش خمسين سنة يدرس [حالة] الحيوانات والأطفال في ولاية (فيرمونت) في أمريكا، ولاحظ أن الأطفال الذين يعيشون في البوادي مع الحيوانات.. إلخ كلامه، ولا حاجة لنا به هنا.

وإنما مقصدنا ذكر ما قاله هذا الطبيب الأمريكي في العسل، إذ قال: العسل أحسن من السكر، وأحسن من جميع الفواكه، مهما كانت طازجة، ومهما كانت قيمتها الغذائية. لكي ينقص وزنك، عليك أن تأخذ ملعقة من عسل النحل في الصباح، ووراءها فئجان من الشاي. هذه الملعقة ستضيف إلى جسمك طاقة هائلة من الحرارة والنشاط وتداوي الأعصاب، وتريح المعدة، وتريح الأمعاء الغليظة. وهذه الملعقة لن تبقى في المعدة إلا دقائق، وبعدها تنتقل إلى أمعائك، [ثم] إلى دمك. هذه الملعقة ستجعل رغبتك في الطعام قليلة جدا. وعلى ذلك، في استطاعتك أن تأكل القليل جدا من الطعام في الغداء، وبعد الغداء ملعقة ثانية. هذه الملعقة تجعلك تنام في الظهيرة، وتفقدك أي رغبة في الأكل. وفي العشاء ملعقة ثالثة بعد أكل خفيف. النتيجة أنك لست في حاجة إلى أي طعام كثير؛ ففي الجسم أكثر من حاجته إلى القوة الواقفة على الحركة والنشاط. وللمصابين بالأرق ملعقة أو اثنتان من عسل النحل قبل النوم. هـ.

فكلام هذا الطبيب فيه فوائد كثيرة، اعترف بها للعسل الذي قال الله تعالى فيه في القرآن: (يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ).

(\*) ترك المؤلف بياضا، ولم يذكر اسم الجريدة.

## [منافع العسل وما ذكره ابن القيم بشأنها]

أما منافع العسل، فقد أطل فيها وفي فوائدها أطباء الإسلام، وبالأخص صاحب "زاد المعاد"، وختم كلامه بقوله، ما في نصيحة هذا الطبيب الأمريكي بعض منه، إذ قال: وهو غذاء مع الأغذية، ودواء مع الأدوية، وشراب مع الأشربة، وحلو مع الحلو، وطلاء مع الأظلية، ومفرح مع المفرحات. فما خلق لنا شيء في معناه أفضل منه، ولا مثله، ولا قريباً منه، ولم يكن معول القدماء إلا عليه. وأكثر كتب القدماء لا ذكر فيها للسكر البتة، ولا يعرفونه، فبانه حديث العهد حدث قريباً. قال:

وكان النبي، صلى الله عليه وسلم، يشربه بالماء على الريق، وفي ذلك سر بديع في حفظ الصحة لا يدركه إلا الفطن الفاضل. قال: وفي سنن ابن ماجه، مرفوعاً، من حديث أبي هريرة: "من لعق ثلاث غدوات كل شهر، لم يصبه عظيم البلاء". [زاد المعاد: 68/2].

ثم تكلم الحافظ على مداواة استطلاق البطن بالعسل. وربما أنكره الجهلة بالمقام النبوي الذي لا ينطق عن الهوى، وإنما ينطق بالوحي الإلهي، مع جهلهم بمعرفة الطب، وذلك كما في "زاد المعاد" وغيره عن الصحيحين، من حديث أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري، أن رجلاً أتى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: إن أخي يشتكي بطنه، وفي رواية: استطلق بطنه، فقال: "اسقه عسلاً"، فذهب ثم رجع فقال: قد سقيته فلم يغن عنه شيئاً، وفي رواية: فلم يزد إلا استطلاقاً، مرتين أو ثلاثاً، كل ذلك يقول له: "اسقه عسلاً". إلخ. [زاد المعاد: 68/2].

وفي "المواهب اللدنية": وفي رواية أحمد عن يزيد بن هارون: فقال في الرابعة: "اسقه عسلاً"، قال: فاطنه قال: فسقاه فبراً؛ فقال صلى الله عليه وسلم: "صدق الله، وكذب بطن أخيك". هـ. [161/2].

وفي "الفتح"، في شرح (باب دواء المبطون) في البخاري، إثر شرح قوله: "صدق الله وكذب بطن أخيك"، ما لفظه: زاد مسلم في روايته: فسقاه فبراً، وكذا للترمذي. وفي رواية أحمد عن يزيد بن هارون: فقال في الرابعة، ما تقدم عن "المواهب". قال الحافظ:

والذي اتفق عليه محمد بن جعفر ومن تابعه، أرجح، وهو أن هذا القول وقع منه، صلى الله عليه وسلم، بعد الثالثة، وأمره أن يسقيه عسلاً، فسقاه في الرابعة فبرأ. وقد وقع في رواية سعيد بن أبي عروبة: ثم أتاه الثالثة، فقال: "اسقه عسلاً".

قال الحافظ ابن حجر: وقد اعترض بعض الملاحدة، فقال: العسل مُسهل، فكيف يوصف لمن وقع به الإسهال؟! والجواب: أن ذلك جهل من قائله، بل هو كقوله تعالى: (بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ) الآية<sup>(\*)</sup>، فقد اتفق الأطباء على أن المرض الواحد، يختلف علاجه باختلاف السن، والعادة، والزمان، والغذاء المألوف، والتدبير وقوة الطبيعة؛ وعلى أن الإسهال يحدث من أنواع: منها الهیضة التي تنشأ عن تخمة، واتفقوا على أن علاجها بترك الطبيعة وفعالها، فإن احتاجت إلى مسهل معين أعينت، ما دام بالعليل قوة. فكأن هذا الرجل كان استطلاق بطنه عن تخمة أصابته، فوصف له النبي، صلى الله عليه وسلم، العسل لدفع الفضول المجتمعة في نواحي المعدة والأمعاء، لما في العسل من الجلاء ودفْع الفضول. [فتح الباري: 10/131].

ثم استمر ابن حجر في تبیین وجه إعطاء النبي، صلى الله عليه وسلم، لهذا المريض هذا الدواء الذي قال فيه، صلى الله عليه وسلم: "صدق الله، وكذب بطن أخيك"؛ لاستعمالها البرء قبل إعمال ما يجب لحسم الداء ومادته، لأن النبي، صلى الله عليه وسلم، رأى أن المعدة لا زالت ممتلئة بهذا الطعام الفاسد، بمجرد المرة الأولى، فأمره بالثانية ثم الثالثة. ثم في الرابعة، صفت المعدة وبرأ. قال: فسقاه الرابعة فبرأ. ثم أطل ابن حجر في بيان هذه المعالجة، من جهة الفن والطب.

**قِلت:** وهذه المعالجة لا زالت، كما يقولون، تستعمل في بعض [الحالات] في الطب الجديد، والحديث؛ ولكن بمطلق المسهل لا بخصوص سقي العسل.

**والعبد الضعيف،** ممن عولج بهذا؛ فإنه كان أصابني فيما مضى إسهال كبير، وأنا أستعمل ما يدفعه من جهة العوائد الجارية، ولا يجدي ذلك شيئاً، فاستدعيت الطبيب، فعالجني بإعطاء مسهل، فزال الداء، وصح عندي يقيناً قول النبي، صلى الله عليه وسلم:

<sup>(\*)</sup> سورة يونس: 39



«صدق الله»، أي في قوله: (يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ) إلخ الآية، و«كذب بطن أخيك»، أي في استعجالها البرء قبل استيفاء متابعة هذا الدواء وإتمامه.

### [الطب النبوي، وصحة علاجه وما كان يصفه، عليه السلام، من الأدوية]

وبه نتيقن أن الطب النبوي فوق طب كل طبيب، ومعالجته، عليه السلام، بما يصفه من الأدوية كله مصيب، وما يخطئ في ذلك إلا من لا يدري كيفية استعمالها من متطبب أو طبيب.

وزاد تبيننا لهذا الموضوع، طبيب العلماء، وعالم الأطباء، الحافظ ابن القيم، فقال: وفي تكرار سقيه العسل معنى طبي بديع، وهو أن الدواء يجب أن يكون له مقدار وكمية، بحسب حال الداء، إن قصر عنه لم يزله بالكلية، وإن جاوزه أو هن القوى فأحدث ضررا آخر. فلما أمره أن يسقيه العسل، سقاه مقدارا لا يفي بمقاومة الداء. قال: فلما تكررت الشربات بحسب مادة الداء، برئ بإذن الله<sup>(\*)</sup> ه نقله بحسب الحاجة؛ وإلا فإن ابن القيم أطل في بيان هذا الموضوع، وشرح موافقة هذه المعادة لعوائد الطب. ومع هذا، كما قاله ابن القيم، ليس طبه، عليه السلام، كطب الأطباء؛ فإن طب النبي، صلى الله عليه وسلم، متيقن قطعي إلهي، صادر عن الوحي ومشكاة النور وكمال العقل؛ وطب غيره أكثره حدس وظنون وتجارب. ولا ينكر عدم انتفاع كثير من المرضى بطب النبوة؛ فإته إنما ينتفع به من تلقاه بالقبول، واعتقاد الشفاء به. انظر تمام كلامه. [69/2].

وقد أتى الحافظ ابن حجر بجملة من هذا، من أن طب النبي، صلى الله عليه وسلم، متيقن البرء، لأنه صادر عن الوحي. وطب غيره أكثره حدس أو تجربة. انظر تمامه [131/10].

فإذا علمت هذا، وتبين لك أن الحق ما حرره الحافظ ابن القيم، وطبق ما ورد عن النبي، صلى الله عليه وسلم، في معالجة الأدواء، على قواعد الطب التي بينا في بعضها

(\*) زاد المعاد: 69/2

أنها من دلالات النبوة؛ فإن تلك المعالجة صارت هي المعتمدة في عصرنا هذا، وهو القرن الرابع عشر؛ كمسألة مداواة الحمى بالماء البارد، وكمعالجة داء الإسهال بالمسهل، وغير ذلك؛ بشرط مراعاة القواعد الطبية، كما شرحه الحافظ ابن القيم بأجلى تبيان، وأوضح برهان، الذي لا يمتري في كلامه، في ذلك الأمر، إلا من في عقله نقصان.

### [الرد على ابن خلدون في إنكاره الطب النبوي، وتناقض كلامه]

وبذلك تعلم أن ما قاله الإمام ابن خلدون، في "مقدمته"، مما فيه استقصار لطب النبي، صلى الله عليه وسلم، وأنه إنما هو طب ميناہ اتباع طب أشياخ العرب وعجائزهم، وأنه ليس مبنيا على قواعد الطب الحقيقي.

ونتيجة كلامه أن ما يُروى في ذلك، في الأحاديث الصحيحة، إنما هو خرافات، وتطبيبات واهية، ليس لها في الطب أصل يُعتمد، ولا أنها في المعالجة عليها يُستند، إذ قال في مبحث الطبيعيات، في ترجمة الطب، ما لفظه:

(فصل) وللبادية من أهل العمران طب بينونه في غالب الأمر على تجربة قاصرة على بعض الأشخاص، متوارثا عن مشايخ الحي وعجائزهم. وربما يصح منه البعض، إلا أنه ليس على قانون طبيعي، ولا على موافقة المزاج. وكان عند العرب من هذا الطب كثير، وكان فيهم أطباء معروفون، كالحريث بن كلدة وغيره. والطب المنقول في الشرعيات من هذا القبيل، وليس من الوحي في شيء، وإنما هو أمر كان عاديا للعرب، ووقع في ذكر أحوال النبي، صلى الله عليه وسلم، من نوع ذكر أحواله، التي هي عادة وجبلة، لا من جهة أن ذلك مشروع على ذلك النحو من العمل، فإنه، صلى الله عليه وسلم، إنما بعث ليعلم الشرائع، ولم يبعث لتعريف الطب ولا غيره من العادات. وقد وقع في شأن تلقيح النخل ما وقع، فقال: "انتم أعلم بدينياكم"، فلا ينبغي أن يحمل شيء من الطب الذي وقع في الأحاديث الصحيحة المنقولة، على أنه مشروع. فليس هناك ما يدل عليه؛ اللهم إذا استعمل على وجه التبرك، وصدق العقد الإيماني، فيكون له أثر عظيم في النفع، وليس ذلك في

الطب المزاجي، وإنما هو في آثار الكلمة الإيمانية، كما وقع في مداواة المبطون بالعسل. هـ  
[المقدمة:431].

قلت: واعلم أن هذه المقالة التي ذكرها ابن خلدون هنا، هي مخالفة لما قدمنا عنه في ترجمة: (فصل في [أن] صناعة الطب محتاج إليها في الحواضر والأمصار، دون البوادي)، وذكر حديث "المعدة بيت الداء، والحمية رأس الدواء، وأصل كل داء البردة". وهذا الحديث، وإن كان ضعيفا، فقد اعتمده هنالك، وقال فيه جازما:

قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في الحديث الجامع للطب، وهو قوله: "المعدة بيت الداء" إلخ الحديث [ص366].

وصار يفسره بما هو [المجمع] عليه في الطب الطبيعي، قديما وحديثا. وفي هذا الفصل، أي الذي ذكر قبل هذا، يقول إن النبي، صلى الله عليه وسلم، كان جاهلا بهذا الطب، وما ورد عنه في ذلك ليس فيه ما يوافق الطب الطبيعي في شيء، وإنما هو مُتلقى من شيوخ الحي وعجائزه إلخ؟!.

فقد تناقض كلامه. وما قاله تانيا كنا كتبنا في رده سابقا كراسة كبيرة، ذكرنا فيها رد كلامه في ذلك بأدلة واضحة، من كلام الأئمة، وأنه لا ينبغي أن يقال [هذا] فيمن أعطي علم الأولين والآخرين، ومحال أن يخاطب أمته بما هو حدس وتخمين. وما طعن فيه الطاعنون، أو قل رده الجاهلون الملحدون، من بعض معالجه، صلى الله عليه وسلم، كمعالجة المبطون بالعسل، والمحموم بالماء؛ فقد كشف الطب الحديث أنه الصحيح، وبه الآن يعالج أعظم الأطباء، بعد فحص المريض الفحص الدقيق، ومعرفة نوع الإسهال الذي سببه، وكذلك المحموم، فإن الحمى أنواع، لكي تصح المعالجة.

وقد وضعنا هذا سابقا، بنقل كلام العلامة الطبيب ابن القيم، وحقق أنه، صلى الله عليه وسلم، كان لا يداوي إلا بمقتضى الوحي، لأنه، صلى الله عليه وسلم، لا ينطق عن الهوى؛ وينزه عما قاله ابن خلدون، إذ هو مع علمه ونباهته، أخطأ في الموضوع، وأساء الأدب مع الرسول، الذي منه انفجرت عيون المعارف الدينية والدنيوية، من أصول وفروع، لأنه صلى الله عليه وسلم، بعثه الله لإصلاح الخلق الضالين في دينهم وديانهم، وانظر إلى قوله تعالى: (النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ

وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَجْلِبُ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ (الآية\*)، كما سيأتي لهذا  
المبحث مزيد بيان، وكمال إيضاح.

أما ما حاول به ابن خلدون [قوله]، من كون النبي، صلى الله عليه وسلم، لا يعرف  
أمور الدنيا، من نافع وضار؛ فيجب عليه فيه غاية الإنكار، إذ هذا الحديث له تأويلات عند  
الأنمة الأخيار، كما أشار لبعضها العلامة الخفاجي في "شرح الشفاء"، وسيأتي نقل بعض  
ذلك.

ونحا نحو ما أشار إليه ابن خلدون، من قال إن النبي، صلى الله عليه وسلم، لم يبعث  
إلا لمدواة القلوب، من تطهيرها من الشرك، وإفراد ربها بالربوبية، وتعريفها بأسمائه  
وصفاته وأفعاله وأحكامه، إلى غير ذلك من التخلق بالأخلاق الحسان، وتجنبها لكل ما ساء  
وشأن. ولم يبعث طبييا، ولا لبيان الحرف والصناعات، من الحرابة والفلاحة.

ولكن هذا لا يقبله العالم النبيل، العارف بما ورد في التنزيل، وما ورد عنه، عليه  
الصلاة والسلام، في تصرفاته وأحواله، وما أرشد به الأمة في أقواله وأفعاله.

نعم؛ الأهم المقدم هو البشارة للمؤمنين بالجنة، والمقعد الصدق في الآخرة عند ملك  
مقتدر، والندارة للكافرين بالعذاب الأليم، في نار الجحيم، كما قال تعالى: (لَلَّذِينَ أَحْسَنُوا  
الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ، وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ، أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا  
خَالِدُونَ). [يونس: 26].

وبكل حال؛ نحن لا نقبل من ابن خلدون، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، كان يعالج  
المرضى بطب العرب المنقول عن الشيوخ والعجائز.

### [ التنويه بكلام الإمام الخطابي في الموضوع ]

وقد سبك، ما أغلظ فيه ابن خلدون ولم يحسن نسجه، الإمام الخطابي، فقال، كما نقله  
عنه الحافظ ابن حجر، إذ قال:

(\*) الأعراف: 157

الطب نوعان: طب اليونان، وهو قياسي. وطب العرب والهند، وهو تجاربي. وكان أكثر ما يصفه النبي، صلى الله عليه وسلم، لمن يكون غليلا، على طريقة طب العرب، ومنه ما يكون مما اطلع عليه بالوحي. هـ [فتح الباري: 10/131].

وعبارة الخطابي هذا، سالمة من غلظة ابن خلدون، إذ نسجها في حلة سالمة من سوء الأدب.

وكل هذا دعا إليه عدم اطلاعهم على الحقائق، وعدم ممارستهم لصناعة الطب وما فيها من الدقائق.

### [اعتماد الطب الحديث لبعض جزئيات معالجته، صلى الله عليه وسلم]

ولكن جاء الطب الحديث، وكشف عن الأسرار، التي كان يعالج بها سيد الأبرار، واعتمد عليها الأطباء الكبار. و(الله أعلم حيث يجعل رسالاته)، وهو المؤيد له بمعجزاته وكراماته.

والله الواقفي، من التسوّر على ما لا علم لنا به من المعارف الصادرة عن المعصوم في القول والفعل، الذي لا ينطق إلا عن وحي من الحي القيوم الباقي.

ولنتمسك بما جزم به إمام المعارف، المطلع على تليدها والطارف، ابن قيم الجوزية، ذو الأبحاث الدقيقة، في هذا الفن، الزكية، أي طب النبي، صلى الله عليه وسلم، [من اليقين] بصدوره عن الوحي، حسبما قدمنا، وعن من تبعه كابن حجر وغيره. وما تخلف دواء [عن شفاء] من تداوي بدوانه إلا لفقد شروط المعالجة التي أشرنا إليها سابقا. وقد صدق بعض الجزئيات من معالجته، عليه السلام، هذا الطب الجديد الذي أذعن أهل هذا العصر أنه وصل إلى اكتشاف أدوية لم يهتد إليها الأطباء الأقدمون. وقد قدمنا ما في التداوي بالعسل وبالماء، وما عليه الأطباء في هذا العصر.

### [مسألة التداوي بمحرّم، كالخمر]

ثم هنا فائدة، ربما تهّم من له التحري في الأدوية، [ويجنب] نفسه التداوي بمحرّم؛ وذلك أن الناس اليوم لا يبالون بما يأكلون ويشربون من هذه الأدوية التي يصنعها الأجانب،

ومن في حكمهم، من مزج بعض الأدوية بالخمير، كما يوجد ذلك على بعض أخشبية تلك الأدوية. كما أن منهم من يأمر المريض بشرب الخمر، والمسكر الصرف. وهناك بعض من يدعي الإسلام، ويقول إن الخمر حلال للتداوي مطلقاً.

وقد أمرني، ذاكراً ذلك على وجه النصيحة، بعض الأفاضل ممن يدعي الطب، بشرب (الصنّامت) المُسكر، حيث كان انتهك جسمي ضعف شديد. ولما رفضت قوله، تبين لي أنه غاظه ذلك.

أما في هذه العصور المظلمة، فجملة من أهله يشربون الخمر كشراب الماء، ويعدونهم من الحلال الذي لا مرية فيه؛ علماً أن الذي استحل شرب المُسكر، فهو مرتد خارج عن الإسلام، وأما من شربه على أنه معصية، فهو من جملة العصاة فقط.

ومن العجب أن أكابر الأطباء اليوم، مجمعون على أن كل المسكرات ضارة بالبدن، فهم لا يرون جوازها لمن يريد حفظ صحته. ولقد تفتن لهذا أعظم الدول الأجنبية كأمريكا وغيرها، وحرموها قاتونا، ومنعتها حكوماتهم، لما فيها من الضرر؛ ولكن لم يتم لهم ذلك. ولا زال أطباؤهم النبلاء ينصحون بعدم تعاطي [أنواع] المسكر كله، ومن جملتهم ذلك الطبيب الأمريكي، السابق الذكر، الذي شرح منافع العسل، التي وافق بها ما في الكتاب العزيز، من قوله تعالى: (يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ)، وفي الحديث: "عليكم بالشفاءين القرآن والعسل"؛ فإن هذا الطبيب الأمريكي صرح بذلك في نصحانه، إذ قال: الكحول كلها ضارة.

أما ما يتعلق بالتداوي بالمحرمات، ومن جملتها الخمر، فهو معروف في أحكام الشريعة، ووردت في ذلك أحاديث، فمنها قوله، صلى الله عليه وسلم، في الخمر، لما سئل عنها، فقال: "إنها داء، وليست دواء". وفي حديث أبي داود، عن أبي الدرداء، رفعه: "إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم".

قلت: وعليه؛ فمن تتبّع أدويته الواردة عنه، صلى الله عليه وسلم، وصحت روايتها عنه، وعضدها، فيما يقولون، الطب الحديث؛ رفض ما قاله ابن خلدون [من] أنها من أدوية العجائز. وما أنكر أنها من الأدوية النافعة، إلا مريض القلب.

[وهذه] الأدوية كِبُرُ نفعها إن حصلت على وجهها، وعضدها الإخلاص وصدق النية، واعتقاد أن المرشد إليها والمعالج بها هو كله نور، وكلامه نور، وفعله نور؛ إذ هو شمس الوجود وبدرها، وهادي الأمة إلى ما يصلحها في دينها ودنياها، ومرشدها، وهو العزيز عليه ما يعنتها ويؤذيها، والحريص على سلامتها.

فليخسأ من يشير إليه بقصور أو تقصير، وليرجع القهقري من وصفه بغير ما وصفه به ربه ومولاه، من غاية الكمال وعظمة المنزلة، التي خصه بها وأولاه. ملأ الله قلبي بحبه وتقديره، ووفقتي لاتباع ما أتى به من هديه إلى الصراط المستقيم وسبيله.

### [الحمية وفاندها، والحث عليها، حسبما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية، وما عليه الطب الحديث اليوم]

ثم مع هذا، إذا أجهدت نفسك في المحافظة على صحتك، تجد أن ما أسسته شريعتنا في ذلك من الحمية، وعدم إدخال الطعام في معدتك دون قانون الحمية، التي وردت في القرآن الكريم، وحديث نبيه، الذي هو شرح وبيان لما في هذا الكتاب، (الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ، تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ). وقد بسطنا قبل في كلام ابن القيم أن قواعد طب الأبدان ثلاثة: حفظ الصحة، والحمية عن المؤذي، واستفراغ المواد الفاسدة. وكل ذلك في القرآن والحديث، حسبما سبق بيانه.

وقد أنكر بعض الأطباء، كما روي، أن يكون في القرآن الذي يقول أصحابه إنه جامع لكل شيء، وجود الطب فيه. فأجابه الذي سمع إنكاره لذلك، بأن فيه الطب كله في آية قوله تعالى: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا)؛ فانقاد ذلك المنكر لذلك، وقال: كتابكم جمع الطب كله، أو كلاما هذا معناه.

وقد تقدم الكلام في هذا الموضوع، من كلام ابن خلدون وابن القيم وابن حجر. وقد منا هنالك ما أجاب به الرسول، صلى الله عليه وسلم، إذ وجه المقوقس، أمير مصر، طبيبا إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، كما ذكره بعض أهل السير، وردده إليه قائلا: "نحن قوم لا نأكل حتى نجوع، وإذا أكلنا لم نشبع".

**قلت:** وهذا ما عليه حذاق الأطباء اليوم، من أن الدواء، كل الدواء، في اختيار الغذاء، وتقليله دون تخمة وامتلاء. والله سبحانه هو الذي خلق الداء، وأنزل الدواء. ثم الدواء لا يشفي إلا إذا قدر الله لك الشفاء.

هذا، وقد جرتنا إلى هذا الإطناب، وسلسل الكلام في هذا الباب، تطبب شيخنا بناتي، واتخاذ الاشتغال به سببا من الأسباب.

\* \* \*

### [الرجوع إلى تتميم ترجمة شيخ المؤلف سيدي عبد السلام بناتي]

ولترجع الآن إلى الترجمة وتتميمها، فأقول: إن شيخنا بناتي هذا، كان نادرة المدرسين في عصره، وغرة في جبين الدهر في أيام حياته وطول عمره، إذ كان، رحمه الله، مع رفعة مقامه واجتهاده في إفادة طلبة العلم؛ زاهدا في الدنيا، رافضا لأسباب الالتحاق بأهل الخيلاء، وأصحاب الدرجات العليا، متواضعا للطلبة، خافضا لهم جناح العطف والالتحافض. يقرّبهم إليه بلطف العبارات، فيما أشكل لديهم من المسائل الخفيات.

وكثيرا ما كانت تعرض له بعض المباحث المغلقات، فيقف فيها ويبيد للطلبة أنه عجز عن فهمها، دون ادعاء دعوى ولا تدليس، خوف تجهيله ونسبته إلى ما لا يهوى، كما يفعل غيره من التسوّر على المسائل الجاهل بها، حذرا من نسبته إلى القصور. فكان يقول ما معناه: إني وإن عجزت عن فهم هذه المسألة، فهناك مسائل أخرى لست أنا بها أدرى؛ فأضف إليها هذه، ويقول بعبارة عامية: {أضف هذه إلى الكدوس}، أي إلى الجملة التي لا أدرىها، ويذيل ذلك بقوله تعالى: (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا)، [الآية. النحل:78].

أما لباسه، فكان يرضى بالدون منه، ولا يتزَيُّ بزِيّ الأغنياء، بل يلبس لباس مطلق الطلبة، تابعا في ذلك السلف الصالح، من عدم الالتفات إلى زهرة الدنيا، والتفاخر بمظاهرها.



## [ما كانت عليه عادة الطلبة من تقبيل يد الشيخ عند تمام الدرس]

كما كان لا يرضى بتقبيل يده؛ وقد كان من عادة الطلبة، عند تمام المجلس، أن يقوموا إلى الشيخ لتقبيل يده ووداعه. ولكن كان هذا الشيخ يجلس في المسجد حذاء حائط مرتفع حائل بين مجلسه وبين موضع خرب في داخل المسجد. ومهما فرغ من الدرس، وتهياً الطلبة للوقوف والاتصال به ليقبلوا يده، بادر بصعوده لذلك الحائط المرتفع؛ فلا يتمكنون من تقبيل يده. هذا كان شأنه دائماً، وكان الشيخ كان يرى كراهية مالك تقبيل اليد. وقد قدمنا في المجلد الأول من هذه "الفهرسة" بسط هذه المسألة في ترجمة سيدي عبد السلام ابن ريسون، فراجعه، إن شئت.

ولم يزل هذا العلامة الصوفي، اتصافاً لا وصفاً، واتباعاً للطريقة المثلى التي لا عوج فيها ولا أمتا، وهو فيما كنا نشاهده من سيرته وأحواله، ينحو لمجانبة ما ذكره في "الإحياء" عن كعب الأخبار، أنه قال:

يكون في آخر الزمان علماء يُزْهَدُونَ الناس في الدنيا ولا يُزْهَدُونَ، وَيُخَوِّفُونَ الناس ولا يخافون، وينهون عن غشيان الولاية ويأتونهم، ويؤثرون الدنيا على الآخرة؛ يأكلون بالسنتهم، يقربون الأغنياء دون الفقراء، يتغايرون على العلم كما تتغايير النساء على الرجال، يفضب أحدهم على جلسه إذا جالس غيره؛ أولئك الجبارون أعداء الرحمان. هـ-[48/1].

قلت: وهذا الذي ذكره كعب، ربما ينطبق على العصر الذي كان فيه شيخنا. أما الآن، فقد اندثر العلم الذي كان يعني كعب الأخبار، وذهب أهله، ورفع العلم الإسلامي من كل الأقطار، ولم يبق منه إلا بعض آثار، ليس لها عند عامة الأمة اعتبار. وأقبل الكل على التنافس في قوانين الكفار، وانتشر الإقبال على اقتناء لغاتهم، واتباع عواندهم في مطاعمهم ومشاربهم ولباسهم، وأصبح القابض على بعض أوامر الدين ونواهيه، مع قلته وعدم الالتفات إلى ما هو عليه، كالقابض على جمر اللظى، وما له إلا الدخول في جنة

الرضا بما قدر الله وقضى، والرجوع إلى الله في أعماله وأقواله، والتضرع إليه، جل وعلا، في أن يحفظ هذه الشريعة القليلة من ضلالة هذا التيار المُغير عليها بخيل الإلحاد ورجاله.

### انتهاء ترجمة شيخنا العلامة سيدي عبد السلام بناني

قلت: وهذا مجمل القول في ترجمة شيخنا، حسبما رأيناه من سيرته بالنظر، ووعيناه من معارفه في دروسه، فكانت مسرة لخواترنا وقرّة المنظر. وتركناه عند رجوعنا من فاس لمقرنا بطوان، بقيد الحياة، مقبلا على دروسه الفانقة، مفيدا للعلوم على عادته الرانقة، حتى اختطفته المنون، التي هي مأل كل مخلوق وبشر ممن كان أو سيكون. وكان ذلك أوائل عام أحد وثلاثين وثلاثمائة وألف. وبلغتني وفاته إذ ذاك وأنا بمدينة طنجة. أسكنه الله في جنة النعيم، وجعله ممن يلقاه بقلب سليم، مع الذين أنعم عليهم من عباده الصالحين، آمين.

\* \* \*

### [الجواب عن سؤال: عن معنى القضاء والقدر، ومسألة الكسب]

وهنا وردت أسئلة، وذلك أوائل ربيع الأتور، من عام [ (\*) ]، أولها: من أحدث المولد النبوي والاحتفال به، وغيره من الأعياد؟ وهذا جوابه يحال على ما كتبناه في المجلد الخامس من هذه "الفهرسة"، وأفضنا القول في مباحثه بما يصح أن يكون مؤلفا صغيرا.

السؤال الثاني: الفرق بين القضاء والقدر، وما نشأ في ذلك من المباحث، وأهمها مسألة الكسب التي شغلت أفكار الأعلام، وتحيرت في فك مشكلاتها أفهام كل إمام. وإليك ما قاله أنمة هذا الشأن، وتسبق في إتقان فهمه فيها كل محقق في هذا الميدان، وسأبسط في ذلك ما وقفت عليه من الأقوال والآراء، وما رجحه فيها أهل السنة النبلاء.

وها أنا أجعل المسألة تحتوي على فصول:

(\*) ترك المؤلف بياضا هنا.

**الفصل الأول:** في تفسير معنى القدر والقضاء، فأقول: قال في "فتح الباري"، في تفسير حديث أبي هريرة، في باب سؤال جبريل النبي، صلى الله عليه وسلم، عن الإيمان، إلخ، وفيه: "وتؤمن بالقدر"، من زيادة الإسماعيلي في المستخرج. [قال]:

والقدر مصدر، تقول: قدرت الشيء، بتخفيف الدال وفتحها، أقدره، بالكسر والفتح، قدرا وقدرا، إذا أحطت بمقداره. والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها، قبل إيجادها. ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد. فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته. هذا هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية. وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين، إلى أن حدثت بدعة القدر في أواخر زمن الصحابة؛ وقد روى مسلم القصة في ذلك، من طريق كهمس عن ابن بريدة، عن يحيى بن يعمر، قال:

أول من قال في القدر بالبصرة، معبد الجهني. قال: فانتقلت أنا وحמיד الحميري. فذكر اجتماعهما بعبد الله بن عمر، وأنه سأل عن ذلك، فأخبره بأنه برئ ممن يقول ذلك، وأن الله لا يقبل ممن لم يؤمن بالقدر عملا. وقد حكى المصنفون في المقالات عن طوائف من القدرية، إنكار كون الباري عالما بشيء من أعمال العباد قبل وقوعها منهم، وإنما يعلمها بعد كونها. قال القرطبي وغيره:

قد انقرض هذا المذهب، ولا نعرف أحدا ينسب إليه من المتأخرين. قال: والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم، واقعة منهم على جهة الاستقلال؛ وهو مع كونه مذهبا باطلا، أخف من المذهب الأول. وأما المتأخرون منهم، فأنكروا تعلق الإرادة بأفعال العباد، فرارا من تعلق القديم بالمحدث. وهم مخصومون بما قال الشافعي: إن سلم القدر العلم خصم، يعني: يقال له: أيجوز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم، فإن منع، وافق قول أهل السنة، وإن أجاز، لزمه نسبة الجهل، تعالى الله عن ذلك. هـ بنقل الحافظ في "الفتح" [88/1].

**قلت:** ولم يتعرض الحافظ هنا للقضاء، فكأنه يرى أنهما متحدان. وبهذا القول صدر الشيخ الطيب ابن كيران، في "شرح المرشد"، إذ قال:

واختلف في القدر والقضاء، هل هما مترادفان، وهما تعلق العلم والإرادة في الأزل بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال. أو هما متغايران، وعليه الأكثر. ثم قال الأكثر من

هؤلاء: القدر سابق على القضاء؛ فالقدر هو ما مرّ، والقضاء إبراز الكائنات فيما لا يزال على وفق القدر السابق، فهو حادث. وقيل عكسه، فينعكس تفسيرهما. وقيل حادثان، والقضاء سابق، وهو حصول الأشياء في اللوح المحفوظ مجمّلة، والقدر إبرازها لأوقاتها، وقيل عكسه. هـ [ص2 من الملزمة ما قبل الأخيرة من الطبعة الفاسية].

وفي "تعريفات" السيد الجرجاني: (القدر): خروج الممكنات من العدم إلى الوجود، واحدا بعد واحد، مطابقا للقضاء. والقضاء في الأزل، والقدر فيما لا يزال. والفرق بين القدر والقضاء هو أن القضاء وجود جميع الموجودات في اللوح المحفوظ مجتمعة. والقدر وجودها متفرقة في الأعيان، بعد حصول شرائطها. هـ [ص116].

وفي "كبير" ميارة: ثم قال، وسياقه عن ابن حجر، عند قوله: "وبالقدر خيره وشره"; أي بأن ما قدره الله في أزله لا بد من وقوعه، وما لم يقدره يستحيل وقوعه، وبأنه تعالى قدر الخير والشر قبل خلق الخلق، وأن جميع الكائنات بقضائه وقدره وإرادته، لقوله تعالى: (خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ)، (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ)، (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ). [قال]:

(وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ)، وإجماع السلف والخلف على صحة قول القائل: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ولخبر: "كل شيء بقدر، حتى العجز والكيس". والقضاء عند الأشعرية: إرادته الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال. والقدر إيجاده إياها على قدر مخصوص، وتقدير معين في فواتها وأفعالها. أو القضاء: علمه أولا بالأشياء على ما هي عليه، والقدر إيجاده إياها على ما يطابق العلم. هـ ما تعلق به الغرض، [ينقل] الشيخ ميارة في "كبيره". [شرح المرشد المعين: 57].

وقد سبق لنا كلام ابن حجر في حديث جبريل، فراجعه وطبقه بما هنا.  
وفي "الجوهرة":

وواجب إيماننا بالقدر وبالقضاء كما أتى في الخبر

قال شارحها: (بالقدر)، أي بتقدير الله سبحانه الأمور، وإحاطته بها علما، وهو عند الأشاعرة إيجاد الله تعالى الأشياء على قدر مخصوص، وتقدير معين في نواتها وأحوالها طبق ما سبق به العلم. وعند الماتردية: تحديده تعالى أزلا، كل مخلوق بحده الذي يوجد به،

من حسن وقبيح، ونفع وضر، ما يحويه من زمان ومكان، وما يترتب عليه من طاعة وعصيان، وثواب وعقاب وغفران. والظاهر أنه اختلاف عبارة، فهما راجعان إلى قول بعضهم: المراد من القدر، أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها، قبل إيجادها، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد. فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته. (وبالقضاء)، أي بقضاء الله تعالى، وهو لغة الحكم، وعرفه الماتريدي بأنه الفعل مع زيادة إحكام. والإيمان بالقضاء والقدر، يستدعي الرضى بهما. هـ [شرح الجوهرية: 107].

قلت: وسيأتي ما في الرضى بهما. وفي القضاء والقدر يقول الأجهوري:

إرادة الله مع التعلق	في أزل قضائه فحقق
والقدر الإيجاد للأشياء على	وجه معين أراه تعالى
وبعضهم قد قال معنى الأول	العلم مع تعلق في الأزل
والقدر الإيجاد للأمور	على وفاق علمه المذكور

[حاشية على الرسالة، مخطوطة: 116/1].

ثم هذه الأقوال في تفسير القضاء والقدر، وإن اختلفت في العبارة؛ محصلها، كما قال الشيخ الزبيدي في "شرح الإحياء": أن معنى قضائه تعالى، علمه الأشياء أزلاً بعلمه القديم. ومعنى قدره إظهاره، أي إيجاده تعالى، بقدرته الأزلية ما تعلق علمه بوجوده على الوجه المطابق لتعلق العلم بوجوده، والله أعلم. هـ [177/2].

وبذلك تعلم أن كل ما سبق، راجع إلى هذا التحصيل، منشأ:

عبارتنا شتى وحسنك واحد وكل إلى ذاك الجمال يشيرُ

الفصل الثاني: قد تقدم سابقاً حديث جبريل، عليه السلام، المعروف في صحيح مسلم والبخاري، وغيرهما من كتب الحديث. وفي بعض [الروايات]: "وتؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره"، حسبما سبق. قال حجة الإسلام في "إحيائه"، في الفصل الثالث:

إن فعل العبد، وإن كان كسباً للعبد، فلا يخرج عن كونه مراد الله سبحانه. فلا يجري في الملك والملوك طرفة عين، ولا لفنة خاطر، ولا فلتة ناظر، إلا بقضاء الله وقدره، وبارادته ومشينته. ومنه الشر والخير، والنفع والضر، والإسلام والكفر، والعرفان والنكر، والفوز والخسران، والغواية والرشد، والطاعة والعصيان، والشرك والإيمان؛ لا راد لقضائه، ولا

معقب لحكمه، (يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ)، (لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ). ويدل عليه من النقل قول الأمة قاطبة: ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن. وقول الله عز وجل: (أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا)، وقوله تعالى: (وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا) الخ.

ثم بعد أن انتقل من الاستدلال بالنقل، صار يستدل على ذلك بالعقل. ثم أشار إلى الرد على المبتدعة من ادعائهم أن ما يجري، فيما قدمناه عنه، على خلاف إرادته. قال حجة الإسلام: وهذا غاية الضعف والعجز، تعالى رب الأرباب عن قول الظالمين علوا كبيرا. [83/1].

وانظر تمام هذا الكلام، وبسطه في "شرح" الشيخ مرتضى.

### [مبحث الرضى بالقضاء]

وإنما جننا بهذه النبذة اليسيرة، التي يطول بسطها، لأجل أن ننزل عليها المقصود بالفصل، وهو الرضى بالقضاء، الذي وجده الملحدون من المبتدعة مسرحا لإطلاق طواعن زيفهم وضلالتهم، على أفكار أهل السنة، قصد فتنهم وتشكيكهم، وزلزلتهم عن طريقهم المثلى، وصرّفهم عن التمسك بما جاء في كتابهم الذي يقرأ عليهم؛ من قولهم: كيف قضى الله علينا بالمعاصي والكفر، ثم لم يرضه منا، ويعاقبنا عليه؟. وهو معنى الرضى بالقضاء، وفي ذلك يقول ابن الهمام، حسبما نقله الزبيدي في "شرح الإحياء"، ولفظه:

قال ابن الهمام في المسابرة مع شرحه: فإن قيل حاصل ما ذكرتم أن المعاصي واقعة بقضاء الله تعالى، وقد تقرر أنه يجب الرضى بالقضاء اتفاقا، فيجب حينئذ الرضى بالمعاصي، وهو باطل إجماعا؛ قلنا: الملازمة بين وجوب الرضى بالقضاء، وبين وجوب الرضى بالمعاصي ممنوعة؛ فلا يستلزم الرضى بالقضاء الرضى بها، بل يجب الرضى بالقضاء، لا المقضي، إذا كان منهيّا عنه، لأن القضاء صفة له تعالى، والمقضي متعلقها الذي منع منه سبحانه، ثم وجد على خلاف رضاه تعالى، من غير تأثير للقضاء في إيجاده، ولا سلب مكلف قدرة الامتناع عنه، بل وجد على مجرد وجه المطابقة للقضاء. قال شارحه: وهو جواب مشهور، قال: وقد أورد عليه أنه لا معنى للرضى بصفة من صفات الله تعالى. إنما الرضى بمقتضى تلك الصفة، وهو المقضي. فحينئذ؛ فالائق أن يجاب بأن الرضى بالكفر، لا من حيث ذاته، بل من حيث هو مقضي. وقد أوضحهما السيد في "شرح المواقف"، فقال:

إن للكفر نسبة إلى الله تعالى باعتبار فاعليته له، وإيجاده إياه، ونسبة أخرى إلى العبد باعتبار محلّيته له، واتصافه به، وإنكاره باعتبار النسبة الثّانية دون الأولى، والرضى به باعتبار النسبة الأولى دون الثّانية. والفرق بينهما ظاهر؛ فإنّه ليس يلزم من وجود الرضى بشيء، باعتبار صدوره عن فاعله، وجوب الرضى به باعتبار وقوعه صفةً لشيء آخر، إذ لو صح ذلك لوجب الرضى بموت الأنبياء، من حيث وقوعه صفةً لهم. وإنه باطل إجماعاً. هـ [شرح الإحياء: 176/2].

ثم ذيل الزبيدي هذا المبحث باستطراد، قال فيه: قول المعتزلة: إرادة القبيح قبيحة، هو بالنسبة إلينا. أما بالنسبة إليه سبحانه، فليست كذلك، فإنها قد تكون مقرونة بحكمة تقتضي ذلك، مع أنه مالك الأمور على الإطلاق، يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد. قال: وحكي أن القاضي عبد الجبار الهمداني، أحد شيوخ المعتزلة، دخل على الصاحب ابن عباد، وعنده الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني، أحد أئمة أهل السنة، فلما رأى الأستاذ قال: سبحان من تنزه عن الفحشاء. فقال الأستاذ فوراً: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء. فقال القاضي: أيشاء ربنا أن يعصى؟ قال الأستاذ: أيعصى ربنا قهراً؟ فقال القاضي: رأيت إن منعي الهدى، وقضى علي بالردى، أحسن إلي أم أساء؟ فقال الأستاذ: إن منعك ما هو لك، فقد أساء، وإن منعك ما هو له، فيختص برحمته من يشاء. [177/2].

قلت: وهذا هو مقتضى مذهب الأشاعرة أنه لا يصدر منه تعالى، ولا واجب عليه، لأنه يفعل ما يريد. قال شارح "المواقف": فلا يتصور منه فعل قبيح، ولا ترك واجب. وهذه هي عقيدة أهل الله من الصوفية، كما هو مقرر في محله. وانظر المقصد 6 من "المواقف" في الجزء الثامن.

ومن هذا المبحث أخذ بعض الضالين، المحاولين الطعن على ما عليه أهل السنة، وأظهره على لسان ذمي في صفة سؤال، وهو سؤال مشهور، تصدى للرد عليه جماعة من أهل السنة، شرقاً وغرباً. وقد ذكر هذا السؤال غير واحد من المؤلفين، من المتقدمين والمتأخرين، ومن جملتهم إمام العلوم والمعارف، الجامع المانع، للأصول والفروع دون مدافع، مؤلف كتاب "جمع الجوامع"، تاج الدين ابن السبكي، إذ قال في "طبقاته"، أثناء

ترجمة علاء الدين الباجي، الذي حلاه بالشيخ الإمام، وذكر أنه من أشياخ والده تقي الدين،  
الذي كان أحد علماء الإسلام الأفاضل، بلا منازع ولا مناضل.

وذكر في "الطبقات" أنه كان ممن تصدى للرد على هذا الضال المضل. ولفظ هذا الزانغ

الملحد:

أيا علماء الدين ذمّي دينكم      تحير، دلوه بأوضح حجة  
إذا ما قضى ربي بكفري بزعمكم      ولم يرضه مني فما وجه حيلتي؟!  
دعائي وسد الباب عني فهل إلى      دخولي سبيل؟ بينوا لي قصتي  
قضى بضلالي ثم قال ارض بالقضا      فهل أنا راض بالذي فيه شقوتي  
فإن كنت بالمقضي يا قوم راضيا      فربي لا يرضى لشؤم بليستي

الخ الأبيات. وقد تصدى للجواب عما أورده هذا الملحد؛ هذا الإمام علاء الدين الباجي،

كما سبق. ويظهر أنه أول من رد عليه، فقال في نحو خمسة عشر بيتا، صدرها بقوله:

أيا عالماً أيدى دلانل حيرة      يروم اهتداء من أهيل فضيلة  
لقد سرنى أن كنت للحق طالبا      عسى نفحة للحق من سحب رحمة  
ثم قال:

قضى الله قدما بالضلالة والهدى      بقدرة فعال بلا حكم حكمة  
إذ العقل بل تحسینه بعض خلقه      وليس على الخلاق حكم الخليفة  
وأفعالنا من خلقه كذواتنا      وما فيهما خلق لنا بالحقيقة

الخ الأبيات، قال التاج إثرها:

(قلت) هذا الجواب هو حاصل كلام أهل السنة، وخلصته أن الواجب الرضا بالتقدير لا  
بالمقدر. وكل تقدير يرضى به، لكونه من قبل الحق. ثم المقدر ينقسم إلى ما يجب الرضى به،  
كالإيمان، وإلى ما يحرم الرضى به، ويكون الرضى به كفرا، كالكفر، إلى غير ذلك.  
[الطبقات: 232/6].

ثم ذكر التاج ما أجاب به غيره من علماء مصر والشام، لأنه كان قال إثر جواب أبيات  
ذلك الملحد، الذي قال إنه يهودي؛ بين أن ذلك غير صحيح، فقال أولا في إنشاد هذه الأبيات:



ولما ظهر السؤال الذي أظهره بعض المعتزلة، وكتب اسمه وجعله على لسان بعض أهل الذمّة. ويقال إن هذا الناظم هو ابن الثقفى، الذي ثبت عليه أقوال تدل على الزندقة، وقتل بسيف الشرع الشريف، في ولاية الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد القشيري. وكان مقصد هذا السائل الطعن على الشريعة؛ فانتدب أكبر علماء مصر والشام لجوابه نظماً؛ منهم الشيخ علاء الدين، أي كما تقدم نظمه.

وهذه الأجوبة، على تعددها، ترجع إلى أن الواجب الرضى بالتقدير لا بالمقدر، كما قاله التاج السبكي.

ومن جملة أجوبة المشاركة من أهل الشام، جواب الشيخ تقي الدين ابن تيمية الحنبلي، وهو عندي من أحسن الأجوبة، وأطولها وحسن نظمها، وأولها:

سؤالك يا هذا سؤال معاند	يخاصم رب العرش باري البرية
وهذا سؤال خاصم الملأ الأعلى	قديما به إبليس أصل البلية
وأصل ضلال الخلق من كل فرقة	هو الخوض في فعل الإلاه بعله
فإن جميع الكون أوجب فعله	مشينة رب العرش باري الخليفة
وذات إله الخلق واجبة بما	لها من صفات واجبات قديمة
فقولك لي قد شاء مثل سؤال من	يقول فلم قد كان في الأزلية
وذاك سؤال يبطل العقل وجهه	وتحريمه قد جاء في كل شرعة
وفي الكون تخصيص كثير يدل	من له نوع عقل أنه ببارادة

ثم قال:

ويكفيك نقصا أن ما قد سألته	من العذر مردود لدى كل فطرة
وهبك كفت اللوم عن كل كافر	وكل غوي خارج عن محجة
فيلزمك الإعراض عن كل ظالم	من الناس في نفس ومال وحرمة

ثم أطل في سرد الإجراءات والجنايات، والمخالفات وجزئياتها، مما لا يمكن الكف عنها، ولا بد من المواخذه بها، إلى أن قال:

أست ترى في هذه الدار من جنى	يعاقب إما بالقضا أو بشرعة
ولا عذر للجاني بتقدير خالق	كذلك في الأخرى بلا مثوية

فإن كنت ترجو أن تجاب بما عسى  
فدونك رب الخلق فاقصد ضارعا  
إلى أن قال:

وأما رضانا بالقضاء فإنما  
كسقم وفقر، ثم نل وغربة  
وأما الأفاعيل التي كرهت لنا  
وقد قال قوم من أولى العلم لا رضا  
وقال فريق نرضى بقضائه  
وقال فريق نرتضى بإضافة  
فنرضى من الوجه الذي هو خلقه

أمرنا بأن نرضى بمثل المصيبة  
وما كان من مؤذ بغير جريمة  
فلهنّ ما أتى في رضاها بطاعتي  
بفعل المعاصي والذنوب الكريهة  
ولا نرضى المقضي لأقبح خلقه  
إليه، وما فينا، فيلقى بسخطه  
ونسخطه من وجه اكتساب(\*) بحيلة

انتهى جواب ابن تيمية [الطبقات: 233/6].

ثم ذكر أجوبة أخرى لأعلام من المشاركة أفضل، منها المطنب فيها، ومنها المجيز؛  
وكل راجع لما سبق من أن الرضى المطلوبة، هو بالقضاء لا بالمقضي، والله أعلم.  
وقد شارك علماء المغرب أيضا في الرد على هذا الذمي، أو الملحد، أو المعتزلي؛  
فمنه ما نقله الإمام الونشريسي في "معياره"، عن ابن لب الأندلسي، شيخ العلامة ابن  
عاصم. ولابن لب، كما قاله في "المعيار"، جوابان: أحدهما ينيف على الثلاثين بيتا، والآخر  
هو قوله:

قضى الرب كفر الكافرين ولم يكن  
نهى خلقه عما أراد وقوعه  
فنرضى قضاء الرب حكما وإنما  
فلا ترض فعل من نهى عن شرعه  
دعا الكل تكليفا ووفق بعضهم  
فتطغى إذا لم تنتهج طرق شرعة  
إليك اختيار الكسب، والرب خالق  
وما لم يرده الله، ليس بكانن  
[268/11].

(\*) كذا وجد في نسخة الطبع، ولعله: كسب الخ. هـ من خط المؤلف بالهامش.

قلت: وهذا جواب، كجواب الأجوبة السالفة.

### [الكلام على مسألة الكسب]

وهنا ينجر بنا الكلام على مسألة الكسب التي لمحت إليه بعض هذه الأجوبة، وهو

الفصل الثالث الذي قصدنا الكلام عليه؛ فأقول:

الفصل الثالث: في أفعال العباد الاختيارية، الخ.(\*)

وليكن طالعة الفصل وفاتحته، ما قاله في ذلك الشيخ عضد الدين الإيجي، وشارحه السيد الشريف الجرجاني، في كتاب "المواقف"؛ وذلك لأن كتاب "المواقف" هو بمنزلة دائرة المعارف لفلسفة التوحيد، يعرف ذلك كل موافق في الفن أو مخالف، وهو العمدة عند المتأخرين في فن التوحيد، وهو الجهة التي يوجه إليها وجه فكرته كل راغب في توسيع اطلاعه على مباحث هذا العلم ونكته النفيسة، القديم منها والجديد، ولا سيما [والمحرر] لهذا المؤلف إمامان في هذا الفن بلا مماراة ولا ترديد. فأقول، بلفظ المتن مع الشرح، [قال] في المرصد السادس، في أفعاله تعالى، وفيه مقاصد:

(المقصد الأول)، في أن أفعال العباد الاختيارية، واقعة بقدرة الله، سبحانه وتعالى، وحدها، وليس لقدرتهم تأثير فيها، بل الله سبحانه أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختياراً. فإذا لم يكن هناك مانع، أوجد فيه فعله المقدر مقارناً لهما، فيكون فعل العبد مخلوقاً لله إبداعاً وإحداثاً، ومكسوباً للعبد. والمراد بكسبه إياه، مقارنته لقدرته وإرادته، من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده، سوى كونه محللاً له. وهذا مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري. (وقالت المعتزلة)، أي أكثرهم هي (واقعة بقدرة العبد وحدها) على سبيل الاستقلال بلا إيجاب، بل باختيار. (وقالت طائفة) هي واقعة (بالقدرتين) معاً. ثم اختلفوا، (فقال الأستاذ بمجموع القدرتين، على أن يتعلقا جميعا بالفعل) نفسه، وجوز اجتماع المؤثرين على أثر واحد. (وقال القاضي: على أن تتعلق قدرة الله بأصل الفعل وقدرة العبد) بصفته، أعني (بكونه طاعة ومعصية)، إلى غير ذلك من الأوصاف التي لا توصف بها أفعاله تعالى، (كما في لطم اليتيم، تأديبا أو إيذاء)؛ فإن ذات اللطم واقعة بقدرة الله

وتأثيره، وكونه طاعة على الأول، ومعصية على الثاني، بقدرة العبد وتأثيره. (وقالت الحكماء وإمام الحرمين): هي واقعة على سبيل الوجوب وامتناع التخلف. (بقدرة يخلقها الله تعالى في العبد)، إذا قارنت حصول الشرانط وارتفاع الموانع. (والضابط) في هذا المقام (أن المؤثر إما قدرة الله، أو قدرة العبد) على الانفراد، كمذهبي الشيخ وجمهور المعتزلة، (أو هما) معا. ذلك إما (مع اتحاد المتعلقين)، كمذهب الأستاذ منا، والنجار من المعتزلة، (أو دونه) أي دون الاتحاد، (وحينئذ فإما مع كون أحدهما)، أي إحدى القدرتين (متعلقة للأخرى) لا شبهة في أنه (ليس قدرة الله متعلقة لقدرة العبد)؛ إذ يستحيل تأثير الحادث في القديم؛ فتعين العكس، وهو أن تكون قدرة العبد صادرة عن قدرة الله تعالى، وموجبة للفعل، وهو قول الإمام والفلاسفة، (وإما بدون ذلك)، أي بدون أن تكون إحداها متعلقة للأخرى، وهو مذهب القاضي، لأن المفروض عدم اتحاد المتعلقتين. فإن قيل: جاز أن يكون عكس مذهبه، وهو أن أصل الفعل بقدرة العبد، وصفته بقدرة الله؛ قلنا: لم يقل به أحد. والمقصود ضبط المذاهب دون الاحتمالات العقلية. هـ [شرح المواقف: 145/8].

ثم صار صاحب "المواقف" يحتج لمذهب الأشعري، وهو أن الفعل الاختياري للعبد واقع بقدرة الله تعالى، لا بقدرته. ثم صار يشرح الوجوه العقلية، ويبسطها الشارح. وذكر المعارضات والأجوبة عنها بما يطول ذكره هنا.

ثم رجع إلى الاستدلالات النقلية التي تشهد للمذهبين، السني والمعتزلي، فقال: وربما احتج الخصم على كون العبد موجدًا لأفعاله (بظواهر آيات تشعر بمقصوده، وهي أنواع: الأول فيه إضافة الفعل إلى العبد، نحو "فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ" إلخ، وذكر منها سبعة. قلت: وذكر فيها الآيات التي تشعر بأن العبد موجد لأفعاله، وهي مشهورة للاستدلال بذلك.

ثم قال إن هي هذه الآيات المشعرة بأن العبد يوجد أفعاله، معارضة بالآيات الدالة أن جميع الأفعال بقضاء الله وقدره، وإيجاده وخلقها، نحو: "خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ". قلت: ومثل هذه الآيات، آيات أخرى كثيرة.

(\*) يمكن للقارئ أن يجرد هذا الفصل فيجعله مؤلفًا مستقلًا، ويسميه: "أعذب المناهل" هـ من خط المؤلف بالهامش.

ثم قال في "المواقف": (وأنت تعلم أن الظواهر إذا تعارضت لم تقبل شهادتها)، خصوصا في المسائل اليقينية، (ووجب الرجوع إلى غيرها) من الدلائل العقلية القطعية، وقد مر منها ما فيه كفاية لإثبات مذهبنا. هـ المتن مع الشرح. [158/8].

ولكن سيأتي بعد هذا البحث في هذا الإطلاق، لأن مسألة القضاء والقدر، ويتبعها أفعال العباد، من المسائل التي لم يتكلم فيها الصدر الأول، ولم يأت شرحها عنهم أصلا.

### [لم يتكلم النبي، صلى الله عليه وسلم، ولا الصحابة، على هذه الأبحاث الفلسفية والعقلية]

أما الوارد عنهم، فهو ما ورد عن النبي، صلى الله عليه وسلم، من وجوب الإيمان بذلك، خيرا كان أو شرا. وقد تقدم الحديث في أول مبحث القضاء والقدر. والتابعون من الأئمة الكبار، [كانوا] يرون أن كل علم لم يأت عن أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فهو غير مقبول. وما حدثت هذه الأبحاث العقلية، وابتداع الكلام في التوحيد بالقواعد المنطقية، إلا بعد حدوث الملل والنحل البدعية، التي فرقت هذه الأمة إلى إحدى وسبعين فرقة، كما أخبر بذلك النبي الكريم. وسيأتي لنا ما قاله في ذلك أعلام الأمة.

### [كلام الحكيم ابن رشد في مسألة الكسب]

ومن المناسب هنا أن نذكر ما ذكره الحفيد ابن رشد في "فلسفته" في مسألة الكسب، لأن مضمونه، رد مذهب الأشعري، [لما] فيه من التوسط بين الجبر، وبين القول بأن العبد يخلق أفعاله، أي يكتسبها بنفسه، وعلى ذلك يتوجه العقاب والثواب؛ بعد أن قدم ذلك بمقدمة في الكلام على القضاء والقدر، فقال:

وهذه المسألة من أعوص المسائل الشرعية، وذلك أنه إذا تأملت دلائل السمع في ذلك، وجدتها متعارضة، وكذلك حجج العقول.

أما تعارض أدلة السمع في ذلك، فموجودة في الكتاب والسنة. أما في الكتاب، فتلقى آيات كثيرة تدل بعمومها على أن كل شيء بقدر، وأن الإنسان مجبور على أفعاله. وتلقى فيه آيات كثيرة تدل على أن للإنسان اكتسابا بفعله، وأنه ليس مجبورا على أفعاله. [فلسفة ابن رشد: 1104].

ثم صار ابن رشد يذكر تلك الآيات التي تشهد لما بينَ، وكذا الأحاديث. ثم قال:  
ولذلك افترق المسلمون في هذا المعنى إلى فرقتين:  
فرقة اعتقدت أن اكتساب الإنسان هو سبب المعصية والحسنة، وأن لمكان هذا، ترتب  
عليه العقاب والثواب، وهم المعتزلة.  
وفرقة اعتقدت نقيض هذا، وهو أن الإنسان مجبور على أفعاله ومقهور، وهم  
الجبرية.

وأما الأشعرية، فإنهم راموا أن يأتوا بقول وسط بين القولين؛ فقالوا: إن للإنسان  
كسبا، وإن المكتسب به والكسب، مخلوقان لله تعالى. قال:  
وهذا لا معنى له؛ فإذا كان الاكتساب والمكتسب مخلوقين لله سبحانه، فالعبد ولا بد  
مجبور على اكتسابه: فهذا هو أحد أسباب الاختلاف في هذه المسألة.  
وللاختلاف كما قلنا سبب آخر سوى السمع، وهو تعارض الأدلة العقلية في هذه  
المسألة. [ص:105].

ثم صار يفسر الأسباب العقلية المتعارضة: فإن قيل: فإذا كان الأمر هكذا، فكيف يجمع  
بين هذا التعارض الذي يوجد في المسموع نفسه، وفي المعقول نفسه؟ قلنا:  
الظاهر من مقصد الشرع، ليس هو تفريق هذين الاعتقادين، وإنما قصده الجمع  
بينهما على التوسط، الذي هو الحق في هذه المسألة. وذلك أنه يظهر أن الله، تبارك  
وتعالى، قد خلق لنا قوى نقدر بها أن نكتسب أشياء هي أصداد. لكن لما كان الاكتساب لتلك  
الأشياء، ليس يتم لنا إلا بمواتاة الأسباب، التي سخرها الله لنا من خارج، وزوال العوائق  
عنها، كانت الأفعال المنسوبة إلينا تتم بالأمرين جميعا.

وإذا كان كذلك؛ فالأفعال المنسوبة إلينا أيضا، يتم فعلها بإرادتنا، وموافقة الأفعال التي  
من خارج لها، وهي المعبر عنها بقدرة الله. وهذه الأسباب التي سخرها الله من خارج،  
ليست هي متممة للأفعال التي نروم فعلها، أو عانقة عنها فقط، بل وهي السبب في أن نريد  
أحد المتقابلين، فإن الإرادة إنما هي شوق يحدث لنا عن تخيل ما، أو تصديق بشيء. وهذا  
التصديق ليس هو لاختيارنا، بل هو شيء يعرض لنا عن الأمور التي من خارج. ثم  
أتى بمثال لذلك. [ص:107].

فتأمل هذا الذي قاله الحكيم ابن رشد، وجعله الظاهر في الجمع بين الأدلة المتعارضة سمعا وعقلا.

### [تحقيق العلامة التفتازاني في مسألة الكسب]

وأحسن من هذا عندي، ما لخصه فارس العلوم العقلية، والمبرز في ميدانها، سعد الدين التفتازاني الشهير، في "شرح العقائد النسفية"، بعد كلام في مسألة خلق الأفعال، التي خاض في تيار مشاكلها أعظم الرجال، حتى كادوا أن يعجزوا عن حلها بكل حال؛ ولهذا تعددت في ذلك الأقوال، واتسع في الخلاف بينهم المجال، كما تقدم بعض ذلك؛ وهو قوله، بعد كلام في المسألة، وانجذب إلى وجه مقالة الأشعرية، جمعا بين الأدلة المتعارضة، سمعا وعقلا، بالكسب الذي أنكروه عليهم، حتى عدوه من المعجم المبهم، الذي لا يفهم، وقالوا أدق من كسب الأشعري، حتى قال بعض من عاب الكلام: محالات الكلام ثلاثة: طفرة النظام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري، إذ يقول: قدرة ولا أثر لها، وذلك عين العجز. كما سيأتي الكلام على هذا.

وعن هذا أجاب الإمام السعد، إذ قال، بعد كلام في الموضوع، وإيراد إشكالات في القول بالاختيار:

"فإن قيل: لا معنى لكون العبد فاعلا بالاختيار، إلا كونه موجدا لأفعاله بالقصد والإرادة. وقد سبق أن الله تعالى مستقل بخلق الأفعال وإيجادها. ومعلوم أن المقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين مستقلتين؛ قلنا: لا كلام في قوة هذا الكلام ومئاته، إلا أنه لما ثبت بالبرهان، أن الخالق هو الله تعالى، وبالضرورة أن لقدرة العبد وإرادته مدخلا في بعض الأفعال، كحركة البطش، دون البعض، كحركة الارتعاش، احتجنا في التفصي عن هذا المضيق، إلى القول بأن الله تعالى خالق كل شيء، والعبد كاسب. وتحقيقه أن صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب، وإيجاد الله تعالى الفعل عقب ذلك خلق. والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين، لكن بجهتين مختلفتين؛ فالفعل مقدور الله بجهة الإيجاد، ومقدور العبد بجهة الكسب. وهذا القدر من المعنى ضروري، وإن لم نقدر على مزيد من ذلك في تلخيص العبارة المفصحة عن تحقيق كون فعل العبد بخلق الله تعالى وإيجاده، مع ما فيه للعبد من

القدرة والاختيار. ولهم في الفرق بينهما عبارات، مثل أن الكسب ما وقع بألة، والخلق لا بألة، والكسب مقدور وقع في محلّ قدرته، والخلق مقدور وقع لا في محلّ قدرته، والكسب لا يصح انفراد القادر به، والخلق يصح انفراده. فإن قيل: فقد أثبتتم ما نسبتم إلى المعتزلة من إثبات الشركة؛ قلنا: الشركة أن يجتمع اثنان على شيء واحد، وينفرد كل منهما بما هو له دون الآخر، كشركاء القرية والمحلة. وكما إذا جعل العبد خالقا لأفعاله، والصانع خالقا لسائر الأعراض والأجسام، بخلاف ما إذا أضيف أمر إلى شينين بجهتين مختلفتين، كأرض تكون ملكا لله تعالى بجهة الخلق، وللعباد بجهة ثبوت التصرف، وكفعل العبد ينسب إلى الله تعالى بجهة الخلق وإلى العبد بجهة الكسب". هـ [شرح العقائد: 101].

قلت: وهذا الذي حرره شارح "العقائد"، مفهوم في الجملة. ولكن أوردوا عليه إشكالات. انظر ذلك في "الشرح"، وما في ذلك من الأجوبة، وكذلك في "حواشي" الشرح.

### [كلام الإمام الغزالي في الكسب حسن جدا، ومفهوم غاية]

ثم إنني بعد أن اطلعت على كلام المحقق السعد، الذي قدمناه، وهو حسن جدا، إذ إليه يرجع كلام غالب أهل السنة؛ نعم. لما اطلعت على ما حرره شارح "الإحياء" في المسألة، وذكر في ذلك مذاهب أهل السنة، التي فيها من حاذى به المعتزلة وقاربهم، ومنهم من قارب الجبر واقترب من أهله؛ تعين أن أنقله بلفظه، تكميلا لهذا المبحث العويص، فأقول:

لما تكلم حجة الإسلام في الركن الثالث على أفعال العباد، وتعرض في الأصل الثاني لمسألة الكسب، إذ قال:

الأصل الثاني: أن انفراد الله سبحانه باختراع حركات العباد، لا يخرجها عن كونها مقدورة للعباد على سبيل الاكتساب. بل الله تعالى خلق القدرة والمقدور جميعا، وخلق الاختيار والمختار جميعا. فأما القدرة، فوصف للعبد، وخلق للرب سبحانه، وليست بكسب له. وأما الحركة، فخلق للرب تعالى، ووصف للعبد وكسب له، فإنها خلقت مقدورة بقدرة هي وصفه، وكانت للحركة نسبة إلى صفة أخرى تسمى قدرة، فتسمى باعتبار تلك النسبة كسبا. وكيف تكون جبرا محضا وهو بالضرورة يدرك التفرقة بين الحركة المقدورة



والردة الضرورية؟ أو كيف يكون خلقا للعبد، وهو لا يحيط علما بتفاصيل أجزاء الحركات المكتسبة وأعدادها؟ وإذا بطل الطرفان، لم يبق إلا الاقتصاد في الاعتقاد، وهو أنها مقدورة بقدرة الله تعالى اختراعا، وبقدرة العبد على وجه آخر من التعلق، يعبر عنه بالاكتساب. هـ [الإحياء: 83/1].

قلت: فرد حجة الإسلام، في هذه الجملة، على المذهبين الاعتزالي والجبري، وأيد بذلك المذهب الأشعري، الذي هو القول بالكسب. فكتب الشيخ مرتضى في "الشرح" على هذه الجملة، فقال:

اعلم أن هذا الأصل معقود على بيان كسب العبد. وقد ضرب به المثل حتى قالوا: أدق من كسب الأشعري. وقد قال بعض من عاب الكلام، كما نقله ابن القيم وغيره: محالات الكلام ثلاثة: طفرة النظام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري؛ أي يقول: قدرة ولا أثر لها، وذلك عين العجز. قال الشيخ مرتضى:

"وإن كان هذا الكلام وأمثاله من سوء التعبير، حيث عد معتقد أهل السنة والجماعة مع محالات المعتزلة. ومذهب أهل الحق: لا جبر ولا اعتزال، كما يشير إليه المصنف. وقد اضطرب المحققون في تحرير الوسطة التي عسر التعبير عنها، والحنفية يسمونها الاختيار. والصحيح أن الاختيار والكسب عبارتان عن معبر واحد. ولكن الأشعري أثر لفظ الكسب، لكونه منطوق القرآن. والماتريدي أثر لفظ الاختيار، لما فيه من إشعار قدرة العبد، كما تقدم. والفرق بين الكسب والخلق، أن الكسب أمر لا يستقل به الكاسب، والخلق أمر يستقل به الخالق. وقيل: ما وقع بآلة، فهو كسب، وما وقع لا بآلة، فهو خلق. ثم ما أوجده الله سبحانه، من غير افتتران قدرة العبد وإرادته، يكون صفة له، ولا يكون فعلا له. وما أوجده مقارنا لإيجاد قدرته واختياره، فيوصف بكونه صفة وفعلا وكسبا".

"فالجبرية أنكروا أن يكون للعبد قدرة البتة. والمثبتون لهذا المعنى الذي سموه قدرة، مختلف فيه؛ فقال الأشعري: إنها تتعلق ولا تؤثر. فإن الفعل واقع عنده بمحض قدرة الله تعالى، ولا يتصور وقوع مقدور بين قادرين؛ فألت التفرقة عنده بين الحركتين إلى أن إحداهما واقعة على وفق قصده واختياره، والأخرى غير واقعة كذلك، وإلى اعتقاد تيسير بعض الأفعال عادة، فسمى أحد القسمين مقدورا، فهو متعلق التكليف. والثاني غير مقدور.

والتكليف بمثله يكون من تكليف المحال، وهو يقول بجوازه، وتردد النقل عنه في وقوعه. وإلى هذا القول مال أهل الحديث والصوفية، ويقولون: إن للعبد قدرة تتعلق بالفعل، يخلقها الله عند خلق الفعل من غير تأثير لها فيه، وإنما التأثير للباري، جل وعز. ويعرف هذا بالجبر المتوسط، واختاره إمام الحرمين في "الإرشاد". [شرح الإحياء: 166/2].

قلت: وعلى هذا قول من قال:

مذهبنا أن لنا قدرة      حادثة لسنا بها نقدرُ  
وربنا سوغ إطلاقها      في قوله من قبل أن تقدروا

ومن تمام ما تقدم نقله عن الشيخ مرتضى، أنه ذكر بعض أهل الآراء، الذي ذهب إلى القول بتأثير القدرة الحادثة، وتفسير ذلك التأثير؛ وكل ذلك مذكور باختصار في شروح "المرشد المعين"، وأوعبهم لذلك الشيخ الطيب ابن كيران، إذ حصل في المسألة أقوالاً خمسة.

وكنتُ استدركتُ عليه قولاً سادساً، علقتُه على "شرحه" في الهامش، بقولي: الحق أن المذاهب ستة، وضبطها الخيالي في "حاشية العقائد النسفية"؛ فليراجع هـ. وبالجملة؛ فهذه المسألة اضطربت فيها الآراء والأنظار، وأشعرت كلها، عند إتعاب الفكر في تعقلها بعقولنا القاصرة، [وإرجاعها] إلى حدها الذي حدده لها خالق الأرض والسماء، وإسناد العلم فيها إليه؛ لأن الإمعان في ذلك، يوقع في الحيرة وعدم الاطلاع على أسرار الحي القيوم، التي أخفاها هنالك.

[تفويض العلم إلى الله في مثل هذا،  
والرجوع إلى قوله سبحانه:  
(آيَاتٍ مُّحْكَمَاتٍ هُنَّ أَمْ الْكِتَابِ) الخ (الآيات)]

ولهذا كان الخوض في أمثال هذه المسائل، من التسوّر على ما لا سبيل إلى اطلاع على الحقيقة فيه، إذ هو مضاف إلى المتشابه الذي لا يعلم حقيقته إلا الله تعالى، وهو سر القضاء الذي أمرنا بعدم الخوض فيه. ولو كان من الواجب الاطلاع عليه، لجاء به النص الواضح، والبيان الصحيح الراجح. وقرأ هنا: (آيَاتٍ مُّحْكَمَاتٍ هُنَّ أَمْ الْكِتَابِ وَأَخْرَ مُشَابِهَاتٍ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ،

وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ، وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا [آية] [آل عمران:7]. فإنا نؤمن بقوله تعالى: (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ)، وقوله: (خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ)، وقوله تعالى: (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ)، [الزلزلة:7-8]، وقوله: (مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا)، (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ)، إلى غير ذلك من الآيات.

فمن علمها وفهم، ووفق للحق فيها وألهم؛ فليحمد الله. وإلا فوض علمها إلى منزلها، والمطلع على خفيها وسرها.

وعلى هذا المنهج جرى العلماء المرشدون، والأئمة العارفون، الذين لا تشغلهم تلك الأبحاث الدقيقة، وتملاً أوقاتهم بقبل وقال، والتسور على محاولة الاطلاع على الحقيقة، وجريهم على مذاهب أهل الفلسفة، التي الخوض فيها خروج عن أصول الشريعة، بل هي من السفه.

### [توحيد الشيخ ابن أبي زيد في "رسالته" هو الذي ينبغي أن يقرر للعامة]

وذلك كالشيخ النوراني، ابن أبي زيد القيرواني؛ فإنه جرى في عقائد "الرسالة" على التوحيد القرآني، الجامع لأوضح المعاني، فقال ما لفظه:  
"والإيمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، وكل ذلك قد قدره الله ربنا، ومقادير الأمور بيده، ومصدرها عن قضائه. علم كل شيء قبل كونه، فجرى على قدره. لا يكون من عباده قول ولا عمل، إلا وقد قضاه وسبق علمه به. (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)، يضل من يشاء، فيخذله بعدله، ويهدي من يشاء، فيوفقه بفضله؛ فكل ميسر بتيسيره إلى ما سبق من علمه وقدره، من شقي أو سعيد. تعالى أن يكون في ملكه ما لا يريد، أو يكون لأحد عنه غنى، أو يكون خالق لشيء إلا هو رب العباد ورب أعمالهم، والمقدر لحركاتهم وآجالهم". هـ [ص10].

قلت: وهذا القدر كاف في الاعتقاد، المقرب لرب العباد. ومثل هذا ينبغي أن يقرر في التوحيد للعوام، بل ما بعد هذا المقام إلا ما يشوش الأفكار، وتعجز عن إدراكه الأفهام. ولذا

أطال من أطال في حوض علم الكلام، من رام الوقوف في هذه المسألة على الحقيقة؛ فكان مآله إلى العجز والوقوف دون حصول المرام. وقد أقر بذلك فحول هذا الشأن، وأكابرهم من نبلاء العلماء الأعيان، قال رئيسهم في الفن وإمامهم، والذي كان بيده رايتهم وأعلامهم، فخر الدين الرازي:

نهاية إقدام العقول عقال وأكثر سعي العالمين ضلال  
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا  
وهو أيضا من قبيل قول العارف البرعي في قصيدة له في الجانب الرباني:  
معان عقلنّ العقلَ والعقلُ ذاهلٌ وإقباله في برزخ البحث إديارُ

### [ما قاله أهل العصر الحاضر في مسألة الكسب، والرد على بعضهم]

ثم بعد هذا لا بد من تذييل هذا المقام، بمقالات ما قاله أهل العصر الحاضر، ممن ادعى الاطلاع، ورام كشف وجه الحقيقة فيها ورفع القناع. وذلك أن في عصرنا هذا نبغت نوايغ، يظنون أنهم لبسوا من المعارف حلا سوايغ، أربوا بها على أكابر الأعلام، الذين بذلوا مجهودهم في هذا المقام، وألما في ذلك بما تقتضيه النصوص وتستحليه الأفهام، وعدادوا في ذلك الأقوال، مما بلغوا فيها بحسب مداركهم ومعارفهم منتهى الآمال. ولكن كشفت هذه الدعاوي أنهم إنما التقطوا ما زعموا أنهم ابتدعوه، وبثاقب أفكارهم استخرجوه. ثم منهم من حاذى ما قرره علماء أهل السنة في مصنفاتهم، وأوردوه من الاحتمالات فيها، في مقالاتهم. وأنت إذا تأملت ذلك، ألفيته نقطة من بحر الجهابذة السالكين في البحث والإدراك أوسع المسالك.

### [ما ذهب إليه الشيخ محمد عبده في مسألة الكسب]

ومنهم من أراد الاستقلال، ورأى ما قرره هؤلاء الأئمة من قبيل الإجحاف والإقلال، أو من الخطب البين ومن سقط المقال؛ فمنهم الشيخ عبده، صاحب "رسالة التوحيد"، فإنه في جل مخالفته، ينحو إلى نحو مذهب المعتزلة. ومن جملة ما قال في مسألة الكسب، أن قرر

أولا أن العبد مستقل بإدراك أعماله الاختيارية، بعد أن صدر هذا بمقدمة بالدليل على ما أرادته، فقال:

"(أفعال العباد): كما يشهد سليم العقل والحواس من نفسه أنه موجود، ولا يحتاج في ذلك إلى دليل يهديه ولا معلم يرشده، كذلك يشهد أنه مدرك لأعماله الاختيارية، يزن نتائجها بعقله، ويقدرها بإرادته، ثم يصدرها بقدرة ما فيه. ويعد إنكار شيء من ذلك مساويا لإنكار وجوده في مجافاته لبداهة العقل". ثم قال:

"ومع ذلك، فقد يريد إرضاء خليل فيفضيه، وقد يطلب كسب رزق فيفوته. وربما سعى إلى منجاة، فسقط في مهلكة، فيعود باللائمة على نفسه، إن كان لم يحكم النظر في تقدير قطعه، ويتخذ من خيبته أول مرة مرشدا له في الأخرى، فيعاود العمل من طريق أقوم، بوسائل أحكم، ويتخذ غيظه على من حال بينه وبين ما يشتهي، إن كان سبب الإخفاق في المعنى، منازعة منافس له في مطلبه، لوجدانه من نفسه أنه الفاعل في حرمانه. فينبري لمناضلته، وتارة يتجه إلى أمر أسمى من ذلك، إن لم يكن لتقصيره أو لمنافسة غيره دخل فيما لقي من مصير عمله؛ كأن هبت ريح فأغرقت بضاعته، أو نزلت صاعقة فأحرقت ماشيته، أو علق أمله بمعين فمات، أو بذى منصب فعزل. يتجه من ذلك إلى أن في الكون قوة أسمى من أن تحيط بها قدرته، وأن وراء تدبيره سلطانا لا تصل إليه سلطته. فإن كان قد هداه البرهان وتقديم الدليل، إلى أن حوادث الكون بأسره مستندة إلى واجب وجود واحد يصرفه على مقتضى علمه وإرادته، خشع وخضع، ورد الأمر إليه فيما لقي. ولكن مع ذلك لا ينسى نصيبه فيما بقي. فالمؤمن، كما يشهد بالدليل وبالعيان، أن مكون قدرة مكون الكائنات، أسمى من قوى الممكنات، يشهد بالبداهة أنه في أعماله الاختيارية، عقلية كانت أو جسمانية، قائم بتصريف ما وهب الله له من المدارك والقوى فيما خلقت لأجله. وقد عرف القوم شكر الله على نعمه، فقالوا: هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله. على هذا قامت الشرائع، وبه استقامت التكاليف. ومن أنكر شيئا منه، فقد أنكر مكان الإيمان من نفسه، وهو عقله الذي شرفه الله بالخطاب في أوامره ونوحيه. [قال]:

"أما البحث فيما وراء ذلك، من التوفيق بين ما قام عليه الدليل من إحاطة علم الله وإرادته، وبين ما تشهد به البداية من عمل المختار، فيما وقع عليه الاختيار، فهو من طلب

سر القدر الذي نهينا عن الخوض فيه، واشتغال بما لا تكاد تصل العقول إليه. وقد خاض فيه الغالون من كل ملة، خصوصاً من المسيحيين والمسلمين. ثم لم يزلوا بعد طول الجدل وقوفاً حيث ابتدأوا. وغاية ما فعلوا، أن فرقوا وشتتوا، فمنهم القائل بسلطة العبد على جميع أفعاله، واستقلاله المطلق، وهو غرور ظاهر. ومنهم من قال بالجبر وصرح به، ومنهم من قال به وتبرأ من اسمه. وهو هدم للشريعة، ومحو للتكاليف، وإبطال لحكم العقل البديهي، وهو عماد الإيمان". قال:

"ودعوى أن الاعتقاد بكسب العبد لأفعاله يؤدي إلى الإشراك بالله، وهو الظلم العظيم، دعوى من لم يلتفت إلى معنى الإشراك على ما جاء به الكتاب والسنة". ثم قال، بعد تقرير ما هو الشرك الحقيقي:

"هذا هو الشرك الذي كان عليه الوثنيون ومن ماثلهم، فجاءت الشريعة الإسلامية بمحوه، ورد الأمر فيما فوق القدرة البشرية والأسباب الكونية إلى الله وحده، وتقرير أمرين هما ركنا السعادة وقوام الأعمال البشرية. الأول: أن العبد يكسب بإرادته وقدرته ما هو وسيلة لسعادته. والثاني: أن قدرة الله هي مرجع لجميع الكائنات، وأن من آثارها ما يحول بين العبد وبين إنفاذ ما يريده، وأن لا شيء سوى الله يمكن له أن يمد العبد بالمعونة فيما لم يبلغه كسبه. جاءت الشريعة لتقرير ذلك، وتحريم أن يستعين العبد بأحد غير خالقه في توفيقه إلى إتمام عمله، بعد إحكام البصيرة فيه، وتكليفه بأن يرفع همته إلى استمداد العون منه وحده، بعد أن يكون قد أفرغ ما عنده من الجهد في تصحيح الفكر وإجادة العمل. ولا يسمح العقل ولا الدين لأحد أن يذهب إلى غير ذلك". [ص:59].

ثم استند في هذا الفكر الذي أبداه وبسطه [إلى سلف الأمة]. ولكن كان أولاً يرمي فيه إلى الاعتزال. ثم كاد أن يفصح بما عليه الأشاعرة، بعد تصريحه بأن مذهبهم مذهب أهل الجبر، مع التبري منه، مع أن مآل كلامه، لمن تأمله، هو عين ما قررته الأشاعرة، لكن مع احتراص. ولهذا أرضاهم، وزعم أن مذهبهم هو مذهب أحد أركان أهل السنة، وحامل لواء العقيدة الأشعرية، فقال:

"وهذا الذي قررناه، قد اهتدى إليه سلف الأمة، فقاموا من الأعمال بما عجبت له الأمم، وعول عليه من متأخري أهل النظر، إمام الحرمين الجويني، رحمه الله، وإن أنكر عليه بعض من لم يفهمه". [ص62].

### [مذهب إمام الحرمين في المسألة، وما قيل فيه]

قلت: أما ما نسبته لإمام الحرمين، فقد تقدم لنا نقله عن "المواقف"، ونص ما كنا نقلناه عنه صدر هذه المسألة، إذ قال، يعطفه على مقال الحكماء، ما لفظه: وقالت الحكماء وإمام الحرمين: هي واقعة على سبيل الوجوب وامتناع التخلف، بقدرة يخلقها الله تعالى في العبد، إذا قارنت حصول الشرائط، وارتفاع الموانع. هـ المتن مع الشرح. فكتب على ذلك المحشي: قوله: وقالت الحكماء الخ، قال شارح "المقاصد": هذا النقل عن الإمام، وإن اشتهر في الكتب، إلا أنه خلاف ما صرح به في "الإرشاد" وغيره. هـ.

وعلى هذا فليس قول إمام الحرمين هذا مما اكتشفه الشيخ عبده، ولا مما هو متفق عليه عند أهل الشأن. بل هي مقالة أنكره عليها كثير من المشايخ، وقضوا ببطلانها، والتشنيع على إمام الحرمين، أو من نسبها إليه، وأنكروا وجودها في كتبه. بل اختار إمام الحرمين مذهب الأشعري؛ ففي "شرح الإحياء"، للشيخ مرتضى الزبيدي:

وإلى هذا القول مال أهل الحديث والصوفية، أي ما أفاده معنى مذهب الأشعري من عدم تأثير قدرة العبد. قال: ويقولون: إن للعبد قدرة تتعلق بالفعل، يخلقها الله عند خلق الفعل، من غير تأثير لها فيه، وإنما التأثير للباري، جل وعز. ويعرف هذا بالجبر المتوسط. واختاره إمام الحرمين في "الإرشاد". هـ [166/2].

قلت: وعليه التعويل من المتأخرين، وفي مقدمتهم الشيخ السنوسي. وسلمه الشيخ الطيب ابن كيران. قال الشيخ مرتضى، بعد ذلك: ومنهم من قال إنها تؤثر، واختلفوا في وجه التأثير.

ثم ذكر الشيخ مرتضى القول الثاني لإمام الحرمين، فقال:

ولإمام الحرمين مذهب يزيد على المذهبين جميعا - أي ما ذكره من مذهب الأشعري ومن وافقه، ومذهب الباقلاني من اختيار الشهرستاني له، وذهاب أبي إسحاق الإسفرايني إليه - قال:

ويدنو كل الدنوّ من الاعتزال، وليس هو هو، فإنه قال في "الرسالة النظامية"، وهي آخر مؤلفاته: إن القدرة الحادثة تؤثر في أصل إيجاد الفعل كما قاله المعتزلة، إلا أنه قال: إن العبد إنما يوقعه على أقدار قدرها الله تعالى. وقال: إن هذا المذهب هو الجامع لمحاسن المذاهب؛ فإن القدرة إذا لم تؤثر من وجه البتة، لم يحسن التكليف، ولا تخصيص فعل بثواب ولا عقاب، كما ذهب إليه المعتزلة. وفي إثبات ذلك ما يدل لهذا، وحيث قال: إن العبد لا يوقع إلا ما قدره الله إلخ، لم يلزمه ما لزمه المعتزلة من مخالفة الإجماع، وهو: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. وقد مال إلى هذا المصنف. هـ [شرح الإحياء: 2/166].

قلت: وقد ظهر من هذا أنه رجع إلى ما قرأ منه، وآل الأمر أن الله خالق كل شيء، وأنه خلق الخلق وأفعالهم. وسيأتي لهذا مزيد بيان.

هذا، ومما نتم به مقالة إمام الحرمين، التي جعلها الشيخ عبده كأنها من مبتكراته، مع أنها مسألة سارت بذكرها الركبان، وتداولها بالرد والقبول فرسان هذا الميدان؛ فإن الإمام الشهرستاني، في كتابه "الملل والنحل"، ذكر قولة إمام الحرمين، وما أخذها، وفصلها تفصيلا حسنا، وبين أن أصل هذه المقالة أخذه إمام الحرمين من الحكماء الخارجين عن ملة الإسلام. ثم كرّ عليها بالإبطال، كما سيأتي. ومنه يظهر أن الشيخ عبده حاذى كلام الجويني، المأخوذ عن حكماء اليونان، حذو الحذوة بالحذوة، فقال:

"ثم إن إمام الحرمين، أبا المعالي الجويني، قدس الله روحه، تخطى عن هذا البيان قليلا. قال: أما نفي القدرة والاستطاعة، فما يباه العقل والحس. وأما إثبات قدرة لا أثر لها بوجه، فهي كنفي القدرة أصلا. وأما إثبات تأثير في حالة لا تعقل، كنفي التأثير، خصوصا والأحوال على أصلهم لا توصف بالوجود والعدم؛ فلا بد إذن من نسبة فعل العبد إلى قدرته حقيقة، لا على وجه الإحداث والخلق، فإن الخلق يشعر باستقلال إيجاده من عدم، والإنسان كما يحس من نفسه الاقتدار، يحس من نفسه أيضا عدم الاستقلال. فالفعل يستند وجودا إلى القدرة، والقدرة تستند وجودا إلى سبب آخر؛ تكون نسبة القدرة إلى ذلك السبب،



كنسبة الفعل إلى القدرة. وكذلك يستند سبب إلى سبب، حتى ينتهي إلى مسبب الأسباب؛ فهو الخالق للأسباب ومسبباتها، المستغني على الإطلاق؛ فإن كل سبب مستغن من وجه، محتاج من وجه. والباري تعالى، هو الغني المطلق الذي لا حاجة له ولا فقر. وهذا الرأي إنما أخذته من الحكماء الإلهيين، وأبرزه في معرض الكلام. وليس يختص نسبة السبب إلى المسبب على أصلهم بالفعل والقدرة، بل كل ما يوجد من الحوادث فذلك حكمه؛ وحينئذ يلزم القول بالطبع، وتأثير الأجسام في الأجسام إيجاباً، وتأثير الطبايع في الطبايع إحدائاً، وليس ذلك مذهب الإسلاميين. هـ [الملل: 103/1].

ثم بعد هذا الرد على ما أفاده مذهب أبي المعالي، أعقبه بجملة استدلالات عقلية مفادها أنها من كلام أبي المعالي، إلى أن قال:

فإذن لا يوجد على الحقيقة إلا واجب الوجود بذاته، وما سواه من الأسباب معدت لقبول الوجود، لا محدثات لحقيقة الوجود. قال الشهرستاني: ولهذا شرح سنذكره؛ فمن العجب أن مأخذ كلام الإمام أبي المعالي، إذا كان بهذه المثابة، فكيف يمكن إضافة الفعل إلى الأسباب حقيقة. هـ [الملل: 105/1].

ومن كلام هذا الإمام، المطلع على المقالات الكلامية، والمذاهب الإسلامية وغيرها، على اختلافها وانتلافها، وهو مؤلف "الملل والنحل"، المطلع الشهرستاني، [يتضح أن] هذا المذهب الذي كان انفرد به أبو المعالي، بل صار به مرمى سهام اعتراضات أجلة شيوخ الأشاعرة السنيين، أنه يضطرب في الإفادة، كما سمعت كلامه بلفظه.

[الرجوع إلى كلام الشيخ عبده،  
وغبظته بمذهب أبي المعالي المأخوذ  
عن الحكماء الأجانب]

قلت: وما ذكره الشهرستاني من أن مأخذ أبي المعالي هذا المذهب، الذي هو غير المذهب المشهور عنه في "الإرشاد"، و[الذي] تقبله الجمهور بقبول حسن، وأن مأخذه عن الحكماء الخارجين عن دين الإسلام، و[الذي] بين أن مفاده القول بالطبع الذي نكره أهل الإسلام؛ زاد الشيخ عبده المصري، غبطة في هذا المذهب، وذكر أنه مما اهتدى إليه سلف الأمة، وعول عليه من المتأخرين امام الحرمين، وذكر أن هذه الفكرة عجت منها

الأمم، يعني الأمم الأجانب منهم، جريا على تقديس بعض أفكارهم التي توافق أفكار أهل الإسلام.

وهذا أمر معهود من الشيخ عبده، ومن نحا نحوه، إذ ربما ألغوا بعض مذاهب أهل الإسلام، ليرضوا بها الأجانب الذين أقرّفوا مخالطتهم وإرضاءهم في إنكارهم بعض أحكام أو عادات إسلامية، قررتها الشريعة الإسلامية التي مستندها الكتاب والسنة، حتى أدى بهم الحال إلى إنكار بعض الأحاديث الصحيحة في الكتب التي أجمع على قبولها وصحتها أهل الإسلام.

### [ميل أهل هذا العصر إلى تحكيم آراء سياسية ومظاهر أجنبية في أمور الشريعة]

ويُحكّمون في ذلك آراء سياسية، أو قواعد طبية، وقوانين [غير] شرعية، حتى سمعنا من ذلك بأذناننا، وقرأناه في مجلاتهم وكتبهم، أن هذه الشريعة لا توافق هذا العصر، الذي هو عصر الطائرات والصواريخ، بل تلك الشريعة إنما توافق عصر الجمل والحمار، والرماح والسهام. بل سمعت من بعض من يدعي الاطلاع والتفوق في السياسة، لما كنت أجاربه في مسألة إلغاء أهل العصر كتاب الله العزيز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ أجنبي، وكأنه يميل إلى ذلك، أن القرآن كان يليق بعصر الأعراب الأجلاف، أو قال: عصر الجهالة والجمود، أو نحو هذا الكلام. ولكني أعرضت عن كلامه هذا ولم أساجله، واتبعت قوله تعالى: (وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ) [الأنعام: 68].

قلت: وهذه جملة استطرادية، تنبئها لما اعتَرَ به أهل عصرنا الذين يدعون الإسلام، ولا يعرفون أصوله ولا فروعه. ثم هم، لفراغ أفئدتهم من عقائده الصحيحة، تغرهم المظاهر الأجنبية، ويميلون إليها ميلا عاما في سائر شعائرهم الدينية، وعواندهم الدنيوية، من مآكلهم ومشاربهم، وزيهم وملابسهم، حتى في لباس القبعات، التي تسمى عند العامة بالبرانيط؛ مع أن الفقهاء حكموا بأن تقليدهم في ذلك، إن كان على وجه الاستحسان، فهو ردة وكفر. وانظر ما ورد، مما ذكرناه في غير موضع في كتابنا: "إن العرب بخير ما

حافظت على زيها"، وإن "العمائم تيجان العرب"، إلى غير ذلك. ولكن، (مَنْ يُضِلَّ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ)<sup>(\*)</sup>.

### [القول الذي اعتمده الشيخ عبده، هو قول شهير في الكتب الإسلامية]

ثم هنا نرجع إلى القول الذي اعتمده الشيخ عبده، وهو قول أبي المعالي، الإمام المشهور، إمام الحرمين، وأنكره أجلة من العلماء السنيين الأشعريين. ولهذا نقل أحد أسيخ علمانا الفاسيين، من المتأخرين، وهو الشيخ الطيب ابن كيران، عن عمدة أهل المغرب في عقائد أهل السنة، وإمامهم المقتدى به، و[هم] المقدمون لمؤلفاته في ذلك، [التي هي] مدرسة دراستهم وأبنانهم؛ وهو الإمام الناسك، الشيخ السنوسي التلمساني، فإنه قال، بعد تقرير مذهب أهل الحق والجماعة من الأشاعرة، الذي لا يرون في المغرب الأقصى غير طريقتهم، ما لفظه:

ونقل عن إمام الحرمين أن قدرة العبد تؤثر، لكن لا استقلالاً، بل على أقدار قدرها الباري، وعن القاضي الباقلاني، والأستاذ، أن قدرة الله تؤثر في إيجاد فعل العبد من حيث عمومها، والقدرة الحادثة تؤثر في وصفه الخاص، من كونه صلاة أو غضبا أو سرقة، ونحو ذلك. وأنكر في "شرح الكبرى" أن يصح نسبة واحد من هذين القولين لمن نسب إليه ممن ذكر، إلا أن يكون صدر منهم ذلك حال المناظرة على سبيل التنزل. ولهذا قالوا: لا ينسب إلى العالم مذهباً ما يصدر منه على سبيل البحث.<sup>(\*)</sup>

قلت: وإنكار نسبة هذين القولين إلى من قالهما، لا يخفى ما فيه. وقد كنت كتبت في هامش نسخة الشيخ الطيب، ما في ذلك، والله أعلم.

(\*) سورة غافر: 33

(\*) شرح توحيد "المرشد المعين"، عند شرحه قول الناظم: (ووحدة الذات ووصف والفعال).

## كلام الشيخ العياشي في مقالة إمام الحرمين في مسألة الكسب

أما الشيخ الإمام، أبو سالم العياشي، فإنه بعد أن ذكر إنكار هذا القول على إمام الحرمين من مشايخ أهل السنة، عقبه بالانتصار لشيخه له، وأطال في ذلك مما يصح أن يكون تقييدا خاصا. وذكر أن شيخه صفي الدين القشاشي، تعددت مؤلفاته في مسألة الكسب، ونسبته فعل العبد إليه وإلى قدرة الرب. قال: فقد اقتصر الشيخ على القولة المنسوبة لإمام الحرمين، وتأولها على ما ينافي مذاهب أهل الحق، وتشهد له بصانر أهل الكشف، وتعضده شواهد الآيات ومعاني الأخبار الصحيحة. قال:

وما فعل، رضي الله عنه، من تأويلها وتبين معناها، على حسب ما ظهر، وإن كان فيه غموض على أفهام كثير من الناس؛ أولى مما فعله كثير من المشايخ من القضاء ببطلانها، والتشنيع على الإمام، أو على من نسبها إليه، وأنكروا وجودها في كتبه، وذلك قصور منهم.

ثم ذكر الشيخ العياشي ما يدل لإثباتها قولة لإمام الحرمين. ثم قال: وقد بالغ شيخنا، يعني القشاشي، في إيضاحها والاستشهاد لها في "رسائله" الثلاث، وكذا تلميذه الملا إبراهيم. [الرحلة: 360/1].

## [ مذهب جميع أهل السنة على ما قاله الأشعري، وهو الحق ]

ثم أبدى العلامة العياشي ما يدل على عدم ارتياحه إلى ما أبداه شيخه وتلميذ شيخه، من تأييد مقالة أبي المعالي وبيانها وكشفها، قانلا: ومع ذلك لم تخل من غموض، ولم تتضح كل الموضوع. قال: ولا غرو، إذ هي من معضلات المسائل التي حارت فيها أفكار المتقدمين، ولم تحصل على طائل في تحقيق معناها آراء المتأخرين؛ فقصارى أمرهم فيها اعتقاد انفراد الرب تعالى بالخلق والتقدير، واعتقاد أن للعبد في أفعاله الاختيارية كسبا به صح نسبة الأفعال إليه، وثبت التكليف، وعليه ترتب الثواب والعقاب. وهذا معتقد جميع أهل السنة، وهو الحق الذي لا محيص عنه. [الرحلة: 360/1].

**قلت:** وما بعد هذا الحق إلا الضلال، وما بعد هذا الجزم بالسند الواضح، من الرجوع إلى التعصب لشيخه الذي اعتمد قوله لإمام الحرمين التي في ثبوتها اختلال واعتلال. ثم رجع الشيخ إلى تبيان آراء أهل السنة في معنى الكسب. قلت: وقد قدمنا محصل ما في ذلك، وأن مآله، وإن أجهد علماء الفن في كشف أستارها، والحصول بآرائهم على السبق إلى حل أبقارها، ولكنهم [وقفوا] أخيراً بالباب، وفوضوا علمها لرب الأرباب، كما سبق بيان ذلك مفصلاً قبل اطلاعي على كلام الإمام أبي سالم.

ثم هنا أقول: إن كل ما أظننا فيه، في مسألة قوله إمام الحرمين، كله إيضاحاً وبيانا؛ على أن هذه القولة معروفة عند أهل الفن المتقدمين والمتأخرين، ومذكورة في كتبهم، وليست مما يمكن للشيخ عبده أن يبتهج بها، ويدعي السبق إليها. بل هي مقالة مشهورة عند الأعلام، معقبة مردودة عند [العلماء] بسهام الأفهام. ومن أبقاها على ظاهرها، كالإمام الشهرستاني، وتتبع لوازمها، حتى جعل قائلها يقول بالطبع الذي ينكره المسلمون، وينسبون التصريح به إلى المكفر، كما قال القائل:

ومن يقل بالطبع أو بالعلة فذاك كفر عند أهل الملة

وقد علمت مما سبق نقله عن إمام الحرمين، أنه موافق لمذهب الإمام الأشعري، مؤيد لما قاله ومختار له. ومن هذا الرد عليه نقول، وإن سبقت الإشارة إليه، في شرح "الكبرى"، وذكر ذلك مفصلاً الشيخ عليش في "حاشيته" المسماة "القول الوافي السديد"، إذ قال، بعد كلام له تتبع فيه كلام "الكبرى" للسنوسي، وشرحه شرحاً وافياً في مسألة أفعال العباد، والحاصل أن الأقوال في هذه المسألة خمسة:

الأول: قول الأشعري ومن تبعه، وهو الذي دل [عليه] الكتاب والسنة، وأجمع عليه سلف الأمة قبل ظهور البدع: إن قدرة العبد لا تأثير لها البتة، وإنما هي مقارنة للفعل فقط.

الثاني: القول الذي حكى عن الإمام، إن القدرة الحادثة تؤثر في وجود الفعل على أقدار قدرها الله سبحانه وتعالى.

والثالث: قول القاضي والأستاذ إنها تؤثر في أخص وصف الفعل، لا في وجوده.

ثم ذكر الرابع والخامس، وهما مذهب الجبرية. ثم قال:

وهذه الأقوال كلها باطلة، إلا القول الأول، وإياه أعتمد في العقيدة، وهو الحق الذي لا شك فيه.هـ.

قلت: ومضمن هذا الكلام قد تقدم لنا مبسوطا. والقصد هنا إنما [هو] صورة الرد الذي رد به الجماعة قول إمام الحرمين، الذي فيه غاية الوضوح والتلطف مع هذا الإمام، والاحتجاج البين، الذي الأخذ به واجب ومتعين، إذ قال: وأنا أعجب من نقل القول المتقدم عن الإمام، مع إكثاره في "الإرشاد" وغيره من الأدلة، لتصحيح المذهب الحق، وهو مذهب الأشعري، ومبالغته في النكير والتضليل عن اعتقد أن للقدرة الحادثة أثرا ما، وكذا نقل ما تقدم عن القاضي والأستاذ، فيما لهما في تأليفهما ما يضاده.

وبالجملة؛ فالذي أقطع به، من غير تردد، تنزه هؤلاء الأئمة عما نقل عنهم؛ فلعنه إنما صدر عنهم في مناظرة جدلية.

ثم قال الشيخ عليش: وقد قال الشريف في شرح "الأسرار العقلية": ما نسب للقاضي والأستاذ، إنما صدر منهما على وجه المناظرة للخصوم؛ وإلا فحاشا للقاضي والأستاذ أن يعتقد غير القدرة القديمة، كيف وقد نقل الإجماع في مواضع من كتبه على لعن من نسب الاختراع لغير الله سبحانه وتعالى، ونقل أيضا إجماع الأمة على كفر من لم يقل بعموم تعلق صفات الله سبحانه وتعالى، (المصنف)، أي قال المصنف، يعني الإمام السنوسي: وإذا قال هذا في مقالة القاضي والأستاذ مع [ ] بالنسبة إلى ما نقل عن إمام الحرمين، فكيف تلك المقالة التي نقلت عن الإمام، التي لم يرض أن يقولها من هو أدنى منه علما ودينا بمراتب.هـ.

قلت: وهذا هو الرد الذي نقل، [أي الشيخ العياشي]، عن شيخه الصفي؛ أنه لا يقول به، وأنه اعتمد هذه القولة من إمام الحرمين، التي جمهور أهل السنة والجماعة، بل وأهل الباطن والمكاشفة، على خلافه، بل على إنكاره وإنكارهم عليهم بنص كلامه في "الإرشاد"، كما سبق، وصار هذا الشيخ إلى تأويلها. ولكن تأويلها على خلاف ما ذهب إليه الجماعة. ورغم ما فعله الشيخ أبو سالم من تأييده لما فعله القشاشي، وقال إنه أولى مما فعله أشياخ السنة من إنكارها؛ يشعر كلامه بأنه لا يرتضي ذلك التأويل، إذ قال:

وما فعل، رضي الله عنه، من تأويلها وتبيين معناها، على حسب ما ظهر، وإن كان فيه غموض على أفهام كثير من الناس؛ أولى مما فعله كثير من المشايخ من القضاء ببطلانها، والتشنيع على الإمام. [الرحلة: 360/1].

ثم مع هذا الانتصار لشيخه هذا، و[تأييده] لما رآه، نراه يرجع إلى ما يفيد غموض ما أوّل به كلام إمام الحرمين، وأنه لم يتضح كل الوضوح، وأن ما اعتقده أهل السنة هو الحق الذي لا محيص عنه، كما سبق ذلك عنه.

وغاية ما أفاده بعد ذلك قوله: ولكنهم إذا ضُويقوا في تحقيق معنى هذا الكسب، تباينت آراؤهم بين مائل إلى ما يقرب إلى الجبر، ومائل إلى ما يقرب إلى القدر. وأهل السنة لا يقولون بواحد منهما.

ثم نقل عبارة السعد فيما يفيد العجز عن تحقيق معنى الكسب، كما سبق نقله بلفظه، قال:

فإذا علم أن فحول أهل السنة قد عجزوا عن تحقيق معناه، مع تظاهرهم وتظافر معتقداتهم على نفي الجبر والاستقلال؛ فلا ينبغي المبادرة إلى التشنيع والإنكار على من أحدث قولاً في المسألة بفهم أتاه الله إياه، وانتصر لقول من الأقوال المقولة فيها لأهل السنة.

ثم بعد أن أفاض بأن هذه القولة من إمام الحرمين لا تنافي ما ذهب إليه أهل الحق، إذ لم يقل بمحض الجبر ولا بالاستقلال. ثم رجع إلى أن هذه المسألة ليست من المسائل التي يستحيل فيها إدراك الكُنْه حتى نحكم بتضليل من ادعى إدراك كُنْهه وحقيقته، بل لغموضه وخفائه لم تكلف بمعرفة حقيقته، بل باعتقاد ثبوته ووجوده، وأن للعبد كسباً به نيطة التكليف، يوجد بوجوده مع استكمال الشرائط، وينتفي بانتفائه، لأن من لم يعتقد ذلك، وقع لا محالة في أحد أمرين محالين: تجوير المولى تعالى، أو تعجيزه، تعالى الله عنهما علواً كبيراً، الخ. [الرحلة: 361/1].

قلت: وهذا اللزوم الأخير، أجاب أهل السنة عنه، بل وبعض الصحابة، كما سيأتي. ثم استمر أبو سالم في تأييد ما ذهب إليه شيخه، تبعاً لإمام الحرمين. وأفاد أخيراً أن شيخه الملا إبراهيم، أنه فحص كل الفحص فلم يجد في كلام الأشعري، رضي الله عنه، ما يدل

على نفي الأثر عن القدرة الحادثة، وإنما يؤخذ ذلك في كتب الأصحاب معزواً له. قال: بل وجدت في كلامه نفسه، في كتاب "الإبائة"، الذي ضمنه معتقده، وأمر أصحابه باعتقاد ما فيه، ما يشعر بما هو كمذهب إمام الحرمين. وقد نقل ذلك في "رسالته"، وسأذكر بعضها آخر الترجمة. هـ [الرحلة: 365/1].

قلت: وقد راجعت تلك الرسالة واستوعبت جملة مباحثها، وظهر لي، بحسب فهمي القاصر، أن فيما قرره بأن تأثير القدرة الحادثة في الفعل هي مؤثرة، لكن بإذن الله ومشينته، لا يكون في ملكه إلا ما شاء. وبهذه العبارة ختم الرسالة فقال:

ونحن لا ندعي إلا التأثير بإذن الله، لا بالاستقلال، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. هـ [الرحلة: 443/1].

قلت: وهذا هو معنى الكسب الذي قال به أهل السنة وعمد الأشاعرة. وإنما ينفون الاستقلال بالفعل، دون مشيئة الباري وإذنه، وينفون أيضاً الجبر المحض، وأن الإنسان مجبور في فعله.

أما أهل السنة، فيقولون الإنسان مجبور في قالب مختار، كما قال العلامة العطار وغيره. وكل ما أورده من يطعن في عدم تأثير القدرة الحادثة في الأفعال [يقع في القول] بلزوم الجور أو التعجيز.

[وقد] وقعت قضية مسفرة عن جلالته الإمام الأشعري وتصويب مذهبه، وأن ذلك الجواب موروث عن الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري، الذي ينسب له هذا الإمام، فقد قال الشهرستاني في "الملل":

وسمعت من عجب الاتفاقات أن أبا موسى الأشعري كان يقرر بعينه ما يقرره [أبو الحسن] الأشعري في مذهبه. وقد جرت مناظرة بين عمرو بن العاص وبينه، فقال عمرو بن العاص: إن أجد أحداً أخاصم إليه ربي. فقال أبو موسى: أنا ذاك المتحاكم إليه. قال عمرو: أيقدر عليّ شينا ثم يعذبني عليه؟ قال: نعم. قال عمرو: ولم؟ قال: لأنه لا يظلمك. فسكت عمرو ولم يحر جواباً. هـ [97/1].

ثم لنرجع إلى انتصار الشيخ أبي سالم لمقالة إمام الحرمين، في مقالته التي خالفت الجماعة، فأقول:



أما انتصار الشيخ أبي سالم، فالذي يظهر من مضمون عباراته أنه متبع في ذلك، لا مبتدع، وإن هواه مع الجماعة والجمهور، إذ قال فيما سبق عنه، إن مذهب الإمام الأشعري هو معتقد أهل السنة، وهو الحق الذي لا محيص عنه. وقد تقدم ذلك وما فيه. وغاية ما أطل به الشيخ، هو بعض المداراة عن إمام الحرمين، والتباعد عن تضليله مطلقاً، دون التماس المخرج لما خالف به الجماعة، حيث إن المسألة من اجتهادات العقول، لا من قبيل نصوص النقول، المأخوذة من كلام المعصوم. والعقول تتفاوت في أفهامها، وتتفاضل في إصابة أفكارها وتوفيقها في ذلك وإلهامها. ولا يستغرب أن يأتي المتأخر بما لم يأت به المتقدم. ثم يتبين أن مسألة الكسب مما استعصى على القائلين به إبانة معناه إبانة تقبله كل الأفكار، وتتفق عليه الآراء في كل الأعصار. وعليه، فربما كانت هذه القولة من إمام الحرمين، ومن عضده فيها، أصابت المرام، وليس ذلك من المحال الذي لا يرام.

### [كلام الإمام الغزالي في المسألة، وهو ما يفيد تعضيد مقالة شيخه إمام الحرمين]

قلت: وكان ماخذه مما قاله حجة الإسلام في "الإحياء"، في الفصل الثاني، من كتاب قواعد العقائد، وهو فصل عقده في وجه التدرج إلى الإرشاد، وترتيب درجات الاعتقاد، وهو فصل واسع الأرجاء، متعدد المباحث متنوع الأنحاء، وافر الفوائد، نفيس درر النكت، وجواهر العلوم الخرائد، لما فيه من الكلام على أسرار من علوم المكاشفة والمعاملة، وبين، وهو من أسمى الفوائد التي يتطلب فهمها كل ذي ذهن ثاقب ناقد؛ إذ قال: ولا يكون للشرع سرّ لا يفشى، بل يكون الخفي والجلي. ثم أشار إلى كشف الظاهر، قال: وإنما الكشف الحقيقي هو صفة سر القلب وباطنه.

ثم أشار إلى إنكار من قال إن الحقيقة تخالف الشريعة، أو الباطن يناقض الظاهر؛ فهو إلى الكفر أقرب منه إلى الإيمان. بل الأسرار التي يختص بها المقربون بدركها ولا يشاركونها الأكثرون في علمها، ويمتنعون عن إفشائها إليهم، ترجع إلى خمسة أقسام، القسم الأول:

أن يكون الشيء في نفسه دقيقاً تكل أكثر الأفهام عن دركه، فيختص بدركه الخواص، وعليهم أن لا يقشوه إلى غير أهله، فيصير ذلك فتنة عليهم، حيث تقصر أفهامهم عن الدرك: وإخفاء سر الروح، وكف رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن بيانه من هذا القسم، فإن حقيقته مما تكل أكثر الأفهام عن دركه، وتقصر الأوهام عن تصور كنهه. ولا تظنن أن ذلك لم يكن مكشوفاً لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، فإن من لم يعرف الروح، فكأنه لم يعرف نفسه، ومن لم يعرف نفسه، فكيف يعرف ربه سبحانه! ولا يبعد أن يكون ذلك مكشوفاً لبعض الأولياء والعلماء، وإن لم يكونوا أنبياء، ولكنهم يتأديون بأداب الشرع، فيسكتون عما سكت عنه. بل في صفات الله، عز وجل، من الخفايا ما تقصر أفهام الجماهير عن دركه. ولم يذكر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، منها إلا الظواهر للأفهام، من العلم والقدرة وغيرهما، حتى فهمها الخلق بنوع مناسبة توهموها إلى علمهم وقدرتهم، إذ كان لهم من الأوصاف ما يسمى علماً وقدرة، فيتوهمون ذلك بنوع مقايسة. ولو ذكر من صفاته ما ليس للخلق مما يناسبه بعض المناسبة بشيء، لم يفهموه.

ثم أشار في هذا القسم إلى أن صفات الحق، جل جلاله، من العلم والقدرة لا يشارك قدره أو علمه أو غيرهما من الصفات إلا في الإسم فقط، وإنما على العبد أن يصدق بما ورد، مع اعتقاد التفاوت والتنزه على المماثلة لصفات المحدثات، وأنه تعالى (ليس كمثله شيء)، وأن ما اختص به من العظمة والجلال، لا تحيط به العقول. قال:

ولذلك قال صلى الله عليه وسلم: "لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك". وليس المعنى أنني أعجز عن التعبير عما أدركته، بل هو اعتراف بالقصور عن إدراك جلاله. ولذلك قال بعضهم: ما عرف الله بالحقيقة سوى الله، عز وجل. وقال الصديق، رضي الله عنه: الحمد لله الذي لم يجعل للخلق سبيلاً إلى معرفته، إلا بالعجز عن معرفته.

ثم ذكر القسم الثاني من الخفيات التي يمتنع الأنبياء والصديقون عن ذكر ما هو مفهوم في نفسه؛ لا يكل الفهم عنه، ولكن ذكره يضر بأكثر المستمعين، ولا يضر بالأنبياء والصديقين. وسرّ القدر الذي منع أهل العلم من إفشانه من هذا القسم.

ثم ذكر باقي الأقسام، انظر تمامه. [الإحياء: 75/1].

والقصد هنا تعضيد ما قاله الشيخ أبو سالم، في تعضيد مسألة إمام الحرمين: وهذه المسألة، أعني مسألة الكسب، ليست من المسائل التي يستحيل فيها إدراك الكنه، حتى نحكم بتضليل من ادعى إدراك كنهه وحقيقته، بل لغموضه وخفائه لم نكلف بمعرفة حقيقته، بل باعتقاد ثبوته ووجوده، الخ. انظر تمام كلامه [فيما سبق].

### [وضوح كلام الإمام الغزالي في الموضوع]

ثم إن كلام حجة الإسلام، [السابق في هذه المسألة]، أوضح وأسلم، وإن كان وقع في كلامه ما يفيد تعضيد شيخه في مقالته.

ثم قال حجة الإسلام، في الأصل الثالث، (الركن الثالث، من قواعد العقائد) :

إن فعل العبد، وإن كان كسبا للعبد، فلا يخرج عن كونه مراد الله سبحانه، فلا يجري في الملك والملكوت طرفة عين، ولا لفظة خاطر، ولا لفظة ناظر؛ إلا بقضاء الله وقدره، وبياراته ومشيئته، ومنه الشر والخير، والنفع والضرر، والإسلام والكفر، والعرفان والمنكر. إلى غير ذلك مما ذكره. ثم قال: لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه. يضل من يشاء، ويهدي من يشاء، لا يسأل عما يفعل، وهم يسألون. [الإحياء: 83/1].

ثم صار يستدل على ذلك بآيات، ويرد على الفرق المخالفة في هذه العقيدة.

قلت: وما قاله حجة الإسلام، هو الاعتقاد السالم المسلم عند عموم العلماء الأعلام. ولقد علمت مما سبق، أن الإمام العياشي بعد أن قال: إن الحق الذي لا محيص عنه هو ما ذهب إليه الأشاعرة، من أن الحق في هذه المسألة هو التوسط بين الخلق والجبر، وهو أن للعبد كسبا، وهو أن للعبد قدرة تتعلق بالفعل، علمها الله عند خلق الفعل، من غير تأثير لها، وإنما التأثير للباري.

قال الزبيدي، في "شرح الإحياء": ويعرف هذا بالجبر المتوسط، واختاره إمام الحرمين في "الإرشاد". [2-166].

ومن أهل السنة من قال إنها تؤثر، واختلفوا في جهة التأثير. وممن قال بالتأثير، ويبلغ فيه إمام الحرمين، حتى قالوا إنه يدنو من مذهب الاعتزال. ولهذا وجه الجمهور إليه سهام النقد والإتكار، وأنه خالف أجلة الأئمة من أهل السنة في الأمصار. وقد نقل، كما

قدمنا، مقالته الشهرستاني، وجعلها من مقالة حكماء اليونان، التي تتبعها حتى جعلها تؤدي إلى القول بالطبع الذي لا يقول به أهل الإسلام. وقد تقدم ذلك كله. لكن كلامه عند من راعى مقامه، ونزه هذا الإمام عن اعتقاد ما يؤدي إلى ذلك؛ أول كلامه، وألحقه بما يقارب مذهب الجمهور. ففي "شرح الإحياء" للزبيدي، أنه قال:

"ولإمام الحرمين مذهب يزيد على المذهبين، أي مذهب عدم التأثير أصلاً، والقول بالتأثير على وصف. ومن ذلك ما ذهب إليه القاضي الباقلاني من أنها تؤثر في أخص وصف الفعل، ووافقته الإسفرايني. ويدنو، أي مذهب إمام الحرمين، كل الدنو من الاعتزال، وليس هو هو، فإنه قال في "الرسالة النظامية"، وهي آخر مؤلفاته: إن القدرة الحادثة تؤثر في أصل إيجاد الفعل، كما قاله المعتزلة، إلا أنه قال: إن العبد إنما يوقع ما يوقعه على أقدار قدرها الله تعالى. وقال: إن هذا المذهب هو الجامع لمحاسن المذاهب؛ فإن القدرة إذا لم تؤثر من وجه البتة، لم يحسن التكليف، ولا تخصيص فعل بثواب ولا عقاب، كما ذهب إليه المعتزلة. وفي إثبات ذلك ما يدل لهذا. وحيث قال: إن العبد لا يوقع إلا ما قدره الله الخ، لم يلزمه ما لزم المعتزلة من مخالفة الإجماع، وهو ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن".<sup>(\*)</sup> قال الزبيدي:

"وقد مال إلى هذا المصنف". يعني صاحب "الإحياء"، وهو كلامه السابق الذي قلنا إنه اعتقاد الجمهور. قلت: وإن خالفه في كتاب التوبة، من "الإحياء"، فراجع. وربما يظهر من كلامه ما هنالك، فارجع لهذا.

### [الرجوع للكلام على "رسالة التوحيد" للشيخ عبده]

هذا ما جر إليه كلام "رسالة التوحيد" [لبعض] أهل العصر من المتأخرين من المصريين، الذي بينا أنه لم يأت بشيء جديد. والذي فيه من الجديد، هو إنكار مذهب الكسب الذي أنكره ونبذَه وراء ظهره، وظهر من غضون عباراته، أولاً: استصواب مذهب المعتزلة بطرف خفي. وتذرع بمقالة إمام الحرمين، وجعله المذهب الذي عليه القدماء من السلف. وانظر ما يعني بالسلف، فإذا كان يعني بالسلف، ما تعنيه الأمة الإسلامية من أنهم

<sup>(\*)</sup> شرح الزبيدي للإحياء: 2-166

الصحابية، وأفاضل التابعين، ومن نحا نحوهم؛ فهم لم [يتداولوا] قط هذه المذاهب العقلية. وإنما كان اعتمادهم كتاب الله، الذي فيه الهدى والنور، وسنة الرسول التي هي الشرح الكافي الوافي لما في الذكر الحكيم، وهو الكتاب الذي فيه علم الأولين والآخرين، إلى يوم البعث والنشور. وإن كان يعني بالسلف الحكماء من غير الملة، فليس هم من السلف الذي بهم يُقتدى، ولا شيء من فلسفتهم العقلية [به] يُهتدى.

وبكل حال، فما فارق، عليه السلام، هذه الدنيا، حتى ترك أمته في دينها في المرتبة العليا، وعلى المحجة البيضاء، التي لا يزيغ عنها إلا ضال يتيه في مهامه البيداء. والله يرشدنا إلى صوب الصواب، وإليه المرجع، جل وعلا، والمآب.

### [ "كتاب التوحيد" وكلامه أيضا في مسألة الكسب ]

هذا، ومن المتأخرين الذين خاضوا في تيار هذا البحر الزاخر، وغاصوا فيه على درر الفوائد والجواهر، أحد المدرسين بكلية أصول الدين بالجامع الأزهر، محمود أبو دقيقة، وهو مؤلف لا بأس به، ألفه صاحبه وضمنه محاضرات ألقى بالكليّة المذكورة، وسماه "كتاب التوحيد". وقد ضمنه عيون مباحث التوحيد، وجرى فيه على نسق كتب التوحيد المعتمدة في الإسلام. ولم أر فيه ابتكار شيء جديد يخالف هذه الكتب المؤلفة في الفن. بل منها كان يلخص تلك المباحث؛ لولا أن في الطبع تحريفا وتصحيفا وإسقاط كلمات، يخل ذلك كله في مواضع بالمعنى؛ فعلى القارئ أن يراجع أصول المسائل في ذلك.<sup>(\*)</sup>

ومن جملة ما تكلم فيه هذا المؤلف، مسألة أفعال العباد، التي هي موضوع كلامنا. وأتى في ذلك بجملة من أقوال المتكلمين من أهل [التحقيق] فيها، مما هو مبسوط في محله، على ما في نقله من التحريف والتصحيّف والإجحاف، مع عدم نسبة ذلك إلى الكتاب الذي نقل منه، بل يأتي بتلك الجمل مجردة عن ذكر أصولها. وكل ما لخصه مأخوذ من "المواقف"، أو من "المقاصد"، أو غيرهما من الكتب المعروفة في الفن.

<sup>(\*)</sup> طبع هذا الكتاب بمصر - دار الطباعة الحديثة - سنة 1934. أ.م.

والذي تبين لي أنه لا يمكن الاعتماد في النقل من هذه المحاضرات. نعم؛ لابد من نقل عن "طوالع" الإمام البيضاوي، الذي ترجمه بقوله: (التحقيق في هذا المقام)، وأيده عند نقله. ونحن ننقله بلفظه على حذر مما يقع فيه من التحريف والتصحيف، لعدم إمكان مراجعة أصله، إذ ليس تحت ملكي نسخة من "الطوالع"؛ فأقول، على نقل صاحب هذه المحاضرات، قال صاحب "الطوالع":

وقال أهل التحقيق في هذا المقام: لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين، فهذا هو الحق. وتحقيقه أن الله تعالى يوجد القدرة والإرادة في العبد، ويجعلهما بحيث لهما مدخل في الفعل، لا بأن يكون للقدرة والإرادة لذاتهما مدخل في الفعل، بل كونهما بحيث لهما مدخل يخلق الله تعالى إياهما على هذا الوجه، ثم يقع الفعل بهما؛ فإن جميع المخلوقات بخلق الله تعالى، بعضها بلا واسطة، وبعضها بواسطة وأسباب، لا بأن يكون الوسائط والأسباب لذاتهما، اقتضت أن يكون لها مدخل في وجود المسببات، بل بأن خلقها الله تعالى في العبد، وجعلها بحيث لها مدخل، فتكون الأفعال الاختيارية المنسوبة إلى العبد مخلوقة لله تعالى، ومقدورة للعبد بقدرة خلقها الله في العبد، وجعلها بحيث لها مدخل في الفعل.هـ[ص211].

ثم قال صاحب المحاضرات، إثر كلام صاحب "الطوالع":

وهذا الرأي الذي نسبه صاحب "الطوالع" لأهل التحقيق، جدير بالقبول؛ فإن الله تعالى خلق الإنسان، وميزه عن غيره من المخلوقات بأمر تلزمه متى وهب الله له الوجود. ومن تلك المميزات كونه مفكرا مختارا. ولذلك يقولون: ماهية الإنسان: حيوان ناطق. والحيوان هو الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة، أي الاختيار. ولو خلق مسلوب الاختيار لكان إما ملكا، إن ارتفع عن مستوى الإنسانية، أو حيوانا آخر، إن انحط عن رتبة الإنسانية. وأيضا فقد طالبنا الله سبحانه وتعالى بالشكر على النعم. والشكر هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه فيما خلق لأجله. والقدرة خلقت للتأثير، والإرادة للتخصيص، فهو المؤثر بقدرته التي خلقها الله لذلك، والمخصص بإرادته التي أعدها الله لذلك. غير أن الفرق بين قدرته وقدرة الباري، أن قدرة الباري هي المرجع لجميع الكائنات، ومستقلة استقلالاً مطلقاً لا تحتاج إلى معين، ولا يمنعها عن التأثير مانع عن الذات. ومن

آثارها أنها قد تحيل بين العبد وبين إنفاذ ما يريد. وبهذا البيان غير هذا المذهب مذهب الاعتزال. وعليه يصح التكليف، وينتفي الجبر، ويمكن العمل بجميع الآيات المتعلقة بفعل العبد، فالعمومات التي تدل على أن كل شيء بخلق الله، تأخذ بها على معنى أن الله خلق جميع الأشياء، بعضها من غير واسطة، وبعضها بواسطة، وهي أفعاله الاختيارية، فإن الله خلقها بواسطة أنه أوجد سببها الذي أعد لتحصيلها، وهو قدرة العبد وإرادته. والآيات الدالة على أن للعبد عملا وكسبا، لا تنافي في هذا العام، لأنها جعلته عاملا وكسبا باعتبار قدرته، هي التي باشرت العمل. [كتاب التوحيد: 212].

**قلت:** وهذا التحقيق الذي أعجب به هذا المؤلف المصري، لا يخرج عن كون العبد إنما له كسب. وإنما نحا فيه نحو ما قاله أبو المعالي. وأيضا هو مفاد ما ادعى الحفيد أو الحكيم ابن رشد، من أنه أتى بما لم يأت به من سبقه من الجمع بين الأدلة ورفع الإشكالات. ومن تأمل ذلك كله، ألفاه لا يخرج عما ورد: "ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن". ومن ادعى تأثير القدرة الحادثة، ورد على أبي الحسن الأشعري بأنه لا تأثير لها؛ رد أثرها إلى أسباب وتقديرات، كإمام الحرمين وابن رشد. ولكن يقال لهم: من خلق السبب، خلق المسبب. وتقدم ما قاله الشهرستاني في رد كلام أبي المعالي، كما سبق.

### [الكلام على سرّ القدر]

ثم إن مما يدخل هنا، الكلام في سرّ القدر. وقد نقلنا عن "الأحياء" ما يفيد أن أهل الله، من أوليائه وأصفيائه، مطلعون على سرّ القدر، ولكن منعوا من إفشائه. وبعد نقل كلام "الأحياء" في ذلك، وقع لي التوقف لما تقدم قبله من كلامنا، ومما هو معروف بالإمسك عن الكلام فيه.

وعليه، فلا بد من ذكر النص الواضح في ذلك، الذي فيه تفصيل لما أجملنا، فأقول:  
قال الحافظ ابن حجر، في "فتح"، صدر كتاب القدر من الصحيح، عند تفسيره الفرق بين القضاء والقدر، عن الكرمانى:

المراد بالقدر، حكم الله. وقالوا، أي العلماء: القضاء هو الحكم الكلي الإجمالي في الأزل، والقدر جزئيات ذلك الحكم وتفصيله. وقال أبو المظفر ابن السمعاني: سبيل معرفة

هذا الباب، التوقيف من الكتاب والسنة، دون محض القياس والعقل؛ فمن عدل عن التوقيف فيه، ضل وتاه في بحار الحيرة، ولم يبلغ شفاء العين ولا ما يطمئن به القلب، لأن القدر سرّ من أسرار الله تعالى، اختص العليم الخبير به، وضرب دونه الأستار، وحجبه عن عقول الخلق ومعارفهم، لما علمه من الحكمة، فلم يعلمه نبي مرسل، ولا ملك مقرب. وقيل: إن سرّ القدر ينكشف لهم إذا دخلوا الجنة، ولا ينكشف لهم قبل دخولهم لها. انتهى كلام ابن السمعاني. [فتح الباري: 383/11].

ثم قال ابن حجر: وقد أخرج الطبراني بسند حسن، من حديث ابن مسعود رفعه: "إذا ذكر القدر فأمسكوا". ثم ذكر حديث مسلم، وفيه عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: "كل شيء بقدر، حتى العجز والكيس"، ثم قال الحافظ إثر تفسيره ومعناه: إن كل شيء لا يقع في الوجود، إلا وقد سبق به علم الله ومشينته. وانظر تمام كلامه، وكله تأييد لمذهب الإمام الأشعري، رضي الله عنه.

### [الأحاديث الشريفة في معنى القضاء والقدر]

وسنذكر الأحاديث الشريفة الواردة في موضوع القدر، وإن قدمنا معناها، فإن ذكرها عن من قالها، فيه تنوير للفكرة وشفاء للصدر ومناها.

ففي كتاب "الفتح الرباني" لترتيب مسند الإمام أحمد، الذي هو كتاب من محاسن هذا الدهر، وغرة نيرة في جبين هذا العصر، في (باب ثبوت القدر وحقيقته)؛ ففي الحديث الأول من هذا الباب، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: "قَدَّرَ اللهُ المقادير قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ".

وفيه في الحديث الثاني عن عبد الله المذكور، قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: "إن الله، عز وجل، خلق خلقه في ظلمة، ثم ألقى عليهم من نوره يومئذ فمن أصابه من نوره يومئذ اهتدى، ومن أخطاه ضلّ. فلذلك أقول: جفّ القلم على علم الله عز وجل".



وذكر في الحديث الثالث، حديث طاووس، وفيه: أدركت ناسا من أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم، يقولون: كل شيء بقدر. وسمعت ابن عمر، رضي الله عنهما، يقول: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "كل شيء بقدر، حتى العجز والكيس". أخرجه مسلم والحاكم.

وفي الحديث الرابع، عن أبي الدرداء، رضي الله عنه، عن النبي، صلى الله عليه وآله وسلم، قال: "خلق الله آدم حين خلقه، فضرب كتفه اليمنى، وأخرج ذرية بيضاء كأنهم الذر، وضرب كتفه اليسرى، فأخرج ذرية سوداء كأنهم الحمم؛ فقال للذي في يمينه: إلى الجنة ولا أبالي. وقال للذي في كتفه اليسرى: إلى النار ولا أبالي". أخرجه الطبراني وابن عساکر، ورجاله رجال الحسن عند صاحب "التتقيح"، وعند الهيثمي رجال "الصحيح".

وفي الحديث الخامس عن أبي هريرة، عن النبي، صلى الله عليه وسلم: "إن الرجل ليعمل الزمان الطويل بأعمال أهل الجنة، ثم يختم الله له بأعمال أهل النار، فيجعله من أهل النار. وإن الرجل ليعمل الزمان الطويل بأعمال أهل النار، ثم يختم الله له بأعمال أهل الجنة، فجعله من أهل الجنة". رواه مسلم وغيره.

وفي الحديث العاشر عنده، عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: ما رأيت شيئا أشبه باللمم، (يعني صغانر الذنوب)، مما قال أبو هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم: "إن الله عز وجل كتب على ابن آدم حظه من الزنا؛ أدركه لا محالة. وزنا العين النظر، وزنا اللسان النطق، والنفس تمنى وتشتهي، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه". أخرجه في الصحيحين، وأبو داود والنسائي.

وفي الحديث الحادي عشر عنده، عن أبي خزيمة عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله، وقال سفيان، مرة: سألت رسول الله، صلى الله عليه وسلم: رأيت دواء نتدأوى به، ورفى نسترقى بها، وثقى نتقىها ترد من قدر الله شيئا؟ قال: "إنها من قدر الله تبارك وتعالى". رواه ابن ماجه والترمذي، وقال حسن صحيح، والحاكم وصححه، وأقره الذهبي وابن حبان بسند حسن.

وذكر في الحديث الثاني عشر عنده، حديث تعليم النبي، صلى الله عليه الكلمات التي ينفعه الله بها، وهو الحديث المشهور في "الأربعين النووية" وغيرها: "احفظ الله يحفظك" إلخ.

وذكر الحديث الثالث عشر عنده، حديث محاجة سيدنا آدم وسيدنا موسى، عليهما الصلاة والسلام، وهو الحديث الشهير الذي رواه البخاري ومسلم والأربعة وغيرهم، ولفظه: عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "احتج آدم وموسى، عليهما السلام، فقال موسى: يا آدم، أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة، (وفي رواية: أنت آدم الذي أخرجتك خطيبتك من الجنة)، فقال له آدم: يا موسى. أنت اصطفاك الله بكلامه، وقال مرة، برسالته، وخط لك بيده. أتلومني على أمر قدره الله عليّ قبل أن يخلقتي بأربعين سنة؟. قال: حج آدم موسى، حج آدم موسى." هـ [الفتح الرباني: 121/1].

وهذا الحديث، لعلماء الحديث في تفسيره إشكالات وأجوبة. وقد تعرض في "فتح الباري" لذلك، ورد ما رد، وقيل ما قبل. وذلك لأن الحديث بظاهره يساعد مذهب الجبرية، كما أن فيه ما يشعر بالاحتجاج بالقدر، وهو غير منظور إليه في الشريعة. ومن جملة ذلك، هذا السؤال من سيدنا موسى، وجواب سيدنا آدم؛ وذهبوا في ذلك كل مذهب، وذكر ذلك في "الفتح"، وأخيراً قال في معنى احتجاج آدم وغلبته لموسى، عن الإمام النووي، إذ قال: معنى كلام آدم: إنك يا موسى تعلم أن هذا كتب عليّ قبل أن أخلق، فلا بد من وقوعه. ولو حرصت أنا والخلق أجمعون على رد متقال ذرة منه لم نقدر، فلا تلمني، فإن اللوم على المخالفة شرعي لا عقلي. وإذا تاب الله عليّ وغفر لي، زال اللوم. فمن لا مني، كان محجوجاً بالشرع. فإن قيل: فالعاصي اليوم، لو قال: هذه المعصية قدرت عليّ، فينبغي أن يسقط عني اللوم. قلنا: الفرق أن هذا العاصي باق في دار التكليف، جارية عليه الأحكام من العقوبة واللوم، وفي ذلك له ولغيره زجر وعظة. فأما آدم، فميت خارج عن دار التكليف، مستغن عن الزجر، فلم يكن للومه فائدة، بل فيه إيذاء وتخجيل؛ فلذلك كان الغلبة له.

ثم نقل عن التوربشتي، ما لفظه: ثم هذه المحاجة، إنما وقعت في العالم العلوي عند ملتقى الأرواح، ولم تقع في عالم الأسباب. والفرق بينهما أن عالم الأسباب، لا يجوز قطع

النظر فيه عن الوسائط والاكْتساب، بخلاف العالم العلوي، بعد رفع موجب الكسب، وارتفاع الأحكام التكليفية. فلذلك احتج آدم بالقدر السابق. (قلت)، أي قال الحافظ ابن حجر: وهو محصل بعض الأجوبة المتقدم ذكرها. [فتح الباري: 412/11].  
وهو كلام واضح، موجب لرفع تلك الإشكالات، والعلم كله لله.

### [الرجوع إلى إتمام الكلام على مذهب إمام الحرمين في الكسب ]

ثم لنرجع إلى إتمام الكلام على مذهب إمام الحرمين في الكسب، وهو الذي أوقفنا في هذا البحر الذي لا ساحل له، والسباحة فيه لا تفيد العبور منه؛ فأقول، حسبنا أسلفناه، إن مذهب إمام الحرمين الثاني، ومذهب الحفيد ابن رشد، ومذهب القاضي البيضاوي في "الطوابع"، الذي نقله عنه هذا [المؤلف] من أهل مصر في كتابه "التوحيد"، كلها ترمي إلى مرمى واحد، هو أن الكسب مستند إلى تقديرات وأسباب وجوب، كما يقتضيه كلامهم. ولتحقق ذلك، تعد مذاهبهم مخالفة لمذهب الجماعة. أما لو قصدوا بهذه الأسباب، الأسباب المعتادة التي لا انفكاك لهذا البشر عنها، واعتقاد عدم وجوبها، لأنها كثيرا ما تتخلف، وهو أمر مقطوع به عند أهل الظاهر والباطن. ولهذا استدل أهل الظاهر بتعاطي الأسباب، امثالاً لقوله تعالى للسيدة مريم العذراء: (وَهَزِيْ بِرُكْبَتِكَ إِذْ أَخَذْتِ النَّخْلَةَ لِأَنَّكَ رَطْبًا جُنَيْتًا)<sup>(\*)</sup>، وذلك تشبيها على اتخاذ الأسباب.

### [كلام صاحب "الفتوحات" في اتخاذ الأسباب، والاعتماد عليها]

وقد أطل صاحب "الفتوحات" في هذا الموضوع، إذ قال، بعد كلام في صفة الرد على منكري الأسباب:

فإثبات الأسباب أدل دليل على معرفة المثبت لها بربه. ومن رفعها، رفع ما لا يصح رفعه؛ وإنما ينبغي له أن يقف مع السبب الأول، وهو الذي خلقه الأسباب ونصبها. ومن لا علم له بما أشرنا إليه، لا يعلم كيف يسلك الطريق إلى معرفته ربه بالأدب الإلهي؛

(\*) سورة مريم: 25.

فإن رافع الأسباب سيئ الأدب مع الله. ومن عزل من ولاه الله، فقد أساء الأدب، وكذب في عزل ذلك الوالي. فاتظر؛ ما أجهل من كفر بالأسباب وقال بتركها. ومن ترك ما قرره الحق، فهو منازع لا عبد، وجاهل لا عالم. وإني أعظك يا ولي أن تكون من الجاهلين الغافلين.

ثم صار يحتج على ذلك بالأمور العادية من الشرب والأكل، وغير ذلك مما لا يستغني عنه بشر. ثم قال:

إن كنت صالحا في عبادتك ربك، أليست عبادتك سببا في سعادتك، وأنت تقول بترك الأسباب، فلم لا تقطع العمل؟! فما رأيت أحدا من رسول ولا نبي، ولا ولي ولا مؤمن ولا كافر، ولا شقي ولا سعيد، خرج قط عن رقب الأسباب مطلقا. انظر تمامه في "الفتوحات" [73/3].

وقد وضع هذا المعنى في "وصاياها" فيها، وقد كنت كتبت ذلك في كناش التذكرة، وفيها:

عليك بأداء الأوجب من حق الله، وهو أن لا تشرك به شيئا من الشرك الخفي، الذي هو الاعتماد على الأسباب الموضوعية، والركون إليها بالقلب والطمأنينة بها، وهي سكون القلب إليها وعندها؛ فإن ذلك من أعظم رزية دينية في المؤمن، وهو قوله، والله أعلم، من باب الإشارة: (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون)، يعني، والله أعلم به، هذا الشرك الخفي الذي يكون معه الإيمان بوجود الله، والنقض في الإيمان بتوحيد الله في الأفعال، لا في الألوهية؛ فإن ذلك هو الشرك الجلي، الذي يناقض الإيمان بتوحيد الله في ألوهيته، لا الإيمان بوجود الله.

ثم أجاب عما يرد هنا من الأمر بالسعي على العيال، وواجب النفقة عليهم: فلا بد من الكد في الأسباب، التي جرت العادة أن يرزقهم الله عندها. فهذا لا يناقض ما قلناه، فنحن إنما نهيناك عن الاعتماد عليها بقلبك، والسكون عندها. ما قلنا لك لا تعمل بها. من المجلد الرابع، صفحة 457.

وهذه الجملة إنما هي لرد ما يؤهم ما نقل عن إمام الحرمين وابن رشد وصاحب "الطوالع" ومن حذا حذوهم من إيهام، أو التصريح بأن اتخاذ تلك الأسباب وتلك التقديرات تدعيما لكون القدرة الحادثة تؤثر في أفعال العباد، وردا لمذهب إمام الإسلام، وركن هذه

العقائد الذي عليه اعتماد كل محقق إمام، شيخ الملة والدين، وحامي سنة خاتم النبيين والمرسلين، العلم المفرد الوحيد في أصول الدين، العبقرى، أبو الحسن سيدنا علي الأشعري.

### [ترجمة الإمام الأشعري، ونصرته للسنة ودفاعه عن عقائد المسلمين]

وفيه قال تاج الدين، ونخبة المؤرخين، [والقائل] بالحق دون محاباة للمعارضين الطاعنين، حجة الرواة الحافظين، وسيف الفقهاء النظار المحققين، أبو نصر، سيدي عبد الوهاب، ابن إمام الدنيا، دون تعقب وثنيا، سيدي تقي الدين السبكي في "طبقاته"، ما لفظه:

"شيخنا وقدوتنا إلى الله تعالى، الشيخ أبو الحسن الأشعري البصري، شيخ طريقة أهل السنة والجماعة، وإمام المتكلمين، وناصر سنة سيد المرسلين، والذاب عن الدين، والساعي في حفظ عقائد المسلمين، سعيا يبقى أثره إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين، إمام حبر، وتقي بر، حمى جناب الشرع من الحديث المقتري، وقام في نصرة ملة الإسلام فنصرها نصرًا مؤزرًا".

ثم ذكر مولده سنة 260. ثم ذكر بداية حاله، وأنه كان مندمجًا في طائفة الاعتزال، حتى صار إمامًا فيها. ثم استهدى الله إلى الصواب فهداهُ إلى الطريق المثلى، والمنهج السني الأعلى. وقد رأى في ذلك مراني عجيبة، [رأى] فيها النبي، صلى الله عليه وسلم، يأمره بنصرة المذاهب المروية عنه، فإنها الحق؛ فكان من أمره ما كان، من تصديه لنصرة ما ورد عن النبي، صلى الله عليه وسلم. [245/2].

ثم ذكر التاج ما كان عليه الشيخ أبو الحسن من الجد والاجتهاد، في التوجه بالعبادة لرب العباد، حتى يروى أنه صلى الصبح مدة عشرين سنة بوضوء العشاء، وأن نفقته في السنة كانت سبعة عشر درهما، وكان ذلك من غلة وقفها جده بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، الصحابي الجليل على نسله؛ فجاء الدر من معدنه.

ثم قال التاج: واعلم أنا لو أردنا استيعاب مناقب الشيخ، لضاقت بنا الأبراق، وكلت الأقلام. ثم أحال على كتاب "تبيين كذب المفتري، فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري"، الذي صنفه الحافظ ابن عساكر. وأطال التاج الثناء على هذا الكتاب. [248/2].

ثم بين التاج عن المايريقي أن الإمام أبا الحسن، لم يكن أول متكلم بلسان أهل السنة. إنما جرى على سنن غيره وعلى نصرة مذهب معروف، فزاد المذهب حجة وبيانا. ولم يبتدع مقالة اخترعها، ولا مذهبا انفرد به، و[قارن] ذلك بالإمام مالك، وأنه إنما جرى على سنن من كان قبله، وكان كثير الاتباع لهم؛ إلا أنه إنما زاد المذهب بيانا وبسطا عزي إليه؛ كذلك أبو الحسن الأشعري.

ثم أطال المايريقي في التنويه بهذا الإمام. ثم ذكر ما قاله القابسي في شأنه، وأنه من جملة القانمين في نصرة الحق، إلى أن قال: لقد مات الأشعري يوم مات. وأهل السنة ياكون عليه، وأهل البدع مستريحون منه. وذكر قول الشيخ أبي محمد، عبد الله بن أبي زيد، في جوابه لمن لامه في حب الأشعري: ما الأشعري إلا رجل مشهور بالرد على البدع، وعلى القدرية والجهمية، متمسك بالسنة. [256/2].

ثم ذكر الإمام السبكي جماعة كبيرة من فضلاء الأئمة الكبار الذين اشتهروا بفقهم وحديثهم ومشاركتهم في كل [علم] أي اشتهار، الذين أخذوا عن الأشعري؛ وجعلهم طبقات على اختلاف تقليدهم في الفروع، من مالكية وشافعية، وحنفية وحنبلية.

### [ طريقة الإمام الأشعري التي عليها المتميزون من علماء الإسلام ]

وترجم بعد ذلك التاج في: "بيان أن طريقة الشيخ هي التي عليها المعترفون من علماء الإسلام، والمتميزون من المذاهب الأربعة، في معرفة الحلال والحرام، والقائمون بنصرة سيدنا محمد، عليه أفضل الصلاة والسلام".

ثم قال: قدمنا في تضاعيف الكلام ما يدل على ذلك، وحكي لنا لك مقالة الشيخ ابن عبد السلام ومن سبقه إلى مثلها، وتلاه على قولها، حيث ذكروا أن المالكية والشافعية، والحنبلية وفضلاء الحنابلة، أشعريون. هذه عبارة ابن عبد السلام شيخ الشافعية، وابن الحاجب شيخ

المالكية، والحضري شيخ الحنفية. ومن كلام ابن عساكر، حافظ هذه الأمة، الثقة الثابت: هل من الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية، إلا موافق للأشعري ومنتهى إليه، وراض بحميد سعيه في دين الله، مثن بكثرة العلم عليه، غير شذمة قليلة تضرر التشبيه، وتعادي كل موحد يعتقد التنزيه، أو تضاهي قول المعتزلة في ذمه، وتباهي باظهار جهلها بقدرة سعة علمه.

ثم ذكر إفتاء أكابر الأشياخ الأجلة من الصوفية وغيرهم، وصدر بإفتاء أبي القاسم القشيري، صاحب "الرسالة"، ووقع معه في ذلك جماعة. وفي صدر هذه الفتوى قول القشيري:

"اتفق أصحاب الحديث أن أبا الحسن، علي بن إسماعيل الأشعري، كان إماما من أئمة أصحاب الحديث، ومذهبه مذهب أصحاب الحديث. تكلم في أصول الديانات على طريقة أهل السنة، ورد على المخالفين". ثم قال:

"ومن طعن فيه أو قدح، أو لعنه أو سبه، فقد بسط لسان السوء في جميع أهل السنة". [259/2].

ثم كتبوا التوقيع بالعربية والفارسية. ثم هذا الاستفتاء كان بخراسان. ثم ذكر آخر ببغداد، ومثله آخر بها. ثم ذكر كلام أبي العباس، قاضي العسكر الحنفي، ثم ذكر البحث عن تحقيق ذلك، ثم قال:

سمعت الشيخ الإمام، رحمه الله، يقول: ما تضمنته عقيدة الطحاوي، هو ما يعتقد الأشعري، لا يخالفه إلا في ثلاث مسائل. (قلت)، أي قال التاج: أنا أعلم أن المالكية كلهم أشاعرة، لا أستثني أحدا، والشافعية غالبهم أشاعرة، لا أستثني إلا من لحق منهم بتجسيم أو اعتزال، ممن لا يعاب به، والحنفية أكثرهم أشاعرة، أعني يعتقدون عقد الأشعري، لا يخرج منهم إلا من لحق منهم بالمعتزلة. والحنابلة أكثر فضلاء متقدميهم أشاعرة، لم يخرج منهم عن عقيدة الأشعري إلا من لحق بأهل التجسيم، وهم في هذه الفرقة من الحنابلة أكثر من غيرهم. [261/2].

ثم ذكر جملة في شأن ما خالف الأشعري فيه بعض أهل مذهبه وغيره، وهي نحو ثلاثة عشر مسألة، قال التاج: ولم يثبت جميعها عن الشيخ. قال:

ولي قصيدة نونية جمعت فيها هذه المسائل، وضممت إليها مسائل اختلف الأشاعرة فيها، مع تصويب بعضهم بعضها في أصل العقيدة.

### [قصيدة التاج الجامعة لأهم مسائل الاعتقاد، والتنويه بمقام الإمام الأشعري]

قلت: وهي قصيدة رائقة، وفي حسن نظمها وسلاستها فائقة، آيات لأهل النبل والذكاء أن الإمام التاج، ليست علومه مقصورة على الأصول والفروع والتاريخ وغيرها، بل قضيته في كل العلوم الشرعية والأدب وما يتبعها عامة؛ صحيحة الإنتاج؛ إذ جمع في هذه القصيدة من الفوائد، والدرر الفراندة، والبلاغة الرائعة، ولا بلاغة سحبان، والجريان في محاسن أنواع البديع، ما يعجب لها كل مبرز في هذا الميدان. وصدورها بقوله، متغزلا على عادة فحول الشعراء:

الورد خدك صيغ من إنسان أم في الخدود شقائق النعمان  
إلى أن قال، مقدمة لموضوعه، وذكر أئمة الديانة الإسلامية من شيوخ المذاهب الأربعة وغيرهم، فقال:

واعلم بأن الحق ما كانت عليه صحابة المبعوث من عدنان  
من أكمل الدين القويم وبين الـ حُجج التي يهدى بها الثقلان  
قد نزهوا الرحمان عن شبه وقد دانوا بما قد جاء في الفرقان  
ومضوا على خير وما عقدوا مجالس في صفات الخالق الديان  
ثم قال:

وأنت على أعقابهم علماؤنا غرسوا ثمارا يجتنيها الجاني  
كالشافعي ومالك وكأحمد وأبي حنيفة والرضى سفيان  
وكمثل إسحاق وداود ومن يقفو طرائقهم من الأعيان  
وأتى أبو الحسن الإمام الأشعري، مبينا للحق أي بيان  
ومناضلا عما عليه أولئك الأ سلاف بالتحريير والإتقان  
ما إن يخالف مالكا والشافعي ي وأحمد بن محمد الشيبان



لكن يوافق قولهم ويزيده حسنا بتحقيق وفضل بياني  
يقفو طرائقهم ويتبع حارثا أعني محاسب نفسه بوزان  
فلقد تلقى حسن منهجه عن الأ شيخ أهل الدين والعرفان  
فذلك تلقاه لأهل الله يُنـ صر قولهم بمهتد وسنان

ثم سطر أسماء مشاهير الصوفية من أهل الله وأمتهم، وأنه له بهم حسن اعتقاد، دون  
انتقاد، بل يقفو طريقهم، ويأخذ عنهم أورادهم. ولذا قال بعد هذا:

لم لا يتابع هؤلاء وشيخه الـ شيخ الجنيد السيد الصمداني  
عنه التصوف قد تلقى فاغتذى وله به وبعلمه نوران

ثم انطلق في هذا الموضوع، وفيه أشار إلى أن أهل التصوف الكبار تمسكوا بعده بعقيدة  
الأشعري، واجتهدوا في نشرها وتلقيها لأصحابهم. وبين اعتقاد هؤلاء الأكابر من أهل  
الباطن والظاهر، الذي هو اعتقاد السلف الصالح. وتخلص من ذلك للطعن في أهل البدع  
المخالفين لأهل السنة والجماعة والدين، فقال:

كذب المجسم والحلوي الكفو ر؛ فذان في البطلان مفترقان  
والاتحادي الجهول ومن يقل بالاتحاد فاتنه نصراني  
ونبينا خير الخلاق أحمد ذو الجاه عند الله ذي السلطان  
وله الشفاعة والوسيلة وال فضيلة واللواء وكوثر الضمان  
فاسأل إلهك بالنبى محمد متوسلا تظفر بكل أمان  
لا خلق أفضل منه، لا بشر ولا ملك، ولا كون من الأكون  
ما العرش ما الكرسي ما هذي السما

عند النبي المصطفى العدناني

ثم أشار إلى أن الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، بعده، صلى الله عليه وسلم، بعضهم  
على بعض في الدرجات، ثم ذكر الخلفاء وأنهم على ترتيبهم في الفضل مثل الخلافة.  
ثم تصدى لذكر مسائل الخلاف، التي بين الإمام أبي حنيفة، وبين الأشاعرة فيما بينهم؛  
ولكن ذلك الخلاف إما مؤول أو لم يصح، وإن صح، فليس له أثر في الإبعاد عن الملة.

## [مسألة الكسب التي هي موضوع هذا المبحث]

ثم ذكر في الخلافات مسألة الكسب، التي هي موضوع هذا المبحث، والتي نحن  
[بصدد] تحريرها، وما قاله الأئمة في تفسيرها، إذ قال:

وكذاك كسب الأشعري وإنه صعب، ولكن قام بالبرهان  
من لم يقل بالكسب مال إلى اعتزا ل، أو مقال الجبر ذي الطغيان

قال التاج: كسب الأشعري، كما هو مقرر في مكاتبه، أمر يضطر إليه من ينكر خلق  
الأفعال، وكون العبد مجبرا. والأول اعتزال، والثاني جبر؛ فكل واحد يثبت واسطة، ولكن  
يعسر التعبير عنها. ويمثلونها بالفرق بين حركة المرتعش والمختار. وقد اضطرب  
المحققون في تحرير هذه الواسطة، والحنفية سموها الاختيار. والذي تحرر لنا أن الاختيار  
والكسب عبارتان عن معين واحد، ولكن الأشعري أثر لفظ الكسب على لفظ الاختيار، لكونه  
منطوق القرآن، والقوم آثروا لفظ الاختيار لما فيه من إشعار قدرة العبد. وللقاضي أبي بكر  
مذهب يزيد على مذهب الأشعري، فلعله رأى القوم. وإمام الحرمين والغزالي مذهب يزيد  
على المذهبين جميعا، ويدئو كل الدنو من الاعتزال، وليس هو هو. ولسنا الآن لتحرير هذه  
المسألة العظيمة الخطب، وقد قررناها على وجه مختصر في "شرح مختصر ابن  
الحاجب"، وعلى وجه مبسوط فيما كتبناه من أصول الديانات. [الطبقات: 262/2].

قلت: وهذه القصيدة مهمة في بابها، جمعت أهم مسائل الاعتقاد، وبينت ما وقع في  
بعضها من الخلاف.

وأهم ما هو مقصود عندنا، هو ما أعرب بها ابن السبكي من التنويه بمقام الإمام  
الأشعري، وأنه إمام هذا الفن على الإطلاق، لمن أثر الحق وانتهج منهج الإنصاف دون  
تحيز أو نفاق، وأن أئمة الأمصار من محدثين حفاظ، وفقهاء مجتهدين أفراد، وصوفية لا  
يعرفون إلا التوجه لله الواحد الكريم الجواد، وأن الكل أخذ عنه ومن طريقته السنية سالك،  
وأن القادح فيه أو في منهجه القويم لا محالة هالك مع الهالك؛ إذ هي الطريقة المثلى،  
والمتلقاة من صاحب الذكر الحكيم، الذي أنزل عليه ليبين ما على الأمة يتلى.

ولقد اغتبطتُ بهذه الرسالة الجليلة لما قرأتها، وعلمت مقصدها وفحواها، وتمنيت أن لو مدَّ الله في الحياة، ومتعني بتمام صحة البدن، وصفاء الذهن من الوجال، وتشوش الفكر والبال، أن أكتب عليها تعليقا يكون فيه الدراسة لتلك المباحث الفانقة، والنكت اللطيفة الرائقة، مما ينور الفؤاد، في ترداد ذكر عظمة وجلالة رب العباد.

وعليه؛ فالواجب على من حفه الله بأتوار الهداية، ونظر إليه نظر التوفيق والعناية، أن يتمسك بعقد هذا الإمام الجليل، الذي هو عقد كل إمام مهتد هاد نبيل، المقتبس من نور النبوة الذي هو نور الأنوار، وسيد المقربين الأبرار، سيدنا محمد، عليه الصلاة والسلام، ما تعاقب الليل والنهار.

وحيث أطلنا زيول هذا المقصد، وتتبعنا النقول، من أهل المعقول والمنقول، وأوردنا في ذلك المجهود، وجننا في ذلك بالمقبول منها والمردود، وتتبعنا جل ما وقع تحت أيدينا من كتب هذا الفن، من مطول ومختصر، ومن قديم وجديد، وبدلنا في ذلك غاية التأمل ومنتهى النظر، حسبما أقدرننا عليه خالق الخلق وما خصهم به من القوى والقُدر؛ حتى بدا لضعيف أفهامنا، وتبين لنهاية أقدامنا، أن عقولنا معقولة عن بلوغ مرامنا؛ وإنما بلغنا من الغنيمة إلى أن ألقينا السلاح، وقتعنا بالغنيمة بأن نرجع في مثل هذا إلى قوله تعالى: (آيَاتٍ مُحْكَمَاتٍ هُنَّ أَمَ الْكِتَابِ وَأُخَرَ مُتَشَابِهَاتٍ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ، وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا) الآية.\*

وأنا أقول تبعنا للراسخين في العلم: (آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا)؛ فنقتدي بمذهب الإمام الأشعري في رفضه الاعتزال والجبر، ونقول بالكسب الذي قال به هذا الإمام، إذ هو وسط بين المذهبين، وهذا غاية مقدور الأشعري الذي جمع فيه بين النصوص المتعارضة في هذا.

أما معنى الكسب، وتحقيق معناه، فهو مما عسر بياناه، والجواب عما يرد عليه من متعلق الثواب والعقاب، إذ هو من سر القدر، الذي لم يطلع الله عليه أحدا من خلقه، كما

(\*) سورة آل عمران: 7.

قاله ابن السمعاني فيما تقدم نقله عن ابن حجر في "الفتح"، إذ هو راجع في هذه الأقوال كلها، والتفسيرات في المذاهب بأجمعها، إلى التعقلات الفكرية، والاجتهادات النظرية، التي لم تستند إلى النصوص القطعية من الآيات القرآنية، والأحاديث الصحيحة المروية، (وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ)، (\*\*\*) أي إلى كتابه وسنة رسوله. وحيث لم نجد فيهما شيئا صريحا في هذا المعنى، وجب إمساك اللسان في هذا الشأن، ونقول في الآيات والأحاديث المتعارضة: (آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا).

ولا بأس أن نعيد هنا بعض كلام ابن السمعاني، لأنه الحق الظاهر، والتبيان الذي [يجب] أن يقف دونه كل معارض ومناظر، إذ قال، كما تقدم النص عنه بتمامه:  
"سبيل معرفة هذا الباب، التوقيف من الكتاب والسنة، دون محض القياس والعقل، فمن عدل عن التوقيف فيه، ضلّ وتاه في بحار الحيرة". انظر تمام كلامه فيما سبق قبل نحو سبع ورقات<sup>(\*)</sup>.

وقد قدمنا نحوه بأبسط منه، على حسب ما اقتضاه النظر، وما يستدعيه الوقوف عند الحدود دون الوقوع في الخطر، لأن الخوض فيما ليس عليه دليل من الكتاب والسنة، كما قدمناه، أنل إلى الاجتهاد في الأمور العقلية، التي تتفاوت فيها الأفهام، وتتداخلها الأخطاء والأوهام، ويؤدي عند التخالف إلى التضليل، والخروج عن قصد السبيل، ويصير العلم جهلا، والقيام بالحق وإرشاد عموم الأمة إلى عز الاتحاد تقاطعا وافتراقا، كما وقع صدر الأمة، فأعقب ذلك تأخرا في أحوالهم الدينية والاجتماعية، وذهبت بذلك عزة دولتهم، وضعفت قوتهم، واستبدلوا بعد العزة انحطاطا وذلا، إذ رفضوا ما أمرهم به الباري في كتابه الذي (لَا يَغَايِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا)، [الكهف:49]؛ إذ قال تعالى: (وَلَا تَنَازَعُوا فَتَقْتُلُوا وَتَدَّهَبَ رِيحُكُمْ) الآية، [الأنفال:46].

ولقد شعر بهذا الاختلاف، والافتراق وعدم الانتلاف، أكابر الأعلام من كل الفنون، بعد أن خاضوا بحارها، وأفنوا في الأبحاث والانتظار حتى كلت أقلامهم فيما يسطرون من

(\*\*) سورة الشورى: 10  
(\*) أي من نسخة هذه الفهرسة الخطية.

احتمال الأقوال، وإطالة الأبحاث المستندة إلى قيل وقال، دون التمسك بالكتاب والسنة وما أفادته عن من هو معصوم من الضلال.

ولهذا رجح أكابر الأعلام عن هذا الشأن، في آخر أعمارهم. ورأوا أن تلك الأبحاث العقلية، إنما هي خبط عشواء، وأن ما قضاوا في ذلك من أعمارهم، إنما هو مجرد تعب وعناء، وتمنوا أن يكون إيمانهم كإيمان العجائز اللاني ترهن لا يعرفن إلا الله، وأن الأفعال كلها من الله، وأنه لا يشاركه في ذلك أحد سواه، دون ترتيب مقدمات يقينية، ولا إشكالات برهانية، وإنما هي أمور فطرية وراثية عن الآباء والأجداد، وما يتلقينه من ذوي العقيدة المأخوذة عن ذويهن من أهل الرشاد، وهن على ذلك مصمات، لا يخرجن عن تلك العقائد ولا يترددن. وقد شاهدنا ذلك في أمهاتنا وجداتنا.

وفي ذلك يقول إمام أهل المعقول والمنقول، الذي أمسى عمدة في مناضلة أهل الفلسفة من الملحددين، الذين كانوا يحاولون إدخال بدعهم الضالة في عقائد المسلمين؛ فردهم منكسرين على أعقابهم، بسيوف حججه الباترة، التي أبادت تلك التخرصات الكاذبة من تلك الجماهير المعطلين؛ وهو الإمام الفخر، الذي تلهج به أنمة العلماء في كل عصر، فقال - بعد أن ذاق حلو عصره ومره، وجاهد في دين الله حق جهاده، في سره وجهره، ولكنه بعد أن تحقق الحقائق، وعلم أن هناك معارف وأسراراً، وفيها من الخفايا مهامه فيح تضل فيها قضايا العقول، ولو ترددت الأفكار في استكشاف أبحاثها الدقيقة مراراً؛ رجح القهقري، وأيقن أنه بعد هذا الكد العظيم، والسعي الحثيث، [ليس له] من إدراك تلك الغنيمة إلا بالإياب، والرجوع إلى علم الله فيما خفي عليه من تلك الأبواب. وأن يعد نفسه، وإن أطل النضال، وحدد النصال، وكرر الضرب به على النصال؛ واعتقد بأنه خالي البال، وما هو إلا واحد من الجهال - ولهذا قال في آخر عمره: اللهم إيماناً كإيمان العجائز. لأنه عن إدراك ما جاهد فيه من دقائق الأسرار الإلهية؛ هو بمعزل عنها وخاسر.

ومثله صاحب الاستدراك، ومحاولته [الخوض مع] الخاضين في مسألة الكسب، من الاشتراك ودعوى الانفراد بما بين فيه من الإبهام، الواقع في مذهب الأشعري الإمام؛ ولكنه جاء في ذلك بما قارب به مذهب المعتزلة، الذين هم عند جماعة أهل السنة في أخط منزلة، واتبعه في ذلك من ساعده في المقالة، ودافع عنه بالقليل والقالة.

## [إمام الحرمين، ورجوعه آخر عمره عن كل مقالة يُخالف فيها السلف]

وهو الإمام الشهير، الذي لم يكن له في عصره نظير، مقدم الأئمة والشيوخ، له في سائر العلوم والمعارف ثبوت ورسوخ، المعتمد عليه في نشر العلوم وتحقيقاتها دون مين؛ العلامة الهمام إمام الحرمين، فإنه كان معرض الأفكار، ومرجع حل المشكلات في كل الأقطار؛ رجع نفسه وتأسف على ما ضيع في يومه وأمسه، وبان له أن تلك الأتعاب، وإن كانت إنما هي دفاع عن العقيدة الصحيحة، وبيان لما بلغت إليه - [ل] ما وهبه الله له - القريحة. ثم لم يرو غليلا، ولم يشف غليلا. ووجب عليه الاعتراف بالعجز عن إدراك الحقيقة، إذ هي أنجى الطريقة، فقال، فيما ذكره التاج في "طبقاته"، في ترجمة هذا الإمام، عن أبي الفتح الطبري، قال:

"دخلنا على أبي المعالي في مرضه، فقال: اشهدوا علي أنني رجعت عن كل مقالة يُخالف فيها السلف، وإنني أموت على ما يموت عليه عجاجز نيسابور". هـ [263/3].

قلت: وهذا هو القول الذي قاله الفخر الرازي، بمعنى [أن] هذه الأحكام العقلية، والاحتجاجات المنطقية، والاستدلالات القياسية، لا تبلغ إلى الحقيقة التي أخفاها الله عنا، ولم يأت فيها عن صاحب الشريعة ما هو محكم فيها. قلت: ونرجع إلى قوله تعالى: (آيات مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أَمَ الْكِتَابِ وَأَخْرَ مُتَشَابِهَاتٌ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ، وَمَا يَظُنُّ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ، وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا). (\*)

وعليه؛ ففحوى كلامه هذا هو إلقاء السلاح، ورد العلم فيما عجزنا عن إدراكه إلى من عنده (مقَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَظُنُّهَا إِلَّا هُوَ) (\*\*). العليم الفتح، وأن نؤمن بالحكم الواضح الذي جاءنا من عنده، وبلغه إلينا رسوله وخير أنبيائه وعبيده، ونعتقد اعتقادا جازما بأنه الله الواحد الأحد، الخالق للعباد وأفعالهم، والعالم بما تكن صدورهم من عقاندهم، وما تعلنه جوارحهم من حسنات وسينات أعمالهم. وهذا هو اعتقاد خيار العجاجز من أهل الإسلام فيما

(\*) آل عمران: 7

(\*\*) الأنعام: 59

أدركننا، ولا تزلزلهم عن هذه العقيدة شكوك ولا أوهام. والله يوفق هذه البقية من هذه الأمة إلى الرجوع إلى أحسن تقويم، وأن يردها إلى الصراط المستقيم، آمين.

### [رجوع إلى مناقشة مقالة إمام الحرمين]

ثم لنرجع، بعد هذا، إلى مقالة هذا الإمام، وهو إمام الحرمين، التي أفادت بظاهاها موافقة أهل الاعتزال، ومخالفة إمام الأئمة الأشعري، الذي اتبع مذهبه وأيده في ذلك أشهر مشاهير الإسلام.

ولتذليل ما قدمناه، وبنقول أئمة هذا الشأن أيدناه، وإن كان هو من المكرر الواضح الأجل، ولكن يقال هنا إن المكرر أعذب وأحلى، وزيادة في شرح وإيضاح الطريقة المثلى؛ فأقول:

الأولى في البحث في كل علم من العلوم، من منطوق ومفهوم، [الرجوع] إلى أهله المتخصصين به، الذين ما رسوا دقائقه وخفاياه، بحيث لا يلتبس عليهم ولا يشتبه، وأوفى كتاب في هذه المسائل، كتاب "الملل والنحل" للشهرستاني، الذي لا يوجد فيما قبل هذا العصر ولا بعده في موضوعه ثاني. وقد تلقاه الأئمة بالقبول، ورفضوا سواه وإن عدد الموضوع.

### [ترجمة العلامة الشهرستاني، صاحب كتاب "الملل والنحل"]

ففي "طبقات" التاج:

"محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح، المعروف بالشهرستاني، صاحب كتاب "الملل والنحل"، وهو عندي خير كتاب صنف في هذا الباب. ومصنف ابن حزم وإن كان أبسط منه، إلا أنه مبدد ليس له نظام، ثم فيه من الحط على أئمة السنة، ونسبة الأشاعرة إلى ما هم بريئون منه، ما يكثر تعداده. هـ [78/4].

وكان هذا المؤلف من أهل القرن السادس، ولم يذكر وفاته في "الطبقات"، بل ذكر مولده ووفاته فيها عن ابن السمعاني، إذ قال: ورد بغداد في سنة عشر وخمسمائة، وأقام بها

ثلاث سنين. قال: وسأنته عن مولده فقال: سنة تسع وأربعين وأربعمائة. ومات سنة ثمان وأربعين وخمسمائة. هـ. [78/4].

قلت: ولهذا المؤلف كتاب في الكلام، سماه "نهاية الإقدام، في علم الكلام".

قلت: وكنت أظن أن هذا الكتاب للفخر الرازي، لقوله في أبياته الشهيرة: \*نهاية إقدام العقول عقال\* إلخ، وأنه كان يشير إلى كتابه هذا. ثم وجدت في هذه الترجمة أن للإمام الشهرستاني كتابا سماه "نهاية الإقدام، في علم الكلام".

فإما أن يكون [الفخر] قصد بذلك التورية بهذا الكتاب الذي هو في علم الكلام، وأن التعمق في هذا العلم والمناظرة فيه، والتعقبات التي تنتجها التعقبات، هي لا تجدي شيئا، وإنما هي إضاعة في الوقت دون حصول فوائد دينية مفيدات، وذلك لأن الشهرستاني كان قبل الفخر. أما الفخر، فإنه توفي بعد الشهرستاني بنحو ستين سنة.

وإما أن يكون ذلك من الاتفاقات في التسمية، أو أخذ الفخر ذلك من تسمية الشهرستاني، وإن كانت تسمية الفخر لكتابه ليست موافقة في اللفظ موافقة تامة، لأن تسمية الفخر "نهاية العقول"، وتسمية الشهرستاني "نهاية الإقدام، في علم الكلام"، والله تعالى أعلم. وبكل حال، فإن نهاية أرباب أهل العقول، في تجردهم عن المقول، إلى العجز أو الوقوف ينول.

### [مواصلة الكلام على مقالة إمام الحرمين]

ولنرجع إلى ذكر نص ما خالف إمام الحرمين الجمهور من الأشاعرة، وجاوز حتى ما قاله القاضي الباقلاني، بقوله:

ثم إن إمام الحرمين، أبا المعالي الجويني، قدس الله روحه، تخطى عن هذا البيان قليلا - أي الذي قرره وأطال فيه الباقلاني - قال: أما نفي القدرة والاستطاعة [ف]مما يباهه العقل والحس. وأما إثبات قدرة لا أثر لها بوجه فهي كنفي القدرة أصلا. وأما إثبات تأثير في حالة لا تعقل كنفي التأثير، خصوصا والأحوال على أصلهم لا توصف بالوجود والعدم، فلا بد إذن من نسبة فعل العبد إلى قدرته حقيقة، لا على وجه الإحداث والخلق، فإن الخلق يشعر باستقلال إيجاده من العدم، والإنسان، كما يحس من نفسه الاقتدار، يحس من نفسه أيضا عدم



الاستقلال. فالفعل يستند وجودا إلى القدرة، والقدرة تستند وجودا إلى سبب آخر؛ يكون نسبة القدرة إلى ذلك السبب كنسبة الفعل إلى القدرة. وكذلك يستند سبب إلى سبب، حتى ينتهي إلى مسبب الأسباب، فهو الخالق للأسباب ومسبباتها، المستغني على الإطلاق؛ فإن كل سبب مستغن من وجه، محتاج من وجه. والباري تعالى هو الغني المطلق، الذي لا حاجة له ولا فقر. وهذا الرأي إنما أخذه من الحكماء الإلهيين، وأبرزه في معرض الكلام. وليس يختص نسبة السبب إلى المسبب، على أصلهم، بالفعل والقدرة. بل كل ما يوجد من الحوادث، فذلك حكمه. وحينئذ يلزم القول بالطبع وتأثير الأجسام في الأجسام إيجابا، وتأثير الطبايع في الطبايع إحدائا. وليس ذلك مذهب الإسلاميين؛ كيف ورأى المحققين من الحكماء أن الجسم لا يؤثر في الجسم. [الملل: 103/1].

ثم قال: صاحب "الملل"، بعد أن أطل في رد هذا التأثير الذي يرجع إلى الطبع، كما قرره، قال: فإذن لا يوجد على الحقيقة إلا واجب الوجود بذاته، وما سواه من الأسباب معدات لقبول الوجود، لا محدثات لحقيقة الوجود. قال:  
فمن العجب أن مأخذ كلام الإمام أبي المعالي، إذا كان بهذه المثابة، فكيف يمكن إضافة الفعل إلى الأسباب حقيقة. هـ [105/1].

### [مسألة القول بالطبع والعلّة وما في ذلك]

قلت: وقد كنا ذكرنا بعض هذا الكلام، ثم بينا أنه إن صح عنه، وكان قصده ما شرحه به صاحب "الملل"، فهو من أغرب الغريب؛ فإن القول بالطبع لا يقوله مسلم. فإذن يجب حمل كلام الإمام على ما يوافق الحق، ويؤول تأويلا حسنا، كما قدمنا ووضحناه إيضاحا شافيا، ونقلنا فيه مقالا ساميا.

وإن مرادنا هنا بيان ما هو المذهب في القول بالطبع أو بالعلّة، على وجه الاختصار، فأقول: قال العلامة ابن كيران في "شرح توحيد المرشد المعين"، بعد أن أطل القول في بيان معنى الفاعل بالعلّة، والفاعل بالطبع، ما لفظه:

"والحاصل أن أقسام الفاعل بحسب التقدير العقلي ثلاثة: فاعل بالاختيار، وهو الذي يتأتى منه الفعل والترك، وفاعل بالعلّة، وفاعل بالطبيعة، وكلاهما يتأتى منه الفعل والترك.

لكن الفاعل بالطبيعة يتوقف على وجود الشرط وانتفاء المانع، بخلاف الفاعل بالعدة. والثلاثة كلها موجودة عند الفلاسفة والطبائعيين، ولم يوجد عند المؤمنين إلا واحد، وهو الفاعل الموحد بالاختيار. ثم هو خاص بواحد وهو مولانا جل وعلا، إذ لا موجود سواه تبارك وتعالى.ه(\*)

وفي "شرح" ميارة الكبير، عن "شرح الصغرى" للسنوسي (\*\*)، وإن كان فيه تكرار ما سبق، ولكنه مفيد جدا في موضوعنا، إثر ذكر برهان الوجدانية:

" وبهذا تعرف أن لا أثر لقدرتنا في شيء من أفعالنا الاختيارية، كحركاتنا وسكناتنا، وقيامنا وقعودنا ومشينا ونحوها. جميع ذلك مخلوق لمولانا، جل وعز، بلا واسطة. وقدرتنا أيضا مثل ذلك، عرض مخلوق لمولانا، جل وعز؛ يقارن تلك الأفعال ويتعلق بها من غير تأثير لها في شيء من ذلك أصلا. وإنما أجرى الله تعالى العادة أن يخلق عند تلك القدرة، لا بها، ما شاء من الأفعال، وجعل سبحانه، بمحض اختياره، وجود تلك القدرة فينا، مقترنة بتلك الأفعال، شرطا في التكليف. وهذا الاقتران والتعلق لهذه القدرة بالحادث بتلك الأفعال، من غير تأثير لها أصلا، هو المسمى في الاصطلاح وفي الشرع بالكسب والاكْتِسَاب، وبحسبه تضاف الأفعال للعبد، كقوله تعالى: (لَهَا مَا كَسَبَتْ، وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) [البقرة: 286]. أما الاختراع والإيجاد فهو من خواص مولانا جل وعز، لا يشاركه فيه شيء سواه، تبارك وتعالى. ويسمى العبد عند خلق الله تعالى فيه القدرة المقارنة للفعل؛ مختارا، وعند ما يخلق الله فيه الفعل مجردا عن تلك القدرة الحادثة؛ مجبوراً ومضطراً، كالمرتعض مثلا. وعلامة مقارنة القدرة الحادثة لما يوجد في محلها، تيسره بحسب العادة فعلا وتركاً. وعلامة الجبر وعدم تلك القدرة، عدم التيسر. وإدراك الفرق بين هاتين الحالتين، ضروري لكل عاقل. كما أن الشرع جاء بآيات الحالتين، وتفضل بإسقاط التكليف في الحالة الثانية، وهي حالة الجبر، دون الأولى، قال تعالى: (لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا)، [البقرة: 286]، بحسب العادة، وأما بحسب

(\*) عند شرحه قول الناظم: "وأن يماثل ونفي الوحدة".

(\*\*) في كلام الشيخ السنوسي هذا، بيان واضح لمذهب الأشعري، وهو الكلام المحفوف بنور التحقيق الذي ينبغي أن يلقن لمن يريد الهداية. هـ من خط مؤلف هذه الفهرسة بالهامش.

العقل وما في نفس الأمر، فليس في وسعها، أي طاقتها، اختراع شيء ما، وبهذا تعرف بطلان مذهب الجبرية".]

ثم بين وجه بطلان مذهب الجبر، ثم قال:

"وكما أن هذه القدرة الحادثة لا أثر لها أصلاً في شيء من الأفعال، كذلك لا أثر للنار في شيء من الاحتراق أو الطبخ، أو التسخين أو غير ذلك، لا بطبعها ولا بقوة وضعت فيها، بل الله تعالى أجرى العادة اختياراً منه، جل وعز، بإيجاد تلك الأمور عندها، لا بها". [ص 30].

ثم قال: "وبالجملة، فلتعلم أن الكائنات كلها يستحيل منها الاختراع لأثر ما. بل جميعها مخلوق لمولانا جل وعز، ابتداءً ودواماً، بلا واسطة. بهذا شهد البرهان العقلي، ودل عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح، قبل ظهور البدع. ولا تصغ بأذنك لما ينقله بعض من أولع بنقل الغث والسمين عن مذهب بعض أهل السنة، مما يخالف ما ذكرنا، فشد يدك على ما ذكرناه، فهو الحق الذي لا شك فيه، ولا يصح غيره" هـ. [ص 31].

قلت: وكأنه يشير إلى ما نقلناه سابقاً عن إمام الحرمين، من تأثير القدرة الحادثة في أفعال العباد. وقد سمعت سابقاً ما قيل في هذه المقالة من رد وإنكار وتأويل.

كما أن في كلام الشيخ السنوسي ما يرد على من يقول بالطبع وبالوسطية مطلقاً، وأن القدرة الإلهية هي المؤثرة في كل الأفعال. وبه تعرف أن من أسند شيئاً من الأفعال إلى غير الخالق، من واسطة بطبع أو سبب أو بقوة أودعت فيه؛ فهو خارج عن ملة الإسلام مارق.

وتبين ما عليه هذا الجيل الحاضر من الضلال، وكأنهم ينكرون الخالق مطلقاً. فإذا رأوا شيئاً موافقاً لهم، أو مخالفاً لهم، يقولون: الطبيعة فعلت كذا، أو السبب الفلاني هو الذي ينشأ عنه هذا البخار الصاعد في السماء لنزول الأمطار، والرعد بسبب كذا، والبرق كذلك. فمن أسند ذلك للسبب وأنه الفاعل، فهذا منكر للخالق. وأما من أسند خلق السبب لله تعالى، فهذا لا بأس عليه، لأن من خلق السبب خلق المسبب. وسيأتي بعد هذا بيان لهذه المسألة بالمنصوص.

\*\*\*

## [رجز للمؤلف في نفي العلة والطبع]

قلت: وقد كنت نظمت سابقاً بعض ما في هذا الباب، فقلت:

ومسندُ الأفعال للأفلاكِ	أو غيرها يُعد في الإشراكِ
كمسند الإحراق والإشباع	للنار والطعم بلا نزاع
بل كل من يجعل تأثير السببِ	بطبعه فكفره حكم وجب
ومن يقل بقوة قد أودعت	من ربهما فهي طريق أودعت
وقيل بالتكفير في ذا العقدِ	لأنه عدا طريق الرشادِ
والحق أن الله جلّ وعلا	أجرى بقدرته [ما قد] فعلا
عادة ربط الحرق بالنيران	والري بالمياه في أحيان
دون لزوم، وهو، إن شاء، خرق	تلك العوائد، وغير النسق

قلت: فتأمل هذه الأبيات، فإنها بيّنت أن السبب إن كان به التعلق، لا على وجه اعتقاد التأثير، فهو لا شيء فيه؛ بل الأسباب، كما قدمنا، لا بد منها، كما قال صاحب "الحكم": لا بد من الأسباب وجوداً، والغيبة عنها شهوداً.

## [أبيات للمؤلف أيضاً في سبب عدم إجابة الدعاء]

قلت: وكنت كتبت ظهر الورقة التي كتبت فيها الأبيات السابقة، أبياتاً مهمة تُذكر بحالنا السيئة، فقلت:

دعونا إليه لحاجاتنا	فما للإجابة عنها انتفت؟
لأننا عرفنا الإله ولكننا	طريق الهداية عنا اختفت
وقلنا ادعاء نحب الرسو	لن وأعمالنا نهجه خالفت
ونتلو من الذكر آياته	ولم نتبع فيها ما وصفت
ولم نأل جهداً في لعن الرجيم	وأفعالنا إثره قد قفت
نعد خطايا الورى سبّة	ونلفي مساوينا [قد] طفت
فهذا الذي سدّ باب السما	وحاجاتنا دونها وقففت

ولا كننا نرتجي عفوهُ ولو أن أعمالنا ما صفت

فيا ربَّ تُب وتجاوز على عبيدِ أثيم، وقوته ضعفت

وبعد ختم هذا التوسل الذي استطردهنا في هذا المبحث، [و] أثبتناه لما فيه من الإشارة إلى أن إليه سبحانه يرجع الأمر كله، وأنه لا ملجأ ولا منجى من الله إلا إليه، فإليه الملجأ في عفو الزلات، وله التفويض فيما عجزنا فيه عند اعتراض المشكلات، كهذه المسألة، التي تحيرت فيها الأفهام، وتعارضت أقوال الأعلام، وأخيرا ألقى أكابر أعلامهم السلاح، وفتحوا باب التفويض لما يتقنوا أنه باب النجاح والفلاح، إذ قال حامل لواء العلوم وقنونها، العالم بدقائق خفاياها ومكنونها، دون خلاف فيه بين اثنين، أبو المعالي، إمام الحرمين، إذ قال - كما سلف - في آخر عمره، إذ رأى أنه مقبل على ربه، وأنه سيحظى بما جاء به وقربه، ويقف بين يديه ملقى العنان، ليس بينه وبينه ترجمان، وتبين له أن تلك الأبحاث من قيل وقال، لا تنفع في المال؛ رجع عن كل ما كان يقرره من آرائه ويبيده، حذرا من أن يكون وقع في ذلك مما يخالف [الحق] ويرديه؛ فقال:

اشهدوا علي أنني رجعت عن كل مقالة يخالف معها السلف، وإني أموت على ما يموت عليه عجانز نيسابور.هـ.

وقد بينا، فيما سبق، معنى الكلام، وأنه تصريح منه، رحمه الله، من أن تلفيقات تلك الأدلة العقلية والأقيسة المنطقية، غير مجدية في العقائد التي شأنها الاستناد إلى التوقيف من الكتاب أو السنة، كما سبق لنا التصريح بذلك عن ابن السمعاني، وكتبناه في طائفة المبحث، والله الموفق.

ومثل هذا، قول الإمام الفخر، بعد أن ملأ الدفاتر والأوراق، بكل ما لاق في هذا الفن الفلسفي وراق؛ إذ تحقق أن الخوض فيما أخفاه الله علينا، أو كان من المتشابه لدينا، هو خوض فيما لا يجدي، ولا يظهر الحق لنا ولا يُبدي، وأنه يجب الرجوع إلى قول الراسخين في العلم الذين قال الله فيهم: (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا).<sup>(\*)</sup>

(\*) آل عمران: 7

وكل ذلك قدمناه، وبنصوص الأئمة المقتدى بهم أيدينا. ولقد شرح، رحمه الله، هذا الإمام معنى هذا الذي حُمنّا حوله، وأردنا أن نبين معضله، ومجمله في وصيته التي أوصى بها آخر عمره، وفيها فوائد. ومنها، بعد كلام:

ولقد اختبرت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن، لأنه سعي في تسليم العظمة والجلال لله، ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات، وما ذاك إلا للعلم بأن العقول البشرية تتلاشى في تلك المضايق العميقة.هـ.

**قلت:** وهذا هو اعتقاد العبد الضعيف، المقر على نفسه بالقصور والرجوع إلى الله في كل ما يقف في فهمه إلى علام الغيوب. وقد كررت هذا الفكر وهذا النظر مرارا، وأنا عليه دواما واستمرارا. ولكن كنتُ في خيفة وحذر من أن أكون منفردا بهذا النظر، الذي أخذته من تتبع الأفكار، وتناقض الأنظار، وعدم وجود النص الصريح، وفقد النقل الصحيح، مما ترك لنا سيد المرسلين، من كتاب الله وسنته التي أورثها عمدة أصحابه من الخلفاء المرشدين الراشدين، إذ قال في الحديث: "تركت فيكم ما لن تضلوا بعده؛ كتاب الله وسنتي"، وقال: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي"، أو كما قال عليه السلام، لأني نقلت هذا من حفظي وسأراجع نصه بعد<sup>(\*)</sup>.

فلما وقفت على كلام الفخر هذا، زاد خاطري انشراحا، وكان لما ارتسم في نفسي راحا وارتياحا، وقلت: الحمد لله الذي ألهمني الحق البين، والمنهج الذي [بتعين] اتباعه وسلوكه لكل متدين، والعلم لله. وهذا الذي قاله الفخر، هو معنى ما كنا قلناه في موضوعنا عن ابن السمعاني، وكتبت إثره ما تقدم.

### [خلاصة تحرير مسألة أفعال العباد]

وعليه، فتحصيل هذه المسألة التي أطلنا فيها الذبول، وأكثرنا فيها من النقول؛ محصلها أن أفعال العباد الاختيارية هي مخلوقة لله تعالى، لأنه الخالق لهم ولأعمالهم

<sup>(\*)</sup> جاء في حديث العرياض بن سارية، الذي رواه ابن عبد البر في "جامعه"، في باب الحض على لزوم السنة والاقتصار عليها، من قوله، عليه الصلاة والسلام: "فعلیکم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين"، الحديث. أم

وأفعالهم، جلت أو دقت، وأن قدرة العبد ليس لها أثر أصلا، إلا الكسب الذي هو مقارنة قدرة الله لقدرة العبد.

وهذا هو مذهب الأشعري، الذي هو مذهب صحيح خالص من سائر الشوائب، وإليه يرجع مقال من يحاول أن يرده من أهل السنة، ولمضمونه آيب، كما أسلفنا ذلك. ثم إن حاصل المذاهب في أفعال العباد، ترجع إلى خمسة أو ستة مذاهب، كما أسلفنا، وانظر تفصيل ذلك. ثم إن المذهب الأول والثاني، وهو مذهب المعتزلة والجبرية، باطل باتفاق أهل السنة. وأما الثالث، وهو أن قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل، وإنما للعبد كسب بمعنى مقارنة قدرة الله. أما الباقي من المذاهب، فهو من مذاهب أهل السنة، وتقدم ما في ذلك مستوفى.

**[نهاية هذا المبحث، وتسميته:  
"الدر النفيس الجوهري، في أفعال العباد،  
ومحاسن كسب الأشعري"]**

وهنا نقبض العنان في هذا الميدان، ونؤكد لنفسي، ولمن وقف على هذا المقام، أن يرد العلم فيما أشكل عليه في هذا الباب، إلى الله الكبير المتعال. وإذا أردت أن تجعل هذا التقييد مستقلا بنفسه في مؤلف خاص، فسمه: "الدر النفيس الجوهري، في أفعال العباد ومحاسن كسب الأشعري، وخلوصه من إفراط الجيزي وتفريط القنري".

والمرجو منه سبحانه أن يجعله من الأعمال المقصود به وجهه الكريم، وثوابه الجزيل، آمين.

وحيث كنا ختمنا ترجمة شيخنا العلامة، سيدي عبد السلام بناني، بتاريخ وفاته، بجوابنا على الأسئلة التي وردت عند الفراغ من هذه الترجمة المباركة، ومنها هذا الجواب الطويل الذيل، العظيم الفوائد، المشتمل على درر الفرائد، الذي موضوعه معنى القضاء والقدر، وجر ذلك إلى الكلام على أفعال العباد وما تفرع فيها من الأقوال، وما جرى في ذلك الميدان الفسيح من تخالف أفكار أعلام الرجال، واستوفينا في ذلك ما جاد به علينا من

الاطلاع، الكبير المتعال، فشكرا له، شكرا له، على تلك النعم التي عمرت بها الأوقات، واحتسبها عند الله من أفضل القربات.

\* \* \*

### [تذييل ترجمة الشيخ بناني بالكلام على مفهوم رفع العلم بموت العلماء]

أقول: إن موت شيخنا العلامة سيدي عبد السلام بناني وأمثاله(\*)، في هذه العشرة [الثالثة] من القرن الرابع عشر، لنذير مبين، وناطق صادق باتهيار أركان العلوم الإسلامية، ومخبر برفع تلك العلوم التي هي علوم الدين، التي أتى بها القرآن الكريم، والرسول النبي الأمين، حسبما أخبر به من لا ينطق عن الهوى، ولا يخبر إلا بما من ربه إليه يوحى. ورفع العلم وقبضه إنما يكون بقبض أمثال هؤلاء العلماء الذين هم حملة هذا الدين، وحماة شريعة إمام الرسل وخاتم النبيين. ففي صحيح البخاري ومسلم وغيرهما، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: "إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يترك عالما اتخذ الناس رؤساء جهالا فسئلوا، فافتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا" هـ. [جامع بيان العلم: 1/149].

وفي رواية بسنده، لابن عبد البر، عن ابن عمرو، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "إن الله لا ينتزع العلم من الناس بعد أن يعطيهم إياه. ولكن يذهب بالعلماء: كلما ذهب عالم، ذهب بما معه من العلم، حتى يبقى من لا يعلم، فيضلوا ويضلوا". [150/1].

وزاد ابن عبد البر روايات أخرى بمعنى هذا الحديث. كما أتى بأحاديث أخرى وفيها ما يدل على أن رفع العلم بموت أهله من أشراط الساعة؛ ففي حديث أنس بن مالك، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "من أشراط الساعة: أن يرفع العلم، ويبث الجهل، ويشرب الخمر، ويظهر الزنا".

(\*) موت شيخنا سيدي عبد السلام بناني وأمثاله، علامة على إقبال أمر هذا الدين، وظهور الملحدين. هـ من خط المؤلف بالهامش.



ثم ذكر ابن عبد البر رواية البخاري عن أنس أيضا، قال: لأحدثكم بحديث لا يحدثكم به أحد بعدي، سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: "إن من أشرط الساعة: أن يقل العلم، ويظهر الجهل، ويظهر الزنا، ويكثر النساء، ويقل الرجال، حتى يكون لخمسين امرأة القيم الواحد". [الجامع:151/1].

قلت: وفي هذا الباب آثار وأحاديث كثيرة، كلها تنذر بقبض هذا العلم الشرعي الديني ورفعته، ونسخه بالضلالة والجناية. وكم ورد التحذير من هذا الزمان، وخوف أهل الدين والعلم من إدراكه؛ فعن كعب الأحبار أنه كان يقول:

"واعلموا أن الكلمة من الحكمة ضالة المؤمن، فعليكم بالعلم قبل أن يرفع. ورفعته أن تذهب رواته".

وورد عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أنه قال:

"إن لكل شيء إقبالا وإدبارا، وإن لهذا الدين إقبالا وإدبارا. وإن من إقبال هذا الدين ما بعثني الله به، حتى إن القبيلة لتتفقه من عند أسرها، وقال آخرها: حتى لا يكون فيها إلا الفاسق أو الفاسقان، فهما مقموعان ذليلان؛ إن تكلما أو نطقا، قمعا وقهرا واضطهدا. ثم ذكر أن من إدبار هذا الدين، أن تجفو القبيلة كلها العلم من عند أسرها، حتى لا يبقى إلا الفقيه أو الفقيهان، فهما مقموعان ذليلان؛ إن تكلما أو نطقا، قمعا وقهرا واضطهدا، وقيل: أتطغيان علينا؟! وحتى تشرب الخمر في نادبهم ومجالسهم وأسواقهم، وتحل الخمر اسما غير اسمها، وحتى يلعن آخر هذه الأمة أولها. ألا فليهم حلت اللعنة". هـ من كتاب "جامع بيان العلم" لابن عبد البر. [153/1].

### [فضل أهل القرن الأول

ثم الذين يلونهم، ومعنى الحديث الوارد في ذلك]

هذا، ولتعلم أن خير القرون التي تلالأت فيها أنوار هذا الدين، وأشرقت [فيها] الأرض بنور هدايتها، ودخل الناس [فيها] في الدين أفواجا، وطلعت شمس معارفهم في أنحاء العالم سراجا وهاجا؛ هي القرون التي قال النبي [عنها]، صلى الله عليه وسلم: "خير القرون قرني ثم الذين يلونهم".

قلت: وهذا الحديث في "الصحيحين". وكنتُ أولاً توقفت في تخريجه، وراجعت "الجامع الصغير"، فلم أجدّه في حرف الخاء، ثم وقفت على كلام ابن حجر، وذكره وقال إنه في "الصحيحين". والحديث مشهور جداً، وتعجبت أنا من عدم ذكر الحافظ السيوطي له. ولعله ذكره في موضع آخر.

ومعنى هذا الحديث المذكور في صحيح البخاري، تحت ترجمة (باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه)، ولفظه: حدثنا سفيان عن الزبير بن عدي، قال: أتينا أنس بن مالك، فشكونا إليه ما يلقون من الحجاج، فقال: اصبروا، فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده أشر منه، حتى تلقوا ربكم. سمعته من نبيكم، صلى الله عليه وسلم. ثم تكلم الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث فقال: قال ابن بطال: هذا الخبر من أعلام النبوة، لإخباره، صلى الله عليه وسلم، بفساد الأحوال، وذلك من الغيب الذي لا يعلم بالرأي وإنما يعلم بالوحي. هـ ثم قال ابن حجر: وقد استشكل هذا الإطلاق، مع أن بعض الأزمنة تكون في الشر دون التي قبلها. ولو لم يكن في ذلك إلا زمن عمر بن عبد العزيز، وهو بعد زمن الحجاج بيسير، وقد اشتهر الخير الذي كان في زمن عمر بن عبد العزيز. بل لو قيل: إن الشر اضمحل في زمانه، لما كان بعيداً، فضلاً عن أن يكون شراً من الزمن الذي قبله. وقد حمّله الحسن البصري على الأكثر الأغلب، فسئل عن وجود عمر بن عبد العزيز بعد الحجاج، فقال: لا بد للناس من تنفيس. وأجاب بعضهم أن المراد بالفضل، تفضيل مجموع العصر على مجموع العصر، فإن عصر الحجاج، كان فيه كثير من الصحابة في الأحياء، وفي عصر عمر بن عبد العزيز انقرضوا. والزمان الذي فيه الصحابة، خير من الزمان الذي بعده، لقوله، عليه السلام: "خير القرون قرني"، وهو في "الصحيحين"، وقوله: "أصحابي أمانة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي، أتى أمتي ما يوعدون"، أخرجه مسلم.

ثم قال ابن حجر: ثم وجدت عن عبد الله بن مسعود، التصريح بالمراد، وهو الأولى بالاتباع. فما خرج يعقوب بن شيبان، عن عبد الله بن مسعود، أنه كان يقول: لا يأتي عليكم يوم إلا وهو أقل علماً من اليوم الذي مضى قبله. فإذا ذهب العلماء، استوى الناس، فلا يأمرن بالمعروف، ولا ينهون عن المنكر، فحينئذ يهلكون.

ثم ذكر من طريق الشعبي عن مسروق عنه قال: لا يأتي عليكم زمان إلا وهو أشد مما كان قبله؛ أما إنني لا أعني أميراً خيراً من أمير، ولا عاماً خيراً من عام. ولكن علمائكم وفقهاؤكم يذهبون، ثم لا تجدون منهم خلفاً، ويجيء قوم يفتون برأيهم - وفي لفظ عنه من هذا الوجه - وما ذاك بكثرة الأمطار وقلتها، ولكن بذهاب العلماء. ثم يحدث قوم يفتون في الأمور برأيهم، فيئتمون الإسلام ويهدمونه. هـ [فتح الباري: 13/16].

وأثر سيدنا عيد الله بن مسعود، هو المطابق للواقع، وهو الحق الواضح الذي ظهر وتحقق تفسيره في أواسط هذا القرن الرابع عشر، الذي نحن فيه، وما له فيه من دافع، لأن هذا الشر الذي صار ينتشر قرناً بعد قرن، وعصراً بعد عصر، كان ينتشر تارة وينقبض أخرى. ومن تتبّع القرون الماضية من لدن القرون الثلاثة الأولى التي هي خير القرون بعد الرسول، عليه السلام، وجد أن الشر ينقصان العلم الصحيح، الذي هو علم الصحابة ومن تلاهم، في استمرار، لكن تارة ينقصان أهله، لتغلب أهل البدع عليهم [ومزجهم] السنن التي يتمسكون بها ويناضلون عنها ببدعهم الضالة. وكان ابتداء ذلك أواخر عصر الصحابة، كما قدمنا، بظهور القدرية. ولكن ذلك الظهور كانت صولته تضعف لقوة أهل السنة.

### [اغتياب المأمون العباسي بالعلوم الفلسفية، فتح المجال لأهل البدع]

وعندما تغلبت الدولة العباسية وكملت صولتها، وجاء مأمونها، واغتيب بعلوم الأوائل من فلسفة وغيرها، وأخذ يجلب المؤلفات من الأجانب، وفيها ما يشوش الأفكار، ويشغل الأنظار العالمية بالأبحاث التي تدخل عليها التشكك في الاعتبار. وكان في ذلك لأهل البدع فرصة اغتتموها، فصاروا إلى جانب هذه العلوم التي مرجعها التعقلات واعتمادها، ورد ما لم تدركه عقولها من السنن، التي هي [أي التعقلات الدخيلة]، أساس الشر عندنا، فاتبعوا في ذلك أمورا أذاعوها بين العوام، وفتنوا بها الخاصة الذين لم يكن لهم بتلك التعقلات إمام. فصار أئمة السنة الأعلام، ينكرون تلك المقالات، التي لم يأت بها وحي من رب الأرض والسموات، ولم يفتح باب الخوض فيها الرسول المؤيد بالمعجزات الباهرات، ولا جادل فيها الذين كانوا معه أشداء على وعي سننه الصحيحة وآياتها الواضحات؛ فلم

يتعرضوا لخلق القرآن، ولا لما تشابه مما لم يأت عليه دليل محكم ولا ما صح من البرهان. بل ما تشابه عليهم، ولم يبينه لهم الرسول المعصوم، يقولون فيه: أمنا به وصدقنا، والعلم فيه إلى الله ربنا أسندنا، إذ منه مددنا، وعليه اعتمادنا.

### [مسألة خلق القرآن]

وناهيك ما نشأ من هؤلاء الذين اختلفوا تلك المسائل الفلسفية في الدين وابتدعوها، ونشروا ضلالتها في العامة، وأعانهم على ذلك ما ألفوه من صولة الأمراء ومساعدتهم على هذا الافتراء. وهي ما وقع في مسألة خلق القرآن، وما امتحن به أهل السنة من الراسخين في العلم، والمتقدمين في فهم الشريعة ونقلها عن أهلها كما هي، دون اختلاق الآراء الباطلة المستندة إلى الفلسفة التي لا تخلو عن خطأ ووهم. وكان زعيم هذه الضلالة ورئيسها ابن أبي دؤاد، العالم الشهير، الذي صار علمه، باتخاذ هذه الخطة الاعتزالية شعارا، من أكبر الجهالة. فقابله في ذلك عالمان جليلان، من أهل السنة والجماعة، وهما الإمام أحمد، الشهير، وابن نصر الخزاعي، المجاهد في نصرة سنة الله ورسوله حق الجهاد، وبذلوا أنفسهم في دفع شر هذه البدعة ونفع العباد.

وكان المثير لهذه الفتنة هو ابن أبي دؤاد، الذي تلقى الاعتزال عن واصل، وهو الذي أغرى المأمون بالإعلان بهذه العقيدة، وجبر علماء العصر على القول بها، وتهذد من خالفه في ذلك، وأصدر بذلك مرسوما ومخرق فيه باستدلالات قرآنية وأقاويل، وفيها من التضليل [كلام] طويل.

### [مسؤولية علماء السوء في فتنة خلق القرآن، والتنكيل بأهل السنة]

ولكن كل المسؤولية واللوم يتوجه على علماء السوء، وفي مقدمتهم ابن أبي دؤاد، إذ هم الذين جرأوا المأمون، والمعتصم بعده، على إعدام من أعدم من العلماء، وجبر من أجبر على المساعدة خوفا على أنفسهم، كما ذكر ذلك التاج في "طبقاته"، في ترجمة الإمام أحمد، وفصلها تفصيلا، وذكر إحضار المعتصم للإمام أحمد في مجلسين. قال التاج: "يطول شرحهما"، و[كان] يأمره بالقول بخلق القرآن، وهو يأبى عليه، ويهدده بالضرب والقتل،

وهو يقول للمعتصم وأشياعه: أعطوني شيئا من كتاب الله وسنة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أقول به.

ثم استمر المعتصم في إهانة هذا العالم وضربه وتهديده، وهو مستمر على عقيدته؛ لم يبال بمرارة الضرب، ولا بحرارة السيف. والقضية يطول شرحها، ويومي قلوب أهل الدين قرحها، في إهراق دماء بريئة، وأعيان للدين حامية للعقائد الصحيحة، المتباعدة عن بدع الضالين، واختلاق الأبحاث التي هي عن سنن أهل الحق واتباع الكتاب والسنة زانغة.

### [الإمام أحمد بن حنبل، ومقامه في إعزاز الدين]

هذا، ولا يخفى على علماء الملة الإسلامية وعامتها، ما كان للإمام أحمد من العلم والمكاته، وخدمة الدين الصحيح، والسنة المأثورة، من بذل الجهد والاجتهاد، وما كان يبديه من نفع البلاد والعباد، والدفع عما يخالف ذلك، حتى عدّ من الأفراد الذين أعز الله بهم الدين.

فقد روى الإمام الخطيب في "تاريخ بغداد"، عن ابن المديني، أنه قال: إن الله أعز هذا الدين برجلين ليس لهما ثالث: أبو بكر الصديق، يوم الردة، وأحمد بن حنبل، يوم المحنة. وبالف في رواية عنه: ما قام أحد بأمر الإسلام بعد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ما قام به أحمد بن حنبل. قال: قلت، يا أبا الحسن. ولا أبو بكر الصديق؟ قال: ولا أبو بكر الصديق. إن أبا بكر الصديق، كان له أعوان وأصحاب، وأحمد بن حنبل، لم يكن له أعوان ولا أصحاب.

ثم روى الحافظ الخطيب بسنده إلى محمد بن علي بن شعيب، قال: سمعت أبي يقول: كان أحمد بن حنبل بالذي قال النبي، صلى الله عليه وسلم: "كائن في أمتي ما كان في بني إسرائيل، حتى إن المنشار يوضع على مفرق رأسه، ما يصرفه ذلك عن دينه". هـ[418/4].

وإنما نقلنا هذه الجملة للتنبية على ما كان يهْم حملة هذا الدين وحراسه من بذلهم أنفسهم وأوقاتهم في الدفاع[عنه] بما أمكنهم، صابرين غير مبالين بحد السيف، ولا تهديدهم باللطف أو العنف، و[أنهم] ثابروا على عقيدتهم السنية، وطريقتهم السنية، حتى

أتاهم الله بالفتح من عنده، وزهق الباطل وجاء الحق، وانحل ما أبرمه هؤلاء، من أتباع الزيف والشر، من عقده، وللباطل جولة ثم يضمحل، ويجيء الحق إلى أهله بخيله ورجله، وإن كانت هذه الطامة (الكبيرة إلا على الذين هدى الله)<sup>(\*)</sup>، ومحنة عظيمة، وقى الله شرها من وفقه الله وهداه، ولقد كان امتد شريطها واستمر، حتى كاد أن يحيط [بالناس] الإياس، ويوسوس في الصدور الوسواس الخناس.

### [المتوكل العباسي] ورفعه محنة خلق القرآن]

قال الناج السبكي في "طبقاته"، في ترجمة الإمام أحمد، [بعد أن شرح] هذه المسألة شرحاً وافياً، ونقل ما وقع فيها مما تجري له الدموع دماً، وتتهمر من الآفاق سيولاً، قال: "وقد طال أمر هذه الفتنة وطار شررها، واستمرت من هذه السنة، التي هي سنة ثمان عشرة ومائتين، إلى سنة أربع وثلاثين ومائتين؛ فرفعها المتوكل في مجلسه، ونهى عن القول بخلق القرآن، وكتب بذلك إلى الآفاق، وتوفر دعاء الخلق له، وبالغوا في الثناء عليه والتعظيم له، حتى قال قائلهم: الخلفاء ثلاثة: أبو بكر الصديق، يوم الردة، وعمر بن عبد العزيز، في رد المظالم، والمتوكل، في إحياء السنة". قال السبكي: "وسكت الناس عن ذنوب المتوكل". [215/1].

ثم نكر هذه الذنوب، وذكر منها توليته الظالم أفريدون التركي على دمشق، وأباح له فيها القتل والفتك بالناس، لأنه كان ظالماً فاتكاً، والثانية هدم قبر سيدنا الحسين، رضي الله عنه، فتألم الناس من ذلك. وكتب أهل بغداد إذ ذاك شتمه على الحيطان والمساجد، وهجاه الشعراء.<sup>(\*)</sup>

### [أسباب رفع هذه الفتنة]

قال الناج: وكان من الأسباب في رفع الفتنة أن الواثق أتى بشيخ مقيد، فقال له ابن أبي دؤاد: يا شيخ، ما تقول في القرآن، أمخلوق هو؟ فقال له الشيخ: لم تصفني المسألة،

(\*) الآية البقرة: 143

(\*) انظر ترجمته في الجزء الخامس من هذه الفهرسة، ص 197 إلى ص 199. أ.م.

أنا أسألك قبل الجواب [عن] هذا الذي تقوله يا ابن أبي دؤاد: من خلق القرآن، شيء علمه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي، رضي الله عنهم، أو جهلوه؟ فقال: بل علموه. فقال: فهل دعوا إليه الناس كما دعوتهم أنت أو سكتوا؟ قال: بل سكتوا. قال: فهلا وسعك ما وسعهم من السكوت؟! فسكت ابن أبي دؤاد، وأعجب الواثق كلامه، وأمر بإطلاق سبيله. [الطبقات: 216/1].

قال التاج: والحق أن ابن أبي دؤاد أجاب بهذا الجواب بأن النبي، صلى الله عليه وسلم، والخلفاء، بأنهم سمعوا ذلك، لا بأنهم جهلوه، إذ لا يمكن ذلك، وهو عالم، لكنه مبتدع. ولو أجاب بأنهم جهلوه - قال التاج - لفرق الواثق من ساعته بين رأسه وبدنه. هذا، والواثق إنما كان هو السبب في إخماد هذه الفتنة وإيقافها. أما رفعها بالكلية، فكان على يد المتوكل، كما سيأتي.

### [ ترجمة المأمون العباسي، وقيامه بإثارة فتنة القول بخلق القرآن ]

وكانت هذه الفتنة في أيام المأمون بن الرشيد، وكان عالماً بارعاً في الفقه والعربية وأيام الناس، مع حلم ودهاء، وهيبة وذكاء، وفصاحة ودين، يختم القرآن في رمضان ثلاثاً وثلاثين ختمة، مع الكرم والحلم، وحب مجالس العلماء الذين يعلمون الناس، ويقول: إنما المجلس لأصحاب الخلقان والمحابر. ومحاسنه في هذا الموضوع كثيرة؛ أطال فيها المؤرخون، حتى قال التاج في "طبقاته":

ولسنا نستوعب ترجمة المأمون، فإن الأوراق تضيق بها. قال: وجره القليل الذي كان يدره من علوم الأوائل إلى القول بخلق القرآن، كما جرّه اليسير الذي كان يدره من الفقه، إلى القول بإباحة متعة النساء، ونادى بها. ولكن يحيى بن أكنم، رحمه الله، لم يزل به حتى أبطلها، وروى له حديث الزهري، فرجع عنها إلى الحق. وأما مسألة خلق القرآن، فلم يرجع عنها.

## [المنشور الذي أصدره المأمون لحمل الناس على قوله، وقيام ابن أبي دؤاد بذلك]

ولم يكن المأمون في أول مقالته متشددا، حتى دس إليه ابن أبي دؤاد، العالم المعتزلي، وكان مقربا عنده معظما، يسمع كلامه؛ حتى حسن له القول بخلق القرآن، وصيره يعتقد حقا؛ فكان ذلك المشجع له على أن حمل الناس عليه، وكتب بذلك منشورا إلى نانبه ببغداد، وفيه:

(وقد عرف أمير المؤمنين، أن الجمهور الأعظم، والسواد الأكبر، من حشو الرعية وسفلة العامة، ممن لا نظر له ولا روية، ولا استضاء بنور العلم وبرهاته، أهل جهالة بالله وعمى عنه، وضلالة عن حقيقة دينه. وقصورا أن يقدروا الله حق قدره، ويعرفوه كنه معرفته، ويفرقوا بينه وبين خلقه. وذلك أنهم ساووا بينه وبين خلقه، وبين ما أنزل من القرآن، فاطبقوا على أنه قديم) إلخ. [طبقات الشافعية: 1-206].

ثم أمره في هذا الكتاب بجمع القضاة وقراءته عليهم؛ فجمع الوالي من بيالته من العلماء والمحدثين والفقهاء والقضاة، وفيهم مشاهير المحدثين يطول عددهم، ومنهم الإمام أحمد، وابن معين، وغيرهم من مشاهير الرواة وأهل العلم؛ وهددوا بالسيف على القول بخلق القرآن. فمنهم من ساعد تقيّة، ومنهم من ورى، ومنهم من لم [يأبه] بالتهديد، وأسلم نفسه إلى تلك المحنة. ومنهم الإمام أحمد، في قضية يطول شرحها.

[مواصلة المعتصم، رغم جهله،

ما ابتدعه المأمون]

وقضى الله بموت المأمون، قبل تمام هذه الإجراءات التي أمر بها، وقد فصلها التاج السبكي، بذكر أسماء أولئك الأفراد الممتحنين ظلما وعدوانا، وكل ذلك باغراء من ابن أبي دؤاد.

وكان المأمون يحمل سينات هذه المحنة في حياته، فأراد أن يتحملها بعد وفاته، فأوصى بتحريض الخليفة بعده لمتابعتها؛ فكان الخليفة بعده أخاه المعتصم، فجد واجتهد في متابعتها وتولى كبرها، وفعل في ذلك أفعالا عظيمة، مع أنه كان جاهلا لا يدري ما القرآن



ولا الخلق ولا المخلوق، حسبما قاله التاج. وإنما كان ذلك امتثالاً لوصية الخليفة قبله المأمون. قال التاج السبكي: ومع كونه، أي المعتصم، لا يدري شيئاً من العلم، حمل الناس على القول بخلق القرآن.

وأفاد التاج أن ذلك كان بوصية من أخيه المأمون، وبتأييد ابن أبي دؤاد، وأمثاله من علماء السوء، كما هو شأنهم مع السلاطين في القديم والحديث. ولا زال ذلك إلى عصرنا هذا، فإتاهم يتقربون إليهم بالتماس المخارج الباطلة أو الضعيفة، لما يبدعون من الأمور الخارجة عن الشريعة، لينالوا منهم الأعراس الدنيوية، ويكون للأمرئ بذلك مخرج يخرجون به من نقد العامة، وبراعتهم من العهدة في ذلك.

ولكن يا لها من منزلة يمزقون بها دينهم لنيل الدنيا الفانية؛ فيا خسارة هذه الخطة التي يحسبون أنها رفعة، وهي لهم حطة.

وبالجملة، فإن هذه المحنة التي كان مبدئها الخليفة المأمون، وسببها ما اشتغل به من تلك العلوم الفلسفية، وسن تلك السنة السينة، فتحمل وزرها ووزر من اتبعه فيها من الخلفاء، كالمعتصم، والوائق على خيفة.

[قاضي القضاة ابن أبي دؤاد، وما وُصف به،  
وكونه هو الذي تولى كبر هذه الفتنة]

ولكن رغم ذلك، فإن العلماء وأكابر الفقهاء جطوا أن الذي تولى كبرها، وباء بإثمها، وحمل على ظهره وزرها، هو قاضي القضاة للمعتصم وابنه الواثق، [ابن أبي دؤاد].

وكان موصوفاً بالجوود والسخاء، وحسن الخلق ووفور الأدب. قال الخطيب في

"تاريخه":

غير أنه أعلن بمذهب الجهمية، وحمل السلطان على الامتحان بخلق القرآن. ثم روى عن محمد بن يحيى أنه قال: كان يقال أكرم من كان في دولة بني العباس: البرامكة، ثم ابن أبي دؤاد. لولا ما وضع به نفسه من محبة المحنة، لاجتمعت الألسن عليه، ولم يضاف إلى كرمه كرم أحد. هـ-[142/4].

وبالجملة؛ إن هذه الفتنة العظيمة، والمحنة الكبيرة، التي أصيب بها أمائل هذا القرن الثالث، الذي هو من خير القرون، كانت كبيرة على أهل السنة، فتن بها منهم الخاصة، فضلا عن العامة.

**[الرجوع إلى ذكر ما قام به المتوكل، من رفع الفتنة،  
وما ناله بذلك من الثناء الجميل]**

ولكن أبي الله إلا أن يتم نور السنة، ولو كره المبتدعون؛ فقيض لها الخليفة المتوكل، وهو جعفر بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد، الذي بويع له الواثق. فمحا تلك البدعة، وكسر حدها، ونصر السنة وحمى أهلها.

فكانت هذه الخصلة الحميدة، من آثاره السديدة، التي أنطقت لسان الخاصة والعامة بشكره، وأذاعت الثناء عليه في أقطار الإسلام والإشادة بذكره، حتى بالغ الناس في مدحه، وأمعنوا في إجلاله وحبه، وجعلوه قرين الخليفة الأول، سيدنا أبي بكر، في قمع الردة، كما سبق عن ابن المديني. ورأى الناس في شأته مراني جميلة، تنوه بإحيائه السنة ومحو البدعة. وعم حبه وتقديره سائر الفرق من المحدثين والفقهاء وفضلاء الأمة، حتى إن أهل التصوف جعلوه ممن كانت له الخلافة الظاهرة والباطنة، كما صرح بذلك محيي الدين ابن عربي في "فتوحاته".

وبالجملة؛ فقد اتفق على فضله وسبقه إلى الخيرات، بسبب هذا الدفع الذي دفع أهل البدع، وردهم ردا عنيفا، دون نيلهم ما أملوا؛ فكانت له بذلك الفضائل الجمّة بمحو البدعة وإحياء السنة. والله يجازيه.

\* \* \*

**[القصد من استطراد مسألة خلق القرآن،  
هو الرجوع إلى تفسير ابن مسعود للشر الذي حدث]**

ثم إن استطرادنا لمسألة خلق القرآن، هو ذكر لمسألة شهيرة ماثورة، في كل كتب التوحيد مذكورة مسطورة.

ولكن قصدنا منه هو الرجوع إلى تفسير ابن مسعود للشَّر الذي حدث في هذه الأمة، وأنه يرجع إلى رفع العلم.

وعليه، فهذا القرن الثالث من قرون الخير، لا يؤثر في خيره هذه البدعة فتعد ثلثة في خيرية هذا القرن. بل هي مؤكدة لخيريته، وكاشفة عن خيره، وهو وجود العلماء، وشدة شوكة الفقهاء النبلاء، من حفاظ الشريعة وحمايتها، وحراس حدودها، ورد غارات عداتها المغيرين على قواعدها، وحصون سننها واعتقاداتها، وبذلهم النفس والنفيس في الذب عنها، وتوفر جموعهم في سل سيوف أفكارهم في محاربة من عاهاها، من غير مبالاتهم بسيطرة رؤسانهم وذوي الصولة منهم، ومصارعتهم بالحق، حتى رد الله الذين أغاروا عليهم خانبين، لم ينالوا ما أملوا من [هدم] عقائد الدين، وأنه ما دامت العلماء بالعلم الحقيقي، وهو علم الدين، موجودين، [فإن] الأمة آمنة من الضلال، ووقوع الاختلال باستيلاء الجهال. ولكن [هؤلاء العلماء] تارة يكثرون، وتارة يقلون. ورحم الله الإمام البوصيري، إذ يقول:

لم نخف بعدك الضلال وفينا وارثو نور هديك العلماء

وعليه؛ فالقرن الثالث الذي تكلمنا عليه لوقوع تلك الحادثة التي أدمت العيون، وكدرت الخواطر، لم يكن لها - كما قدمنا - أثر في ثلم خير هذا القرن الذي كان فيه أمثال الإمام أحمد، الذي من آثاره العظيمة، وذخائره التي أورثها لهذه الأمة، وهو "المسند"؛ فكان أصلا من أصول دينها. قال الحافظ ابن المديني: هذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث، إلى آخر ما تقدم في كتابنا هذا، في ذكر مراحل رواية الحديث. وكان للإمام أحمد في عصره، ما يماثله أو يقارنه من أمثال الأعلام، كما هو مسطر في كتب التراجم ورجال الحديث.

وعليه، فهذا القرن كله خير، وإن نابيه شيء من الشر، فلا أثر له، إذ لم يخل كل عصر من دخن، ولكن الغلبة للعلم وأهله. وهو معنى ما قاله ابن مسعود، رضي الله عنه. ثم لم يزل الأمر كما ذكرنا، بعد العصور الأولى، في انتقاص؛ فتارة بكثرة الشر، وتارة يقل بوجود العلماء الحاملين للعلم والمذيعين له، ومحق الجهل ودحضه.

ثم استمر هذا إلى هذا القرن الرابع عشر، الذي نحن فيه، كما سبق ذلك قبي ذكر مراحل الحديث، وأن [في] هذه القرون كلها، ما عدا الصدر الأول، يغير الشر، وهو الجهل، على الخير، وهو العلم، فتارة يعلو الشر، فيقمعه الخير، وتارة يضعف الخير، فيظهر الشر.

### [الحرب سجال بين الخير والشر، وكلام الوزير ابن عاصم الغرناطي، فيما حل بالمسلمين]

ولكن الحرب سجال، كما عبر القاضي الوزير ابن عاصم، لما أقبل على الاتصاف [من الأندلس]، وأشرف [العدو] على طردهم من تلك البقاع، التي كانت مقر العلماء والأشراف، بسبب ما أضعوا من معالم دينهم، وغيروا ما حدّد الله لهم من نظام دولتهم، وأصول ملتهم، وأرشدهم إلى الأخوة الدينية، والاتحاد والتوحد، وترك التداير والتنازع، ولزوم المحبة والوداد، وأن كل مؤمن هو للمؤمن أخ، يسره ما يسر أخاه، ويسوؤه ما يسوء أخاه، وأنهم إن خالفوا ذلك، وآثروا داء التباعد والتخالف، انحطت أحوالهم، وضعفت قوتهم، وصاروا لأعدانهم مضغة يتداعون عليها، وغنيمة باردة يقسمونها. وفي ذلك يقول تعالى: (وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ).<sup>(\*)</sup>

وقد وقع ذلك؛ فتنازعنا، يا مولانا، وتخالفنا، وعادى بعضنا بعضا، وصار المؤمن للمؤمن عدوا، فذهبت ريحنا، وانحطت قوتنا، ولم يبق لنا اعتبار لدى أعدائنا الكفار؛ فقد صارت الدول التي تنسب إلى الإسلام أجسادا بلا أرواح؛ أرواحها بيد الأجانب؛ وهم إنما بالآلة يديرونها كيف شاءوا.

وأما القاضي الوزير ابن عاصم، فإنه لما كان أمر الجزيرة الباقي بيد أهل الإسلام، قد أحاطت به الأخطار، إذ العدو قد فغرفاه على أخذ تلك البقعة، بعد [تمكينه] أسباب اختلافها، تارة بالقوة والسلاح، وتارة بدعوى الإصلاح والكذب الصراح. وذلك أنه استولى على معظم قواعدها، ولم يبق بيد المسلمين إلا غرناطة وما يقرب منها.

وكان هذا الوزير جُهينة أخبار هذه البلاد، والمطلع على ما خامر أهلها من الوهن، والاستغلال بما يزيد بلة في طينتهم المعمورة بالفتن، وعدم الاستعداد للطوارئ التي تحيط

<sup>(\*)</sup> الآية الأنفال: 46

بهم. وتحقق أن الأمر أخذ يداركه، ووقع الإيأس من قيام أهله من نومهم، والانتباه من غفلتهم، والصحو من سكرتهم؛ ألف [كتاباً] في ذلك، على سبيل التسلي ودفع هواجس النفس وخواطر الضمير، ثم الرجوع إلى مالك الملك العليم الخبير، بما يصلح أحوال خلقه وما يهديهم، وما يضلهم وما يرديهم، والرضى بما قدر وقضى، وما يجب التسليم له والرضى. وسمى ذلك التأليف: "جنة الرضى والتسليم، بما قدر الله وقضى". وفيه:

"من استقرأ التواريخ المنصوصة، وأخبار الملوك المقصوصة؛ علم أن النصارى، دمرهم الله، لم يدركوا في المسلمين ثأراً، ولم يرخصوا عن أنفسهم عارا، ولم يخربوا من الجزيرة منازل وديارا، ولم يستولوا عليها بلادا جامعة وأمصارا، إلا بعد تمكينهم لأسباب الخلاف، واجتهادهم في وقوع الافتراق بين المسلمين والاختلاف، وتضريبهم بالمكر والخديعة بين ملوك الجزيرة، وتحريشهم بالكيد والخلافة بين حماتها في الفتن المبيرة. ومهما كانت الكلمة مؤتلفة، والأهواء لا مفترقة ولا مختلفة، والعلماء بمعانة اتفاق القلوب إلى الله مزدلفة؛ فالحرب إذ ذاك سيجال، والله في إقامة الجهاد في سبيله رجال، وللممانعة في غرض المدافعة ميدان رحب ومجال، وروية وارتجال".

ثم قال: "وتطاولت الأيام ما بين مهادنة ومقاطعة، ومضاربة ومقارعة، ومنازلة ومنازعة، وموافقة وممانعة، ومحاربة وموادة؛ ولا أمل للطاغية إلا في التمرس بالإسلام والمسلمين، وإعمال الحيلة على المؤمنين، وإضمار المكيدة للموحدين، واستبطان الخديعة للمجاهدين، وهو يظهر أنه ساع للوطن في العاقبة الحسنى، وأنه منطو لأهله على المقصد الأسنى، وأنه مهتم بمراعاة أمورهم، وناظر بنظر المصلحة لخاصتهم وجمهورهم؛ وهو يسر حسناً في ارتغانه، ويعمل الحيلة في التماس هلك الوطن وابتغانه. فتباً لعقول تقبل مثل هذا المحال، وتصدق هذا الكذب بوجه أو بحال".

ثم صار، رحمه الله، يبين أن العدو الكافر لا يمكن أن يصدق في هذا القيل، أو ينصح أهل الإسلام في مثل هذا القبيل. ثم أطل في بيان التضاد والتخالف بين عقيدة الكفرة وبين عقيدة أهل الإسلام، إذ لا يرضى الكافر عن المسلم إلا باتباع ملته. وفي الأخير قال:

"فكيف يُرجى من هؤلاء الكفرة من الخير مثقال الذرة، أو يُطمع منهم في جلب المنفعة أو دفع المضرة. اللهم احفظ علينا العقل والدين، واسلك بنا سبيل المهتدين". هـ [أزهارالرياض:50].(\*)

وهذه جملة من كلام هذا الوزير المطلع على أحوال هذا القطر العزيز، وما رمي به من النكبات، واعتراه من الآفات من عدوه الماكر من جميع الجهات، بما كسبت أيدي أهله من السيئات، وغيروا دينهم ومرجوه بقبائح المخالفات.

[ولما] رأى، رحمه الله، أن الأمر قد تعدر إصلاحه، واتسعت جراحه؛ نفتت هذه النفثة، وهي نفثة مصدر ضاقت به الأرض بما رحبت من شذائد الأمور، راجعا إلى الله في ذلك، إذ لا ملجأ من الله إلا إليه، وهو العزيز الغفور.

قلت: ومن العجب أن هذه الجملة التي شرح بها حال أهل هذا القطر المفقود، مع عدوه الماكر اللدود، وما كان يجريه من سياسة الخداع، للاستيلاء عليه دون [استعمال] سيف الحديد، بل بمجرد سيف دعوى الإصلاح والمحبة، وهي دعوى كذب وزور.

وهذه السياسة، ربما كان يُظن أنها لم تكن معروفة في ذلك التاريخ. وإن حاول العدو أن يُعرفها: كان أهل ذلك القطر غافلين عن ذلك، وإنهم [كانوا] يقعون في حبالتها، دون شعور بما تجلبه لهم من المهالك.

### [وقوف الأمير شكيب أرسلان أثناء زيارته لتطوان على كلام ابن عاصم، وإعجابه به]

ولهذا، فإني أظن أنني كنت أول من اطلع على هذا الكلام. وقد أطلعت عليه العالم النبيل، المحب الصادق، سيدي علي الخطيب، لما يمكر به هذا العدو الغالب؛ فأعجب به غاية الإعجاب، ورآه من الأمور الغريبة في ذلك الزمان.

ومن إعجابه بذلك أنه اتفق أن ورد على هذه المدينة التطوانية، السياسي الكبير، المطلع على أحوال هؤلاء النصارى في [تهافتهم] على الأقطار الإسلامية، لابتلاعها بأنواع المكر والخداع، السيد شكيب أرسلان، فأظهر غاية الإعجاب بذلك، وأنه أخذه بجملته. وكان

(\*) جل فقرات هذا النص سبق إيرادها في الجزء الرابع من هذه الفهرسة، ص 45 و 102. ولعل المؤلف تعدد تكراره هنا لاغتيابه به، ولمناسبته للموضوع. أ.م.

قدوم هذا السياسي اللبناني عند ما كان المغرب الأقصى وقع في هذه الأوبلة، واستولت عليه بصفة الحماية، دولتان: فرنسا وإسبانيا.

ومن هذه السياسة الخادعة إبقاء الحكم المباشر في الظاهر، بيد أمرانه وحكامه الشرعيين والسياسيين؛ ولكن ذلك كان بحسب الظاهر، والحكم كله [كان] بيد المحتلين الحامين.

فكان الأمراء والحكام [ينطبق عليهم] قول الأمير العباسي، لما استولى الثوار والقواد، واستبد كل قائد ناحية بالحكم، ولم يبق بيد الخليفة إلا مجرد اسمه في السكة، والخطبة به يوم الجمعة في المنبر، وكان مهما احتاج إلى شيء من المال، يطلبه من الثائر المستولي على الناحية، قال في أبيات:

وتؤخذ باسمه الدنيا جميعا وليس شيء من ذاك في يديه

والله غالب على أمره، وحسب المؤمن أن يؤمن بالقدر خيره وشره.

### [وصف ما عليه حال المسلمين من الاختلاف، والتبعية المطلقة للأجنبي]

أما حال الأمم الإسلامية اليوم، في شرق البسيطة وغربها، وشمالها وجنوبها، فهي مما تدمي بالبكاء النواظر، وتجرح بالأسف والألم الخواطر: استحوذ عليها شيطان التفريق والاختلاف، وفارقها التوافق والاتلاف، وصارت كل طائفة منها تعادي الأخرى، وتقطع بينها أواصر الأخوة الأبوية، وترمي وراء ظهرها قول الله تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)<sup>(\*)</sup>، وتجعل العداوة هي الأحق بها والأحرى.

بل لم يقتصروا على ذلك، بل استبدلوا تلك المودة، بما يقرب إلى الدنيا الدنيّة، ويبعد عن النعيم في الأخرى؛ من تقربهم وتوددهم إلى أعدائهم الذي يحادون الله ورسوله، ويسعون في تضليلهم ومحق دينهم؛ فقد حبب إليهم موالاتهم، والافتداء بهم في سانر أحوالهم، حتى في مآكلهم ومشاربهم وزيهم، لا يبالون بما أتى في ذلك في شريعتهم، ولم يسمعوا بقوله تعالى في الكتاب المجيد، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه،

(\*) الآية. الحجرات: 10

تنزيل من حكيم حميد، إذ قال تعالى: (لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ)، [الآية.المجادلة:22]، وقال تعالى: (وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَشِيعَ مِثْلَهُمْ) [الآية.البقرة:120]، وقال: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ، بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَبِئْسَ مِثْلُ مَثَلِهِمْ)، [الآية.المائدة:51]، وقال: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْفُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ)، [الآية.الممتحنة:1]، إلى غير ذلك من الآيات.

أما اليوم فصار الكفار لأهل هذا الجيل الحاضر، من خاصتهم وعامتهم، أولياء يعظمونهم ويفتقدون بهم في جميع شؤونهم، في الداخل والخارج، حتى في السفور وكشف عورات نساءهم، وتقديمهم للرجال المؤمنين والكافرين، والحضور معهم في مجالسهم، والرقص مع الرجال في حفلاتهم، والإعلان فيها بشرب الخمر، إلى غير ذلك مما لا يخفى على كل أحد. وأورع الناس من يقول: (الله يल्पف بنا). مع أن الواجب على كل مسلم أن يغير هذا المنكر إن وقف عليه، بيده إن قدر، أو بلسانه بابتكار ذلك وتقيحه، والإعلان بالحكم الشرعي في ذلك. ولكن:

قد أسمعت لو ناديت حيا      ولكن لا حياة لمن تنادي

اللهم لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا، ولا تجعلنا ممن يهلك مع الجميع إذا كثر الخبث وعم، وداركنا يا مولانا بألطافك، وحفنا برحمتك الواسعة وجميل إحسانك.

واعلم أن كل ما وصفنا به هذا الزمان من القباح والمساوي، هو نزر يسير، وإلا فالأمر يطول، ولا [يستوعبه] الإطناب في المقول. وإنما نقول: هو أشد زمان عاشت فيه هذه الأمة. وهذا الشر كله جاء من فقد العلم، لفقد العلماء الحامين للدين، والسالكين سبيل سنن المهتدين. وهو مقتضى تفسير سيدنا عبد الله بن مسعود، من قول النبي، صلى الله عليه وسلم: "والله لا يأتي يوم إلا والذي بعده شر منه". وقد تقدم.

والقصد هنا أن أواخر هذا القرن الرابع عشر، هو قرن مات فيه العلماء بالعلم الصحيح، الذي هو علم الكتاب والسنة، وهم الفقهاء بالفقه الإسلامي، الذي هو روح الكتاب والسنة، وما أخذه أئمة الدين من الآثار الصحيحة.



وهذا العلم صار اليوم من العلوم المهجورة، التي تعد من العلوم المنحطة، التي لا اعتبار لها، ولا نتيجة للاستفادة منها في هذه الدنيا. وإنما هي عند أهل العصر من قبيل الهذيان، أو من الأمور التي يعد الاشتغال بها، والحكم بها في المحاكم لا يساعد في هذا الزمان، ولا يليق به، لأن تلك الأحكام الفقهية كانت في عصر كان خاليا من الحضارة، ولا زال أهله في عصر الاحتطاط من ركوب الحمار والجمال، ويتكبدون المشاق في طول الأسفار، وكتابة الرسائل في إيصال القضايا والأخبار، بدلا من التخاطب بالأسلاك والإذاعات.. إلخ.

فهذه تمويهات وتضليلات لا تصدر إلا عن خالي الذهن عن معرفة مقام الأحكام الشرعية، التي هي من الكتاب والسنة السنية، والتي إليها يستند المؤمن المتدين، إذ هي بمعزل عن هذه الاستنباطات الحديثة، التي مرجعها إلى ما أودعه الله في هذه الأرض من الخواص التي هي في الحقيقة مودعة فيها لحكمة إلهية. ولم يزل أهل هذه البسيطة منذ خلقها الله، وهم يستخرجون منها غرائب. وقد سبق نحو هذا في العصور السالفة، من استنباط أمور كانت تعد من السحر. وقد تقدم لنا في هذا الكتاب أن النبي، صلى الله عليه وسلم، أشار إليها، وأن أكابر علمائنا، كالشاطبي وغيره، الذي كان في القرن الثامن الهجري، أشار إلى أنه كان في عصره غرائب وعجائب تستغربها العقول، ويتعجب منها النبلاء، ويعدونها خارقة للعادة.

ولكن العلامة الشاطبي أشار إلى أن ما ظهر من ذلك، هو أقل قليل مما سيظهر في المستقبل من العجائب والغرائب. وقد تقدم لنا نصه في ذلك؛ فليسكن جأش هذا المستغرب لهذه الأمور الغريبة اليوم، التي كادت تظمن إليها بعض العقول. فتبا للقاصر الذي لا يطلع على أسرار هذا الكون، ولا يدري عظمة خالقه. وليتنبه ذو العقل السليم إلى ما كان يقع للأنبياء، عليه الصلاة والسلام، من المعجزات الخارقة للعادة حقيقة، لأنها تقع بمحض القدرة الإلهية، دون اتخاذ وسائط الأسباب والمعالجات، من الطيران في الهواء بلا آلة تباشرها الأيدي، ولا مادة في تلك الآلة لتستجلب بها الهواء، كتسخير الريح لسيدنا سلميان، عليه السلام، كما قال تعالى: (فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ

أَصَابَ<sup>(\*)</sup>، وسخر له الجن والشياطين من كل (بِنَاءٍ وَغَوَاصٍ) في بحار الأرض، ويصنع له (ما يشاءُ من مَحَارِيبٍ وَتَمَاثِيلَ وَجِقَانَ كَالْجَوَابِ وَقُدُورَ رَأْسِيَّاتٍ)، كما في الآية الكريمة (\*\*)، وكذلك ألان تعالى لأبيه داود، عليه السلام، الحديد، فصنع به ما شاء دون إلاته بنار ونحوها، فصار بيده كالشمع. وكذلك سخر لسيدنا عيسى، عليه السلام، إحياء الموتى، وسخر له صنع الطير من الطين، وينفخ فيه بإذن الله تعالى، فيكون طائرا يطير في الهواء. وهذا ما وقع للأنبياء من المعجزات الباهرات، ليس مستخرجا من خواص الأرض. ويلحق بهذا ما أكرم الله به أوليائه من هذه الأمة من الكرامات، وأطلعهم عليه من المغيبات الخارقة للعادة، من لدن الصحابة إلى هذا الزمان الأخير. وكل ذلك يسلمه أجلة العطاء من أهل الظاهر والباطن، ويطلع عليه بعض الأصفياء. ومع هذا، ما ألغى الأنبياء في أزمئتهم، و[لا] الأولياء في أوقاتهم، شيئا من الشريعة الطاهرة التي حددها الله لهم، ونزلت بها، ونزلت على الرسل والأنبياء.

وفي هذه الشريعة يقول الله تعالى لرسوله، صلى الله عليه وسلم: (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا، وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)، [الجاثية:18]. فلم يقل قائل في طيران الريح لسيدنا سليمان: هذا زمان لا يناسب الحكم بتلك الشرائع التي كانت معروضة على تلك الأمة. وكذلك في زماننا، حيث ظهرت المعجزات والكرامات والكشوفات من أولياء الله، بل أمر المقتدي بهم من أهل العلم الظاهر والباطن بإلغاء النظر إليها في التشريع، وجعلوا الاتباع إنما هو لما أتى به الرسول، وجعلوا تلك الكرامات، وإن صحت من أهل الخير والصلاح، فإنها تقبل فيما وافق الشريعة، وأما ما خالفها، فإنه يلغى ولا يعتبر، وإن صدر من صالح أو طالح.

فليخسأ هذا الذي يقول إن الشريعة الإسلامية اليوم لا تناسب العصر، وإن القرآن - كما سمعته من بعض من يدعي الطلب - إنما نزل على قوم كانت البداوة أو الجهالة غالبية عليهم، وعصرنا هذا عصر الترقى. فتبا لهذا القائل، إذ لا يقول هذا إلا ملحد كافر، إذ هذه الشريعة هي الشريعة الغراء، وكتابها هو الكتاب الذي فيه علوم الأولين والآخرين بلا ريب

(\*) سورة ص:36

(\*\*) سورة سبأ:13

ولا امتراء. وأصل هذا الضلال، إنما جاء هذه الأمة من رفع العلم بموت أهله، وهم العلماء من أهل السنة والدين، والمحافظة على سنة سيد المرسلين.  
وإذ أتينا بهذه النبذة في شرح حال زماننا، وهي يسيرة جدا، إذ بسط ذلك يعجز القلم عن تسطيره، ويقف اللسان دون إملانه وتقريره، ولكن الرجوع إلى الله، والتسليم إليه في تقديره وتدبيره.

### [الرجوع إلى مسألة القول بخلق القرآن]

ثم نرجع إلى هذه المسألة الخطيرة، وهي مسألة خلق القرآن، التي أثارَت في الأمة شغلا شغل عقول الأولين والآخرين، وأوردتهم موارد تضاربت في فهمها أفكار العالمين، وأل أمرها إلى اتباع مقالة النبلاء الراسخين، إذ قالوا في مثل ذلك: (أَمَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا)، كما أسلفنا فيما مضى. ولإثارة هذه المسألة والخلاف فيها، أشار إلى تفصيلها في "المواقف" و"شرحها"، إذ قال: أقوال المسلمين في ذلك أربعة أقوال. انظرها فيها.  
والحاصل ما انفصل عليه أهل السنة من المتأخرين؛ إذ قالوا، كما في "شرح" العلامة ابن ناجي "للرسالة":

إن القرآن يطلق تارة، ويراد به الكلام القديم، ويطلق تارة، ويراد به العبارة عنه، التي هي قراءة الخلق. ويطلق على المكتوب أيضا. ولشهرته في الكلام القديم، فلا يفهم عند الإطلاق إلا هو. فلهذا امتنع إطلاق القول بالقرآن أنه مخلوق. واختلف العلماء إذا كان مقيدا، مثل أن يقول: كلامي بالقرآن مخلوق، أو نطقي به، أو ما أشبه ذلك من الصيغ التي ينتفي معها الإبهام. فذهب الإمام البخاري، وعبد الله بن سعيد الكلاعي، إلى جواز ذلك، وهو مذهب أكثر المتأخرين. وذهب الإمام أحمد إلى منع ذلك مطلقا، كان اللفظ مطلقا أو مقيدا. وأما الإمام مالك، فلم يسمع عنه في ذلك شيء. قال بعضهم: والصحيح ما ذهب إليه الإمام البخاري ومن تابعه في ذلك. [شرح الرسالة: 1/35].

## [قضية الإمام البخاري مع الذهلي في مسألة اللفظ بالقرآن]

ثم ذكر ابن ناجي وجه امتناع الإمام أحمد من قوله: لفظي بالقرآن مخلوق. ثم ذكر كلام السلف في القضية، وما روي عن النبي، صلى الله عليه وسلم، من قوله: "القرآن كلام الله، عز وجل، ليس بمخلوق".

أما إجازة البخاري من قول القائل: نطقي بالقرآن مخلوق؛ فقد كان ذلك فرصة اغتتمها أعداؤه لإثارة العامة عليه ونفورهم من مجلسه.

وكان المثير لذلك، هو محمد بن يحيى الذهلي، لما ورد [البخاري] نيسابور، وأقبل الناس علي مجلسه للأخذ عنه، إذ حركه لذلك داء الحسد الذي شأنه أن يكون بين المتعاصرين من الأقران.

وقد ذكر هذه الثائرة التي وقعت بين البخاري والذهلي، وحقق القول في ذلك، وأطال في الموضوع، تاج الدين ابن السبكي، في ترجمة البخاري، ونزه البخاري عما ألفاه الذهلي فرصة للقدح في البخاري بأنه يذهب إلى مذهب المعتزلة الجهمية، فقال، بعد كلام:

"وكيف يظن بالبخاري أنه يذهب إلى شيء من أقوال المعتزلة، وقد صح عنه، فيما رواه الفربري وغيره، أنه قال: إني لأستجهل من لا يكفر الجهمية. ولا يرتاب المنصف في أن محمد بن يحيى الذهلي لحقته آفة الحسد التي لم يسلم منها إلا أهل العصمة".

"وقد سأل بعضهم البخاري عما بينه وبين محمد بن يحيى الذهلي، فقال البخاري: كم يعترني محمد بن يحيى الحسد في العلم، والعلم رزق الله؛ يعطيه من يشاء؟!". هـ- [طبقات الشافعية: 12/2].

قلت: وهذه شنشنة معروفة بين المتعاصرين، في سائر الفنون، ولا سيما بين العلماء والفقهاء في سائر الأمصار والأقطار، ولهذا أفتى الفقهاء بعدم قبول شهادة فقيه على مثله، كما هو معروف في كتب الفقه.

ثم اعلم أن قول البخاري هذا، لا ينكره في المعنى حتى الإمام أحمد ومن تبعه. وإنما قصدهم سد الكلام في هذا الباب، لأنه يؤدي بالسامع له من العامة إلى سوء الاعتقاد، واتباع المعتزلة وأهل الضلال.

ولهذا لما سئل الإمام البخاري عن هذه المقالة، قال: من زعم من أهل نيسابور وقومس والري، وهمدان وبغداد والكوفة، والبصرة ومكة والمدينة، أنني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو كذاب. فإني لم أقله، إلا أنني قلت: أفعال العباد مخلوقة. قال التاج السبكي: (قلت): تأمل كلامه، ما أنكاه، ومعناه، والعلم عند الله، أنني لم أقل لفظي بالقرآن مخلوق، لأن الكلام في هذا خوض في مسائل الكلام وصفات الله، لا ينبغي الخوض فيها إلا للضرورة. ولكني قلت: أفعال العباد مخلوقة. قال التاج: فإن كل عاقل يعلم أن لفظنا من جملة أفعالنا، وأفعالنا مخلوقة؛ فألفاظنا مخلوقة. ورفع في رواية عنه التصريح بهذا. لهذا قال التاج:

(قلت): فلم يكن الإنكار إلا على من يتكلم في القرآن. وبين التاج أن الإمام أحمد ومن تبعه، لم يكن إنكارهم إلا على من يخوض في مسألة القرآن، ولم يخالفوا في مسألة اللفظ. قال: فيما أظن. [الطبقات: 1/13].

وانظر تمام كلامه، فاتمه، رحمه الله، حقق هذه المسألة، وأبان فيها الحق دون تورية ولا كناية.

وعلى هذا اعتمد أئمة التوحيد المتأخرون، وجزموا به. وذلك هو الذي قرأناه على أشياخنا، وثبت في أذهاننا. ولهذا قال الشيخ زروق في "شرح الرسالة"، بعد أن حرر مذهب البخاري ومن تبعه في قوله: لفظي بالقرآن مخلوق، وأن إنكار هذا القول عليه، إنما هو سدٌ للذريعة، ما لفظه:

وقد حرر ذلك الشيخ أبو الحجاج في "أرجوزته" أتم تحرير، فقال:

قراءة الخلق صفات لهم	فواجب حدوثها مثلهم
وقوله المقروء من صفاته	فواجب قدمه كذاته
وهو الذي سمعه الكليم	وهو كلام ربنا القديم
ليس له شبه ولا مثال	ولاله عن ذاته انتقال
وهذه الرسوم والأصوات	دلالت عليه موضوعات
كما يدل الذكر والكتاب	عليه جل الملك الوهاب
ثم القراءة ذوات غاية	وليس للمقروء من نهاية
فنوعب القرآن بالكتاب	وليس للمقروء من إيعاب
كما أتى في محكم القرآن	في آخر الكهف وفي لقمان

[قال]: يعني قوله تعالى: (قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِذَابًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَفْذَ كَلِمَاتُ رَبِّي) الآية [الكهف:109]، وقوله عز وجل: (وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ) الآية [لقمان:27]. ثم قال الشيخ زروق: ولم يزل السلف يطلقون أن القرآن ليس بمخلوق، ولم يتعرضوا للفرق بين التلاوة والتملؤ، وإن كان الفرق موجودا، حتى قال علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه: أتظنون أنني حكمت مخلوقا. لا والله ما حكمت إلا القرآن. وسمع ابن عباس رجلا يقول: يا رب القرآن. فنهاه وقال: القرآن غير مريبوب، إنما المريبوب المخلوق. ولم يحفظ عن مالك وطبقته إلا أن القرآن غير مخلوق، دون زائد على ذلك، وهو مذهب السلف، والله أعلم. هـ كلام زروق. [شرح الرسالة:1/35].

ونقل ابن ناجي أنه روي عن مالك أنه سأل رجل عن يقول القرآن مخلوق، فأمر بقتله، وقال: هو كافر بالله، وقال السائل: وإنما حكيتك عن غيري؟ فقال له مالك: إنما سمعناه منك. وهذا من مالك، رحمه الله، إنما هو على وجه الزجر والتغليظ، بدليل أنه لم ينفذ قتله. هـ [شرح الرسالة:1/36].

قلت: ومسألة خلق القرآن، والكلام فيها، قد امتلأت فيها الدفاتر، وتكاثرت في تحريرها الآراء من كل أول وآخر، وأطال فيها من أطال بذكر الأقوال، من صحيح أهل السنة ومعتل أهل الاعتزال، وضلالة الغلاة من الحنابلة الذين نسبوا إلى الإمام أحمد، رضي الله عنه، ما لم يقل به ولم يخطر له ببال.

ومرجع القول والرد يُنظر في كتب فلسفة التوحيد من أهل السنة، كـ"مواقف" العضد، و"مقاصد" السعد، و"كبرى" السنوسي، و"شرح" السعد "للعقائد النسفية".

### ما قاله الإمام القرطبي في الفرق بين القراءة والمقروء والتلاوة والتملؤ

ولقد أطال الإمام المفسر، أبو عبد الله القرطبي الأندلسي المالكي، المتوفى سنة 671، أي أواخر القرن السابع الهجري، في كتابه الفريد في بابيه، وهو كتاب "التذكار، في أفضل الأذكار"؛ بذكر الأحاديث والآثار في خلق القرآن، وكتب من كتب عليه بذكر من خرج تلك الآثار، ذكرا فيه الضعيف والباطل ومن له اعتبار.

وفي آخر هذا المبحث، أتى باستدلال واضح على أن التلاوة غير المتلو، والقراءة غير المقروءة: "فإن القرآن عند أهل الحق، أصوات القراء ونغماتهم، وهي اكتسابهم التي يؤمرون بها في حال، إيجابا في بعض العبادات، وندبا في كثير من الأوقات. ويزجرون عنها، إذا أجنبوا، ويثابون عليها ويعاقبون على تركها. وهذا مما اجتمع عليه المسلمون ونطقت به الآثار، ودل عليه المستفيض من الأخبار؛ ولا يتعلق الثواب والعقاب إلا بما هو من اكتساب العباد. ويستحيل ارتباط التكليف والترغيب والتضعيف بصفة أجنبية خارجة عن الممكنات وقبيل المقدورات".

"والقراءة هي التي تستطاب من قارئ، وتستبشع من آخر، [و] هي الملحونة والقويمة والمستقيمة. وتنزه عن كل ما ذكرنا الصفة القديمة، ولا يخطر، لمن لا زم الإنصاف، أن الأصوات التي يبيح بها حلقه، وتنتفخ، على مستقر العادة بها أوداجه، وتقع على الإيثار والاختيار، محرفا وقويما، وجهوريا رخيما، ليس كلاما لله تعالى؛ إذ هي مخلوقة مبتدعة. والمفهوم منها كلام الله القديم الأزلي، الذي تدل عليه العبادات، وليس منها، وهو غير حال في القارئ ولا موجود فيه. وسبيل القراءة والمقروء، والتلاوة والمتلو، كسبيل الذكر والمذكور؛ فالذكر يرجع إلى قول الذاكر، والرب المذكور المسيح الممجد، غير الذكر والتسبيح والتمجيد". [ص14].

وكلام هذا الإمام القرطبي، كاف شاف في هذه المسألة، وواضح في بيانها، فال من هذا كله أن امتناع الإمام أحمد، ومن تبعه من أتباع، من قولهم: نطقي أو قراءتي للقرآن غير مخلوقة، إنما هو من قبيل سد الذرائع وقطع للألسن، ولا سيما العامة، عن الخوض في هذا الموضوع، لأنه من قبيل [الكلام] في معاني صفات الله، وصفاته وذاته. وكنه ذلك وحقيقته لم نطلع عليها، فوجب السكوت عما يتعلق بها إجمالا للعامة ومن لا يفهم، لأنه لو أطلقنا العنان في ذلك، لضل من ضل، واغتر بعقيدة الضالين المضلين من أهل الابتداع.

أما ما ذهب إليه البخاري والكرابيسي، وصححه المحققون من المتقدمين والمتأخرين، من أهل السنة، وهو الفرق بين القراءة والمقروء، فهو واضح.

ولكن ذكر ذلك في ذلك العصر، الذي اشتد فيه التنازع، واشتعلت نيران الفتن، وشارك فيها السيف والقلم، وعظم الداء العضال، حتى كاد أن ينول أمر الأمة الإسلامية إلى

الاحتلال، وعقيدتهم إلى الاختلال، ويحكم السيف ظلما في أهل الملة، وشارك في الفتنة علماء جلة؛ لولا أن من الله بالفتح من عنده [في] هذه الملمة المؤلمة، والصاعقة المحرقة المدلهمة، بإطفاء هذه النار، وتدارك دفع شرها، وإيقاف ضررها، بالملك العادل، الخليفة العباسي المتوكل، وأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره المبتدعون.

ثم إننا تتبعنا هذه الأبحاث، وجننا بكلام هؤلاء الأئمة السنيين الأثبات، وإن كنا نجزم أنها الآن صارت من العلم المهجور، والكلام المقطوع المبتور؛ لا يُلقى إليه سمع سامع. ومن سمعه، فاته له دافع وقامع. ولكن الرجاء في الله جميل، ولا ييأس من روح الله ورحمته لهذه الأمة، بإحياء دينها، وقمع أعدائها، وجمع كلمها؛ إلا القوم الخاسرون.

#### حاصل ما كتبناه في هذه المسألة:

ثم إن حاصل ما كتبناه في هذه السطور، هو أن هذا العصر عصر رفع العلم، وغلب فيه الجهل بموت أهل العلم. وهو شر العصور، الذي أخبر به سيد العالمين؛ بأن كل يوم والذي بعده شر منه. وليس شره يرجع إلى جور الأمراء أو عدلهم، أو خصب المحصول أو قحطه، أو قلة المال أو كثرتة؛ بل يرجع إلى رفع العلم، أعني علوم الديانة والشريعة، بموت أهله، وهم العلماء، كما فسره بذلك إمام القرآن وعلومه، وهو سيدنا عبد الله ابن مسعود، رضي الله عنه.

#### [جامعة القرويين وما حل بها]

بعد موت العلماء واستيلاء الأجنبي وتدخله

#### [في مناهج التعليم]

وقد قدمنا من هذا جملة كافية. وإنما أعدنا ذلك لبيان هذه الطائفة الباقية على قلتها، التي قال [فيها] النبي، صلى الله عليه وسلم، لا تزال ظاهرة على هذا الدين وناصرة له، ومؤيدة له ومعلنة به إلى يوم القيامة؛ قد أذنت في أوائل هذا القرن الرابع عشر، [وهو] العصر الذي مات فيه شيخنا سيدي عبد السلام بناني، المترجم، وتبعه أمثاله، وهم الشيوخ الذين كان من حظنا وسعادتنا أن أدركناهم، وقرأنا عليهم واستفدنا منهم، وتبركنا بحضور مجالسهم، ومعظم أفاضلهم أدرجوا في هذه "الفهرسة"، وهم الأركان التي كانت بدراستهم وامتلاء مجالسهم بطلبة العلم، يقوم جامع القرويين.



واستمر هذا الازدهار، وهذا النور المحمدي في إشراق في هذا الجامع ليله كالثهار، إلى أن خبت أنواره، وخسفت أبداره، وعمت بالجهل أنحاؤه، وقبضت علماؤه، وعلت [بال] صولة جهلاؤه. ونزل بهذه الجامعة التي كانت مرجع أهل المغرب؛ يومها فقهاؤه وأدباؤه، ومنها يخرج [أهل] الإفتاء وقضاته؛ باستيلاء الأجانب، وصرف عنايتهم لمحو علوم الشريعة الإسلامية من كل جانب، وزوروا بأنهم إنما جاءوا لحماية المغرب من النوانب، وأنهم إنما احتلوه للإصلاح، [والنهوض] به إلى مناهج الترقى والنجاح.

ومن أول ما شرعوا في إصلاحه، بل بإفساده، أمر التعليم، لأنه أساس الحضارة، كما زعموا. ولكنه كان بداية تقويض قواعد الإسلام. وكل ذلك كان بتباعدهم، في دعوهم، عن التدخل في أمور عواند [المغاربة] وديانتهم، وبقاء السلطة في يد سلطانها، وإدارة أمور المملكة في يد وزرائها وأمرانها، والأحكام بيد علمانها وقضاتها، لا بيد أجانب؛ فجاءوا إلى القرويين باسم السلطان الأصلي، وأصبحوا يخرجون القرارات والظواهر يعلنون عنها، باسم الإصلاح؛ فأسسوا مجلسا عاليا للتعليم، وصوره مغاربة، وأرواحه أجنبية، وأسسوا فيه ما أسسوا من الفصول، وكلها ترمي إلى ما زوروه في أنفسهم من الفصول التي مآلها التدرج إلى إخراج هذه الدراسة الإسلامية عن أصلها، وإدخالها في قوانينهم.

وقد وقع كل ذلك طبق ما أملوا، وأقبرت الآن هذه الجامع في قبر الخمول، ولم يبق لديها لا فرع ولا أصول. ومن جملة ما ذروه في عيون أهل المغرب، أن ألفوا مجلس التعليم لتنظيم دراسة القويين، وانتخبوا لرناسته أشهر من كان في ذلك العصر من علماء أجلة، لهم في قلوب العامة، بل والخاصة، مكانة وتعظيم، يرجعون إليهم في أحكام دينهم؛ فأول من عين له، شيخ الجماعة، شيخنا العلامة المشارك، الصوفي الصادق، أبو العباس، سيدي أحمد ابن الخياط. وسموا هذا المجلس: المجلس التحسيني، وهو في الحقيقة المجلس التقبيحي.

وكان هذا المجلس في ظاهره حسن الموقع، لما فيه في ظاهره من ترتيب الدروس الإسلامية الدينية، ولكن في باطنه تأسيس إفساد التعليم الديني والقضاء عليه.

ولكن قبول مثل شيخنا ابن الخياط لذلك - على جلالته العلمية، والمحافظة على الأركان الدينية، ورتبته العالية في الصلاح والزهد - إما اتقاء، لأن التولية كانت تصدر في الظاهر

من قبل السلطان الموقعة باسمه وخاتمه، أو لأن الأمر في ظاهره كان حسنا يفتّر به من لا خبرة له بأمر السياسة.

\* \* \*

### تنبيه ابن جبير في رحلته بذكر تلك السياسة الخادعة مع المسلمين في جزيرة صقلية

ثم إن هذا الأمر كان معهودا عند أعداء الدين، في خداع المسلمين في سائر الأقطار الشرقية؛ فانظر إلى ما كان اتخذهُ ملك صقلية، عند طرد أهل الإسلام منها، واستيلاء هذا العدو عليها. وهي كما لا يخفى على المطلع أنها كانت مقر جماعة من أهل العلم والدين، والذب عن شريعة سيد المرسلين، كالإمام المازري وغيره. ولما توجه العلامة الأديب، الناظم الناثر، ابن جبير إلى الحج، مرّ بها ووصفها، ووصف أهلها، والمالكيين لها الأجانب، ولقيَ بها بعض أهل الإسلام. وكان النصاري الذي يملكونها، يسلكون معهم هذه السياسة الخادعة، وقد وصف ابن جبير ذلك، كما سبق ذكره.\*

قلت: والاستعمار إذ ذلك من الكفار، أخو الاستعمار في هذه الأعصار. نعم؛ هذا الاستعمار في صقلية في ذلك العصر، متضارب، فتارة إلى الرفق متقارب، وتارة إلى الشدة والمكر ولأهل الإسلام مقاطع ومحارب. ولا غرو أن صور هذا الاضطراب من عدم اتباع طريقة ثابتة المبدأ، لأنها تؤذّن بنقصان العقل وعدم كماله. وقد نقل صاحب "معجم البلدان"، ياقوت الحموي، عن غيره، أن أهل صقلية أقل الناس عقلا وأكثرهم حمقا، وأقلهم رغبة في الفضائل، وأحرصهم على اقتناء الرذائل. هـ [376/5].

قلت: وكان ذلك كان من طبيعة هذه الجزيرة، والله أعلم، وقد اغتر بهذا العلامة الرحالة ابن جبير، مع أنه من دهاة الأدياء، ورؤساء الكتاب المطلعين على فنون المكر والدهاء؛ فردّ من أفراد أدباء الأندلس في القرن السادس، وأوائل القرن السابع، الموجود في حال ابتداء انتزاع الإسبان عواصم الأندلس من أهلها، واحتلال معظم بلادهم. وكتأته،

(\*) انظر الجزء الرابع، صفحة 42 من هذه "الفيرسة"، الذي تضمن كلام ابن جبير في الموضوع. أ.م.

رحمه الله، أتى بهذه الجملة في "رحلته"، لتنبية أهل بلده من غفلتهم، وإيقاظهم من نومتهم، والاستعداد للعدو الماكر. ولكن كان حالهم كأنه يجيبه بقوله:  
لقد أسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي

### [نبذة تاريخية عن جزيرة صقلية]

قلت: وكان تملك أهل الإسلام لهذه الجزيرة، التي هي بنت الأندلس، كما قاله ابن جبير؛ أيام خلافة المأمون، فقد ذكرها ياقوت الحموي في "معجم البلدان"، وبعد أن وصفها ونوه بوضعها، قال:

وكانت قليلة العمارة، خاملة قبل الإسلام. فلما فتح المسلمون بلاد إفريقية، هرب أهل إفريقية إليها؛ فأقاموا بها، فعمروها، فأحسنوا عمارتها. ولم تزل على قربها من بلاد الإسلام، حتى فتحت في أيام بني الأغلب، على يد القاضي أسد بن الفرات. وكان صاحب صقلية رجلا يسمى البطريق قسطنطين، فقتله لأمر بلغه عنه، فتغلب فيمي على ناحية من الجزيرة، ثم دب حتى استولى على أكثرها. ثم أنفذ صاحب القسطنطينية جيشا عظيما، فأخرج فيمي عنها، فخرج في مراكبه حتى لحق بإفريقية ثم بالقيروان منها، مستجيرا بزيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب، وهو يومئذ الوالي على إفريقية من قبل أمير المؤمنين، المأمون بن الرشيد، وهون عليه أمر صقلية وأغراه بها، فندب زيادة الله الناس إلى غزوها؛ فلبوا دعوته واستعدوا للجهاد، فأمر زيادة الله على هؤلاء المجاهدين أسد بن الفرات، وهو يومئذ قاضي القيروان. فقاتل من فيها من الكفار، فدافعوا عن هذه الجزيرة، ولكن انهزموا، فملك أسد بن الفرات الجزيرة بأسرها. ثم توفي سنة 213، وكان رجلا صالحا، فقيها عالما، أدرك حياة مالك بن أنس، ورحل إلى الشرق. [384/5].

ثم إن هذه الجزيرة العظيمة، المشبهة ببلاد الأندلس كما قدمنا، صارت من أقطار الإسلام، حتى استحوذ عليهم شيطان الافتراق، وأنساهم ما أمرهم الدين الإسلامي به من الاتحاد والاتفاق، وصاروا طرائق قdda، وأصبحوا طعمة لأعدائهم، وإن كثروا عددا، بعد أن انتصروا، إذ نصرُوا حدود الله، وحافظوا عليها، واتخذوا الاتحاد عدة وقوة يدافعون بها،

وكلمة الله العليا هي المنتسبين إليها؛ فأمدهم الله بنصر من عنده، ومهد لهم تلك الأراضي الخصبة، فبنوا بها المساجد، وأسسوا بها المعاهد، وأسلم من بقي من الكفار. ثم كفروا بنعم الله، فسلب الله عنهم تلك النعم، وانتزعا منهاهم. قال ياقوت: "وبقيت، أي جزيرة صقلية، بأيدي المسلمين مدة، وصار أكثر أهلها مسلمين، وبنوا بها الجوامع والمساجد. ثم ظهر عليها الكفار فملكوها، فهي اليوم في أيديهم". (\*) وهو أول القرن السابع.

قلت: وفي هذه الأعصار مر بها الرحالة ابن جبير. والله غالب على أمره، والمتصرف في خلقه بمقتضى قضائه من حلوه ومُره.

ولقد شاهد هذا الرحالة ما هو من هذا الأمر الذي يجرح القلوب، مما يكى منه واستبكى، إذ قال، لما كان يتجول في أنحاء دمشق من الشام، ومر بمدينة باتياس، واجتاز في طريقه بين هوتين وتبنين، وهناك محل أخذ الضراب والمكوس من المارين، وذكر ما كان هؤلاء الماكسون [يأخذونه] من المكس، بالتشديد والمكر بالمغاربة في ذلك خصوصاً. قال ابن جبير:

"ورحلتنا من تبين - دمرها الله - سحر يوم الإثنين. وطريقنا كله على ضياع متصلة، وعمائر منتظمة، سكانها كلها مسلمون، وهم مع الإفرنج على حالة ترفيه، نعوذ بالله من الفتنة. وذلك أنهم يؤدون لهم نصف الغلة عند أوان ضمها، وجزية على كل رأس دينار وخمسة قراريط، ولا يعترضونهم في غير ذلك. ولهم على ثمر الشجر ضريبة خفيفة يؤدونها أيضاً، ومسكنهم بأيديهم، وجميع أحوالهم متروكة لهم. وكل ما بأيدي الإفرنج من إطلاق بساحل الشام على هذه السبيل، رساتيقها كلها للمسلمين، وهي القرى والضياع. وقد أشربت الفتنة قلوب أكثرهم، لما يبصرون عليه إخوانهم من أهل رساتيق المسلمين وعمالهم، لأنهم على ضد أحوالهم من الترفيه والرفق. وهذه من الفجائع الطارئة على المسلمين، أن يشتكي الصنف الإسلامي جور صفة المالك له، ويحمد سيرة ضده وعدوه المالك له من الإفرنج، ويأنس بعدله، فإلى الله المشتكى من هذه الحال. وحسبنا تعزية

(\*) "معجم البلدان"، 374/5

وتسليّة ما جاء في الكتاب العزيز: (إِنَّ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ) "هـ. [الرحلة: 282].

فتأمل أيها المسلم النبيل، أين هو اليوم الناظر إلى هذه [السياسة الاستعمارية] التي يستعملها العدو للاستيلاء عليهم؛ فتارة بالسيف، كما فعلته إسبانيا، وتارة بإظهار العدل والرفق؛ فيحتل أولاً القلوب بجذبها إليه، ثم يحتل البلاد، ويملك الدواب والعباد، كما سمعت ما كان يفعله هؤلاء الخادعون. وأهل الإسلام فرحون بذلك مسرورون، لا يدرون ما يفعل بهم.

ومن العجب أن هذه الحالة من الاستعمار والاحتلال، جارية منذ هذا القرن، الذي هو السادس الهجري، فُحِثَ بها بلادهم، وتُنزَع من أيديهم سطوتهم، وهم في نوم الغفلة مطمئنون، لا يحزنهم من هذا أي أسف أو يعترهم فزع يبعثهم على الاستعداد لهذا العدو، الذي يسلب عزمهم وينزع من ممالكهم أرضهم وديارهم؛ فأين ملوكهم الذين كان لهم العدد والعدد إذ ذاك، إذ كان عددهم ربما يفوق في بعض الأعصار والأمصار، عددهم وآلاتهم الحربية. وفي استطاعتهم أن يخترعوا ما اخترع أعداؤهم، وأن يعدوا لهم ما استطاعوا من القوة والسلاح، كما أمرهم بذلك مولاهم، إذ قال: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ). الآية [الأنفال: 60].

ما هذا التساهل إلا للخذلان الذي يأتيهم من عدم إقامة دينهم، وذلك مستمر إلى الآن. والأمر لله كيف شاء فعل.

وليكن هنا إمساك القلم عن تسطير ما ألمّ بهذه الأمة من كيد الأجانب، حتى استعمروهم وصاروا يمكرون بهم، بعد أن كانوا ملوكا. وسبب امتداد شريط هذا الاستطراد، ما كنا أشرنا إليه من الحديث الشريف، وهو أن "كل يوم والذي بعده شر منه"، وما تقدمه من الحديث الذي في صحيح البخاري، في أن العلم ينزع من هذه الأمة ويرفع عنها، ولكن يكون ذلك بقبض العلماء. وكان شيخنا بناني، صاحب الترجمة، من تلك الجماعة التي كانت في أوائل نصف هذا القرن الرابع عشر، وتقدم ما فسره به سيدنا عبد الله بن مسعود، إذ قال، كما سبق، لا يعني أنه ينزع منه في الأمراء ولا في الخصب وغيره، ولكن بقبض العلماء، فيضطر الناس إلى السؤال عن بيان دينهم، فلا يجدون عالما يرشدهم إلى الصحيح

من دينهم، فيتغلب الجهال، ويخلو لهم الجو، فيغيرون على الديانة ويثلمونها، ويغيرون معالمها، ويقوضون أركانها، كما هو مشاهد في عصرنا.

\* \* \*

### [المعاهد الدينية الكبرى بالشمال الإفريقي، وما حل بها]

وأنت أيها الباكي على العلم لفقدك أهله؛ إذا ما تأملت أن المعاهد الدينية التي كانت تنشر العلم الصحيح، الذي هو الحديث والفقهاء ولو احقهما، كان مقرها في القرون المتأخرة، ومطلعها ومحل نشرها في الشمال الإفريقي، وهي الجوامع الثلاثة: الأزهر بالقطر المصري، والزيتونة بتونس، والقرويين بالمغرب الأقصى. وهن كن مرجع الطلبة من تلك الأقطار وغيرها، وإليها تتوجه أنظار الطالب النبيل، وفيها يتم مراده، ومنها يتخرج في العلم الذي يعتاده، ومنها ينمو مقصده ويتوفر مراده.

ولم تزل تلك المعاهد الكبار، والجوامع التي كانت تزدهر بالعلماء الأجلة الأخيار، ومجالسها تتألق بعلوم القرآن والحديث والفقهاء التي أتى بها النبي المختار، إلى أن صارت تخبو تلك الأنوار، وتحجب نورها شيئا فشيئا ظلمات الجهال، الذين بدلوا بلبيل ضلالتهم نهارها، بخروجهم عن الشريعة البيضاء، التي تركها الرسول، صلى الله عليه وسلم، ليها كالنهار، إلى أن صارت في أواخر هذا القرن الرابع عشر، كأن لم يكن علمها شيئا مذكورا، ولا كانت أركانها بمحاسن هذه العلوم تزدهر بها عشيا وبكورا. وإن تخلفت من تلك الأيام بقية قليلة، وجملة صغيرة غليظة، فصوتها غير مسموع، وعلمها مخفوض غير مرفوع؛ إن قالت لم يتبع مقالها، بل استبدل بالإهانة حرمتها وجلالها.

وهذه إثارة ولمحة، لمن بقي في قلبه علامة من إيمان. ومن شك فعليه بالمشاهدة والعيان.

ثم الرجاء في الله جميل، أن يرشد هذه الأمة إلى سواء السبيل، ولا ييأس من روح الله إلا ضعيف الإيمان العليل. وفيما كنا أشرنا إليه سابقا، من جواب العارف بالله، سيدي عبد

العزیز الدباع، لتلميذه العلامة المحقق، الصوفي سيدي أحمد بن مبارك؛ ما يسر المنقبض اليانس، ويطمع في رحمة الله، التي وسعت كل شيء، القاطن من الناس.

ولقد رأيت رؤيا في أوائل هذا الشهر المبارك، تبشر، وهي طويلة لم يبق في بالي منها، إلا أن هذه الأمة لا بد أن تنال آمالها، ويصلح الله أحوالها، ويذل أعداءها، ويعزها ويعيدها إلى ما كانت عليه، حتى تكون هي الشمس طالعة في سمانها؛ وهو على كل شيء قدير.

\* \* \*

### [ختام هذا الجزء السادس من "النعيم المقيم"]

وهنا نختم هذا المجلد السادس، ونشرع إن شاء الله في السابع، ونغتتم أن يكون ابتداءه في هذا الشهر المبارك، شهر الصيام، وشهر التهجد والقيام، وغفران الأوزار والآثام.

وفقتنا الله لما فيه رضاه، وألهمنا التعلق به في كل أحوالنا، و[إن] يلحقنا بأهل العلم الذين هم ورثة الأنبياء، ويجعلني من خدمة من قال فيهم: (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، الذين آمنوا وكانوا يتقون، لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة)، إنه سبحانه لا يرد سائلا، ولا يخيب راجيا. والحمد لله رب العالمين.

\* \* \*

[وفيما يلي فهرس مواد هذا الجزء]

فهرس مواد الجزء السادس  
من " النعيم المقيم، في ذكرى مدارس العلم ومجالس التعليم "

صفحة	الموضوع
5	- تصدير هذا الجزء السادس من "النعيم المقيم":
6	- الكلام على ما ورد في افتتاح الأعمال يوم الأربعاء، وما جرى به العمل بتطوان وفاس في يوم ابتداء الإقراء:
7	- ما يروى في أيام الأسبوع، وتخصيصها ببعض الأعمال، وما قيل بعدم صحة ذلك:
8	- منهاج هذه " الفهرسة " مقتبس من المنهاج المُستقى من بحر القرآن الذي سلكه كبار العلماء في مؤلفاتهم الشهيرة:
12	- بعض مزايا القرآن الكريم، وإعجازه وقوة تأثيره في نفس القارئ المتدبر:
13	- العلوم المستنبطة من القرآن الكريم:
15	- <u>شروع المؤلف</u> في ترجمة شيخه العلامة سيدي محمد بن رشيد العراقي، وذكر مقرراته عليه، ووصف دروسه، وذكر ولايته منصب القضاء:
16	- الكلام على ما كان لقضاة العواصم من نفوذ، كشأن الإمام سخنون بإفريقية:
17	- مواصلة ترجمة الشيخ العراقي، وذكر نسبه الشريف الحسيني:
18	- الكلام على الشرف الحسيني، و ترجمة سيدنا الحسين، رضي الله عنه، ورد مقالة القاضي ابن العربي بشأن استشهاده:
21	- مسألة خروج سيدنا الحسين إلى العراق رغم تحذير الصحابة له من عواقب ذلك:
22	- خروج سيدنا الحسين كان القصد منه إحقاق الحق، وصيانة مقام الخلافة الإسلامية:
23	- مأساة قتل سيدنا الحسين على يد الأشرار:
25	- شروط الخلافة التي لم تتوفر في يزيد بن معاوية، وحق سيدنا الحسين في موقفه من تلك الأحداث:
26	- تفسير موقف الصحابة وأكابر السلف الذين دخلوا في طاعة يزيد:
27	- كلام العلامة ابن خلدون في الموضوع، وإعطائه للمقام الحسيني حقه، ورد كلام القاضي ابن العربي في شأن استشهاده:
29	- رد انعرمه الهيثمي أيضا تحت: ابن: تحريبي في شأن سيدنا الحسين:
30	- مفهوم أهل البيت، الوارد ذكرهم في القرآن الكريم، والاختلاف الذي وقع بين المفسرين في تأويل الآية الواردة في شأنهم:
32	- الكلام على شرفاء المغرب الذين لا يشك في نسبهم:
33	- الرجوع إلى موضوع أهل البيت، ومنبع الشرف، وصحة نسب الأدارسة:
36	- بعض فضائل سيدنا الحسين، رضي الله عنه:
37	- مسألة ملاطفة سيدنا الحسين للشعراء ومكافاتهم، وقصيدة كعب بن زهير:
40	- الرجوع إلى موضوع نسب الشرفاء العراقيين بفاس:
42	- نسب العبيديين، وما جرى في شأنه:



42	- رد ما احتج به ابن خلدون في إثبات الشرف للعبيديين، وذكر ما جرى في مجلس الخليفة القادر بالله العباسي، في شأن ذلك:
44	- التنويه بمقام الخليفة القادر بالله العباسي، واستبعاد ما نسب إليه:
45	- الكلام على الشرف الحسنين وفروعه بالمغرب، وذكر ظهير السلطان مولاي محمد بن عبد الله في ذلك، وما بطرته من ذكر فروع الشرفاء الأدارسة بالمغرب:
47	- الإغارة على الأدارسة ومطاردتهم ولجوء الكثير منهم إلى إخفاء نسبهم:
48	- اهتمام ملوك وعلماء المغرب بالنسب الشريف وحفظه:
49	- انتشار الشرف الإدريسي بشمال المغرب:
50	- الرجوع إلى موضوع الشرف الحسنين، وملخص ما جرى في وقعة فخ، وفرار المولى إدريس إلى المغرب: وفرار المولى إدريس إلى المغرب:
51	- قدوم المولى الحسن الداخل إلى سجلماسة بالمغرب الأقصى، وسببه، والكلام على سجلماسة، مطلع الدولة العلوية الشريفة:
54	- الشرفاء القادريون، الذين ينتسبون للقبط مولاي عبد القادر الجيلاني، الذين استوطنوا فاس:
55	- الرجوع للكلام على منبع الشرف الحسنين، سيدنا الحسن بن علي، وذكر بعض شيمه ومناقبه:
57	- من أثر سينا الحسن، أجوبته في معنى المروءة ومحاسن الأخلاق:
58	- ما كان المؤلف يتمناه ويؤمله من وضع تأليف خاص بتلك الأجوبة القيمة الجامعة لمعاني الآداب والأخلاق:
58	- مواصلة ترجمة سيدنا الحسن، رضي الله عنه، وذكر مناقبه:
59	- استدراك المؤلف ما فاته؛ بذكر نبذة تاريخية عن سجلماسة، من كتابه "اللسان المعرب": "اللسان المعرب":
61	- تذييل ما سبق من أبحاث، بالكلام على العلم النافع، وكون علماء الدين هم قادة الأمة:
62	- العلماء الربانيون، وهم الذين وصفهم سيدنا علي، كرم الله وجهه، لكميل الشهير:
63	- الكلام على الولاية والأولياء، انطلاقاً من الآية الكريمة: (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَأَخْوَفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) الخ:
65	- العلم الصحيح لا ينقطع إلا بالتخلي عن طلبه:
66	- حملة العلم وحماته الأوائل:
67	- كلام ابن سعد في "طبقاته" عن علماء الصحابة ورواة الحديث، وذكره لعكرمة مولى ابن عباس، وتذييل ذلك بما قيل فيه تعديلاً وجرحاً:
70	- الغاية من ذكر مسألة عكرمة، هو التماس البركة والدفاع عن مولى خير الأمة، واستطراد الكلام على كتاب "التمهيد" لابن عبد البر، وتنويه ابن حزم به:
71	- الرجوع إلى مسألة تجريح الثقة، وإتمام الكلام على أعلام التابعين:
72	- ابن شهاب الزهري، وسنده في العلم، وأخذ فوائده من ترجمته:
73	- كثرة مؤلفات علماء الإسلام، وذكر بعض من تيسر لهم ذلك في زمن قصير حتى عد ذلك من الكرامات: حتى عد ذلك من الكرامات:

76	- القاضي إسماعيل المالكي، وتصانيفه ومناقبه:
78	- مواصلة ذكر الأعلام الذين بارك الله في زمان حياتهم، كالشافعي وأشهب، والقاضي إسماعيل، والقاضي ابن العربي، والإمام المقرئ:
79	- ترجمة الإمام المقرئ، والتتويه بعلمه وفضله، وذكر ما جرى له في مسألة استعفانه من منصب القضاء:
80	- الإمام ابن مرزوق، الشهير بالحفيد، وولده الشهير بالكفيف:
84	- استطراد مسألة داء الحسد وأفاته، وما ورد فيه:
86	- الرجوع إلى ترجمة الشيخ العراقي، شيخ المؤلف، والكلام على دروسه، ومؤلفاته، وما كان عليه حاله حين ولايته القضاء:
87	- الأوصاف المطلوبة في حق القاضي، وما آل إليه الحال في عصرنا الحاضر:
88	- تدبير ختام ترجمة الشيخ العراقي بمسائل فقهية التبس فيها الحق بالباطل، وهي: المسألة الأولى: الحج بالمال الحرام هل يصح؟:
95	- المسألة الثانية: شرب الدواء لمنع الحمل من طرف النساء، وحكمه:
96	- المسألة الثالثة: حكم أكل اللحوم غير المذكاة؛ وهل يسوغ للمسلمين سكان بلاد النصرى أكلها؟:
97	- رد اجتهاد الشيخ محمد عبده في فتواه بإباحة أكل ذبائح النصرى مطلقاً، واحتجابه بفتوى ابن العربي والحفار، من المالكية:
97	- فتوى القاضي ابن العربي، وتأييد الحفار لها، وما رد به الشيخ الرهوني:
100	- تأييد المؤلف لما ذهب إليه الشيخ الرهوني في رده، وأن الآية الكريمة لا تنطبق على نصرى هذا العصر ولا ما قبله:
100	- الأكل في مطاعم الأجانب وطهيهم، وكونه لا يخلو من مواد محرمة:
101	- إنكار علماء الأزهر فتوى الشيخ عبده، وعزله من منصب الإفتاء:
103	- طعام أهل الكتاب، وكون النصرى كان من شريعتهم الذبح، ولكنهم غيروا تلك الأحكام الشرعية:
103	- مبحث في مسألة تغيير وتحريف التوراة والإنجيل:
106	- الاشتغال بالتوراة والإنجيل ومن يجوز له ذلك:
106	- محاوره المؤلف لبعض الأدعياء بشأن اعتماد التوراة والإنجيل في تفسير القرآن:
107	- اعتماد ابن حزم القول بوقوع التغيير في التوراة والإنجيل:
109	- الأحاديث الإسرائيلية وتقسيمها:
110	- عود إلى الرد على ابن خلدون في نفيه وقوع التحريف اللفظي:
112	- خلاصة كلام الحافظ ابن كثير في هذه المسألة:
114	- قول الحنفية وبعض الشافعية بعدم جواز مس الجنب للتوراة الحالية:
115	- الرجوع إلى كلام الحافظ ابن كثير في الموضوع:
115	- مسألة هل يجوز امتهان نسخ التوراة المبدلة؟:
116	- الاختلاف الواقع في الأناجيل الأربعة، ومخالفة النصرى أحكام التوراة والإنجيل:

117	- الرجوع إلى موضوع ذبائح النصارى، وهو السؤال الثالث، والذي قاد إلى الكلام على تغيير التوراة والإنجيل:
118	- مسألة نية الذكاة، وإفتاء أحد علماء مصر بعدم جواز أكل ذبيحة أهل الكتاب:
120	- مسألة لبس البرنيطة، وهي المسألة الثانية التي أفتى فيها الشيخ عبده، والتزبي بزي النصارى، وما في ذلك:
123	- المسألة الثالثة التي أفتى فيها أيضا: الصلاة حول المخالف في الفروع الفقهية، وكلام الفقهاء في ذلك:
125	- ختام هذا الموضوع، وانتقال المؤلف إلى ترجمة أشياخه البتانيين، وهم العلماء السادة: محمد وعبد السلام وعبد العزيز بناتي:
125	- الرجوع إلى ذكر بعض ما يتعلق بمسألة اقتداء المصلي بإمام مخالف في الفروع، ونقل ما استطرده العلامة العياشي في "رحلته":
127	- <u>الشروع في ترجمة العلامة سيدي محمد بناتي</u> ، وما قرأه المؤلف عليه:
127	- التنويه بعلم الشيخ بناتي، وذكر جملة من أوصافه الحسنة:
128	- ميول الشيخ بناتي إلى العلوم العقلية، وأخذ المؤلف عنه، يدا بيد، تقييده على "جمع الجوامع" أثناء دراسته عليه بالقرويين، وإثبات نصه:
131	- انصراف أهل العصر عن العلوم الإسلامية، والأحكام المستمدة من الاستنباطات العقلية:
132	- مسألة إطالة الأبحاث وتطويل الحواشي، وضرر ذلك بالمتعلم، وبيان طريقة التعليم المفيدة:
134	- انصراف المؤلف عن درس في علم المنطق، بسبب إطالة الشيخ الفضيلي في تقريره:
135	- وصف المؤلف درسه في التفسير، بكتاب "أحكام القرآن"، لابن العربي، بالمعهد الديني العالي، وكلام الغزالي والشاطبي في الإقتصار بالمتعلم على قدر فهمه:
137	- عود إلى مقروءات المؤلف، وما أخذه عن شيخه بناتي:
138	- الإمام عضد الدين الإيجي، و"رسالته" في علم الوضع، والكلام على شراحها، وفائدتها:
141	- مسألة اللغة وهل هي توقيفية:
142	- التنويه بكتاب "المزهر"، في علم اللغة، للسيوطي، وفائدته:
144	- إعراض الجمهور عن دراسة علم الوضع لقلته فائدته:
146	- الرجوع إلى الكلام على ما هو من صلب العلم، وما هو من ملح، حسب تقسيم الشاطبي:
148	- العلوم المأخوذة من الرؤيا:
148	- رؤيا المؤلف للشيخ الصوفي، سيدي إدريس الحراق، واتعاضه بما استفاده منها:
150	- عود إلى إتمام الكلام على رسالة العضد في علم الوضع:
150	- مواصلة ذكر تقسيم الإمام الشاطبي للعلم:
152	- كلام الإمام الغزالي على ما بَدَل من ألفاظ العلوم، وما أحدث من بدع:

154	- من المحظورات إنشاد أشعار الغزل والخمریات، بحضور من تمیل نفوسهم للشهوات المحرمة:
154	- مفهوم مصطلح (الشطح) الذي أحدثه بعض الصوفية، وضرره:
155	- مسألة تأويل القرآن على غير وجهه من بعض أهل العصر الحاضر، كما فعل الشيخ طنطاوي جوهرى في "تفسيره":
156	- خدعة استحضار الأرواح:
160	- القرآن الكريم وما تضمنه من علوم وأحكام وقصص وأخبار:
163	- الاستنباط من "القرآن" لا يكون إلا بما تقتضيه قواعد اللغة، ونصوص الشريعة:
164	- الرجوع إلى الرد على كلام الشيخ طنطاوي في قوله تعالى، في قضية القتل: (فقلنا اضربوه ببعضها) الآية:
165	- خدعة تحضير الأرواح، هي من أنواع السحر، ومذهب الإمام مالك في تعلم السحر وتعليمه، وإحالة المؤلف على حاشيته على "أحكام ابن العربي"، لاستيفاء مباحث هذا الموضوع:
166	- الرجوع إلى ترجمة الشيخ سيدي محمد بناتي، ووصف طريقته في الدرس:
167	- الكلام على مبحث (لو) المختلف في دلالاته:
173	- مواصلة ترجمة الشيخ بناتي، وذكر ما أصابه من كيد حساده أثناء ولايته منصب القضاء:
174	- كلام المؤلف على ما عاناه في ولاية القضاء بمدينة القصر الكبير، بسبب طغيان والي تلك الناحية، وما لحق به أيضا من إذابة بعضهم في ولاية نفس الخطة بمدينة تطوان:
175	- الاعتبار بقصة سيدنا يوسف، عليه السلام، في مواجهته المكاره بالصبر والتقوى وتفويض الأمر للخالق سبحانه:
177	- الرجوع إلى ترجمة الشيخ بناتي، و الكلام على هذه التسمية العائلية:
179	- <u>الشيخ فتح الله البناتي</u> ، وزيارته لتطوان واتصاله بالزاوية الحراقية، والكلام على مسألة تلقين الورد للمتعلم المبتدئ:
180	- تنبيه بشأن علم التصوف، وضرورة ترتيب العلوم والابتداء بالاهم:
182	- مواصلة ترجمة الشيخ فتح الله، وزيارته الثانية لمدينة تطوان واتصال المؤلف به:
183	- ما كتبه الشيخ فتح الله في مسألة الطرب والسماع، وميله لمن ترخص في ذلك:
185	- مسألة افتتاح القصائد الشعرية بالآيات القرآنية:
186	- ترجمة ابن هاني الأندلسي، وزندقته، مع تفوقه في الشعر:
187	- تعقيب كلام الشيخ فتح الله، وتفصيل الكلام في مسألة السماع والتعبير:
189	- السماع الذي أخذ الشيخ فيه بالرخصة:
189	- مجالس التعبير، ومعناها، ومن كان يحضرها، وأين ومتى كانت تعقد:
191	- نوع السماع والغناء الذي أجازة أهل العلم الظاهر والباطن:
191	- حالة الشيخ فتح الله، تفيد غير ما قد يفهم من كلامه:
193	- كلام الشيخ فتح الله عن إسناده وروايته الحديث من طريق (شمهروش) الجنى:
194	- مضمن جواب الشيخ دحلان في شأن شمهروش:

195	- عدم تعرض أهل التاريخ والأخبار لما ذكر بشأن هذا الجنى شمهروش:
197	- الكلام على هامة بن إبليس، وما قيل في الحديث الوارد فيه:
199	- خلاصة الأقوال في حديث هامة المذكور:
199	- الفرق بين قضية هامة وقضية شمهروش:
200	- مسألة المعمر (رتن) الهندي، الذي ادعى الصحبة:
204	- مسألة استمرار حياة سيدنا الخضر، وما وقع فيها من نفي أو إثبات أو توقف:
209	- قول جمهور العلماء، وأهل الصلاح، بحياة الخضر:
211	- كلام ابن عطاء الله، عن بعض أهل الولاية، في إثبات حياة الخضر والرد على ابن الجوزي:
212	- ردود الحافظ ابن تيمية في الموضوع ونقدها:
214	- وصف أهل الطريقة الصوفية الذين يعدد بكلامهم:
215	- الرجوع في مسألة حياة الخضر إلى الاقتداء بما قاله الصوفية في ذلك:
216	- مسألة تحريض العوام على الوقوع في علماء الشريعة:
218	- الشريعة هي المسلك الموصل إلى الله، وإنكار ما يصدر عن بعض أدعياء التصوف:
221	- كلام العز بن عبد السلام في مسألة السماع التي اختلف فيها الفقهاء والصوفية:
223	- تحسين الظن بالشيخ فتح الله، المترجم، ورواية المؤلف عنه بالمناولة:
225	- الكلام على خواص وفضائل كتاب "الشفاء" للقاضي عياض:
226	- ما حصل لمؤلف هذه "الفهرسة"، من بركة كتاب "الشفاء"، بعد أن ألهمه الله تدريسه للعموم في بيته:
228	- ما قيل في فضل كتاب "الشفاء":
228	- مسألة طعن الحافظ الذهبي في كتاب "الشفاء"، وما ردّ به عليه:
230	- التنويه بمقام الحافظ الذهبي في خدمة الحديث النبوي، مع ما اتسم به من شدة التعصب المذهبي:
231	- الرجوع للكلام على كتاب "الشفاء" وشروحه:
235	- وصية سيدنا الخضر، لسيدنا موسى، عليهما السلام، في موضوع العلم:
237	- حال أهل هذا العصر الحاضر في التعليم، واستهجانهم علوم الشريعة ولغة القرآن:
237	- حديث نبوي شريف في مزايا القرآن الكريم، وأنه المخرج الوحيد من الفتن:
238	- القرآن الكريم لا تُعرف حكمه وأحكامه إلا بمعرفة اللغة العربية:
240	- وضع قواعد النحو، لحفظ اللغة وفهم القرآن:
241	- اهتمام الخلفاء والعلماء بصيانة اللغة:
244	- نظم للمؤلف في وجوه إعجاز القرآن الكريم:
245	- ضرورة معرفة اللغة العربية بجميع أقسامها لفهم معاني القرآن:
247	- مسألة الاستدلال بشعر العرب لفهم غريب القرآن:
249	- تذكير بمنهجية هذه "الفهرسة"، وأنها كتاب علم جامع:
250	- الاشتغال بالعلم النافع من أعظم النعم وأجلها:

252	- ما جرى على المسلمين من المحن بالأندلس وغيرها، لم يزد لهم إلا إيماناً بدينهم وقيمهم:
255	- مذاكرة مع عالم أجنبي حول الإسلام وأوضاعه الراهنة:
256	- رجوع المؤلف إلى ذكر ما عاناه في ولاية القضاء، وتمسكه بالحق والصبر:
258	- محنة الوزير لسان الدين بن الخطيب، وما نسب لتلميذه ابن زمرك، من السعي في نكبته:
260	- ضرورة اتخاذ الأسباب للكسب الحلال، حتى لا يضطر الإنسان، وخاصة العالم إلى اللجوء إلى الناس:
262	- كلام حجة الإسلام الغزالي في التوكل والادخار، وما كان عليه حاله في ذلك:
264	- إتمام المؤلف الكلام على ما تعرض له من إذابة بعضهم، بالاستغفار، وبيان أن القصد من ذكره ذلك هو الاعتبار:
265	- كلام المؤلف على ما جبل عليه من محبة للعلوم الإسلامية:
266	- من الفروض الكفائية في الإسلام، تعلم الصناعات المستحدثة:
266	- كلام أمير المؤمنين، سيدنا علي، كرم الله وجهه، في العلم والعلماء:
267	- تعذر العزلة التامة، ومسألة تغيير المنكر:
268	- العارف سيدي محمد بن يحيى، والكلام على حديث: "لا تزال طائفة من أمتي" إلخ، ومسألة العزلة، وما قيل في ترجمته من أنه كان يقرئ الجان:
270	- مبحث في ادعاء بعض العلماء رؤية الجان، واختلاف أهل التفسير والسير في ذلك:
273	- اعتماد أبي حيان جواز رؤية الإنس للجان في غير صورته الأصلية، وما استشهد به لذلك:
274	- التغالي الذي وقع في مسألة رؤية الجان:
275	- خلاصة هذه المسألة، وما يجب الجزم به فيها:
277	- إقامة ما يسمى بـ"الليالي" من بعض الطوائف، وإنكار ما يجري في ذلك من مخالفات:
278	- مسألة مس الجن للإنس، واختلاف أهل الإسلام في ذلك:
280	- داء الصرع الذي يعالج بالأدوية الروحية والتوجهات القلبية:
282	- حديث المرأة التي جاءت إليه، صلى الله عليه وسلم، تشنكي ما يصيبها من الصرع، وفوائد هذا الحديث الشريف:
284	- التداوي بالأدوية، ومواقع ذلك، ومضان استجابة الدعاء:
285	- من معجزات النبي، صلى الله عليه وسلم، كرامات الأولياء والصالحين:
286	- الرجوع إلى مسألة الرواية عن الجن التي ذكرها الشيخ فتح الله البناني:
288	- رد ما استدلل به الشيخ دحلان وغيره في مسألة الصحبة:
288	- تلخيص ما تقدم في مسألة رؤية الإنس للجان:
289	- قوة الإيمان بالله، ومعرفة قواعد الدين؛ تقي من إغواءات الشياطين:
290	- مقالة ابن تيمية في التنبيه على تلبس الشياطين في انثشاف إلى الكرامات والخوارق:
290	- مسألة الرواية عن الجان، وما يلزم من شروط وإثباتات لقبولها:

291	- ثبوت الكرامة لا بد فيها من صحة الرواية عن ثبوت ولايته:
292	- الرجوع إلى كلام الشيخ فتح الله في مسألة الرواية عن الجن:
294	- من تتمات موضوع مس الشيطان للإنس، الكلام على ما عليه الناس الآن:
296	- مسألة الوصول إلى مكة المكرمة للحج عن طريق الكرامة و خرق العوائد:
297	- رد ابن تيمية على ما كان شانعا في عصره، من وصول بعض الناس طيرانا إلى مكة، كرامة:
299	- الاستدلال لجواز ما يسمى عند أهل الله بالكرامة:
301	- ما روي عن طيران سيدنا جعفر بن أبي طالب، لم يكن في حياته الدنيوية:
301	- مفهوم الكرامة الحقيقية في نظر أكابر الصوفية:
303	- استيفاء الكلام على الكرامات من طرف تاج الدين ابن السبكي في كتابه " طبقات الشافعية": " طبقات الشافعية":
303	- ذكر نكت أربعة أوردها المؤلف في مسألة الكرامات:
305	- الكلام على لقمان الحكيم المذكور في القرآن، والبحث فيمن ذكر بهذا الاسم في كتب التراجم، وتوقف المؤلف في ذلك:
308	- لفتة في شعر أندلسي توقف المؤلف فيها أيام الطلب، ولم يعثر على معناها إلا بعد مرور ربع قرن:
308	- كلام المؤلف عن شغفه أيام شبابه بكتاب "قلاند العقيان"، وتقبيده على غريب كلماته، وما قيده على لفتة (التمويل) التي سبق أن توقف فيها:
310	- التوقف عند عدم حصول الفهم، كان من شأن الأئمة الكبار من المتقدمين والمتأخرين:
311	- مواصلة الكلام على النكت الأربعة، بذكر النكتة الرابعة المتعلقة بإنكار المعتزلة للكرامات:
313	- مسألة اطلاع الأولياء على الغيب:
315	- خلاصة القول الفصل في مسألة الاطلاع على الغيب:
316	- تأويل بعض أقطاب الصوفية للآية الكريمة الواردة في الموضوع:
320	- الأوفق بالمؤمن عدم الإقبال على ما يذكر في كتب التصوف من الكرامات:
321	- مسألة التعصب للشيوخ، وفتنة الكرامات، والمقبول منها والمردود:
322	- خلاصة مبحث الخوارق والكرامات:
324	- سبب الإطالة في الكلام على الكرامات، وتلخيص الأقوال فيها:
328	- خاتمة مبحث الخوارق والكرامات:
328	- الرجوع إلى ترجمة الشيخ فتح الله البناني، ومسألة الرواية عن الجن:
329	- توقف المؤلف في مسألة شمهورش، وعدم الوقوف على أي ذكر له في كتب التراجم:
329	- الكلام على كتاب "الذخيرة" للشيخ المعطي بن صالح:
330	- مواصلة الكلام في مسألة شمهورش:
331	- الحديث عن قاضي الجان، لم يأت إلا عن أهل التصوف، الذين يستندون إلى الكشوفات وتحسين الظن:

332	- الشريعة لا تقبل الخبر إلا من أهله، وقول الإمام مالك: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذونه":
333	- ختام موضوع رؤية الجان، وكرامات الأولياء، وبه تمت ترجمة الشيخ فتح الله البناني:
334	- الشروع في ترجمة شيخ المؤلف، العلامة سيدي عبد السلام بناني، ومقروءاته عليه، وشهرته في علم النحو:
335	- الثناء على "شرح" الأشموني، ومحشيه الصبان:
336	- علم العربية هو أصل العلوم في الدين الإسلامي:
336	- ترجمة الإمام ابن مرزوق الخطيب:
337	- ترجمة العلامة الصفدي، واتساعه في العلوم، ورد ما هو المعتقد عنه لدى العموم:
339	- الكلام على فن الأدب ومزايه:
339	- التنويه بكتاب "نفح الطيب"، وبمولفه، والرد على من طعن فيه، وفضل هذا الكتاب في إبراز تاريخ الأندلس، والتعريف بأعلامها وحضارتها:
346	- كتاب "مقامات" الحريري: أهميتها، وتدريسها بالقرويين من طرف الشيخ أبي شعيب الدكالي، وحضور المؤلف تلك الدروس:
347	- مواصلة الكلام على كتاب "نفح الطيب"، ومقام الشيخ المقرئ في الديانة:
347	- قضية تنازل السلطان، الشيخ السعدي، عن مدينة العرائش لإسبانية مقابل مساعدته لاسترداد الملك:
348	- محاولة توريث العلماء في قضية العرائش، وفرار أو اختفاء جلهم:
349	- استدراك ومراجعة ما سبق ذكره بشأن سبب و تاريخ فرار الشيخ المقرئ من المغرب:
349	- حب الشيخ المقرئ لوطنه، واشتياقه إليه بعد فراقه:
350	- توجهه إلى مصر، ووصف جمالها، وأوضاعها آنذاك، وزيارته للبقاع المقدسة:
351	- حلولة بدمشق، وإشادته بحسنها وفضل أهلها:
352	- سبب تأليف الشيخ المقرئ كتاب "نفح الطيب":
354	- دواعي إطالة الكلام على "نفح الطيب" ومولفه، وأهمية هذا الكتاب الذي يعد الوحيد في بابيه:
357	- ما قاله فيه العلامة المؤرخ الإفرائي:
358	- التحذير من تتبع عثرات المسلم، وما قيل في توقيف أهل العلم:
360	- تنبيه بشأن الظروف التي هاجر فيها المغرب الإمام المقرئ:
362	- بيعة محمد ابن الشيخ، بضريح مولاي عبد السلام ابن مشيش:
363	- نهاية الدولة السعدية:
363	- تعدد الثوار أثناء تلك الدولة، وبعضهم كان هدفه الإصلاح، ودفع الظلم، وحماية البلاد وتحصينها:
364	- الكلام على أهل زاوية الدلاء:
367	- دور الزاوية الدلانية في الاعتناء بالتعلم والتعليم:
367	- اعتناء هذه الزاوية بالعلوم الأدبية:



368	- كتاب "البدور الضاوية"، في أهل هذه الزاوية للعلامة الحوات:
371	- تحول غايات هذه الزاوية، ودوافعه الحقيقية:
372	- التنويه بما كتبه صاحب كتاب "نشر المثاني"، عن الشيخ المقرئ:
375	- داء الحسد بين الفقهاء الأقران:
376	- ترجمة الشيخ اليوسي:
378	- الرجوع إلى موضوع الزاوية الدلانية، وترجمة العلامة سليمان الحوات:
380	- تذييل ترجمة الشيخ اليوسي، بذكر ما كان عليه من العلم والاطلاع على الأحوال الاجتماعية والسياسية، والكلام على علم التاريخ وفنونه وفوائده، وإهمال بعض الشيوخ لهذا العلم:
382	- الرجوع إلى الموضوع الأصلي، وهو ترجمة العلامة سيدي عبد السلام بناتي، ومقروءات المؤلف عليه:
382	- تراجم بعض علماء النحو، وهم: المرادي، والأشموني، والصبان:
384	- مواصلة الكلام على دروس الشيخ سيدي عبد السلام بناتي، وورعه وعلو همته، وكسبه عن طريق التطبيق بالأعشاب:
386	- مبحث الطب والتطبيق في الإسلام:
390	- تعاطي علماء الإسلام للطب، وذكر بعض المشهورين به، كابن الدهان، وشمس الدين المصري، وابن المغربي، والمازري، وابن رشد، وما جرى من إهمال المسلمين لهذا العلم وغيره:
392	- تعلم الطب وممارسته من الفروض الكفائية على هذه الأمة:
394	- العلوم الحديثة المتعين تعلمها، ومنها صناعة الأسلحة لتحصين بلاد الإسلام:
395	- إطالة هذا المبحث، للتنبيه إلى وجوب تعلم سائر العلوم المفيدة للأمة:
396	- اهتمام السلف الصالح من الصحابة وغيرهم، باتخاذ المهن للكسب:
397	- عود لإتمام الكلام على أهمية الطب في ملة الإسلام:
400	- كلام الحافظ ابن القيم في الطب النبوي، والتنويه بكتابه " زاد المعاد ":
402	- الأدوية القلبية والروحية ونفعها لمن أخلص وتعلق برب الأرباب:
404	- إثبات الأسباب، وحديث "كل داء دواء"، وكلام ابن القيم في الموضوع:
404	- كلام الإمام المازري في التدقيق في فحص المريض قبل وصف الدواء:
405	- تقدم علم الطب عند مهرة أطباء الإسلام القدماء، ومسألة التداوي بالماء والعسل:
407	- منافع العسل وما ذكره ابن القيم في ذلك:
409	- الطب النبوي وصحة علاجه، وما كان يصفه، عليه السلام، من الأدوية:
410	- الرد على ابن خلدون في إنكاره الطب النبوي، وتناقضه في الكلام:
412	- التنويه بكلام الإمام الخطابي في الموضوع:
413	- إذعان واعتماد الطب الحديث لبعض جزئيات معالجته، عليه السلام:
413	- مسألة التداوي بمحرم، كالخمر:

415	- الحماية وفائدتها، والحث عليها، حسبما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية، وما عليه الطب الحديث اليوم:
416	- الرجوع إلى تميم ترجمة شيخ المؤلف، سيدي عبد السلام بناتي:
417	- ما كانت عليه عادة الطلبة من تقبيل يد الشيخ عند تمام الدرس:
418	- انتهاء ترجمة العلامة سيدي عبد السلام بناتي:
418	- الجواب عن سؤال عن معنى القضاء والقدر، ومسألة الكسب:
422	- مبحث الرضى بالقضاء:
427	- الكلام على مسألة الكسب:
429	- لم يتكلم النبي، صلى الله عليه وسلم، ولا الصحابة، على هذه الأبحاث الفلسفية والعقلية:
429	- كلام الحكيم ابن رشد في مسألة الكسب:
431	- ما حققه العلامة التفتازاني في مسألة الكسب:
432	- كلام الإمام الغزالي في الكسب حسن جدا، ومفهوم غاية:
434	- تفويض العلم إليه سبحانه في مثل هذا، والرجوع إلى قوله تعالى (آيَاتٍ مُحْكَمَاتٍ هُنَّ أَمَّ الْكِتَابِ) الخ الآيات:
435	- توحيد الشيخ ابن أبي زيد في "رسالته"، هو الذي ينبغي أن يقرر للعامّة:
436	- ما قاله أهل العصر الحاضر في مسألة الكسب، والرد على بعضهم:
436	- ما ذهب إليه الشيخ محمد عبده في مسألة الكسب:
439	- مذهب إمام الحرمين في المسألة، وما قيل فيه:
441	- الرجوع إلى كلام الشيخ عبده، وغبطته بمذهب أبي المعالي المأخوذ عن حكماء أجاتب:
442	- ميل أهل العصر إلى تحكيم آراء سياسية ومظاهر أجنبية في أمور الدين:
443	- القول الذي اعتمده الشيخ عبده، هو قول شهير في الكتب الإسلامية:
444	- كلام الشيخ العياشي في مقالة إمام الحرمين، في مسألة الكسب:
444	- مذهب جميع أهل السنة على ما قاله الأشعري، وهو الحق:
449	- كلام الإمام الغزالي في المسألة، وهو ما يفيد تعضيد مقالة شيخه إمام الحرمين:
451	- وضوح كلام الإمام الغزالي في الموضوع:
452	- الرجوع للكلام على "رسالة التوحيد" للشيخ عبده:
453	- كلام الشيخ محمود أبو دقيقة، في موضوع الكسب، في كتابه "التوحيد":
455	- الكلام على سر القدر:
456	- الأحاديث الشريفة في معنى القضاء والقدر:
459	- الرجوع إلى إتمام الكلام على مذهب إمام الحرمين في الكسب:
459	- كلام صاحب "الفتوحات"، في اتخاذ الأسباب، والاعتماد عليها:
461	- ترجمة الإمام الأشعري، ونصرتة لسنة ودفاعه عن عقائد المسلمين:
462	- طريقة الإمام الأشعري التي عليها المتميزون من علماء الإسلام:

464	- قصيدة تاج الدين ابن السبكي، الجامعة لأهم مسائل الاعتقاد، والتنويه بمقام الإمام الأشعري:
466	- مسألة الكسب التي هي موضوع هذا المبحث:
470	- إمام الحرمين ورجوعه آخر عمره عن كل مقالة يخالف فيها السلف:
471	- رجوع إلى مناقشة مقالة إمام الحرمين:
471	- ترجمة العلامة الشهرستاني، صاحب كتاب "الملل والنحل":
472	- مواصلة الكلام على مقالة إمام الحرمين:
473	- مسألة القول بالطبع والعدة:
476	- رجز للمؤلف في نفي العلة والطبع:
476	- أبيات له أيضا في سبب عدم إجابة الدعاء:
478	- خلاصة تحرير مسألة أفعال العباد، ونهاية هذا المبحث وتسميته "الدر النفيس الجوهري، في أفعال العباد ومحاسن كسب الأشعري":
480	- تذييل ترجمة الشيخ سيدي عبد السلام بناتي، بالكلام على مفهوم رفع العلم بموت العلماء:
481	- فضل أهل القرن الأول، ثم الذي يلونهم، ومعنى الحديث الوارد في ذلك:
483	- اغتباط المأمون العباسي بالعلوم الفلسفية، مما فتح المجال لأهل البدع:
484	- مسألة خلق القرآن:
484	- مسؤولية علماء السوء في فتنة خلق القرآن، والتنكيل بأهل السنة:
485	- الإمام أحمد بن حنبل، ومقامه في إعزاز الدين:
486	- المتوكل العباسي، ورفع محنة خلق القرآن، وأسباب رفع هذه الفتنة:
487	- ترجمة المأمون العباسي، وقيامه بإثارة فتنة القول بخلق القرآن:
488	- المنشور الذي أصدره المأمون لحمل الناس على قوله:
488	- مواصلة المعتصم، رغم جهله، ما ابتدعه المأمون:
489	- قاضي القضاة ابن أبي دؤاد، وما وصف به، وكونه هو الذي تولى كبر هذه الفتنة:
490	- الرجوع إلى ذكر ما قام به المتوكل من رفع الفتنة، وما ناله بذلك من الثناء الجميل
490	- قصد المؤلف من استطراد مسألة خلق القرآن:
492	- الحرب سجال بين الخير والشر، وكلام الوزير ابن عاصم القرناطي فيما حل بالمسلمين:
494	- زيارة الأمير شكيب أرسلان لتطوان، ووقوفه على كلام ابن عاصم، عن طريق سيدي علي الخطيب، وإعجابه به:
495	- وصف ما عليه حال المسلمين من الاختلاف والتبعية المطلقة للأجنبي :
499	- الرجوع إلى مسألة القول بخلق القرآن:
500	- قضية الإمام البخاري مع الذهلي في مسألة اللفظ بالقرآن:
502	- ما قاله الإمام القرطبي في الفرق بين القراءة والمقروء، والتلاوة والمتلو:
504	- حاصل ما كتبه المؤلف في هذه المسألة:

504	- جامعة القرويين وما حل بها بعد موت العلماء، واستيلاء الأجنبي وتدخله في مناهج التعليم:
506	- تنبيه ابن جبير في رحلته، بذكر تلك السياسة الخادعة مع المسلمين في جزيرة صقلية:
507	- نبذة تاريخية عن جزيرة صقلية:
510	- المعاهد الدينية الكبرى بالشمال الإفريقي وما حل بها:
511	- ختام هذه الجزء السادس من "الفهرسة" الموسومة بـ "النهيم المقيم، في ذكرى مدارس العلم ومجالس التعليم":

(تمّ بعون الله وتوفيقه)

\* \* \*

تخريج وتنسيق : أحمد بن محمد المرير.  
 غفر الله له ولوالديه  
 تطوان (المغرب): 2008 - 1429

(حقوق إعادة الطبع محفوظة لخزانة المؤلف، رحمه الله)



رئيس الجمعية :  
السيد محمد بن عبد الخالق الطريس  
الرئيس المنتدب :  
ذ. عبد السلام الشعشوع

الكاتب العام لمتشورات تطاون أسمير :  
أ.د. جعفر ابن الحاج السلمي

اللجنة العلمية لمتشورات تطاون أسمير :  
وأعضاء النادي :  
أ.د. امحمد ابن عبود  
أ.د. محمد الشريف  
ذ.ة. حسناء داود  
ذ.ة. تماضر الخطيب  
د. عبد العزيز السعود  
د. رشيد مصطفى  
ذ. عبد الفتحي الميموني  
ذ. عبد القادر الزكاري  
ذ. مصطفى الفازي  
ذ. محمد ابن عبود  
ذ. الطيب البقالي

الثنى : 100 درهم

#### العنوان

ساحة 9 أبريل ص.ب. 633 تطاون الهاتف - الفاكس : 039.70.20.25  
www.asmir.web.ma E-mail: tetouan.asmir.@caramail.com